

۳۳ ماه و فصل
داخل کتاب گردید

الماری ۱۱۴۵

فتاوی قاضینان

در فقه حنفی باعانت تصحیح مولوی محمد مراد مغنی سوپن کم کورٹ و مولوی حافظ
احمد کبیر امین مدرسہ الہی ہادیہ مولوی محمد سلیمان ہروی مولوی جرنیل
کمپٹ و مولوی غلام عیسی متعلق صدر دیوانی و مولوی نذیر الدین ارنانی پیمہار جلد غالب
طبع پندرہ

مطبع

اشپٹلک لیتھوگرافک ٹامس بلاک صاحب واقعہ شہر کلکتہ

جلد ثالث

از کتاب الاجارات ما کتاب القسمة بیانصد و ہشتاد و بیخ صفحہ

۱۳۵۱ سنہ عیسوی

تتبع
۱۹۵۸

٣٧٦
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
لَوْ قَالَ اللَّهُ لَكُمُ الْمَالُ بَيْنَهُمْ
لَمْ يَكُنْ لَكُمْ بَيْنَهُمْ مَالٌ
لَقَبِلْ

فهرست جلد ثالث فتاوى قاضيان

کتاب الاجارات

فصل في الفاظ التي يتعقد

بها الاجارة وفيه تعلق انعقادها بالشروط وتعلق انفسائها وتعددها انعقادها ٢٠

فصل في اجارة الطويلة ١٢٠

فصل في اجارة الوقت وما لا يمين ٢٥٨

فصل فيما يجب الاجر على المستاجر

وفيه الايجاب ٣١

باب الاجارة الفاسدة ٢٢٧

مسائل الاجرة المشتركة

فصل في الحماجي والثاني ٧٠

فصل في الحال وما يرجع اليه ٧٢

فصل في البقار والرأي ٧٣

فصل في القصار ٧٨

فصل في الخياط والنساج ١٢٠

فصل في الحفار ٩٠

فصل في اجارة الدواب والضمان

فصل فيما يجب وفيما لا يجب ٩١

فصل فيما يكون تضييع المال ٩٩

فصل في قواعب الاجارة ١٠٤

.....	فصل في ما ينتقض به الإجابة
١٠٨	وما لا ينتقض به
١١٧	فصل في الإجابة الظرف
١٢٠	فصل في اختلاف الأجير في المتأجر
١٢١	كتاب الدعوى والبيعات
.....	فصل في معرفة أهل القضاء
١٢٩	والدخول في القضاء والتخريف عنه
١٣٩	باب الدعوى
.....	فصل في الدعوى بخلاف
١٥٤	الشهادة وما يصير به متناقضا
١٩١	فصل في دعوى المنقول
١٩٥	فصل في دعوى الدو والاراضية
٢٠٥	فصل في دعوى الملك بسبب
٢٢٠	فصل في دعوى النكاح
٢٠٥	فصل في ما يتعلق بالنكاح من المهر
٢٢٥	والولد وغير ذلك
٢٣٣	فصل في الخصومة بين الزوجين في القتل
٢٣٥	باب دعوى الحائط والطريق
٢٤١	باب اليمين
٢٤٥	باب ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء اربعة

- فصل في المن يجوز قضاء القاضيه
- ومن لا يجوز وما القاضيه ان يفضل ٣٩٨
- فصل في ما يقضي في الجتهدت وما ينفذ
- تضاؤه وما لا ينفذ ٣٩٩
- كتاب التمهادات ٣٩٩
- باب فيمن لا يجوز منه هادته ٣٩٩
- فصل فيمن لا تقبل شهادته لفسقه ٣٩٩
- مس الال التزكية ٣٩٩
- فصل فيمن لا تقبل شهادته للتممة ٣٩٩
- فصل فيمن لا تقبل شهادته الباطلة شهادته ٣٩٩
- الانسان على فعل نفسه ٣٩٩
- فصل في التمهادات التي تخالف الدعوى ٣٩٩
- فصل في تكذيب الشهود ٣٩٩
- فصل في الشاهد يشهد بعد ما اخبره بالحق ٣٩٩
- وما يحل له ان يشهد والشهادة على الكتاب ٣٩٩
- فصل في الشهادة على الشهادة ٣٩٩
- فصل في كتاب القاضيه الى القاضيه ٣٩٩
- كتاب الوكالة ٣٩٩
- فصل في التوكيل بالخصومة من غير رضاء الخصم ٣٩٩
- فصل في التوكيل بالبيع والشراء ٣٩٩

٣٣٩	فصل في التوكيل بالنكاح والطلاق والعقاق
٣٥١	مسائل التوكيل بالطلاق والعقاق
٣٥٤	كتاب الكفالة والحوالة
٣٩٣	فصل في الكفالة بالمال
٣٩٩	مسائل الأمر
٣٧٧	فصل مسائل السفينة
٣٧٩	مسائل الحوالة
٣١٤	كتاب الصلح
٣٩١	باب الصلح عن الدين وفيه بعض مسائل الفصول
٣٩٥	فصل في الصلح عن الدين
٣٩٩	فصل في الإبراء
	باب صلح الأعمال والصلح عن الأمانات
٥٠٣	والضمونات والجنايات والحدود والحقوق
٥٠٩	باب الصلح عن العقار وعما يتعلق به
٥١٣	فصل في الصلح عن دعوى العقار
٥١٨	باب في الحيطان والطريق وبجار الماء
٥٢٩	فصل فيما يجوز لأحد الشريكين أن يفعل في الشريك
٥٣٣	فصل في المهادنة
	فصل في ذكر الفاظ تكون اقرا بالملك
٥٣٣	للخطاب وما لا يكون

١٦٩	كتاب	الاقرار	٥٣٥
٥٣٥	فصل	فيما يكون اقرارا	
	فصل	فيما يكون اقرارا بين	
٥٣٨	اولبشيتين		
٥٥٨	فصل	في الرجوع عن الاقرار	
٥٥٩	فصل	في القرض والابراء	
٥٦٣	فصل	في اقرار المريض	
٥٦٩	كتاب	القسمة	
٥٦٩	فصل	في قسمة الدار والعقار	
٥٧١	فصل	فيما يدخل في القسمة	
٥٧٤	فصل	في قسمة الوصي والاب	

تمام شد فهرست جلد ثالث فتاوى قاضى خان

فصل في اللفاظ التي يعتقدها الاجارة وفي تعليق

انعقادها بالشروط وتعليق انفساخها وتجدد انعقادها

بعد انفساخها في البراء عن الاجرة قبل وجوبها . رجل قال لغيري اشترت منك

خدة عبدك هذا شهر بكذا كالمث فاسدة . ولو قال وهبت منك منفعة هذه

الدار شهرا بكذا او قال ملكتك منفعة داري هله شهرا بكذا كانت الاجارة

جائزة لان الاجارة تمليك المنفعة المعدومة بعوض وبيع المعدوم باطل

لا يجوز تملكها بلفظة البيع والشراء اما تمليك المعدوم بما سوى البيع والشراء

جائز كالوصية ونحو ذلك فلو لم يجز تملكها بما سوى البيع والشراء ينسد

باب الاجارة . وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقصاصا من دار فانكر المدعى

عليه فصالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشرين مجاز فلان

المدعى هذا البيت من الذي صالحه جاز في قول ابي يوسف رحمه الله لا يجوز

في قول محمد رحمه الله . ولو ان المدعى سكنى هذه البيت من رجل لا يجوز

لان تمليك السكنى بعوض اجارة والاجارة لا تنعقد بلفظ البيع . رجل

قال لغيري بعت منك منفعة هذه الدار شهرا بكذا لا يجوز كما لا يجوز بيع خدة

العبد شهرا بكذا او قد ذكرنا . ولو قال جرتك منفعة هذه الدار شهرا بكذا

ذكر في بعض الروايات انه لا يجوز وانما يجوز الاجارة اذا اضيفت الى الدار

لا الى المنفعة . وذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهرنا انه اذا اضاف

الاجارة الى المنفعة جاز ايضا فانه ذكر في الكتاب اذا قال وهبت منك منفعة

هذه الدار شهرا بكذا جائز وانما لا يجوز اذا اضاف البيع الى المنفعة

الدار من منفعة الدار لا يعتقد بلفظ البيع . ولو قال اعرت منك داري
 هذه شهر يدبرهم كانت اجارة جائرة لان الاعارة بعوض تكون اجارة
 . ولو قال اجرت منك داري هذه شهر بغرض كانت اجارة فاسدة
 ولا يكون اعارة لانه الاجارة عقد خاص لتمليك المنفعة بعوض بمنزلة البيع
 في الاعيان ولو قال اعرت منك هذه العين بغرض كان باطلا او فاسدا ولا
 يكون هبة وكذا الاجارة اما الاعارة ما خذ من التعاور والتداول والتعاور كما
 يكونه بغرض يكون بعوض والتعاور بعوض يكون اجارة . ولو دفع
 دأره الى رجل على ان يسكنها ويربها ولا اجرة عليه كانت اعارة فانه ذكره لا
 ان اشترط الموهبة على المدفوع اليه بمنزلة اشتراط نفقة المستعار على المستعير
 وبذلك لا يبطل الاعارة . رجل قال لغيري اجرتك داري هذه راس الشهر
 كل شهر بهكذا اجارة فيقولهم . ولو قال اذا جاء راس الشهر فقد اجرتك
 هذه الدار كل شهر بكذا قال للفقهاء ابو الليث رح و ابو بكر الاسكاف
 ربح يجوز ذلك وقال ابو القاسم الصغار رحمه الله لا يجوز لانه تعليق
 التمليك بعوض فلا يصح كما لو علقها بشرط اخر والذي يؤيد قوله ما ذكر
 في الجامع الصغير رجل جلف ان لا يجلف ثم قال لامرأته اذا جاء غد فانت
 طالق كان حائثا في يمينه . والذي يؤيد قول الفقهاء ابي الليث ما
 ذكر في المنتقى رجل له خيار الشرط في البيع فقال بطلت خيارى غدا او قل
 ابطلت خيارى اذا جاء غد كان ذلك جائزا . قال وليس هذا كقوله ان
 لم افعل كذا فقد ابطلت خيارى فان ذلك لا يصح لان هذا وقت يجزى لا محالة
 . ولذا جرد دأره كل شهر بكذا ثم قال اذا جاء الشهر فقد ابطلت الاجارة قال الفقهاء

ابو بكر البجلي رح كما يصح تطبيق الاجارة بحجج التمهيد بتعليق فقهائهم الشهر وغيره
من الاوقات ومسئلة المنتهى بتعليق ابطال الخيارات في قوله . وقال شمس الائمة
الشيخية قال حضرة صاحبنا رح اضافته الفسخ الى الغد وغيره من الاوقات صحيح
وتعليق الفسخ بحجج الشهر وغيره لك لا يصح والفتوى على قوله وذكره رحمه الله
ان تعليق الحياطة بالشرط المتعارف جائز فانه قلنا في شرح الجامع الصغير اذا
قال الحياط ان خطته اليوم فلك درهمان وان خطت غدا فلك درهم فلان
الحياط قال لصاحب الثوب اذا جاء غد وما خطته حططت عنك درهما فانه
يجوز ذلك . رجل قال لغير اجرتك دايتي هذه غدا بدهم فاجرها اليوم
غيره الى ثلثة ايام فجاء الغد واراد المستاجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية
فيه روايتان عن صاحبنا رح في رواية الاولى ان يفسخ الاجارة الثانية وبه
اخذ نصير رحمه الله وفي رواية ليس له ان يفسخ الثانية . وبه اخذ الفقيه
ابو جعفر رحمه الله والفقيه ابو الليث وشمس الائمة الحلواني رح وهو قول
عيسى بن ابان رح وعليه الفتوى . وذكر شمس الائمة الشيخ رحمه الله
الاصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا يظهر الثانية في حق
الاولى ولو كانت الاولى ناجزة لا يظهر الثانية في حق الاولى هذا اذا كانت
الاولى مضافة الى الغد ثم اجر من غير اجارة ناجزة . ولو كانت الاجارة الاولى
مضافة الى الغد شرعا من غير ذكر في المنتهى فيه روايتان في رواية قال ليس للاجر ان
يباع قبل مجي الوقت . وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل مجي الوقت
ملصق والفتوى على انه ينفذ البيع ويبطل الاجارة المضافة وهو اختيار
شمس الائمة الحلواني رح فاذا نفذ بيعه فان رد عليه بعيب بقضاء حجة

في البينة تهل من وقت الاجارة عادت الاجارة الى حالها وان عادت اليه بملك مستقبل
 لا يعود الاجارة واذا اجر الرجل اجارة فاجرة فزاجر من غيره لا ينفق الاجارة الثانية
 في حق الاجر محمد بن الاجر مع المستاجر الاول لو تقاسمها الاجارة لا يجب عليه ان يسلمه
 الى الثاني فصل في البيع اذا انقضى البيع بما هو نوع من كل وجه كازج الا بران يسلم الى المستاجر
 اصل المسئلة ما ذكر في ادب القاضي . غير في يده رجل تنازع فيه اثنان لعدا
 يد عليه الاجارة والاخر يد عليه الشراء فاقدم الدعي عليه للمستاجر فارد به الشراء
 ان يحلفه على البيع كان له ذلك لان الاجارة وان ثبت باقراره لا يكون فوق
 الثابت عيانا . ولو اجره فباع من اخر لم يبيع في حق الاخر واذا انكر بيعه
 كان له ان يحلفه . ولو ان المدينين ادعى الاجارة فاقدم الدعي عليه باجارة
 احدهما لم يكن للأجران يحلف لاجل اجارة احدهما لما ثبت باقراره صار كأنه
 اجرة اجلا يبيع الاجارة الثانية فلا يكون له ان يحلفه ولو اجره دابته من
 رجل ثم اجرها من غيره وسلم وجاء الاول واسر ادان يقيم البينة على الاجارة
 ان كان الاجر حاضر قبل بيئته عليه وان كان هو مقرا بلجارة الاول لان
 اقراره الاول لا يصح في حق الثاني وان كان الاجر غائبا لا يقبل بينة الاول
 على الثاني لان يد التأكيد امانة فلا يكون خصما للمدعي ولو اجره فباع وسلم
 فباع المستاجر وادعى الاجارة قبلت بيئته على المشتري . وان كان الاجر غائبا
 لان المشتري يد الملك لنفسه فكان خصما لكل من يدحق في ذلك العين .
 وكذا لو رهن رجل عند انسان عينا وسلم فزاعه من يد لا يغير اذنه
 وباع وسلم فزاع المرتهن وادعى الرهن واسر ادان يسترده من المشتري
 واقام البينة على الرهن قبلت بيئته وان كان الراهن غائبا فيؤخذ العين

من يد المشتري ويسلم إلى المثلثين لما قلنا . ذكر مسئلة الرهن في الزهراء
ومسئله الاجارة في المختصر . وكذا اجمن غير اجارة ناجزة ثم بلغ من
غير لا ينفذ بيعه في حق المستاجر فان اراد المستاجر ان يفسخ البيع اختلفوا
فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ . رجل قال لغيره اجرتك هذه الدار سنة
بالف درهم كل شهر بمائة درهم قال بعضهم كانت الاجارة بالف ومائتي درهم ويكون القول
العام نفعاً للاول كما لو باع بالف ثم باع بالكرز يفسخ الاول وينعقد الثاني . قال ولنا
رحم الله وفيه نوع اشكال وهو انه لو جعل هذا نفعاً للاول ابتداء اجارة ببيع
ان يجوز الاجارة في النهر الاول فيستجد بيجي كل شهر ويكون لكل واحد منهما الخيار
عند تجديد كل شهر . كما لو قال اجرتك هذه الدار كل شهر بكذا . قال الفقيه ابو الليث
رحم الله انما يجعل هذا نفعاً للاول اذا قصد ان يكون الاجارة كل شهر بمائة فاما اذا
غلط في التفسير يلزمه الا لا لهما لم يقصد نفع الاول . فلوان بالاجرة ادعى
الرجوع وادعى المستاجر الغلط في التفسير قال حولا فاني ينبغي ان يكون القول قول الاجر
امالانه هو المتكلم فيكون القول في البيان قوله اولان هذا ابتداء ظاهر فيكون
القول قول من يملك ابتداء كما لو تواضعا على بيع التلمذة ثم باشر بالبيع من غير شرط
كان المعتبر هو البيع الظاهر الا ان يتفقا على انهما باشر على تلك المواضة . رجل قال
لغيره اجرتك داري هذه يوما واحدا وسنة بجانبنا فسخها كان عليه اجر التل في
يوم واحد والباقي يكون بجانبنا كما قال لانه صرح بنفي الاجارة فيما سوى اليوم . رجل
غصب من رجل دارا فجاء الغصب منه الى الغاصب وقال الدار داري فاخرج
منها فان لم تخرج فني عليك كل شهر بمائة درهم قال محمد رح ان كان الغاصب
جاحداً ويقول الدار داري فاقام الغصب منه البيعة بعد سنة اتمالة يقض

له بالدار ولا اجر له على الغاصب وان كان الغاصب مقر انها المخصوص منه فقال
 له صاحب الدار اخرج منها فان لم تخرج فعليك كل شهر مائة درهم فلم يخرج وبكى
 زمانا يلزمه مائة درهم اكثرى دار سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال له
 سرب الدار ان فرغتها اليوم والا نهى عليك كل يوم بالف درهم فلم يفرغ زمانا واستكرى
 منزله بالدار قال محمد رحمه الله يلزمه مائة من الاجر قال هشام قلت ل محمد سرج لا
 تجعلها في مقدار ما ينقضي مائة منها باجر مثلها قال هذا احسن اجعلها باجر مثلها فان فرغتها
 الى ذلك الوقت والاجعلها بعد ذلك بما قال كل يوم رجل استاجرنا قنطرة كل شهر ثلاثة
 دراهم فلما مضى شهر ان قال له صاحب الحانوت ان رخصت كل شهر بخمسة دراهم ولا فافغ
 الحانوت ولم يقل المستاجر شيئا ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه
 لما سكن فقد رضي بذلك ولو قال للمستاجر لا ارض بخمسة دراهم وسكن لا يلزمه
 الا الاجر الاول الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر باجر مسمى فقال لصاحب الغنم لا ارضي
 غنمك بعد هذا الان تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك الغنم
 عند مكان عليه كل يوم درهم رجل استاجر رجلا لينعمل له في ارضه فاعلموا
 كل شهر بكذا فمات المستاجر بعد زمان فقال الوصي للاجير عمل على ما كنت تعمل
 فاننا لا احبس عنك اجرك فاق على ذلك ايام ثرباع الوصي الارض فقال المشتري
 للاجير عمل عملك فاننا اعطيتك الاجر قالوا مقدا وما عمل الاجير فجوز المستاجر
 يكون في تركته ومن يوم قال له الوصي اعمل عملك يكون على الوصي ومن يوم قال له
 المشتري اعمل عملك يكون على المشتري الا ان ما يجب في تركته المديت يكون من المسمى
 وما يجب على الوصي والمشتري يكون اجر المثل فاعلموا بالمسمى رجل اراد ان يستأجر
 غلاما فقال لصاحب الغلام هو بعشرين وقال المستاجر هو بعشرة وافترقا على ذلك فانه

يكون عشرين وقد ذكرنا مثل هذا في البيع فكذا في الاجارة ولو كان المستاجر على وجه
 وقبح الغلام قال بعضهم يجب اجر المثل لا يزاد على عشرين ولا ينقص عن عشرة والصحيح
 انه يلزم الاجر الذي صرح به المستاجر . رجل دفع الى رجل ثوبا لبيعه على انه ان زاد
 على كذا وكذا فعوله قال ابو يوسف سرح يكون ذلك اجارة ويكون هو في الثوب
 بمنزلة الاجير المشترك . سرح استاجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستاجر قبل انقضاء
 مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي الاجر الى ان يترك الزرع لان الاجارة كما
 تنقضي بالاحذار تنقضي بالامذار . وكذا لو مات المواجهي للمستاجر بقاء الاجارة
 الى ان يترك الزرع وان انقضت مدة الاجارة والزرع بقلع القياس يوم الاستاجر
 بقلع الزرع وفي الاستحسان يقر له ان شئت فقلع الزرع في الحال وان شئت
 فان تركه في الارض الى ان يترك وعليك لصاحب الارض اجر مثل الارض ولا يقال
 عندنا المنافع لا تتقوم الا بالعقد او بشبهة العقد فكيف تتقوم المنافع ههنا
 بغير عقد . لا نأقول القضا يقضي باجارة مستقبله في تلك المدة ينظر الى مقدار الجبر
 في تلك المدة فيقضي بذلك على المستاجر ولا يقضي باجر المثل لانه مجهول وابتداء
 العقد بالاجر المجهول باطل وما لم يقض القضا عليه بذلك لا يلزم الاجر كذا قاله
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله . ولو استاجر ارضا وزرع فيها
 رطبها او غرس فيها شجرة فانقضت مدة الاجارة قال بعضهم يضرب بالارض
 للمستاجر قيمة الاشجار مقلوعة . وقال بعضهم يطالب رب الارض للمستاجر بقلع الاشجار
 وتفرج الارض ولا تبقى الاجارة ههنا بخلاف ما اذا كان فيها زرع فانقضت المدة لانه ليس
 بالاشجار غاية معلومه بخلاف الزرع في امره بتفرج الارض عن الاشجار والرطوبة
 وليس لرب الارض ان يملك الاشجار على الغارس بالقيمة اذ لم يكن في قلع الاشجار

خروجه من الأرض فإكان نفع كان له ان يملك الايجار عليه بقيتها مقبولة بها
 للضرر عن نفسه . رجل استاجر على بيت ووضع عليه دنان خربا نقضت مدة
 الاجارة فاجل المستاجر رفع الدنان قالوا ينظر اكان الخرب بلغ مبلغا لا يفسد بالتحويل يوم
 المستاجر لم يرفع لانه يتعنت في الامتناع واكان التحويل يفسد الخرب يقيم للمستاجر بيت
 فابطله وان شئت فاستاجر البيت الى وقت بلوغه فالمراد بقوله استاجر البيت الى
 بلوغه التزام اجر المثل كما قلنا في نقل المتاع وتفتيح الحانوت ولا يكون له ان يلتزم
 مادون اجر المثل ولا الرب البيت ان يطالبه بالزيادة على اجر المثل وموت المكارى
 فالمراد لا يبطل الاجارة والمستجران يركبها بذلك الاجرة ياتي مأمنا لانه في المفارقة
 على نفسه وماله وليس هناك قاض يرفع اليه الامر فهو اجر منه الدابة فان بلغ مأمنا
 لا يخاف على نفسه وماله بطلت الاجارة وان لم يكن هناك قاض يرفع الامر اليه لانه
 يقدر على ان يستاجر المأمن من دابة اخرى وان لم يجد دابة اخرى يمكنه ان يملك ذلك
 المكان فتبطل الاجارة لنزول العذر . ويبطل الاجارة بموت الاجر عند اختلاف الشافعي
 رحمه الله ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الاب والوصى ولا يبلغ العبيد وتبطل بموت التوكيل
 ولو اجر رجلان دارا ثم مات احدهما بطلت الاجارة في حصته عند ما كان رضي
 وارث الميت وهو كبير ان يكون حصته على الاجارة ورضي به المستجران واكان
 هذا الباطل المشاع في نصيبه لكنها من التبرك . وكذا لو مات احد المستجرين . وان
 مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعد الاجارة
 لا يبطل كما لا يبطل بموت الوكيل . رجل استاجر دابة الى موضع باربعة دراهم على
 ان يرجع في يومه ذلك فرجع بعد خمسة ايام فالرأى عليه درهمان لاجل خالفة الرجوع
 فسقط عنه اجر الرجوع ويبقى اجر الذهاب . رجل استاجر دارا شهر افسكنها

شهرين ذكر في الاصل انه لا يلزمه اجر الشهر الثاني ولم يفصل بين المعدل للاستقلال
وعنه فانه ذكر في المسئلة في الحام واجاب كما ذكر في الدار والحام معدل الاستقلال
وفي بعض الروايات قال يلزمه اجر الشهر الثاني ومن اصحابنا فرقوا بين الرقائعين
فقالوا اذا لم يكن معدل الاستقلال لا يلزمه اجر الشهر الثاني كما قال في الكتاب وان كان
معدل الاستقلال يلزمه اجر الشهر الثاني سواء استاجر حاما او دارا او راضا وعليه
الفتوى وان مات المواجه فسكن المستاجر بعد موته منهم من قال عليه اجرها سكن
بعد الموت لانه ليس بغاصب السكنى بل هو ما مضى على الاجارة . ومنهم من سوي
بين هذا وبين المسئلة الاولى . قال مولانا رح . وينبغي ان لا يظهر الانقضاء هنا
مالم يطالبه الوارث بالتفريغ سواء كان معدل الاستقلال ولم يكن لان موت احد
المتعاقدين . يوجب انقضاء الاجارة عند خلعها للشايف رحمه الله فاذا كان
مختلفا فيه لا يظهر مالم يطالبه الوارث بالتفريغ او بالتزام اجر اخر وانما انقضت
مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستاجر بعد ذلك سنة لا يلزمه
الكراء لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة . وكذا وانقضت المدة
والمستاجر غائب والدار في يد امرأته لان المرأة لم تسكنها باجر رجل اجر داره
او حانوته كل شهر بل هم كان لكل واحد منهما ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر
فان خرج المستاجر قبل تمام الشهر وخلف امرأته ومناعه فيها لم يكن للاجر ان يفسخ
الاجارة مع المرأة لانها ليست بنحصر فان اراد ان يفسخ عند غيبة المستاجر
قال بعضهم يواجر الدار من انسان اخر قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر
يفسخ الاجارة الاولى وينفذ الثانية فتخرج المرأة من الدار ويسلم الى الثانية
وهو نظير ما قال ابو حنيفة ومحمد رح . رجل باع شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام

ثرارات يفسخ بحكم الخيار عند غيبة المشتري لا يجوز ذلك فان باعه من غيره
 جاز ويشترط البيع الاول هذا اذا كان المستاجر غائبا . فان كان حاضرا وقد كان
 اجرا داره كل شهر حتى تفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المواجر للمستاجر في الشهر
 الاول نفخت الاجارة التي بيننا في داركنا اذا جاء راس الشهر وعلمت النفخة
 لم يجوز واحد الطيرين لانه فيه تعليق الفسخ بمجيئ الشهر وكما لا يجوز تطبيق
 الاجارة بمجيئ الشهر عند عامة المشايخ لا يجوز تعليق فسخها . وقال بعضهم
 يقول المواجر في اخر الشهر مرة اخرى نفخت الاجارة حين يهل الهلال وفيه
 من المحرج ما لا يخفى . وقال بعضهم يفسخ في الايام الثلاثة من الشهر الثاني اعتبارا
 بايام الخمار وذلك باطل لان جواز ذلك الخيار في البيع عرف شرعا بخلاف القياس
 فلا يقاس عليه الاجارة . وذكر شمس الامنة الشيرازي ان لكل واحد منهما النقص
 عند راس الشهر فان سكنها من الشهر الثاني وما ويومين لزمه . ولو قال نفخت الاجارة
 التي بيننا راس الشهر الثاني كان ذلك لان اضافته الاجارة جائزة فكذا للنفخة
 الفسخ . وقال بعضهم يفسخ في الساعة التي يهل الهلال حتى لو مضت تلك الساعة
 لزمته وقال بعضهم يفسخ في الليلة الاولى من الشهر الثاني ويومها لان وقت
 الفسخ اول الشهر واول شهر الليلة الاولى ويومها واليه اشار في ظاهر الرواية
 وعليه الفتوى . سرجل اجرا داره من رجل سنة بالف درهم ثم قال للمستاجر
 وهبت منك جميع الاجرا وقال ابرأ منك عن الاجر صح ذلك في قول محمد رحمه الله
 وابي يوسف الاول ولا يصح في قول ابي يوسف الآخر . ولو قال ابرأ منك عن خمسة
 من هذا الاجرا وقال عن تسعائة من الالف صح عندهم . ولو قال بعد ما مضت
 اشهر من وقت الاجارة ابرأ منك عن الاجر صح عن الكل في قول محمد رحمه الله وفي قول

ابي يوسف ربح يبرأه عما مضى ولا يبيع عما يستقبل . ولو كان تجبيل الاجرة شرطاً في
 الاجارة فزومت الاجرة وبراءة عن الاجرة صحيح فلم . ولو آجره له فزومت الاجرة
 صحيحة فلم . ولو آجره له فزومت اجرة رمضان قال الفقيه ابو القاسم
 ان استاجرها سنة جان وان استاجرها مشاهرة لا يبيع الا اذا وهب بعد ما دخل
 شهر رمضان قال الفقيه ابو الليث هذا الجواب يوافق قول محمد ربح وبه نأخذ
 ولو قال اجرتك هذا الدار كل شهر هكذا على ان اهبط اجرة شهر رمضان كانت الاجارة
 فاسدة . رجل آجر داره سنة تبعه قرآن الاجارة عتق العبد من ساعته لم يجزئها
 الا ان يكون تجبيل الاجرة شرطاً في الاجارة او لم يكن شرطاً في الاجارة لكنه عجل ولو آجره له فزومت
 بعينه او يعيد بعينه فقال . المستاجر وهب لك هذا العبد ان قبل المستاجر صحيح
 فلا لان فية الاجرة اذ كان بعينه يكون نسخاً للاجارة فلا يبيع من غير قوله
 الاجارة باع المستاجر وادام المستاجر ان يفسخ يبيعه اختلفت الروايات فيه
 والصحيح انه لا يملك الفسخ ولو باع الراهن الرهن يقران الرهن كان للرهن ان يفسخ يبيعه

فصل في الاجارة الطويلة

هذه اجارة استخرجها الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل ربح وفيها بعض هذه
 وردها البعض وهي على وجهين . احدهما انه اذا اراد ان يوجر الكرم اجارة طويلة
 او الارض وفيها زرع يبيع الانعام والزرع باصولها من الكرم يريد الاستيعان من
 معلوم ولم يبرأ اجرة من الارض مدة معلومة تلك سنين او اكثر فذلك من ايلم من
 اخر كل سنة او كل سنة اشهر بمال معلوم على ان يكون اجرة كل سنة من السنين الاولى
 غير الايام المستثناة منها من تلك الاجرة كذا وبقية مال الاجارة يكون بمقابلة
 السنة الاخيرة وان يكون لكل واحد منهما ولاية تنسخ الاجارة في تمام الحمار والوجه

الثاني لهذه الاجارة ان يدفع الاشجار والزروع ^{التي} في الارض معاملة الى
 الذي يريد الاجارة على ان يكون الخارج بينهما على مائة اسهم سهم منها للذئب
 والباقى للعامل فزوي كل العامل في صرف نصيبه من الخارج فيما احب ثم يواجر منه ^{الارض}
 مدة معلومة على نحو ما قلنا من غير ان يكون احدا العقدين شرطا في الآخر مشايخ بلخ
 وبعض مشايخ بخارا انكروا الوجه الاول وقالوا يبيع الاشجار وبيع الزرع ليس ببيع
 رغبة بل هو في معنى التجارة ولهذا لا يكون للمستاجر ان يقطع الاشجار وعندنا في
 الاجارة ينفع البيع من غير نفع بيع التجارة لا يزيل المبيع من ملك البائع وان اقبل به
 القبض وبقاء الاشجار والزروع على ملك البائع يمنع الاجارة في الارض وبعضهم
 جوزوا طريق البيع ايضا وقالوا ليس هذا بيع التجارة بل هو بيع رغبة لانها لما قصد
 نفع البيع الاجارة والاصح للاجارة مع بيع التجارة فقد قصد بيع الرغبة ويجوز ان يكون الا
 مملوكا للعشيرة ولا يملك قطعها التعلق حتى الغيرها كالمراهن لا يملك قطع اشجاره ^{من}
 وان كان يملكها التعلق حتى الغير. ومثال بعضهم ان باع الاشجار والزروع بمن المثل
 او اكثر يكون رغبة والا فلا وهذا ليس بصحيح ايضا فان الانسان قد يبيع ماله
 بمن قليل عند مساس الحاجة وذكر الطحاوي انه اذا باع الاشجار واجرا الارض
 جاز بشرط ان يبيع الاشجار بطريقها الى الباب ان كان لها طريق وان لم يكن لها
 طريق ينبغي ان يبين للاشجار طريقا معلوما من الارض ^{من} حتى لو لم يبين لا بأس
 وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله يقول الاجارة بطريق بيع
 الاشجار باطله كما قال بعض المشايخ ومن جوز الاجارة الطويلة اختلفوا
 انها عقد واحد وعقود متعددة قال بعضهم عقود متعددة لانها لو جعلت
 عقدا واحدا وفيها شرط الخيار ثلثة ايام في كل سنة او في كل ستة اشهر يزيد

مدة الخيار على ثلاثة ايام في عقد واحد وذلك فاسد في قول ابو حنيفة ر. ج. وقال
 بعضهم هي عقد واحد لانها لو جعلت عقوداً متعددة كانت الاجارة في السنة
 الثانية والثالثة مضافة الى وقت في المستقبل وفي الاجارة المضافة الاجر لملك
 الاجر بالتجيل ولا بائنا شرط التجيل وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا اجر دار اليميم
 ثلث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية اقل من اجرها في السنة
 الاستيعار لليتم كانت الاجرة في السنة الثالثة اكثر من اجرها فيفسد الاجارة
 في السنة الثالثة ثم هل يتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقداً واحداً
 يتعدى على قول من يجعلها عقوداً لا يتعدى فيجعل عقوداً متعددة يبقى قولها انها
 لو جعلت عقوداً متعددة لا يملك الاجر بالتجيل في السنين المستقبلية لكن يجاب عن
 هذا ان ملك الاجر عند التجيل فيه روايتان فيؤخذ بالرواية التي تثبت للملك
 في الاجارة المضافة لكان الحاجة فان قيل لا وجه لمحو هذا العقد بحال ما باننا
 لو جعلنا عقداً واحداً يلزمنا ثبوت الخيار في العقد الواحد اكثر من ثلاثة ايام
 ولو جعلناها عقوداً متعددة يصير شرطاً في كل عقد ثلاثة ايام من اخره على
 قول ابو حنيفة رحمه الله من اشترى شيئاً على انه بالخيار ثلاثة ايام بعد شهر
 يكون له الخيار من اول الشهر الى اخره قلنا نحن لانثبت الخيار في الايام الثلاثة
 من اخر كل سنة بل نجعل ثلاثة ايام لآخر كل سنة مستثناة من العقد ويكتب
 غير ثلاثة ايام من اخر كل سنة حتى لو كتب في الصك على ان لكل واحد منهما
 الخيار في الايام الثلاثة من اخر كل سنة كان فاسداً احد القاديين
 في الاجارة الطويلة اذا نسخ العقد في ايام الخيار بغير محضر من صاحبه
 ذكر الحاكم السمرقندي انه يجوز ولم يذكر فيه خلافاً وفي البيع بشرط الخيار

إذا نفع البيع من له الخيار بغير محضر من صاحبه لا يبيع في قول ابي حنيفة ومحمد
 فكانه قال الى ان ايام الخيار غير داخل في العقد فكانت الاجارة في السنة
 الثانية والثالثة مضافة الى وقت في المستقبل فانما يبيع فسخ من له الخيار بغير محضر
 من صاحبه لانه فسخ للعقد المضاف اولانه في الاجارة اخذ بقول ابي يوسف
 رحمه الله . المستاجر اجارة طويلة اذا اجر من الاجر بعد القبض اجارة
 مشاهرة لا يبيع الاجارة الثانية وما يخذ من الاجر يكون محسوباً من مال
 الاجارة اذا كان من جنسه . المستاجر اذا اجر من الاجر ولم يكن الاجارة
 طويلة لم يبيع الاجارة الثانية وهل يسقط الاجر عن المستاجر الاول
 ان كان الاجر الاول قبض الدار من المستاجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر
 وان لم يقبض لا يسقط فان كان الاجر الاول قبض الدار من المساجر حتى يسقط الاجر
 من المستاجر هل تبطل الاجارة الاولى قال الفقيه ابو الليث لا تبطل الاجارة الاولى .
 وكان للمستاجر ان يسترد الدار من الاجر . ولو ان المستاجر قبض الدار
 من الاجر واعارها من الاجر ولم يواجرها منه قال الفقيه ابو الليث لا يسقط الا
 عن المستاجر . رجل استاجر كرمًا اجارة طويلة ثم ان المستاجر دفع الكرم الى
 الاجر معاملة ان كانت الاجارة الطويلة بطريق بيع الاشجار جازت للمعاملة
 وان كانت الاجارة الطويلة بطريق دفع الاشجار والكرم الى المستاجر معاملة
 ثم دفعها المستاجر معاملة الى الاجر لا يجوز . اذا مات الاجر لاجارة طويلة وعليه
 ديون كان المستاجر يثمن المستاجر احق من سائر الغنماء كالمرغن بالزمن
 . المستاجر اجارة طويلة اذا اجر من غير اجارة طويلة او دفع الى غيره من اعرافه
 على ان يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستاجر الاول مع اجره تقاسم الاجارة

الاول هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلفوا فيه والصحيح انها تنسخ سواء
 اتحدت ايام الفسخ في العقدين او اختلفت بان كانت الخيار في الاجارة الاولى وثلاثة
 ايام من اخر سنة ثمانين وايام الخيار في الاجارة الثانية كذلك وعلى خلاف
 ذلك المستأجر اجارة طويلة اذا قال للأجرة ايام الخيار وفي غيرهما الاجارة
 بمن قال الأجر بدم او قال الأجر ضمان ده مرات يفسخ الاجارة دفع المال وله
 يدفع . وكذا المشتري اذا قال للبائع ببعائه بازده فقال البائع بدم يكون
 فسخا للبائع . المستأجر اجارة فاسدة اذا أجز من غيره اجارة جائزة قال افضيه
 ابو الليث يجوز الاجارة الثانية وقال غيره لا يجوز . وعلى قول من يجوز الاجارة الثانية
 يكون للأجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية . وهذا بخلاف المشتري شراء
 فاسدا اذا باع من غيره بعد القبض ببيعاً جائز لا يكون للبائع الاول ان يفسخ البيع
 الثاني لان الاحارة تنسخ بالاعدار والبيع لا يفسخ لاجرم المشتري شراء فاسدا
 اذا أجز من غيره يفسخ الاجارة . رجل قال لثمة اجرني دارك هذه اجارة
 طويلة بكذا فقال اجزت وامر صاحب الدار الكاتب بكتابة ذلك فكتب
 على الرسم ولم يكن بينهما شيء اخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الأجر قالوا بهذا
 لا يكون بينهما اجارة لاختلاف الطريق في الاجارة الطويلة ولا يجب
 الأجر على المستأجر بسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال لأن المستأجر
 انما سكنها بناء على ما اعطيه من المال لا على وجه الاستئجار ومقاطعة . رجل
 استأجر داراً اجارة طويلة مصبوبة بدنانير واعطى مكان الدنانير دراهم
 ثم تقاضاها الاجارة فان المستأجر يرجع على المجر بالدنانير لا بالدرهم لان
 في الاجارة الطويلة تعجيل الأجر شرط عرفاً فيصح المصارفة بالأجر . رجل أجز

اجارة طويلة موصومة او اجارة غير موصومة
 تلك المدة قال بعضهم يجوز ذلك وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجح
 لا يجوز الاجارة و فرقه مو بين النكاح والاجارة . المستأجر اذا اراد ان ياتي الاجر
 بعد ما مضى بعض المدة لا يبيع الزيادة ويصح المحط . رجل استأجر كروما لم يره
 اجارة طويلة واشترى الانجاء وكان للمستأجر خيار الرؤية فان تصرفه في الكرم
 تصرف الملاك يبطل خيار الرؤية فان اكل الثمار قالوا لا يبطل خيار الرؤية
 لان اكل الثمار تصرف في البيع وهو الانجاء ولا للمستأجر فلا يبطل خيار الرؤية
 . الاجارة اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاءت مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه
 روايتان والصحيح انه ينفذ وهو كما لو اجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجي رقت
 الاضافة . وكان الشيخ الامام الاجمل طهیر الدين يقول عندي لا ينفذ بيعه
 لانه تزويره تلبيس فيؤخذ برواية عدم النفاذ سد الباب التزوير وفي ظاهر الرواية
 ينفذ بيعه لانه يملك الفسخ في ايام الخيار فينفذ بيعه كما لو باع في ايام الخيار
 بخلاف ما لو اجر اجارة مضافة ثم باع فان ثمة لا ينفذ بيعه في اصح التوايتين
 لانه لا يملك الفسخ صحاب دون البيع فلا يملك البيع لان البيع فسخ دلالة .
 ولو اجر رجل دارا اجارة طويلة ثم اجرها من غيره فماتت ايام الخيار من الاجارة
 الاولى لا ينفذ الاجارة الثانية في ايام الخيار في ظاهر الجواب . ولو اجرها من غيره فان لم
 المشتري عالما بالاجارة قد علم كان له الخيار ان شاء تزويج حتى يمضي ايام الخيار ثم ان
 يبطل البيع لان الاجارة بمنزلة العيب وهذه رواية اختارها المشايخ راجح
 استأجر ارضا وقبضها واجرها من غيره ثم ان صاحب الارض استأجرها من مستأجر
 الثاني قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يبيع استأجرها صاحب الارض

من الثاني لان المستاجر الثاني لا يملك نسخ الاجارة الاولى ليكون اجارته من
صاحب الارض نسخا للاجارة الاولى . قال وهكذا روي عن محمد بن روح في النوادر
. وكذا استاجر ارضا اجارة طويلة يقضها ثم اجرها من عبدا ما دون لصاحب الارض
اجارة مشاهرة قال الشيخ الامام الاجل هذا ان كان العبد استاجرها بغير اذن المولى
فما اخذ المستاجر من العبد لا يحتج على المستاجر عن طرأس مال الاجارة لان العبد
اذا استاجر بغير اذن المولى لا يكون له ان يفسخ الاجارة الاولى على مولاه . رجى
استاجر خانوتا مشاهرة وقبض والجر من غيره اجارة طويلة رسمية وامر صاحب
الخانوت المستاجر اجارة طويلة ان يقبض حصة الخانوت من المستاجر الاول وقبض
ومات صاحب الخانوت قال الشيخ الامام هذا ما قبض المستاجر اجارة طويلة من
المستاجر الاول كانت له اجرة الشهر الذي قبضت فيه الاجارة الطويلة لان
الاجارة الثانية انما تعتقد عند تمام الشهر لان الاجارة الاولى تنفسخ عند
تمام الشهر وترتجد بعد ذلك وقال القاضي الامام ابو علي النيسابوري رحمه الله انما
يسلم المستاجر الثاني ما اخذ من المستاجر الاول اذا اخذها في حيوة صاحب
الخانوت اما ما اخذ بعد موت صاحب الخانوت لا يسلم له لان الاجارة
الطويلة تنفسخ بموت صاحب الخانوت فلا يسلم الماخوذ للمستاجر الثاني
اذا اجر شيئا مشاعا من ارض او كرم وفيها نخلة لا بد من بيع كل الاشجار
اما بيع النصف لا يكفي وكذا الركن فيها برج حمام لا بد من بيع الحمامات كلها
عند اجتماعها . الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستاجر اجر
المثل بالغما بلعنا ويجب لجر المثل لا يزاد على المسمى قال الشيخ الامام هذا يجزى المثل
لا يزاد على المسمى وفي الاجارة الطويلة اذا كتب الصك لكل منهما ان يفسخ العقد فمرة

الخيار في حصة صاحبه وغيبته قال القاضي الامام ابو علي النسفي وغيره من الشافعيين
 رح ان العقد يفسد لان هذا شرط يخالف حكم الشرع . وقال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رح لا يفسد العقد لان ايام الخيار غير داخله في العقد كان
 لكل واحد منهما حق الفسخ بسبب ذلك لا يحكم بشرط الخيار قال قد وجدت
 رواية عن محمد رحمه الله في مثل هذا انه لا يفسد العقد . رجل استأجر لاجرا
 طويلا ثم اجر بعد القبض من الاجر اجارة مشاهرة لا يصح الاجارة الثانية وهل
 ينتقض الاجارة الاولى بالثانية قال الشيخ الامام هذا ينتقض في الشهر الاول
 من الاجارة الثانية واشك في انتقاضها في غير ذلك وقال القاضي الامام ابو علي
 النسفي رحمه الله الاجارة الثانية تنقض الاولى وان كانت الثانية فاسدة
 قال رايت رواية عن خالد بن صبيح عن ابي يوسف رح المشتري اذا باع للبيع
 من البائع قبل القبض شققت البيع الاول وكان هذا خلافا لظاهر الرواية في البيع
 ففي الاجارة وجب ان ينتقض . مستأجر الارض اذا دفع الارض الى الاجر
 من اربعة على ان يكون البذر من الدافع ذكر الخصاف رح في الجبل انه يجوز . وكذا
 المستأجر اذا استأجر صاحب الارض ليعمل في هذه الاراضي بشيء معلوم جاز رجل اجاره
 كل شهر بدوهم وسلم ثرايعها من غيره وكان المشتري ياخذ اجرة الدار
 من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع انه
 اذا رد عليه الثمن يرد داره ويحتسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار
 فجاء البائع بالدارهم واسراد ان يجعل الاجر محسوبا من الثمن قالوا لما طلب
 للمشتري الاجر من المستأجر كان هذا منه اجارة مستقبله فيكون الماخوذ من
 المستأجر ملك المشتري لانه يجب بعقده وليس للبائع ان يجعل ذلك من الثمن

وما قال المشتري للبائع ان يحمله محمول من الثمن عند الدار كان وعد
فلا يلزمه الوفاء بذلك حكما فان نجح وعنه كان حسنا والا فلا شيء عليه ولا
شرطا في البيع ذلك كان مفسدا للبيع . رجل اشتاجر منازل اجار طويلا
ثم ان الاجر نقص بناءها برضا المستاجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية
لبقاء الاصل . رجل استاجر كرم اجار طويلا فان كانت الاجارة بطريق
الزراعيين من المستاجر قالوا وارغ الكرم على المشتري وهو المستاجر لانه
مؤنه الملك فيكون على المالك وان كان الاجر دفع الزراعيين معاملة الى المستاجر
كما هو احد الطريقتين في الاجارة الطويلة فان نصب الوارغ يكون على الاجر والنقص
على المستاجر لان ذلك من جملة العمل . رجل دفع ارضه مزارعة على ان يكون
البدن من العامل ثم ان صاحب الارض اجار الارض طويلا
من غير تغيير رضا المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البدن من العامل
كان العامل مستاجرا للارض فيصير كانه اجر ثم اجر من غير فلا يجوز الثانية
وان رضي العامل وهو المزارع بذلك انفس المزارعة وينفذ الاجارة الطويلة
بجملتها اذا اجر ثم اجر من غير وفيه الاول حيث ينفذ الثانية على المستاجر الاول
اذا كان ذلك بعد قبض الاول وهذا لا ينفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة
مع الاجارة يختلف المقص فلا ينفذ الثانية على الاول . قالوا كما يجوز الاجارة
الطويلة في العقار والضياع يجوز في الرقيق وكل شيء يتقبح به مع بقاء عينه . رجل
استاجر ضياعا بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله يجوز الاجارة في الفارغة بمحضها من الاجر ولا يجوز في المشغولة
وان اختلفا فقال الاجارة كلها وكانت مشغولة من غير ان قال المستاجر كانت

فافرة كان القول في ذلك قول الأجل^{٢١} لأن الأجر يدعو الشغل في نكاح الإجارة أصلاً فيكون
 القول قوله بخلاف المتبايعين إذا اختلفا في فساد العقد بحكم الشرط كان القول
 في ذلك قول من في الصحة لأن مدعى الفساد لا ينكر العقد حتى لو كان أحدهما منكراً
 للعقد كان القول فيه قول المنكر وقال القاضي الإمام علي السغدري رحمه في الإجارة
 يحكم بالمال كانت مشغولة في الحال كان القول قول من في الشغل كما لو اختلفا
 في جريان الماء وانقطاعه في إجازة الطاحونة في الإجارة الطويلة إذا تضح
 الأجر الإجارة في أيام الحجار وفي الأرض نهر للمستاجر حتى الإجارة باجر
 المثل كما لو انتهت مدة الإجارة وفيها زرع لم يدرك يتبع الإجارة باجر
 المثل رجل استقرض من رجل مالا معلوماً وقبض المالك ثلثان المستقرض
 أسكن المقرض في حانوته مما قال المأذنة عليك فرضك لا طائل لك بلجر الحانوت
 قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه أن ترك الإجارة عليه مع استقرضه منه كانت
 الإجارة واجبة على المقرض ولو تركها قبل الاستقرض أو بعده فالجائز
 عارية في يده ولا إجارة على المقرض رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض
 في داره قالوا يجب المثل على المقرض لأن المستقرض إنما أسكنه في داره
 عوضاً عن منفعة القرض لا بما نافع المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض
 من المستقرض حملاً يستعمله إلا أن يرد عليه دراهمه فإن المقرض سلم الحملاً إلى
 بقار فغفر الذنب ضمن المقرض قيمة الحملاً لأن الحملاً كان عند المقرض إجارة
 فاسدة فكان أمانته فإذا دفعه إلى السرج لم يمتثل صار مخالفاً ضامناً رجل أقرض
 أنساناً درهمين فإن المقرض أجبر الميزان من المستقرض كل درهم بدرهمين قال أبو القاسم
 أن لم يكن للميزان قيمة ولا يستاجر عادة لا يجب على المستاجر شيئاً رجل استاجر من رجل

قد رخص واساد الاجران يكون القدر مضمونا على المستاجر قال الفقيه
 ابو بكر البلخي يبيع من المستاجر نصف القدر يضمن للثلث واكثر في رواجحه
 النصف البقية بما شاء فان ذلك جائز عند اصحابنا انما الخلاف بينهم في اجارة للشئ
 من غير شئيك . رجل اقترض انسانا داهم واجر اذ ان يسكن دار المستقرض بغير اجر
 قال ابو بكر الاسكاف يستاجر المقرض دارا المستقرض هذه معلومة سنة او اكثر
 باجر مجهل فربيع من المستقرض شيئا يسير ابتلك الاجرة حتى يصير الاقتصار بمن
 ما باع من المستقرض . رجل وكل رجلا بان يستاجله دارا بعينها سنة بمائة درهم
 ففعل الوكيل ذلك وقبض الدار ومنعها من المؤكل لاستيفاء الاجرة ذكره الجامع
 ان الاجارة اذا كانت مطلقة لا بشرط التحيل لم يكن للوكيل ان يجلس الدار من
 المؤكل لاستيفاء الاجرة . وكذا لو كانت الاجارة باجر مؤجل فان قبض الوكيل الدار ^{حبس}
 حتى مضت المدة كان الاجر على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على المؤكل لان الوكيل
 بالاسم امر بمنزلة الوكيل بالشراء والوكيل بالشراء اذا قبض المبيع والتمس مؤجلا
 وحبس المبيع حتى هلك المبيع يد الوكيل كان التمس على الوكيل ثم الوكيل يرجع
 بالتمس على المؤكل لان التمس اذا كان مؤجلا لا يكون للوكيل ان يجلس ^{المبيع} من
 المؤكل فلما قبض الوكيل يكون قبضه للمؤكل ثم يصير غاصبا من المؤكل فكذلك في
 الاجارة . وكذا لو قبض المؤكل من الوكيل بالاستيجار ثم ان الوكيل عد على المؤكل
 واخذ منه ومنع من المؤكل حتى مضت السنة كان للاجران يطالب الوكيل بالاجرة ثم
 الوكيل يرجع بذلك على المؤكل . ولو ان الوكيل جلس الدار من المؤكل فجله اجنبي غيب
 الدار من الوكيل ولم يدفع الى الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر عن الوكيل
 والمؤكل جميعا قال ابو يوسف رحمه الله اذا لم يكن الاجارة بشرط تحيل الاجر

فقبض الوكيل وسكن بنفسه ولم يدفع^{٢٣} الاجر فان الاجر على الوكيل دون المؤكل ولو
 الوكيل استأجر الدار باجر بشرط التحيل واستأجر بمائة مطلقه فزعم له الاجر ان
 ذلك منه وله ان يحبسها من المؤكل لاستيفاء الاجرة فان حبسها بالاجر حتى مضت
 السنة لا يكون للوكيل ان يرجع على المؤكل بالاجر هذا لان الوكيلان محققا بالمس
 فلم يقع قبضه اولا للمؤكل بخلاف الاول لان في الوجه الاول اذا لم يكن للوكيل خلو البيع
 كان قبضه اولا للمؤكل . بل امر رجلا باستأجره دابة الى الكوفة بعشرة دراهم
 فاستأجرها الوكيل بخمسة عشر وجاء الى المؤكل فقال له استأجرتها بعشرة فركبها
 الامر فذكر في الكتاب انه لا اجر على الامر ويكون الاجر لصاحب الدابة على الوكيل
 . رجل امر رجلا بان يستأجره ارضا بعينها فاستأجرها الوكيل فزان المؤكل
 اشتراها من صاحبها بعلمها استأجرها الوكيل وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم بعد ذلك
 ان يردوها ويكون في يده بالاجارة . الوكيل بالاجارة اخلا فقبض الاجارة مع المستأجر
 قال محمد سح المذاقضة جائز ولا ضمان على الوكيل لان المؤكل لا يملك الاجرة فان كان
 الوكيل اجرها شيئا بعينه وعجل ذلك لا يجوز نقض الوكيل على رب الدار وقد
 مر هذا في البيوع . الغاصب اذا اجر الدار او العبد ثم قال المعضوب منه
 انا امرتك بالاجارة فقال الغاصب لم تأمرني كان القول قول المعضوب منه .
 ولو اجر الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المعضوب منه كنت اجرت عقد
 من نقضاء المدة لا يقبل قوله الا ببينة كرجل فانزوج ابنة بالغة ومثا
 الزوج فقالت الابنة كنت اجرت عقد الابلا تصدق الابينة ولو ات
 كان النكاح باسرى والى الميراث كان القول قولها . الغاصب ان اجر المعضوب
 ثم اجاز المالك ان اجاز قبل استيفاء المنفعة صححت اجازته ويكون جميع الاجر

للمالك كما لو أجاز بيع الفضولي حال قيام العقود عليه وإن أجاز بعد انقضاء
 المدة لا يبيع إجازته كما لو أجاز بيع الفضولي بعد هلاك معتق عليه ويكون جميع
 الأجل الغاصب لأنه هو العاقد والمنافع تقوم بعقده فكان الأجل له وإن أجاز
 بعه لمضى بعض المدة فأجرها مضى يكون للغاصب أجراً بقا يكون للمالك وهو
 قول محمد رحمه الله لأن الأجازة تتعقد ساعة فساعة على أحدث المصلحة
 فصحت الإجازة فيما يبيع من المدة ولا تنفع فيما مضى كالرجل إذا أجزع عبد سنة ثم
 اعتقه في وسط السنة فأجاز العبد الإجازة فيما يبيع فأجرها يبيع من السنة يكون
 للعبد وأجرها مضى يكون لمولى المعتق لأن المنافع فيما مضى استوفيت على ملك
 المولى فكان البذل له وفيما مضى استوفيت على ملك العبد فكان البذل له أما
 على قول أبي يوسف رحمه الله إذا أجاز للمالك إجازة الغاصب لم يبيع بعض المدة
 كان جميع الأجر للمالك والفتوى على قول محمد رحمه الله ولو أعطى الغاصب أرض الغصب مزارع
 فأجاز للمالك أن كان الزرع قد سنبل ولم يسم كان الخارج بين المزارع
 ورب الأرض ولا شيء للغاصب. وإن كان الزرع قد سنبل ومن لا يبيع إجازة
 رب الأرض ويكون ذلك بين الغاصب والمزارع ولا شيء للمالك ولو غصب
 داراً فأجرها ثم اشتراها من صاحبها فالأجرة ما ضاع لاستحقاق شراؤها
 وإن استقبلها كان أفضل ذكرها في التوازل. والغاصب إذا أجزع غيره
 فزاد المستأجر أجراً لم يبيع إجازة من الغاصب كان للغاصب أن يسترد الأجرة
 من المستأجر لأن المستأجر لما أجزع من الغاصب رد عليه الغاصب، والمعتق يستحق
 عليه محله من الغصب وتسليمه للمعتق لأن ذلك مستحق عليه فيجعل
 عن المستحق كالرجل اشترى شيئاً فأسد أوقية ثم راعه من البائع

يجعل بيعة نفع العقد الفاسد . ساحة في الشارع في مقابله خانوت رجل الجرها صاحب
 الخانوت من رجل يبيع الفاكهة كل شهر يدبرهم قال الفقيه ابو جعفر ما ياخذ صاحب
 الخانوت من الاجر يكون له لانه عاقد والعاقدة يستحق الاجر وان كان غاصبا
 وينبغي ان يتصدق بدكا لغاصب اذا الجرها واخذ الاجرة . وقال الفقيه ابو الليث
 انما يكون اجر الساحة لصاحب الخانوت اذا كان بنى في الساحة مكانا او نحو
 ذلك حتى يكون هرا الى الناس بما بنى واما اذا لم يكن بنى في الساحة شيئا لا يكون
 الاجر له لان صاحب الخانوت في الساحة كسائر الناس لا اختصاص له بالساحة
 المتولى اذا اجر الوقف ان كان الواقف شيطان لا يواجر اكثر من السنة لا يجوز الاجارة
 اكثر من سنة فان لم يكن شرط ذلك يجوز الاجارة الى ثلث سنين . فان اجرها اكثر من
 ذلك اختلفوا فيه . قال مشايخ بلخ لا يجوز اجارة الوقف اكثر من ثلث سنين . قال
 مشايخنا يجوز ذلك اذا كان المستاجر من لا يخاف منه دعوى الملك اذا طالت
 المدة وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله الاحتياط في ذلك ان يرفع الامر الى القاضي بطله .

فصل في اجارة الوقف وما لا يتيمم

متولى الوقف او الوصي انا الجرها الا الصغير والوقف باقل من اجر مثله بما لا يتقارب الناصر
 فيه قال الشيخ الامام الحلي ابو بكر محمد بن الفضل يجب اجر المثل العا بما يبلغ عند بعض علمائنا
 وعليه الفتوى . قال رحمه الله وعلى اصولها بان لا يخرج ينبغي ان يصير الاجر والمستاجر
 غاصبا فانه ذكر في المزارعة الوكيل بفتح الارض مزارعة اذا دفع الارض مزارعة
 وشرط لصاحب الارض شيئا يسيرا لا يتقارب الناس فمثله يصير الوكيل غاصبا
 وكذا المدفوع اليه الا ان الخصاص رج قال يصير المدفوع اليه غاصبا وعليه
 اجر المثل قال اقا فتى يقول الخصاف قال ولا نارج وينبغي ان يكون الجواب على

^{٢٩}
 التفصيل ان لم ينقصها المزارعة يجب اجرا مثل بالغ ما بلغ وان نقصها المزارعة
 ينظر الى نقصان الارض والى اجر المثل ابهما كان الترتيب ذلك للوقف والصغير
 رجل غصب خضا و قفا و ارضا للصغير قال بعضهم يضمن الغاصب اجر المثل للوقف
 والصغيرة فظاهر الرواية لا يضمن فلوان هذا الغاصب اجر الارض الغصوبة
 من غيره كان على المستاجر للغاصب الاجر المسمى رجل اجر منزلا كان والده وقفه
 على اولاده ابدا ما تناسلوا فاجر هذا الرجل اجارة طويلة مرسومة وانفق
 المستاجر في عمارة هذا الوقف بامر المواجه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ان لم يكن للمواجه ولاية في الوقف بان لا يمكن متوليا يكون المواجه غاصبا وكان
 على المستاجر الاجر المسع ويتصدق به ولا يرجع المستاجر بما انفق في العمارة على الاجر
 ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان المواجه متوليا كان على المستاجر الاجر المسع كان
 ذلك مقدرا راجعا للمثل او اكثر ويرجع المستاجر في غلة الوقف بما انفق في العمارة
 . متولى الوقف اذا اجر الارض مدة معلومة فتمت المواجه فتمت المستاجر
 قبل انقضاء مدة الاجارة فرفع ورثة المستاجر غلة الارض قال الشيخ الامام هذا
 ربح ان كانت الغلة زرعها ورثتها المستاجر ببذرهم كانت الغلة لهم
 وعليهم نقصان الارض اذا كانت الارض انتقصت بزراعتهم ويصرف ذلك النقصان
 الى مصالح الوقف لاحق للوقوف عليهم في ذلك الوجه اذا انفق من مال اليتيم على باب
 القاضية خصومه كان على الصغير له قال الشيخ الامام هذا ربح ما اعطى الوجه من مال اليتيم
 على وجه الاجارة لا يضمن مقدرا راجعا للمثل وما كان على وجه الرشوة يكون ضامنا
 . رجل استاجر ارضا فانقطع الماء قال ان كانت الارض تسع بماء الانهار لا بماء
 السماء لاشي على المستاجر وكذا ان كانت تسع بماء السماء فانقطع المطر الواسع

اذا اجر ارض البيت او استاجر البيت ارضا بمال البيت اجارة طويلة رسمية ثلث
 سنين لا يجوز ذلك . وكذا لك ارض الصغير ومتولى الوقف لان الرسم في الاجارة
 الطويلة ان يجعل شي يسيرا من مال الاجارة بمقابلة السنين الاولى ومعظم المال
 بمقابلة السنة الاخيرة وكانت الاجارة لارض البيت والوقف لان الاجارة
 في السنين الاولى لانها تكون باقل من اجر المثل فلا يصح . وان استاجر ارض البيت
 او الوقف بمال الوقف او البيت ففي السنة الاخيرة يكون الاستجارة باكثر من اجر المثل فلا يصح ولذا
 فسدت الاجارة في البعض في الوجهين هل يقع فيما كان خيرا للبيت والوقف على قول من يجعل
 الاجارة الطويلة عقدا واحدا لا تصح وعلى قول من يجعلها عقودا تقع فيما كان
 خيرا للبيت والوقف ولا تصح فيما كان شراله والظاهر هو الفساد في الكل وان كان
 الوصي اجرا ارض البيت واستاجرها وصي اخر لبيت اخر لا يصح هذه الاجارة لانها
 ان كانت خيرا لاحد البيت من تكون شرالا لآخر فلا يخلو هذا الاجارة عن الضرر باحد
 البيت من وطهر تصحيح الاجارة الطويلة في ارض البيت والوقف بماله ان يجعل اجارة
 كلها مقدرا لاجر المثل ثم ان الوصي ومتولى الوقف يبرأ المستاجر عن اجر السنين
 الاولى ويصح ذلك في قول ابي حنيفة ومحمد . وجعل استاجر حائوتا وقفا على
 الفقراء فاراد ان يبني عليه غرفة من ماله ويتنفع بها قالوا ان كان لا يزيد المستاجر
 في بحر المحافوت على مقدار ما استاجر فانه لا يطلق له البناء الا ان يزيد في الاجرة
 فلا يجانه على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا المحافوت معطلا لكثر الاوقات
 وانما يرغب في المستاجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له في ذلك وان كان
 لا يزيد هو في الاجرة مثل استاجر حجرة موقوفة من قفان المسجد فكسرها فحطب
 بالقدم والجارح لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كان من ذلك

ضربتين بالحجارة مثل خرد القصار والحداد والمتولى يجرد من استلجها بتلك الآلة
كان على المتولى ان يمنعه من ذلك فان لم يمنع اخرجها من الحجرة ويؤجرها من غش
وان كان لا يجرد من يستلجها بتلك الآلة فللمتولى ان يترك الحجرة في يده الا اذا
خاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف المتولى اذا اجر حمام الوقف
من رجل ثرجاء رجل اخر ومراة اجرة الحمام قالوا ان كان حين اجر الحمام
من الاول اجره بمقدار اجر مثله او ينقصان يسير يتعاقبان الناس بمثله
فليس للمتولى ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وان كانت الاجارة الاولى
بما لا يتعاقب فيه الناس تكون فاسدة وله ان يؤجرها اجارة مهيضة
امام من الاول ومن غيره باجر المثل او بالزيادة على قدر ما يرضى به المستأجر
وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل فمراة اجر مثله كان للمتولى ان يفسخ الاجارة
وما لم يفسخ يكون على المستأجر الاجر المسمى كذا ذكره الطحاوي رحمه الله . الا ان
اذا كانت وقفا على قوم فاجرها ونسى الميث ثم مات بعض الموقوف عليهم لا يبطل
الاجارة . المتولى اذا اراد ان يستدين على الوقف للمعاملة قال الشيخ الامام المعروف
بخواهر زاده في شرح الوقف انه لا يملك الاستدانة على الوقف . المتولى لا يملك
استبدال الوقف الا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله اذا كان الوقف قد جاوز
الاستبدال . اهل المسجد اذا باعوا حشيش المسجد او نغشاصا رخلقا اختلفوا فيه
والفقوى على انه لا يجوز ذلك الا بامر القاضي وهو تاقى في مسائل الوقف انشاء الله تعالى
الآب والجد الآب او صيهما اذا اجر الصغير على من الاعمال التي يقدر عليها الصغير
جائزانه يجعل ما ليس بمال الا الصغير ولا ولاية للجد مع قيام ولاية الآب ووصي الآب
مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جد اب والآب وصيهما فاجر ذو رحم محرم

من الصغير فان كان الصغير في حجره جاز لانه يملك تاديبه فيملك اجارته وان كان الصغير في حجره
 رحم محرم فالجرح ذو رحم محرم اخر هو اقرب من الذي كان في حجره نحو ان يكون في حجر العمه
 فاجرت له امه جاز في قول ابى يوسف راجح ولا يجوز في قول محمد راجح. وان اجرح ذو رحم محرم
 هو في حجره ليس له ان ينفق الاجر على الصغير اذا لم يكن له ولاية التدبير في ماله كماله
 للصغير ما كان لصاحب الحجر ان يقبض العبد للصغير وليس له ان ينفقها على الصغير
 . واذا بلغ الصبي بعد ما اجرح من له ولاية الاجارة ان شاء اصلى الاجارة وان شاء
 فسخ سواء اجرح الاب الجداو وصيهما او غيرهم . وليس لمن كان الصغير في حجره ان
 الى مالك لتعلم تلك الحرفة ان لم يكن اب الصغير حائلا لان الصغير يتضرر بذلك
 من له حق الاجارة اذا استأجر اسنادا ليعلمه العمل في تلك السنة فلما مضى
 نصف السنة ولو قبله شيئا كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة ولو استأجر
 سنة فمحدث الصغير لا يجوز الاجارة وللاب والجدة وصيهما اجارة رقيق الصغير
 ودوابه وعقار لانهم يملكون البيع فيملكون الاجارة وليس لغير هؤلاء من كان
 الصغير في حجره ولاية اجارة عبيد الصغير وعقار . وعن محمد رحمه الله انه جواز ذلك
 استحسانا قال لانه يملك اجارة نفسه فيملك اجارة ماله . وعنه ايضا من كان
 الصغير في حجره كان له ان ينفق على الصغير من ماله . ولاحد الوصيين ان يولي
 الصغير الا يولي اوجر عبدا في قول ابى حنيفة راجح وقال محمد راجح عبدا ايضا . الوصي
 اذا استأجر نفسه او عبدا للصغير لا يجوز اما عند محمد رحمه الله فلا لانه
 لو اشترى لليتيم من ماله نفسه او باع ماله من اليتيم لا يجوز فالاجارة الاولى ولما
 عند ابى حنيفة والى يوسف راجح فلا لانه انما يملك البيع من نفسه بشرط
 ان يكون ذلك خيرا لليتيم لا خيرا لليتيم منها لانه يجعله ليس بماله نفسه مالا وان استأجر

الرحو نفس اليتيم لنفسه او عبد اليتيم لنفسه جاز في قياس قول ابي حنيفة ^{ويوسف}
 ربح اذا كانت باجرة ليس فيها غبن اما الاب اذا اجر نفسه للصغير واخر ما له
 للصغير واستاجر مال الصغير لنفسه جاز لانه يملك شراء مال الصغير لنفسه وان لم
 ذلك انفع للصغير . ولو كان وصيا لليتيمين فاستاجر لاحدهما مال الاخر لا يجوز ^{كلوا}
 باع مال احدهما من الاخر الاب اذا استاجر ابنه البالغ فعمل الابن لاجله وان
 استاجر الابن اباه للخدمة لا يجوز فان عمله الاب كان له الاجر . وفي المسئلين
 لا فرق بين ان يكون احدهما مسلما او ذميا . وان استاجر الحر ابنه المكاتب جاز
 وكذا لو استاجر الحر ابنه العبد من مولا جاز . والحر اذا استاجر اباه العبد بطل
 ذلك . الصبي المحجور اذا اجر نفسه لا يجوز فان عمله وسلم من العلق القياس
 لا يباح الاجر . وفي الاستحسان يجب . الاب او الجد او وصيه اذا اجر دارا او عبدا
 للصغير سنين معلومة فربيع الصغير لم يكن للصغير ان يفسخ الاجارة . والصبي
 اذا اجر نفسه فربيع لا يكون له ان يفسخ الاجارة . والعبد المحجور اذا اجر نفسه
 للخدمة سنة فاءت في نصف السنة لا يكون للعبد ان يفسخ الاجارة
 ويكون اجرا ماضيا للمالك واجرا باقيا للعبد . وان كان الاجر المولى ثرا عتق ونصف
 السنة كان للعبد ان يفسخ الاجارة فيما بقي وان شاء امضى فان اجاز الاجارة
 والمولى كان الاجر باجرا مجليا واستقبل الاجرة بعد الاجارة كان جميع الاجر للمولى
 المكاتب اذا اجر عبدا فربيع لا يبطل الاجارة عند ابي يوسف ربح وتبطل عند
 محمد رحمه الله . ولو استاجر المكاتب عبدا فربيع بطلت الاجارة في قولهم
 . وقبل هو على هذا الخلاف ايضا . ولو ادعى المكاتب وعتق بقيت الاجارة
 عند الكل . رجل اقعده صبيا عند رجل ليعلمه فالتحق الرجل للصبي كسوة

شرباً للصبي ان لا يعمل قالوا ان كان الرجل على كرواسا وتكلف الصبي خياطته
لا يكون للرجل على الثوب سبيل لأن حقه انقطع بالخياطة

فصل فيما يجزى الاجر على المستاجر فيما لا يجب

رجل الكرى حمارا في الطريق فاص المكري رجلا ان ينفق على الحمار ففعل
المأمور قالوا ان علم المأموران الحمار لغير الامر لا يرجع بما انفق على احد لانه
متطوع وان لم يعلم المأموران الحمار لغير الامر قالوا له ان يرجع على الامر
وان لم يقل الامر على اني ضامن . ولو ان رجلا قال لغير انفق في بناء داري
ولم يقل على ان ترجع بذلك على اختلاف فيه قال الشيخ الامام شمس الائمة الصريح
رحمه الله الصريح انه يرجع قال مولانا رضي في مسألة الحمار اذا لم يعلم المأموران
لغير الامر ولم يقل الامر على ان ترجع بذلك على ان ينبغي ان يكون على الاختلاف ايضا
وقت القطة اذا رفع الملقط الامر الى القاضي فقال له القاضي انفق عليها ولم يقل على ان
بذلك على صاحبها اختلاف فيه قال الشيخ الامام المعروف بنجواهر زافرح
الصريح انه لا يرجع . رجل استاجر دارا كل شهر هكذا فزاد على المستاجر ان صاحبها
باعها منه بعد الاجارة وانكر صاحبها البيع ومضى على ذلك زمان قالوا على
للمستاجر اجر ما مضى لان البيع لم يثبت بقيت الاجارة . ولو استاجر دابة
الى مكان بعينه فلما سار بعض الطريق ادعاه المستاجر لنفسه وانكر الاجارة
صاحب الدابة يدعي الاجارة ذكر القندوري رج ان على قول ابي يوسف رج
يلزمه اجر ما قبل الانكار ولا يلزمه اجر ما بعد الانكار . وقال محمد رحمه الله
لا يسقط شيء من الاجر ولو استاجر عبدا سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة
مجد الاجارة وادعاه لنفسه وقبضه العبد يوم الجود الثمان نصف السنة فتمه

الف درهم ثمرات العبد في بد المستاجر وقيمته الف روي هشام عن محمد
 رح ان عليه الاجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة ولم يذكر هشام فيه
 خلافا وذكر القدر يري ان على قول ابي يوسف رحمه الله اجرا مضى قبل
 الجحود وليس عليه اجرا بعد الجحود قال هشام قلت لمحمد رح كيف يجتمع
 الاجر والضمن قال لم يجتمعا قال هشام اراد بذلك انه استعمله للمسنة
 بحكم الاجارة فلما مضت السنة والمستاجر ينكر ان يكون بده بد غير وصاحب العبد
 لا يتكيد المستاجر لنفسه وكان على المستاجر ان يردده فاذا المرير يضمن . رجل
 اجر داره بثلثين درهما شهرا على انه بالخيار ودفع الدار الى المستاجر فسكنها قبل
 ان يسقط صاحب الدار خياره لم يكن على المستاجر اجرا مساكن وانما يلزمه الاجر ^{سكن}
 بعد الاجارة من يوم الاجارة . رجل اجر دابته على ان يكون بالخيار له ساعة
 من النهار فركبها فسكرت فانه يضمن قيمتها ولا يضمن الاجر . وان كان الخيار
 للمستاجر كان عليه الاجر ولا يضمن قيمة الدابة . رجل دفع الى خياط
 ثوبا ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال عيسى بن ابان لا اجر له
 لان اللقم هو الخياطة دون القطع وكان الاجر مقابلا للخياطة وقال
 ابو سليمان الجوافي اني رح له اجرا القطع وهو الصحيح . رجل دفع الى خياط
 ثوبا ليخيطه بد درهم فخطه فزجاء رجل وفتقه قبل التسليم الى صاحبه
 كاشي الخياط لانه لم يسلم العمل قال المصنف هذا اذا لم يخيطه في دار صاحب الثوب
 . وان خطه في داره كان له الاجر لان العمل صار مسلما الى صاحب الثوب
 وليس على الخياط ان يخيطه مرة اخرى في الوجهين لان العقد الذي جرى
 بينهما لم يبق . وان كان الخياط هو الذي فتق كان عليه ان يخيطه مرة .

اخرى لانه نقض عمله فصار كان لم يكن وكذا الاسكان . رجل اكترى من رجل
 سفينة ليحمل فيها الطعام الى موضع فلما بلغت السفينة الى ذلك الموضع
 الرج الى المكان الذي اكترها فيه فان لم يكن الذي اكترى السفينة مع الملاح
 ليس على المتكري كراء وان كان معه فعليه الكراء لان العمل صار مسلما الى
 المتكري كالحياط اذا خاط الثوب في دار صاحب الثوب . رجل استأجر
 للركوب الى موضع كذا فجحج به في بعض الطريق وورده الى الموضع الذي استأجر
 فعليه الاجر وهو نظيره مسئلة السفينة اذا ردها الرج والمكترى مع الملاح
 في السفينة . رجل استأجر ارضا سنة فزرعها فاشتراها المستأجر مع رجل
 اجر قال محمد رحمه الله انتقضت الاجارة وينك الزرع في الارض يستخذ
 ويكون للشريك على صاحب الزرع مثل نصف اجر الارض . رجل استأجر ارضا
 ليزرعها فزرعها فقل ماؤه قال محمد رحمه الله ان ينقض الاجارة وله ان يحجر
 الاجر حتى ينكها الحاكم في يد باجر المثل الى ان يدرك الزرع فان سقى
 زرعها بعد ذلك كان رضا وليس له ان ينقض الاجارة وكذا الرج اذا انقطع
 ماؤه حتى مضت السنة يسقط جميع الاجر . وان قل الماء ويد والرجي
 وتطحن على نصف ما كان تطحن قبل ذلك كان للمستأجر ان يرد لها فان
 يرد لها حتى كان ذلك رضا وليس له ان يرد الرج بعد ذلك . ولو استأجر
 ارضا من ارض الجبل يد ارم فزرعها ولم يعط عامه ولم يثبت حتى مضت
 السنة ثم طمرت السماء ونبت قال محمد رحمه الله الزرع كله للمستأجر وليس
 عليه كراء الارض ولا نقصانها . رجل استأجر ارضا ليزرعها فافاض
 الزرع افة فهلك او غرق ولم يثبت كان عليه الاجل لانه قد زرع

^{٣٢}
 ولو غرقت الارض قبل ان ينزعها فلا اجر عليه وكذا لو غصبها رجل ونزعها
 لاجر على المستاجر ولو كانت في يد المستاجر فلم ينزعها حتى مضت السنة
 كان عليه الاجر وكذا لو نزع البعض ولم ينزع البعض رجل استاجر
 سفينة ليدهب بها الى موضع كذا ويحمل عليها كذا ويحیی بها فذهب بالسفينة
 ولم يجد ذلك النبی قال محمد رج يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة
 اقل كراء ولو قال اكرتيتها منك على ان يحمل الطعام من موضع كذا الى ههنا
 فلم يجد الطعام فليس عليه شيء من الكراء لان في المسئلة الاولى اكرتت السفينة
 للذهاب والحمل والرجوع فيلزمه جصة الذهاب في المسئلة الثانية
 وقع الاستئجار على حمل الطعام من موضع كذا الى ههنا فاذا لم يحمل لم يلزمه شيء
 ولو استكري رابة يحمل من هناك حولاته فجاء المكاري هو قال ذهبت ولم اجد
 الحمل قالوا ان صدق المستكري في ذلك كان عليه اجر الذهاب خاليًا عن الحمل
 وجعل استاجره المصروفة ليحمل الدقيق من طاحونة كذا والخطة من قرية كذا
 فذهب فلم يكن الخطة طمخت او لم يجد في القرية حنطة فرجع الى المصر قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ينتظر في لفظة الاستئجار ان كان المستأجر
 قال استاجرت منك هذه الدابة من هذه البلدة حتى احمل الدقيق من طاحونة
 كذا يجب نصف الكراء لان الاجارة وقعت جميعه من البلدة الى الطاحونة من غير
 حمل شيء فيجب نصف الاجر بالذهاب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة
 انما كان لحمل الدقيق ولم يوجد فلا يجب للرجوع شيء تاما اذا قال المستأجر
 استاجرت منك هذه الدابة بدراهم حتى احمل الدقيق من الطاحونة
 فلم يجد الدقيق ههنا لا يستأجر لان ههنا الاجارة وقعت على حمل الدقيق

من الطاحونة فلا يجب الاجر اذا لم يحل الدقيق . ولو استاجر رجلا ليذهب
الى البصرة فيجي بعياله فوجد بعضهم قدامات فجاء بمن بقي ذكر في الكتاب
ان له الاجر بحساب ذلك . قالوا هذا اذا كان عياله معلومين لانه
اوفي بعض المعقود عليه فيجب الاجر بقدر ذلك وان استاجر وليذهب
بطعام الى فلان بالبصرة فذهب بالطعام ووجد فلانا قدامات فرد^{الطعام}
لاجره لانه نقص عمله فلا يجب الاجر . كالتخياط اذا خاط ففتق . وان اهتمنا
ليذهب بكتاب الى فلان ويحيى بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلانا قدامات فرد
الكتاب لاجره وقال محمد رحمه الله يلزمه اجر الذهاب . ولو ترك
الكتاب يثمه او مرقه ولم يرد كان له اجر الذهاب قولهم لانه لم ينقص عمله
وقيل فامرقه ولم يرد ينبغي ان لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب يمتنع
بالكتاب وارث المكتوب اليه يحصل له الغرض بخلاف ما اذا مرقه .
ولو استاجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعو فلانا اليه باجر^{مستحق}
الى ذلك الموضع فلا يجب فلانا قالوا له الاجر . ولو استاجر له^{ذهب} الى موضع
كذا ويؤدي رسالته لافلان فذهب فلم يجد فلانا كان له الاجر لان الاجر
مقابل بالذهاب لا بتبليغ الرسالة . رجل استاجر امرأته لخدمة البيت
شهر لا يجوز ولا يكون لها الاجر في ذلك لان خدم البيت مستحق عليها
ديانة فلا يجب الاجر لها كما لو استاجرها لخدمته ولان منفعة خدمته
البيت تعود اليها والانسان لا يستحق الاجر بما يعود منفعة اليه كما في
الطبخ والخبز . ولو استاجرها لغسل ثيابه قال المصنف ينبغي ان يكون لها
الاجر لان ذلك غير مستحق عليها ديانة كخياطة الثوب ونحو ذلك ومنفعة

الغسل تعود الى الزوج خاصة فيكون لها الاجر كما لو استاجرها الرعي غنمه
 . وان استاجرت المرأة زوجها ليخدمها بجر مسج جاز وللزوج ان يمتنع
 عن خلع منها بعد الاجارة لانه يتضرر بذلك فان خدماها ذكر شمس الاثني عشر
 رحمه الله ان عليها الاجر لزوجها . كما لو استاجرت زوجها الرعي الغنم . ولو
 قالت المرأة لزوجها غفر رجل على انك على الف درهم فغفر الزوج رجلها
 لان قالت المرأة لا يزيد الزيادة قالوا هذه الاجارة باطله ولا شيء عليها
 لان خدمة المرأة حرام على الزوج لانه قوام عليها امرأة اجرت دارها من
 زوجها فسكنها جميعا قالوا الاجارة لها وهي بمنزلة لو استاجرها لخبز
 او طبخه انما ارادوا بهذا الالتحاق ان منفعة سكنى الدار تعود اليها
 ولان الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعسى ان يكون عا
 نهامه في السوق ويكون الدار في يد المرأة . والمستأذ الاجر من الاجارة
 انفق الروايات على انه لا يجب الاجر على المستاجر في زمان الاجارة والاعان
 فذلك ههنا لم يكن لها اجر الدار على زوجها . رجل اشترى الثمار على
 الاشجار ثم استاجر الانجار ليعتق الثمار ان يدرك وقتا معلوما يكن
 عليه اجر الانجار لان الشجر ليس بمحل الاجارة فيجعل الاجارة اعلا من
 ما لو اشترى القليل من استاجر الارض وقتا معلوما الى ان يدرك الزرع
 كما في ذلك جائز وكان له اجر الارض لان الارض محل للاجارة فتعقد
 الاجارة . رجل استاجر طاحونين دوارين بالماء في موضع يكون كرى
 النهر على صاحب الطاحونة عادة فاحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل
 الا احد نرحيين فان كان بحال لو صرف الماء اليهما جميعا تقبلان عملا ^{فما}

^{٣٤}
 فله الخيار لا اختلال المقصود ما لم يفسخ الاجاز كان عليه اجرهما جميعا وان كان بحال
 ليصرف الماء اليهما لم يغلا اصلا فغلبه اجر احداهما اذ لم يفسخ الاجاز لانه
 لم يتمكن من الانتفاع الا باحد منهما فان تفاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذا
 كان الماء يكفي للاكثر لانهم تمكن من الانتفاع باكثرهما. وان كان ذلك في موضع
 يكون كرمي النهر على المستاجر عادة فعليه الاجر مالا لانه هو المعطر وهو كمالو
 استاجر خيمة فانكسرت اربابها لا يسقط الاجر عن المستاجر لان الاولاد
 لا تكون على صاحب الخيمة ولو انقطعت اطناها سقط الاجر عن المستاجر لان
 الاطنا تكون على صاحب الخيمة. رجل استاجر طاحنة فانقطع ماؤها
 كان له ان يرد ما فان لم يرد ما حتى مضت السنة سقط جميع الاجران
 قداماؤها وكانت الطاحنة تمور وتطحى على نصف ما تطحى كان
 للمستاجر ان يرد ما فان لم يرد ما حتى تطحى كان ذلك رضائه وليس له
 ان يرد ما بعد ذلك. ولو استاجر بيتا فيه رجم وقال استاجرته هذا
 البيت بثلثي هوله ولم يسم الرمي كان للاجران ثلثي رجمي وليس الرجم والماء من حقوق البيت
 وان كان استاجر البيت بمجربهم فله حقوق الرجم والماء من حقوقها فان
 انقطع الماء فلم يرد ما حتى مضت السنة وكان البيت ما يفتح به بدون
 الرمي يقسم الاجر عليهما فيسقط عنه حصه الجرحين ويلزمه الاجر بحسب
 البيت وان لم يكن البيت منتفعا به بدون الرمي لا يجزى على المستاجر
 شيء وان لم يرد البيت. رجل استاجر ارضا ليزرعها فزرع وقل ماؤها قال
 محمد رحمه الله له ان ينقضي الاجاز وله ان يخاصم حتى يتركها الحاكم فيزيع
 باجر المثل الى ان يدرك الزرع فان سقى زرعها كان رضا وليس له ان ينقض

الاجارة وكذا الرمي اذا انقطع ماؤه حتى مضت السنة سقط جميع الاجراء وان
 قل الماء وتدد الرمي وتلمحن على نصف ما كان فلم يستاجر ان يرد وان لم يرد
 حتى لمحن كان ذلك رضا ليس له ان يرد الرمي . رجل اجر داره ثم اجرها لم يرد
 بعدها سلمها الا الاول فاجاز المستاجر الاول نقلت الاجارة الثانية على
 المستاجر الاول . ولو دفع انضه مزارعة على ان يكون البدن من المزارع ثم
 اجره من غير اجارة طويلة بغير رضا المزارع فان رضي به المزارع ينفسخ
 المزارعة وينفذ الاجارة الطويلة . رجل امر رجلا بلن يستاجر له
 دارا بعينها من رجل سنة فاستاجرها المامور وابى ان يدها الى
 الامر وسكنها بنفسه حتى مضت السنة قال ابو يوسف رح لا اجر على
 الامر ولا على المامور . وقال محمد رحمه الله يجب له اجر على الامر . رجل استأجر
 دارا وقبضها ثم اعادها من الاجر قال ابو بكر البلخي رحمه الله لا يسقط الا
 عن المستاجر . ونكر في المتع ان المستاجر الاول اذا احاز من الاجر كان ذلك
 نقضا للاجارة وكذا اذا استاجر دارا وبني فيها ثم اجرها من الاجر كان
 ذلك نقضا للاجارة الاولى والصحيح ان الاجارة والاعارة لا تكون نقضا
 ولكن لا يجبي الاجر على المستاجر مادام في يد الاجر . رجل استاجر دارا وقبضها
 فسقط منها حائط او تهدم بيت من الدار كان للمستاجر ان ينفسخ الاجارة
 بحضرة الاجر ولا يبيع فضه عند غيبته لان هذا بمنزلة الرد بالعيب
 . وان تهدم كل الدار كان للمستاجر ان ينفسخ الاجارة عند حضرة غيبته
 ويسقط الاجر عند الكل ولا ينفسخ الاجارة ما لم ينفسخ . رجل استاجر
 ارضا ليزرعها فزرعها فاصاب الزرع افة ففلك او غرق ولم ينبت كان عليه

الاجر ولو عرفت الارض قبل ان ينزعها فلا اجر عليه . وكذا لو غصبها
 رجل فنزعها الغاصب لا اجر على المستاجر وذكر الشيخ الامام المعروف
 بخواجه زاده اذا استاجر ارضا للزراعة فزرع فاصطلمه افة كان
 عليه اجر مامض وسقط عنه اجها بقية من المدة بعد الاصطلام . رجل
 استاجر ارضا فنزعها فلم يجد ماء يسقيها فبئس الزرع قالوا ان استاجر
 بغير شرب فلم ينقطع ماء النهر الذي يري من السقي فعليه الاجر وان
 انقطع كان له الخيار . وان كان استاجرها بشربها فانقطع عنها الشرب
 فجاء الوقت الذي يفصل فيه الزرع عند انقطاع الماء وفسد الزرع
 سقط عنه الاجر كما لو استاجر رحي ماء واستاجر بيت الرحي فانقطع
 الماء . ولو استاجر ارضا بشربها للزرع فحرب النهر الاعظم فلم يستطع سقيها
 فهو بالخيار ان شاء ردها وان شاء امسكها فان لم يرد حتى مضت المدة كان
 عليه الاجر اذا كان بحال يمكنه ان يحتمل بحيلة وينزع فيها بحسبها
 . وان كان لا يمكنه ان ينزع فيها شيئا بغير ماء يوجه من الوجوه
 ولا حيلة له في ذلك فلا اجر عليه كما في مسألة الرحي . وكذا لو لم ينقطع
 الماء ولكن سال فيها الماء حتى لم يتهيأ له الزراعة لا اجر عليه . رجل استاجر
 ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسقى بماء المطر وانقطع
 ماء المطر لم يجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها . رجل استاجر ارضا
 لينزعها شيئا سماه فزرع ولم ينبت او اصابته افة فانسلته وذلك كان
 في وقت لا يستطيع ان يزرع فيها مرة اخرى . فاراد ان ينزع فيها غير سماه
 امكن الثاني اقل ضررا بالارض من المسح او مثله فعمل ذلك لان رب الارض

يرضه به ظاهره وانما الثاني اضربا الارض من الذي سماه لم يكن له
ان يرضع لان رب الارض لم يرض الا بالمشي او بما هو مثله او بدونه
ويرد الارض على صاحبها بقدر ما كانت في يده من الاجر ويبطل عنه الزيادة
المواجر اذا انتقض الدار المستاجرة برضا المستاجر او بغير رضاه لا ينتقض الاجر
لبقاء الاصل وهو كما لو غصب الدار المستاجرة انسان لا ينتقض الاجر لكن يسقط
الاجر مادامت في يد الغاصب وكما لو انهدمت الدار في يد المستاجر عن
محمد رحمه الله اذا انهدم الدار المستاجرة فبناها المجر فاراد
المستاجر ان يسكن الدار بقية مدة الاجارة لم يكن للاجر ان يمنعه
من ذلك اراد به اذا بناها قبل انقضاء المدة وقبل ان يفسخ المستاجر
الاجارة فان بناها بعد الفسخ ليس للمستاجر ان يسكنها بعد الفسخ
صريحه انتقد دراهم رجل باجر فاذا فيها زبوف او بمرحبة او ستوقه لكن
الصريح في شيئا لانه لم يثلف حفا على صاحب الدراهم وانما وفي بعض العمل هو
تمييز البعض فيدر من الاجر بحسب ذلك حتى لو كان الكل زبونا برده كل الاجر وكذا
الزبوف نصفا فنصف الاجر ويرد الزبوف على الدافع فان انكر الدافع وقال
هذا ما اخذت متى كان القول قول الاخذ مع يمينه لانه ينكر اخذ غيرها
وهذا اذا لم يكن الاخذ اقربا يستغناء حقه او باستغناء الجهاد فان افيد لك
ثم اراد ان يرد البعض بعيب الزيادة وانكر الدافع ان يكون ذلك ذمه
لا يقبل قوله نرجل استاجر قميصا ليلبسه ويذهب الى مكان كذا فلبسه في
منزله ولم يذهب الى ذلك المكان اختلفوا فيه قال الفقيه ابو بكر البجلي
رح لا اجر عليه لانه مخالف ضامن وقال الفقيه ابو الليث رح عند علمه

الاجزاء ولا يكون مخالفا لان الاجزاء مقابل باللسان بالذهاب الى ذلك
 الموضع وانما ذكر الذهاب الى ذلك الموضع ليكون ما ذونا في الذهاب
 به لا ذلك المكان . قال رحمه الله وهذا بخلاف ما لو استأجر دابة
 ليركبها الى موضع كذا فركبها في المصرفة حراجه ولم يذهب الى ذلك
 المكان فانه يكون مخالفا ضامنا ولا اجعليه لان في اجارة الدابة بيان
 مكان الركوب شرط لصحة الاجارة لان الركوب في بعض المواضع وبعض
 الطرق قد يكون اضر بالدابة فكان ذكر المكان للتفديد اما في اجارة الثور
 لا يشترط بيان مكان اللبس انما يشترط بيان الوقت لان اللبس في
 بعض الاوقات قد يكون اضر من البعض . رجل استأجر دابة ليركبها
 يوما الى الليل فامسكها في بيته ولم يركب كره الكتاب انه اذا استأجرها
 ليركبها خارج المصرفة لمكان معلوم فامسكها في بيته لا اجعليه لانه لا يجب
 الاجر بهذا الامساك فلم يكن ما ذونا فيه فكان ضامنا . وان كان استأجرها
 ليركبها في المصرفة فامسكها ولم يركب لا يكون ضامنا لانه الاجر يجب بهذا
 الامساك فيكون ما ذونا فيه فلا يكون ضامنا فالوجه الاول انما
 يضمن اذا امسك زمانا لا يمسك مثله للخروج لا ذلك المكان عادة
 فيرجع فيه لا العادة ان من استأجر دابة الى الخروج لا ذلك المكان
 اتي قد مر مسكها لينتهي اليه الخروج الى ذلك المكان . رجل استأجر دابة على ان يكون
 له الخيار ساعة من النهار فركبها المستأجر في دار ففسدت بغير قبضتها
 ولا اجر على المستأجر . وان كان الخيار للمستأجر فعليه الاجر والضمان عليه
 رجل استأجر دابة ودفع المفتاح الى المستأجر وقال خذ فاحمله فزعم المستأجر

بعدها انقضت مدة الاجارة وقال البراءة على فتح الباب ولم اسكن وقال رب الدار
 لا بل قد همت وسكنت قالوا ان كان دفع اليه مفتاح ذلك الغلق كان القول قول
 صاحب الدار وان لم يكن كان القول قول المستاجر ولا اجر عليه . وان كان المفتاح
 مفتاح ذلك الغلق فضل المفتاح ايا ما يتم وجده كان عليه اجر ما مضى لانه
 مع تسليم الدار اليه . وانما لم يسكن الدار لتقصير كان من قبله رجلان
 بينهما طعام استاجر احدهما صاحبه ليجعله لاما كان كذا او ليطنه لا يجوز
 فان فعل لا يجب الاجر . وان استاجر احدهما من صاحبه بيتا ليحفظ فيه هذا
 الطعام او دابة ليحمل عليها هذا الطعام المشترك ذكر شمس الملة الخسيرة
 انه يجوز ويجب الاجر المسمى رجل دفع الحياض او قصا برثوبا وقال المستاجر
 ليحيط هذا الثوب او تقصر بذرهم فذفع الحياض الى تلميذة او عبدة ليحيطه
 او يقصر ففعل بحسب الاجر وان قال المستاجر لك ليحيطه او تقصر بنفسك فذفع الى
 غلامه او تلميذة لا يجب الاجر . فان استاجر ظرا الترضع وله بنفسها
 فارضعه بندي جاز بينهما اختلاف وفيه والاحم انهما تستحق الاجر رجل
 استاجر دابة بعينها ليضع عليها حملا معلوما مسمى الى موضع كذا فامره والمكان
 ان يضع عليها مع ذلك الحمل شيئا من عند نفسه كان للمستاجر ان يمنعه
 فان وضع المكاري ذلك وبلغت الدابة الى ذلك الموضع كان على الستاجر
 جميع الاجر المسمى ولو استاجر دارا وقبضها ثم ان رب الدار شغل نفسه بما
 نفسه سقط عن المستاجر حصه ذلك من الاجر . ولو اكثري دارا اشهرها
 فاقام معه رب الدار فيهما الى اخر الشهر سقط عن المستاجر حصه ما كان
 في يد اللاجر . رجل استاجر كتابا ليقرأ ما فيه من شعر وفقه لا يجب عليه

٢٣
 الاجر وكذا المحفف وكذا اذا استاجر طبيباً ليشفه لايجب الاجر وكذا
 استاجر بيتاً من مسلم ليصل فيه . ولو ان صناعتين اجر احدهما من الاخر
 عمله ثم اغتركا قالوا كانت الاجارة بينهما على كل شهر بحسب الاجرة الشهر الاول
 لا غير لان هذه الاجارة تنعقد شهر فشهراً في الشهر الاول سبقت الاجارة
 الصحيحة الشركة فلا يبطل الاجارة في الشهر الاول بالشركة الطارئة
 اما في الشهر الثاني فالشركة قارنت انعقاد الاجارة فلم تنعقد الا بان
 في الشهر الثاني وان كان صاحب الاثني عشر شهراً كان على المستأجر
 اجمع المدة لما قلنا في الشهر الاول في الصورة الاولى ولو اجر جانبة من
 رجل ثم اشترى كاهن عمل بعلان في ذلك الحانوت قال محمد بن سلمة رحمه الله
 الشركة تؤهن الاجارة اراد به اذ لم يضمن زمان قبل الشركة فلا يجب الاجر
 لانها اشترى كاهن في الانتفاع بالحانوت وكل واحد منهما عامل لشركة من وجه
 فلا يسلم المنفعة للمستاجر . استاجر دابة للمكة ليركبها ولم يركبها وشي
 من اجلها قالوا ان شئ را جلا ولم يركب من غير عذر بالدابة كان عليه الاجر
 . وان كان بعذر بان لم يركبها لعلة بالدابة او لمرض بها بحيث لا يقدر
 الركوب لاجر عليه وان استاجر ثوباً ليلبسه كل يوم بدائق ووضعه في
 ولم يلبسه فمضى سنون كان عليه لكل يوم دائق في الوقت الذي يعلم انه
 لولبسه لا يتخلف فاذا مضى وقت يعلم انه لولبسه يتخلف سقط عنه الاجر لان
 بعد ما مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب منتفعاً نقدياً فيسقط عنه الاجر
 . كالمراة اذا اخذت الكسوة من الزوج ولم تلبس ولهمت ثوباً ففسدها لم تضرب
 لو البسها لبسا مئاداً يتخلف كان لها ولاية المطالبة بكسوة اخرها والا فلا

٣٢
باب الاجارة الفاسدة

رجل أجر بناء دارا وحازت بدون الأرض قال القاضى الامام ابو الحسن
 الحل السعدي روى عن محمد بن روح ما يدل على جواز هذه الاجارة قال رجل استأجر
 ارضا فأجرها من صاحبها كانت الاجارة الثانية باطلة وان بنى فيها
 المستاجر ثم أجرها من صاحبها كان له حصه البناء من الاجر قال ولو لم
 تنجح اجارة البناء وحده لا يستوجب عليه حصه البناء من الاجر وذكر في
 الاصل ان اجارة الفسطاط جائزة وبعض مشايخنا لم يجوزوا اجارة البناء
 فاوردت عليه مسئلة الفسطاط فلم يتهبأ له الفرق وفي الزيادات
 ما يدل على انه لا يجوز اجارة البناء لانها بمنزلة اجارة المشاع بخلاف اجارة
 الفسطاط اذا استأجر القاضى رجلا لاستيفاء القصاص والحدود فدل
 الشيخ الامام شمس الأئمة الخميني رحمه الله ان لم يبين لذلك وقتا لا يصح وان
 استأجر القاضى رجلا لاستيفاء الحدود والقصاص وقطع اليد وليفتقر
 عليه في مجلس القضاء شهرا باجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه
 عند بيان المدة منافعه في تلك المدة فاذا استحق منافعه في تلك المدة كان
 ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك اما اذا
 استأجر لذلك ولم يبين المدة كان المعقود عليه مجهولا لا يدعى انه متى يقع
 وبماذا يقع فانما فسدت الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له اجهل له لانه
 استوفى المنفعة بعقد فاسد ومن له القصاص في النفس اذا استأجر رجلا
 لاستيفاء القصاص فقتل فلا أجر له بخلاف القاضى لان القاضى يملك
 الاستيجار بالقيام في مجلسه ثم يدخل في ذلك ما كان للقاضى ان يفعل

ما غير القباضة اذا استاجر رجلا منها ليجل له في بيته لا يملك ان يامر باستيفاء
 القصاص لان ذلك لا يكون من اعمال البيت فلا يدخل تحت الاجارة فلا يجلب
 الاجر قول ابي حنيفة وابي يوسف رح اذا استاجر رجلا لاستيفاء
 قصاص له في الطرف صح ذلك واذا فعل الاجير يستحق المسمى . وقال محمد رحمه الله
 اذا استاجر لاستيفاء القصاص في النفس صح ويستحق المسمى كما لو استاجر
 لاستيفاء الطرف . امير العسكر اذا قاتل لمسلم ارذى ان قتل ذلك الفارس
 فلك مائة درهم فقتله لاشئ له لان هذا من باب الجهاد والطاعة
 فلا يستحق الاجر كما لو استاجر ليؤم الناس او يوزن . وقال محمد رحمه الله
 ان قال ذلك لذي محي يجب الاجر . ولو كانوا قتل فقالوا لا ير من قطع رؤسهم
 فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهاد بخلاف الاول ولو استاجر
 الاير في ميا او مسلما ليقتل اسيرا حربيا كان في يده فقتله لاشئ له . وقال
 محمد رحمه الله يجب الاجر للمسمى كما يجب بذبح الشاة وضرب العبد حبل
 استاجر كلبا معهما ليصيد به لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الرقايان
 اذا استاجر الكلب او البازي وبين لذلك وقما معلوما يجوز وانما لا يجوز
 اذا رهين له وقما معلوما لو استاجر هنورا ليأخذ الفأرة فيجده ذكره المتفق
 انه لا يجوز قال لان هذا فعل السنور وليس هذا كالكلب والبازي قال السنور
 يرسل الكلب والبازي فيذهب باه ساه ويصيد ولا كذا لك السنور ولو
 استاجر كلبا ليحرس داره قالوا لا يجوز ذلك . ولو استاجر فردا ليكنس
 قال المصنف ينبغي ان يجوز اذ بين المدة لان الفرد يضرب ويعمل بالضرب
 بخلاف السنور ولو استاجر شاة تتبعه لتذهب بشاته فتبعته

١- لا اجراه . ولو استاجر قداما ليكتب به ان بين لذلك وقاصحت الاجارة
 والا فلا . ولو استاجر رجلا ليكتب له معجنا او غناء او شعرا بين الخط
 جاز وذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده لا يكره ذلك . ولو استاجر رجلا
 ليعلم غلامه او ولده شعرا او ادبا او خطا او حسابا او هجاء او حرفة من الحياطة
 ونحوها ان بين لذلك وقعة معلومة مسته اشهر او ما اشبه ذلك اجاز ويجب
 المسمي تعلم تلك المدة او لم يتعلم . وان لم يبين لذلك وقتا كانت الاجارة
 فاسدة حتى لو تعلم يستحق اجر المثل وان لم يتعلم لا يجب شي . ولو شرط على الاستاذ
 ان يحدقه في ذلك العمل ذكر انه لا يصح الاجارة لان الحدقة ليس لها غاية
 معلومة . رجل دفع غلامه الى حائك على ان يقوم عليه الاستاذ اشهر معلومة
 في تعليم النسيج على ان يعطى الاستاذ للمولى كل شهر درهما فهو جائز ويكون ذلك
 اجارة للغلام ولو دفع غلامه او ولده الى استاذ ليعلمه عملا ولو بشرط اعداها
 الاجر على الاستاذ او على المولى فلما علمه العمل اخلفا فطلب الاستاذ اجرة
 من المولى وطلب المولى اجر الولد والعبد من الاستاذ قالوا يرجع في ذلك
 الى العرف العادة ان الاجر على من يكون فيحكم العرف . قال الشيخ الامام
 الائمة الشريفة رحمه الله كان شيخنا الامام يقول عرف دياره بالاعمال
 التي يفسد المتعلم فيها بعض ما كان متقوما حتى يتعلم نحو عمل ثقب الجواهر وما
 انفيه ذلك فاما كان من جنس هذا يكون الاجر على المولى ان كان مسمى فالمسمى
 وان لم يكن فاجر المثل عليه للاستاذ وما لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على
 الاستاذ . رجل دفع لاجياط ثوبا وقال له خط ثوبي حتى اعطيك اجره
 فقال الجياط لا اسريد منك الاجر ثم خاطه قالوا الاجاره كان بينهما خلة

^{٤٤}
 او لم يكن . رجل استاجر فلا يتزده لا يجوز ذلك ولا جزيه وكذا الماشية والغنم .
 ولو استاجر رجل لتقاضي ديونه ان بين لذلك وقتا جازا ولا فلا وكذا
 الخسوة . رجل استاجر دابة ليركبها اليوم بدرهم فركبها غدا لا يجزي .
 وقيل على قول ابي يوسف ومحمد ج بلزمه درهم . رجل استاجر
 يحتطب له الى الليل بدرهم جاز وكذا البسط لوله الى الليل او يسبق له
 جاز ويكون الحطب والصيد والماء للمستاجر . ولو قال لبسط لذهبا
 الصيد او يحتطب هذا الحطب فهذه اجارة فاسدة والحطب والصيد المستا
 وعليه للاجير اجر المثل ولو استعان من انسان في الاحتطاب والاصطيا
 فان الصيد والحطب يكون للعامل . ولو استاجر رجلا ليحج له كذا منا
 من القطن او يقصره كذا ثوبا وليس عند المستاجر ثوب ولا قطن
 لا يجوز ذلك لان اقامة العمل في المعدوم لا يتصور فان كانت الاتواب
 والقطن عنده ولم يرها الاجير فلا جزيه خيار الرؤية في الثياب . يسأل
 خيار الرؤية في القطن . وكذا لو استاجر تاده زنديج يبيح الدان لم يكن
 ذلك عند المستاجر لايصح الاجارة . وان كان ذلك عند المستاجر
 وعين واشار في البعض وامتنع عن الباقي يجزى على العمل لان الاجارة
 كانت صحيحة فلزمه العمل . رجل دفع الى تذاق ثوبا وامره ان يندف
 الثوب بقط من عند نفسه ولم يبين له الاجر . فمن القطن فبينما
 اخذ واعطاء قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الاجارة
 جائزة لتعامل الناس . وقال القاضي الامام علي السعدي هذا اذا دفع
 اليه ثوبا وعينه ليندفع عليه اما اذا لم يكن الثوب معينا فلا جزيه

رجل استاجر رجلين ليحملان له هذه الخشبة إلى منزله بدرهم فحملها أحدهما
 قال محمد بن له نصف درهم وهو متطوع في النصف إذا لم يكونا شريكين
 بذلك في العمل والحمل وكذا لو استاجرهما لبناء حائط أو حفر بئر ولو كانا
 شريكين في العمل قبل ذلك فعمل أحدهما كان على المستاجر كل الأجر حرة
 أجرت نفسها من رجل ذي عيال جاز ويكره الجنوة بهما لأن الخلوة مع
 الأجنبية الحرة حرام . مسلم أجرت نفسه من نضائي أن استاجر لعمل غيره
 الخدمية تجاز . وأن أجرت نفسه للخدمة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل لا يجوز وذكر القدر يرى رحمه الله أنه يجوز ويكره له خدمة
 العاصي . ذمى استاجر مسلماً ليحمل له خيراً جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله
 كما يجوز استئجار الكناس وقال صاحباه لا يجوز وعلى هذا الخلاف إذا استأجر
 الذي دابة من مسلم أو سفينة لينقل عليها الثمرات استاجر ذمى ذمياً
 لذلك جاز وكذا الاستئجار لرعى الخنازير . وأن استاجر المسلم ذمياً
 ليسج له خيراً أو ميتة أو دماً لا يجوز . وأن استاجر الذمى مسلماً الحمل
 ميتة عن الطريق أو جلد ميتة أو موضع الدابة جاز في قولهم وكذا
 لو استأجره لعصر العنب ولو استاجر مسلم مسلماً لينحج له حماراً ميتاً من دابة
 جاز في قولهم كما لو استأجر كناساً . ولو استأجر المشركون مسلماً الحمل ميتة
 منهم إلى موضع يدفن فيه أن استأجره لينقل إلى مقبرة البلد جاز عند
 الكل وأن استأجره لينقل من بلد إلى بلد قال أبو يوسف رحمه الله لا أجر
 وقال محمد رحمه الله أن لم يعلم الحال أنه جيفة فله الأجر وإن علم فلا
 أجر له وعليه الفتوى ولو استأجر الذمى من مسلم بيتاً ليسج فيه

النخريان عند أبي حنيفة رحمه الله ولا بأس للمسلم أن يواجر دان من ذمي يسكنها
 وإن شرب فيه الخمر أو عبد فيه الصليب أو أدخل في طائفتهم فذلك لا يلحق
 المسلم . كمن باع غلاماً ممن يقصد به الفاحشة أو باع جاريتة ممن
 يأتيها في غير المأثني ولا يستبرجها . ولو استاجر المسلم من الذمي بيعة ليصل
 فيها لم يجز . وكذلك أهل الذمة إذا استاجر وأذنيه يصلح بهن أو يضرب
 لهن ناقوساً لا يجوز . ولو آجر المسلم نفسه من المجوس ليوقد لهم النار لا بأس
 عندهم لأن التصرف في النار والانتفاع به مباح بخلاف الانتفاع بالخمر
 وحمل الخمر عندهما . ولو استاجر رجلاً ليخت له أصناماً أو ليترخف له بيتاً
 بالتمثيل فلا أجر له كما لو استاجر نائحة أو مغنية . وإن استاجر ليخت له
 طنبوراً أو بربطاً ففعل طاب له . الأجر إلا أنه يأثم به . وكذلك لو استاجر رجلاً
 ليكتب له غفاء بالفارسية أو بالعربية طاب له الأجر . وكذلك لو باع الأجر
 أو كبسة لليهود والنصارى طاب له الأجر وكذلك لو كتب لامرأة كتاباً إلى
 حبيبها باجر . ولو استاجر مشاطة لتزين العروس قالوا لا يطيب لها الأجر
 إلا أن يكون على وجهه الهدية بغير شرط ولا تقاض . قال مولانا راج ويبغي
 أن الأجرة إذا كانت موقتة وكان العمل معلوماً ولم ينقش المثال أو
 الصورة جازت الأجرة ويطلب لها الأجر لأن تزيين العروس مباح
 . أهل بلدة ثقلت عليهم المونات فاستأجروا رجلاً باجر معلوم ليذهب
 إلى السلطان ويرفع القصة ليخفف عنهم السلطان نوع تخفيف وأخذ
 الأجر من عامة أهل البلدة من الأغنياء والفقراء . قالوا إن كان جالساً
 لو ذهب إلى بلدة السلطان ينتهي إليه إصلاح الأمر في يوم أو يومين جازت

الاجارة وكان بحال يحصل المقصود في يوم او يومين وانما يحصل في مدة فاد
 وفق الاجارة وقتل جازرت الاجارة وله كل المسمى وان لم يوقوا فسدت الاجارة
 وكان له اجر المنزل على اهل البلدة على قدر مؤنتهم ومنافعهم . وقال بعضهم
 لا يصح هذه الاجارة على كل حال . رجل استاجر رجلا ليعلم عبدا او ولدا له
 فيه روايتان فان بين لذلك وقتا معلوما سنة او شهرا جازرت الاجارة
 ويستحق المسمى بقلم العبد او لم يتعلم . وان لم يبين لذلك وقتا لا يصح
 الاجارة وله اجر المثلان تعلم الولد والعبد وان لم يتعلم فلا اجر له وان
 استاجر رجلا لتعليم القران لا تصح الاجارة عند المتقدمين ولا اجر له
 بين لذلك وقتا او لم يبين ومشايخ بلخ رج جوزوا هذه الاجارة حتى
 حكى عن محمد بن سلام رحمه الله انه قال اتفق بتبشير باب الوالد بالجر
 المعلم . وقال الفقيه الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 انما كرم المتقدمون الاستيجار لتعليم القران وكرهوا اخذ الاجر
 على ذلك لانه كان للعلمين عطيات في بيت المال في ذلك الزمان وكان
 لهم زيادة رغبة في امر الدين واقامه الحسبة . وفي زماننا انقطعت
 عطياتهم وانقصت رغائب الناس في امر الآخرة فلو اشتغلوا بالتعليم
 مع الحاجة الى مصالح المعاش لم يخل معاشهم قلنا يصح الاجارة ووجوب
 الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد عن اعطاء الاجر جسد فيه وان لم يكن
 بينهما شرط يوم الوالد بتطبيق قلب المعلم وارضائه وهذا بخلاف المؤذن
 والامام لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن امر المعاش . وقال
 الشيخ الامام شمس الامنة السرخسي رحمه الله ان مشايخ بلخ رج جوزوا

الاجارة على تعليم القرآن واخذوا في ذلك يقول اهل المدينة وانا انا في يجوز
الاستنجار ووجوب المسح وجمعوا على ان الاستنجار على تعليم الفقه باطل
. رجل استاجر مؤد بالكل شهر بسبعة دراهم ليعلم له صيبن احدهما العربية والآخر
القران فقال المؤدب لا يمكنني تعليم القران فاستاجر معلميا يعلم العربي بما
يعلمون الناس واعطاه الاجرة من اجري وسلم الصبي اليه فلما جاء راس الشهر حبس
الوالد عن المؤدب ثلثة دراهم فقال المؤدب انا لا ارضي بما جئت لانه
المعلم شهر يكون نصف درهم فالوا يعط عن اجرة المؤدب ثد وما يكون اجر مثل المعلم لان
هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التركيل باستنجار المعلم . رجل استاجر معلميا سنة
ليعلم ذلك القران فمضت بسنة اشهر لم يتعلم لان له ان يفسخ الاجارة ولا يتوجه
رجل افضل الميت لا يجوز . وان استقر حفر القبران بين الطول والعرض والعين
يجوز فيلما واستحسنانا وان لم يبين الطول والعرض والعين لا يجوز في القياس
وفي الاستحسان يجوز ويغى على الوسط مما يعملها الناس . ولو استقر حفر
لحمل الجحافة ان لم يكن هناك من يحملها لا يجوز وان كان هناك من يحملها جاز رجل
ستاجر راضا ليلين فيها لا يبيع الاجارة واللبن كله لللبان وعلى اللبان قيمة التراب
لمصاحب الارض ان كان للتراب قيمة في ذلك الموضع وان لم يكن للتراب
قيمة فعلى اللبان اجر الارض ان لم يكن ذلك ينفع الارض فان كان ينفع
الارض فلا شيء على اللبان . معاوضة الثيران في الكداس فاسقة
لانها استنجار بالمنفعة بمنسها فان اعطى البقر لياخذ الحمار
لا باس به . رجل استاجر رجلا ليهدم جداره اولينى حائطه كل
دراع بكذا وقاله رابن درهمهايك باخيره برز او استاجر

رجلا ليكره له قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع النص
هذه المسائل انه اذا استاجر انسانا للعمل فان كان عملا لو اراد الاجرة
ياخذ في العمل للمحال يقدر عليه صحت الاجارة ذكر لذلك وقتا اوله
نحو ان يقول استاجرتك لتخبرني عشرة من منا من الخبز
جازا كان المستاجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدينق و
لن لم يبين مقدار العمل لكنه ذكر لذلك وقتا فقال استاجرتك لتجني
الى اللبلب درهم جازا ايضا لانه وان لم يبين مقدار العمل فقد ذكر الو
وبذكر الوقت تصير المنفعة معلومة . ولو قال بدين يكدرم اين د
بازن جازا ايضا لانه سمي له عملا لو اراد ان ياخذ فيه للمحال يقدر
فيصح الاجارة بين لذلك وقتا اوله يبين . ولو قال بدين د ه
من بادكن ان لم يذكّر لذلك وقتا لا يجوز لانه استاجر له لعل الوار
ياخذ فيه للمحال لا يقدر لان التذرية لا يقوم به انما يقوم بالري
يد من تهيب الريح وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان
الوقت اول انظر الاجرة بان قال استاجرتك اليوم بدرهم على ان ت
هذا الكدر معجزة لانه استاجر له لعل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد
العمل فلا يتغير . وان ذكر الاجرة او لائم العمل بان قال استاجرتك بد
على ان تدرعي هذا الكدر لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة او لا
يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل محدد وما او
صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستحالة اي على شرط ان يعمل
ولا يؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجر

هذه مسألة السمار . رجل امر سمسار بالشراء له الكلب يسرا ودلا لا يبيع
هذه الانثاب بدرهم لا يجوز هذه الاجارة لان البيع لا يتم بالدلال ولا يعلم
به وبالمشتري ولا يدري من يبيع المشتري فاف ذكر لذلك وقان ذكر الوقت
اولا ثم الاجرة بان قال استاجرتك اليوم بدرهم على ان يبيع لي كذا جاز . وان
ذكر الاجرة اولاً ثم الوقت بان قال استاجرتك بدرهم اليوم على ان يبيع لي
كذا ومشتري لا يجوز وهذه مسألة تذر به الكلب سواء . واذا فسدت الاجارة
والعمل واتم العمل كان له اجر مثله على ما هو العرف في اهل تلك العمل وذكر
محمد راج الحيلة في استيجار السمار وقال بأمره ان يشتري له شيئا معلوما
انه يبيع لا يذكر له اجرا ثم يولسيه بشيء اما هبة او جزاء لعمله فيجوز ذلك
لأساس الحاجة . كما جاز دخول الحمام باجر غير مقدرة ثم يعطى الاجر عند
الخروج فكذا الرجل يهرب الماء من السقاء ثم يعطى له فلسا او شيئا وكذا
الحنان والحمام . واذا اخذ السمسار اجرا مثله هل يطيب له ذلك اخلفوا فيه
قال الشيخ الامام المعروف بخواهره انه يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه
اشار محمد في الكتاب وهو نظير ما لو اشترى عينا ثم اشتراها ففسد فذلك للمبيع
عنده واخذ البائع قيمته طابت القيمة للبائع وقال بعضهم لا يطيب للدلال والسمسار
اجر مثله لانه مال استغاده بعقد فاسد هذا اذا امر السمسار بالبيع والدلال
بالشراء ولم يذكر له وقتا اما اذا ذكر له وقتا بان قال استاجرتك اليوم بمس
على ان يبيع لي هذه الانثاب او تشتري لي كذا حية جلزمت الاجارة كان له المسمى
فيطيب له عند الكل . رجل دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشره فان زاد فهو مني
وبينك قال ابو يوسف رحمه الله ان باعه بعشره او لم يبعه فلا اجر له .

وان تعفي في ذلك وتعب لان الامر نفى الاجر اذا باعه بعشرة وانما جعل له
 الاجر اذا باعه بالكثير من عشرة وان باعه باثني عشر او بالكثير من عشرة فله اجر مثله
 لا يتجاوز به فدهما قال محمد رحمه الله امرى لهما اجر مثله بالظام ما لم يبيع وان
 لم يبيع اذا تعجب ذلك ونفى لانه عمل حكم عقد فاسد فيستحق اجر المثل والفقوى
 على قول ابي يوسف رج لانه لم يجعل له للاجر اذا باعه بعشرة . ^ج ^ج قال الدلال
 عرض ضيعتي فعرض ولم يقدر الدلال على اتمام العمل وباعها دلال اخر ^ب اختل
 قال ابو القاسم البجلي كان الدلال الاول عرض وتعه وذهب في ذلك رفقاه
 كان له اجر مثله بقدر عنائه وعمله . وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله الفيا
 ما قال ابو القاسم وفي الاستحسان انك الدلال الاول حتى باع غيره فلا اجر له
 لانه الدلال في العادة لا ياخذ الاجر بدون البيع وهذا القول يوافق قول ابي
 رحمه الله . رجل اراد ان يبيع بالزيادة ودفع الثوب الى رجل وامر لينا
 ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبع قالوا ان بين لذلك وقنا جازت الجاف وله الا
 المسى وكذا لو لم يذكر الوقت ولكن امر ان ينادى كذا صوتا جازا ايضا . فان نادى
 كذا صوتا ولم يتفق البيع كان له المسى وفي الوجه الاول قال الفقيه ابو نصر ^س
 له اجر مثله لانه عمله باجاف فاسدة وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا شيء
 له لان العادة فيما بين الناس انهم لا يعطون الاجر اذا لم يتفق البيع وهو ^{المتار}
 . رجل دفع حمولة الى محال بلد كذا او يسلمها الى السمسار فحملها
 فقال السمسار للمحال ان وزن الحمولة في البار نامه كذا وقد نقصت في ^{الوزن}
 فان لا اعطيك من الاجر بحساب ما نقصت ثم اختلفا بعد ذلك قال السمسار
 وانى عاك الاجر وقال المحال ما استوفيت كان القول في انكار الاستيفاء ^{نيل}

الحال بلا خصومة بينه وبين السمار وإنما الخصومة بين الحال وبين صاحب المحولة. اختلف المشايخ في الدلالة في النكاح هل يكون لها الاجر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح لاجرها لانه لا منفعة للزوج من كلامها بغير عقد وإنما منفعة الزوج في العقد والعقد ما قام بها. وقال غير من المشايخ لها اجر مثلها لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقدمات تكون من الدلالة فكان لهما اجر المثل بمنزلة الدلالة في البيع فانه يستحق الاجر وان كان البيع يكون من صاحب المتاع الدال في البيع اذا عند الدالية بعد البيع ثم انفسخ بينهما بسبب من الاسباب جلت له الدالية لان الاجر عوض مقابل بالعمل وقد تم العمل فلا يستحق عليه الاجر وهو الدالية كالحياط اذا حاط الثوب بترقيقه صاحب الثوب فانه لا اجر على الحياط بالاجر. وكذا صاحب الدار اذا هدم الدار لا يرجع على البناء بشيء الدلالة في ثوب اذا دفع الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتريه فاخذ الرجل وذهب بالثوب ولم ينظر فيه الدلال قالوا لا يضمن الدلال لانه ما ذون في هذا الدفع عادة قال مولانا عندي انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم يفارقه. اما اذا دفع اليه الثوب وفارقه ضمن كما او دعه الدلال عند اجنبى او تركه عند من يريد الشراء. دلال في بدء ثوب فقال له رجل هذا ثوب سرق مني فدفع الدلال الثوب الى الذي اعطاه برئ عن الغمان لانه وان كان مودع الغاصب فهو مع الغاصب اذا مر بالمغصوب على الغاصب برئ عن الضمان. الاجارة اذا كانت فاسدة ووجب اجر المثل فسد بالغاصب ينظر ان كان فساد الاجارة لجهالة المبيع من الاجر او لعدم التسمية

يجب اجر المثل بالغاما بلع وكذا لو استاجردا او اوصا نوتا سنة بمائة درهم
على ان يرهما المستاجر كان على المستاجر المثل بالغاما بلع لانه لما شرط
المومة على المستاجر صارت المومة من الاجر فيصير الاجر مجهولا فاما
اذا كان نسا والاجارة بحكم شرط فاسدا ونحو ذلك كان له اجر المثل ولا ينز
على المسح . رجل امر رجلا ببيع عين من اعيان ماله فباع المأمور فاختلغا
فقال له ذبعت به باجر وقال الامر لا بل بغير اجر قالوا ان كان المأمور دالا لا
يعرف به كان له الاجر والا فلا وكذلك الخياط والصباغ . رجل اخذ من رجل
مسحاة وقال لصاحبها كراجها فقال لا اريد بها الاجر لكن اجعل لي خشبا
لمقبض المسحاة فخرج صاحب المسحاة فقال اريد بها الاجر قالوا ان كان
الخشب الذي سأل له خشب له قيمة عند الناس كان له اجر المثل لانه لما
خشب له قيمة لم يكن راضيا باستعمالها بغير اجر وذكر في المنتقى رجل اجرد او بمية
اودم يجب اجر المثل قالوا لان لفظة الاجارة تنبئ عن العوض الا ان ما قال من
يشكل بما اذا باع شيئا بمية اودم فانه يكون باطلا ولفظة البيع في قضاء العو
ض اقوى من لفظة الاجارة فلا يصح التعليل الاعلى الرواية التي تجعل المقبوض
بالمية او بالدم مقبوضا بالقيمة فيكون المنفعة ههنا مضمونة بقيمتها وقيمة
المنفعة اجر المثل . فريض اجرد او باقل من اجر المثل جازت الاجارة من جميع ماله
ولا يعتبر من الثلث لانه لو اعار ماله من انسان جازت الاعارة فالاجارة باقل
من اجر المثل اول . رجل استاجر ارضا فيها اشجار ان كانت الاشجار في وسط
الارض لا يجوز الاجارة . وكذا لو دفع ارضه من اربعة فيها اشجار
و له يدفع الاشجار اليه معاملة لا يجوز للزادعة وان كانت الاشجار

في نزل على الارض على المسافة جازت الاجارة والمزارة وان كانت في وسط الارض
 شجرة او شجرتان صغيرتان مثل الناله التي مضى عليها حول او حولان جازت الاجارة
 والمزارة وان كانت الشجرة عظيمة لا تجوز لان العظيمة لها عروق كثيرة خلت
 الارض وظلها يضر الارض. وكذا لو كان في وسط الارض ابنية فهي بمنزلة الشجرة
 العظيمة وان كانت الابنية في ناحية الارض جازت الاجارة. وان كانت في ناحية
 الارض فرفعت الابنية يدخل ما تحتها في العقد وكذا الشجرة. ولو استاجر ضلعا
 بعضها فارغه وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل تجوز
 الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر
 ارضا في وسطها شجرة عظيمة قالوا لا تجوز الاجارة ولرب يقبل مجاز الاجارة فيما لم
 مشغولا بالشجرة لانه قد ربما يكون مشغولا بعروق الشجرة غير معلومة
 رجل استأجر بيتا هو مشغول بامتعة الأجر قال القاضي الامام ابو علي النسيف
 رحمه الله كنا نرى ان الاجارة جائزة ولا يصح تسليم البيت مادام مشغولا به
 وجدت رواية عن محمد رحمه الله ان الاجارة لا تجوز وجعله كالارض التي
 فيها زرع. ولو أجازها فيها نزع لا يجوز الاجارة في ظاهر الرواية وقال الشيخ الامام
 المعروف بنحوه زاده ان كان الزرع لم يترك فكذلك وان كانت قد دبر البجائر
 الاجارة ويوم بالحصاد والتسليم. فعلى هذا في البيت المشغول بجوز الاجارة ايضا
 ويوم بالتسليم والتفريغ الا ان يكون في التفريغ ضررا فاحشا فكأن له
 ان ينقض الاجارة وهكذا ذكر الكرخي رحمه الله في مختصره رواية عن محمد بن ابي
 مجزة ويوم بالتفريغ والتسليم وعليه الفتوى وقيل للقاضي الامام رحمه الله
 هذا في البيت المشغول لو فرغ البيت وسلم هل يصح تلك الاجارة فقال

لا لانها وقعت فاسدة فلا يجوز الا بالاستيناف ولما اختلف الاجر المستطهر
 فقال المستاجر استاجرت البيت والارض وهي فارغة وقال الاجر لبل كان البيت
 مشغولا والارض كانت مزرعة ومن لا يجوز هذه الاجارة اختلفوا فيما بينهم
 بعضهم القول قول الاجر بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في الصحة والفساد
 بحكم شرط فان غممة القول فيه قوله مدعي الصحة لان ههنا الاجر ينكح الاجرة لانه
 ينكر اضافة العقد الى محل فارغ مستفاد به فيكون العمل قوله وقال القاضي الامام
 ابو علي النسبة مع ينظر في الاجارة الى الحال النكاح فان غممة كان القول قول المستاجر
 وان كانت مشغولة كان القول قول الاجر كما لو اختلفا في جهان الملو وانقطاعه
 في الطاحونة رجل اعطى جلا دره مدين ليعمله يومين ولم يذكر العمل لم يصح
 الاجارة وان عمل يوما وامتنع عن العمل في اليوم الثاني لا يجوز العمل للنساء
 الاجارة وان كان سمي له عملا معلوما جازت الاجارة وبعد بل في يمين لا يطلب منه العمل
 لانتهاء الاجارة وان رفع الى رجل دره مدين ليعمله عملا كذا يومين من الايام
 كانت الاجارة فاسدة لجماله الوقت بخلاف ما اذا استاجر يوما فان شمه
 انصرف الاجارة الى اليوم الذي يلي العقد رجل اجر دار سنة بعبد بعينه
 فسكن للمستاجر شهر ولم يدفع العبد حتى اعتقه صح اعتاقه وكان على المستاجر
 للشهر للماضي اجر المثل بالغام بالغ ويتقضى الاجارة فيما بقي لان الاجارة
 باعناق العبد فسدت فيما بقي وكذا لو استاجر اربعين فسكن الدار ولم
 يسلم المدين حتى هلك كان عليه اجر المثل بالغام بالغ رجل استاجر ليلة
 جارة فاسدة حتى وجب اجر المثل فان كان اجر المثل مختلفا بين الناس
 ان يستقم ومنهم من يساهل في الوسط فيفسد ذلك ان ينظر الى الوسط من الراعيين

بان كان احدهم يوافق مثل هذه الدابة باثني عشر واخر بعشرة درهمين واخر
 باحد عشر رجلا عشر . رجل استاجر شيئا اجارة فاسدة وقبض واجر من غيره
 اجارة جائزة قال بعضهم ليس له ان يوافق واستدل هذا القائل بما ذكره الاصل
 . رجل دفع دارة الى رجل ليسكنها ويرمها ولا اجرة له فيها فاجرها هذه الرجل
 من غيره وانهدم الدار من سكنى الثاني ضمن الثاني نقصان ما انهدم
 ويكون الثاني بمنزلة الغاصب . ولو كانت الاجارة الثانية جائزة بما كان
 بمنزلة الغاصب . وقال بعضهم المستاجر اجارة فاسدة لا يملك الاجارة
 العيصية ولكن لو اجرها يستحق الاجر المسمى كالغاصب اذا اجر . وقال بعضهم
 المستاجر اجارة فاسدة يملك ان يوافقها من غير اجارة جائزة بقوله ^{القبض}
 بمنزلة المشتري شراء فاسد لا يملك ان يبيع من غير بيعا جائزا الا ان ^{جاء}
 الاول يملك نقض الاجارة الثانية والبائع يبيع فاسدا لا يملك نقض
 بيع المشتري لان الاجارة تنسخ بالعجز ولا كذلك البيع . وانما لا يملك الاجارة
 في مسألة المروعة لان ثم ذكر المروعة على وجه المشورة لا على وجه
 القسط فكانت اعارة والمستقر لا يملك الاجارة . رجل استاجر دابة
 فاسدة وعجل الاجر ولم يقبض الدار حتى مات الاجر وانقضت مدة الاجارة
 فامرد المستاجل يحد يده على الدار ويمنعها الاستيفاء الاجر المجل لا يكون
 له ذلك لانه لا يملك ذلك في الاجارة الجائزة ففي الفاسدة اولى . رجل
 غصب دارا واجرها ثم اشتراها من صاحبها بقيت الاجارة لان الاجارة
 يتحد وانقضاء ساعة فساعة وان استقبل الاجارة كان افضل
 الغاصب اذا اجر المصوب ثم ان المستاجر اجره من الغاصب بعد القبض

واخذ الاجر من الغاصب كان للغاصب ان يسترد من المستاجر ما اخذ منه
لان اجارة الغاصب كانت منعقدة فاذا اجرها المستاجر من الغاصب
يصير اجرا من الذي اجره ولا يجوز الاجارة الثانية . رجل استاجر من اخ
نسطاطا وقبض كان له ان يؤجره من غيره كما في الدار للمستأجر
ان يسرح فيه وليس له ان يتخذ مطخا بان اتخذ مطخا كان ضامنا
لما انتقض الا اذا كان القسطا معدا لذلك بان كان من المسح وغيره
اسناجر بئر اشهر ليسع منها ارضه او غنمه لا يجوز . وكذلك النهر العين
لان المقص من هذه الاجارة الماء وانه حين مباح والاجارة ما وقعت ^{ليلك}
العين المباح وكذلك استيجار المرعى لرعى الغنم فاسد لما قلنا
. رجل استاجر رجلا يحسده فضا في اجتهه على ان يعطيه له خمس خمرات من هذا
القص لا يجوز . كما لو استاجر طحانا ليطحن له الحنطة بقفيزين
دقيقها . ولو عين خمس خمرات من القصب وقال استاجر منك بهذه الخمرات
الخمس تحصد هذه الاجرة تجاز ولو قال استاجر منك على ان تحصد هذه
الاجرة بخمس خمرات من القصب لا يجوز الاجارة لجهالة الخمرات فلو استأجر
طحانا ليطحن له هذه الحنطة بقفيزين من الدقيق ولم يقل بقفيزين من ذلك الدقيق
جاز لانه لم يجعل الاجر من دقيق هذه الحنطة والقفيز معلوم بخلاف الخمرات
وكذا لو استاجر رجلا ليحلب هذه القطن بعشرة امناء من هذا القطن
لا يجوز . ولو قال بعشرة امناء من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز
. ولو دفع غزلا الى حائك ليسج له بالثلث او بالربع ذكر في الكتاب انه
لا يجوز ومشاخي يبلغ رحمهم الله جوزوا ذلك لكان التعامل به عند

الفقيه ابو الليث وشمس الائمة المحمدي والقاضي الامام ابو علي الفسفي رحمهم
 رحل اخذ من رجل بقرة على ان ما يحصل من لبنها من المصل والسمن والار
 يكون بينهما الايجوز وما اخذ المدفوع اليه من لبنها من المصل والسمن
 يكون له لاقطاع حق المالك عن ذلك وعلى المدفوع اليه مثل ما اخذ من
 البان البقرة لان اللبن مثلي وعلى مالك البقرة حتمية علفها ان كان علفها
 بعلف مملوك له لاما اكلت هي في الرعي وعليه اجر قيام المستاجر عليها
 . والحيلة في تجويز هذا التصرف ان يبيع نصف هذه البقرة من المدفوع
 اليه بشئ معلوم ويسلم البقرة اليه ثم يامر بان يتخذ من لبنها المصل والسمن
 وغير ذلك فيكون ذلك بينهما . ولو كانت البقرة بين رجلين وتواضعا
 على ان تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يجلب لبنها قال ابو بكر
 الاسكاف هذه منفاية باطلة فما اخذ احدهما من فضل اللبن لا يحمل
 وطريق ذلك ان يهب ما استعملك من فضل اللبن ويجعله في جرد
 من ذلك فيبرأ عما عليه رجلان لكل واحد منهما مجدة او مثلية
 . فقال احدهما صاحبه ارفع من مثلي مائة وقرحني ارفع من مثلي مائة
 مثل ذلك فحل احدهما او باع ثم تغير سعر النخل الى نقصان فقام احب النخل للثمن
 رفع مائة وقرح من مثليته لا ارفع مالي عليك العام قال ابو بكر الاسكاف رج لا علم
 لهذا حيلة سوى ان يرفع الذي عليه النخل مائة وقرح من مثليته نفسه ويطلع في
 مثلية صاحبه حتى يبرأ عما عليه قال مولانا جرج وعند المعاملة التي جرت
 بينهما فاسدة لانه ذكر الوقوف والاوقار متغاورة تقارنا فاحشا لا يجزئ ماله
 بين وزن الوقوف ولان الجود يختلف باختلاف الماء والمواضع

نفسه يكون احدهما اتقى واصفى من الآخر فلا يبرأ الا ان يكون الحمد الثاني
 مثله . وما قال من طريق الخروج فيه نظر فانه لو اتقى مثله في محلة صاحبه
 كان مستهلكا ما في محلة صاحبه فان المودع اذا خلط الوديعة بجنسها كما
 مستهلكا ضامنا فالضمان هنا اولى وتغيير السعر لا يثبت الخيار لصاحب الدين
 فان من غصب من آخر موزنا فتغير سعره في بلد الغصب لم يكن للمغصوبين
 ان لا يقبل مثله . قال مولانا رحمه الله وطريق الخروج عندي ان يرفع من
 عليه الدين الامر الى القاضي حتى يحجم على قبوله مثل ما كان عليه . كما لو
 استقرض من آخر حنطة فاعطاه مثلها بعدما تغير سعرها فانه يجب المقرض
 على القبول . وكذلك لو غصب من آخر شيئا من ذوات القيم فاعطاه العا
 قيمه يوم القبض بعدما تغير سعره في ذلك البلد فانه يجب على القبول
 فان اختلفا في مقدار وزن الجمد يحلف الثاني لان صاحبه يدعي
 عليه الزيادة وهو ينكر . رجل استأجر ارضا بشرها وحاجته المستأجر
 الى الشرب ليسوق الماء الى ارض اخرى جاز . وكذلك لو استأجر ارضا
 بكفا واجر مثلها اقل مما سمى من الاجر واباح له صاحب الارض التمراد
 الشرب لا بأس به وان كان قصده من الاجارة الثمر والماء اذا لم يكن
 ذلك شرطا في الاجارة . رجل دفع الى آخر ثلثة اوقار دهن ليتخذ منه
 صابونا على ان يكون العجل من المدفوع اليه والصابون للدافع ففعل
 المدفوع اليه فان الصابون يكون لصاحب الدهن وعليه للعالم
 اجر عمله وغرامة ما جعل فيه رجل استأجر رجلا شهرا بالبحر
 العتيق على ان يكون رد الرجل على المستأجر لا يجوز هذه الاجارة لاذ

رد الاستاجر يكون على الأجر فإذا شرط ذلك على المستاجر كان فاسداً وإن
 لم يشترط الرد على المستاجر ففرغ المستاجر في نصف الشهر أو في آخره كان
 عليه أجر الشهر وإن استاجر كل يوم بكذا ففرغ فلا أجر عليه لما مضى من الزمان
 بعد ذلك ولم يرد إذا لم يستعمله وإن فرغ في نصف اليوم كان عليه أجر اليوم
 ولو استاجر حيايا أو كيزاناً قاله الأجر ما لم ترد ما على صحيحة فيل عليك كذا قالوا
 شرط الحمل في الجباب وكل ما كان له حمل ومؤنة على المستاجر فيصد
 العقد فيلزمه في الجباب أجر المثل وفي الكيزان عليه أجر المسمى ما دامت
 صحيحة إلا أن ترد . أجارة الشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول
 أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى وإن أجر من شريكه جاز في أظهر
 الروايتين عنه وقال صاحباه رجح يجوز على كل حال . ولو كانت الدارين
 الرجلين أحدهما أنفي من ثالث اختلفوا فيه على قول أبي حنيفة
 رحمه الله قال بعضهم يجوز ويقوم الثالث مقام الأجر وذكر الكرخي
 عن أبي حنيفة رحمه الله فيه روايتان والأظهر أنه لا يجوز . ولو استاجر
 رجلان دار من واحد أو أجر رجلان دار من واحد أو من اثنين جازاً
 . وإن مات أحد الأجرين أو أحد المستاجرين انقضت الاجارة في النصف
 وتبقى في النصف . ولو أجر رجل الدار من واحد جاز ثم تقاسموا الاجارة في النصف
 تنسخ في النصف وتبقى في النصف وهي المجلدة في اجارة الشاع . رجل استاجر
 نهراً يابساً بسوق الماء فيه الأرض لا يجوز . وكذا لو استاجر مبرأ بالبحر
 فيه المطر على سطح المواجر أو استاجر بالوعة تليق فيها وضوء البحر
 وعن محمد رحمه الله إذا استاجر موضعاً معلوماً من الأرض

ليست فيه الماء الأرضه جان بخلاف السطح لان في السطح موضع تسييل الماء
مجهول ونسييل الماء بقدر ما يريد ليس في وسعه بخوان ياخذ المطر مكانا
ابسط منه بخلاف الأرض . ولو استاجر ميزابا ليركبها في داره كل شهر باجر
معلوم جان ولو كان الميزاب مركبا في حائط المواجه لا يجوز . ولو استاجر بكرة
اوردلوا ورسنا ليس في غنمه لا يجوز فان ذكر لك ذلك وقتا معلوما يوما أو
جان . ولو استاجر حائطاً ليضع عليه جذوعا وستره او كوة او ميزابا
او موضعا من الحائط ليؤتد فيه وتلا لا يجوز وكذا لو استاجر شجرة ^{بشله} ليسط
التياب ليحفر لا يجوز ولو اشترى نخلا ليقطعه ثم استاجر أرضه لتبقيه
النخل فيها وقتا معلوما جان . ولو اشترى التمر على رأس النخل ثم استاجر
النخل لبقاء التمر واستاجر الأرض لا يجوز . أما استيجار النخل نظاه لانها
ليست بحل الاجارة واستيجار الأرض لا يجوز وان كانت الأرض محللا لاجارة
لان الأرض مشغولة بما ليس بمملوك للمستاجر وهو النخل فان كان ما بين
التمر والأرض مملوكا للمستاجر جازت اجارة الأرض ويجوز اعارة الأرض
في الوجه كلها . ولو استاجر طريقا في دار ليمر فيها لا يجوز في قول ابي حنيفة
رحمه الله لانها اجارة المشاع . ولو استاجر سفلا وقتا معلوما يبني عليه
علوا جان . ولو استاجر علوا يبني عليه لا يجوز في قياس قول ابي حنيفة
رحمه الله وفي قياس قول صاحبيه رح يجوز ولو استاجر ظهر بيت
ليسكن فيه او ليضع عليه متاعه وقتا معلوما جان وذكر في الاصل اذا
استاجر سطح بيت لم يبت عليه لا يجوز قالوا الصحيح لم عليه . ولو استاجر
ملكلا او موزونا ليعين به ذكر في الاصل انه يجوز وذكر الكرخي رحمه الله انه

لا يجوز. ولو اشترى عتاراً فاجره قبل القبض لا يجوز وقيل هو على الخلاف في
 بيع العتار قبل القبض. ولو استأجر شاة ليرضع صبياً أو جدياً لا يجوز
 ولو استأجر ثياباً ليسطها في بيته لا يجلس عليها ولا ينام لا يجوز. لأن
 الاستئجار لا يجوز إلا لمنفعة مقصورة بالعين وكذا لو استأجر دابة
 ليصحبها بين يديه أو ليربطها على أربعة ليظن الناس انها له لا يجوز. ولو
 دفع أرضاً إلى رجل على أن يغرس فيها فيكون الأشجار والأرض بينهما ^{محملة}
 فإن غرس فيها فالغراس يكون لصاحب الأرض وقمة الغراس للمعامل
 وأجر مثله. رجل استأجر عبداً كل شهر بكذا على أن يكون طعامه على المستأجر
 أو دابة على أن يكون علفها على المستأجر ذكر في الكتاب أنه لا يجوز. وقال
 الفقيه أبو الليث رحمه الله في الدابة ناخذ بقول المتقدمين أصلاً فما ^{ننا}
 العبد يأكل من مال المستأجر عادة. ولو دفع سمسماً إلى دهان لبعضه
 على أن يكون بعض الدهن له ما وشاة ليدبجها على أن يكون بعض
 اللحم له لا يجوز. رجل دفع الأخطاط ثوباً يقطعه ويخطه فيصا على أن يفرغ
 منه في يومه هذا أو أكثر من رجل أبلا إلى مكة على أن يدخله إلى العشرين
 ليلة كل بعير عشرة دنانير ولم يزد على ذلك روى محمد بن أبي حنيفة
 أنه يجوز هذه الأجرة فإن وفي بالشرط كان له المسح وإن لم يف كان له
 أجر المثل لا يزد على المسح وهو قول أبي يوسف ومحمد بن عيسى
 رحمه الله إذا استأجر دابة من رجل بأما سمائة ولم يزد كرهياً لا يجوز ^{لك}
 في قول أبي حنيفة ترج ويجوز عندهما. ولو قال للخياط استأجر منك اليوم لتخيط
 هذا القميص بدبرهم أو قال استأجر منك اليوم لتختر هذا القميص بدبرهم

لا يجوز في قول ابي حنيفة ربح ويجوز عندهما . وقال الكرخ رحمه الله ليس في المسئلة
اختلاف الروايتين عن ابي حنيفة ربح وانما اختلف الجواب لان في رواية محمد بن
ابي حنيفة ربح اذا ذكر العمل والمسير ولا ثم ذكر الوقت فكان ذكر الوقت للاستحسان
ان عمل فقد ربح بالشرط فيسحق المسمى وان لم يعمل ولم يف بالشرط كان له اجر
للفساد الاجارة بل لغوات الشرط المرغوب . وفي رواية ابي يوسف عن
المتل
الايحنيقة
ربح لما ذكره المدة او لا فقد جعل الوقت مقصودا ثم ذكر العمل بعد ذلك
والعمل يكون مقصودا على كل حال فلا يمكن الجمع بين الوقت والعمل في
كونهما مقصودا لاختلاف حكمهما فيصير المقصود مجهولا وجهالة المعقود عليه
تمنع صحة العقد اما اذا قدم العمل فذكر الوقت بعده يكون للاستحسان
فلم يصر الوقت مقصودا عليه فلا يفسد العقد وفي قول ابي يوسف ومحمد
يجوز الاجارة في الوجهين . وذكر في الجامع الصغير رجل استاجر رجلا
ليخزله هذه العشرة الخاتم كلها اليوم بدرهم فانه لا يجوز في قول
ابي حنيفة رحمه الله فابو حنيفة في مسئلة الجامع لم يجوز الاجارة مع
ذكر الوقت بعد العمل فتبين بهذا ان فيما قال الكرخي من التوفيق بين
الروايتين نظر بل الصحيح ان في المسئلة عن ابي حنيفة رحمه الله روايتا
والصحيح من مذهبه ان الاجارة فاسدة قدم العمل او اخر اذا ذكر العمل
بعد الوقت والعمل ولما اذا ذكر الوقت او لا ثم الاجر فعمله بعد
او فكر العمل ولا ثم الاجر فعمله الوقت لا يفسد العقد لانه اذا وسط الاجر فذكر
الاول عملا كان لو وقتا والاجر بعده يتم العقد كان ذكر الثاني بعد ذلك ان كان
وقتا يكون للنجيل وان كان عملا فذكر ليبيان العمل في ذلك الوقت

فلا يفسد العقد . وذكر المحاكم في المختصر ما هو اشارة الى ذلك وقال
 لا رتبه انه لو استاجر ليعمله هذا العمل بدراهم بشرط عليه ان يفرغ منه
 اليوم كان جائزا . رجل استاجر رجلا ليقطع له اشجارا في قرية بعيدة عن
 المصر على ان اجر الذهاب والرجوع يكون على المستاجر قالوا ليس على المستاجر
 اجر الذهاب ولا اجر الرجوع . اما اجر الذهاب فلانه لا يعمل في الذهاب
 عملا وبدون العمل لا يستوجب الاجر وبعد العمل لا يبقى الاجار فلا يجب
 اجر الرجوع ايضا فاذا شرط ذلك على المستاجر فسد العقد . قال مولانا رح
 وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاشجار معلومة للمستاجر فكذلك
 الجواب وان لم تكن معلومة للمستاجر ما لم يذكر الوقت لان فتح الاجارة لانه
 اذ لم يذكر الوقت كان المعقود عليه هو العمل والعمل مجهول فيفسد العقد
 وان بين الوقت كان اجرا واحدا في ذلك الزمان وكان عليه اجر ذلك
 الزمان فيجب عليه المسعى لا غير . وان ذكر شرطين في الاجارة بان اكثر من ^{جيل}
 دابة وقال امن ركنها الى موضع كذا فبكذا وان ركنها الى موضع كذا فبكذا او
 ثلث مواضع جاز العقد استحضانا وفي الزيادة على الثلث لا يجوز . وذكر محمد
 بهذا اصلا فقال الاجارة متى وقعت على شيئين او احد الاشياء الثلاثة فهي
 لكل واحد اجرا معلوما بان قال اجرتك هذه الدابة بخمسة دراهم وهذه الاخر بمئتين دراهم
 او هذه الثلاثة بخمسة عشر او قال ذلك في البيوت الثلاثة او المحلات الثلاثة
 او العبيد الثلاثة او قال ذلك في المسافات المختلفة بان قال اجرتك
 هذه الدابة الى وسط بكذا او الى الكوفة بكذا او الى بغداد بكذا او قال ذلك في انواع
 النخالة او انواع الصنع الى الثلث يجوز وفي الزيادة لا يجوز ومن بين الاجارة

والبيع انباء احدهما من العبدين وسمى لكل واحد منهما غنما الاجور الا ان
 يشترط الخيار في ذلك للبائع او المشتري وكذلك في الثوبين وغير ذلك
 وفي الاجارة يجوز من غير خيار لان الاجارة يجري فيها من المساومة
 ما لا يجري في البيع وكذا لو قال لراثة الابن ان رددته من موضع كذا فلك
 كذا وان رددته من موضع كذا فلك كذا جاز . وكذا لو قال للخياط اخطت
 هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم
 او قال ان خطت هذا الثوب روميا فلك درهم وان خطته فارسيا فلك
 نصف درهم . او قال للصباغ ان صبغته بالعصفر فلك كذا وان صبغته
 بالزعفران فلك كذا جاز جميع ذلك . اذ قال للخياط ان خطته اليوم فلك
 درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال ابو حنيفة رجيع الشرط
 الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحب رجيع الشرطان جميعا والمسئلة معروفة
 فان خاطه في اليوم الاول يجب المبيع في ذلك اليوم وان خاطه في اليوم الثاني
 يجب اجر المثل الا ان في رواية الاصل يجب اجر المثل لايزاد على درهم
 ولا ينقص عن نصف درهم . وفي النوادر يجب اجر المثل لايزاد على نصف
 . وذكر القدر وهو الصحيح رواية النوادر . وان خاطه في اليوم
 الثالث روي عن ابي حنيفة رحمه الله ان له اجر المثل لايزاد على درهم
 ولا ينقص عن نصف درهم . وروى عنه انه لايزاد على نصف درهم
 ولا ينقص عن نصف درهم وهو الصحيح . ولو قال ان خطت اليوم فلك
 درهم وان خطته غدا فلا شيء لك فخاطه غدا كان له اجر المثل لايزاد على درهم
 لان الاجارة تمليك بعوض فيلزمه اجر المثل كما لو قال اسبا جردك بغير شيء

ولو قال التجريك هذه الدار شهر على انك ان اقلدت فيها حدا فاجرها عشرة
وان اقلدت فيها بزارا فاجرها خمسة جلزت الاجارة في قولنا يحنيفة روح الاجر
كما في النجاة الرومية والفارسية وفي قول صاحبه روح الاجارة فاسدتها
يقولان في اجارة الدور والعقار يجب الاجر بنحو القليلة وعند ذلك الاجر مجهول
بخلاف العمل لان في العمل لا يجب الاجر الا عند العمل وعند العمل يصير الاجر
معلوما واذا جازت الاجارة في قولنا يحنيفة فان قبض المستاجر الدار ولم
يلزمه اقل المسميين ولو استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة والثلثة
بعشرة قال محمد ان كان القصر نصف طريق الكوفة جازر وان كان اقل من
ذلك او اكثر لا يجوز وعلى قولنا يحنيفة جرح يجوز على كل حال . رجل نزل حاننا
فالعاملة مشايخ يلح منهم الفقيه ابو الليث والفقيه ابو بكر رحمهما الله يكون
ساكننا باجر ولا يصدق الله سكن بغير اجر وقال نعيم اجر عليه الا ان يتقاضاه صاحب
بالاجر فيجب الاجر اسخسانا . والعصم قول الفقيه ابي الليث روح لان الظاهر
ان النزول في الحان يكون بالاجر وهو بمنزلة من دخل الحمام كان عليه الا
ولا يصدق انه دخلها غصبا فكذاك ههنا لان يكون الساكن معروفا بالنظر
والغضب بان كان صاحب جيش لا يستأجر عادة . وفي المتن رجل غصب دار رجل
فقال له المالك اخرج منها فان سكنتها فني عليك كل شهر بكذا فان كان الغاصب
جا حدا انها له ثم اقام المالك بعد ذلك بيته انها له لا اجر عليه فيما مضى وان كان
السكن مورا انها للمدعي فقال اخرج منها فان لم تخرج فعليك كل شهر بكذا
فلم يخرج كان عليه الاجر المسعى بما سكن . رجل استأجر دابة من سمرقند
الى بخارى ولم يسم رسما فان رسما نفعها ولا نفعه ولا بقية بعينها قال الشيخ

الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح الاجارة فاسدة لان بخار اسم للقص
مع سوادها فهي كالري وذكر في الكتاب اذا استاجر دابة الفارس
الري ولم يسم موضع معلوما لا يصح الاجارة في ظاهر الرواية وروى
عن محمد ربح انها تفتح وجبال الري انسابا للمدينة خاصة. ولو استاجر
الى سمرقند صحت الاجارة لان سمرقند اسم للقبيلة دون السواد فسواد
سمى سفدا ولو تكاري دابة الى او زجند صحت الاجارة كما لو تكاري الى سمرقند
وان تكاري الى فرغانة لا تفتح كما لو تكاري الى سفد. رجل تكاري بغير
على انه كلما ركب لا مير ركب معه كانت فاسدة وعليه كلما ركب اجرة
رجل يقبل من رجل طعنا ما علم ان يحمله من موضع الى موضع كذا الى اثني عشر
بكذا فلم يحمله الا اثني عشر يوما حمله في اكثر من ذلك قالوا لا يلزمه التحريم والاستاجر
على ان يخطط ثوبه في يومه بدرهم فحاطة في يوم الثالث لا يحل الاجر على صاحب الثوب
ايحيفه في قول صاحبيه يجب الاجر لان عندهما في مثل هذا الموضع يقع
على العمل دون الوقت. مسائل في الاجر المشترك

فصل في الحامي والثياب

امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التي تمسك الثياب
خرجت لم تجد ثيابها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كانت هذا
مرة دخلت الحمام لا يضمن الثيابي في قولهم اذا لم تعلم انها تحفظ الثياب
لانها اذا دخلت اول مرة ولم تعلم بذلك وما شرطت لها الاجر على الحفظ
ايلا ما والمودع لا يضمن عند الكل الا بالتضييع. وان كانت المرأة هذا رجا
قبل هذا ودفعت اليها الثياب واعطت لها الاجر على حفظ الثياب كانت المسد

على الاختلاف على قول يحيى بن عمار لا تنس لان عند الاجير المشترك لا يضمن لما هلك
 في يده بغير صنعه . والمختار في الاجير المشترك قول يحيى بن عمار رج وقيل وهو قول
 محمد بن ابي نعيم وعلى قول بيوسف ومحمد بن ابي نعيم الاجير المشترك يكون ضامنا
 لما هلك في يده بغير صنعه فيجب الضمان عندهما على الثيابي قال المصنف ينبغي
 ان يكون الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل فكان الثيابي اجير الحمامي
 باخذ منه في كل يوم اجرا معلوما لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة
 تلميذ القصار المورع . رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب
 فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال ابو القاسم رج ان اقر صاحب الحمام انه
 رجل لا يغير هذا الرجل رفع الثياب وظن انه يرفع ثياب نفسه كان ضامنا لانه
 صار مسيحا اذا لم يمنع الناصب وان سرق الثياب ولم يعلم به صاحب الحمام
 لا يضمن الا اذا ضيعه بان ذهب عن ذلك الموضع وترك الثياب . رجل
 دخل الحمام ووضع ثيابه في اللحم وصاحب الحمام يراه وينظر اليه فلما خرج من
 الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن سلمة رج ان ضيع الحمامي او راعه غير
 رفع ثيابه كان ضامنا . وقال ابو القاسم لا يضمن والمصنف قول محمد بن سلمة
 لان ذلك استغناء منه عادة . وكذا لو جاء رجل ووضع ثيابه عند
 جالس في ذلك الموضع ولم يقل للجالس احفظ ولم يقل للجالس لا تقع عندي
 ولم يقل ولم يرد يكون مودعا حتى لو ضيعه كان ضامنا . رجل دخل الحمام ووضع ثيابه
 عند الحمامي وقال احفظ الثياب وقبل الاجر وشرط عليه ضمان الثوب انا
 فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم ضمن الحمامي عند الكل
 اما على قولهما فظاهر واما عند يحيى بن عمار رحمه الله فلا ان عند الاجير المشترك لما

لا يضمن اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط كان ضامنا وقال الفقيه ابو جعفر شرط
 الضمان في الامانات باطل فكان الشرط وعدم الشرط فيه سواء وذكر في المنتقى
 ما يوافق قوله. امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسلخ والحمامية
 تنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء فتفصل بين ابنتها
 وابنتها مع صبيها كانت في دجل الحمام فري امها فصاحت ثياب المرأة قالوا ان
 الثياب عن عین الحمامية وعن عین ابنتها ضمنت الحمامية والا فلا لان لها
 ان تحفظ الثياب بيد ابنتها فاذا لم تقب عن بصرها او بصر ابنتها لا تضمن
 فصل في الحال ما يرجع اليه

رجل استاجر حمالا ليدنق الجمل له رزق ضمن الى موضع كذا فقال الحمال المستاجر
 احمل علي الرزق فرفعه المستاجر مع الحمال فوقع الرزق وذهب ما فيه لا يضمن الحمال
 لان الرزق ما دام في يده لم يسلمه الى الحمال. وان حملته ثم ان الحمال وضع الجمل
 في بعض الطريق ثم استعان برجل الرزق في رفعه فوضعه على ظهره فوقع ونحرق
 ضمن الحمال لانه دخل في ضمانه وباعانة رجل الرزق ما صار الرزق مسلما اليه
 فلا يبرأ عن الضمان. ولو زلق الحمال في الطريق وانشق الرزق وذهب ما فيه
 ضمن. وكذا لو انقطع الجمل لانه لما شكك بجمل رآه كان مضيعا. الملاح
 اذا اخذ الاجر ووضع فيها الطعام فغرقت السفينة من ريح او موج او شيء
 وقع عليها او صدر جمل وهلك الطعام لا يضمن الملاح في قول ابي حنيفة
 رحمه الله. وان غرقت السفينة من مذل او معالجته او خذله ضمن الملاح
 لان ذلك من جنائيه يده فيضمن وانما لا يضمن الاجير فيما تلفت بغير
 فعله وان كان صاحب الطعام او وكيله في السفينة لا يضمن الملاح بشئ

من ذلك لأن صاحب الطعام إذا كان معه في السفينة كان الطعام
في يد صاحبه فلا يضمن الملاح إلا أن يضع فيها شيئاً أو يفعل فعلاً قد
الفساد. وأن انكسرت السفينة فدخل فيها الماء فكان ذلك بفعل الملاح
يضمن والا فلا والله أعلم

فصل في البقار والرأى

رحل سلم بقرة إلى بقار ليرعاها فجاء البقار ليلاً وزعم أنه رد البقرة وأد^{خلها}
القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد أيام في نفر من الجبانة قد
قالوا إن كان العرف فيما بينهم أن يدخل البقرة في القرية ولم يطلبوا منه أن ي^{دخل}
كل بقرة في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع يمينه أنه دخل البقرة في^{القرية}
فلا ضمان عليه وكذا لو أرسل كل بقرة في سكة صاحبها ففانت قبل أن يصل
إلى صاحبها لا يضمن لأنه ليس عليه إدخالها في منزل صاحبها عرفاً والمعرف
عرفاً كالمشروط شرطاً بقار ترك الباقورة في الجبانة وعاب عنها فو^{قت}قت الباقورة
في زرع رحل فافسدت الزرع لا يضمن البقار إلا أن يكون البقار امرئ^{فوق}
الباقورة في الزرع أو أخرج الباقورة من القرية ويذهب معها حتى وقت
الباقورة في الزرع أو اتلفت مال إنسان في سوقها فيضمن البقار. وإذا
ساق البقار الباقورة فعطبت واحدة من موقه بان استعمل عليها في السوق
فغزت أو انكسرت رجله أو اوندقت عنقه أو ساقها في الماء لتشرب فو^{قت}قت
في الماء يضمن البقار إن كان مشركاً. وإن كان خاصاً لا يضمن لأن الجعير
الواحد لا يضمن ما تلف في يده بفعله إذا لم يتعد الفساد وإن ساق البقر
فتناطح فقتل بعضها بعضاً أو وطئ بعضها بعضاً في سياقه فكذلك إن كان

البقار اجير حد لرجل لا يضمن والكل مشترك القوم شتى فهو ضامن وكذا لو كان
 البقر لقوم شتى وهو اجير احدهم يكون ضامنا لما نلف من سياقه لانه سائق
 الدابة التي وطئت والسائق يضمن لما نلف . ولو ند بقرة من الباقوة
 وخاف البقار انه لو تبع ما ند يضيغ الباقي كان في سعة ان لا يتبعه ولا يكون
 ضامنا في قول المجنفه رح لما ندت لانها ضاعت بغير فعله ويضمن في قول المجنف
 ومهد رح . وكذا لو تفرقت فرقا لم يقدر على اتباع الحوافير بعض وترك البعض
 لا يضمن لما ترك . ولو كان البقار مشتركاً فرعاها في موضع فعطيت فقال صاحبها
 انا شرطت عليك ان ترعاها في موضع آخر وقال الراعي لا بل شرطت على الراعي
 في هذا الموضع كان القول فيه قول صاحب البقر وليس للبقر ولا للراعي
 ان ينزى على شئ منها بغير امر صاحبها فان فعل كان ضامنا لما عطيت
 . ولو ان الراعي لم يفعل ذلك ولكن الفحل الذي كان فيها نزل على بعضها
 فعطيت لا يضمن الراعي في قول المجنفه رحمه الله الراعي والبقر اذا ضا
 الهلاك على شاة فذبحها ذكر في الاصل انه يضمن قيمتها يوم الذبح وذكر
 في النوادر انه لا يضمن استحسانا . وكذا لو رأى رجل شاة انسان
 سقطت وخيف عليها الموت فذبحها قال الراعي لا يضمن استحسانا والمختار
 للفتوى انه يضمن في الثانية ولا يضمن في الاولى فان اختلف الراعي وضاع
 الغنم على جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحتها وهي حيه وقال الراعي لا بل
 وهي ميتة كان القول قول الراعي . ولو ان صاحب الغنم او البقر شرط على البقر
 او الراعي ان ما هلك تاتيه بسمته لم يبيح هذا الشرط ويكون القول في الهلاك
 قول الراعي وان لم يأت بالسمة اهل قرية كانوا يرعون دوابهم بالنوة

فصاعقت بقرة في نوبة رجل تكلموا فيه قال الفقهاء ابو الليث لا يضمن هذا
الواحد عند الكل لان هذه ليست باجارة بل هي اعانة واعارة. ^{بقرة} اهله
اتفقوا على ان كل واحد منهم يحفظ الباقورة فلما كانت نوبة احدهم استاجر
هذا الواحد اجيرا ليحفظها فخرجها الاجير الى المغارة فخرج الى القرية ليخرج ما
تخلف منها فضاع بعضها قالوا ان ضاع عند غيبة الاجير ضمن الاجير
قيمها بترك الحفظ الملتزم وان ضاع بعدها عا د الاجير الى الباقورة لا يضمن
للاجير ولا لصاحب النوبة اما الاجير فظاهر واما صاحب النوبة فلان له ان يحفظ
الباقورة بأجرائه . بقار يحفظ باجر فترك البقرة عند رجل ليحفظها ورجع الى
القرية ليخرج منها ما تخلفت او الحاجة نفسه فضاع بعضها كان خارجا قالوا
ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والادلاء الراعي اذا اخلط الغنم بعضها ببعض فلما
يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول في تعيين الدواب انها للفلان قوله
وان كان حلقا لا يقتدر على التمييز يكون ضامنا قيمتها والقول في مقدار القيمة
قولا راي . وان دفع غنم رجل الى غير صاحبها فاستهلكها المدفوع اليه
واقرا الراي بذلك ضمن الراعي ولا ضمان على المدفوع اليه ولا يقبل قول الراعي على
المدفوع اليه ان كان الراعي اقروا دفع انها للمدفع اليه . وان شرط على
ان لا يرعى مع غنمه غنم غيره مع الشرط لانه جعله اجير وحده . البقار والراعي
اذا انا مع ضاع بعضها ان نام مضطجعا كان ضامنا وان نام جالسا فالتام
غاب البقرة عن عينه كان ضامنا والا فلا كما اكل الراعي من الابل ان كان
ضامنا . اذا استاجر راعيا او بقارا وقال استاجرتك لترعى غنمي هذه سنة
كل شهر بكذا يكون الراعي اجير مشترك الا اذا صرح بما هو حكم اجير الواحد

بان قال عطاء لا ترضى معها غنم غيري في يكون اجبر واحد وان اورد العقد على الذئب
 او الابان قال الاستاجر ترك شهرًا بكذا لترضى غنمي كان اجبر واحد الان يذكرك بعد
 ما هو حكم اجبر المشترك بان قال عطاء انك ان ترضى مع غنمي غنم غيري في
 يصير مشتركًا وتبطل الكلام باخره هكذا قال الشيخ الامام الاجل
 المعروف بنجواهر زاده قال دكن لك الحكم في حق كل من كان في معنى الراعي
 الراعي او البقار اذا ضرب شاة ففقا عينها او كسر رجلها ذكر في الاصل انه
 يكون ضامنًا قال الشافعي اخرج هذا على قياس قولنا يجنيفه ربح اما على قياس
 قولنا ان ضربها في الموضع المعتاد ضربًا معتادًا ينبغي ان لا يكون ضامنًا كما لو استأجر
 دابة ليركبها فركبها بلجامها فانت كارت ضامنًا في قولنا يجنيفه ربح وعندنا
 ان كعبها كعب مثله لا يضمن وقال بعضهم ينبغي ان يضمن بالضرب في الغنم في قولهم
 جميعا لان الغنم في العادة تساق بالصباح وبالصبح بالهديثان ضربها بالخشب
 كان ضامنًا عند الكل ككلام كعبها بما لا يكعب مثلها. وان استأجر دابة ليركبها فركبها
 فخرقها وماتت فهو على وجهين. اما ان ضربها بامر صاحبها. او بغير امر صاحبها
 فان ضربها بامر صاحبها فهو على وجهين. اما ان ضربها في الموضع المعتاد ضربًا
 معتادًا او ضربها بغير معتاد. فان ضربها ضربًا معتادًا لا يضمن في قولهم. وان
 ضربها في غير الموضع المعتاد يضمن في قولهم. وان ضربها بغير امر صاحبها فان
 ضربها ضربًا بغير معتاد يضمن في قولهم. وان ضربها في الموضع المعتاد يضمن
 في قولنا يجنيفه ربح. وعلى قول صاحبيه لا يضمن ومساخر العبد لا يملك
 الضرب الا باذن المولى عند الكل وصغير الدابة يضمن عند الكل الا اذا ضرب
 باذن صاحبها. والزوج اذا ضرب امرأته بنشوز معتاد او غير معتاد

كان ضامنا عند العمل ولا يرغمها في قولهم. والآمام اذا ضرب رجلا لا يفرق
 اوطعا فمات لا يضمن والمعلم اذا ضرب مبييا او الاستاذ المخترع اذا ضرب
 التلميذ فمات قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان ضربه باثرا^{فيه}
 او وصيه ضربه معتاد افي الموضع المعتاد لا يضمن وان ضربه ضربا غير معتاد
 ضمن وان ضربه بغير احرابه او وصيه فمات يضمن تمام الدية في قولهم
 سواء ضرب ضربه معتادا او غير معتاد. والآب اذا ضرب ابنه فمات يضمن
 كل الدية في قولهم ^{اي يضمن} بغيره رحمه الله سواء ضربه معتادا او غير معتاد ^{اي يضمن}
 صاحبه لا يضمن في المعتاد واما الوصي اذا ضرب اليتم يضمن في قول
 رح وهو كالآب وعند صاحبه لا يضمن كما لا يضمن الآب اذا ضربه
 للتأديب او للتعليم ولا يرثه وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يضمن ويرثه
 وليس على البزاع والمفصاد والحجام ضمان السراية اذا لم يقطعوا انزواة
 على ما اذن له فان قطع الختان المجلدة وبعض الحشفة ان لم يمت من ذلك
 كان عليه في بعض الحشفة حكومة عدل وان قطع الحشفة كلها ان لم يمت
 كان عليه كمال الدية وان مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط
 على هؤلاء العمل الصحيح دون السارعي لا يبعث شرطه ولو شرط على القصاص
 العمل على وجه لا يشترط مع شرطه لان ذلك مقدور له وان استاجر حجابا
 ليقتلع له سنا فقتل فقال صاحب السن ما امرتك بقتل هذا النس كان القول
 قوله ويضمن القاتل ان شئ السن رجلا استوجر على حفظ خان فسفر من الخا^ن
 شئ قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر البلخي رحما الله لا يضمن
 الحارس لان الحارس يحرس الابواب اما الاموال محفوظة بالبيت وهي

في يد ملاكها وغيرها من المشايخ رح قالوا في حارس السوق اذا كان يحرس
الحوانيت فتقب حانوت وسرق منه شيء ضمن الحارس لانه بمنزلة الاجير
المشترك . والصحيح ما قاله الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان الاجير المشترك
لا يضمن . وان استاجر الحارس واخذ من اهل السوق شيئا لاجله حل
للمحارس ما اخذ منهم اذا استاجرو رئيسهم وينفذ عقد الرئيس عليهم وان
النافذ باجر او اغمر الدرهم فكسرة قالوا يكون ضامنا اذا غمر بغير اذن
صاحب الدرهم فان قال له صاحب الدرهم اغمرها فغمرها لا يضمن وهذا
في الدرهم التي يضرها الكسر وان كان لا يضر لا يضمن

فصل في القصار

تصار وضع الثوب على الحب في الحانوت واتعد ابن اخيه لحفظ الحانوت
وعاب القصار فدخل ابن اخيه الحانوت الاسفل فظلم الطرار الثوب قالوا
ان كان الحانوت الاسفل بحال لو دخله انسان لا يغيب عن عينه
الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان وان كان الحانوت الاسفل
بحال لو دخله انسان يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب ينظر
ان كان الصبي الذي افعله القصر ارضه الى القصار ابو او امه او وصيه
اولم يكن احد من هؤلاء ولكن القصار ضمه لان نفسه يضمن الصبي قال المصنف
وهذا الجواب انما يستقيم اذا كان الصبي ما ، وبالا ان الصبي الماذون
مؤاخذ بثمان تضييع الوديعة اما اذا كان مجبوراً فانه لا يؤاخذ
باستهلاك الوديعة وتضييعها حتى لو دل سارقا على الوديعة او راي
انسانا ياخذ الوديعة وهو يقدر على منعه فلم يمنع لا يضمن اذا كان

تجوز انما اذا كان الصبي هاذم ملكا كان الضمان على الصبي ولا يصح على القصار لانه
 ان يحفظ الثياب بالصبي الذي يكون في عياله ويقدر على الحفظ وان لم
 يصح في عياله القصار ولا تليد له ولا اجير الا ان القصار اخذ بيد
 واقعه ليحفظ الثياب فان كان الضمان على القصار ههنا لانه لما احتفظ
 من ليس في عياله يصير مستهلكا. فقصار سلم ثياب الناس الى اجير
 ليشتمها في المقصورة ويحفظها فنام الاجير وضاع من الثياب
 بعضها ولا يدري كيف ضاع ومتى ضاع. قال الفقيه ابو جعفر
 رحمه الله اذ لم يعلم انه ضاع حال نوم الاجير كان الضمان على
 القصار لا على الاجير وان علم انه ضاع في حال نغم الاجير كان لصاحب
 الثوب الخيار ان شاء ضمن الاجير وان شاء ضمن القصار وقال الفقيه
 ابوالليث انما قال له ان يضمن القصار لانه كان يميل في الاجير المشترك
 الى قول ابي يوسف ومحمد ربح اذا هلك في يد الاجير المشترك لا بفعله
 اما على قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا يضمن القصار ما هلك لا بصنع قلوب
 ما خذ الفتوى على قول ابي حنيفة ربح. فقصار امر صاحب الثوب ان
 الثوب بعد العمل ينقله الاجير فملك الثوب عند القصار من غير
 لا يضمن القصار في قول ابي حنيفة ربح لانه ملك امانة عنده والسمسار اذا
 ما امر به من الثياب وامسك بما مر صاحب الثياب ثمن الثياب حتى ينقله
 الاجير فسرقة ثمنه لا يضمن في قولهم. وكذلك صاحب الحوالة اذا قل
 للحمال امسك الحوالة اعطيك الاجر فسرقت الحوالة لا يضمن الحمال
 في قولهم لانه ليس بفعل السمسار والحمال اثر في العين ومن لا اثر له

في العين لا يملك الجبس بالاجر فيكون امانه في يده ولا يكون رهنا للقصار
 اذا انكر ان يكون عنده ثوب هذا الرجل ثوبا فمرفق قصره قالوا ان قصره قبل
 الجحود كان له الاجر وان قصر بعد الجحود لا اجر له لانه لما جحد صار غاصبا
 فيبطل الاجارة فاذا قصر بعد ذلك فقد قصر بغير حق فلا يستحق الاجر فصاحبه
 رهن ثوب قصره بدينه عند ~~رجل~~ افنتك الرهن وقد اصاب الثوب نجاسة
 عند المرتحن فلما نظرها صاحب الثوب اليه كلف القصار تطهير الثوب ازالة
 النجاسة وامتنع القصار عن ذلك فتشاجرا ووزك الثوب عند القصار
 فهلك الثوب عنده قالوا ان كانت النجاسة لا تنقص قيمة الثوب لافي
 على القصار لانه وان صار مخالفا للرهن الا انه افنتك فقد ارتفع الخلاف
 وعاد الى ما قبل الخلاف فاذا حل القصار بينه وبين المالك خرج الثوب عن ضمانه
 والنجاسة اذا لم تنقص قيمة الثوب لا تعتبر وهو بمنزلة ما لو صب على عبد
 الغير نجاسة وامره صاحبه العبد بان يغسل النجاسة فهلك العبد يضمن
 وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان
 ويهلك الثوب امانه لانه خرج عن ضمان الثوب بالتعليق فهو نظير من
 ثوب انسان خر قايسير افعاله صاحب الثوب اصلحه فاني وترك الثوب عنده
 وهلك لا يضمن الانقصان الخرق تليد القصار ولا جبره الخاص اذا اخطأ نار
 للسراج باعرا الاستاذ فوفت شرارة على ثوب من ثياب القصار فاحترق اصابه من
 السراج لا يضمن الاجبر ويكون الضمان على الاستاذ لانه اودخل السراج بئذ
 فصاحبه فعل الاجبر كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ ذلك بنفسه كان ضامنا
 اجبر القصار اذا وطئ ثوبا من ثياب القصار وهو ثوب لا يوطأ مثله فانه نقص الثوب

او تخزن ضمن الاجير لانه لم يؤذن له في ذلك . وكذلك لو كان الثوب مما يوقط
 مثله الا انه كان ودبجه عند القصار وليس من ثياب القصار وان كان ذلك ضمن
 القصار وذلك ثوب يوقط مثله لا يضمن الاجير ويضمن القصار لانه
 ما ذون في ذلك عادة اذا كان ذلك من ثياب القصار . وكذا لو انقلب الله
 من يد اجير القصار او تليد فوقف على ثوب من ثياب القصار ضمن الاستاذ
 ولو وقف على ثوب ليس من ثياب القصار كان الضمان على التليد . ولو وقع
 المدقة على موضعها ثم وقع بعد ذلك على شيء اخر فالضمان على الاستاذ
 لا على التليد . وان اصاب المدقة انسانا كان الضمان على التليد ولو
 انكسر شيء بجهل التليد من اداة القصار مما يدق به او يدق عليه لا يضمن
 التليد . وان كان مما لا يدق به او لا يدق عليه ضمن التليد وهو نظير
 ما لو دعا رجل قوما اليه منزله ضيفا فمشوا على بساط او جلسوا على الوسادة
 فتحرق لا يضمن الضيف . وكذا لو كان الضيف متغلا سيفا فلما جلس شق
 السيف بساطه او وسادة لا يضمن ولو وقع في اية او ثوبا لا يبسط ولا يوقط
 مثله ضمن ولو قلبوا اثناء بايديهم فانكسر لا يضمن لان الضيف في هذا النوع
 من الاستعمال بهذه الصفة ما ذون عادة . ولو جهل اجير القصار ثوبا
 من ثياب القصار فعثر وسقط عليه لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ
 ولو سقط على ودبجه كان عند صاحب البيت فافسدها ضمن . وكذا
 لو غير وسقط عليها . وان كان بساطا او وسادة استعاره للبسط لا يضمن
 رب البيت ولا الاجير به لان المالك اذن له في بسطه . ولو علق
 القصار ثوبا على جدار في الطريق لتجفيف الثوب فمرت حمولة فخرقت

كان الضمان على سائر الحمل دون القصار . فصار استعان برب الثوب في دفع
 الثوب فاعانه وتحرق الثوب ولا يدري انه تحرق من دون القصار ^{دق} وروى
 صاحب الثوب روى ابن اسماعه عن محمد ربح ان القصار يضمن جميع النقصان
 ووجه ذلك ان الاجير المشترك ضامن في قول محمد ربح ما هلك بغير صنعه
 فاذا كان الثوب في ضمانه كان الضمان على القصار ما لم يعلم انه تحرق بدق ^{دق}
 للثوب وروى بشر عن ابي يوسف ربح ان القصار يضمن نصف النقصان ^{فيهم}
 الاحوال كالرجل اذا جلس على فضل ثوب انسان ولم يعلم به صاحب الثوب حتى تالم ^{صا}
 الثوب فتحرق الثوب كان على الجالس نصف النقصان لان التحرق حصل بعقب
 فعلها وليس لحد هما باضافه ذلك اليه او لمن الآخر فيضاف اليهما
 واما على قولنا يحنف ربح ينبغي ان لا يجب الضمان في فصل القصار لان
 عند الثوب امانه عند القصار وليس بمضمون عليه فلا يجب الضمان
 بالشك او يجب عليه نصف الضمان كما قال ابو يوسف وهو حسن اخذ
 الفقيه ابو الليث وهو نظير ما لو تمسك رجل بثوب انسان فجذب صاحب
 الثوب ثوبه فتحرق كان على المتمسك نصف الخرق وكذلك صاحب الثوب
 اذا اراد ان يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار فحذبه صاحب الثوب
 كان على القصار نصف الخرق . وذكر في المنتقى حالك نسج ثوبا فتعلق
 صاحب الثوب بثوبه ليأخذ وابي الحائك ان يدفع حتى يأخذ الاجر فتحرق الثوب
 في يد صاحب الثوب لا يضمن الحائك وان تحرق في يدهما كان على الحائك نصف
 الخرق . رجل ارسل رسولا الى قصار ليستر منه ثيابه الاربعه فلما جاء
 الرسول بالثياب الى المرسل كانت الثياب ثلثة فقالا لرسول دفع القصار

إلى الثياب ولم يعد علي وقال القصار عدته الأربعة قال الفقيه أبو بكر البلخي
 بسأل صاحب الثوب أيهما يصدقه فأيهما صدقه برئ ذلك عن خصوصته
 وأيها كذبه يحلف فان حلف برئ وان نكل لزمه ما ادعاه صاحب الثوب
 فان صدق صاحب الثوب القصار كان عليه للقصار أجر الثوب الرابع
 وان كذب القصار وحلف فللقصار ان يحلف صاحب الثوب على ما ادعى عليه
 من أجر الثوب الرابع فان حلف برئ . رجل دفع ثوبا للقصار ثم امره ^{بقبض} أن
 ثوبه من القصار فدفع القصار إليه غيره ذلك الثوب فذلك ذلك الثوب
 في يد الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب الثوب ان يتبع القصار بثوبه
 قال رضا اما عدم وجوب الضمان على الوكيل في مثل هذا اذا كان الثوب الذي
 دفع اليه القصار ثوب رجل اخر لانه اخذ ثوب انسان بغير اذنه . وذكر في
 المنتقى رجل عنده ثياب وديعة . رجل فجعل المودع في ثياب الوديعة ثوبا لنفسه
 ثم جاء صاحب الوديعة وطلب الوديعة فذفع المودع الثياب الى صاحبها ونسب
 ان ثوبه في ثياب الوديعة فضااع ثوب المودع عند صاحب الوديعة كان
 صاحب الوديعة ضامنا لذلك الثوب . ووجه ذلك انه اخذ ثوبا بغير اذنه
 والجهل في ذلك لا يكون عنده وذكر ان القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوبا
 فاخذ صاحب الثوب على ظن انه له كان ضامنا وان كان صاحب الثوب بعث
 الى القصار رجلا ليأخذ ثوبه من القصار فدفع القصار اليه ثوبا غير ثوب
 المرسى فضااع عند الرسول ذكر ان الثوب المدفوع لو كان للقصار لا يعمن
 الرسول وان كان لغير القصار كان لصاحب ذلك الثوب الخياط شاء ضمن
 القصار وان شاء ضمن الرسول فان ضمن القصار لا يرجع القصار على الرسول

قصص من شرب القصار فاخرق كان ضامنا وكذلك اذا عسر الثوب فخرق
وان فصله لك اجير القصار ولم ينعهد الفساد لا يضمن الاجير ويضمن
الاستاذ. وعن محمد اذا دخل القصار سراجا في حانوته فخرق به ثوب
بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما لا يضمن الحق
الغالب الذي لا يمكن الاحتراز عنه. ولا يتمكن من اطفائه وهذا قوله
اما على قوله بجنيته رحمه الله لا يضمن ما هلك بغير منعه. ^{فصل} رجل دفع الى
ثوبا ليقتصر فجاء صاحب الثوب وطلب ثوبه فقال له القصار دفعت ثوبك
لا رجل طشت انه ثوبه كان القصار به ضامنا

فصل في الخياط والنساج

اذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب بثوبي الى منزل كحج اذا رجعتان
الجمعة سرت الى منزلي واوفى عليك اجر ك فانتلس الثوب من يد الحائك ^{حجة} فالتو
قال الفقيه ابو بكر البجلي ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه او مكنه
من الاخذ ثم دفعه الى الحائك ليوفى له الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هلك
يهلك بالاجر وان كان صاحب الثوب دفع اليه الثوب على وجه الوديعة
لا يضمن الحائك فيكون اجره على صاحب الثوب على حاله ولو منعه الحائك
بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصطلحا على شي كان حسنا. ^{قول}
دفع الى نساج كرباسا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرق ذلك عند
النساج ذكر في النوازل انه على قول من يضمن الاجير المشترك ما هلك منه
بغير منعه يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج حكم الانقلا
كشي واحد نسج الباقي ينزى بغيره ما كان منسوجا فان النساج في كل اجير

مشتركاً في ضمن الكل . وهذا جملة مسائل فتوافيقاً على قول ابي يوسف ومحمد
 سهاً هذه . ومنها جل دفع الخطأ كرهاً باسقاطه قبضاً وبقي قطعة من الكرايس
 فسرق فالواضح الخطأ . ومنها جل دفع صرماً الخفاف يخرجه خفاً ففضل
 من الصوم فسرق فالواضح . ولو دفع الى ورق مصفاً ليعمل في المحرم ودفع
 الغلاف معه . او دفع سيفاً الى صبيقة ليصقله باجرود دفع الجفن معه فسرق
 لا يجب عليه ضمان الغلاف والجفن لان الجفن والغلاف منفصل عن
 والمصحف وهو كان اجيراً مشتركاً في السيف والمصحف لان الغلاف والجفن
 وعن محمد رحمه الله انه يضمن الكل . وعنه رحمه الله لو دفع مصحفاً
 الى رجل ليعمله غلافاً او دفع السكين الى رجل ليعمله نصاباً فاضاع المصحف
 والسكين لا يضمن لانه استاجر ليعمله غلافاً لا ليعمله السكين والمصحف
 والسكين والمصحف لا يكون مجعاً للنصاب الغلاف فكان السيف والمصحف
 امانة في يده فاذا هلك في يده لا يقتصر منه لا يضمن وهذا كله قول ابي يوسف
 ومحمد رحمه الله اما على قول ابي حنيفة ترح ما هلك في يده لا يضمنه
 لا يكون ضامناً لان عند الاجير المشتري لا يضمن ما هلك في يده لا بصنعه
 نساج كان يسكن مع صهره ثم اكرى داراً وانتقل اليها ونقل متاعه وترك
 الغزل في الدار التي انتقل عنها قالوا ان لم ينتقل الغزل من المكان الذي كان فيه
 الى بيت اخيه من دار صهره ولا او دعه صهره لا يضمن في قول ابي حنيفة
 لان الغزل ما بقي في ذلك المكان الذي كان فيه كان هو ساكنه ينتقل
 الغزل في ذلك المكان لما عرف من اصله ان سكناه في الدار لا يبطل
 ما بقي له فيها شيء . وعندهما يضمن . ثم جل دفع الى نساج غزلاً لينسجه

ليسا قد فعله التاج الاجير فسرق من هذا الاجير قالوا ان كان هذا الاجير النساع
 الاول لا يضمن واحد منهما وان لم يكن الثاني اجير الاول ضمن الاربع عند
 الكل ويضمن الاجير ضد ابي يوسف ومحمد ربح لا يضمن في قولنا يحنفة
 وهو المودع اذا اودع اجنيا عندهما صاحب الوديعة ان يضمن ايها ^{شأن}
 وعند يحنفة له ان يضمن المودع الاول وليس له ان يضمن الثاني. ^{شأن} تترك
 كراسا في بيت الطراز فسرق لبلال قالوا ان كان الموضع الذي فيه الكراس
 مما يحفظ فيه الثياب لا يضمن وان كان مما لا يحفظ فيه الثياب لا يحفظ ^{به}
 صاحب الثوب لا يضمن ايضاً والاضمن . رجل دفع ذهباً الى اصانع ليحمله سوار
 منسوجا والنسيج لم يكن من عمل هذا الصانع الذهب طوله ورفعه الى من ينسجه
 فسرق من الثاني قالوا ان كان الصانع الاول دفع الى الثاني بغير مال ملك
 ولم يكن الثاني اجير الاول ولا تلميذ له كان للمالك ان يضمن ايها شاء في قولنا يحنفة
 ومحمد ربح وفي قولنا يحنفة رحمه الله يضمن الصانع الاول اما الثاني
 ان سرق منه بعد العمل لا يضمن لانه اذا فرغ من العمل صار يده ووديعة
 اما ما دام في العمل كان يده يضمن لانه يتصرف في مال الغير غير اذنه وعند يحنفة
 رحمه الله مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها . رجل قال لحيات
 انظر الى هذا الثوب فان كفاه قميصا فاقطعه بدهم وخطه فقال الحياط نعم
 وقطعه ثم قال بعد ما قطعه انه لا يكفينك ضمن الحياط قيمة الثوب لانه انما اذن ^{له}
 بالقطع بشرط الكفاية . ولو قال للحياط انظر لي قميصا فقال الحياط نعم
 فقال صاحب الثوب لاقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن الحياط شيئا لانه
 اذن له بالقطع مطلقا . وان قال الحياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه او قال

أفعله إذا قطعه كان ضامنا إذا كان لا يكفيه لأنه علق الأذن بالشطر رجل
استأجر خبزا لينضج له طعاما في وليمة فافسد الطعام فاحرقه ولم ينفذه
كان ضامنا لأنه أجر مشترك فيضمن ما افسد بحمايه يده ولو لم يفسد الخبزا
شيئا ولكن رب الدار اشترى راحة من ماء وامر صاحب البعير فادخلها الدار ففسد
البعير فخر على القدر وروكسها وافسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا لأنه ساء
بامر صاحب الدار ولا ضمان على الخباز فيما فسد لأنه فسد لا بفعله وكذا
لو سقط البعير على ولد صغير أو عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير
التخاس إذا هلك العبد في يده لا يضمن لأنه أجر مشترك فلا يضمن ما هلكه
لا يصنعه . وكذا الدال إذا دفع الثوب إلى رجل ليراه فيشتره فذهب
الرجل بالثوب من بين يديه ولم يظفر به الدال لا يضمن لأنه ما ذون بعد البيع
عادة . رجل دفع إلى خياط ثوبا ليخيطه فقصا فحاطه ثبأ ذاطن وأحد الذي
يقال له بالفارسية يكتب في خير المالك ان شاء تركه الثوب عليه وضمنه قيمة
ثوبه وان شاء اخذ الثبأ واعطاه أجر مثله لايزاد على المسح وان اختلفا
فقال رب الثوب امرتك ان تقطعه قميصا وقال الخياط لا بل امرتني ان اقطعه
ثبأ كان القول قول صاحب الثوب . وان امره ان يقطعه قميصا فحاطه
سراويل فهو الاول سواء وقيل هنا لا يجب الاجرا إذا اخذ الثوب . رجل أمر رجلا
ان يفتش اسمه في قصر حاتم فغلط ونفسا اسم غيره يضمن الحاتم . ولو أمر
رجلا ان يصبغ ثوبه بزعفران او بالبنم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان للرجل
ان يضمنه قيمة ثوبه ابيض ويترك الثوب عليه وان شاء اخذ للثوب
واعطاه أجر مثله لايزاد على المسح وان صبغه بجنس ما امره الا أنه خالف

٤٩
 في الرصف بان امره ان يصبغه برنج قعير عصف نمبغه بقعير عصف واقرب ذلك
 رهب الثوب خير رهب الثوب ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه ابيض
 وان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد من العصف فيه مع الاجر المسمي وذكر في
 المتن عن ابي يوسف هذا اذا صبغه برنج القعير ولا ثم صبغه بثلاثة ارباع
 القعير فيكون له الخيار على الوجه الذي ذكرنا اما اذا صبغه ابتداء بقعير
 عصف بضرية واختار اخذ الثوب اعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا اجر له هنا
 وهكذا ذكر القندوري وهو قول ابي يوسف رحمه الله اما على قول محمد اذا امر
 ان يصبغه بمن من عصف بذرهم وصبغه بمن بضرية واحدة ان شاء ضمنه قيمة
 ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه درهما وما زاد من العصف في ثوبه
 وروى ابن سماعه عن محمد بن ماجه في التسوية في الجواب بين ان يصبغه
 بضرية او بضريتين رجل استاجر رجلا ليحفر بئرته فمضى اعطاه ما زاد
 الحفرة فيه رجل دفع غزالة لاهلك ليسبحه سبعان اربع فعمله اكبر من ذلك
 او اصغر كان لصاحب الغزال الخيار ان شاء ضمنه مثل غزاله وان شاء اخذ الثوب
 واعطاه اجر المسمي ولا يزيد على الاجر في الزيادة وفي النقصان اعطاه من الاجر
 بحساب ما نقص ولا يجاوز ماسمي وكذا ان امره صفيقا فجاء برقيق
 او على العكس لانه في الزيادة منبرج وفي النقصان نقص العمل وان امره
 ان ينسج ثمانية ثمان فتسج ستان ثمان ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه
 غزاله وان شاء اخذ الثوب واعطاه بحساب ثلثة ارباع الاجر الذي سماه
 كما لو امر لبنا ليضرب له لبنا فضرب البعض وفات وقت الباقي يجيب الاجر
 بحسابه العمل ومن المشايخ من فرق بين الثوب وبين اللبن فقال

في اللب يجب له حصه ما عمل من الاجر الذي سماه وفي الثوب له اجر مثله لا يزداد
 على ثلثه ارباع ماسى واختار شمس الائمة السرخسي في الفرق بين الثوب وبين اللب
 هذا الوجه الذي ذكرنا لان في الثوب قيمة ما عمل يزداد بحكم الزيادة
 ولا يكون للمعمل تلك القيمة اذا انفردت عن الباقي وفي اللب لا يزداد ^{قيمة}
 البعض بالبعض ولو ان النسيج وفي الذرع والصفه وفاد يعنى زاد ^{ما}
 واحدا على ما شرط روى عن محمد ان صاحب الغزل بالخيار ان شاء ضمنه مثل غزله
 وترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب واعطاه الاجر المسمى لا يزداد على الاجر
 المسعى لزيادة الذرع اما الخيار لتغير الصفه عليه فانه قد يحتاج الى التو
 التمييز لانه لو لم يزد في الذرع وما يفضل شي من غزله فخير واذا اختار اخذ الثوب
 لا يلزمه زيادة الاجر لزيادة الذرع لانه متبرع في الزيادة ولو دفع غزلا
 حائك وامره ان يزيده الغزل من عند نفسه رطلا فقال زدت وانكر رب الثوب
 فان حلف رب الثوب على عمله برئ وان نكل لزمه مثل الزيادة وان
 اتفقا ان غزلا الامر كان منا والثوب منون فقال الامر الزيادة من الدقيق لا يقبل
 قوله لان وزن الدقيق في العادة لا يبلغ وزن الغزل وان كان الثوب مستهلكا
 وانكر الامر الزيادة كان القول قوله رب الثوب ولو دفع الى صائغ عشرة
 دراهم وقال له زديني درهمين يكون ذلك قرضا على واجعل من ذلك قلبا ولك
 اجر درهم فقال الصائغ زدت وانكر الامر قال محمد رحمه الله تخالفا واذا خلفا
 يخير الصائغ ان شاء دفع اليه القلب واخذ اجره خمسة دراهم وان شاء
 رد على الامر عشرة دراهم واخذ القلب ولو دفع الى نذاف جبة وقطنا
 وامره ان يزيده من عند شيئا في القطن فجاء بعشرين استار قطن في الثوب

وقال الأمر في هشت إلى عشرة لساير وذات عشرة وقال هب الثوب دفعت اليك
خمس عشرة وزدت خمسة كان القول قول اللداف. ولوقال صاحب الثوب دفعت
اليك خمسة عشرة استار وأمرتك أن تزيد خمسة أساير وقال اللداف دفعت
لإثني عشرة وأمرتك أن تزيد عشرة بخير صاحب الثوب أن شاء صدقه ودفع إليه عشرة
أساير وأما إذا أخذ منه قيمة ثوبه ومثل عشرة أساير فقلن وبترك الثوب ^{في} اللداف
رجل دفع إلى الأخطأ ثوبا ليخطئه له فيصاب درهم على أن يفرغ منه اليوم جازفة قولهم

فصل في الحفار

مرجل استاجر حفارا وبين له مكان الحفرة وعتمها ودورها باجر معلوم جازون ^{حفر}
بعضها شرط عليه فاستقبله جبل فكان يمكنه الحفر مع ذلك إلا أنه يشتد عليه
العمل فيحبط العمل وكذا لو ظهر الماء في البئر قبل أن يبلغ منتهى ما أمر به فأنكأ
يستطيع الحفر مع ذلك لأنه وإن كان لا يستطيع يكون غدرا. وأن استأجره
ليحفر قبرا وبين موضعه فحفره موضع أخلا أجره وإن لم يبين له موضع الحفر ^{العقد}
استحسانا فيصرف إلى الحفرة مقبرة تلك المحلة. وكذا لو لم يبين له عمقه
ولاعرضه جازا استحسانا وينصرف إلى المتعارف. وكذا إذا لم يبين له ^{شقا} الحفرة
ينصرف إلى المتعارف في تلك البلدة وهو كما لو استاجر لبايا بضرب له اللبن
ولم يبين اللبن فأنكان هناك لبن متعارف ينصرف إليه استحسانا ^{يفسد} وإلا
العقد. وأن استقبل الحفار في حفرة البئر أو القبر ^{ينقض} فحفره لا يزداد له في أجره كالأجر
من أجرو بسبب اللبن وحشو التراب من القبر يكون على الحفار استحسانا
. وإن اختلف المستاجر وحافر البئر بعد ما حفر خمسة أذرع فقال المستاجر
شرطت عليك عشرة أذرع وقال الحفار لا بل شرطت خمسة أذرع ^{القول} كان

إلى الستاجر مع بينه واعطاه من الاجر بحسب ذلك فمخلف الفخار على دعوى الستاجر
 يمكن الاجارة فيما بقى . وان اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العمل فماذا
 رجل استاجر حفارا ليحفر له حفرا عشرة في عشرة عشرة دراهم وبين عمقه فحفر خمسة
 فحمة كان عليه ربح الاجران العشرة العشرة يكون مائة وخمسة وخمسة يكون
 عشرين فيكون ربح الحفلة فلهذا يلزم ربح الاجر

فصل اجارة الدواب والضمان فيما يجب فيها الايج

جاءت كاري ابلان سمع بغير عينها من كوفة الى مكة باجر معلوم ذكره في الكتاب انه يجوز
 نالوا ليرد بهذا ان يواجر ابلان بغير عينها فان ذلك لا يجوز وانما اراد به ان يتقل
 الكاري المحمولة فقال له المستكرى احلني الى مكة على ابل فيكون المعقول عليه
 في الدفة وبعضهم اجره الجواب على اطلاق الكتاب وجوز وان ذلك كان العادة
 . رجل استاجر دابة ليطحن بها كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الخطة او
 ونحو ذلك ذكره في الكتاب انه يجوز وان لم يبين مقدارا ما يطحن وهكذا قال
 بعض المشايخ وقال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده لا بد من بيان مقدار
 ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى . رجل اكترى ابلان بخمار الى بغداد والخرج
 اختلفا في وقت الخروج من بخمار فالقول في ذلك قول من يريد الخروج في وقت
 المعروف للخروج لاهل بخمار . رجل اكترى ابلان كوفة الى مكة للخرج ذابها
 وجاءني كان له ان يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة ايام
 الشريق . رجل استاجر اجيرا يوما ليحمله كذا قالوا ان كان العرف بينهم
 يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم
 يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف

مهنه كما هو على طالع الشمس في غربها اعتبارا للذكر اليوم رجل استاجر حمارا للحمل
 فحمل البعير في العرف هو الوسق وهو بالامتلاء مائتان واربعون مناه رجل
 استاجر حمارا في السمرة قد اوغيرها من الامصار فان اخطأ كان له ان ياتيها
 المنزل استخسانا رجل استاجر دابة او عبلا فان مؤنه الرد يعد الفراغ على
 صاحب الدابة والعبد وكذا مؤنه رد الرهن يكون على الراهن ومؤنه رد الدابة
 على صاحبها ومؤنه رد المستعار على المستعير ومؤنه رد الغصب يكون على الغاصب
 وكذا مؤنه رد المبيع يباعا فاسدا بعد الفسخ يكون على القايض رجل استاجر دابة
 ليحمل عليها حملا مقدرا وحمل ثمارا صاحب الدابة ان يضع عليها شيئا من ثماره
 مع حمل المستاجر كان للمستاجر ان يمنعه بان وضع مع ذلك وبلغت الدابة الى
 الموضع الذي سماه كان على المستاجر جميع الاجر المسمى وليس هذا كقضاء
 الدار اذا اشغل بعض الدار تاجر حصة ذلك الموضع الذي شغلته حصة
 الدار من الاجر رجل استاجر دابة وقبضها كان له ان يواجرها ويعيرها
 ويودعها هكذا قال في الكتاب وهذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس
 اما اذا استاجرها الركوب نفسه ليس له ان يركب غيره رجل استاجر دابة
 دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب رجل مع نفسه حملا فغطت الدابة
 يضمن من قيمتها مقدار الزيادة طريق معرفة مقدار الزيادة الرجوع الى
 حال البصران هذا الحمل كما يزيد على ركوبه في الثقل هذا اذا ركب ووضع الحمل
 في غير الموضع الذي يركب وان ركب على موضع الحمل يضمن جميع القيمة حمل
 استاجر دابة ليركب بها الى موضع كذا فركبها في المصرفة حوائجها يكون
 مخالف الحق لو غطت الدابة من ركوبه يضمن قيمتها رجل استكرى دابة

تسيرة فريخ فسار عليها سبع فريخ كان عليه الاجر المسمى للفريخ وفيما زاد
على الفريخ يكون غاصبا ولا اجر عليه وان ارضى المستاجر صاحب الدابة
بشيء كان افضل جعل استاجر حمارا يجعل عليه وقرحطة المدينة
فحمل عليها الحنطة الى المدينة فلما انصرف من المدينة تحلف انظره
على الحمار تغيرا من ملح فرض الحمار في الطريق وهلك يضمن قيمة الحمار
اذا حمل عليه الملح بغير اذنه . ولو استاجر ابة لجعل عليها حنطة من روض
معلوم الى منزله يوما الى الليل كان يحمل الحنطة الى منزله في ذلك الموضع
الحنطة ثانيا يركب الدابة فعطبت الدابة قال بعضهم يضمن قيمة الدابة
لانه استاجره للحمل دون الركوب فيصير غاصبا بالركوب . وقال البعض
ابو الليث ربح لا يضمن لان العادة فيما بين الناس الركوب في هذا الموضع
حتى لو لم يكن ذلك عادة لم يكن ضامنا . رجل استاجر حمارا يجعل عليه اثني
عشر وقران من التراب الى ارضه بدينهم وصاحب الدابة يعرف ارضه فكلمها
عاد المستاجر من ارضه يحمل عليه وقران اللين ان سلمت الدابة حق فريخ .
من العمل وجب الاجر ولا يجب الضمان وان هلك الحمار قالوا ان هلك
في الرجوع مع اللين يضمن قيمة الحمار ولا يجب الاجر لانما يجتمعان قال
المص رحمه الله وعندني يجب نصف دانق للوفر الاول مع قيمته لانه
لم يكن غاصبا في ذلك الوقت وانما صار غاصبا بعد فيجب الاجر للوفر الاول
كله مسئلة الفرائخ وبعد ما صار غاصبا لا يجب الاجر اذا هلك الحمار
وان سلم يجب كل الاجر لانه وان صار مخالفا لكن اذا سلمت الدابة يجب الاجر .
كما انه استاجر دابة الى موضع معين فجاوزه ذلك الموضع وهلكت بغيره

وان سلمت الدابة بحمام الاجر . وكذا لو استأجر دابة ليركبها بنفسه كثيرة
وارف غير معطيت الدابة يضمن نصف القيمة وعليه نصف الاجر ان ماتت
الدابة تطبيق ذلك وان سلمت كان عليه كل الاجر . رجل استأجر دابة للركوب
الى الكوفة فجاء ونزها عن الكوفة مقدرا ما لا يسامح فيه الناس وركب في
تلك الزيادة او لم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة
فيكون الدابة مضمونة عليه ما لم يردوها الى صاحبها حتى لو هلك في طريق
الكوفة يضمن نيتهما ولا يسقط عنه شيء من الاجر . وهذا قول يحنيفة الاجر
وهو قول صاحبيه . وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول اولا اذا ردها
الى الكوفة برئ من الضمان ثم قال لا يرأى عن الضمان بازالة التعدي . وكذا
للمستعير بخلاف المودع . وقال بعضهم برئ في الكل عن الضمان بازالة التعدي
وقال بعضهم اذا استأجرها ذاهبا وجائيا برئ . وكذا المستعير . وان استأجرها
ذاهبا لا جائيا لا يرأى عن الضمان في كل حال الا المودع . وذكر في الاصل اذا استأجر
المرأة دوا تلبس ثلثة ايام ان كان ثوب بذلة لها ان تلبس في الايام
والليالي . وان كان ثوب صيانة تلبسه في النهار وفي الليل وفي الخمر
وليس لها ان تلبسه كل الليل فان لبست كل الليل ونامت فيه حتى جاء النعمان
برئت عن الضمان اذا لم يتخرق الثوب والفرق بين مسألة الثوب وبين
مسألة اجارة الدابة على القول المختار ما عرف في الاصل وان استأجر دابة
ليركبها الى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق جحد الاجارة وادعى ان
الدابة له بصبر ضامنا حتى لو عطبت بعد المحو قبل ان يركبها بعد المحو
محصر نصف وان جحد ثم ركبها بعد ذلك برئ عن الضمان وكان

عليه جميع الاجر. وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجزى الاجر للركوب بعد الجحور لانه
 ما غاصبا بالجحور. ^{رجل} استاجر دابة يوما للركوب كان له ان يركبها من طلوع الفجر
 الثاني لغروب الشمس لان اليوم حقيقة اسم لما بعد طلوع الفجر الثاني الى غروب
 الشمس وليس هما عرف بخلاف الحقيقة فيما اذا استاجر جارا يوما ترك الحقيقة
 بحكم العرف. ^{رجل} تكارى دابة ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها
 عند طلوع الفجر الثاني. وان تكارى دابة نهارا لم يذكر هذا في الكتاب قال بعضهم
 يركبها من طلوع الشمس لغروبها لان النهار اسم للبياض. وقال بعضهم هذا
 اذا كانا من اهل اللغة يفترقان بين اليوم والنهار اما العوام لا يفترقون ذلك فيكون
 الجواب فيه كالجواب في اليوم. وان استاجرها الى العشي تنقضي الاجارة بدخول
 وقت الظهر. ^{رجل} استاجر دابة ليركبها انسان فان ركبا امرأة نفيلة ^{سبح} أو
 فطبت لا يجب عليه الفدية ^{تطيق} الا على المرأة الا ان يعلم ان مثل تلك الدابة لا
 حملها فيضمن فيمتن ^{نفسه} اذا عطبت. ^{رجل} استاجر دابة الى موضع معلوم ليركبها
 فلم يركب واركب غيره وسلمت الدابة لا يجزى لاجر. وان عطبت يضمن قيمتها
 وان ركب بنفسه واردف غيره كان عليه كل الاجر ولا ضمان عليه اذا سلم
 وان عطبت الدابة من ركوبها بعد ما بلغت المكان المشروط يضمن نصف
 القيمة وعليه جميع الاجر سواء كان الرديف اخف منه او اثقل. ان كانت
 لا تطيق يضمن جميع القيمة اما اذا كانت تطيق مثلها ذكر انه يضمن نصف
 القيمة اذا عطبت. وقال بعض الناس قلها الزيارة وذكر شمس الائمة
 الحلواني رح هذا اذا كان الرديف كبيرا او صغيرا يمسك على الدابة ^{فكان}
 لا يمسك فهو بمنزلة المحل يضمن قلها الزيارة كما لو ركب حمل شيئا وبعضهم ي

بين الصغير الذي يستهلك والصغير الذي لا يستهلك فقال بعضهم نصف القيمة ^{تلك}
 أراد صاحب الدابة ان يضمن الرديف نصف القيمة كان له ذلك لأنه في حق المالك ^{للصغير}
 خاصتها ولا يرجع الرديف بذلك على المستاجر لأنه في حق المستاجر بمنزلة
 الصغير وأن ضمن للمستاجر لا يرجع للمستاجر بما ضمن على الرديف لأنه بمنزلة الصغير
 ولو استأجره بزيادة لم يركبها إلى موضع معلوم فحمل عليها أصبأ صغيراً فطغت الدابة
 كان ضامناً قيمتها كما لو حمل عليها مكان الصبي حملاً آخر . رجل استأجر دابة للحمل
 ولم يبين ما يحمل عليها فمضى الأجارة فان لم ينقض الأجارة حتى حمل عليها شيئاً
 بارت الأجارة وبصير كأنه استأجرها لذلك ابتداء . وكذا لو لم يحمل عليها شيئاً
 ولكن ركبها وأركب غيره جازت الأجارة أيضاً لأن الحمل يتناول الركوب . قال الله تعالى
 ولا حظ الذين إنما أتوك لثقلهم فلأنه حمل عليها وأركب حتى جازت الأجارة بصير
 كان العقد ورد عليه حتى لو فعل بعد ذلك شيئاً يخالف الأول بأن يركب
 انساناً أولاً أو يركب نفسه ثم يركب غيره أولاً أو كان الأول حملاً فركب أو يركب
 صغيراً فاصباً ضامناً . ولو استأجر دابة ليحمل عليها شيئاً سماً فحمل عليها غيره
 فهو على وجه أن حمل من جنس السمح إلا أنه خالف المشروط بأن استأجر دابة ليحمل
 عليها عشرة مخايم من هذه الحنطة فحمل عليها عشرة مخايم من غير تلك الحنطة
 أو حمل عليها حنطة رجل آخر لا يكون مخالفاً . وكذا لو استأجر ليحمل عليها ثوباً
 مبروماً فحمل عليها ثوباً مبروماً مثلاً ذلك وزناً والثاني أن يخالف في الجنس
 بأن استأجر ليحمل عليها عشرة أقفرة حنطة فحمل عليها عشرة أقفرة شعير ^س
 يكون ضامناً مخالفاً وفي الاستحسان لا يكون لأن المعتبر هو الضرر ولا ضرره
 لأن مثلهما من الشعير يكون أخف على الدابة فان سلمت الدابة يجب ^{الاحرج}

ولا يكون مخالفاً. وأن عطبت الدابة من ذلك يضمن قيمتها ولا يجب الاجر. وإن استأجرها
ليحمل عليها عشرة اقترع شعير فحمل عليها عشرة اقترع حنطة فمكّل كيل الشعير فالقيمة
أبوالديث الحافظ رج يضمن قيمة الدابة لأن الحنطة أشد من الشعير وثقل يضمن
كما لو حمل عليها مكان الحنطة حديد. ولو سمي من الحنطة وزناً معلوماً فحمل
عليها من الشعير مثل ذلك الوزن وعطبت الدابة يضمن قيمتها. وإن استأجر
ليحمل عليها شعير فحمل عليها في أحد الجوارقين شعيراً وفي الآخر حنطة فعطبت الدابة
يضمن نصف قيمتها وعليه نصف أجرها لأنه في النصف موافق وفي النصف
مخالف. والثالث أن يخالف إلى ما مضى بالدابة بأن استأجر لحمل الحنطة فحمل
عليها حديد أو قطناً أو حطباً أو زبناً مثل وزن الحنطة فعطبت يضمن قيمتها
وإن سلمت لأجيب الاجر. وأن استأجرها ليحمل عليها عشر محائيم حنطة فحمل
عليها خمسة عشر محتموماً الحنطة وجاء بالحمار سليماً فهلك قبل أن يريده إلى
صاحبه انكافى المار يطبق ذلك كأن عليه ثلب القيمة. وكما لا الاجر المسمى
. وإن كان لا يطبق يضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر. وإن تكاثر بعير ليحمل
عليه محمل فحمل زاملة قالوا أيكون ضامناً لأن الزاملة تكون اضراً بالدابة وهو
كما لو استأجر ليركب فحمل عليها يكون ضامناً. وإن استأجر دابة ليسرج
فأوكفها فعطبت كان ضامناً قد ما زار الثقل كما لو زاد في الحمل وعن أبي يوسف
رج أنه يضمن جميع القيمة. ولو استأجر حماراً ليسرج ليركبه فأجره سراجاً
أخر فإن أسرجه يسرج بمثله الحمار لا يضمن. وأن أسرجه يسرج لا يضمن
بمثله الحمار كان ضامناً في قول أبي حنيفة رج. وأن أوكفه بأوكف يوكف بمثله الحمار
كان ضامناً قيمته في قول أبي حنيفة رج. وقال أبو يوسف ومحمد رج يضمن بمثل

ملك فلهذا في السرج ينبغي أن يكون كذلك عندا يجذفه مع بعض جميع القيمة
 عندما بعض بغداد من الثقل هذا اذا كان الحمار موكفا حين استاجر فان كان
 عربا حين استلج فاسجله وركب نكحة الكتاب انه بعض وشاخصا ^{هذه} قالوا
 على وجهه ان استاجر من بلد الى بلد لا يضمن لان الحمار لا يركب من بلد الى بلد
 عليه الا بسرج او اكان . وان استاجر ليركب في المصر فان كان من ذوى العي^ث
 فكذلك لان مثله لا يركب في المصر عربا . وان كان من العوام الذين يركبون في المصر
 عربا فاذا اسرجه يكون صامنا . وان استاجر دابة بغير لجام فالجها او كانت
 ملحمة فتزج وابدل بالجام مثله وركب لا يضمن . وان كانت تركب بغير لجام ^{لجها} فالجها
 او كانت ملحمة فالجها بالجام لا يلزم مثلها كان ضامنا . رجل استاجر بغير العمل
 عليه بالنصف او بالثلث فهو فاسد ثم ينظر ان كان العامل يواجر الدابة من ^س الناس
 وبأخذ الاجر كان الاجر لصاحب البعير وللعامل اجر مثل عمله . وان كان ^س العا
 ينقل عليها الطعام وجميع كان الكسب للعامل وللصاحب البعير اجر مثل البعير ^س رجل
 استاجر دابة ليركبها فامسكها ولم يركب ان استاجرها ليركبها خارج المصر
 الى مكان معلوم فامسكها في المصر لا يجب الاجر ويكون ضامنا وان استاجرها
 ليركبها في المصر يوما الى الليل فامسك ولم يركب كان عليه الاجر ولا يكون ضامنا
 رجل ^س تجرد دابة الى بغداد على ان يعطيه الاجر فان رجع من بغداد ولم يكن لصاحب
 ان يطالبه بالاعداء ما لم يرجع من بغداد فان مات المستاجر في بغداد كان
 له اجب الدابة اجر الذهاب من تركته هكذا ذكر في المتن وفي الاصل ^س رجل
 دابة لا موضع معلوم فلما سار به من الطريق نتجت الدابة وضعفت عن السير
 فلما كان للمسير تاجر استاجر دابة بعينها كان للمستاجر الخيار ان شاء نقض

الاجابة وان شاء تریصل الى ان بقوى الدابة وليس له ان يطالبه بدابة اخرى وانما
المستاجر تكاوى منه جملة بغير عینها لجملة لذلك المكان فاذا وضعت الاول
كان له ان يطالبه بدابة اخرى لان المعقود عليه جملة لذلك المكان

فصل فيما يكون تضييعا للدابة والمال

رجل استاجر حمارا مشاهرة وامره ان يوكف الحمار فاوكفه وترك الحمار على
باب المنزل ليرفع خشب الحمار فلما خرج ولم يجد الحمار ان كان الحمار غاب عن بصر
حين دخل الدار كان ضامنا والا فلا الا ان يكون في موضع لا يبعد هذا القدر من
الذهاب تضييعا بان كان في سكة غير نافذة او يكون ذلك في بعض القرى
رجل استاجر حمارا فربطه على اریه في المدينة في سكة نافذة فراقوا من ينلم
ليسوا من غيال المستاجر ولا من اجرائه فسرق الحمار فالى ان كان المستاجر لم
يستحفظهم يكون ضامنا بتركه الحفظ وان كان استحفظهم واستحفظ بعضهم قبلوا
منه الحفظ ولم يكن في عقد الاجارة شرط ركوب المستاجر بنفسه وكان ذلك في
موضع لا يبعد النوم من يحفظ الدواب تضييعا لا يضمن وان كان ذلك في موضع
يعد النوم من الحافظ تضييعا ولم يستحفظهم ضمن وان استحفظهم وقبلوا منه
الحفظ كان الضمان على الذي قبل الحفظ اذا لم يحفظ وان كان المستاجر شرط في
الاجارة ان يركبها بنفسه يضمن المستاجر على كل حال الا اذا شرط ذلك لم يكن له ان
يؤجرها غيره ولا ان يعيره ولا ان يودع رجل استاجر حمارا ليجل عليه الى المدينة
فحمل عليه وسأله في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول او غائط او اشتغل بالثوب
مع غيره فذهب الحمار وضاع ان لم يغيب الحمار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن
وان استاجر حمارا افضل في الطريق وتركه ولم يطلب ان لم يعلم بذهابه ضمن وذهب

كان حافظ الایضمن اذا كان آيساس من عجمه لم يملكه في حمله فلما لم ينجح
 الذي ذهب فيه الحمار ولو استاجر حمارا فاقوهه وصلى البحر فذهب الحمار
 او انتبهه انسان فان رآه ينتهب او يذهب ولم يقطع الصلوة ضمن لانه ترك
 الحفظ مع القدرة عليه لان خوف نهاب المال يبيح قطع الصلوة وان كان رجا
 رجل استاجر مكاري ليجعل على رايه عصيرا الى موضع معلوم فلما اراد المكاري
 ان يضع العصير على الدابة اخذ العدلين من جانب ودى بالعدلين جميعا من الجانب
 الاخر فانشق الرق من ربيبه وذهب العصير ضمن المكاري نقصان الرق والعصير
 جعل في حمله الا المكاري ليجعله الى موضع معلوم وحرط عنه ان يسير لئلا تمت
 الدابة مع الحمل ان ضاعت الدابة من غير تضييع من المكاري لايضمن في قولنا في
 حقه انه ويضمن في قولنا لصاحبه رج مكاري حمل الكرايس رجل فاستقبله المصور
 فطرح الكرايس جميعا وذهب حماره قالوا ان كان يعلم انه لو لم يطرح الكرايس لم يخذل
 الحمار والكرايس جميعا ولا يمكنه دفعه لايضمن الكرايس رجل استاجر مكاري
 او حمالا ليجعله طعاما في طريق كذا فاخذ في طريق آخر بسلكه الناس فعلق المتاع
 ذكر في الكتاب انه لايضمن قالوا هذا اذا كان الطريقان متقاربين اما اذا كان
 بينهما تفاوت فاحش في الطول والقصر والسهولة والصعوبة يضمن كما لو شرط
 ان لا يحمل في البحر فحمل في البحر كان ضامنا رجل دفع الى رجل فرسا ليذهب به
 الى قريته ويدفعه الى الداء فذهب به المأمور ونسيه في طريق الطريق فمضى
 بوجهه ثم مر رجل من اهل قريته وعرف الفرس واستاجر من يذهب بالفرس
 الى منزله فعطى الفرس في الطريق قال لا يبيع الامام ابو بكر محمد بن الفضل الذي
 صلى الفرس في الرباط فيكون لنا الفرس وهذا المستاجر ان لم يكن اخذ الفرس

لا يضمن فإن اخذه ثم دفعه الى الاجير ان اشهد حين اخذته انما ياخذ لي
على صاحبه وكان الاجير عياله لا يضمن . وكان الاجير اجنبيا ضمن . وان ترك
الاشهاد ضمن اخذه بضمن على كل حال كان الاجير عياله او لم يكن ويكون الاجير ضامنا
ايض على كل حال الاثبات اليد على مال الغير فقبل له لو ان صاحب الفرس ضمن الاجير
يرجع الاجير على الذي استأجره قال لا يرجع قيل له المودع اذا الحقه ضمان يرجع قال لا
لان المودع يمسك لصاحبه فاما الاجير بما يمسك لنفسه لانه بالامساك
يستحق الاجر فكان بمنزلة المستعير والمستعير اذا ضمن لا يرجع على المبيع . ولو ان
رجلا كان على دابة بالعارية او بالاجارة ترك عنها في السكة ودخل المسجد ليحيط
وخل عنها فضاغت كان ضامنا قالوا هذا اذا لم يربطها بشئ اما اذا ربطها لا
لان المستعير المستأجر لا يجردان بدان فلو قال النجح الامام ضمن الائمة
الشيخ رج الصحيح عندي انه اذا غيبها عن بصر ضمن فانه لو كان في الصلوة
فتر الشلوة وامسكها فانفلت منه لا يضمن فتعين بهذا ان المعتبر ان
لا يضمن عن بصره لانه اذا غيبها لا يكون حافظا وان ربطها بشئ ^{يضمن} ^{يضمن}
الى اخر بيعه وامره ان يكرهه ويشترى له به شيئا فمضى البعير وباعه واخذ ^{الغن}
فهلك الغن في يده قال الفقيه ابو جعفر ان باع في موضع لم يكن هناك مالك
حتى يرفع الامر اليه لا يضمن . وان كان في موضع يقدح على ان يرفع الامر
الى الحاكم فلم يرفع كان ضامنا . وكذا لو كان يمكنه ان يمسكه ويرده مع ^{الع}
الى صاحبه ضمن ايض . رجل دفع الى ورقا كغذا واستأجره ليكتبه مضمنا
وينقطه ويجهه ويعشره بكذا فاخطأ في بعض النقط والعواشر قال الفقيه
ابو جعفر ان فعل ذلك في كل ورقة كان المستأجر بالخيار ان يشاء اخذها

اجر مثله لا يجاوز به ما يجز وان شاء ربه عليه وآله تروى منه ما اعطاه . وكانت
 واقعة في البحر من البعوض اعطاه من المسحصة ما وافق من المسح وطما خالفها
 اجر المثل . رجل استاجر رجلا و دفع اليه حمرا وخمين درهمين فذهب به
 الى بلد كذا وبتنزي له شيئا فذهب المامور فاختار سلطان حمرا القافلة فذهب
 بعض اصحاب الحمرة في طلب حمرة واستردوا من السلطان حمرة ولم يذهب هذا الاخير الى الكفا
 الذين ذهبوا في طلب حمرة منهم من وجد حمرا ومنهم من لم يجد من وجد لم ياخذ حلو
 الا بمؤنة ومشفة لا يضمن الاجبر بركة طلب الحمرا جماعة اجر كل واحد منهم حمرة
 من رجل وسلموا اليه الحمرة ثم قالوا اصحاب الحمرة لو احد منهم اذهب انت معه نتعاهد
 لانقره فذهب الرجل مع المستاجر فقال له المستاجر فرف ههنا حتى اذهبنا بالحمرا
 واحمل الجوالق واجبى اليك فذهب المستاجر بالحمرا ولم يبق له عليه قالوا لا
 المتعاهد لان اصحابه امره بتعاهد ما كان في يد غيره فلم يكن ذلك ايذا على
 اكثرى حمرا من كسر له حمرا فيعي الحمرا في الطريق وصاحب الحمرا كان بجارا فامر
 المكترى رجلا ان ينفق على الحمرا في علفه كل يوم مقدرا معلوما وسمى له الاجر ^{بيل} لان
 اليه صاحب الحمرا فامسك الاجير الحمرا يوما فانفق عليه وهلك في يده قالوا الكا
 المكترى اكثره لركوب نفسه ضمن . وان كان اكثره ولم يسم المراكب لا يضمن
 لانه اذا اكلته لركوب نفسه لا يكون له ان يواجره ولا ان يعرضه فاما لم يملك الاعا
 والاجارة لا يملك الايداع فيضمن رجل استاجر حمرا وينقل عليه التراب من خربة فلقد
 في نقل التراب فانهدمت الخربة ذهب المستاجر وترك الحمرا فهلك قالوا وانهدمت
 الخربة بمعالجة المستاجر ضمن الساخر قيمة الحمرا لانه هلك بصنعه وانهدمت
 لا بمعالجة المستاجر لا يضمن ان لم يكن اوقف الحمرا على وجه لا ترا معه

^{١٠٢}
 حرج الاستجار الممنوع عليه الشوك فذهب في سكة تيمانه جارا فباع من مضافته
 نضرب الحمار فوقع الحمار في النهر مع الحمل واشتغل المستاجر بقطع الحمل فملك
 الحمار قالوا ان كان الموضع خفيقا لا يسير فيه الحمار مع الحمل كان ضامنا لان
 سوف الحمار في مثل هذا يكون استهلاكا وان لم يكن كذلك وكان موضعاً يشتر
 الحمار ويحتاجون فان عنف عليه المستاجر وضربه حتى وثب الحمار من ضربه كان
 ضامنا وان كان وقع الحمار لامن ضربه ولا بعنفه لم يضمن محرج الاستجار
 لينقل عليه الخطب من كرمه فوقع بما يوفرن مثله وقر لمعتار فاصاب الحمار
 حائطاً او شجراً فوقع في النهر فأت ان كان المستاجر ساقه سو قامة طاف الطير
 الذي بسلكه الناس ولم يعنف لا يضمن محرج الاستجار حماره وقبضه فارسله
 في كرمه فسرق بزرعه فاصابه البرد فرض فرده على صاحبه فأت من ذلك
 المرض قالوا ان كان الكرم حمينا ولم يكن البرد بحار يضر بالحمار لو كانت عليه البرد
 لا يضمن لانه لم يقصر لانه حفظ الحمار ولا في حفظ البرد فاعلم في حفظ الحمار فانه
 محفوظ بالبرد والبرد مع محفوظ بالكرم الحصين وان لم يكن الكرم حمينا
 وكان البرد محال يضر بالحمار مع البرد فاعلم في ضمانها لانه جميع البرد
 بتركها في غير الحصين وضيع الحمار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الحمار في ضمانه
 لا يبرأ الا بالرد على المالك سليماً وان كان الكرم حمينا الا ان البرد بحار يضر بالحمار
 مع البرد فاعلم في ضمانه قيمة الحمار دون البرد فانه تلف الحمار ولم يتلف البرد
 وان لم يكن الكرم حمينا ولكن لم يكن البرد بحار يضر منه تلف الحمار مع البرد
 يضمن قيمته البرد فاعلم في ضمانه نقصان الحمار لانه لما ارسل الحمار في غير الحصين
 دخل الحمار في ضمانه فيبرأ بقدر ما رد على المالك ويتقر عليه ضمان النقصان

لأنه لم يبعد البرد بقدر ما انقص رجل استاجر حقله والولى له ان يطبخ
 عصير قدامه فخرج حقل القدر على الحمار ويرده على صاحبه فترك الحمار واكسر
 القدر قالوا ان حمله على حمار يطبق مثله حمل ذلك القدر لا يضمن المستاجر
 لان رد القدر وان لم يكن على المستاجر شرعا الا ان المستاجر لو تحمل ذلك
 يكون الاجر راضيا به ولان المستاجر هو الذي يردده عادة فكان
 ما دون ما به فلا يضمن الا ان ذلك الحمار اذا لم يكن يطبق حمل ذلك القدر
 ذلك استهلاكه فيكون ضامنا. زرع بين ثلثة حصد وما غم استاجر واد
 من الثلثة حمارا لينقل عليه الحصاد فقضى المستاجر الحمار وودعه
 الى شريكه لينقل عليه الحصاد فغضب الحمار عند المستعمل وكان الغنا
 فيما بينهم ان يستاجر احدهم الحمار او البقر ويستعمله هو وشريكه لا يضمن
 المستاجر لان هذا المستاجر يكون بمنزلة المهر من شريكه وللمستاجر ان
 فيما لا يتفاوت فيه الفاس وحمل الحصاد فما لا يتفاوت فيه الناس رجل استقر
 من جرد درهم ودفع الى المقرض حمارا يستعمله المقرض ويكون عنده الى ان يوفى المقرض
 دينه فبغته المقرض الى السرح وسلمه الى بقار ليعتلف فعقره الذئب ضمن المقرض قيمة
 الحمار لان المقرض في هذا الحمار بمنزلة المستاجر لانه فاسد فلا يكون له ان يبعث الى
 السرح ليعتلف. رجل استاجر قباناً ليرز به شيئا فوزن وكان في عمود القبان
 عيب ولم يعلم به المستاجر فانكسر القبان قالوا ان كان مثل ذلك الحمل يوزن بمثل
 القبان مع هذا العيب لا يضمن رجل استاجر فاسا واستاجر جيرا ليعمل به ودفع
 الفاس فذهب الجير بالفاس اختلفوا فيه قال بعضهم يضمن المستاجر لانه صار مملوكا
 بالدفع الى الاجير وقال بعضهم ان كان مستاجر الفاس لاستاجر الاجير الا ان استاجر الفاس

ويضم اليه لا يضمن من استاجر الفأس ولا غم استاجر الاجير ضمن والاعم انه اذا استاجر
 الفأس لم لا يحمل الاجير فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير هو من
 بالحيطة. وان استاجر الفأس لم لا يضمن فيه الناس فان استاجر ليعمل نفسه
 ضمن بالدفع الى غيره وان استاجر الفأس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل ان
 هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو ولا غم رفع الى الاجير ضمن رجل استاجر
 من رجل وجعله في الطين ثم صرف وجهه عن الطين ولم يدرج مكانه ودعا اجير
 ثم نظر الى المرفم مجده قالوا ان كان يتحول وجهه عن المرفق لا يعد ذلك تضييعا عند
 لا يضمن وان كان طويلا يعد تضييعا عند الناس ضمن جمالا استاجر من رجل جوالا
 ليعمل فيها شيئا فاخذ الجوال فآخذ السلطان ليعمله عملا فذهب الجمال واشتغل
 بما امره السلطان فسرق الجوال ان لم يجد الجمال بد من ان يشتغل بما امره وخاف
 على نفسه العقوبة فترك ذلك لا يضمن لانه مضطر فلا يجب عليه حفظ الجوال
 في هذه الحالة وان كان يجد بد من ان لا يشتغل بذلك الجمال كان ضامنا بترك الحفظ. رجل
 شق رواية رجل كان عليه ضمان ماشق وما سأل منه وما عطف بما سأل عنه اذ انفق
 رجل بذلك ولم ير فمات يضمن الشاق دينه ولو ان صاحب البعير بعد ماشق هذا
 روايته علم بذلك وساق البعير فاعط من سبلانه لا يكون على الشاق لان صاحب البعير
 لما ساق البعير بعد العلم انقطعت جاية الشاق وعلق في الكتاب بقطع الجاية عن
 الشاق بان يسوق وهو يري ذلك او يحمل الرواية وهو يري ذلك وقال القاض
 الامام ابو زيد اذا ساق البعير ينقطع جاية الشاق علم سائق
 البعير بذلك او لم يعلم فاعتبر الحقيقة وفي الحقيقة هذا اثر فعل
 الاول والمختار هو الفرق بين العلم والحمل فان حفر الطريق

اشان ولم يعلم به. ووقع في البهائم ضمن الخافضين علم الماشي في الخافضين
 بالبريهود. ومدة لان الجناية وجدت من الاول وانما تصانف في البهائم
 الفلذ متعديا في ذلك وبدون العلم لا يكون متعديا فلا ينقطع عن الاول
 وآفاقه واويدة رجل فليرذل يسيل ما فيها حتى مال بجانب الآخر ووقع فافترق
 ضمن الشاق قيمتهما جميعا الا ان يكون صاحب البعير علم بذلك وساق البعير
 مع ذلك فلا يجب على الشاق ضمان ما يحدث بعده السوق. ولو شقها شعا
 صغيرا وقال صاحبها بشما صنعت ثم ساق البعير فزلق رجل بما سالك منه لا ضمن
 طاحونة تطحن والبريتسفل من حلق الطاحونة في الماء قالوا لا ضمن صاحب الطاحونة
 لان الحنطة في يد صاحبها وكان عليه حفظها. قالوا لا. وينبغي ان يكون الجواب
 على التفصيل ان استاجر الطاحونة ليطن هو بها لا ضمن صاحب الطاحونة
 وان استاجر الطاحون ليطن له فطحن الطاحون ضمن الطاحون.

فصل في توابع الاجارة

رجل استاجر خيالا ليخيط له ثوبا كان السلك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم
 اما في عرفنا السلك على صاحب الثوب. ولو كان الثوب حورا فالابريسم الذي يخلط
 الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استيجار اللبان الملبس يكون على اللبان والزراب
 على المستاجر وفي تنسيج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب واخراج الخبز من التوت
 يكون على الخباز وجعل المرقمة في القصاع يكون على الطباخ اذا استوجر لطبخ عرس
 او وليمة. وان استوجر لطبخ قد رخص لا يكون ذلك على الطباخ واذا
 الحمل في المنزل يكون على المحال ولا يكون عليه ان يصعد به على السطح او
 الغرفة الا ان يشترط عليه ذلك وكذا ذلك صب الطعام في الخنق لا يكون

على صاحب الحمل ان يكون على ما به يحمل عليها صاحب الدابة المحمل بالمال
 على ان يكون على الكاري وادخال الحمل في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون
 في موضع يكون ذلك عليه في عزمهم . وفي استئجار الدابة للحمل الا ان يكون
 على الكاري والحمل والجوارق يكون على الكاري اذا استأجره يحمل الكاري الحمل
 على دابة نفسه . وان استأجر الحال يحمل محطه على ظهره او على دواب الساتر
 فالحمل والجوارق يكون على المستأجر . وقال الفقيه ابو الليث رح في عرف الجوارق
 يكون على صاحب الحمل في الاحوال كلها الا ان يشترط ذلك على المحال الحمل يكون
 الحال لان الحمل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع . ولو استأجر ورثا فان شرط
 عليه الحمير والبياض فشرط الجرح اثر وشرط البياض فاسد . ولو استأجر قصا
 ليقتصر له الف ثوب فالواحد للثياب يكون على القصار الا ان يشترط ذلك
 على صاحب الثوب . ولو كان رجلا استأجر حال يحمل له الاحمال الموضوعة كذا ظاهرا
 بلغ الحال ذلك الموضع نزل في دار ووضع الاحمال في موضع من الدار ثم نزل
 على صاحبها وسلمها اليه فلم يرفها صاحبها اياما ثم اخضعها في ذلك الموضع
 ورب الدار يطالب الحال بالكراء قالوا ان كان احدها استأجر ذلك الموضع
 لوضع الاحمال فيه كان الكراء على من استأجره وان وضع الاحمال من غير
 ان يستأجر احد هما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على
 صاحب الاحمال وقيل ذلك يكون على الحال وان طلب صاحب الاحمال من الحال ان يرفها
 فانها لا يجب عليه . وفي تجارة الدار عمار الدار وتطينها واصلاح الميزاب وما كان من
 البناء يكون على رب الدار وكذا اكل سترتها كما يجمل بالسكنى يكون على رب الدار فان
 ابنى صاحب الدار ان يفعل كان للمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون استأجرها وحده

وبطلان ما في قوله من أن ما لم يجر من الإجارة لا ينتقض به
 الخارج يكون على ما عاب القائل من كونه أمثلاً من قبل المستأجر
 على ذلك ولا يكون على المستأجر أيضاً فان فعل المستأجر في ذلك يكون شيئاً
 يعتسب له من الإجارة ان يخرج من الإجارة اذا لم يفعل ذلك رب العارية كما
 افلح والسلم وفي آجارة الحمام نقل المهاد والسرقة وتفريغ موضع الفضالة
 يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهراً أو مستقفاً فان شرط ذلك على الأجر
 فسدت الإجارة وإن شرط على المستأجر جازت الإجارة والشرط لان ذلك
 يكون على المستأجر بدون الشرط والشرط لا يزيد الاكارة فان أنكرك المستأجر
 ان يكون الرماذ من فعله كان القبول له قوله لانه ينكر ان يكون فعله عليه
 فصل فيما ينتقض به الإجارة وما لا ينتقض به

الإجارة تنتقض بالاعتذار عما وعدنا وذلك على وجهين اما ان كان من قبل احد
 العاقلين او من قبل المعقود عليه ويدان تحقق العذر ذكره بعض الروايات
 ان الإجارة تنتقض في بعضها اذا لا تنتقض ومشاخنة خارج وقفاً وان كانت
 الإجارة لغرض فلم يبق ذلك الغرض او كان عذراً يمنع من الجري على موجب العقد
 شرعاً ينتقض الإجارة من غير نقض كمالواستأجر انساناً لقطع يده عند وقوع
 الاكله او لقلع السن عند الوجع فمرأت الاكله ونزال الوجع ينتقض الإجارة لانه
 يمكنه الجري على موجب العقد شرعاً وان استأجر دابة بعينه لا يطلب
 عزم له او لطلب عبد ابق ثم حضر الغريم وعاد العبد من الأيلاق ينتقض الإجارة
 لانها وقعت لغرض وذهبت ذلك الغرض وكذا لو ظن ان في بناء داره
 خللاً فاستأجر رجلاً لخدم البناء ثم ظهر انه ليمنع في البناء خللاً او استأجر رجلاً

ربه ^١ اقترحت العريس بطلب الاجارة . واذا تحقق العذر، ومست القاضية
 الى التقاضي ^٢ بغيره صاحب العذر، بالنقض او يحتاج الى القضاء او الى الرضا ^٣ خلت
 الروايات فيه . والصحيح ان العذر اذا كان ظاهرا ينفرد وان كان مشتبها
 لا ينفرد اما العذر الذي يكون من قبل الاجارة الحقه دين لا وفاء له الا بئس
 المستاجر فان الاجر لا ينفرد بالنقض ويفوض ذلك الى رأي القاضى لتعلمه
 الضررين فيرجح القائلان على الآخر ولان هذا العذر مشتبها بحملان يكون
 قادرا على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر الا بالقضاء كما
 خيا المبلوغ وغير ذلك ويكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستاجر
 اجرة الدار الى ان يفسخ القاضى العقد بينهما واذا اراد القاضى فسخ الاجارة لاجل الدين
 اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفذ بيعة فنفسخ الاجارة وقال بعضهم
 يفسخ الاجارة اولا ثم يبيع . هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولكن صاحب الدار
 اقر بالدين على نفسه وكذبه المستاجر قال ابو حنيفة يبيع اقراره ويفسخ القاضى
 الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يبيع اقراره وهذا ثلث مسائل اختلفت
 هذه والثانية المرأة اذا اقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذبه الزوج صح اقرارها
 ويكون للغير ان يحبسها بالدين . والثالثة المحبوس بالدين اذا اقر ببعض
 ما له لم يلزمه به او لبعض ورثته عند ابو حنيفة يبيع اقراره حتى ينفذ القاضى
 بعسره ويخرجه من الحبس لاجل اقراره ثم صار عسرا ولا يجذفه نفسه ولا عيا
 كان له ان يفسخ الاجارة كما لو حقه دين قارح . ولو اقدم المنزل الداعي ^٤
 الاجر وليس له مسكن اخر سوى الذي اجره لم يكن له ان يفسخ الاجارة . وكذا
 لو اراد ان يبيع المنزل الذي اجره لرجح ظهر له في بيع المنزل لم يكن له ان يفسخ الاجارة

وكذا لو اراد الأجران يتصل من مصدب ^{١١} ليكن ذلك عندا ولو أجر دابة للبلد
 معين ثم مرض وعجز عن الذهاب مع الدابة ليكن ذلك عندا وأن أجر دابة بها
 فطشت الدابة كان عندا وأن أجر دابة بين عينا فطشت دابة لم يكن عندا وأن
 أجر الابل أو الوعر أو الفاضل أرض اليتيم فبلغ اليتيم في مدة الاجارة ليكن له أن
 الاجارة وأن أجر الابل نفس المصغر فبلغ الصغير في مدة الاجارة كان لعان يفسخ
 وكذا الوأجر المولى عبده ثم اعتقه في مدة الاجارة كان للعبد أن يفسخ الاجارة
 عندنا ولو أظهر المستاجر في الدار شيئا من أعمال الشر كشرب الخمر وأكل الربوا
 أو الزنا واللواطه فإنه يومه بالمعروف وليس للأجر ولا للجير أن يخرجوه من
 الدار وكذا لو اتخذ دابة ماوى للصنوص وأن اردت والحياء بالله لا تفسخ ^{اجارة} الا
 ولكن يجبر على الاسلام فان ابى قتل وان اراد المستاجران يجعل الدار بيعة
 او كنيسة فإنه يمنع عن ذلك وأما اهل الذمة اذا ارادوا احل شيء البيعة و
 الكنيسة في امصار المسلمين وفي اقبية المصرون عن ذلك وان ارادوا احداث
 تلك في السواد والقرى فان كان اكثر سكانها اهل الذمة لا يمنعون وفي القرى التي
 يسكنها المسلمون واهل الذمة اختلف للشائخ فيه لاختلاف الروايات ذكر في
 الاجازة انهم لا يمنعون وذكر في السير انهم يمنعون من احداث البيع والكتبا ^{تس}
 في الموضع كلما فكلاروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ربح وبه اخذ عامة
 المشائخ منهم محمد بن سلمه رحمه الله ولا يمنعون عن عمارة
 البيعة والكنيسة القديمة في الامصار والقرى ولا عن استئجار الدار
 في الموضع كلها ولا عن شراء الدار في القرى وشراء الدار في امصار
 روايات والعقد الذي يفسخ به ^{الاجارة}

من جانب المستأجر ان لا يملكه المضر الا بضره. وذلك قد يكون لمصلحة مابينهما
استأجرة. وقد يكون لمصلحة في العقود عليه منها اذا انهدم البيت للمستأجر او تهدأ
ما ينقض السكنى كالحائط ونحو ذلك فله ان يخرج عن الدار ويفسخ الاجارة
بعضه الاجر لانه بمنزلة العيب الحادث في المبيع قبل القبض ومن ذلك
اذا كان المستأجر يبيع ويشترى في هذا البيت او في المحنوت فاطلس
واراد التحول الى تجارة اخرى او اراد ترك التجارة اصلا كان له ان يفسخ
الاجارة. وأن وجد بيتا آخر او حانوتا اخر خضر من الاول فان ذلك
لا يكون عذرا. وقال بعضهم ان يقال له ان يعمل التجارة الثانية او الحرفة
الثانية في ذلك المحنوت ليس له ان يفسخ الاجارة وان لم يتهاكأ له
ان يفسخ. وأن اشترى منزلا فاراد التحول اليه لم يكن عذرا. وفي
النوازل اذا تكاثر ابلان الكوفة الى بغداد ثم بداله ان يتكاثرا
لا يكون عذرا. وان اشترى بغير اودابة كان عذرا لانه استغنى
عن الاجارة. ولو استأجر حانوتا او بيتا ثم بداله السفر كان عذرا ولو استأجر داره
الى بغداد ثم بداله ان يقعد عن السفر واكثرى ابلان الحج ثم بداله ان لا يحج عامه
ذلك او مرض وعجز عن السفر كان عذرا ولو اكثرى ابلان الحج فلما سار بعض المراحل المكاني
كان للمستأجر ان يترك مكة ولو استأجر ارضا ليزرعها ثم بداله ان يترك الزراعة
اصلا كان عذرا وان لم يترك الزراعة ولكنه اراد ان يزرع ارضا اخرى لم يكن عذرا
وان نزلت الاضراس فمقت كان عذرا. وأن مرض المستأجر وعجز عن الزراعة فمقت كان عذرا
من يزرع بنفسه فهو عذرا. وان كان لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا وان استأجر
للخدمة فمرض المملوك كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة وان مرض المستأجر فمقت كان عذرا
بلاجر

ان يفسخ الاجارة . ~~والتجديد المستاجر بعد غير اذ في الحق لا يكون عدا~~
 وان استاجر عبد للخدمة قبل ان يسافر كان عذرا لان من استاجر عبدا
 للخدمة لا يكون له ان يخرج منه الا السفر . ولو وجد العبد سارقا كان عدا
 ولو استاجر اجيرا فمات كان على الاجير ان يعمل كل يوم ولا يشتغل بشئ سوى
 الصلوات المكتوبة . رجل استاجر ارضا للزراعة فحزب النهر الاعظم وعجز
 عن السقي كان له ان يفسخ الاجارة فان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه
 اجرها اذا كان بحال يمكنه ان يحتمل بحيلة فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على
 ذلك بوجه من الوجوه فلا اجر عليه . وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سأل فيها الماء
 حتى عجز عن الزراعة فلا اجر عليه . رجل استاجر ارضا فانقطع الماء البكانت
 الارض تسقي بماء النهر وماء المطر لكن انقطع المطر ايضا فلا اجر عليه . رجل
 استاجر ارضا فغرت قبل ان يزرعها مضت المدة فلا اجر عليه كما لو غصبا
 غاصب . وان زرعها فاصاب بالزرع انه هلك الزرع او غرت بعد الزرع
 ولم يثبت فعن محمد رج في رواية كان عليه الاجر كاملا وعنه في رواية
 اذا استاجر ارضا فزرعها فقلماؤها وانقطع فله ان يجاسم الاجر الى القاحل
 حتى يترك الارض في يده باجر المثل الى ان يدرك فان سقى زرعها بعد ذلك
 لم يكن له ان ينقض الاجارة . والمختار للفتوى انه اذا هلك
 الزرع لم يكن عليه لما بقى من المدة بعد هلاك الزرع اجر الا اذا كان
 منهمكاً من ان يزرع مثلاً ذلك ضرراً بالارض او اقل ضرراً من الاول
 وان اختلف الزرع وانتقص غلته كان عليه الاجر كاملاً وان لم يفسد اذ لم
 يرفع الى الحكم ولو استاجر ارضا من راحته للجبل فزرعها فله عطل

عامة فليست حتى تفيض المدة ثم مطرت السماء ووربت الزرع قال
 محمد رحمه الله الزرع كله للمستاجر وليس عليه من كراء الارض ولا
 من نقصانها شيء. وجلاستاجر رجلا ليذهب بجملته الى موضع كذا
 فلما سار بعض الطريق بد له ان لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الاجير
 نصف الاجر قالوا ان كان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة
 والصعوبة كان له ذلك والا يستد بقدره. ^{ثنتين} رجلا استاجر من رجل طاحو
 ماء في موضع يكون الحفر على المواجر في عرفهم واحتاج النهر الى الكرى
 وصار مجال لا يعمل الا احد الريحين فان كان مجال لو صرف الماء اليهما
 جميعا عملا علانا فصار كان للمستاجر ان يفسخ الاجارة لاختلاف المطلوب
 فان لم يفسخ الاجارة فعليه اجرهما جميعا لانه يمكن من الانتفاع بهما
 بصفة النقصان. وان كان مجال لو صرف الماء اليهما لم يعملان
 عليه اجر احدتهما اذا لم يفسخ الاجارة لانه لم يتمكن من الانتفاع الا باحد
 فان تفاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذا كان الماء يكفي لاكثرهما اجرا. وان كان ذلك
 في موضع يكون كرى النهر على المستاجر في عرفهم كان عليه كل الاجران التجر والحلل كان
 لبعضهم قبلة وهو بمنزلة مالوا استاجر خيمة فانكسرت او نالها لا يسقط الاجران
 الا وقد تكون على المستاجر وان انقطعت اطنا بها الا يجب الاجر على المستاجر لان
 الاطنا تكون على الموجد رجلا استاجر رعي فانقطع ماؤه كان له ان يرد فان لم يرد
 حتى مضت السنة لا اجر على المستاجر وان قل الماء وبدور الرعي يعطى نصف ^{كان} ما كان
 للمستاجر ان يرد فان لم يرد حتى طوى كان ذلك رضا وليس له ان يرد بعد ذلك لانه
 بالعب رجلا استاجر بيتا فيه حوض ذكر بكل حق هو المولى يسمى الرعي لا يدخل فيه الرعي

والموجران يرفع المجران استاجرا للمجران والمجربون فله حقوق المجران في المجران
 الماء ولم يرد حتى تمت السنة فاما كان البيت مما ينتفع به بدون المجران فيقسم
 الاجر عليهما يسقط حصص المجربين ويلزم حصص البيت وان لم يكن البيت
 مستفعا الا بمنفعة المجران لا بشئ على المستاجر وان لم يرد البيت رجلا في قرية
 استاجرا رضاء في قرية اخرى ثم بدله ان يترك هذا الارض التي استاجرها
 ويزرع ارضا في قرية اخرى او ان كان بينهما ميسرة ثلاثة ايام كان ذلك وان كان
 اقل من ذلك لم يكن له ذلك لان في المسافة البعيدة يلحقه كثير ضرر وقصيرة
 لا يلحقه كثير ضرر والفاصل بينهما مسافة السفر الموجرا اذا تقضى المدة المستأجرة
 برضاء المستاجر وبغير رضاء كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة ولا ينتقض الاجارة
 بغير فسخ وبسقط الاجر عن المستاجر وهو كما لو غصبه غاصبي كان له ان
 يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا ينتقض الاجارة اليه امتياز في الاصل
 وعن محمد رحمه الله انه اذا نهضت الدار المستأجرة وبناها الاجر فاراد
 المستأجر ان يسكن بقية المدة لم يكن للاجر ان يمنعه اراد بذلك اذ بناها الاجر قبل
 ان يفسخ المستأجر الاجارة وفيما اذا نهض الدار المستأجر كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة
 ويخرج منها كان الاجر حاضرا وغائبا وفيما اذا سقط حائط من الدار
 فاما كان ذلك لا يضر بالسكنى لا يكون للمستأجر ان يفسخ العقد كما
 لو استأجر عبدا للخدمة فاعور العبد لا يكون للمستأجر ان يفسخ
 العقد اذا كان ذلك لا ينقص الخدمة وان كان يسقط الحائط يضر
 بالسكنى كان للمستأجر ان يفسخ اذا كان الاجر حاضرا ولا يفسخ اذا كان
 غائبا كما لو وجد المشتري بالبيع عبدا قبل القبض لا يكون له ان يفسخ البيع الا بغيره

المستاجر في الدار المستأجرة من التراب الذي كان فيها بغير امر صاحب الدار
 خرج منه، انتقصت الاجارة قالوا ان كان البناء من لبن اتخذ من ترابها
 فللدار وكان المستاجر يدفع البناء ويضم قيمة التراب لصاحب الدار وكان
 البناء من طين لا ينقص البناء لانه لو نقص يعود ترابا ولو بنى المستاجر
 فحافوت الوقف لينتفع به من غير ان يزيد في الاجر قالوا ليس له ذلك الا اذا
 زاد في الاجر ويبني مقارا لا يخاف على البناء وان كان الحافوت هذه الزيادة
 يصير غرويا فيه بطلت له ذلك بغير زيادة الاجر طمان ركن الطاحونة حمار
 من ماله او حديد او نحو ذلك قالوا ان فعل ذلك بامر صاحب الطاحونة لزم
 عليه كان له ان يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان فعل بغير امره فان لم يكن
 رفعه من غير ضرر يربيه وان كان حركيا لا يمكن رفعه الا بضرر كان لصاحب الطاحونة
 ان يدفع اليه قيمته وينتفع من الرفع وان احدث المستاجر في المستأجرة بناء
 وغرسا ثم انتقصت مدة الاجارة كاف للاجران بامره بالرفع قلت قيمته او
 ان شاء منه من الرفع واعطاء القيمة اذا لم يكن رفعه الا بضرر وان كان فعل
 ملك باذن المالك فكن ذلك اذا لم يكن امره ان يفعل ذلك ليرجع به عليه واذا
 ريس المستاجر في الارض اشجارا كان لصاحب الارض ان يأخذ الاشجار بقيمتها
 قطوعه اذا كان قطعها يضرب الارض واذا استأجر ارضا فبذل عليها الرمل
 وصارت سبخة بطلت الاجارة وللمستأجر ان يبني بيانا واريا
 الدار المستأجرة اذا كان لا يضرب الدار واذا لمات الاجر والمستاجر تنسخ
 اجارة ولو كان الاجراثنين والمستاجر واحدا لمات احد الاجرين بطلت
 اجارة في حصته وينبغي في حصته الآخر وكذلك لو كان المستاجر

اثنين والأجر واحد فيات أحد المستأجرين بطلت الاجارة في حصته وتبقى
 في حصته الأخرى وبطل الاجارة بموت الموكل ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت المولى
 والآب والقاضي في اجارة مال اليتيم ولا بموت قيم الوقف في اجارة الوقف وأنا
 الاجارة بين وكيل الأجر وبين وكيل المستأجر فمات الوكيلان لا تبطل الاجارة
 واذا ارتد الأجر والمستأجر ولحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت الاجارة فان
 عاد مسلماً الى دار الاسلام فمدة الاجارة عادت الاجارة واذا ملك المستأجر العين
 المستأجر بمرأث او هبة او نحوه ذلك بطلت الاجارة ولو كانت الاجارة
 عيناً فوهبه من المستأجر قبل القبض بطلت الاجارة في قول محمد رح ولو كانت
 الاجارة ديناً فوهبها من المستأجر قبل القبض او ابراء جازت العبد والابراء ولا
 تبطل الاجارة وقال ابو يوسف رح الابراء باطل في الوجه كلها والاجارة باقية
 العبد الماذون اذا اجر شيئاً من كسابه ثم جرع عليه المولى بطلت الاجارة وكذا
 المكاتب اذا اجر شيئاً من كسابه ثم عجز بطلت الاجارة ولو اجر المكاتب نفسه ثم عجز لا تبطل
 الاجارة في قول محمد رح وكذا العبد الماذون اذا اجر نفسه ثم جرع عليه المولى لا تبطل
 الاجارة في قول محمد رح واذا استأجر داراً ثم اجرها من الأجر او اعارها منه
 ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان ذلك يكون نقضاً للاجارة وهكذا
 ذكره المنتقى وجمع التفاريق وقال الفقيه ابو الليث اذا اجر من الأجر لا يصح
 الاجارة الثانية والاجارة الاولى على جملها ولو استأجر ارضاً ثم دفها الى صاحبها
 من يوفيه ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز ويكون ذلك نقضاً للاجارة
 في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جازت المزارعة ولا تبطل الا
 لان البذر اذا كان من قبل المستأجر يكون هو مستأجر صاحب الارض

هذا إذا كان الميت من قبل صاحب الأرض كان صاحب الأرض يستأجر للأرض
فلا يبيع ويكون ذلك نقضا للإجارة . رجل استأجر أرضاً ثم اشتراها المستأجر
مع رجل آخر ذكر في المنتقى أن الإجارة تبطل ويترك الزرع في الأرض حتى يحصد
ويكون للشريك في الشراء على صاحب الأرض مثل أجر نصف الأرض وذكر فيه
أيضاً رجل استأجر داراً أو أرضاً وبني فيها ثم أجراها من رب الدار فإن الإجارة
الثانية تكون نقضا للأولى ويكون على رب الدار حصة بناء المستأجر
من الأجر . رجل أجر نفسه في خان أو حمام أو صناعة من الأعمال
قالنا نأرغب عن هذا العمل واستحي من الناس وأريد التحول منه إلى غير الأعمال
قال محمد لا أقبل ذلك منه وأقول له أوفه العمل ثم تحول إلى ما شئت وإذا أجزت
المرأة نفسها بما تقاب به كان لأهلها أن يخرجوها من تلك الإجارة والله أعلم
فصل في إجارة الظئر

رجل استأجر ظئراً لتضع ولده سنة فارضعته شهراً ثم مات الأب فقالت عمة
الصغير ارضعيه حتى تعطيك الأجر فارضعت شهراً بعد ذلك قالوا إن لم يكن
للصغير مال حين استأجر الأب الظئر كانت الإجارة عليه من ماله وإلا
بطلت تلك الإجارة فإذا قالت العمة بعد الموت ارضعيه حتى تعطيك الأجر ولم
تكن العمة وصية كان ذلك استيجاراً من العمة فيكون الأجر عليها وإن كانت العمة
وصية من قبل الأب ترجع بذلك الأجر على الصغير إذا استفاد الصغير المالا
ولو كان للصغير مال حين استأجرها الأب لا تبطل الإجارة بموت الأب ولا يكون
الأب عاقداً للمولود فلا تبطل الإجارة بموته رجل استأجر ظئراً فمات في الشهر ماتت الظئر
لأن ترضعه والصبي لا يأخذ ندي غيرها قال محمد ح فجب الظئر على أن ترضعه

باجر مثلها قبل هذا اذا لم يكن لها زوج أو كان لها زوج واذن لها بالرجوع
لها زوج ولم يأذن كان للزوج ان يمنعها وان خيف الحلال على الصغير

مال ولا ابيده وامتنعت الام عن ارضاعه وهو لا يقبل فدي غيرها قال شمس
المحلواني رج لا تجبر الام على الارضاع في ظاهر الرواية وعن ايضيفة وابيض
في النوادر انها تجبر وقال شمس الامنة السرخسية رج تجبر وعليه الفتوى الا اذا
كانت الام مريضة يضرها الارضاع . رجلا ستا جر طئر الترضع ولده سنة بمائة
درهم على انه ان مات الصغير قبل سنة فالدرهم كلها تكون للظئر فسدت الاجابة
لان موجب الشرع ان يراد جرم ما بقي من المدة بعد موت الصبي فاذا شرط
بخلاف ذلك كان شرطا فاسدا والاجابة بتبطل بالشروط الفاسدة . رجلا
استاجر طئر الترضع ولده سنة بمائة درهم على ان يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول
وما بعد الى تمام السنة ترضع بغير اجر فارضعت شهرين ونصف امانات الصبي
قالوا يقسم اجر مثلها سنة على الشهور فما اصاب شهرين ونصف من ذلك كما
لها ذلك وترد الباقي لان هذه الاجارة اجارة فاسدة وكان لها اجر المثل لكن لا يجر
على السم رجلا استاجر امرأته لترضع ولده منها فارضعت ذكر القدرى وشمس
الائمة السرخسية رج انه لا اجر لها لان ذلك مستحق عليها ديانة قال الله تعالى والوا
يرضعن اولادهن الا وان كانت ابنت لا تجبر على ذلك ولا تستوجب الاجر كما لو استا
جرها
على كنس البيت والطبخ والفضل وغير ذلك والمعدة عن طلاق رجعي في هذا كالتكو
اذا كانت العدة عن طلاق بائن او ثلث في ظاهر الرواية تقع الاجارة وتستحق
الاجر كما لو استاجرها بعد انقضاء العدة وعن ايضيفة رحمه الله غرامة
لا اجر لها كما لو استاجرها قبل الطلاق لوجوب نفقة العدة

فلا يثبت استأجر امرأته لترضع ولله منها على ان يكون الاجر على الابوين عليه فان كان
 ميراثا فاستأجرها الاب على ارضاع ولله منها روي ابن رستم محمد بن ابي نعيم
 الاجارة ويكون لها الاجرة لان الارضاع بمنزلة النفقة واما ان كان للصغير مال لا
 لمنفقة على والديه وكان لها الاجرة في مال الصغير وبعض المشايخ اخذوا بهذه
 الرواية وان استأجر الرجل امرأته لارضاع ولله من ثمرها جازت الاجارة وكان لها
 الاجر لان ذلك غير مستحق عليها ديانته وان استأجر الرجل خادمة امرأته لترضع
 ولله منها لا يجبر الاجر وان استأجر مكاتبها جاز ولا باس للسلمة بان ترضع ولله
 باجر لان من الصحابة رض من عمل المكافير باجر واذا استأجر الرجل امه او اخته او
 لنضح ولله جاز ويجب الاجر لانه ليس عليهن ارضاع ولله لا نحرعا ولا عرفا ومن سوي
 الاب والجد والوصى والقاضي اذ استأجر غلاما لليتيم كان له جنيبا كسائر الاجانب واذا لم يكن
 لليتيم ام ترضعه ولا مال له فاجر ارضاعه يكون على اقاومه بقدر ما يرضع عنه لان اجرا لرضاع
 بمنزلة النفقة ولا يجبر من لا يجبر عليه النفقة وليس على الظن ان تغل الابوي اليتيم شيئا
 وعليها غسل الصبي والقيام بمصلحته من اصلاح دهنه وطعامه ولا يجبر عليها من
 شيء من ذلك وقيل بعضهم ان تكلف الدهن والرياحين وانما قال ذلك عزهم
 والمعتبر في هذا العرف واذا ظهرت الظن كافر او زاناه او مجنونه او حمقاء كان
 لهم ان يفسخوا الاجارة وكذا اذا ارادوا سفر او ابت الظن ان يمتنعهم
 لا يجبر على السفر وكان لهم ان يفسخوا الاجارة ولو كان لها رضيع
 ولم ياذن لها بالاجارة كان للزوج ان يفسخ الاجارة وهذا اذا كان
 الكا ح ظاهرا وان كان واقفا المرأة بالنكاح لرجل ليركن للمنفقة ان يفسخ الاجارة ولو كان
 من ذوات الاقربة وكان يفسخ ان كان لها ان يفسخ الاجارة وكذا ان كان قد تم الصبي

فان لها ان تقضي الاجارة. وان اجرت نفسها باذن زوجها لم يكن له ان ينقض
الزوج من غشيانها ولم ان يمنعوا من غشيانها في منعهم لم ان يمنعوا
اقضاء ما عن المكث معها في بيتهم اما الزيارة فينظر ان كان يؤدي ذلك
الى الاخلال بتعهد الصبي كان لهم حق المنع وليس عليها ان تمكث في بيتهم
اذا لم يشترطوا ذلك في الاجارة وللأمة المأذونة ان تولج بنفسها ظهرا
وكذا المكاتبه

فصل في اختلاف الأجر والمستاجر

رجل استاجر دارا اودابه او عبدا ولم يتصرف المستاجر بعد حتى اختلفا
فادعى المستاجران الاجر خمسة دراهم وقال الاجر عشرة دراهم فانهما اتفقا
فانهما نكلا لزمه دعوى الآخر ويبدأ يمين المستاجر فاذا اختلف فسخ القاضي العقد
بينهما وانما اقام البينة قبلت بينته وان اقاما يقض بينة الاجل لانه يثبت حق
نفسه وكذا لو اختلفا في المدة او في المسافة فقال المستاجر جرتني شهر
بعشرة دراهم وقال الاجر لابل شهر واحد بعشرة دراهم فقال المستاجر جرتني
الدابة الى الكوفة بخمسة دراهم وقال صاحب الدابة لابل الى القصرة بمجسه دراهم
فهذا هو الاختلاف في الاجر سواء الا انهما اذا اختلفا في المسافة او في المدة يبتدأ
الاجر لهما ما اقام البينة قبلت بينته وان اقاما جميعا في المسافة والمدة
يبينة المستاجر كما لو اختلفا في البيع فقال البائع بعثك هذا العبد بالف درهم
وقال المشتري بعث هذا وهذا العبد الاخر بالف واقاما البينة فانه يقضى
ببينته للمشتري وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا او في الاجر والمسافة جميعا فقال
الاجر جرتك الى القصرة بعشرة دراهم وقال المستاجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم

فانهما يتخالفان وإذا حلل يفيح العقد بينهما وإيهما أقام البيعة قبلت
بذلك فإن أقام يقضي بالبيتين جميعا فيقضي بزيادة الأجرهينة الأجر
ومن زيادة المدّة والساقية بينة المستاجر وإيهما بدأ بالدعوى يحلف صاحبه أو
هذا إذا اتفقا أن الأجر كله دراهم أو دنانير فإن اختلفا في الجهر فقال الأجر
الجرهنة الدابة إلى القصر بدينار وقال المستاجر بل إلى الكوفة بعشرة دراهم فانهما
يتخالفان وإيهما نكل إن من دعوى الآخر وإيهما أقام البيعة قبلت وأن اتفقا
البيعة فانه يقضي إلى الكوفة بدينار وخمسة دراهم إذا كان القصر على النصف
من بقلا وإلى الكوفة ويقضي إلى القصر بدينار وبينة الأجر ومن القصر إلى الكوفة
بخمسة دراهم وبينة المستاجر ولو استاجر وأرأسه فادعى المستاجر أنه
استاجرها أحد عشر شهرا بدينار وبنهر بتسعة دراهم وأدعى الأجر لجرها
سنة بعشرة دراهم فاقام كل واحد منهما بيعة يعلم ما ادعى ذكره المنتقى
من إبي يوسف راج أنه يقضي ببيته رب الدار ووجه ذلك أن رب الدار
ادعى زيادة أجر لأحد عشر شهرا فيقضي ببيته بقى شهر واحد فالمستاجر أقره
بزيادة أجر لهذا الشهر فإن شاء صدقه وأخذ وإن شاء كذبه وإن اختلفا في
هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الإجارة عند المستاجر أو بعد ما وصل
للكان الذي يملك إليه الإجارة كان القول قول المستاجر مع بيته ولا يتخالفان
عندهما على قول يمينه وإبي يوسف راج فلان هذا بمنزلة ما لو اختلفا في
البيع بعد هلاك السلعة رجة عندهما لا يتخالفان ولهما عند محمد راج فلان في
فصل الإجارة لو حلفا لا يثبت أحد العقدتين فيبي المنفعة مستوفاة فيقضي
والمنفعة لا تنقوم بدون العقد فلا يجب ثبوت فلا يفيد الخليفة ما في

اذا حلف فلم يثبت العقد ببيع العيين مقبوضا بدون الثمن وقد عجز عن رده فيخرج
 قيمته فان اختلفا في الاجر بعد ما مضى بعض المدة او بعد ما سار بعض الطريق
 فانهما يتخالفان واذا اختلفا فيفسخ الاجارة فيما بقي يكون القول قول المستاجر في
 ما مضى ولو استاجر دارا شهرا ثم ادعى المستاجر ان الاجر باعها منه بعد الاجارة
 وانكر الاجر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانها
 تصادق على الاجارة والبيع لم يثبت بخلاف ما لو وجد الاجارة فيما مضى فان
 ذلك يكون فصلا للاجارة لانه لما جحد الاجارة فقد انكر الاجارة اصلا
 اما ههنا تصادق على الاجارة ومدعى البيع يدعى الابطال ولم يثبت فيبيع الاجارة
 . وفكره المنتفع رجل امر رجلا ان يستاجر دارا فلان ثم ان الامر اشتراها من صاحبها
 بعد ما استاجرها وكيله ولم يعلم هو بعقد الوكيل ثم علم فانه لا يكون له ان يرد
 ويكون في يده بحكم الاجارة . وذكر فيه ايضا اذا استاجر عبدا سنة فخمد الاجارة
 بعد ما مضى نصف السنة وقيمته يوم المحو والغادرهم فلم يرد العبد ^{مس} حتى
 السنة وقيمته الف درهم ثم مات العبد قبل ان يرد ذكر هشام عن محمد بن
 ان الاجارة لازمة ويضمن قيمة العبد بعد السنة قال هشام رج قلت لمحمد بن
 كيف يجتمع الاجر والضمان قال لم يجتمع قال هشام اراد بذلك انه انما لزمه
 الاجر لان المدة تمت والعبد في يده بحكم الاجارة فيلزم الاجر بعد انتهاء
 المدة يعتبر بحجوده وكان عليه رده فاذا لم يرد يلزمه قيمته . رجل تكاثر
 رغبة من رجلين فاختلف المكاريان فقال احدهما اكرينا كما بعشر درهم
 وقال الاخر لابل اكرينا كما بنجمة عشر المستكري يقول اكرينا في بعشرة قال في
 اكرينا ان كان قد لم يور كان القول قول المكاري الذي بنجمة عشر فضيبه

وكان بعد الرلوب فالقول قول المستكري. ^{١٢٣} رجل ركب دابة رجل الى الجلام قال
 اعزنيها قال لب الدابة اجريها بدمهم ونصف فان القول يكون قول الراكب لان
 صاحب الدابة يدعى تقوير النفقة وهو ينكر فان اقام صاحب الدابة شاهدين
 فشهد له شاهد بدمهم وشاهد بدمهم ونصف فانه يفضل به بدمهم واحد
 ولو كان الاجري يدعى الاجارة بدمهم فشهد شاهد بدمهم وشاهد بدمهم
 لا يقبل في قول المجتهد رجح والمسئلة معروفة. ولو ركب دابة رجل الى
 الحيرة فامع انه اعارها الى الحيرة وقال صاحبها بل اكرتها الى الجبانة
 الى اطراف البيوت بدمهم فان سلمت الدابة كان القول قول الراكب ولا
 يلزمه شئ وان هلك كان القول قول صاحب الدابة ويضمن الراكب
 قيمتها لان الراكب اقر بالمجاورة عن الجبانة وادعى الاذن وصاحبها انكر الاذن
 فان اقام صاحب الدابة البينة بعد ذلك انه اكرها الى الحيرة بدمهم
 لا يقبل بيمينته لانه زعم اولاه جاوز الجبانة بغير كراء فكان متاقضا
 في دعواه بعد ذلك. ولو استكري دابة فقال له المكاري استكر علما
 يبتك ويضع الدابة واعطاه نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان
 اعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسوف منه ان امر صاحب
 الدابة بذلك برئ المستكري. وان اختلفا في الامر باستكراء الغلام او في الامر
 بنج النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة فان اقر صاحب الدابة انه
 امر ببنج النفقة الى الغلام وانكر الدفع فاقتر الغلام انه اعطاه قبل ثلثي النفقة
 رجل دفع الى حائك غمرا لا ينسجه فحج الحائك دفع الغمرا اليه وحلف
 ثم اقر وجاء بالثوب منسوجا قالوا ان كان نسجه قبل الحو كان له الاجر

. وان كان نسجه بعد الجود فالثوب للمالك وعليه مثل ذلك الغزل الصاجيل
 . ولودفع الى صباغ ثوبا لمصبغه فزجده الصباغ وحلف ثم جاء بالثوب
 مصبوغا ان كان مصبغه قبل الجود فالثوب لصاحبه وله الاجر وان صبغه بعد
 الجود فيخير صاحب الثوب ان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ فيه
 وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوب ابيض كما في الغصب ^{ولودفع}
 الى قصار ثوبا ليقصه فجد القصار ثم اقر وجاء بالثوب مقصورا فان كان
 قصم قبل الجود كان له الاجر وان كان قصم بعد الجود فلا اجر له والثوب
 لصاحبه على كل حال . ولو اختلف الخياط مع صاحب الثوب فقال الخياط ^{خطته} انا
 وقال رب الثوب انا خطسته فان كان الثوب في يد رب الثوب او في بيته
 فالقول قوله مع يمينه ولا اجر للخياط . وان كان الثوب في يد الخياط او في
 يدهما كان القول قول الخياط مع يمينه وله الاجر . ولو اختلف الخياط مع
 رب الثوب فقال رب الثوب امرتك ان تقطعه قباء وقد خطته فيصا
 وقال الخياط لا بل امرتني ان تقطعه فيصا كان القول قول رب الثوب مع
 يمينه وهو بالخيار ان شاء اخذ القيص واعطاه اجر مثله وان شاء ^{ضمنه}
 قيمة ثوبه غير مقطوع . ولودفع شيئا الى صفا لم يضرب له طستا وصف
 له فضربه كوزا كان له الخيار ان شاء اخذ الكوز واعطاه اجر مثله
 لا يجاوز ما سمع وان شاء ضمنه مثل ذلك الشبه . ولودفع الى صباغ
 ثوبا لمصبغه احمر بالعصف ففعل ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ عملته
 بدرهم وقال صاحب الثوب بدافقين فايهما اقام البينة فبليت
 وان اقاما يوخذ ببينة الصباغ . وان لم يكن لهما بينة ينظر الى

ما زاد الصبغ فتيمة الثوب فان كان درهم او اكثر يؤخذ بقول الصباغ ويعطى
له درهم بعد يمينه بالله ما صبغه بدلتغير وان كان ما زاد الصبغ فيه اقل من
دراهم نقين كان القول قول رب الثوب مع يمينه على ما ادعى الصباغ وان كان
يزيد فتيمة الثوب نصف درهم يعطى للصباغ نصف درهم بعد يمينه لصبغه
بدلتغير. وان كان الصبغ مما ينقص الثوب كان القول قول صاحب الثوب وان
دفع الى خياط ثوبا ليقطعه بقاء محسوا ودفع اليه البطانة والقطن ففعل الخياط ذلك
فترأخلفا فقال رب الثوب ليس هذا بطانتى كان القول قول الخياط مع يمينه
ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصره بدلهم فاعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك
وقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول الصبغة رج
وكذا لو كان القصار يدعى رب الثوب لان قول الصبغة رج القصار امين
وكذلك كل اجير مشترك والفتوى على قوله. ولو ان القصار اعطاه ثوبا وقال هذا
ثوبك وهو ينكر فاخذ الثوب وفوى ان يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رج لا يسمه
ان يلبس الثوب ولا ان يبيع الا ان يقول للقصار اخذته عوضا عن ثوبي فيقول
القصار نعم. ولو دفع متاعا الى جمال ليحمله الى موضع كذا فجاء فقال رب المتاع ليس
هذا متاعى وقال الجمال هو متاعك قال ابو يوسف رج القول قول الجمال يمتنع
ولا اجر له الا ان يصدقه الاجرو به ناخذ قال النوع الواحد والنوعان فيه
سواء الا انه في النوع الواحد فحش واجتبع ان لا يلزمه الاجر ولو حمل لهما ما
اؤزيتا فقال الجمال هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامى اجوز من هذا
قال فان هذا الفحش ان ياخذ الطعام ولا يعطى الاجر. فاما في النوعين المختلفين
فلا اجر للجمال الا ان يصدقه فيما اخذه. رجلا دفع الى خياط ثوبا لينحيط به له و

لم يطير له أجر فحاطه فاعطاه اكثر من اجر مثله زيادة على ما لا يتغابن فيه الناس
 قالوا يطير له في قول لا يمينه رج . رجل قال الرجل اني اركبتك بغلام ترمذي
 بلع بعشرة درهم وقال المدة عليه لابل استاجرته لابلغه الى فلان ^{بمخسة} بلع
 درهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلف لا يجب شيء وان اقاما البيعة كانت
 البيعة بينه صاحب البعولان حفظ البعول واجب على المستاجر فلا يجوز
 الاجارة على ذلك . رجل ارضاهم ^س اختلفا فقال المستاجر استاجرته ^{ثمة} وارضى
 وقال رب الارض كانت مشغولة عززعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن ^{الفضل}
 رحمه الله القول قول صاحب الارض بخلاف الثنايين اذا اختلفا في الصحة والفسا
 بحكم الشرط فان لم كان القول قول مدعي الصحة لان هذا الوجه صاحب الارض
 منكر الاجارة اصلا وقال القاضي الامام علي السيفي رج في الاجارة بحكم المال
 ان كانت فارغة كان القول قول مدعي الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة
 كان القول قول صاحب الارض كما في مسئلة الطاحونة اذا اختلفا في بيان
 الماء وانقطاعه قال المصنف ينبغي ان يكون القول قول منكر الشغل لان في صحة
 لجارة المشغول وايتين والصحيح انها جائزة ويومر بالتفريع والتسليم ^{كل}
 اجراء سنة فلما مضت السنة اخذ صاحب الدار والدركسها وسكنها فقال المستاجر
 كان لي فيها درهم وانك كنتها والقيتها في الطريق ولي عليك ضمانها فان
 انكرها جلد الدار ذلك كان القول قوله . رجل دفع الى صانع عشرة دراهم فضة
 وقال زد عليها درهمين فيكون قرضا على وصفه قلبا واجرك درهم نصا ^{عليه}
 وجاء به محشوا وقال زدت عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد
 عليها شيئا فانه يحلف كل واحد منهما فان بلغا بخير الصانع ^{القلب} شاء دفع

اليه واخذ منه خمسة دنانير وهم اجر العشرة واشتاء دفع اليه عشرة دراهم
فضته واخذ القلب لان الصائغ يدعى على صاحب الفضة فرض درهمين وهو
صاحب القلب يدعى على الصائغ استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل
واحد منهما. وكودفع الى حائك غزلا وامره ان يزيد في الغزل وطلاسن عنده
على ان يعطيه ثمن الغزل واجرا الثوب دراهم معلومة تجاز ذلك. وان اختلفا
بعد التسبيح فقال الحائك زدت وقال صاحب الغزل لم تزد فان كان وزن
غزل صاحب الغزل معلوما بان اتفقا على ان غزله كان منافا كان الثوب فانما
يوزن فان وزن فوجد متوينا فقال رب الثوب هذا من الدقيق وقال الحائك
هذا من الدقيق وزيادة رطل غزل زدته قالوا القول قول الحائك لان الدقيق
لا يزيد هذا القدر ظاهرا. وان رجع القاضي الى علماء الحوكمة في ذلك كان
احسن فان رجع اليهم وقالوا الدقيق لا يزيد هذا القدر كان القول قول
الحائك مع يمينه فاذا حلف يجبر رب الثوب على ان يعطيه ما سمي له وبالحنة
الثوب. وان قال اهل العلم الدقيق يزيد هذا القدر كان القول قول رب
الثوب مع يمينه فان حلف بخير صاحب الثوب ان شاء ضمنه من غزله
وترك الثوب عليه ان شاء اخذ الثوب واعطاه من الاجر بحساب ما اقام
من العمل وان كان الثوب مستهلكا عند صاحب الثوب قبل ان يعلم وزنه كان
القول قول رب الثوب مع يمينه على علمه انه ما يعلم ان الحائك زاد في الغزل
فان حلف كان عليه اجر الثوب دون ثمن الغزل فيقسم المسمي على ثمن نو مثله
وعلى قيمة رطل من الغزل فيطرح عنه ما اصاب قيمة الغزل. وقال الحاكم الشهيد
الصواب ان يطرح عنه ايضا حصة ما ترك من زيادة العمل في التسبيح لانه التزم

الاجر المسمى بمقابلة العمل في ثلثه ارطال غزل وهو انما عمل في رطلين هذا اذا
اختلعا ووزن غزل الدافع كان معلوما فان لم يكن معلوما كان القول قول الدافع
وهو رب الثوب مع يمينه سواء كان الثوب قائما او هالكا ولا يرجع في هذا الى
قول المحوكة لانه لا يمكن معرفة الصادق من الكاذب وفي مسألة الصانع
القلب يجب ان يرجع في معرفة الزيارة الى اهل العلم ان كانوا يعرفون ذلك
وقد ذكرنا مثل ذلك في التلدف اذا دفع اليه ثوبا وامران يزيد في قطنة . رجلا
حمل رجلا كرها فذهب به الى بعض البلاد قالوا عليه الكراء حتى يرده الى المكان
الذي حمل منه وكذا كل شيء له حمل ومؤنة . صاحب حانوت امر اجير الله ليرش
الماء في طريق المسلمين ففعل وعطب به انسان قال ابو يوسف ربح بضم الامر
ولو اخره بالوضوء فتوضأ كان الضمان على الاجير لان منفعة الوضوء تكون
للمتوضي ومنفعة الرش تكون للامر . رجل ركب سفينة رجل من قديم الى
امل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملتك الى امل بخمسة دراهم
وقال الراكب استاجرتنى لاحفظ السكان الى امل بعشرة دراهم يحلف كل واحد
منهما وليست البداية بيمين احد هما باولى من الآخر وكان للقاضي ان يبدأ
بأيهما شاء وأن افرع للبداية كان حسنا فان حلفا لا اجر لاحدهما على
صاحبه . وأن اقاما اليينة كانت اليينة بينة الراكب وهو الملاح
يقضي له بالاجر على صاحب السفينة ولا اجر عليه لصاحب السفينة لانها
لها اقاما اليينة يجعل كان الامر من كانا فبطل اجارة صاحب السفينة من الراكب
لانه لا بد للملاح من ان يكون في السفينة والله اعلم بالصواب

كان
المدعى والبيئات

وانه مشتمل على البواب كل باب مشتمل على فصول الباب الاول منه في ادب القاض

الفصل الاول منه في معرفة اهل القضاء

والدخول في القضاء والتحيز عنه

فاهله من يكون اهلا للشهادة ومن لا يكون اهلا للشهادة كالعبد والعبي والامرأة والكافر لا يكون اهلا للقضاء حتى لو قلد فقصه لا ينفذ نضاً وكذا المحد في القذف وبعض العلماء منهم الخفاف والطاوي ربح الحقوا بهؤلاء الفاسق تشي وعندهما اذا قلد الفاسق لا يكون قاضيا واذا فسق ينزل وكذا المرتشي واختلف فيه الروايات عن اصحابنا المتقدمين ربح وكثير منها اقاويل المتأخرين . والصحيح ما قال عامة المشايخ ربح انه اذا قلد وهو عدل ففسق يستحق العزل ولا ينزل حتى لو بعد الفسوق جاز قضاؤه سواء كان القاض مرتقا من بيت المال او لم يكن واجعوا انه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى . القاض اذا ارتد والعياد بالله ثم اسلم كان على قضاؤه . وكذا اذا عجز ابرص ولا ينفذ ما قضه في حال رده . الوالى اذا فسق فهو عينه القاض يستحق العزل ولا ينزل . ومع اهلبة الشهادة لا بد ان يكون عالما ورعاً فان كان جاهلا عدلا او عالما غير عدل لا ينبغي له ان يتقلد ولا يقلد لقوله عليه السلام القضاء ثلثة واحدا في الجنة واثنان في النار واراد بالاثنين الجاهل وغير العدل . والجاهل النخى اولى بالقضاء من العالم الفاسق . وعلى قول الشافعى ربح اذا قلد الجاهل لا يصير قاضيا . وعند استجماع الشرط يكره الدخول في القضاء عن اختيار . وان قلد من غير طلبه فان كثر ائنا في البلد اختلفوا فيه قال بعضهم يكره له الدخول . وعند الاكثر لا بأس بالدخول وان تعين هو من البلدة قالوا يفترض عليه الدخول ولو امتنع يأثم لان القضاء فرض

بمنزلة صلوة الجماعة اذا تيقن الواحد لاقامتها يفترض عليه فان قلده غيره افضل منه
كان الافضل اولى وكذا الوالى فاما الخليفة فليس لهم ان يولوا الاصلهم الا امامنا
ليكن علاجا واحكامه وحكمه على الصحابة رضى الله عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية
والمحتج فوبته كان مع على رضى واذ ارتشى ولدا للقاضي او كاتبه او بعض اعوانه
ليعين الراشدي عند القاضي ففعل ان لم يعلم القاضي بذلك نفذ قضاؤه وكان
على المرتشى رد ما قبض وان علم القاضي بذلك كان قضاؤه مردودا واذ تقلده
القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ويكون الرشوة حراما على القاضي والاحد ثم الرشوة
على وجه اربعة منها ما هو حرام من الجانبين احدها هذه والثانية اذا دفع
الرشوة الى القاضي ليقضه وهذه الرشوة حرام من الجانبين سواء كان القضاء
بحر او بغير حق ومنها اذا دفع الرشوة لمخوف على نفسه او ماله وهذه الرشوة
حرام على الاخذ غير حرام على الدافع وكذا اذا طمع في ماله رشاه بعض المال ومنها
اذا دفع الرشوة ليسوي امره عند السلطان حلالة الدفع ولا يحل للاخذ ان
ياخذ وان اراد ان يحل للاخذ يستاجر الاخذ يوما الى الليل بما يريد ان يدفع
اليه فانه يجوز هذه الاجابة ثم المستاجر انشاء استعماله في هذا العمل وانشاء
استعمل في غيره هذا اذا اعطى الرشوة او لا يسوي امره عند السلطان وان
ان يسوي امره ولم يذكر له الرشوة ثم اعطاه بعد يسوي اختلفوا فيه قال بعضهم
لا يحل له ان ياخذه وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لانه بروجازة الاحسان فيحل
كما لو جمعوا للامام والمؤذن شيئا واعطوه من غير شرط كان حسنا وكما لا يحل
للقاضي اخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الاجنبى الله لم يكن يهدي اليه
قبل القضاء وكذا الاستقراض والاستقارة وان اهدى اليه من كان بهتة اليه

قبل القضاة فان كان له خصومة لا يحل له ان يقبل . وان لم يكن له خصومة فافق
 هذه العديّة مثل ما هدي اليه قبل القضاء او دونها لا بأس بان يقبل وان كان
 اكثر من ذلك رد الزيادة . ولا بأس بان يقبل العديّة من القريب الذي لم يكن له
 خصومة . وكما لا يقبل الهدية ممن كان لا يهدي اليه قبل القضاء لا يجيب
 الدعوة الخاصة ويجيب الدعوة العامة . وانما يعرف الخاص من العام بان
 ان كان بحال ولم يجب القاضى دعوته لا يتخذ الدعوة نهى خاصة . وان كان يتخذ
 الدعوة وان لم يجبه القاضى نهى عامة . وهذا اذا لم يكن بينهما قرابة وان كان
 بينهما قرابة يجيب وان كان خاصة . ولا بأس للقاضى ان يرتزق من بيت المال
 وان استغنى فهو افضل وللعلماء والقضاة والمعلمين حظ في بيت المال
 ويجوز للامام والمفتى قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك
 من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضى ويحرم تعليق تقليد القضاة
 والامارة بالشرط كتعليق الوكالة . وكذا الاضافة الى وقت في المستقبل
 بان قال له الخليفة اذا قدمت بلدة كذا فانت قاض وانت اميرها ابو قال الله
 فلان فانت قاض . واما تعليق العزل بالشرط صحيح ذكر الحضاف ان الخليفة
 اذا كتب الى القاضى اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير
 معزولا وتعليق التحكيم لانسان بين اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل على قول
 محمد يصح وعلى قول البيهقي لا يصح وعليه الفتوى . ولو كان في البلدة قاضيان
 كل واحد منهما على محلة على حدة جازان وقعت الخصومة بين رجلين احدهما محلة
 والاخر من محلة اخرى المتدبر فيه ان يجامعه لا تافيه محله والاخر باي اختلف فيها ابوين ومحمد
 رحمه الله والصحيح ان العبرة لمكان المدعى عليه . وكذا لو كان احدهما من اهل

والآخر من اهل البلدة فإراد العسكري أن يخاضه القاضى العسكرى فهو على هذا
 الخلاف وأدوات الخليفة لا ينزل قضائه وعمله . وكذا لو كان القاضى مازونا
 بالاستخلاف فاستخلف غيره مات القاضى لا ينزل خليفته وإذا قلد الامام ^{جلا}
 للقضاء يوما او مجلسا جاز ويؤقت بالمكان والزمان . وإذا قلد السلطان ^{جلا}
 قضاء بلدة كذا لا يدخل فيه الشواء والقرى ما لم يكتب في منشور البلدة والسوق
 ولو من السلطان قضاء بلدة الى اثنين لا ينفرد احدهما بالقضاء . كما لو وكل
 رجلين بالبيع . القاضى اذا لم يكن مازونا بالاستخلاف فاستخلف فحكم الخليفة
 في مجلس القاضى بين يديه جاز كالوكيل بالبيع اذا لم يكن مازونا بالتوكيل فوكل
 غيره فباع الثاني بحضرة الاول جاز . ولو أن الخليفة لم يحكم بين يدي القاضى
 فحكم في غيبته ورفع قضاءه الى القاضى فجاز قضاءه ^{ينفذ} عندنا استحسانا ولا
 تياسا وهو قول زفر رحمه الله كالوكيل اذا لم يكن مازونا بالتوكيل فوكل غيره
 وباع الشا عند غيبته فجاز الاول ببعه جاز عندنا . وكذلك القاضى اذا جازكم
 الحكم في المجتهدات وهذا اذا كان الخليفة ممن يجوز حكمه فان كان ذميا او مجنونا
 او صبيا او عبدا فجاز القاضى حكمه لا يجوز . ويجوز قضاء المرأة فيما خلا الحدود
 والقصاص لانها تصلح شاهدة فيما خلا الحدود والقصاص ولا تصلح شاهدة
 في الحدود والقصاص . القاضى اذا قضى زمانا ثم ظهر انه عبد او محدودة ^{تدبر}
 لو اعمى وفاسق او مرتش فانه يرد قضاءه ولا ينفذ منه شئ كذا ذكر المحصاف
 . أما غير الفاسق والمرتشى ممن ذكرنا فظاهر لانهم ليسوا من اهل الشهادة
 . وأما الفاسق والمرتشى فهو قول المحصاف وهو اختيار الطحاوي . وعند
 الفاسق من اهل الشهادة فينفذ قضاءه وقضاء المرتشى في غير المرتش

١٣٣
بمنزلة قضاء الفاسق. وفيما ارتشنى إذا وقع بحق ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزنجي
رجل الله ينفذ المخارج وأهل البغي إذا قلدوا رجلا من أهل البغي قضاء بلدة غلبوا
عليها لا ينفذ قضاؤه لأن شهادتهم على أهل العدل غير مقبولة لأنهم يستحلون أموالنا
ودماءنا فلا ينفذ قضاؤه وإن قلدوا رجلا من أهل العدل صحيح تقليدهم ونفذ قضاؤه
القاضي إذا كان مازونا بالاستحلال فاستخلف رجلا صحيح استخلافه فإن غلبه لأهل
عزله إلا أن قال له الخليفة استخلف من شئت واستبدل من شئت في ذلك العمل
والتقليد. فرق بين القضاء والامامة. الأمير إذا استخلف رجلا في الجمعة جاز
وإن لم يأمر الخليفة بذلك لأن غم لولم يصح الاستخلاف بفرت الجمعة وكذلك
وعمل الأب يملك الإيصاء وإن لم يأمره الميت بالإيصاء. وكان الإمام قلدا رجلا
القضاء وأذن له بالإستخلاف فأمر القاضي رجلا ليسمع الدعوى والشهادة
في حادثة عيسى آل عن الشهود ويسمع الأقرار ولا يحكم هو بذلك لكنه يكتب بذلك
إلى القاضي وينهى حجة يقضه القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وإنما يفعل
ما أمره القاضي. وإذا رفع الأمر إلى القاضي فإن القاضي لا يقض بتلك الشهادة
ولا يبدل لك الأقرار بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه وبأمر بأعادة البيعة فإذا
شهد وأبدل لك بحضرة الخصمين في يقضه القاضي بتلك الشهادة. قالوا أهنا
المسئلة تغلط فيها القضاة فإن القاضي يستخلف رجلا ليسمع الشهادة
في حادثة ويكتب إليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب إلى القاضي أنهم شهدوا
عندك بكذا ويكتب القاضي الغاظ الشهادة أو يكتب أن المدعى عليه اقترعني بكذا
فيقضه القاضي بذلك من غير إعادة البيعة عنده فلا يصح هذا القضاء لأن القاضي
لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الأقرار فكيف يقض بتلك الشهادة

وبذلك الاقرار باقرار الخليفة الا ان يشهد الخليفة مع اخر عند القاضى على اقران
 ويكون فائدة هذا الاستقلال ان ينظر الخليفة هل المدعى شهودا ويمكن ^{نظيره}
 شهود الا انهم غير عدول او قد لا يتفق الظاهر فيغوص للقاضى النظر في ذلك الى الخليفة
 فصل فيما يستحق على القاضى وما ينبغي له ان يفعل وما لا يفعل

لا ينبغي للقاضى ان يبيع ويشترى بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره وعن محمد بن اندلا
 بأس بان يفعل ذلك في غير مجلس القضاء والصحيح انه لا يفعل الا في مجلس القضاء
 ولا في غيره لان الناس ساهلون لاجل القضاء ولا ينبغي لمن يدخل مجلس
 لاجل الخصومة ان يسلم على القاضى ولو سلم لا يجلب القاضى سلامه فان اراد القاضى جوابه ينبغي
 ان لا يزيد على قوله وعليكم . ويسلم الشاهد على القاضى ويرد عليه
 ولا بأس للقاضى ان يفتي من له يخاصم اليه . ولا يفتي احد الخصمين فيما خصم
 اليه . واذا خصم رجل السلطان الى القاضى فجلس السلطان مع القاضى في مجلسه
 ووقفه على الارض ينبغي للقاضى ان يقوم من مقامه ويجلس مكان فيه خصم
 السلطان حتى لا يكون مفضلا احد الخصمين على الآخر في الجلوس وهذه ^{المسئلة}
 تدل على ان القاضى يصلح قاضيا على السلطان المذكور . والدليل عليه قصة علي رضي
 عنه شريح رضي . ويقض القاضى وهو مستوف حظه من الطعام والشراب . ولا يقض
 وهو جائع ولا شبعان ولا غضبان ولا كظيم من الطعام ولا مأخوذا ^{خشي} خلا
 ولا به بغاس او نوم ولا يشار احد الخصمين . ولا يقيم احدهما الى نفسه
 ولا يفضك . وصاحب مجلسه يقيم الخصوم بين يديه من البعيد
 والشهود بقرب من القاضى ويخرج للقضاة احسن ثيابه واعدا احواله
 . ويأخذ كاتبه بالامور عا . فان كان القاضى فقيرا محتاجا الاولى له ان يأخذ

رتبة بيت المال بل يفترض عليه. وأن كان غنياً كالموافية والاول له ان لا يأخذ
 من بيت المال ويجلس للقضاء في مسجد حيه. والمسجد الجامع افضل اذا كان المسجد
 الجامع في وسط البلدة. فان كان في طرف من البلدة يختار مسجد آخر في وسط البلدة
 . وله ان يقضه في داره اذا كان داره في وسط البلدة. فان كان في طرف البلدة يختار
 مسجداً في وسط البلدة ويختار الجلوس في مسجد السوق ليكون اشتهر وعند الشافعي
 ليس للقاضي ان يقض في المسجد. فاذا جلس القاضي في المسجد وفي داره يأخذ بيده
 يمنع الخصوم من الازدحام. ولا يجاز للرباح ان يأخذ شيئاً لياذن بالدخول
 دخول القاضي المسجد يصلي ركعتين او اربعاً ثم يجلس مستديراً القبلة كما يجلس
 المدرس والخطيب. ولا تدخل فيه الحائض والنفساء ولكن القاضي يخرج اليمن
 او يجلس القاضي في المسجد وهي خاوية بحيث يسمع كلامها والمشرئذ خلد
 المسجد. هذا في عرفنا أما في عرفهم كان القاضي يجلس مستقبل القبلة وأما
 الخصوم بين يديه هل يستنطقهم قال ابو يوسف رح يستنطقهم فيقول ليكما
 المدعي فاذا عرف المدعي يقول له ماذا تدعي. وقال محمد رح لا يفعل ذلك وقول
 ابي يوسف رح اوفى. واذا ادعى المدعي شيئاً على المدعي يكتب القاضي عليه من صورة
 ثم يقول المدعي عليه ماذا تقول فان اقر بما ادعاه المدعي انبثاقه في كتابه ويأمر المدعي
 عليه بايفاء الحق. وان انكر يكتب انكاره في ذلك ثم يأمر المدعي باقامة البينة وهذا
 كان في عرفهم أما في عرفنا المدعي يجيء الكاتب للقاضي فيخبره بكيفية دعواه ويصور
 صورة الدعوى يكتب الكاتب ذلك ثم يجيء الى القاضي مع خصمه ويدعي عليه فان
 خصمه اثبت القاضي اقراره في الكتاب ويأمره بقضاء الحق. وان انكار المدعي باقامة
 البينة فان جاء المدعي بشهود فشهدوا واعند على الترتيب يكتب القاضي

شهادة كل شاهد ويكتب اسمه واسم أبيه وجده ويترك بين كل شاهد وآخر
 شهادة كل واحد منهم وأتاجاء رجل القاضى وذكر ان له على فلان بن فلان
 دعوى فان كان المدعى غائبا يدفع القاضى اليه طيبة عليه ختم القاضى مكتوب
 فيها اجب حاكم الى مجلس الحكم وان كان المدعى عليه حاضرا في المصاحضة القا
 بجور دعوى المدعى. وكذا اذا كان قريبا من المصاحضة فان كان بعيدا لا يعيد القا
 خصمه بجور قول المدعى حتى يقيم اليقينة ان له على فلان حقان اقام اليقينة
 اعلاه القاضى استحسانا وفي القياس لا يعدي كما لو كان بعيدا والفاصل
 القريب والبعيد ما قال لخصا فانه ان كان في موضع يمك ان يحضر مجلس القا
 ويجب خصمه ويعود الى منزله في ذلك اليوم ولا يفسد عشاءه فهو قريب
 والا فهو بعيد وعلى هذه الشهادة على الشهادة ان كان هذا لاصل في مكان قريب على
 التفسير لا يجوز الشهادة على الشهادة. وان كان بعيدا بهذا التفسير يجوز
 على الشهادة وعن محمد رح انه يجب على الامام ان ينصب قضاة في الكور في
 مدة السفر احترازا عن مشقة الاعلاء وسقط الاعلاء بعد المرض وكذا اذا كانت مدة
 وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البردوي رح المخدرة هي التي لا تكون برزة بكران
 او شيئا لا يراها غير المحارم من الرجال اما المرأة التي جلست على المنصة فراحا
 اجانب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة. والمرأة التي تخرج الى
 يعيدها القاضى. وفي المخدرة يبعث القاضى اليها امينا اذا لم يثبت الوكالة
 عنها ليستخلفها. وكذا في المريض فان نكلت ثلثا الشهد على ذلك شهودا
 وياخذ وكيلافا اذا شهد وابه عند القاضى قضى القاضى بذلك على الوكيل
 ولا يقضى الامين الا ان يكون القاضى مازونا في الاستخلاف فبعث الامين

واستقله وفي هذا وجه آخران بحكما بينهما حكما ليحكم بينهما ثم يرفع حكمه
 إلى القاض فيجيزه القاض ان رآه جائزا وكان المدعى عليه غائبا بعيدا عن المصر
 على التفسير الذي ذكرنا لا يستخصه القاض ما لم يقيم المدعى اليقينة على ما ادعى
 فاذا اقام قبلت بيئته للاشخاص لا للقضاء والمستورة في هذا يكفي. وان سأل الله
 من القاض ختما الاخصار خصمه اعطاه القاض فاذا ذهب به إلى الخصم اراد ^{ذلك}
 واخبرانه ختم القاض ليدعوه في وقت كذا فان امتنع ورد ذلك اشهد عليه الشا ^{هذه}
 فاذا شهد بذلك عند القاض يستحضره القاض باعوانه ان قدره والا ^{يسأل}
 الوالي ان يستحضره. ومونة الشخص على المتمرده هو الصحيح. وقبل يكون
 في بيت المال فاذا احضر بحسبه القاض عقوبة وكذا اذا سكنت المدعى عليه
 بعد ما رآى الختم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر نكته. وكذا اذا وعد ثم خالف الا
 ان هذا دون الاول في العقوبة. ولو ادعى عليه مجبور حقا فان لم يكن له بينة
 على ما ادعى لم يحضره القاض. وان اخبر القاض ان فلانا طلق امرأته فلنا او لمقر
 الحر ان اخبره بذلك عدلان كان على القاض ان يطلبه اشد الطلب. وان كان
 المخبر عدلا واحدا او لم يكن عدلا او غلب على ظن القاض انه صادق فالاولى
 ان يطلبه. وان لم يغلب على ظنه انه صادق لم يكن عليه ان يطلبه ولو ان رجلا
 قال للقاض ان لي على فلان حقا وهو في منزله يتوارى عني ولا يحضر معي فان القاض
 يستحضره. فان لم يقدر يكتب إلى الوالي في اخضاره فان قال الوالي لا اظفره وسأله
 المدعى من القاض تسمير الباب والختم عليه فان القاض لا يجيبه إلى ذلك الا
 ان ياتي بشاهدين انه في منزله فان شهدا بذلك سألها القاض من اين علمتا
 فان قالوا لا فاربأناه في منزله اليوم او امس او ما اشبه ذلك فان القاض ينجم على ^{ما به}

ويجعل به حسباً طيه ويسد علاه واسفله حتى يضيّق الامر فيخرج ^{ومن قال لا ايا}
منذ شهر لا يلتفت الى كلامها لانه قد غيب اذا طالت المدة وقد مر ذلك بثلاثة ايام
وان ختم القاضى على بابه ولم يخرج قال ابو يوسف رح يبعث القاضى رسولا ومعه
شاهدان فينادى الرسول على بابه يا فلان بن فلان ان القاضى فلان بن فلان ^{بك} يقول
احضر مع فلان بمجلس الحكم والانصب لك وكيلًا واقبل بينة المدعى عليك هكذا
يفعل القاضى ثلثة ايام فان لم يحضر يفعل ما قال ويقض على وكيله بما يدعى عليه
المخضم قال يمس الامثة الحلواني رح كان الامام الاستاذ يقول رايت في ^{در} النوا
مثل هذا عن ايحيفه ومحمد رح فكان ذلك منهم اتفاقا قال ابو يوسف رح وكذا
لو كتب القاضى الى القاضى كتابا في حادثة فلم يقدر القاضى المكتوب اليه على المخضم
فان القاضى يوكل عنه على نحو ما قلنا قال يمس الامثة الحلواني رح واصحابنا
لم يجوزوا الهجوم وصورته ان يبعث القاضى نساء يطلبنه في البيت واعوانا ^{خفي} يا
السفل والعلو كيلا يهرب وقال الشيخ الامام على بن محمد البرزوى رح والشهوة
من قول ايحيفه رح ان القاضى لا ينصب وكيلًا بعد ختم الباب ولكنه يعجم عليه
صورته ما قلنا انه يبعث نساء ورجالا تاغل للنساء منزل المدعى عليه ويجعل
النساء الخدم من جانب ثم تقتش امرأة ثقة حيمه وخدمه كيلا يكون فيهم
جد يشبه بالمرأة فان وجد المدعى عليه يؤخذ وان لم يوجد يطلب فيما بقي من
البيت قال وهذا استحسان فعله عمر رضه والصالحون بعده وتركوا فيه القاضى
فان كان المديون يسكن دارا باجارة وامتنع من الحضور الى باب القاضى هل
يسم القاضى بابه اختلفوا فيه والصحيح انه يشمر ولو كان ساكنه دار
مشرك لا يسم بابه والرجل الذي توجه عليه المحكم اليه اذا فتح لا يفتح القاضى

عليه في قول أبي حنيفة ربح وقال محمد بن يعقوب ثلاثة أيام فينادي على بايه ثلاثة أياماً
على نحو ما قلنا فان خرج والابتض عليه . وأن لم يخرجف ولكنه غاب لا يقض عليه ذكر
الخصاف اذا غاب المدعى عليه بعلمه مسمع القاضي عليه البينة او غاب الوكيل
بالخصومة بعد قبول البينة قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة
لا يقض بتلك البينة وقال ابو يوسف مع يقض وقال شمس الملة الحلواني رح وهذا
ارفق بالناس ولو اقر المدعى عليه ثم غاب فانه يقض عليه باقراره في يوم
وان غاب الوكيل او مات بعد ما اقيمت عليه البينة ثم حضر الموكل يقض
عليه بتلك البينة . كذا ذكر في الزيادات . وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل
فانه يقض عليه بتلك البينة . وكذا لو مات المدعى عليه بعد ما اقيمت
البينة يقض بتلك البينة على الوارث وكذا لو اقيمت البينة على احد الورثة
ثم غلب فانه يقض بتلك البينة على الوارث الاخر . وكذا لو اقيمت البينة
على الصغير ثم بلغ الصغير يقض عليه بتلك البينة ولا يكلف باعادة البينة
باب الدعوى

رجل ادعى عند القاضي على رجل حقاً فهو على وجهه . اما ان يدعى دينا او عينا
والعين لا يخلو اما ان يكون منقولاً او غير منقول . والمنقول لا يخلو اما ان يكون
قائماً او مالكا والقائم لا يخلو اما ان يكون غائباً او حاضراً فيجعل لكل قسم فصلاً
على حدة اما اذا كان المدعى به دينا لا يبيع الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس والصفة .
فلما كان المدعى عاجزاً عن الدعو عن ظهر القلب يكتب عهده في صحيفة ويذكر منها اوضح دعواً
ولو كان لسانه غير لسان القاضي اخذ مترجماً وكذا الشاهد والعدو في المترجم ليس بشرط
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح وكذا الاختلاف في رسول القاضي وأشارة الآخر

فيما لا يسطر بالثبوتات وفيما يسطر كعبارة غير محتوية للقاضي بأشارته
 وإشارته في ذلك يكون كعبارة الافة الحدود والحالصة لله تعالى وأن ذكر
 المدعى جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعى عليه سله من أي وجه
 يدعى بسأله القاضي عن ذلك فإن لم يكن ان يبين ذكره عامة الروايات ان القاضي
 لا يجبر على بيان السبب. وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رح ان القاضي
 اذا سأله عن السبب لا يجب عليه ان يجيب لانه المدعى قد يفتي عن بيان السبب
 او يشق عليه بيان ذلك. فان بين المدعى عليه وقال هذا المال الذي يدعى
 علي من ثمن خمر اميتة قال ابو حنيفة رح بصير مقرا بالمال اذا كذبه المدعى في السبب
 وقال ابو يوسف ومحمد رح ان بين مفصولا فكما قال ابو حنيفة رح. وان بين
 موصولا لا يصح بيانه. وأصل المسئلة اذا قال لغيرك لك على ألف درهم من
 جارية بعينتهما الا اني لم اقبض قال ابو حنيفة رح يؤخذ بالمال. وقال كذلك
 ان فصل وان وصل لا يلزمه شيء ولو ابتدأ بالسبب وقال انه باعني
 الخمر والبيتة بكذا الا يصبر مقرا بالمال. وان قال المدعى عليه له على ألف
 درهم مؤجلة الى كذا وقال المدعى هي معجلة كان القول قول المدعى الا في
 الكفالة والمسئلة معروفة. واذا صحت الدعوى وطلب المدعى قبل ان يعتم
 البينة ان ياخذ القاضي من المدعى عليه كفيلا بنفسه فان القاضي يقول
 للمدعى لك بينة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال نعم لكنها غائبة فذلك ان
 لا يكفله وان قال لي بينة حاضرة في المصر كفله القاضي بطلب الخصم وعن محمد رح
 ان طلب المدعى ليس بشرط. وقيل ان كان المدعى عليه رجلا مجهولا يتوارى مثله
 غالبا كفله القاضي من غير طلب وان كان رجلا شريفا لا يكفله وقال بعضهم ان كان المدعى

عليه عند ما الى الخصومات لا يكفله من غير طلب المدعي. وأما ان يوجه لا بأس
 بان يرشد القاضى الى طلب الكفيل فيكفل خصمه واذا اعطاه كفيلاً ثلثة ايام
 بنفسه فمضت الايام الثلثة تخرج الكفيل من الكفالة. ولو قال كفلت الى
 ايام في ظاهر الرواية يصير كفيلاً بعد الايام الثلثة كما لو قال لامرأته انتطأ
 الى ثلثة ايام فانه يقع الطلاق بعد الايام الثلثة. وعن ابي يوسف رح اذا
 قال كفلت الى ثلثة ايام بطل الكفيل في الايام الثلثة ولا يطالب بعد ها. وقال
 شمس الائمة الحلواني رح هذا عرف الناس. وعن ابي يوسف رح في رواية
 اخرى اذا قال انا كفيل ثلثة ايام يصير كفيلاً في الحال واذا مضت الايام الثلثة
 لا يقع الكفالة. ولو قال اني كفيل الى ثلثة ايام يصير كفيلاً بعد الايام الثلثة
 وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه كان ياخذ بهذه الرواية
 ويقول هذا شبه بعرف الناس وحكى عنه انه لو قال بالعارسية
 يذيرتم تن فلان زاده روز يكون كفيلاً في الحال. واذا مضت عشرة ايام
 لا يقع الكفالة. ولو قال يذيرتم تن فلان زاده روز يصير كفيلاً بعد عشر
 ايام ولو قال انا كفيل بنفس فلان الى عشرة ايام واذا مضت عشر ايام
 فانا بريء من الكفالة ذكر الخصاص رح في الحيل انه لا يطالب بهذه الكفالة
 اصلاً لا في العشرة ولا بعدها وذكر في جمع التفاريق لو قال انا كفيل الى
 يصير كفيلاً بعد الشهر الا انه لو سلم نفسه قبل الشهر بريء عن الكفالة لانه
 سلم بعد سبب. ولو قال كفلت بنفس فلان شهر يصير كفيلاً ابتداءً قبل الشهر
 وبعده واعقداً اهل زماننا على انه لو قال بالعربية كفلت بنفس فلان شهر يكون
 كفيلاً في الحال واذا مضت الشهر لا يقع الكفالة ولو قال الى شهر يخرج القاضى عن الكفالة بعد

ولو قال كفلت بنفس فلان من اليوم الى عشرة ايام يصير كفيلا في الحال واذا
مضت العشرة لا يتبع الكفالة ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يسلم اليه
النفس فهو كفيلا بالمال الله له عليه فطالب الكفيل بتسليم النفس والكفول
بنفسه بالسواد هل يلزم الكفالة بالمال او يمهله القاضى حتى تذهب السوا
ويجيئ به قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رح يلزمه الكفالة بالمال ولا
هذا مستثنى عن الكفالة واذا ثبت ان القاضى يأخذ كفيلا من المدعى
عليه بنفسه بطلب المدعى ينبغي ان لا يجبر على اعطائه الكفيل لو امتنع فان
اعطاه كفيلا ينبغي ان يكون الكفيل معروف الدار معروف التجارة وبعضهم
شروطوا ان لا يكون مجوجا معروفا بالخصوص وان يكون من اهل المطر ولا يكون
غريبا. وان كفله كفله مدة موقته. واختلفت الروايات في تلك المدة
والصحيح انه يكفله القاضى الى المجلس الثاني فان كان القاضى يجلس كل ثلثة ايام
او اكثر يكفله تلك المدة وقال شمس الائمة الحلواني رح ذلك مفوض الى رأى
القاضى هذا اذا كان المدعى عليه رجلا من اهل المصر فأنكروا مسافرا لا يكفله
ولكن يؤجل المدعى الى آخر المجلس فان اقام بينه والاحل القاضى سبيله وان
ادعى الخصم انه مسافر وانكر المدعى ذلك كان القول قول المدعى لان الانما
في الامصار اصل دل عليه مسئلة ذكرها في النوادر رجل دخل مسجد من
المساجد في المصر فقام قوما في صلاة الظهر والعصر فلما صلى ركعتين سلم ونج
من المسجد ولم يعرف انه كان مسافرا او مقيما فسدت صلاة القوم عليهم
الاطامة لان القامة في المصر اصل فيبنى الحكم على ذلك فكذلك ههنا. وقيل
القول قول المدعى مع يمينه على علمه وقال بعضهم القول قول المدعى عليه

انه مسافر لانه ينكر اعطاء الكفيل وقال بعضهم يتعرف القاض عن رفقائه
فان كان محققا وامتنع عن اعطاء الكفيل امر المدعي بالملازمة وله ان يبلان
بنفسه واعوانه واجرائه يطوف معه اينما طاف ولا يمنعه من التصرف
وقيل يجلسه المدعي في بيته فيكفيه مؤنة من الطعام والشراب فان لم
مؤنته تركه ليقتض حاجته . وان كان الخصم امرأة اجنبية لا يخلو بها ولا يأت
بان يطوف معها في السكك فاذا دخلت دارا ارسل امرأة ثقة معها كيلا
تغيب . وان ادعى رجل انه وصي فلان الميت وادعى دينا للميت على رجل محمد
الخصم الوصاية والدين فان القاض لا يأخذ من المدعي عليه كفيلا حتى يثبت
الوصاية . وكذا الوادعي انه وكيل فلان للغائب او وارث فلان الميت و
الخصم الورثة والوكالة والموت فان المدعي بينه على ذلك ثم ان المدعي اجضر
اخر قبل تركية الشهود وادعى على الثاني حقا للميت فان القاض لا يكفل الثاني
حتى يظهر عدالة بينه الوكالة والوصاية فان شهدوا على الآخرين جميعا
على الوصاية والدين او الوكالة والدين القياس ان لا يقبل البينة على الدين
حتى يقض بالوصاية والوكالة ليشبث خصومه او لا ثم يسمع البينة على
الحق بعد ذلك وهو قول ابي حنيفة ربح وفي الاستحسان يقبل فاذا ظهرت
عدالة الشهود يقض بهما لكن يقدم القضاء بالوصاية والوكالة والورثة
على القضاء بالدين وان عدلت بينة الوصاية والوكالة خاصة يقض بها
. وان عدلت بينة الدين خاصة لا يقض به . ولو ادعى رجل على رجل انه
وصي فلان الميت وان لي على الميت هذا كذا سمع دعواه . وكذا الوادعي الوكالة
من غائب اذا عرف الميت او الغائب باسمه واسم أبيه وجده ولقبه ان كان لا

المعرفة الابا للقب واذ اسمع دعواه وطلب تكفيله فان القاضي لا يكفله لانه
 لم يثبت خصومته معه . فان اقر المدعى عليه بالوصاية وانكر ان يكون في يده
 شيء من المال لم يكن عليه شيء . وان طلب المدعى من القاضي تكفيله حتى
 البينة على المدعى به يأخذ منه كفيلا . وان كانت هذه الخصومة مع الوارث
 والوارث ينكر النسب والارث والموت جميعا فاراد ان يأخذ منه كفيلا
 لحضر البينة لاثبات النسب والموت والارث فان القاضي يكفله ولو
 ان رجلين لهما على رجل واحد دينان فاشترى بينهما المديون بمحمد الدين
 فحضر احدهما فقام البينة على دينهما والشريك الآخر غائب ذكر في المنتق
 ان على قول ابعث في رج يقض للمحاضر بخسمائة واذ حضر الغائب كلف اعاد
 البينة ولا يجعل المحاضر خصما عن الغائب في وجه من الوجه الا ان يكون الا لاف
 ميراثا بينهما من شخص واحد فان حضر الغائب ولم يقدر على اعادة البينة
 دخل مع شريكه في الخمسمائة التي قبض الشريك . وقال ابو يوسف رج اي الشريكين
 حضر فهو خصم من الاخر في الميراث وغيره . وقال محمد رج القياس ما قال ابو
 رج والاستحسان ما قال ابو يوسف رج اذا ادعى رجل على رجل ديناً
 لم يبين السبب فشهد الشهود بالسبب جان شهدا ثم . وان ادعى دينا
 بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق قيل لا يقبل شهدا ثم كما لو ادعى ملكا
 بسبب فشهد الشهود بالملك المطلق . والصحيح انها تقبل ذكر في كفاية
 الاصل رجل ادعى على رجل الغا وقال خمسمائة منها ثمن متاع قد قبضه وخمسمائة
 منها ثمن عبد قد قبضه وجاء بشاهدين فشهدا على خمسمائة ثمن
 عبد قد قبضه واخر على خمسمائة ثمن متاع قد قبضه جازت شهدا واما ينقص

للمدعى بالف وان لم يكن على كل خمسمائة الشهادة شاهد واحد وبشهادة اكثر
 لا يثبت السبب وكذا لو شهدا أحدهما بالالف بذلك السبب وشهد الآخر
 بالالف مطلقا. وكذا لو شهدا على اقراره بالف مطلقا وشهدا أحدهما على اقراره
 بالف بذلك السبب وشهدا الآخر على اقراره بالف مطلقا جازت شهادتهما
 ولو ادعى الغافق شهدا أحدا بالشاهدين بالف قرض واخر بالف من ثمن متاع
 لا تقبل لانه لا يمكنه تصديق الشاهدين اذا صدق أحدهما فقد كذب الآخر
 ولو ادعى على رجل مائة وخمسين درهما وشهدا على اقراره بمائة وخمسة
 واربعين درهما جازت شهادتهما ولو ادعى الغافق شهدا أحدا بالشاهدين
 بالف وشهدا الآخر على اقرار المدعى عليه بالف جازت شهادتهما ولو ادعى
 الغافق قال المدعى عليه ما كان لك علي شيء قط فاقام المدعى بيعة على المال
 ثم اقام المدعى عليه بيعة على القضاء او الابرأ قبلت وكذا لو ادعى الغافق
 المدعى عليه ليس لك علي شيء فاقام المدعى بيعة على المال ثم اقام المدعى
 بيعة على القضاء او الابرأ قبلت. وان ادعى الغافق قال المدعى عليه ما
 كان لك علي شيء قط ولا اعرفك فاقام المدعى البيعة على المال ثم اقام المدعى
 عليه البيعة على القضاء او الابرأ ذكر في جامع الصغير انها تقبل وذكر في القدر
 عن اصحابنا انها لا تقبل رجل ادعى على رجل ما الا فانكر المدعى عليه فاخرج المدعى
 خطا باقرار المدعى عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعى عليه فانكر المدعى
 عليه ان يكون خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطيين مشاهمة ظاهرة
 اختلفوا فيه قال بعضهم يقضى القاضى على المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم
 لا يقضى وهو الصحيح. ولو قال المدعى عليه هذا خطي لكن ليس على هذا المال انك

الخط على وجه الرسالة مقصد لا يصدق ويقضى عليه بالبال في خط الصل
 والسماح رجحة وان لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن على وجه يكتب الصل
 والاقرار فان اشهد على نفسه بما فيه يكون اقرارا يلزمه . وان كتب الخط
 بين يدي الشهود وقرأ عليهم كان اقرارا وحل لهم ان يشهدوا عليه سؤلوا
 قال شهد واعلى ولم يقل . وان كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن
 قال لهم اشهد واعلى بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا
 عليه بما فيه وان لم يعلموا الا يحل لهم ان يشهدوا عليه بما فيه . رجل ادعى
 ديناً على ميت بمحضرة احد الورثة فاق هذا الورث صح اقراره ويلزم جميع
 ذلك في حصته من الميراث . وقال شمس الائمة الحلواني رح هذا اذا قضى
 القاضى على هذا الوارث باقراره اما يحج اقراره لايلزمه الدين في نصيبه ^{ليل} بذ
 انه لو اقر بالدين ثم شهد هو مع اخرب ذلك الدين على الميت جازت شهادته
 ولو كان الدين واجباً في نصيبه قبل القضاء لكان لا تقبل شهادته لانه لا يكون
 محولاً للدين عن حصته خاصة الميراث فالا تقبل كما لو شهد بذ لك بعد
 ما قضى القاضى باقراره . رجل ادعى على ميت ديناً فخصمه في ذلك وارث الميت
 او وصي الميت لا يسمع دعواه على غريم الميت الذي عليه دين ولا على الذي له ^{الميت} على
 دين ولا على الموصي له . وذكر في المتن ان الموصي له بجميع المال عند عدم الوارث
 والموصي يكون خصماً لمن يدعى ديناً على الميت . ولو ادعى رجل ان الميت
 اوصى اليه واحضر غريماً للميت عليه دين يسمع دعواه كما يسمع دعوى الوكيل
 في حيوة الموكل على غريم الموكل . ولو ادعى رجل انه وصي فلان الميت لا يسمع
 دعواه الا على خصم واحد وخصمه وارث الميت او رجل عليه للميت دين

أو رجل أوصى له الميت بوصية لأن للموصي له حقا في الميراث فكان بمنزلة الوارث
 وأن أحضر رجلا له على الميت دين اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل
 خصما لمن يدعى أنه وصي الميت لأن الوصي لا يدعى قبله حقا ومنهم من قال يكون
 خصما وهو الصحيح . ورجل قال للرجل لي عليك ألف درهم فقال المدعى عليه
 ان حلفت انهم لك على ادبتهم اليك فحلف فادابها اليه هل له ان يسترد ما ^{منه}
 بعد ذلك ذكره الشيخ انه ان دفعها اليه على الشرط الذي شرط كان له ان ^{يسترد}
 منه ولصاحب الدين ان يلزم المديون بعد وجوب الدين وان لم يامر
 القاضي بالملازمة اذ الركن القاضي فلسفه فان قال العزيم احببني وصاحب الدين
 يريد الملازمة كان له ان يلزمه . وان طلب صاحب الدين من القاضي ان ^{يجعل}
 واحدا من اعوانه حتى يلزمه لاستخراج المال ففعل القاضي ذلك اختلفوا
 من يلزمه قال بعضهم يكون على صاحب المال وقال القاضي الامام صدر ^{سلام} الا
 يكون على المديون لانه انما احتاج الى الملازمة لمطله فيكون عليه كالمسأ ^{رق}
 اذ قطعت يده كان ثمن الدهن الذي يحسم به العروق واجرا الجار على السابق
 . رجل ادعى دينا على ميت بحضرة وارثه او وصيه ذكره الجامع في الوصايا
 انه لا يسمع دعواه لان الوارث لا يكون خصما لمن يدعى دينا على الميت
 اذ لم يترك الميت شيئا . رجل ادعى دينا على الميت بحضرة وارثه وقال زالت
 قد خلف من التركة من ينس هذا الدين في يد هذا الوارث ماله وفاء
 بالدين واقام البينة على ذلك لاشك ان هذا القدر يكفي لامر الوارث
 باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بحضرة المال ان هذا المال مال الميت
 ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء على الوارث بالمال كان جائزا وله وجه لان ^{القضاء}

بملك الدراهم والدنانير يمكن حال غيبتهما فان حمل ذكر في الالباق ^{ان} القاض
 اذا باع الابن وقبض الثمن ثم ان مولى الابن رفع الامر الى القاضي ببلدة ليكتب
 كتابا حكمي الى القاضي الذي باع الابن وقبض الثمن واقام البينة على ذلك
 فان القاضي يجيبه ويقبل بينته وان كان في هذا استحقاق الدراهم التي
 امانة عند القاضي المكتوب اليه حال غيبتهما وهذا المسئلة نص على
 مسئلة اخرى ان الكتاب الحكمي في المنقول جائز رفيقا كان او لم يكن. رجل ادعى
 على غائب ديناً بمحضرة رجل يدعى انه وكيل الغائب في الخصومة فاقر المدعي
 عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو اقام المدعي بينته بالدين على الغائب
 لم يقبل بينته. وكذا لو ادعى ديناً على ميت بمحضرة رجل يدعى انه وصي الميت
 فاقر المدعي عليه بالوصاية. رجل يدعى ديناً على رجل نوكل المدعي عليه
 رجلين بالخصومة فاقام المدعي شاهداً على احد الوكيلين وشاهداً على
 الوكيل الاخر جاز. وكذا لو اقام شاهداً على المؤكل وشاهداً على الوكيل واقام
 على المدعي عليه شاهداً وعلى وصيه او وارثه بعد موته شاهداً ولو كان
 للميت وصيان فاقام المدعي على احدهما شاهداً وعلى الاخر شاهداً جاز
 ذكره في المتن. ولو قامت البينة على رجل بحق ثم مات المدعي عليه قبل ان
 عليه او غاب او قامت البينة على الوكيل بالخصومة فمات الوكيل قبل القضاء
 او غاب ثم عدلت تلك البينة لا يقض بتلك البينة في قول ابي حنيفة ومحمد
 ويقض في قول ابي يوسف رح واختار الخصاص رح قول ابي يوسف رح ^{كل}
 مات في بلدة وله ورثة في بلدة اخرى جاء رجل وادعى على الميت ديناً فاراد
 ان يثبت دينه على الميت وطلب من القاضي ان ينصب وصيا للميت حتى يقيم

وفي البينة ان كان الوارث نائبا غيبة منقطعة نصب القاضى صبا فلما
 اقام المدعى عليه بينة تقضى القاضى له بدينه وان لم يكن الغيبة منقطعة
 لا ينصب القاضى وصيا ولو كانت الورثة كبارا غيبا وله وارث صغير ^{المصر}
 فان القاضى يجعل للصغير وكلا فيقيم المدعى البينة على الوكيل ويقضى له ^{بدينه}
 ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة كما لو كان هذا الصغير كبيرا تقضى القاضى
 عليه كان قضاء على جميع الورثة ولو كان الوارثا محاضرا كبيرا فاقر الوارث
 بالدين على مورثه فاراد الطالب ان يقيم البينة عليه مع اقراره ليكون
 حقه في جميع التركة فان القاضى يقبل بينته على المقر ويقضى ويكون
 ذلك قضاء على الكل . وكذا لو ادعى على وصي الميت فاقر الوصي بالدين
 ما اراد المدعى ان يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وقبلت بينته وكذا لو اقام البينة
 على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار . رجل ادعى على رجل مائتي درهم
 فقال للمدعى عليه قد قضيتك مائة بعد مائة مثلها فلاحقك على لم يكن
 ذلك اقرارا وكذا لو ادعى الف درهم فقال قد قضيتك خمسين ^{بدينه} درهم مائة
 ذلك اقرارا وكذا لو قال المدعى لى عليك الف درهم وقال المدعى ^{عليك} لى عليك
 الف درهم لم يكن اقرارا . وكذا لو قال المدعى عليه لى عليك الف درهم
 او قال لى عليك مثلها او قال لى عليك ايضا الف درهم فيه رواية ^{فيها}
 يكون اقرارا وفي اخرى لا يكون . رجل ادعى دينا على رجل فاقام البينة ^{عليه}
 بعد الجحود فقال للقاضى ثبت عندي ان لهذا الرجل على هذا الرجل كذا
 اختلف المشافح فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكما من القاضى . وقال شمس
 الائمة الحلواني والقاضى ابو عاصم رح يكون حكما وعليه الفتوى وذكر

١٥
 في كتاب الرجوع ولو قال القاضى بعد ما شهد الشهود بمحى أو وادرجل وعلا الله
 ان الحق للمشهد وله لكن ذلك قضاء حتى يقول انقضت عليك القضاء وكذا
 وكذا الان قوله اري بمنزلة قوله اظن ولو قال اظن لم يكن ذلك قضاء اذا
 قال القاضى لرجل جعلتك وكذا تركه فلان الميت كان وكذا الحفظ خاصة
 الا ان يقول له تشتري وتبيع ولو قال جعلتك وصيا كان وصيا. واذا تقدم
 الغناء والورشة الى القاضى ونحو ان فلان مات ولم يوص الى احد والقاضى
 لا يعلم به فقال ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا قالوا ايرجى ان يكون القاضى
 في سعة من ذلك فاكنا نواصدين كان وصيا. وجعل جاء الى القاضى فقال قدما
 ايرجى بعض الاطراف وعليه ديون وترك عروضاً وريقاً ودنيا ولم يوص الى احد
 الا استطيع ان اثبت ذلك بالبينة لان اهل تلك الناحية لا يعرفونني
 قالوا الاباس للقاضى ان يقول له ان كنت صادقاً فيما تقول فبيع الحيوان
 اتصن الديون فان كان صادقاً صح امر القاضى والا فلا واذا وصى الرجل الى رجل
 مال فوجهه لا قبل بطل الايصاء حتى لو قبل بعد ذلك في حياته او بعد وفاته
 لا يصح ولو قبل في وجهه ثم رد لم يصح رده ما لم يعلم الموصى وصى والوكالة سواء
 بخلاف ما لو وصى للانسان بوحية فز في وجهه في حياته ثم قبل بعد وفاته او قبل
 في حياته ثم رد بعد وفاته يصح رده وقوله والمسئلة معروفة. واذا توجهت المحبس
 الى المديون فان القاضى لا يسأل المديون الك مال ولا يسأل المدعى الى مال في
 ظاهر الرواية فان سأل المديون من القاضى ان يسأل صاحب الدين الى مال
 سأل القاضى بالاجماع فان قال الطالب هو معسر لا يجبسه لانه لو اقر بعسرته
 بعد الحبس اخبره وقبل الحبس لا يجبسه فان قال الطالب هو موسر قادر على

وقال المديون أنا معسر تكلموا فيه قال بعضهم القول قول المديون أنه معسر
 وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وثن المبيع القول
 قول مدعي اليسار مروى ذلك عن أبي حنيفة ر ج وعليه الفتوى لأن مقتضى
 كانت ثابتة بالمبدل ولا يقبل قوله في زوال تلك القدرة . وأن لم يكن الدين
 بدلا عما هو مال كان القول فيه قول المديون والذي يؤيد هذا القول مستأن
 أحدهما أحد الشريكين إذا اعتق العبد المشترك وادعى أنه معسر كان القول
 فيه قوله لأن الضمان فيه وجب بدلا عما هو ليس بمال والأصل في الدعي
 هو العسة والثانية أن المرأة إذا طلبت نفقة المورس والزوج يدعي
 العسرة فكان القول قول الزوج . وقال بعضهم كل مال وجب بعقده لا يقبل
 قول المديون أنه معسر وإن لم يكن ذلك بدلا عما هو مال المديون إذا
 أقام البينة على الإفلاس قبل الحبس فيه روايتان قال الشيخ الإمام
 أبو بكر محمد بن الفضل ر ج الصحيح أنهما تقبل وقال المصنف ر ج وينبغي أن
 ذلك مفوضا إلى القاضي أن علم القاضيه أنه وقع لا يقبل بينته قبل الحبس
 وإن علم القاضيه أنه ليس قبل بينته ولو أقام المديون بينته على العسا
 وصاحب الدين على اليسار كانت بينة اليسار أولى فإن شهد والله مؤ
 قادر على قضاء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال . وأن أقام
 المديون البينة على اليسار بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا يقبل
 البينة إلا بعد مضى مدة واختلف الروايات في تلك المدة وروى محمد بن
 أبي حنيفة ر ج أنه مقدّر بشهرين وثلاثة وروى الحسن عن أبي حنيفة ر ج
 أنها من أربعة أشهر إلى ستة أشهر وعن أبي جعفر الطحاوي ر ج أنها مقد

بشهر. وقال شمس الائمة الحلواني^{١٥٦} ربح وهذا ربح الاقاويل. وقال بعضهم
 ان كان المحبوس رجلا لنا صاحب عيال يشكو عياله لا القاض لا لالتفتة
 يأخذ بقول الطحاوي ربح ان كان وقحا وعرف القاضى تمرده يجسده ستة
 اشهر والحاصل انه يفوض الى القاضى ان وقع عند القاضى بعد مضي ستة
 اشهر انه متمرديد يم الجبس وان وقع عنده قبل تمام شهر واحداه عام
 اطلاقه وهذا اذا كان امره مشكلا. اما اذا كان فقره ظاهرا يسأل القاضى
 عنه عاجلا ويقبل البينة على الافلاس ويحل سبيله بحضرة خصمه
 وانما يسأل عن عسرته عن جيرانه واصدقائه واهل سوقه من الثقات
 دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له ما لا كف ذلك ولا يشترط في هذه لفظه
 الشهادة وبعد ما حلى سبيله هل لصاحب الدين ان يلائمه اخلفوا
 والصحيح ان له ان يلائمه للحديث المشهور لصاحب الحن بلسان
 قال المراد من اليد الملازمة. قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني^{١٥٧}
 احسن الاقاويل في الملازمة ما روى عن محمد ربح قال يلائمه في قائه
 ولا يمنع من الدخول الى اهله ولا من الغداء والعشاء ولا من الوضوء
 والخلاء فان اراد الطالب ان يمنعه عن ذلك فانه يكفيه مؤنة الغداء
 والعشاء وما يحتاج اليه مما لا يد منه وله ان يلائمه بنفسه واجرائه
 مولاه ممن احب فان قال المديون لا اجلس مع غلامك واجلس معك
 قال بعضهم كان له ذلك وقيل هذا قول ابي حنيفة ربح اما على قولهما ليس
 للمديون ذلك وجعلوا هذه المسئلة فرعاً للمسئلة التوكيل بالخصومة
 فمن غير رضا الخصم على قول ابي حنيفة ربح لا يصح توكيله فذلك في الملازمة

والصحيح في الملازمة الزامية في ما حال الدين لا في الدين ان شاء لازمه بنفسه وان شاء
 بغيره لان المقصود حصول الدين وملازمة الغيرة عليه يكون اقرب الى ذلك
 اذا كان المحبوس مال فان القاض لا يبيع ماله في الدين عند ائحيفة
 ربح ومنه صاحب ربح يبيع وقال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني
 ربح اكان ماله من جنس الدين كالدرهم والدينه نانير والكيل والموزون من جنس
 الدين اخذ القاض ماله وقضى دينه وان كان الدين دراهم والمال دنانير
 او على العكس القياس ان لا يبيع في قول ائحيفة ربح كما في سائر الاموال في
 الاستحسان يبيع ويقضى دينه لانها جنس واحد حكما كالصالح مع المكسرة
 ولا يبيع العروض عند ائحيفة ربح وفي العقار عنهما روايتان. الحر
 العبد والبالع والصبي والمأذون في الحبس سواء وكذا الاقارب والاباء
 الابوالدين والاجداد والجدات فانهم لا يحبسون في ديون فروعهم الا في
 النفقة وغيرهم محبسون بعضهم بدين بعض والمكاتب يحبس مولاه الا
 فيما كان من جنس المكاتبه والموكل لا يحبس المكاتب في دين الكتابة وغيرها
 وفي رواية ابن سماعه ربح يحبس في غير مال المكاتبه والصحيح هو الاول
 رجل وكل رجلا بالخصومة وبقبض كل حق له على الناس وكذا وكذا كتب
 في ذكر الوكالة وكذا خلاصا خلاصا فادعى قوم قبل الموكل الاطلاق غيبته
 فاقرا الوكيل عند القاض انه وكيله فاقام اصحاب الديون البينة بدينهم
 على الموكل وطلبوا حبس الوكيل فانه لا يحبس لان الحبس جزاء الظلم والقيل
 بالخصومة اذا لم يكن بالمال ولا مامورا بقضاء الدين من مال في يده لا يحبس
 المال فلا يكون ظالما. اذا اراد المحبوس ان يحذف اختلافوا فيه قال شمس الائمة

الشيخ رح الصحيح انه يمين وقال غيره لا يمين لان نفقته ونفقة عياله عليه ^س يكون
 في ذلك ويمين من الحمام ويتورث السجن ولا يمين من دخول الزوار عليه ولا
 من اللبس والطيب والطعام والبيع والشراء. ولو احتاج الى الجماع لا بأس ^س
 بان تدخل عليه زوجته او جاريته فطأها في موضع لا يطلع عليه غيره وعن
 ابي يوسف عن ابي حنيفة رح انه يمين من وطئ الحرائر والاماء لانه المنع عن ^{لك}
 لا يفض الى الهلاك وعسى يكون ذلك سببا لزيادة خبيث بحمله على قضاء
 الدين ولا يخرج لجمعة ولا عيد ولا جنازة قريب. وقيل انه يخرج بكفيل ^ن لجنازة
 الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى
 وعن محمد رح اذا مات ولد او والد لا يخرج الا ان لا يوجد من يغسله فيه
 . واذا عجز المحبوس عن نفقة المرأة ليسر لها ان تطالبه بالنفقة ولكنها
 تستدين على الزوج بامر القاض. ولو كان المحبوس ديون على الناس فان ^{القاض}
 يخرج من السجن حتى يخاف من مجبسه. فاذا مرض في السجن واضاء المرض
 فان لم يكن هناك من يمرضه اخذه القاض من السجن بكفيل. واذا علم ^{القاض}
 ان المحبوس محتال للخروج والهرب بنفسه او بالرجوع الى الظلمة يخرجوه
 اذ به القاض بالسياط وان خاف القاض عليه ان يفر من حبسه حوله ^{القاض}
 الى سجن اللصوص اذا كان لا يضاف عليه من اللصوص فان كان بينه وبين
 اللصوص عداوة لا يجوله. واذا سأل القاض عن المحبوس بعد مدة فاجابه
 مفلس وصاحب الدين غائب فان القاض يأخذ منه كفيل بنفسه
 ويخرجه عن الحبس. ولو قال المحبوس نقلت المال وصاحب المال غائب يريد
 تطويل الحبس عليه فان كان القاض يعلم انه حبس بدين فلان لا غير ويعلم مقدار

الدين القاسم به بان كان القاضى حين حبسه كتب انه حبس بدين فلان بكذا
 فان القاضى بالخير ان شاء اخذ الماله منه وخله سبيله ^{من شاء} اخذ منه كفيلا فلف
 بالمال والنفس وخله سبيله . ولو مات الطالب والقاضى الذى حبسه وارثه قال
 بعضهم يخله سبيله كيلا يترحم الناس وقال بعضهم يتركه في الحبس حتى يتفق الدين
 . رجل ادعى على رجل الفاء وشهد شاهدان انه كان لهذا المدعى على هذا المدعى عليه
 الف درهم ولكنه ابرأ منهما وقال المدعى ابرأته منها فقال للشهود عليه ما كان له
 على شئ ولا ابرأنى عن شئ ذكر في المتن ان المدعى عليه اذا ابرأه شهدا بهما
 على البرأة يقضى عليه بالف درهم رجل ادعى على رجل خمسة دنانير فقال المدعى عليه
 قد اوفيتكها وجاء بشهود فشهد شهوده ان هذا المدعى عليه دفع الى هذا المدعى
 خمسة دنانير الا ان الاذرى انه من لي ماله فعها اليه من هذا الدين او من
 دين اخر جازت شهادتهما وبرئ المدعى عليه . رجل باع من رجلين متاعا
 بالف درهم وكل واحد منهما كفىل عن صاحبه ولقى البائع احدهما وانام البينة
 ان له على هذا وعلى فلان بن فلان الغائب الف درهم وكل واحد منهما كفىل
 عن صاحبه باع فانه يقضى له على الحاضر بالف درهم واذا حضر الغائب لم
^{يكن} للمدعى ان يأخذ الا بخصمائه وهي الاصلية لان القضاء على الكفىل بالف
 قضاء على الاصيل اما القضاء على الاصيل لا يكون قضاء على الكفىل فمستلذا
 القضاء على الاول في النصف الذى كان كفيلا كان قضاء على الغائب اما
 القضاء عليه فيما كان اصيلا لا يكون قضاء على الغائب . ولو ادعى على رجل
 انه كفىل له وفلان بن فلان الغائب عن فلان بن فلان بالف درهم وكل
 واحد منهما كفىل عن صاحبه فمضى له على الحاضر بالف درهم ثم حضر الغائب

كان له ان ياخذ بجميع الالف لانه حين تفضي على الحاضر بالف درهم قضى بها عليه
 بجهة الكفالة عن كل واحد منهما على الكفيل والمطلوب فكان كل الالف عليه
 بجهة الكفالة رجل ادعى على رجل الف درهم فحج المدعى عليه واقام المدعى
 شاهدين شهد احدهما ان المدعى عليه اقرا لهذا المدعى عليه الف درهم
 من قرض وشهد الاخر ان المدعى عليه اقرا هذا المدعى او دعه الف درهم
 ذكر في المتن انه يجوز ويقضى عليه بالف درهم لانهما اجمعا على اقراره انه وصل
 اليه الف درهم من قبل المدعى وقد جحد الوديعة فكان ضامنا. رجل ادعى على
 رجل انه اخذ منه الف ووصف الالف فاقام المدعى عليه البينة ان المدعى
 اقرا هذا المال المفسر السبع اخذ منه فلان اخر وانكر المدعى الاول اقراره
 قال محمد ربح لا يبطل بهذا دعوى المدعى الاول ولا تبطل بينته لان الوقت
 غير مذكور في الشهادةتين فيجعل كان فلانا اخذ اولاً ثم ردها على المدعى ثم
 اخذها منه المدعى عليه. وكو ادعى المدعى ولا ان هذا اخذ منه الف واقام
 البينة ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان هذا المدعى اقرا فلان بن فلان
 وكيل المدعى عليه اخذ منه هذا المال كان ذلك ابطالا لدعوى المدعى ^{الاول}
 وتكذيبا لبينته لانه لما اقر يقبض الوكيل ثم ادعى الاخذ على الموكل كان هذا
 الاخذ الذي يدعى عين الاخذ الذي ادعاه على وكيله لانه اخذ الوكيل بضاف الى
 الموكل فيجعل كذلك كيلا يلزمنا اثبات اخذ اخر مع امكان حمل الثاني على الاول
 فيكون دعواه الاخذ على الوكيل ابراء المدعى عليه عن دعوى الاخذ بطريق
 الاصل اما في المسئلة الاولى اذ لم يكن احدهما وكيل عن الاخر في الاخذ
 كان الثابت بكل شهادة اخذ اخر عند القضاء بالاخذين كان له ان يطالب

المدعى عليه بجل ادعى دينا لابي له الميت على رجل فشهد الشهود انه كان لاب
المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل هذه البينة في قول الجديفة ومحمد بن حنبل
على اقرار المدعى عليه انه كان لاب المدعى على المدعى عليه كذا جازت الشهادة
كما لو شهد وان دار على اقرار المدعى عليه انها كانت لاب المدعى بجل ادعى
على رجل عند القاضي واخرج صكا وقال ان الدين الذي في هذا الصك على المدعى
باسم فلان الغائب المذكور في هذا الصك له وان اسم الغائب فيه عارية وان
الغائب المذكور في هذا الصك قد وكلني بقبض هذا الدين من المدعى عليه
هذا فان القاضي يسمع دعواه لان الانسان قد يكون وكيل عن الغير في بيع ماله
فيكون الثمن للموكل والعاقبة يكتب الضك باسم نفسه الا انه ينبغي ان يقول
وان فلانا الغائب وكلني بالقبض لان الظاهر ان الدين انما يكتب باسم رجل ان كان
حق القبض له فاما سماع دعواه يقبل بينته ويقبض بالمال وان اقر المدعى عليه بالمال
والوكالة امر بتسليم المال الى المدعى ولا ينفذ اقراره على الغائب وان اقر المدعى
عليه بالمال وانكر الوكالة يقال له اثبت الوكالة بالبينة ولو اقام البينة على اقرار
الغائب ان المال للمدعى هذا ولم يقيم البينة على الوكالة لا تقبل بينته

نصل في الدعوى بخالف الشهادة

وما يصير به متناقضا وما لا يصير

رجل ادعى علي رجل الف وخمسمائة فشهد الشهود بالف جازت الشهادة
من غير توفيق. وكذا لو ادعى الفاضل وخمسمائة. ولو ادعى الفاضل احدى
الف والاخر خمسمائة لا يقضى بشيء في قول الجديفة ومحمد بن حنبل
فشهد احدى الف وخمسمائة عشر والاخر عشرة. ولو ادعى الف وخمسمائة فشهد احدى

بالف والآخر بالف وخمساً وثلاثون منها دهما على الالف وان ادعى العاقل
 بالف وخمساً ثلثاً بالف درهم لا تقبل من غير توفيق لانهم كذب الشهود بالزنا
 على الف فلا تقبل بخلاف ما لو شهدوا باقتل ما ادعاه المدعي فان وفق المدعي
 فقال كان له عليه الف وخمساً ثلثاً كما شهدت به الشهود الا ان ابرأته
 واستوفيت خمساً ثلثاً ولم يعلم به الشهود فاذا وفق على هذا الوجه قبلت
 لان ما اتى به من التوفيق يحتمل الدعوى والشهادة فيقبل ولا يحتاج الى اقامة
 للينة على التوفيق وقال بعضهم يشترط الشهادة على التوفيق والصحيح ^{هو الاول}
 وانما يحتاج الى اثبات التوفيق بالينة اذا كان التوفيق لايتم ولا ينفرد باثباته
 كذا روي عن الملك بالشراء فتشهد الشهود بالملك بالهبة اما الابرأ فيتم به
 وكذا الاستيفاء فانه اذا طعن بجسوه فله ان يأخذ فلا يحتاج الى اثبات
 التوفيق بالينة والقياس انه اذا احتمل التوفيق يوفى وان لم يدع التوفيق
 ويحمل الشهادة على الصحة وذكر محمد رح في كثير من المواضع واثبت التوفيق
 وان لم يدع حلاً للشهادة على الصحة معها اذا ادعى ديناً فانكر المدعي عليه
 وقال ما كان لك على شيء فلما اقام المدعي البينة على الدين اقام المدعي عليه ^{البينة}
 على الايحاء والابرأ قال تقبل وذكر الشيخ الامام المعروف فهاهنا
 في الشهادات ان محمد رح شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط
 في البعض فذلك محمول على ما اذا ادعى التوفيق فانه لا بد من دعوى التوفيق
 . وكان الواجب العاقل شاهدان بالالف الا ان احدهما شهد انه تغير
 الطالب فيها خمساً ثلثاً وانكر الطالب القضاء قبلت شهادتهما على الالف
 وعن ابي يوسف رح انه لا تقبل شهادة من شهد بقضاء خمساً ثلثاً به اخذ

العلم وعمدج. ولو ادعى الفاضل الشهود بالالف والقضاء فقال المدعى
 ما فضل مني اوتال صدق في الشهادة على الدين اوها في القضاء ان على الجان
 شهادتهما على الالف. وان قال المدعى شهدا بالدين بحق وبالقضاء بباطل
 او بنور لا يجوز شهادتهما وكذا لو شهد المدعى بالفه وشهدا ان المدعى عليه
 على المدعى ما نذر دينار والمدة ينكر الدنانير ان قال المدعى شهدا بالالف بحق
 واوهما في الدنانير جازت شهادتهما. ولو ادعى الفاضل الشهود انه كان
 لهذا المدعى على المدعى عليه الف ولكنه ابرأه منها وقال المدعى ما ابرأه منها
 فقال الشهود عليه ما كان له على شيء ولا ابرأني عن شيء قالوا اذ لم يدع البرأ
 يقضيه عليه بالالف. ولو ادعى الفاضل شهدا احدهما ان له عليه الف درهم
 وشهد الآخر على اقرانه بالالف ذكر في غضب الاصل في الجامع انها لا تقبل
 لان احدهما شهد بالقول والاخر بالفعل فلم يتفقا على شيء وقال ابو يوسف
 تقبل. ولو اتفق الشاهدان على انه اقرب الف واختلفا في المكان او في الزمان
 جازت شهادتهما لان القول مما يعاد ويكرر. ولو ادعى دارا في يد رجل
 انها له منذ سنة فشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة ذكر الناطق في
 انها لا تقبل. ولو ادعى انها له منذ عشرين سنة وشهد الشهود انها له منذ
 جازت شهادتهما لانه كذب الشهود في الصورة الاولى دون الثانية
 ولو ادعى ثوبا في يد رجل لانه له واقام شاهدين فشهدا على اقرار ذي البان
 المدعى او دعه اياه وشهد الآخر على اقرانه انه اغتصبه من المدعى فقال المدعى
 قد اقر بما قالوا ولكنه اغتصبه مني جازت شهادتهما ويجعل الكذب في يد الشو
 مقرا بملكه للمدعى حتى لو ادعاه بعد ذلك لا تقبل. ولو شهد أحد شاهدين المدعى

على اقرار ذي البداهة اغتصبه من المدعى وشهد الاخر على اقراره انه اخذ
من المدعى فانه يقض به للمدعى ويكون المدعى عليه على حجة لان الاقرار بالاختد
لا يكون اقرارا بالملك لما خوض منه فان الانسان قد يأخذ ماله من الغير لا يقبض
ماله من غيره ولو شهد احد شاهد المدعى على اقرار المدعى عليه المدعى اودعه اياه
وشهد الاخر على اقراره انه اخذ من المدعى فلا قرينة الا لاكنى اودعته اياه لا يقبل
هذه الشهادة لانهما لم يجعما على اقرار بملكه ولا على اقراره بالاختد لان الذي
شهد على اقراره بالوديعة لم يشهد على اقراره بالاختد من المدعى رجل
ادعى عينا في يد انسان واقام البينة افضاله ثم ان المدعى عليه اقام البينة
ان الشهود قد ادعوا هذا العين حازت شهادتهم وبطلت بينة المدعى
رجلان شهدا ان فلانا فله مات وهذه كانت امرأته وشهد اخر ان
طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح شهود الزوجة
اولى وقال القاضى الامام علي السعدي ربح شهود الطلاق اولى لان الطلاق
يكون بعد النكاح ثم قال القاضى الامام وما قاله الشيخ الامام فله وجه يجعل
كانه طلق ثم تزوج اذا ادعى اربعة دارا في يد رجل ان هذه الدار كانت لابيهما
فلان مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سوام واقاموا البينة على هذا
الوجه فلم يظروا واحدا منهم ما كان ابنا للميت وانما كان ابنا للبنت تصادقوا على
ذلك ذكر في المنتقى انه يبطل بينتهم ودعواهم فلوان البنين الثلاثة بعد ذلك
اقاموا شهودا آخرين غير الاولين وادعوا ان الدار كانت لابيهما مات وتركها
ميراثا لهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سوام صح دعواهم وقلت بينتهم المدعى
اذا ادعى البراءة عن الدين ان قال له بينة حاضرة في المصنف فانه يؤجله القاضى الى

المجلس القاض ولوقال المدعى عليه بعد الإقرار ان المدعى ابرأني عن هذه الديني
وامرأه استخلاف المدعى على البراءة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج
يخلف المدعى عليه ولا على الدين فان نكل حينئذ يخلف المدعى على البراءة

فصل في دعوى المنقول

رجل خاصم رجلا في عين فهو على وجهين اما ان كان العين مالكا او قائما فالقائم
لا يخلو اما ان كان حاضرا في المجلس او غائبا فان ادعى انه مالك فهذا ودعوى
الدين سواء لانه بعد الغلابة يدعى الضمان وهو المثل في ذوات الامثال
والقيمة في ذوات القيم فلا يصح هذه الدعوى الا بعد بيان القدر ^{الجنس}
لان دعوى المجهول فاسد فان المدعى لو قال ان هذا استهلك مالي او قال
كان هذا شركي خان في الرمي ولا ادري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال
بلغني ان فلان الميت اوصى لي ولا ادري قايمة او قال المديون قضيت بعض
ديني ونهيت قدره او قال لا ادري قدره لا يلتفت اليه وذكر المصنف
ان القاض اذا اتهم وصح اليتيم او قيم الوقف ولا يبتغي عليه شيئا معلوما فان علم
قول اكثر المشايخ رج يستخلفه القاض نظر للصغير والوقف فان كان العين
الذي يدعيه المدعى قائما حاضرا في المجلس لا بد ان يشير اليه باليد فيقول
هذا العين لي ولا بد للشهود ايضا ان يشهدوا بالملك وانما رواه بايديهم
الى المدعى والعين المدعى به والاشارة بالراس لا تكفي الا اذا علم باشارتهم
الاشارة الى العين المدعى به ولو قال لا تشهدان هذا العين المدعى بهم قالوا
بالفارسية اين ان مدعى است لا يكتفي بذلك ما لم يصرحوا بالملك لان الشيء
الملك كما ينسب الى الانسان بجهة الملك ينسب بالاجابة فلا بد من التصريح على

لقطع الاحتمال وان كان العين غائبا وادعى انه غيبه المدعى عليه فانكر ان بين
المدعى قيمته وصفة يسمع دعواه ويقبل بينته وان لم يبين القيمة فقال
غصب من عين كذا فلا ادري انه هالك ام قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في
الروايات انه يسمع دعواه فانه ذكر في كتاب الرهن اذا ادعى رجل على رجل انه رهن
عنده ثوبا بكذا قال يسمع دعواه وذكر في الغصب اذا ادعى على اخر انه غصب منه
عبدا وادعى له غصب جارية ونحوها واقام البينة على ذلك يقبل بينته ويجوز حتى يخرجها و
يردها على صاحبها وان لم يبين قيمتها فان قال الغاصب ذلك بالجارية او بغيره لا قد
عليها قال تلوم القاض في ذلك زمانا ومقدار تلك الزمان مفوض الى القاض
فان لم يقدر عليها قضه عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب
وذكر في الوديعة رجل قال لغيره او دعتك عبدا وامه وقال المستودع ما ودرعتني
الا الامة وقد ملكت فاقام رب الوديعة البينة على ما ادعى يضمن المستودع
قيمة العبد وقال ابو بكر البلخي لا يسمع الدعوى الا بعد بيان القيمة قال مما ذكر
محمد بن في الكتاب محمول على ما اذا ادعى اقرار المدعى عليه بذلك وعامة المشايخ
قالوا نصح الدعوى من غير دعوى الاقرار لان محمد بن لم يذكر الاقرار في شيء
من المواضع لكن ينبغي للقاض ان يكلف المدعى بيان القيمة جدا فان لم يبين
يستمع دعواه ويقبل بينته ويامر المدعى عليه باخضار تلك العين فلو لم يجسه
شهرين فان احضر عينا من ذلك الجبس يقال للمدعى هذا الذي ادعيتك فان
اخذ وان كذبه كلف المدعى عليه باخضار عين اخر الخان يوافق المدعى
في ذلك فان عجز المدعى عليه وظهر عجزه بقضه عليه بالقيمة والقول في مقدار
قوله المدعى عليه ولو ادعى عبدا فاحضره في رجل انه له وانكر المدعى عليه

١٦٣
 فاقام المدعى بينة على ادعى فستل المدعى من القاضى ان يأخذ منه كفيلا بنفسه
 الى ان يظلم عدالة الشهود في القياس لا يكلفه القاضى وفي الاستحسان يجوز
 على اعطاء الكفيل واذا اعطاه كفيلا بنفسه ينبغي ان يأخذ منه كفيلا بالخصوصة ايضا
 حتى لو غاب المدعى عليه يمكنه القضاء على الوكيل ويأخذ منه كفيلا بعين
 المدعى به لان القاضى لا يتمكن من القضاء الا بحضرة المدعى عليه وحضرة
 العين ويجوز ان يكون الكفيل والوكيل واحدا وانما يفعل القاضى ذلك عند
 طلب الخصم فان ابرأ يعطى كفيلا بنفسه امر المدعى ان يلائمه اثناء الليل
 واطراف النهار اما بنفسه او بغير هذا اذا اقام المدعى البينة فاما اذا ادعى
 ولم يقيم البينة وطلب من القاضى تكفيله فهو على وجهين ان قال يستحق ثمانية
 لا يكلفه وان قال حضوره المصرفة القياس لا يكلفه وفي الاستحسان يكلفه
 الى المجلس الثاني. وكذا لو اقام المدعى شاهدا واحدا فانه يأخذ منه كفيلا
 بنفسه وبالعين المدعى به وكفيلا بالخصوصة وكفيلا بنفسه الوكيل فان اعطاه
 الوكيل دون الكفيل او الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضى ذلك منه
 الا ان يرضى به الخصم ولو كان المدعى به نقليا فقال المدعى لا ارضى ^{بـ}تأ
 بالنفس وبالكفيل بالعين وطلب من القاضى ان يضعه على يدي عدل ^{كان}
 المدعى عليه عدلا لا يجتنب عليه تعقيب العين لا يجيبه المقاضى الى ذلك و
 فاستأجنته عليه يجيبه القاضى الى ذلك وان كان المدعى به عقارا وطلب
 من القاضى ان يضعه على يدي عدل لا يجيبه القاضى الى ذلك الا ان يكون اشجارا عليها
 ثمار وان كان المدعى به دابة او جارية يحتاج الى التفقة والى المدعى عليه ان يعطى كفيلا
 والمدعى لا يقدر على الملازمة فطلب من القاضى ان يضعه على يد عدل فان القاضى ^{في ذلك} يقول

ان شئت وضعت على يدك عدل ويكون النفقة عليك عدلت، بينك وبين
 لوطك قضيت بهما لك او لم اقص فان رضى المدعى بذلك وضعها على يدك عدل
 وان لم يرض لا يوضع ويلزم ان شاء. ولو طلب المدعى من القاضى الجحولة
 بين المطالب والمدعى عليه ان كان ذلك قبل اقامة البينة لا يجيبه القاضى
 الى ذلك. وكذا لو اقام شاهدا فاسقا او شاهدين فاسقين لان قول الفاسقين
 لا يعتبر الا يرى انه لو اخبر بجحاسة الماء وطها ربه لا يعتبر قوله في ذلك ^{الجواب} فظاهرا
 وان اقام المدعى شاهدا عدلا او اخرين مستورين فان كان ذلك من باب الفرج
 بان شهدا علامة انها لهذا الرجل حبل بينها وبين المدعى عليه وتوضع عند عدل
 وكذا لو ادعت حرية او عتقا او شهدا بطلاقا وان اوثقت بحال بينهما
 وبين الزوج وذلك بان يجعل القاضى بينهما امره عدلة ولا يخرج عن منزله الزوج
 فان حبل بين الامة وبين المدعى عليه فلم يعدل البينة وقال المدعى ^{بينة} بيسنة
 اخرى حاضرة فالوالاترفع الجحولة ولا تؤخذ من العدل الى اخر المجلس وقيل بطل
 اياما كما لو ادعى القاتل بينة على العفو فانه يؤجل اياما وراء المجلس استحضانا
 ولو ادعى رجل نكاح امرأة وهي في يد غيره فاقام المدعى البينة فان سال المدعى
 الجحولة او التعديل فصدت المسئلة عن الشهود فعمل القاضى ذلك والا فلا وكذا
 المرأة اذا ادعت فساد النكاح واقامت البينة وسألت الجحولة وكذلك
 رجل ادعى امة في يد رجل وقال بعتها من الذي في يديه بيطا فاسدا وقال المدعى ^{عليه}
 اشتريتها منه شرعا جائزا فهو بمنزلة ما لو ادعت المرأة فساد النكاح. وان كان
 الادعى في غير الفرج واقام المدعى بينة فانه يأخذ كغنيلا من المدعى عليه
 بنفسه وبا لمدعى به ووكيلا بالخصومة ولا يحتاج الى التقدير الجحولة

لان يكون المدعى عايشا يخاف تقييده واغلافه . ولو كانت الجارية في يد
 رجلين يدعى كل واحد منهما انها له فان القاضى يدعها في ايديهما ويقول
 لكل واحد منهما اقم البينة فان اراد كل واحد منهما ان يكون الجارية عنده
 وسارعا في ذلك امرهما القاضى ان يتفقا على رجل تكون عنده الى ان يقوم لهما
 بينه قطعا للمنازعة فان اقام احدهما البينة على دعواه ولم يقم الآخر
 للقاضى عنده رجل عدل الى ان يسأل عن الشهود ولو ادعى رجل نكاح امرأة
 كبيرة ليست في يده رجل وهي تحمد دعواه فاقام البينة وطلب من القاضى
 ان يضعها على يدي عدل الى ان يسأل عن الشهود فان القاضى لا يضعها
 ولكن يأخذ منها كفيلا . وكذا لو ادعى نكاح بكرى في بيت ابيها لا يعزها ^{ان} ^{ان}
 المدعى به منقولا عظيما لا يمكن نقله الا بمؤنة وضرمخو الخشب العظيم
 والمجمر والرجي والصنم الكبير والمكيل والموزون اختلفوا فيه قال بعضهم
 ينتقل الى مجلس القاضى ومؤنة النقل تكون على المدعى عليه والصحيح ان
 القاضى يبعث رجلا يسمع الشهادة بحضرة المدعى به وشهودا معه
 فيشهدون عند القاضى ان شهود المدعى شهد والمدعى عليه لا يسمع
 القاضى للمدعى والذي بعثه القاضى لسماع الشهادة لا يكون قاضيا
 فلا بد من القضاء بتلك الشهادة . واذا وقعت الدعوى في دابة لا ^{تس}
 بادخالها في المسجد المخصوصة اذا كان القاضى يجلس في المسجد لان
 لشهادة بالمنقول لا تقبل الا بالاشارة اليه . واذا ادعى رجل جارية او ^{عبد}
 او دابة او عرضا في يده رجل فشهد احد شاهدي المدعى انها جارية يته
 وشهد الاخر انها كانت جارية يته ذكر الشيخ الامام المعروف بمجاهر زاذي

في شرح الغصب انها تقبل ويقضى للمدعى. وكذا لو شهد احدهما انها ملكه
 وسشهد الآخر انها كانت ملكه ولو شهد احدهما انها كانت في يده وسشهد الآخر انها
 في يده لا تقبل. ولو ادعى المدعى انها كانت له وسشهد الشهود انها له ذكر الشيخ
 الامام المعروف بجواهر زاده رح انها لا تقبل ولو شهد الشهود انها كانت في يد
 المدعى
 امس او قالوا منذ شهر او سنة لا يقضى بهذه الشهادة وعن ابي يوسف
 انها تقبل ويؤمر بالتسليم الى المدعى. ولو شهد واعلى اقرار المدعى عليه انها
 في يد المدعى امس يؤمر بالاعادة الى المدعى في قولهم. وكذا لو شهدوا انها
 كانت في يد المدعى وان المدعى عليه هذا اخذها منه او غضبها منه واشتر
 من يده او ابق العبد من يد المدعى فاحذ المدعى عليه او ارسله المدعى ^{حظ}
 فاحذ المدعى عليه او اودعه عند المدعى عليه او اعاره اياه تقبل وان لم يشهد
 على ملك المدعى. ولو شهد الشهود فقالوا اشهد ان هذا العين لهذا المدعى
 ولم يشهد وانته ملك المدعى او قالوا اشهد ان المدعى ملك لهذا وسشهدوا
 على اقرار صاحب اليد ان هذا العين لهذا المدعى يجوز ويقضى به للمدعى
 وكذا لو شهدوا انه له ملكه منذ عشرين سنة او ذكر او قاتل من ^{لك}
 او اكثر يجوز ويقضى به للمدعى وما ذكرنا قبل هذا انه لا بد من النص صريح على
 الملك فذلك قول البعض وهو اختيار الشيخ الامام علي بن محمد البرزنجي
 واما على قول العامة اذا شهدوا انه له تقبل المدعى اذا قال للقاضي ان
 المدعى عليه اقران هذا الشيء في فسر بالتسليم الي قال عامة المشايخ
 يسمع دعواه واذا اقام البينة على هذا يأمر بالتسليم اليه اذا شهد بشي
 ينقل ان هذا الشيء ملك المدعى يجوز فيها دأهم وان لم يشهدوا انه في يد
 المدعى

عليه بغير حق لانهم لما شهد والده بالملك وملك الانسان لا يكون في يد غيره
 الا با رضه فالبينة تكون على مدعى العارض ولا تكون على صاحب الاصل
 قال بعضهم ما لم يشهد والله في يد المدعى عليه بغير حق لا يقطع به الله
 عليه والاول اصح وفيما سوك العقار لا يشترط ان يشهد والله في يد المدعى
 عليه لان القاض يراه في يده فلا حاجة الى البيان بخلاف العقار رجلا
 تنازعا في عين كل واحد منهما يدعى انه له فان كان العين في يد غيره
 ينكر دعواهما فاقام المدعيان البينة على الملك المطلق ان لم يؤرخا او ارخا
 وتاريخهما سواء يقض بينهما نصفان فان ارخا واحد هما سبق في ظاهر الرأ^{ية}
 عن ابي حنيفة وابي يوسف الآخر ومحمد الاول يقض لاسبقهما وان ارخا
 واطلق الآخر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رج يقض بينهما هو الصحيح
 ولا يعتبر التاريخ عند الانفراد واختلفت الروايات عن صاحبيه في ذلك
 قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رج الصحيح ان على قول البيهقي
 الاول ومحمد الآخر يقض بينهما نصفان كما قال ابو حنيفة رج وانكا
 العين في يد احد هما فان لم يؤرخا او ارخا وتاريخهما سواء فالخارج اول
 وان ارخا واحد هما سبق يقض لاسبقهما سواء كان خارجا او صاحب
 يد وهو قول ابي يوسف الآخر وفي قول محمد الآخر الخارج اول فان ارخ
 احدهما ولم يؤرخ الآخر كان الخارج اول في قول ابي حنيفة ومحمد الآخر
 وابي يوسف الاول ولو تنازع رجلا في شئ فاقام احدهما البينة
 انه كان في يده منذ شهر واقام آخر البينة انه في يده الساعة اقر
 القاض في يد مدعى الساعة وكذا لو اقام احدهما البينة انه كان في

منذ شهر وأقام آخر البيعة أنه كان في يده منذ جمعة جعله القاضية في يد مدعي
البيعة المبيعة عبد في يده جل أقام البيعة أنه كان عبد منذ عشرين سنة وأقام آخر
أنه عبد وكان في يده منذ سنة حتى اغتصبه الذي في يده فهو الآن في يده
قال الغرض هذا العبد لك فقال للمفتر لا يشرى ثم قال هو لا يقبل قوله ولو أقام البيعة
أنه له لا يقبل بيئته وقال الناظر روح إذا قال ليست هذه الدار ثم أقام البيعة
أنها له تقبل بيئته لأنه لم يقر بها المعروف حتى لو كانت الدار في يده جل يدعيها
لنفسه فقال جل آخر ليست الدار ثم ادعاهما لنفسه لا يسمع دعواه ولو
أقام البيعة لا تقبل بيئته لأنه لما قال ليست إصار مقربا بالملك الذي اليد
فاذا ادعاه لنفسه بعد ذلك لا يسمع رجل في يده عبد يقر بالرق فادعى العبد
أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بالف ونقد الثمن لا يقبل قوله وإن ادعى
أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه وكله بالخسومة وبقض نفسه من صاحب
قبلت بيئته لأن العبد يصلح خصما بقبض نفسه ويصلح وكيلًا في شراء نفسه
ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك بالف درهم وكلني بقبض الثمن
فأقام البيعة على ذلك قبلت بيئته إلا أن لمولاه أن يمنع عن الخسومة
وإن لم يمنع فالوكالة جائزة وله أن يقض الثمن ويرأسه المولى ولو قال
أنا عبد فلان قد وكلني بخسومة منك في نفسي وأقام البيعة قبل بيئته جل جاء إلى امرأة رجل
أو ابنته وهي صغيرة فخذعها وأخرجها من منزل أبيها أو زوجها كان للآل
والزوج أن يخاصمه في ذلك ويجبر حتى يأتي بها أو يعلم أنها قد ماتت جل
ادعى عبد في يده رجل فطوب بالبيعة فلما أقام من عند القاضية بأعده صاحب
من رجل بالف وتقابض ثم أودعه المشتري عند البائع وغاب ثم جاء المدعي

بالينة فان كان القاضى يعلم بما صنع ذو اليد واقربه المدعى لا يسمح بينة
 المدعى بمذوى اليد. وان لم يعلم به القاضى ولا اقربه المدعى تقبل بينة المدعى
 ولا تقبل بينة صاحب اليد انه باعه من فلان ثم ارعه فلان عنده وان
 اقام البينة على اقرار المدعى بذلك قبلت بينته وتندفع عنه الخصومة
 والعبء والصدقة اذا فضل بهما القبض بمنزلة البيع فذلك من رجل
 ادعى عبدا في يد رجل فقبل ان يقيم البينة باعه المدعى عليه من رجل محضر
 من الشهود ثم اقام المدعى البينة على المدعى عليه ان العبد له فان القاضى يقضيه
 للمدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه انه باعه فان جاء المشتري بعد ذلك
 واقام البينة على المقض له ان العبد عبده وهو في يده بغير حق يقضيه
 للمشتري فلو باعه المشتري او وهبه من المقض عليه الاول جاز ويؤ
 العبد الى ملكه. وهذه حيلة يمتثل بها الدافع الاستحقاق. ولو ادعى عبدا
 في يد رجل فقبل ان يقيم المدعى البينة باعه بيعا صحيحا بمحضر من
 الشهود ثم اقام المدعى البينة على ان العبد له فانه يقضيه للمدعى فان
 حضر المشتري بعد ذلك واقام البينة على المقض له ان العبد عبده
 كان اشتراه من المقض عليه لا يسمح دعوى المشتري ولا يقبل بينته لان
 على المقض عليه يكون قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه جبة في يد ثلثة
 نفر لحد يدي بطاقتها والثاني قطنها والثالث كلها واقام كل واحد
 منهم البينة على ما ادعى فانه يقضيه جميعا المدعى الكل ويضمن هو والمدعى البطانة
 نصف قيمة البطانة والمدعى القطن نصف القطن اما يقضيه للمدعى الكل
 بالظهار لانه يدعيها ولا يدعيها غيره فيقضيه له ثم مدعى الكل مع مدعى البطانة

يدعيان البطانة ولا يدعيها غيرها والبطانة في أيديهما فيقتضيهما واحد
 منهما بنصفها الذي في يد صاحبه ترجيحاً لبينة الخارج على بينة ذي اليد
 وإذا قضى لمدعى البطانة بالنصف صار كان مدعى الكل غصب منه
 نصف البطانة وجعلها بطانة تجبته فيضمن نصف قيمتها وهكذا في
 القطن إلا أن في القطن يضمن المثل وفي البطانة يضمن القيمة. ^{رجلان}
 في يد كل واحد منهما شاة أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة التي في يد
 صاحبه شاة ولدت من شاة التي في يده فأنكأنا مشككتين ذكر في الأصل أنه ^{يقض}
 لكل واحد منهما بالشاء التي في يده الآخر لأنها استويا في دعوى النتائج
 فعارضت البينتان في ذلك فلا يعتبر دعوى النتائج فيجعل كل منهما ادعيا ملكا
 مطلقا فيقتضيهما بكل شاة ببينة الخارج وعن أبي يوسف رج أنه يقتضيهما لكل
 واحد منهما بالشاء التي في يده قضاء ترك لا قضاء استحقاق لأنه لا وجه للقضاء
 لكل واحد منهما بالنتائج لكان الاستحالة والقضاء بخلاف النتائج قضا غير عكس فيل البينتان
 ضرورة. جارية في يد رجل ادعاهما رجلان أقام كل واحد منهما البينة انها جارية
 بعتهما من الذي في يديه بالف درهم على أني بالخيار ثلاثة أيام فانه يقتضيهما ^{لبينتين}
 فان امضيا البيع كان لكل واحد من المدعين على الذي في يديه الف درهم لأن
 كل واحد منهما عند الامضاء قبل المشتري في الثمن ولا ضمان في الثمن فان امضى
 لهما البيع دون الآخر فللذي امضى البيع على المشتري نصف الثمن لأنه
 لم يسلم للمشتري منه الا نصف الجارية والذي لم يمس البيع ان يأخذ كل الجارية
 لأنه أقام البينة على أن كل الجارية له وإنما ينصف بحكم المراجعة وقد نالت
 مراجعة صاحبه وان لم يمس كل واحد منهما البيع كانت الجارية بين المدعين

^{١٠}
نصفين لاستوائهما في الحجة ولا شيء على المتفرقي من الثمن لاستحقاق المبيع. ^{رجل}
اقام البينة على رجل انه غصبه هذه الجارية اليوم واقام اخر البينة على ان هذا
المدعى عليه اغتصب منه الجارية منذ شهر قال محمد بن قيس قول البينة ^{رج}
في ذلك اقام البينة على الوقت الآخر ويضمن المدعى عليه قيمتها لصاحب الوقت الاول
وفي قياس قول بيوسف رج هي الذي اقام البينة على الوقت الاول ولا يضمن
للآخر شيئا. رجل ادعى ان فلانا الميت غصبه شيئا وبين واحضر بعض ورثة
الميت واقام عليه البينة بذلك وبعض ذلك الشيء في يد هذا الوارث ^{بعضه}
في يد وكيل الوارث الآخر وهذا الوارث الحاضر مقارنه ميراث لهم من قبل
ابيهم فانه يقض على هذا الوارث الحاضر بدفع ما في يده الى المدعى ولا يؤخذ
يد وكيل الغائب. ولو كان كله في يد الوارث الحاضر فانه يقض بكل ذلك عليه
ويدفع الى المدعى فاذا قدم الغائب وقال كان هذا في يداخ لنا من غير الوالد
لا يقبل قوله. رجلان لهما على رجل الف درهم مشترك بينهما فمجد المدعى
عليه فحضر احد الرجلين واقام البينة على دينهما وشريكه غائب قال ابو حنيفة
رج القاضي يقض للمحاضر بخسمائة ولا يجعل المحاضر خصما عن الغائب
في وجه من الوجوه الا ان يكون الالف ميلا بينهما عن مورث واحد
فاذا حضر الشريك الغائب بكلف اعادة البينة فان لم يقدر على ذلك
يدخل مع شريكه في الخسمائة التي قبض. وقال ابو يوسف رج اي الشريك حضر
فهو خصم عن الآخر في الباقي في الميراث وغيره وقال محمد بن قيس القياس ما قال ابو
رجه الله والاستحسان ما قال ابو يوسف رج اربعة نفر لهم على رجل
الف درهم وهو موبر ومعه شهود اثنان منهم على اثنين منهم انهما

ابرأ الغريم عن خصمه ما من الالف جازت شهادتهما وان كان ذلك ثم من بيع
 باعوه منه . وان مات الغريم وترك الف درهم فشهد بالبرء بعد ذلك بخبر
 شهادتهما لان الالف المتروك بعد الموت يصير مشتركين الغراء كل واحد
 منهم كان مدعيا تخلص ذلك لنفسه . عبيد في يد رجل اقام البيعة على رجلين
 انه باعه منهما بالف درهم واقام احد الرجلين البيعة انه اشتراه منه
 بالف درهم ذكر في المتن انه يقضي بينه الله العبد في يد رجل يسمى على رجل الف الفخذ
 المدعي عليه واعطاه اياه على الجودا وصالحه من دعواه ثم ان المدعي عليه اقام البيعة
 ان المدعي قال قبل ان يهضم من المال وقال قبل الصلح ليس في يد فلان شيء
 فالصلح وقضاء المال ماضيان وان اقام البيعة انه اقرب ذلك بعد الصلح
 وقضاء المال يبطل الصلح والقضاء وان كان القاضي قضى عليه بالمال
 بالبيعة ثم اقام المدعي عليه البيعة ان المدعي اشترى قبل القضاء الله
 على المدعي عليه شيء يبطل عنه المال عبيد في يد رجل ادعاه رجل وقال
 كان العبد لي وهبته لذي اليد وهو ثائب ولم اعهه بقبضه فقبضه
 بغير امرى وقال الموهوب له وهبته له فقبضته منك فان القول
 يكون قول الموهوب له لانه مقبوض في يده . ولو قال الموهوب له
 حين وهبته له كان العبد في منزلك ولم يكن بحضرتنا فاقض
 بقبضه فقبضته لا يقبل قوله . ولو قال المدعي كان العبد لابي
 وقبضه لك فلم تقبضه في حيوته وامنا قبضته بعد موته كان
 القول قول الوارث . اذا اختلف رهب المال مع المضارب
 فقال المضارب رددت عليك راس المال بعد ما اقتسمنا

وانكر ربه المال كان القول قول رب المال لان المضارب يدعي ان ما فيه نصيبه
 من الربح ورب المال يدعي انه مال المضاربة لانه لم يرد عليه رأس
 المال فيجلف كل واحد منهما فان اقام البينة اقام رب المال لانها
 اقرب له لم يرد عليه رأس المال و اقام المضارب البينة على اقراره بالمال
 انه رد عليه رأس المال فهذا على وجه ان اربحا وتاريخ احد هما سبق بقبض
 الآخر التاريخين ايهما كان اما اذا كان تاريخ رب المال سابقا بصير كان المضارب
 لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رد بعده واما اذا كان تاريخ المضارب سابقا فلان
 رب المال وان اقرب برأته الا ان المضارب لما اقر بالضم ان بعد ذلك
 فقد رد اقراره وبطلت البرأة وهذا يصلح أصلا في جنس هذه المسائل
 وان اربحا وتاريخها سواء او اطلقا بقبض بينه المضارب ويحتمل كانه
 لم يرد ثم رد بعد ذلك . جارية في يد رجل ادعت انها حرة لاصل وانكرت انها
 اقربت بالرق وادعى ذواليد انها اقربت بالرق كان القول قول الجارية ويقضي
 بحريتها . رجل ادعى عينا في يد رجل فقال هو لي اشتريت من فلان بكذا وفي يدك
 بغير حق فواجب عليك تسليمه اليه قالوا لا يسمع هذا الدعوى لانه لم يذكر
 نقد الثمن . ومن اشترى شيئا فوجد في يد غيره قبل ان يتقد الثمن لا يكون له
 ان يأخذه من صاحب اليد الا ان يدعي الوكالة بالقبض من البائع . رجل
 ادعى على رجل انه غصب منه حمارا وذكر سميلته فاقام البينة على وقوعه
 فاحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعي هذا الذي ادعيت له وزعم شهوده
 ان هذا الحمار هو الحمار الذي شهدنا بملكه للمدعي فنظر وافيه
 فاذا فيه بعض شيا من علي غلاف ما قالوا بان ذكر الشهود عند الشهادة

انه مشقوق الاذن وهذا الحمار الذي جاء به المدعى عليه غير مشقوق الاذن قالوا هذا
 لا يمنع القضاء للمدعى ولا يوجب خطا في شهادتهم لانهم ذكروا ما لم يكن محتاجا اليه
 في الدعوى والشهادة والخلاف في مثل هذا لا يوجب الخلل والله اعلم قال رضي
 وسند ذكر في مسائل النتائج ما يخالف هذا رجل ادعى دابة او دارا وفي الجارة
 الغير لا يقبل بينه المدعى الا بحضرة الاجر والمستاجر جميعا وكذا الرهن ولو كانت
 حيا عترة في يد رجل فان كان البذر من قبل المزارع فهو بمنزلة الاجارة وان كان
 البذر من صاحب الارض اختلفوا فيه والصحيح ان لا يشترط حضرة العامل
 ولو باع شيئا ولم يسلم الى المشتري حتى ادعاه رجل فانه يشترط حضرة البائع
 والمشتري. وكذا لو اراد الشفيع ان يأخذ الدار بالشفعة وهي في يد البائع
 يشترط حضرة البائع والمشتري. ولو ادعى على صغير شيئا بحضرة وصيه ذكر
 الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده في شرح القسمة انه يجوز ولا يشترط
 حضرة الصغير ولم يفصل بين ما اذا كان المدعى به دينا او عينا وجب بمقتضى
 الا بمباشرة الوصي ذكر الناطق انه لو ادعى دينا وجب بمباشرة الوصي لا يشترط حضرة
 الصغير وان كان دينا وجب بمباشرة الوصي كضمان الاستهلاك ونحو ذلك
 يشترط حضرة الصغير للاشارة اليه. وذكر الخصاص روح انه لو ادعى على صبي
 مجبورا بالاب الاستهلاك او غصب ان كان المدعى يقول له بينه حضرة يسمع دعواه
 ويشترط حضرة الصغير ويحضر معه ابوه او وصيه حتى اذا قضى القاضى
 بالمال يومر الاب او الوصي بالاداء وان لم يكن للصبي اب ولا وصي وطلب للمدعى
 من القاضى ان ينصب وصيا للصغير اجابه القاضى الى ذلك لكن يشترط
 حضرة الصغير عند نصب الوصي وعند بعض المتأخرين يشترط حضرة الصغير

١٥٠
 عند الدعوى سواء كان الصغير مدعى أو مدعى عليه قال مولانا فوسف
 أن لا يشترط حضرة الأطفال عند الدعوى كما ذكر الشيخ الإمام المعروف
 بظاهرنا روح ولو ادعى على ميت دينا ورثته صغارا فكان للميت وصيه لا يشترط
 حضرة الورثة وإن لم يكن للميت وصيه وللصغار وصيه يشترط حضرة الورثة الصغار
 وحضرة الواحد يكفي ولو ادعى على عبد مازون أو معقوه فافترق في التجارة يعقل ^{بخص} النجاة لا
 واستهلاك ودعية أو مجبور ودعية أو بيع أو شراء أو اجارة أو استيجار أو ما أشبه ذلك
 وأقام البينة على ما ادعى وأقام البينة على إقراره بذلك والعبد يحد ذلك جازا وإن كان
 مولا أو به المعقوه غائبا لأن العبد المازون والمعقوه المازون لو أقر بذلك صح إقراره
 لأنه من التجارة والبينة قامت على خصم منكر لو أقر يصبح إقراره فيكفي بحضرة وان كان
 العبد مجبوراً والمعقوه مجبوراً يعتبر حضور المولى والعبد جميعا سواء شهدوا على إنعامة
 السبب أو إقراره بذلك ولا يقبل الشهادة على المولى عند غيبته وهل يقبل في حق ^{العبد}
 حتى يؤخذ بذلك بعد الاعتاق قال أرض وينبغي أن يسمع البينة ويقضي عليه إن كانا
 حاضرين يقبل البينة عليهما في حقهما ولا يسمع دعوى استهلاك الوالد بعة
 والبضاعة على العبد المجبور في قول يحنيفة ومحمد روح سواء كان المولى حاضرا ^{أو غائبا}
 وسواء شهد وأعليه بمعاينة الاستهلاك أو شهد وأعليه بإقراره ولو شهدوا ^{مولا}
 على عبد مازون في التجارة بقتل عمه وقذف أو زنا أو شرب خمر فأنكر العبد إن كان
 حاضرا بالاجماع وإن كان غائبا لا تقبل عند يحنيفة ومحمد روح وتقبل عند ^{بيسوف}
 روح لأن عند بييسوف روح لو قامت البينة على العبد المازون بقصاص ^{تقبل}
 وكذلك المجبور وأن شهد وأعليه بالإقرار بهذه الأسباب في الزنا وشرب الخمر
 والمحدث والمخالصة لله تعالى لا تقبل وفي القصاص والقذف إن كان مولا حاضرا ^{تقبل}

وان كان مولا غائبا لا تقبل في قول ابي حنيفة ومحمد رحم. ولو شهد واعلى الصبي الماذون
 والعقود الماذون بقتل العمد وبالزنا وشرب الخمر والقذف في الزنا وشرب الخمر
 والقذف لا تقبل خصر المولى او غاب في القتل ان حضر المولى جاز لان موجه ^{الله} عق
 على العاقلة وان كان المولى غائبا لا تقبل بلا خلاف وان شهد واعلى الاقرار هذه
 الاسباب لا تقبل خصر المولى او غاب وان شهد واعلى العمد الماذون بالسرقه
 ان كان موجه القطع تقبل اذا كان المولى حاضرا معه ويقطع بلا خلاف وان كان
 المولى غائبا لا تقبل في حق القطع في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وتقبل في حق الضمان وعند
 ابي يوسف رحم تقبل في حق القطع وان كانت السرقه موجهة للمال تقبل بلا خلاف
 حضر المولى او غاب وان شهد واعلى الصبي المفلت او المعتق الماذون في الخمر والسرقه ^{تقبل}
 حضر المولى او غاب لان موجبها الضمان لا غير ولو اختلف المجهل الماذون المديون
 مع المولى في ثوب وادعاه كل واحد منهما ان كان الثوب في منزل العبد وهو من ثوبه
 يميز من نوع ما يتخذه فيه فالثوب له وان كان العبد لابسا ثوبا او ركبا دابة وهو
 في منزل المولى فالثوب واللابه للعبد وان لم يكن من ثوبه او ركبا رجلين
 اختلفا في دابة احدهما راكبها والاخر ممسك بلحاحها فالراكب اولى ولا يس
 مع المتعلق به كذلك لو كان احدهما جالسا على سباط والاخر متعلق به كان بينهما
 ولو كانا على دابة احدهما راكب في السرج والاخر رديف ادعى الدابة فهي للراكب
 السرج وان كانا في السرج فهي بينهما ولو ان قطارا يقودها رجل ورجل راكب
 بعير منها فادعى الراكب ان البعير كلها والمقائد كذلك ينظر ان كان الابل عليها حمله
 الراكب فالابل كلها للراكب وليس للمقائد منها شيء وانما هو اجير وعن
 عبيد بن رباح في قطار من الابل على اول بعير منها رجل راكب وعلى بعير في وسطها رجل

ركب وغيره أخر بعير منها رجل ركب ادعى كل واحد منهم ان الابل كلها له قال
 البعير الذي عليه الاول له خاصة والبعير الذي عليه الاوسط للوسط خاصة والآخر
 عليه الآخر له خاصة وما بين الاول والاوسط للاول وما بين الاوسط والاخر
 فهو بين الاول والاوسط بصفان وليس للأخر الا البعير الذي هو عليه اذ زوج
 الرجل بينه الخمسة وهم في دار يبيعهم كلهم في عياله فقال البنون المتاع متاعنا
 والاب يدعى لنفسه فان المتاع يكون للاب وللبنين الثياب التي عليهم لا غير فان قال
 البنون او قالت امرأة الميت بعد موته لمتاع بعينه ان هذا استفدناه بعد موت
 الاب والزوج كان القول قولهم وان اقر وان المتاع كان في البيت يومها مات الاب او قال
 البينة على ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم . رجل اعق أمته ولها ولد فقالت
 اعتقني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لابل اعتقتك بعد الولادة والولد عبد
 ذكر في العيون ان المولى اذا كان في يدها كان القول قولها قال ابو يوسف ان كان
 الولد في يدها فكذلك يكون القول قولها . وان اقلها البينة بينتها اولى لانها
 تثبت العتق في زمان سابق وكذلك في الكتابة فاما في التدبير القول قول المولى
 وفي المتن عن محمد بن ابي حنيفة ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان لا يعبر فالقول
 لمن هو في يده . وان اقام البينة بينتها اولى وكذلك في الكتابة . ولو اعتق
 جارية ثم اختلفا بعد حين في ولدها فقالت ولدت بعد عتي فاخذت مني وقال
 المولى ولدت قبل العتق فاخذت منك والمولى لا يعبر فعلى المولى ان يبره الى الامم ^{ان}
 في الكتابة وفي المدبرة وام المولى القول للمولى . رجل وامرأة في يديهما دار فماتت
 المرأة البينة لمن الدار لها وان الرجل عدها واثام الرجل البينة ان الدار له
 المرأة تزوجه تزوجها على الف درهم ودفع اليها ولم يقيم البينة ان الرجل يرضع بالآ

للأمة وبالرجل عبدا لها ولو أقام الرجل البيعة أنه حر الأصل والمستثناة هي العاقلان المأثرة
أما أنه ويقضه بانحر ويقضه بالدار للأمة من قبل الدار والمأة في دار الزوجين
بأنها امرأة فكان القضاء بالدار بينة الأمة أو لا زوجين في أيديهما دار أقام كل واحد
منهما البيعة أنها داره فان في قياس قول البيعة رج يقضه بالدار للأمة ولو لم يكن
لها بينة لأن الدار للزوج لأنه صاحب يد وذكر ابن شجاع رج في الوادر لو أقام الرجل
البيعة أن الدار داره والمأة أمته وأقامت الأمة البيعة أن الدار لها وأن الرجل عبدا

وليت الدار في أيديهما فالذي بينهما نصان فان كانت في يد أحدهما يترك في يد لتعارض البيتين
في الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا يقبل بيعة أحدهما على صاحبه بالرق
لكن التعارض قال رحمه وينبغي أن الدار إذا كانت في يد أحدهما يقض بيعة لها
لأن بيعة صاحب اليد في الملك المطلق لا يتعارض بيعة الخارج رجل ادعى على
رجل أنه من عنده ثوبا وبين في يد المدعى عليه فشهد الشهود أنه وهو عنده
ثوبا ولم يسموه ذكره الأصل أنه يجوز هذه الشهادة ويكون القول قول المرفق
إذا التفترب مع بيعة وكذلك في النصب وقد ذكرنا عبدا في يد رجل أقام البيعة
أنه عبده للذي في يده وأنه اعتقه وبطل الذي في يده هو لفلان أو دعه أو طال
غيبته منه وليس لصاحب اليد بيعة على ما يدعى فقض القاضي بالعق نثر حضر
فلان بعد ذلك وأقام البيعة أنه عبده اغتصبه منه صاحب اليد أو كان أو دعه
عنده فانه يقض به للذي حضر ويبطل عتقه وذكر في الجامع أنه إذا أقام عبدا البيعة
على الذي في يده أن فلانا اعتقه هو ملكه وأقام الذي في يده البيعة أنه لفلان
الغائب أو دعه عنده فانه يقض بالعق فإن قدم فلان الغائب أقام البيعة
أنه عبده لا يقبل بيعة والعق أولى ولو أقامت جارية البيعة على رجل أنها له

اعتمها واقام آخر البيعة انها له اغتصبها الذي في يديه كان العتق اول رجل ادعى
عبد في يد رجل انه له وطول بالبيعة فلما قاما من عند القاضي باع الذي في يده العبد
من ثالث وتقا بضام اودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبيعة فان
علم القاضي بما صنع ذواليدا واقربه المدعي لا يسمع بيعة المدعي على صاحب اليد وان
لم يعلم به القاضي ولا اقربه المدعي سمعت بيعة المدعي ولا يسمع بيعة ذى اليد على
ما صنع الا اذا قام البيعة على قرار المدعي بذلك فيقبل بينته وينفذ ^{بخصته}
المدعي . والله . اذا اتصل بها القبض والصلقة في هذه جملة البيع . رجال ادعى
على اخر انه اسلمه لك عليه كذا دابة وسمى عبد لمعلوما وجاء بالشهود قالوا ^{بشهود}
ان يدينوا المذكور والاناث فان لم يبينوا ذلك قال القاضي ابو بكر البجلي رح اخاف
ان لا يقبل شهادتهم ولا يقض بشيء وان يبينوا المذكور والاناث جازت شهادتهم
ولا يحتاج الى ذكر اللون لان اختلاف الذكورة والانوثة اختلاف فاحش بها
يختلف المنافع ولا كذلك اختلاف اللون . عبد في يد رجل قام الذي في يديه
البيعة انه اعتقه وهو يملكه واقام اخر البيعة انه اعتقه وهو يملكه فان صدق
العبد احدهما فينته اول وان كذبهما جميعا يقض بولائه بينهما نصفين امة
في يد رجل قام البيعة انه دبرها وهو يملكها واقام اخر البيعة انها ولدت
منه وهو يملكها واقام اخر على مثل ذلك فمضى الذي في يديه . عبد في يد رجل قام
رجلان كل واحد منهما البيعة انه باعه من الذي في يديه بيعا فاسدا فانهما
ياخذان العبد وقيمه بينهما يعز اذا شهد واعلى اقراه فان مات العبد
في يد المشتري فعليه قيمتان وكانت البيعتان شهدا على معينة البيع ^{والقبض}
فان كان العبد قائما اخذاه نصفين ولا شيء لهما غير ذلك . وان كان العبد

مستهلكا أخذ قيمته نصفين ولا شيء لهما غير ذلك . قال مولانا رحم . وينبغي أن يكون
 في الغصب كذلك . عبد في يد رجل أقام هو البينة على جليلين أنه باعتهما بألف
 درهم وأقام أحد الرجلين البينة أنه اشتراه من الذي في يده بألف درهم فالبينة
 بينة الذي العبد في يده لأنه لما أقام البينة عليهما فقد ثبت اقراكل واحد
 منها أنه اشتراه مع صاحبه بألف درهم وذلك يبطل دعواه أنه اشتراه منه بألف درهم
 . وجعل غصب من يدين شيئا فأقام المغصوب بينة البينة على الغصب وعدلت فادعى
 الغاصبان المغصوب بيمينه اقرا أنه للغاصب هل يقبل بينة الغاصب والغصب
 في يده أو يامر القاض بتسليم الغصب إلى المدعى ثم يسأله البينة بعد ذلك على
 ما ادعى من الاقرار قال محمد بن ابي يعينة حاضرة يقبل بينته واقرا الغصب
 يد يه قبل لهما كان القاض يجلس كل خمسة عشر يوما أما يمهله القاض إلى ذلك
 قال يمهله ويأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء . رجل ادعى متاعا أو دارا في يده
 أنه له وأقام البينة ففرض له القاض بذلك ولا يأخذ من المقتضى عليه حتى أقام المقتضى
 عليه البينة على أن المدعى اقرا أنه لاحق له فيه . قال محمد بن ابي يعينة وان شهد وان شهد
 قبل قضاء القاض بطلت بينة المدعى والقضاء وان شهد وان شهد بعد القضاء
 لا يبطل به قضاء القاض . عبد في يد رجل أقام البينة أنه عبد اعتقه وهو ملكه وأقام
 رجل آخر البينة أنه عبد ولد في ملكه قالوا الولادة أولى وعن محمد بن عبد الله بن عبد
 أقام رجل البينة أنه عبد ولد في ملكه ثم أقام آخر البينة أنه عبد ولد في ملكه فقطع
 القاض به لهما ثم أقام ثالث البينة أنه عبد ولد في ملكه فان القاض يقض به للثالث
 أنه لم يعد المقتضى لهما البينة أنه عبد هو ولد في ملكه ما فان أعاد ذلك أحدهما
 قضى بالنصف للذي أعاد البينة لأنه صاحب يد في النصف فلا يقبل فيه بينة الثاني

لان في دعوى النتاج يقض ببينة صاحب اليد ويقض بالنصف للثالث وليس كذلك
اعاد البينة ان يدخل مع الثالث في هذا النصف لان القاض حين قضي الاولين بالعقد
بينهما فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصفه ولا يقبل البينة من احدهما
فيما صار مقضيا عليه . واذا قضى على الرجل بنتاج او ملك مطلق اقام موالبينة
على النتاج او على التلق من المدعى قبلت بينته . رجل اقام البينة على ان قاض
بلد كذا اتفقه له هذه الجارية او هذه الثاء واقام ذواليد البينة على النتاج يقض
ببينته المدعى ولا يقض ببينته ذى اليد على النتاج خلافا لمحمد بن الاحمال
ان القاض يقض للمخارج بالنتاج وكذا لو فسر المدعى القضاء بملك مطلق
لان القاض الثاني لا يدعى ان القاض الاول وصى باقتداد فلا يبطل قضاء الاول
. ولو ان رجلين ادعيا دابة في يد رجل اقام احدهما البينة على النتاج والاخر على
الملك فصاحب النتاج او له خارجا كان او صاحب يد ولو ادعيا نتاج دابة يقض
بينهما فان وقتت كل واحدة من البينتين ووافى سن المدعى بواقي احدى البينتين
ومعا خراجا واحدا يقض للذي وافى سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا فان كانا خراجا
لها وان كان احدهما صاحب يد يقض له وان حالف سن الدابة الوقتين في رواية يقض
وفي رواية يبطل البينتان وان كان احدهما صاحب يد ووافى يقض للذي وافى سن
الدابة وان كان سن الدابة مشكلا او كان يوافق صاحب اليد يقض لصاحب اليد ودعوى
النتاج دعوى ما لا يتكرر . خارج اقام البينة انه ثوبه نسجه واقام ذواليد
البينة انه ثوبه نسجه فان كان يعلم ان مثل هذا الثوب مما لا ينسج المرأة فهو للذي
في يده وان كان يعلم انه ينسج مرة بعد اخرى فهو للمخارج وعن محمد بن عاتق
هو في يد احدهما اقام احدهما البينة انه نسج بضعه واقام الذي في يده البينة انه نسج بضعه

قال محمد ربح ان كان يعرف المصنفان فكل واحد منهما النصف الذي ينبغي وان
لم يعرف فكله للخارج. ولو ادعى حليا انه له صاغه لم يكن هذا دعوى النتائج ^{الحل} لان
يصاغ مرة بعد اخرى وكذا الشجر يغير من مرة بعد اخرى وكذا الوادى خطه انها له زرعها
لانها تزرع ثم تغربل فتزرع حولها تنكح في صوف اقام ذواليد البينة انه ملكه جزء من
شاة يملكها واقام اخر البينة انه ملكه جزء من شاة يملكها يقضيه به لذى اليد لان جراف
لا يتكرر فما جلا يحزن نانيا. ولو اقام خارج البينة على شاة في يد غيره انها شاقه وجر هذا
الصوف منها واقام ذواليدان الشاة التي يدعيها له وجر الصوف منها فانه يقضيه با
للمدعي لانهما ادعيا في الشاة ملكا مطلقا يقضيه بالشاة للخارج ثم يتبعه الصوف لان
الحزب ليس من اسباب الملك وكذا لو اخصما في ارض فقال الخارج هذه ارضي زرع
فيها هذا القطن او بنيت فيها هذا البناء فانه يقضيه بهما للمدعي ولو اخصما في جن
فقال الخارج هو لي صنعت من لبن كان لي وصاحب اليد ادعى مثل ذلك فانه يقضيه به
لذلي اليد ولو قال المدعي هذا لبن لي صنعت من لبن شاقى هذا واقام الخارج البينة على
مثل ذلك فانه يقضى بالشاة للخارج. ولو ان عبدا في يد رجل اقام هو البينة انه
ولد في ملكه من امته وعبده واقام خارج البينة على مثل ذلك يقضيه بالعبد لذلي اليد
لانهما ادعيا النتائج في العبد فيترجح بينة ذلي اليد. ولو اقام ذواليد البينة على امته
في يد امها امته ولدت هذا العبد في ملكه واقام خارج البينة على ان امته ولدت
هذا العبد في ملكه فانه يقضيه بالامه للمدعي لانهما ادعيا في الامه ملكا مطلقا يقضيه بها
للمدعي ثم يستحق العبد تبعا. ولو تشارعت امرأتان في غزل وكل واحدة منهما ادعى انها
غزلته فانه يقضيه به للتي الغزل فيدها لان القطن لا يغزل الا مرة بخلاف الشعر والمرعى
فانه يغزل مرتين. واذا اخصم رجلان في ارض فيها زرع اقام كل واحد منهما البينة ^{من} للاد

والزعم له هو الذي نزعها فانه يقضي بها للمدعي لان دعواها دعوى الملك المطلق
 ولو ان عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبد ولد في ملكه ولم يذكر التهود
 امه واقام ذواليد البينة انه عبد ولد من امته فانه يقضي بالعبد للدين ^{بدينه}
 لانها استوفيت دعوى التاج في العبد وفي بينة صاحب اليد زيادة اثبات وهو ^{النسب}
 عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبد ولد في ملكه من امته هذا ومن عبد هذا واقام
 رجل اخر البينة على مثل ذلك فانه يقضي بالعبد بين الخارجين نصفين لانهما استوفيا في
 دعوى التاج وهما خارجان ويكون الابن من الامتين والعبد بين جميعا. ولو اخضع ذواليد
 وخارج في محمشوى او في سمكة مشوية كل واحد منهما يدعى انه شواء في ملكه فانه ^{يقضي}
 به للمدعي لان المشوي يشوي مرة بعد اخرى وكذلك في المصحف اذا اقام كل واحد منهما البينة
 انه مصحف كتبه فانه يقضي به للمدعي لان الكتابه مما يتركب ثم يحمي ثم يكتب. ولو
 اخضع ذواليد ادعى خارج انها رتبة سر فاعلمه وانضمها منه صاحب اليد وصاحب اليد يدعى انها ^{دائنه}
 ولدت في ملكه يقضي بها لصاحب الولادة. ولو ادعى ثوبا في يد رجل ادله نسجه واقام ^{البينة}
 والتهود وشهدوا. نسجه ولم يشهدوا ادله فانه لا يقضي به للمدعي لان من النساج قد ^{يشهد}
 ثوب غيره. وكذلك لو شهدوا في دابة انها نتجت عنه او في امه انها ولدت عنه ولم ^{يشهدوا}
 انماله لا يقضي بها للمدعي. وكذلك لو شهدوا وانها ابنة امته. وكذلك لو شهدوا على ثوب
 انه غزل من قطن فلان لا يقضي به لفلان وكذلك لو شهدوا انه هذه الحطة حصدت من ^{نوع}
 في ارض فلان لا يكون لصاحب الارض ان ياخذ الحطة هو الصنيع. وكذلك لو شهدوا
 ان هذه الحطة من نزع كان في ارض فلان او هذا التمر من غل كان في ارض فلان او ^{هذا}
 النبيب من كرم كان في ارض فلان لا يقضي به لفلان ولو اقر الذي يده به بذلك يؤخذ
 ماداه. ولو شهدوا ان هذا العبد ولد من امه فلان كان العبد لصاحب الامه

ولو شهد وان هذه المخطئة من نزع هذا الرجل يقضي بها صاحب الزرع. وكذلك
لو شهد وان هذا الزبيب من كرم فلان يقضي بالزبيب لفلان. ولو ادعى صاحباً في يد
انه خرج في ملكه واقام ذوالبد البينة على مثل ذلك فانه يقضي به لذى اليد ولو اقام
المدعى البينة ان البيضة اني خرج منها الدجاج كانت له لا يقضي بالدجاج للمدعى
ويكون الدجاج لصاحب البدر وعليه بيضة المدعى كان صاحب اليد غصب بيضه
وجعلها تحت الدجاج. عبيد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبده اشتراه من فلان
وانه ولد لملك بائعه واقام ذواليد البينة انه عبده اشتراه من فلان اخر وان ولد
في ملك بائعه فلان فانه يقضي بالعبد لذى اليد لان كل واحد منهما ادعى نتاج بائعه
ودعوى نتاج بائعه كدعوى نتاج نفسه يقضي ببينة ذى اليد. امه في يد رجل
وابنتها في يد رجل اخر ادعى رجل انها امته واقام البينة فقضي له بالجارية لا يكون
لهذا المدعى ان يأخذ ابنتها وان استحق الجارية ملكاً مطلقاً. ولو كانت الابنة في يد
عليه كان له ان يأخذ الابنة مع الجارية. ولو اقام رجل البينة على نخل في يد رجل وتم
قصد النخل في يد غيره فقضي له بالفضل فانه يأخذ التمر ايضا ولا يشبه التمر الولد رجل اشترى
جارية فاستخفت من يده بتكوله لم يكن له ان يرجع بالتمش على بائعه وان اقام البينة بعد تكوله
على بائعه ان الجارية كانت للمستحق لا يقبل بينته الا ان يقيمها على اقرار البائع بذلك فهل
له ان يحلف البائع فيه روايتان والظاهر انه لا يحلف. وكذا لو كان القضاء للمستحق على المشتري
باقراءه ولو كانت الجارية ادعت انها حرة فاستحلف المشتري فكل او اقرار اقام البينة
على بائعه انها كانت حرة قبلت بينته على بائعه وان لم يكن له بينة كاذلة ان يحلف البائع
وكذا لو استحقها رجل انها له اعتقها او برها او ولدت منه فصدقه المشتري فاقام هو
البينة على البائع بذلك قبلت بينته

فصل في دعوى الدور والا ماضى

إذا أتى دارا أو غارا لا يسمع دعواه إلا بتعريفها ونسبها لا يكون إلا بذكر الحمد ود
 فذكر الحمد باسمائهم وأبائهم وأجدادهم واللقب الذي يعرف به وإن كان يعرف
 باسمه واسم أبيه وجد لا يحتاج إلى اللقب وإن كان التعريف لا يحصل إلا بذكر اللقب
 بأن كان يشاركه في المصغرة في ذلك الاسم والنسب كما لو قال حمد بن محمد بن جعفر
 فهذا لا يقع التعريف لأن في المصغرة يشاركه في الاسم والنسب ومحمد ذكره كثير
 من المواضع فلان بن الفلاني وإن حصل التعريف باسمه واسم أبيه ولقبه لا يحتاج إلى
 ذكر الحمد وإن كان لا يحصل بذكر الأب والجد لا يكفي بذلك ولو ذكر الحمد ود الثالثة
 وسكت عن الرابع لا يضر وإن لم يسكت ولكنه خطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى
 عليه ليس هذا الحمد ود في يدي أو قال ليس علي تسليم هذا الحمد ود فإنه لا يتوجه
 عليه هذه الخصومة وأن قال المدعى عليه هذا الحمد ود في يدي غير أنك أخطأت في الحمد
 لا يلتفت إليه إلا إذا توافقا على الخطأ في سنان الخصومة ولو ادعى على رجل محمدا
 في يده فأنكر المدعى عليه أن يكون ذلك في يده فطلب المدعى من القاضي أن يميلفه
 على ذلك كان له ذلك حتى يقر فإذا اقر باليد حلف على ملك المدعى فإذا اقر بذلك
 يأمره القاضي بترك العرض فإن أصر المدعى أن يقيم البينة بعد إقراره باليد أماله
 قلنا لا يسمع إلا ما أمروا به من الخصومة لا يقبل بينة المدعى على الملك ما لم يقم
 البينة
 أنها في يد المدعى عليه فإن لم يقم بينة أنها في يد المدعى عليه وأقام البينة على الملك
 بعد إقرار المدعى عليه باليد فقطع القاضي بذلك ذكره الجامع أنه لا ينفذ قضاءه ما لم
 يعرف القاضي أنها في يده أو يقيم البينة أنها في يده وكذا ذكر الخصاف رح المدعى عليه
 القضاء
 إذا ادعى بعد القضاء أن المدعى أخطأ في الحمد الرابع لا يسمع دعواه ولكن لو ادعى قبل

بعدما الجاب المدعي انهما مكر في يدي فلم ادعي انه اخطأ في الحد الرابع لاسمع دعواه وان شهدوا
 علي حدين لم تقبل شهادتهم ولا يقضي بها وعن ابي يوسف رح انها تقبل ويقضي باختلاف الشا^{هي}
 رح في قوله قال بعضهم انها تقبل اذا شهدوا علي حدين متقابلين اما اذا شهدوا علي حدين
 حلاليين والمغرب او حلاليين والمشرق لا تقبل وقال بعضهم انها تقبل في قوله اذا شهدوا
 علي حدين احد مطلقا والاخر عرضا. اذا ادعى محدودا ونكح الحدود الاربعة وقال الشهود
 نحن نعلم حدوها اذا ذهبنا اليها ونقف عنده ولكن لا نعرف جيرانها ولا نعرف اسمي
 الجيران قال الشيخ الامام شمس المنة الحلواني رحمه الله هنا مسائل ثلثة احدها
 ان يقول الشهود لهذا المدعي دان في محلة كذا في سكة كذا الصق دار فلان في رقيقة
 كذا اغتصبها منه هذا المدعي عليه وانما في يد بفيحق ولم يذكر واحد ودعا وقالوا لا
 نعلم حدوها وجاء المدعي بشهود اخر فشهدوا فاجد ودعا فادار القاضي لا يقضي للمدعي لان
 الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بمحدود الدار لم يشهدوا لله
 يملك الدار والمسئلة الثانية لوقال اليهود نحن نعلم حد ودعا احد حدوها كذا
 والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا ولكن لا نؤدي ايواف الحد وذلك سمي ادعوي المدعي ^{هذه} وحل
 الحد وحدود تلك الدار فانا تحملنا الشهادة بهذه الحدود وسمى لنا حد ودعا هذه
 الحدود واقربا لبايع هذه الحدود ولكن ما رايناها ولا مرنا بتلك المحلة ولا نسكنها وكثر^{تخل}
 الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى البايع حدودها وللتهود يتحملون^ة
 تبخير البايع في هذه المسئلة القاضي يبعث امينين الى الدار ان هذه الحدود هل هي
 حد وذلك الدار فان وافق قضيهما للمدعي اذا رجا اليه وشهد عند ان حد ودعا
 هذا الحد ودوان خالف لا يقضي. اما المسئلة الثالثة اذا قال الشهود ان لهذا المدعي
 دار في محلة كذا نعرف حد ودعا اذا قنعنا بخطاها فخيرنا احد حدوها الى ههنا

والثاني الى ههنا والثالث الى ههنا والرابع الى ههنا ولكننا لانهم جيرانها فان ههنا اذا ارادوا ان يقضيه للمدعي يا امر اليهود بان يذهبوا الى الدار ويبعث معهم شاهدين او امينين من امناهم ويسوا الحدود للامينين ثم يتعرف الامينات جيرانها ويسألوا اسماهم ثم فاذا رجعوا الى القاضي وشهد الامينا ان اليهود بينوا حد والدار واثاروا اليها وان اقر فناعجز جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان وفلان في سكة كذا فان القاضي يقضي بشهادة اليهود الذين شهدوا بملك الدار للمدعي ^{شاهدان} موافق قال اليهود ^{شاهدان} الدار لحي تلاصق دار فلان بن فلان لهذا المدعي او قالوا الدار التي بين دار فلان وبين دار فلان لهذا المدعي لا يلتفت الى شهادة اثم لانهم ذكر واحد من وذا ان لا يكفي فاكما الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر اليهود وحدودها لا يقبل شهادة اثم في قولنا في حنفية ربح كذا القرية والارض والكانوت ويجوز في قول ابو يوسف ومحمد ربح واجمعوا على ان الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب ولو ادعى محدوده في جبل وذكر اليهود الحدود الثلاثة وقالوا لا نعرف الحد الرابع جائزت شهادتهم وان ذكروا الحد الرابع وقالوا الحد الرابع متصل بملك المدعي ولم يذكره الفاصل جائزت شهادتهم وان ذكروا الحد الرابع في ملك المدعي عليه ولم يذكره الفاصل لا يقبل شهادتهم في الاراضي ويقبل في البيوت والدور والكروم . ولو كان الحد الرابع ملك رجلين لكل واحد منهما ارض يحجب المدعي بماله في بيان الحدود والحد الرابع لزني ارض فلان ذكروا احدا الجارين ولم يذكره الاخر جاز ايضا وكذا لو كان الحد الرابع ارض رجل ومسجد فقالوا الحد الرابع لزني ارض فلان ولم يذكره المسجد جاز . رجلان تنازعا في دار رجل واحد منهما يدعي انها له وفي يديه ذكر محمد ربح في الاصل ان على كل واحد منهما البينة والا فاليمين لان كل واحد منهما مقرب بثبوتها المحصورة عليه لما ادعى اليه لنفسه فان اقام احدهما

البينة اثنتان يديه يتخير له باليد ويصير هو مدعي عليه والاخر مدعيان وان قام كل منهما
 لكل واحد منهما فان القاضيه يجعل الدار في يدها لانهما تساويان اثبات اليد فكل واحد
 تساويان اثبات الملك . وقال بعض اصحابنا راج اذا قال المدعي ملكه وفي يدي لا يسمع
 لانه لا يدعي حقا على غيره . وذكر المحضان عن اصحابنا رجلا لما قام البينة على رجاء في يده
 الدار التي حدها كذا وبين حد ودعا فان القاضيه لا يسمع دعواه ولا يقبل بيته على الملك
 ما لم يتم البينة ان الدار في يد المدعي عليه ثم يتم البينة انها له لتوهم . اتوا في
 حد ورجى يد ثالث على ان يدعيه احدهما في الدار اثنتان يديه ويقوم المدعي اليه ^{عليه} ^{عليه} ^{عليه}
 والدار يد غرضها وهذا باطل لان هذا قضاء على المسخ واختلفوا في القضاء عموما
 قال بعضهم ينبغي مضاؤه واليه اشار وفي الكتاب . وقال بعضهم انما بعد ان لم يعلم القاضيه
 انه مسخر اما اذا علم انه مسخر لا ينبغي قضاء القاضيه وعليه الاعتماد فعمل ما قاله المحض
 ينبغي ان لا يسمع البينة في مسئلتها لان صاحب كل واحد منهما لا يكون حصالة اذا لم يكن
 الدار في يده . ومن اصحابنا من قال مسئلة الاصل محمولة على ما اذا قام البينة على اليد ثم قام
 احدهما البينة على الملك اما اذا لم يتم البينة على اليد حتى اقام احدهما البينة على الملك
 فان القاضيه لا يقضي له حتى لو وجد الدار في يد ثالث لا يسمع مريده وذكر شيخنا الشيخ ^{رحمته}
 قال تاويل مسئلة المحض ان المدعي عليه لم يدع اليد وفي مسئلة الاصل كل
 واحد منهما يدعي اليد لنفسه فلهذا تقبل دعوى المدعي على الملك حتى لو قال المدعي
 ملكه وفي يدي وان هذا الرجل يمنعي ويتعرض بمنع حق المدعي عليه يقول ملكه في يدي
 لا يدعي اليد لنفسه لا يسمع بينة المدعي وذكر محمد بن في السبيل وان مثل ما خرج
 في الحرب ومعه ستان وفي يدهما بغل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي
 في يدي فقامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضيه يقضي بالمال لمن اقام البينة ^{لانه}

دعواه بالجهة قال ليس له هذا مع وهذا المسئلة تبين خطأ بعض ما اتخاها اذا قال فلان
 من المدعى ملك في يدي ان القاضى لا يسمع هذه الخطوة ويقول اذا كان ملكا في يدك
 فماذا تطلب في نفس مهنا على قبول البيعة من احدهما هو الصحيح ووجهه ان كل واحد
 محتاج الى البيعة لدفع سناعة الاخر فالبيعة لهذا المقصود مقبولة ويقول للقاضى
 اطلب منك ان تمنعه عن مزاحمتي وتقر في يدي قائما . فالحاصل ان دعوى الملك في العفا
 لا يسمع الا على صاحب اليد ودعوى اليد يقبل على غير صاحب اليد اذا كان ذلك
 الغير متازعه في اليد فيجعل مدعى اليد مقصودا ومدعى الملك تبعا لملك اليد
 . رجل ادعى دارا في يده رجل وقال الدار داري اشتراها فلان منك لي وفلان غائب
 والذي في يده الدار يحجلا ببيع قال ابو يوسف ربح قبل بيعة المدعى عليه . وكذا
 لو كان المشتري حاضرا في البيع وهذا بمنزلة رجل ادعى دارا في يده رجل وقال هو اشتراها
 من فلان كان فلان اختراها منك . وقال ابو حنيفة ربح اذا ادعى انه له اشتراها من فلان
 وفلان اشتراها من الذي في يده يقبل البيعة . وان ادعى انه له اشتراها له فلان من
 الذي في يده الدار لا قبل هذه البيعة . ولو قال هذا الى اشتريتها من فلان الذي يملكه
 بالبيع سمع دعواه . ولو قال هذا الى اشتراها منك فلان وفلان كان وكيل في البيع
 لا يسمع دعواه في قول ابو حنيفة ربح ويسمع في قول ابي يوسف ربح . رجل ادعى دارا
 في يده رجل فقال المدعى عليه ليست في يدي فجاء المدعى بشهود فنشهد وان الدار
 في يد المدعى عليه وفي ملكه فان القاضى يسأل المدعى ان قال المدعى هو كما تشهد
 انها في ملكه وفي يده فقد اقر المدعى بالدار للمدعى عليه وان قال صدقوا انها في يده
 فلا صدقتم في انها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعى عليه خصما للمدعى . المدعى
 اذا قال ملكه حقيق في يده هذا بغير حق ولم يقبل واجب عليه بتسليمها الى الشهود ويقع

ذلك ايضا صحيح . ولعل قال ملك وحيه ولم يزل وفي يد رجلين فقد ذكرهما اختلاف للبتاح في
فيه . رجل ادعى دارا في يده رجل فقال الذي في يده اودعها فلان فقال المدعي ما كان
فلان اودعها ولكنه وهبها لك اوباعها فان القاضي يحلف الذي في يده ما سمع ^{ههنا}
له ولا باعها منه بعد ما كان اودعها ايا . فان نكل عن اليمين جعله خصما للمدعي
رجل في يده دارا دعاها رجل فاقام الذي في يده الدار البينة ان فلانا الغائب
كان ادعى هذا الدار واستحقها من يده وسلمها اليه القاضي ثم ان ذلك الغائب اجرا
الذي هو فيها قالوا لا يقبل بينته ولا يدفع عن الخصم وادعى رجل ادعى رجل اخا
واقام البينة واقام الذي في يده البينة ان هذا الدار فلان الغائب اشتراها
من المدعي وكلني بها يقبل بينته ويدفع عن الخصم ولا يلزم الغائب الشراء من هذا
المدعي . وادعى رجل ادعى رجل البينة ان صاحب اليد غصبها منه واقام رجل
اخر البينة ان هذا الدار له فانه يفيض بالدار الذي اقام البينة انها له . رجل ادعى دارا
في يد غيره انها له ثم ادعى بعد ذلك انها للغلان وقفها عليه قالوا يسمع دعواه كما لو ادعى
لخصمه ولا ثم ادعى لغيره وادعى انه وكل فان ادعى ولا انه وقف ثم ادعى انه له لا يسمع دعواه
كما لو ادعى لغيره ولا ثم ادعى لخصمه . رجل ادعى دارا في يد رجل فأنكر الذي في يده
فاستحلف ونكل ففض القاضي عليه بتكوله ثم ان المعصية عليه اقام البينة انه كان
اشتراها من المدعي ان اقام البينة على الشراء قبل القضاء لا يقبل وان اقلها على
الشراء بعد القضاء يقبل . رجل ادعى دارا في يد رجل انها له وملكه وحقه وفي يده الذي
في يده غصب واقام الذي في يده البينة انها وديعة في يد عن فلان الغائب لختلف
المشايخ فيه قال بعضهم يدفع عن الخصم لانه لم يدع الفعل على صاحب اليد فيدفع ^{عنه}
الخصم وقال بعضه لا يدفع هو له عيب . لو قال عصب مني ثم اقام الذي في يده البينة

أنها بديعة لا يندفع عنه الخصومة ^{بكذا} وكذا ^{هو} ولو ادعى عبد في يده سرقا أنه له سرق
 منه وأقام الذي في يده به البيعة أنه وديعة لفلان الغائب قال محمد وزفرج يندفع
 عند الخصومة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رج في السرقة إذا لم يسم السارق لا يندفع
 الخصومة عن صاحب اليد ولو قال هذا لي غصبه مني فلان عن ذي اليد أو كان ثوبا فقال
 هذا لي سرق مني فلان غير ذي اليد فقام المدعي عليه البيعة على أن فلانا الغائب
 أو دعيه يندفع الخصومة عن ذي اليد قال الشيخ الإمام المعروف بجواز هرازدج
 في السرقة لا يندفع الخصومة عن ذي اليد استحضانا ولو قال هذا لي اشتريته من ذي
 اليد بكذا وأقام المدعي عليه البيعة أنه وديعة في يده يظفر في ذلك أن ادعى علي
 ذي اليد فعلا له بينته أحكامه بأن ادعى الشراء منه بالفلم يذكر أنه نقد الثمن
 ولا قبض منه فأقام الذي في يده البيعة أنه لفلان الغائب أو دعيه أو غصبته
 منه لا يندفع الخصومة في قولهم فإن ادعى عليه عقدا انتهى أحكامه بأن ادعى أنه اشترى
 هذه الدار وهذا العبد بكذا ونقد الثمن وقبض منه المبيع ثم أقام المدعي عليه ^{البيعة}
 أنه لفلان الغائب أو دعيه اختلفوا فيه قال بعضهم يندفع عنه الخصومة لأنه لا
 ادعى عقدا انتهى أحكامه لم يبق دعوى العقد وبقى دعوى الملك فيندفع عنه
 الخصومة قال بعضهم لا يندفع لأنه وإن انتهى أحكامه لا يصير مدعيه ملكا مطلقا حتى لا يقبض له
 بالزائد والصحيح أنها تندفع ولو ادعى المدعي الشراء مع نقد الثمن ولم يذكر
 قبض المبيع لا يندفع الخصومة عن ذي اليد في قولهم ولو ادعى ثوبا أو دارا أو دابة
 في يده رجلا أنه له فأقام الذي في يده البيعة أنه لفلان الغائب أو دعيه
 أو غصبته منه أو في يده بأجرة أو رهن أو كان المقولة غائبا لا يندفع الخصومة
 عن ذي اليد ما لم يتم البيعة على ذلك وإن كان للمقولة حاضر أو سدر فيها قال يندفع

الخصم عن ذي اليد ويحول الخصم إلى المقولة وأن كان المقوله غائباً وأقام المدعي
 في يديه البينة وشهد وأنه أودعه رجل لا يعرفه لا يقتل بها دأتم وأن قالوا أنه
 بوجهه ولا يعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول ايخيفة وايستيف
 وأن شهد الشهود على اقرار المدعي أن جيلاد دفعه الاذي اليد جازت شهادتهم
 ويندفع عنه الخصم ولو شهد شهود المدعي عليه ان المدعي اقر ان هذا الغائب
 الغائب وقال اودعته فلان الغائب تندفع الخصم ولو شهد الشهود على اقرار
 المدعي بذلك ولم يقل صاحب اليد هو فلان الغائب اودعته قالوا تندفع عنه
 الخصم وكذا قام المدعي عليه البينة ان فلانا الغائب دفعه اليه فتشهد
 شهوده وقالوا شهد ان فلانا الغائب دفعه اليه ولا تدري انه ملك فلان الغائب
 حازب شهادتهم وتندفع الخصم عن ذي اليد كما لو اقر المدعي عند الغائب
 ان فلانا الغائب دفعه اليه فانه تندفع الخصم عن ذي اليد ولو قال الذي
 في يديه اودعته رجل لا يعرفه فتشهد الشهود انه اودعه رجل ولا يعرفه
 كما است الذي في يديه خصما للمدعي وكذا لو قال الشهود اودعه اياه
 فلان والمدعي عليه قول اودعني رجل لا يعرفه كان هو خصما للمدعي
 رجل ادعى على رجل ببلدة دار والدار في غير تلك البلدة فاقام المدعي البينة
 فعلت بيته وقضى بها للمدعي جاز قضاؤه وان لم يكن الدار في ولايته هذا
 القاضي رجل ادعى دار في يد رجل انها له فانكر المدعي عليه
 قال المدعي من اين سراي رابرت مدعي عليه رزاني داشتم بطل دعواه
 لا هذا اللفظ يذكر للملك والبذل عرفان ادعاها المدعي بعد ذلك
 لا بسهم دعواه الا ان يدعي التلق من المدعي عليه بملك جازت رجل ادعى

محمد بن إدريس ذكره أحد وعدها وقال في خبر فيها وفيها اشجار وكان المحدود بذلك
 الحمد وذكره في كتابه خالية عن الاشجار لا ينقل دعوى المدعي. وكذا لو ذكر مكان
 الاشجار جطانا لو كان المدعي قال في تعريفها ليس فيها اشجار ولا حائط
 فاذا فيها اشجار عظيمة لا يتصور حد. وفيها بعد الدعوى الا ان حد ودها
 توافق الحمد ودالتي ذكرت بطل دعواه ولو ادعى ارضاً وذكر حد ودها ^{عشر} مال هي
 دبرات ارض وعشر جريب فكانت اكثر من ذلك لا يبطل دعواه. وكذا لو قال هي ارض
 بين ريفها عشر مكائيل فاذا هي اكثر من ذلك او اقل الا ان المحدود واقعت دعوى
 المدعي لا يبطل دعوى المدعي لان هذا خلاف محتمل التوفيق وهو غير محتاج اليه دار
 في يد رجل فقال رجل اخبرني منه هذا الدار وانكر الذي في يده به الشراء وقال لي
 نعم المقر ادعى انها له واقام البيعة على ذلك فبطل بيئته. ولو قال المقر لا هذا الدار لك
 في يده وسكت ثم قال انا بعتها منه فانكر الذي في يده الشراء ثم اقام المقر البيعة انها له
 ذكر الناظم انه لا يقبل بيئته ولا يسمع دعواه. ورجل اقر عند القاضي ان هذا الحد
 او الدار لفلان غير ذي اليد ثم اقام البيعة انه له اشتراه من الذي في يده فلان
 لا يقبل بيئته. ورجل اشترى داراً او عبداً فاستحق من يده بالبيعة فادعى ^{جمع}
 بالثمن على بائعه ثم قال ابن البائع قد كنت اشتريت منك هذا بكذا ولو ان ^{بالثمن} ارجع عليك
 قالوا يسمع منه دعواه الثاني وله ان يرجع عليها بالثمن لاحتمال ان اشتراه من البائع
 او ان يخلو اياه وادعى فاشتراه من ابنه فاذا استحق عليه كان له ان يرجع عليها ^{لغيره}
 فان في يد رجل ادعى رجل انها له اشتراها من فلان عجز ذي اليد واقام البيعة
 فذكر في الاصل فجلت المسئلة على وجوه خمسة ان شهد شهوده انها كانت لفلان
 بائعاً من هذا المدعي بكذا او شهدوا ان فلاناً باعها منه وهو يضمن بمكلمها

^{١٩٨}
 جازت شهادتهم والثانية لو شهدوا ~~والثالثة~~ المدعى اشترىها من فلان بكذا جازت
 شهادتهم والثالثة اذا شهدوا ان فلانا باعها من هذا المدعى وسلمها اليه جازت
 شهادتهم وعن ابي يوسف مع انها لا يقبل شهادتهم وبه اخذ القاضى ابراهيم و
 مشايخنا اخذوا جواب الكتاب واجازوا هذه الشهادة الرابعة لو شهدوا ان
 هذا المدعى اشترىها من فلان بكذا وقضها منه جازت شهادتهم. والخامسة لو شهدوا
 انه اشترىها من فلان بكذا وفقد الثمن او شهدوا ان فلانا باعها منه بكذا ولم يرد
 على ذلك لا يقبل شهادتهم. ولو شهدوا ان فلانا باعها منه بكذا وكانت الدار
 في يده وقت البيع ذكرنا ان طفرح انه لا يقبل هذه الشهادة اذا كانت الدار في يده
 وقت الخصم. ولو شهدوا انه اشترىها من نبي اليد بكذا وهو يدعى ذلك ولم يرد
 عليه جازت شهادتهم. رجل قال للقاضى ان هذا المدعى اقر ان هذا الفيل الذي
 في يده يقره بالتسليم الى هذه المسئلة على وجهين احدهما ان يدعى ان هذه الدار وهذا
 العبد له وان الذي في يده اقر له هذا فان القاضى يسمع دعواه هذه عند الكل وان
 هذا الى الذي في يده اقر به لي قال الصحيح انه لا يسمع دعواه. وان قال المدعى ان هذا
 الرجل اقر ان هذه الدار التي في يده يقره بالتسليم الى قال عامة الشايخ يصح دعواه
 ويؤمر بالتسليم اليه اذا ثبت اقراره بذلك عند القاضى. رجل ادعى بالجارية في
 انهاء وجاء بشاهدين فشهد احدهما انها له وشهد الاخر انها كانت له وشهد
 انها كانت له قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رح يقبل شهادتهم. وكذا
 لو شهد احدهما انه ملكه وشهد الاخر انها كانت ملكه تقبل شهادتهم. ولو شهد
 احدهما انها كانت في يده وشهد الاخر انه في يده او شهدوا جميعا انها كانت في يده
 لا تقبل شهادتهم في قولنا بجديفة ومحمد رح ويقولون لا يسمع دعواه وسوى بين
 هذا

وبين ما لو شهدوا أنهم كانت له ولو ادعى أنها كانت له وشهد الشهود بأنها المذكور
 الشيخ الإمام المعروف بجواهر زاده في شرح النصب الصحيح أنها لا تقبل ولو شهد
 الشهود أن المدي عليه غضبها من المدي يقبل. وكذا لو شهدوا أنها استعارها منه
 رجل ادعى دار في يد رجل أنها دار فلان الغائب ولي على الغائب الف درهم وإن الغائب
 كان رهن عنده الدار بالالف اليه لم عليه منذ شهر ودفعها اليه وإن المدي قبضها
 منه ثم إن الغائب بعد ذلك استعارها منه فاعلها اياه واقام البيعة والذي في يد
 الدار يزعم أن الدار داره اشتراها من ذلك الغائب أمس او قال اشتراها منه
 عشرا بام واقام البيعة على ذلك فان القاض يفضي بيعة الرهن فان قال ذواليد انا
 انقض البيع فان القاض لا يفضي بيعة على الغائب حتى يحضر الغائب. وكذا لو كان
 المدي يدعي الاستيجار مكان الرهن. ولو كان مكان الرهن والمستاجر رجل يدعي
 ملك الدار يزعم أنه اشتراها من الغائب منذ شهر وذواليد يدعي الشراء منذ
 عشرا بام فان القاض يفضي للمدي وينقض البيع الثاني الذي يدعي صاحب اليد أن كان
 شهود المدي لم يشهدوا على الغائب بقبض الثمن من المدي فان القاض يأخذ
 منه الثمن ويسلم الدار الى المدي ويكون الثمن عنده حتى يحضر الغائب كذا ذكر في
 المنتقى. وذكر في الجامع رجل اشترى جارية وفضها بغير إذن البائع قبل نقد الثمن
 وباعها من رجل آخر وسلم الى الثاني وغاب المشتري الاول ثم حضر البائع الاول يدعي
 ان المشتري الاول قبضها منه بغير اذنه قبل نقد الثمن واراد ان يستردها من
 الذي في يده ان اقر صاحب اليد بما ادعى البائع الاول ياخذها من يده وان اكره الثاني
 فلا خصومة بين البائع الاول وبين المشتري الثاني مذكور في الاحكام رجل استأجر
 من رجل ثلثة دواب ثم ان رب الدواب احداً منهن من غيبه واعاد اخرى وذهب

رى اوداع فوجد المستكرى الدواب في الدائم فالتكاد باع بعد سبيل البيع وانتهى
 لاجار في وايز الاجارات وان باع بغير عذر فالباع موقوف والمستكرى الحق
 بالدواب لتقدم عقده وما وجد في يد المستقر فلا خصومة بينهما حتى يحضر صاحب
 الدابة لان يد المستقر ليست يد خصومة وما وجد في يد الموهوب له فهو خصمه
 فيها للمستاجر لان الموهوب له يدعي ملك الرقبة فيما في يده فيكون خصما لكل
 من يدعي حقا في ذلك وان كان المدي يدعي الاجارة قال في الكتاب المستاجر الحق
 بهما ينسب في الاجارة مكد اذكر في الكتاب ولم يبين اي المستاجر ينسب اليها الاول
 الثاني واخلفوا المستاجر فيه قال ثمس الأئمة السرخس رح الصنيع
 ان المساجر الثاني لا يكون خصما للمستاجر الا طرحة يحضر صاحب الدابة بمنزلة
 المستقر لان لا يدعي ملك العين فلا يكون خصما الاول والحاصل ان المستاجر
 لا يكون خصما لمن يدعي الاجارة ولا لمن يدعي الرهن ولا لمن يدعي الشراء ^{المشتري}
 يكون خصما لكل وكذلك الموهوب له رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدي
 عليه هي لولدي الكبير الغائب لا يندفع الخصومة عنه ما لم يتم البيعة على الايداع
 كما لو ادعى الوديعة لاجنبي فان كان المقوله حاضرا صح اقتضاه ويجوز الخصومة للمقر
 ولو قال هي لولدي الصغير لا يندفع عنه الخصومة لانه لو كان صادقا في اقراء
 كان هو خصما في ذلك ولو ادعى ارضا في يد رجل ابتذله غصبه منه الذي في
 بديده فقال المدي عليه هو وقف على سبيل خير معلوم لا يندفع الخصومة عنه فان
 اقام المدي بيعة على ما ادعى يقضيه له وان لم يكن له بيعة قال الشيخ الامام ^{الحليل}
 ابو بكر محمد بن الفضل رح يحلف المدي عليه على دعوى المدي فان حلف برئ
 وان نكح ضمن قيمته للمدي على قول محمد رح لانه صار وقفيا باقراره فاذا انكح ^{هنا}

عليه عليه السلام في حكم اقرار بالوقف فيضمن قيمته للمدعي ولو اقام المدعي عليه البينة
على الوقف فتشهد انه وقف ولريد نكروا الواقف لا تنفع عنه خصومة المدعي ولا
عن الضمان لانه صار وقفا باقراره فكان وجود هذه البينة وعدمها بمنزلة ولا فارقا
بالوقف بمنزلة الاقرار ولولد الصغير ولولد صغير لغيره فكما يلزمه الاقرار للولد الصغير
يلزم بالوقف كذا في دار في يد رجل انما له فقال صاحب اليد ملك تو نيت ومن
تو نيت او قال ملك وحق من نيت فاقام المدعي بينه على ما ادعى ثم ادعى صاحب
اليد دفعا لخصومة المدعي وقال له انك اقررت قبل دصول هذه وقلت انك
ملك من نيت وحق من نيت واقام البينة على هذا كان هذا دفعا لخصومة
المدعي. ذكر في الجامع اذا اقام المشهود عليه البينة ان المدعي ساومه بالملك
به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بينة المدعي لان الاستيلاء اقرار بالملك
او اقرار من المساوم ان لا ملك له فيما ساومه. فلو ان المدعي بعد بينة المدعي
عليه على هذا الوجه اقام البينة اذ صاحب اليد استام من المدعي به قبلت هذه البينة
ويبطل الدفع الاول لان رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للمستام منه تكفي
للمدعي بهذا الدفع مدعي اقرار صاحب اليد انهما ملك المدعي والتناقض يبطل
الحضم فيصير في التقدير كان صاحب اليد ادعى ان المدعي اقرار بالملك صاحب
اليد ثم ان المدعي ادعى ان صاحب اليد اقر بعد ذلك ان الدار ملك المدعي ولو كان
هكذا يبطل دفع صاحب اليد هذا اذا ربح كل واحد منهما الاقرار تاريخا فان لم يربح
هكذا لا يندفع اقرار كل واحد منهما باقرار صاحبه فبقيت بينة المدعي على الملك
الطلق بلا اقرار. تجلوا ادعي مينا في يد انسان انما له واقام البينة على اقرار ذي
اليد للمدعي وانهم ذواليد البينة على اقرار صاحبه يبطل البينتان ويبقى اليه

بالحسن وهذا على الرعاية التي قبل الاستلام اقرار بالملك للمستلم ومنه على الرعاية
التي قبل الاستلام اقرار بان لا ملك له فذلك يجمع هذا الدفع لان اقرار دي البائعين
ملك له ومن احد يدعي الملك لنفسه يكون اقرار بالملك للمدعي فانه ذكر في الرعايات
رجل استلم من رجل عينا ولم يتفق بينهما بيع ثم ان المسام بعد ذلك ادعاه لنفسه
اولين بالوكالة لا يسمع دعواه ولو لم يكن ذلك اقرار بالملك للبائع يسمع دعواه
ثاني بالوكالة رجل ادعى رجلا نصف عبدا ونصف دار غير مقسوم ثم باع منه
النصف الاخر وسلمه اليه فجاء رجل وادعى نصف ذلك واقام البينة واقام صاحب اليد
البينة على الشراء والوديعه لم يكن بينهما خصومة يحضر البائع لان المدعي لو استثنى
النصف يظهر بالاستحقاق ان البائع كان شريكا للمدعي فانصرف بيعه الى النصف
الذي كان له والمتدعي ليس بمخصم فالبينة لا تخل له وديعه في يده ولو اشترى
نصف عبدا او نصف دار غير مقسوم شراء فاسد او قبضه ثم اشترى النصف
الباقى بشراء جائزا ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري يكون خصما للمدعي
لانه يملك الكل ظاهرا فيكون خصما للمدعي فاذا قضى للمدعي بالنصف فحضر البائع
كان له ان يسترد منه النصف الاخر بحكم فساد العقد لان الاستحقاق انصرف الى النصف
الباقى ولو باع نصف العبد بيعا جائزا ثم باع منه النصف الباقى بمينة او بدم وسلم
الكل الى المشتري ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري لا يكون خصما للمدعي ولو
اشترى نصف عبدا من رجل وادعاه رجل اخر النصف الباقى ثم جاء رجل وادعى النصف
فان المشتري يكون خصما للمدعي ويقضى للمدعي بالربع رجل ادعى دارا في يده
فقال المدعى عليه نصفها لي ونصفها للعلاء بن فلان وديعة عندي ولم يتم البينة
على الوديعه حتى اقام المدعي البينة على ما ادعى ثم ان صاحب اليد اقام البينة على

ادعى من العديسة بطلت بينه المدعي في النصف واذا بطلت بينه المدعي والنصف
 من بطل في النصف المباني قالوا يبطل بينه قالوا لا نارض وفيه نظر لان المسئلة اليه
 بها كان المدعي عليه خصما في النصف دون النصف ومع هذا قلت بينته في
 رجل ادعى دعوي واتفقت فتاوى الاثمة على فسادها ومع ذلك ادعى المدعي عليه
 الدفع دفعا صحيحا واقام البينة قالوا لا يسمع بينة الدفع لان الدفع بناء على الدعوى
 لم يسمع فان كان دعوي المدعي يتحمل الصحة بوجه ما فاذا ادعى المدعي عليه الدفع بطل
 المدعي عليه باثبات الدفع رجل ادعى على شخص انه مملوكه وانه قد تمرد وخرج من يده
 فقال المدعي عليه انا مملوك فلان الغائب قالوا ان جاء العبد ببينة على ما ذكره دفع
 عنه خصم المدعي وان لم يقيم البينة على ما ادعى قلت عليه بينة المدعي ويقضه له فان حضر
 الغائب بعد ذلك لم يكن له على العبد سبيل حتى يقيم البينة على ما ادعى رجل ادعى ان
 في يد رجل انما له اشتراها من فلان غير ذي اليد فتشهد المشهود له بالملك المطلق
 لم تقبل شهادتها ثم ولو ادعى ملكا مطلقا فتشهد المشهود بالملك بسبب ما نزلت
 شهادتها ثم ولو ادعى ملكا بسبب ثم ادعى ذلك في وقت آخر عند غير ذلك القاضي
 ملكا مطلقا فاقام المدعي عليه البينة انه كان ادعاه قبل هذا بسبب عند فلان
 القاضي قلت بينة المدعي عليه ويبطل بينة المدعي وان ادعى اولا ملكا مطلقا
 ثم ادعاه عند ذلك القاضي او عند غيره ملكا بسبب سمع ودعواه لان المطلق مجتمعة
 وان الثاني دون الاول اذا ادعى دارا وعرضا فانكر المدعي عليه فاقام المدعي شهادتين
 تشهد احدهما ان المدعي عليه اقراهما ابتاعهما من المدعي وشهد الاخر ان المدعي ودعاهما
 اياه ذكر في المتن انها تقبل ويقضه للمدعي ولو شهد احدهما انها للمدعي وشهد الاخر
 على اقرا المدعي عليه ان المدعي دفنها اليه لم تقبل هذه الشهادة رجل ادعى شيئا

كان ملكا للبحر عليه بطل قضاء القاضي. وكذا لو ادعى ارضانيهما اشجارا طام
 البينة وقضى القاضي به ثم اقر المدي ان الاشجار كان ملكا للمقضي عليه لا يطل^ق
 القاضي بالارض. ولو شهد الشهود للمدي بالارض والاشجار جميعا والبينة بحالها
 بطل قضاء القاضي لان الوجه الاول تشهد وبالبناء تبعافلا يكون اقرار المدي اكد ابا
 بالشهود اما في الوجه الثاني تشهد وبالبناء والاشجار رضا كان اقرار المدي اكد ابا
 بالشهود. ولو ادعى دارا في يد رجل واقام البينة تشهد وانها للمدي فحضر بها القاضي
 ثم قال الشهود لا نذكر في لمن البناء فانهم لا يضمنون شيئا كما هم قالوا بعد القضاء
 في الشهادة. وان قالوا البناء للمدي عليه ضمنوا قيمة البناء للمقضي عليه. ولو ادعى
 جارية انها له وشهد الشهود بذلك وقضى بها القاضي وكان لها ولد في يد المدي عليه
 لم يعلم بها القاضي فاقام المدي بينة انه ولدها فان القاضي يقضي بالولد للمدعي فان شهد
 الام بعد ذلك ذكرنا ان يلحق انهم يضمنون قيمة الام والولد جميعا لان القاضي انما
 قضى بالولد للمدي بشهادة شهود الام فانهم لو رجعوا بعد القضاء بالام قبل
 القضاء بالولد ارتدوا عن الاسلام وفسقوا ثم اقام المدي البينة على الولد انه
 ولد الجارية فان القاضي لا يقضيه بالولد الا ان يشهد الشهود بالولد انه ملك للمدي
 ولدت الجارية في ملكه. ولو ادعى جارية في يد رجل انها له وشهد الشهود انها له
 فغابوا او ماتوا ولدي في يد المدي عليه ادعاه الذي في يديه واقام البينة
 على ذلك ذكر في السقاية لا يلتفت اليه ويقضى بالجارية وولدها للمدي فان قضى
 القاضي بذلك ثم حضر الشهود فقالوا لم يكن الولد للمدي انما هو للمدي عليه
 فان القاضي يقضي بقيمة الولد على الشهود كما هم رجعوا عن شهادتهم بالولد فان
 قال الشهود لا نذكر في لمن الولد لا يضمنون قيمة الولد. هذا اذا شهدوا بالجارية

مع علي بكل الشئ الذي كان بينهما من الخصومة التي كانت بينهما من أجل
الغنم هذا إذا لم يكن أحدهما تاريخ فان أضافت بينهما سواء فكل من كان بينهما
تاريخ أحدهما سبق فهو أول وان أرخ أحدهما وأطلق الآخر فهو المؤرخ وان لم أرخ أحدهما
فيمد أحدهما فصاحب البدل له وان أرخ أحدهما وللآخر يد فصاحب اليد له الآن يشهد
شهود الأخوان بعه كان قبل بيع ذي اليد فيقضي للمؤرخ. وان أوجها الشراء كل واحد منهما
من رجل أخوة اشترىها من فلان وهو يملكها وأقام آخر البيعة لئلا اشتراها من فلان آخر
وهو يملكها فان القاضي يقضي بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الأول أو في ظاهر الزمان
وعن محمد بن أبي يعقوب التاريخ وان أرخ أحدهما دون الآخر يقضي بينهما اتفاقا فان كان
لأحدهما قبض فالآخر له كان البائعين ادعيا ولا أحدهما يد فانه يقضي للخارج منهما
صل في يد به دار وعبد أقام رجلان كل واحد منهما البيعة أنه اشتري منه الدار
بالعبد الذي في يده وصاحب اليد ينكر دعواهما فان القاضي يقضي بالدار بينهما
ويقضي بالعبد بينهما ولهما الخيار لان الشركة في الدار عيب فان اختار أحد الدارين
بينهما والعبد بينهما وان اختار الفسخ أخذ العبد بينهما وقيمة العبد بينهما
وانما لو أحدهما أن يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضي لهما اليسر ذلك لان القاضي
حين قضى لهما بالدار والعبد فقد فسخ عقد كل واحد منهما في نصف الدار وأكملت
الدار في يد أحدهما قضى القاضي لهما بالدار وبالعبد الآخر. وكذا لو كان الدار غنم ولكن
شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى القاضي له بالدار وليس للبائع الدار من يده
أخذ الدار وان استحق منه ثمن الدار وهو العبد لأن العبد من يده بيعة لم يفسخ فحق صلت
وان أوجها أحدهما سبق فالدار له والعبد للآخر على كل حال سواء كانت الدار في يد
أو في يد البائع أو في يد أحدهما أو شهد الشهود للآخر بقبض الدار. ولو أوجها أحدهما

فان كانت الدار في البيع كالمسألة التي اسبق والمهدي للأخر . وان اشترى أحدهما والأخر يدق
بالدار في اليد . وكذلك ان لم ير الموضع فبعض شهود به فهو له . وان كان لأحدهما قبض
سطين والأخر قبض شهود به فالقبض المعين اولى . وان كانت الدار في ايديهما فاشترى
أحدهما واطلق الآخر يقضي بالدار بينهما وبالعبدين بينهما ويخرج كل واحد منهما . رجل
اشترى من رجل شيئا فاستحق من يده ورجع على يده بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه
من العجوة لا يكون للبائع ان يأخذه منه لانه وان اقر للبائع بالملك حين اخذها منه
فقد ابطال القاضي ذلك الشراء فيبطل ما كان في ضمنه وان اشترى شيئا وقرضها
اخر للبائع ثم استحق من يده ورجع على يده بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه من العجوة كان
للبائع ان يأخذ منه بمحكم اقراره . رجل اشترى دارا بعد فاستحق منه نصف الدار
ان يرجع على البائع بنصف العبد وان شاء نقض البيع ويسترد كل العبد . رجل في يديه
دار ادعى رجلانها له اشتراها من ذي اليد منذ سنة وقال صاحب اليد هي لغلان الغائب
بعثا منه منذ شهر وسلمها اليه ثم ادعيا ان صدقه المدعي فيما ادعى من المبيع و
الايدي اعلم القاضي بذلك فلاخضو بينهما وان كذب به في البيع والايداع ولم يعلم القاضي
بذلك فهو خصم للمدعي وان اقام البينة على ما ادعى من البيع والايداع لا يقبل بينه فان
القاضي للمدعي ثم حضر الغائب واقام البينة على ما ادعى صاحب اليد لا يقبل بينه لان القاضي
حين خصه للمدعي بالشراء منذ سنة جمل كل بيع كان بعد فلا يقبل بينته الا ان يعقيم البينة
على الشراء اكثر من سنة . وان حضر الغائب بعد ما اقام المدعي البينة ولم يقض القاضي
للمدعي فاقام الذي حضر البينة على ما قال صاحب اليد يقبل بينته لان هذه البينة
قامت لا بطل بينة المدعي فان اعاد المدعي بينته فان القاضي يقضيه بالدار
لسبق شرائه . رجل ادعى شراء دار من رجل منذ شهر فشهد شهود بالشراء منذ شهر

اولا جازان شهدا بالقرعة قبل ^{في} ما في يد المدعي من انما نصف هذا الدار منها
ولم يبق البينة حتى اقتسماها وخاب احدهما فخاصم المدعي المحاضر للمدعي يد نصف
مخسوم فشهد شهوده ان له هذا النصف الذي في يد المحاضر والمدعي يد
النصف منها عالم يقبل منها دقهم. رجل اشترى من رجل ثوبا في مدينه وقال البائ
ابيعك الثوب الذي في هذا المنديل فلما اشترى واخرج الثوب من المنديل قال
المشتري هذا ثوبي سمع دعواه ويقبل بيفته وكذا التجارية المنتقبة رجل اشترى
دارا وعبد ولم يقضه فجاء رجل وادى ذلك والمشتري غابك سمع دعواه
حتى يحضر الغائب. رجل باع دارا ولم يسلم للمشتري حتى غصبها رجل ذكر في النتيجة
ان المشتري ان كان نقد الثمن او كان الثمن الى اجل فالخصم هو المشتري والا
فالخصم هو البائع. رجل في يد يه دارا فام رجل البينة انهاله واقام اخر البينة
انهاله ولفلان بن فلان بن فلان اشترىها من ذي الدين اوس رجل اخر بمن معلوم
ونقد الثمن وقضا الدار والشريك غائب قال في قياس قول البيهقي سرح يقضه ^{بالدار}
ارباعا لان الذي يدعي الشراء لنفسه وللشريك الغائب لا يكون حصصا عن ^{شريك}
فكان هو مدعي النصف والمدعي الاخر يدعي الكل. ولو كان مدعي الشراكة
اقام البينة ان الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ولاخيه الغائب فان القاضي يقضي
للذي يدعي الكل لنفسه بنصف الدار ويقضه بالنصف للبنت يدفع الربع الى الابن
المحاضر ويدفع الربع في يد المدعي عليه حتى يحضر الغائب فاذا حضر الغائب اخذ الربع
بغير بينة دار في يد رجل فام اخو البينة انهاله وله ميراثا مات وتركها ميراثا له
ولاخيه ذي اليد وارث له غيرهما واقام رجل اجنبي البينة انها داره والذي في يده ^{الدار}
يحمد دعوهما ويقول الدار لي ارضا من ابي فان القاضي يقضي ثلثه ارباع الدار ^{اجنبي}

وبالزبح للابن المذبح لا شيء في يده. وأما في يد رجل اقام رجل البيعة ان صاحب
اليد باع منه خضعا شاةا منها بالف درهم واقام رجل للدار البيعة انه باع منه
خضعا معلوما من الدار بالف درهم فان الفاخر يقضي بيعة البائع ببيع النصف للعلوم
بالف درهم ويقضي ايضا ببيع النصف من النصف الباقي بخمسمائة درهم وان اقام البائع
البيعة انه باع منه عشر غير مقسوم بالف درهم واقام المشتري البيعة انه اشترى
خضعا مقسوما بمائة درهم فان الفاخر يقضيه له بعشر النصف الذي لم يدع شراء بخمسمائة
درهم بيعة البائع عليه واما النصف المقسوم يقضي للمشتري بتسعة اعشاره ^{النصف}
بتسعين درهما والعشرة الباقية من هذا النصف بخمسمائة درهم بيعة البائع لان بيعة
البائع فيه قامت على فضل الثمن. عتد في يد رجل اقام رجل البيعة انه باعه من الذي
في يده بالف درهم وطل من خر وهو يملكه واقام رجل اخر البيعة انه باعه من الذي في يده بالف ^{درهم}
وخر وهو يملكه والذي في يده يكرهوا قال ابو يوسف رج يد العبد على المديعين ^{نصفين}
ويضمن الذي في يده لكل واحد منهما نصف قيمته. وكذا لو اقام كل واحد منهما البيعة ^{عنه} انهما
من الذي في يده يبيعا فاسدا وهذا اذا اقام البيعة على اقرار الذي في يده بذلك فان
اقام كل واحد منهما البيعة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائما اخذ العبد
بينهما نصفين لا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد مستهما لكانا هما يأخذان قيمة ولحق
بينهما لا شيء لهما غير ذلك. وأما في يد رجل ادعاه رجلان اقام كل واحد منهما البيعة لهما
وان اجرهما من الذي في يده شهر بعشرة دراهم ولنه سكهما شهر او الذي في يده ينكر
دعواهما ويقول الدار لي فانهما يأخذان الدار بينهما لو يأخذان منه عشرة دراهم تكون ^{بينهما}
اخصا ناد في القياس يأخذ كل واحد منهما عشرة دراهم عتد في يد رجل ادعاه رجلان
اقام كل واحد منهما البيعة انه باعه من الذي في يده بمائة على ان المشتري بالخيار فيه

وقت تسليمها والتمتع في يد به ينكر عواها الويد عليه لنفسه فيكون الذي في يد به المبيع
 يكون باختيار يدفعه الايهما شاء وعليه ثمنه للأخر ولو كان ذلك لأحد من العاخين
 يد عا الخمار لنفسه فان نقضا البيع فان الذي في يد به المبيع يدفع العبد اليهما
 نصفين ولا يفرم لهما شيئا. ولو كانا اقاما البينة على اقرار بذلك ثم اختار انقض البيع
 رد العبد اليهما وبضمن لهما قيمة العبد نصفين ولواضهما الرقيقا البينة فله على
 الاقرار وانما اقاما البينة على البيع واختار امضاء البيع قبل قضاء القاضيه ^{اذا كان}
 عليه الثمن لكل واحد منهما اذا قضى القاضيه بالبيع والمشتري الخمار لتفرق الصفقة فان
 قضى القاضيه بينهما بالعبد بينهما نصفين في وقت خيارهما ثم اختار انقض البيع فالحجوب
 فيه كالحجوب فيما اذا اختار انقض البيع قبل قضاء القاضيه لهما. ولو أجاز احدهما
 البيع قبل ان يقضى للقاضيه لهما بالعبد نصفين واختار الآخر نقض البيع كان الذي في يد
 بالخيار ان شاء قبل كل نصف بنصف الثمن وان شاء فلا. ^{حل} بجلان ادعيما دار في يد
 اقام احدهما البينة ان هذه الدار كانت دار فلان مات منذ سنتين وتركها ميراثا له
 واقام آخر البينة ان فلانا مات منذ سنة واحدة وتركها ميراثا له والذي في يده
 ينكر عواها ويدعي لنفسه قال محمد راجح هي بينهما نصفان ولا يعتبر التاريخ في الموت
 . ولو اقام احدهما البينة ان هذه الدار كانت لفلان الميت منذ ثلث سنين ثم مات
 وتركها ميراثا له واقام آخر البينة ان هذه الدار كانت لفلان الميت غير الاول
 منذ سنتين مات وتركها ميراثا له فله في هذا الوجه الذي اقام البينة على ثلث
 سنين لانهم وقوا الملك . رجل ادعى عينا في يد جلان له ورثه من ابيه والشهود وشهد والله
 كان في يد مدعيه لا يقبل شهادتهم ولا قرأ المدعي عليه بذلك ^{يجوز على المسلمين} الى الملك
 رجل ادعى دار في يد جلانها له اشتراها من ذي اليد بكذا وفقد الثمن وقبضها واقام ^{البينة}

أي الفلان المدعى بالبينة المدعى عليه فندفع عنه خصومة المدعى
لأن المدعى عليه في أحكامه فبقى دعواه ودعى الملك فاذا أقام المدعى
عليه البينة على الودعة تدفع عنه الخصومة. ولو ادعى عيناً في يد رجل أنه له^{استقر}

من ذى اليد بالف درهم ونقد الثمن فاقام البينة على ذلك وصاحب اليد
يقول هو عندي ودعيه فلان ولم يظهر عليه شهود المدعى حتى حضر المقر له فانه
يدفع إلى المقر له فاذا ظهر عليه شهود المدعى يقضي له تلك البينة ولا يكون
ذلك قضاء على المقر له حتى لو أقام المقر له البينة بعد ذلك أنه ملكه كان أودعه^{عنه}
للذي في يده يقبل بينته. وهذه المسئلة على وجوه ثلاثة. أحدها هذه والثانية
لو أقام المدعى شاهداً واحداً فحضر المقر له ثم أقام شاهداً آخر وهذا والمسئلة
الأولى سواء في جميع ما ذكرنا والثالثة لو لم يقيم المدعى شاهداً حتى حضر المقر له^{في}
الذي في يده فانه يومئذ بالتسليم إلى المقر له فان أقام المدعى شهوداً يقضي له فلو كان
ذلك قضاء على المقر له حتى لو أقام المقر له البينة أنه كان أودعه الذي في يده
لا يقبل بينته. رجلى يديه مال لرجل غائب مات الغائب فجاء رجل وادعى أنه
ابنه وصدقه ذواليد فان القاضي يتلوم ولا يدفع المال إلى المدعى سواء قال لبي
وارث أخاؤه يقل فان ظهر له وارث آخر إلا دفع المال إليه وتقدير هذه العلوم
مفوض إلى القاضي وقد اطلعنا على رج مدعى العلوم بالحو. قيل ما ذكر الطحاوي رج
قوله بيسوسف ومحمد رج فاما أبو حنيفة رج لا يرى التقدير عين في يد رجل له
رجل وادعى أنه له اشتراه من فلان الغائب وصدقه فذلك صاحب اليد فان
القاضي لا يأمره بالتسليم إلى المدعى. ولو ادعى رجل ديناً على رجل وادعى المدعى
البلاء وقال له حصة حاضرة على ذلك في المصر قال الشيخ الإمام المعروف بخوارزمي^{رج}

يؤجلها القاضي ثلثة ايام ولا يأمره بأداء المال في الحال ولا يجله إلى الجلس الثاني ^{فصل} في
وقل فيه خلاف بين ابي حنيفة وابن ابي ليلى ج على ابي حنيفة رج يأمره بأداء المال و
لا يؤجله . سجل امر رجلا بان يقضيه دينه الذي لفلان عليه فجاء المأمور وقال ^{قضى}
واراد ان يرجع به على الامر فقال الامر ما كان لفلان على دين ولا امرتك بالقضاء
ولا انت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فاقام المأمور بينة ^{بينة} بينين والامر
بالقضاء وقضاء الدين قبلت بينته ويقضيه القاضي بجميع ذلك ويكون ذلك قضاء
على الغائب . ولو ان رجلا حضر رجلا وادعى ان له على فلان الغائب الف درهم وان الذي
احضره كذله هذا المال عن الغائب وانكر المدعى عليه الدين والحكالة فاقام المدعى ^{البينة}
على ادعى قبلت بينته ويقضيه على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب لان ادعى
المدعى الحكالة بامره وشهوده شهدوا بذلك ايمن فيقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء
على الغائب . ولو ان المدعى ادعى على الحاضره كفل عن فلان الغائب بكل ما له على فلان ^{الطالب}
وله على الغائب الف درهم وشهد الشهود بذلك ففي هذا الوجه يقضى على الحاضر ويكون
ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الحكالة بامره او بغير امر رجل اراد ان يثبت دينه على غائب
فالحيلة له ان يكفل رجل المدعى بكل ما للمدعى على فلان الغائب فيعين المدعى كفالته في
الجلس ثم يدعى المدعى المال المقدر الذي يريد اثباته على الغائب فيز الكفيل بالحكالة ويكفل ^{بينه}
على الغائب فيقيم المدعى بينة بذلك الدين على الغائب فيقبل بينته ويقضيه بذلك
المال على الغائب ثم يدعى المدعى الكفيل عن المال فيضغ المال على الغائب وآثر في يده رجل ادعى رجل
انها كانت لابه مات وتركها ميراثا له والذي في يده يقول هي وشهد شهود المدعى
انها كانت لاب المدعى مات وتركها ميراثا لهما ثم لا يعلمون له وارثا غير فان القاضي
يقبل شهادتهم ويقضيه بالمدعى ويدفع الدار اليه . كما لو ادعى انها كانت لبيه اشتراها

منه في حصة ~~الدار~~ ^{الدار} ~~الشهد~~ ^{الشهد} ~~بذلك~~ ^{بذلك} ~~فانه~~ ^{فانه} ~~يقبل~~ ^{يقبل} ~~شهادتهم~~ ^{شهادتهم} ~~ويقضي~~ ^{ويقضي} ~~بالدار~~ ^{بالدار} ~~اموت~~ ^{اموت}
 اربعة الفاظ ~~الشهد~~ ^{الشهد} ~~واما~~ ^{واما} ~~يقضي~~ ^{يقضي} ~~بالدعي~~ ^{بالدعي} ~~احدهما~~ ^{احدهما} ~~هذه~~ ^{هذه} ~~الثانية~~ ^{الثانية} ~~اذا شهد~~ ^{اذا شهد} ~~والثالثة~~ ^{والثالثة}
 ملك ابيه . والثالثة اذا شهد وان اباه كان يسكن هذه الدار ~~الرابعة~~ ^{الرابعة} ~~اذا شهد~~ ^{اذا شهد}
 ان اباه كان يملك هذه الدار ففي هذه الالفاظ ~~الرابعة~~ ^{الرابعة} ~~ان~~ ^{ان} ~~حرم~~ ^{حرم} ~~والميراث~~ ^{والميراث} ~~فقالوا~~ ^{فقالوا} ~~مات~~ ^{مات}
 وتركها ميراثا له قبلت شهادتهم ~~ويقضي~~ ^{ويقضي} ~~له~~ ^{له} ~~في قولهم~~ ^{في قولهم} ~~وان لم يجر~~ ^{وان لم يجر} ~~الميراث~~ ^{الميراث} ~~فقالوا~~ ^{فقالوا} ~~كانت~~ ^{كانت}
 لابيهِ او قالوا كنت لجدِّه ابيه او قالوا كانت لجدِّه ابيه ولم يقولوا مات وتركها
 ميراثا له لا تقبل هذه الشهادة في قول ابن حنيفة ومحمد ~~وقبل~~ ^{وقبل} ~~في قول~~ ^{في قول} ~~بيد~~ ^{بيد} ~~سفي~~ ^{سفي} ~~الاخر~~ ^{الاخر}
 . وان شهدوا على اقرار المدعي عليه بشئ من ذلك يكون اقرارا منه بالملك ~~المدعي~~ ^{المدعي} ~~ببوا~~ ^{ببوا}
 بالتسليم اليه . ولو شهدوا وان اباه مات ~~هذه~~ ^{هذه} ~~الدار~~ ^{الدار} ~~لا تقبل~~ ^{لا تقبل} ~~شهادتهم~~ ^{شهادتهم} ~~ولا يقضي~~ ^{ولا يقضي} ~~بشئ~~ ^{بشئ}
 لانهم لم يشهدوا بالملك الميت ولها ~~الحق~~ ^{الحق} ~~المدعي~~ ^{المدعي} ~~عليه~~ ^{عليه} ~~بهذا~~ ^{بهذا} ~~اللفظ~~ ^{اللفظ} ~~لا يكون~~ ^{لا يكون} ~~اقرارا~~ ^{اقرارا} ~~ولو شهدوا~~ ^{ولو شهدوا}
 ان اباه مات وهذه الدار في يده ~~لو شهدوا~~ ^{لو شهدوا} ~~وان~~ ^{وان} ~~هذه~~ ^{هذه} ~~الدار~~ ^{الدار} ~~كانت~~ ^{كانت} ~~في يده~~ ^{في يده} ~~يوم~~ ^{يوم} ~~مات~~ ^{مات} ~~بطل~~ ^{بطل}
 ويقضي ~~بالدعي~~ ^{بالدعي} ~~والنالم~~ ^{والنالم} ~~يجري~~ ^{يجري} ~~والميراث~~ ^{والميراث} ~~لانهم~~ ^{لانهم} ~~ما شهدوا~~ ^{ما شهدوا} ~~وابيد~~ ^{وابيد} ~~الميت~~ ^{الميت} ~~عند~~ ^{عند} ~~الموت~~ ^{الموت} ~~فقد~~ ^{فقد}
 شهدوا له بالملك عند الموت والشهادة بالملك للميت عند الموت شهادة بالانتقال
 لا الوارث . وكذا لو شهدوا ان اباه مات وهو ساكن فيها ~~يقبل~~ ^{يقبل} ~~ويقضي~~ ^{ويقضي} ~~بالدعي~~ ^{بالدعي} . ولو
 شهدوا ان اباه مات في هذه الدار ~~لو شهدوا~~ ^{لو شهدوا} ~~وان~~ ^{وان} ~~اباه~~ ^{اباه} ~~كان~~ ^{كان} ~~في هذه~~ ^{في هذه} ~~الدار~~ ^{الدار} ~~حين~~ ^{حين} ~~مات~~ ^{مات}
 او حرمات فيها لا تقبل وكذا لو شهدوا ان اباه دخل هذه الدار ومات لا تعمل ~~لانهم~~ ^{لانهم} ~~لا~~ ^{لا} ~~يتم~~ ^{يتم} ~~له~~ ^{له} ~~يشهد~~ ^{يشهد}
 بالملك . ولهذا لو اقر المدعي عليه انه كان فيها او كان داخل فيها لا يكون
 اقرارا ولو شهدوا ان اباه مات وهو لا يس هذا التوب . وهذا الحاتم ~~وصاحب~~ ^{وصاحب} ~~الميت~~ ^{الميت} ~~محمد~~ ^{محمد}
 يقبل شهادتهم ويقضي به للابن وان كانت جارية فتشهد وان اباه مات وهو ~~اكره~~ ^{اكره} ~~هذه~~ ^{هذه}
 الجارية او شهدوا ان اباه مات وهو حامل هذا النجاس يقبل ويقضي ~~بالوارث~~ ^{بالوارث} ~~ولو~~ ^{ولو}

انه مات وهو تاعد على هذا البساط وعلى هذا الفراش او تاعلم عليه لا يقبل ولا يقضى
 بشئ ولو ادعى دار في يد رجل ميراثا عزايه فشهدوا انها كانت لابيه يوم مات وتركها
 ميراثا له قضى للوارث. فكذلك اذا شهدوا انها كانت لابيه يوم مات وهو ابنه ووارثه
 وان شهدوا انه ابنه ولم يذكر والده وارثه ذكره الزيارات انه ابنه ووارثه
 فلا انما ذكر ذلك لازالة وهم الرضاع والاصح ان قوله ووارثه وقع اتفاقا قلنا ذكره الاب
 والام حواجه وامه وجوز الشهادة وان لم يذكرها ووارثه. وهذا يمين في حجة شريفة
 فان كان يحجب غير كالمجدد الاخ والعم لا بد ان يذكرها هو ووارثه ويشترط ايضا انهم لا يعلمون
 وارثا غير رجل طلب الميراث وادعى انهم الميث يشترط الصحة ان يفسر في قوله
 لابيه وامه اولاديه اولامه ويشترط ايضا ان يقول ووارثه لا وارث له غير. واذا
 اقام البينة لا بد للشهود ان ينسبوا الميث والوارث حتى يلتصقا بالاب واحد
 هو ووارثه لا وارث له غير. وكذلك في الاخ والجد اذا شهدوا انه بعد الميث ابوايه لا بد
 ان يقول هو ووارثه لا وارث له غير فان شهدوا بذلك او شهدوا انه اخ الميث لابيه
 ولله اولاديه ووارثه لا يعلمون له وارثا غير جان ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء بل
 مات فاقام رجل البينة انه وارث الميث وان قاضيه بلد كذا افلان بن فلان قضى
 بانه وارثه لا وارث له غير واشهدنا على قضاؤه ولا ندرى باي سبب قضى بوراثته فان
 القاضى يسئل المدعى عن السبب الذي قضى به فان بين سببا على به في حقه ولا يكون
 ذلك قضاء بذلك السبب لانه لا يدري ان القاضى قضى بذلك السبب ام لا لكن لما
 ذلك انقضى قضاء الاول. وجعلت فحضر واحد من الورثة وادعى دار في يد رجل ان
 الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ووارثه وذكر عدد الورثة فان القاضى
 يقبل بينه ويقضى بالدار لابيه ويدفع الى المدعى حصته ويركضه بغيره الوارثة

يد المدعي عليه عند صحيفة ربح وعند صاحبه ربح بضمها على ردي عدا فلو
 دعي الرافعة ^{بها} يدرج لانها كانت لاجيه مات وتركها ميراثا له واقام على ذلك بينة
 وشهد الشهود انه مات وتركها ميراثا له او قالوا مات وهو وارثه ولم ير
 عنه الورثة ولا جهة الورثة وما قالوا الاظم له وارثا اخر لا تالومعه وارث اخر
 وقالوا مات وتركها ميراثا لورثته ولم يذكروا الورثة فان القاضي لا يقبل شهادتهم
 ولا يدفع اليه شيئا وان قالوا هو ابنه ولم يقولوا الاظم له وارثا اخر فان القاضي
 زمانا فان تافى ولم يظهر له وارث اخر فانه يدفع اليه الدار ولا يأخذ منه كفيلا في
 قول المجتعة ربح وعندهما يأخذ هذا اذا كان هذا الورث من لا يجب بغيره كالاب
 والابن فان كان من يجب بغيره كالاخ والعم والمجد فانه لا يدفع اليه شيئا وان كان
 الحاضر لا يجب بغيره لكن يقل نصيبه مرة ويكثر اخرى كالزوج والزوجة ثبت بحضرة
 مال الميت شهد الشهود انه لا وارث له غير اوله يشهد والان احد الورثة تنصب
 خصما عن الكل في اثبات مال الميت على كل حال ثم ينظر اذا شهد الشهود انه لا وارث له
 غير وكان زوجا يعطيه النصف على قول محمد ربح وان كانت امرأة يعطيه الربع وعن
 المجتعة ربح روايتان في رواية كما قال محمد ربح يعطيه او فر النصبين وفي رواية
 يعطيه اقل النصبين الثمن للمرأة والربع للزوج ولا يبيوسف ربح فيه اربعة اقاويل
 في قول كما قال محمد ربح وفي قول يعطيه اقل النصبين وفي قول يعطيه للمرأة ربح الثمن وفي رواية
 يعطيه لها ربع التسع ويجعل كانه مات عن ابوين وابنتين واربع نسوة وفي الفرج
 لمحمد ربح قول واحد يعطيه لها النصف ولا يبيوسف ربح فيه ثلثه انا وبيل في قول كما
 محمد ربح وفي قول له الربع وفي قول له خمس المال ويجعل كأنها ماتت عن ابنتين
 وبنين وذلك
 مذبح واصل المسئلة من اثني عشر وهو الاجل الزوج الى خمسة عشر لثمة من

بالختم من اليثيم . وكذلك قال البصيرفة وابو يوسف مع امرأة اختطفت زوجها
 ملك ثم اتاحت البينة انه كان طلقها ثلثا قبل الخلع . وكذلك الرجل اذا قسم امواله
 ميراثا واقر الاخ انه ميراثهما اقران هذا زوج وهذا اخ ثم اقام الاخ البينة ان الزوج كان
 طلقها ثلثا فذلك جائز ويصح الاخ فيما اخذ الزوج من الميراث . واذا انقسم القوم مالا
 والمرأة مقر بذلك ولصاحبها الثمن فزالت لها طائفة من الارض ثم ادعت ان الزوج اصدق
 لها ما في حصته او ادعت انها اشتريتها منه بصدقتها لا تقبل بينتها ^{وتخلوا} فكذلك اذا قسموا
 ارضا فاصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن ابيه ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بناء
 وزعم انه هو الذي بناه وعمره واقام البينة على ذلك لا تقبل لان القسمة السائقة
 اقوامه ان جميع ذلك ميراث لهم عن ابيه وان هذا القسم صار ميراثا لاجله ولو ان
 رجلا تزوج فلان مات وترك هذه الارض وهذه الدار ميراثا ثم ادعى بعد ذلك ان الميت
 اوصى له بالثلث يقبل بينته واقوامه السابق لا يخرج منه من دعوى الوصية . وكذلك الوالد
 ويُنَاقِلُ الميت لرجل الدين والوصية التركة والتركة بعد الموت بوصف باها ميراث
 وان كان فيها دين او وصية . وكذلك ورثة اقر واجيعا ان هذه المواضع ميراث
 بيننا عن ابينا ثم ادعى احدهم ان ثلث هذه المواضع وصية من ابني الصغير فلان
 واقام البينة تقبل بينته . رجل ادعى انه تزوج هذه المرأة فانكرت ثم مات الرجل
 فجاءت تدعي ميراثه كان لها الميراث . وكذا لو كانت المرأة ادعت النكاح فانكر الرجل
 ثم ماتت فطلب الرجل ميراثها وزعم انه تزوجها كان له الميراث هكذا روي عن ابي يوسف
 مع في النواذر . ولو ان امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا فانكر الرجل فذلك ثم
 ملت وطلبت ميراثها عنه لا يكون لها الميراث . وكذا لو كذبت نفسها قبل موته
 وزعمت انه لم يطلقها . وآفة يد قوم من ميراث ادعى رجل انه اشترى من بعضهم

فصية الذكورة عن أبيه من هذه الدار وهو غائب وأقر الخاضع منها بمجرع الدار
فصية من ميراثه عن أبيه وقالوا لا ندرى اشتريت أم لا ندفع اليك حصه الغائب
منها ما حصل له في شهره وادفعه له بالشرع من الغائب لا قبل بينته. ولما قالوا هذه الدار
لا حق للغائب فيها قبل بينته الذي. ثلثة أخوة ورقاد راعى أباهم فادعى جدان
أباهم غصبها أياه فحلوا فكل واحد منهم عن اليمين وحلف الآخر ^{فوقه} وقالوا لا ندرى أباهم
غيرك يضمن الناكل قيمة حصصهم للذكورة حصه ثقه من الدار على الذي ^{يملك} وإن
واحد وأقر أنه كان ودية في يد أبيهم يريد حصه على الذكورة ولا جفرت شي لان الودية
لا تكون مضمونة ولما دعى شيئا لأبيه وأقام البينة أن هذا الشيء لأبيه مات وفكره
ميراثه وإن أباه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وأقامت امرأة البينة أن أباه
تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وإن مات بعد ذلك بيوم بعد اليوم الذي
الابن أراد بذلك أن المرأة أقامت البينة على النكاح بعد ما اشيعت الابن موته بيوم
القاضي يقضي لكل واحد منهما بقضية المرأة بالنكاح والصدقات والميراث والابن بالميراث وكذا
لو أقامت امرأة أخرى بينته أنه كان تزوجها بعد نكاح الأول بيوم يقضي بنكاحها أيضا
مع نكاح الأول ويقضي لها ما بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا ما لو ادعى الابن أن فلانا
قتل أباه وأقام البينة تاريخ القتل أن قتله في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم أقام
امرأة البينة أنه تزوجها في يوم كذا بعد ذلك اليوم فإنه لا يقضي بينته المرأة هنا لأن
القتل يدخل في القضاء لأن المقتول يستحق حقه على القاتل ما القصاص وأما الدية
فما قضى بقتله وبوجوب الدية أو القصاص في ذلك الوقت لا يقبل البينة على النكاح
بعد بخلاف الموت فان الميت لا يستحق شيئا بموته على أحد فإذا لم يدخل وقت
الموت في القضاء لعدم تعلق الحكم به يبطل التامخ. ^{وقت} الآية أنه امرأة لو أقامت البينة

^{٢١٩}
 نوحها يوم النحر بالكوفة واقامت امرأة اخرى انه تزوجها يوم النحر من تلك السنة
 سان فانه لا يقبل بينة الاخرى لما قلنا. ولو ادعى رجل على رجل انه قتل اباه عمدا
 يف مدع عن سنة وانه وارثه لا وارث له غيره وجعلت امرأة معها ولد
 مت البينة ان والد هذا تزوجها منذ خمسة عشر سنة وانهذا ولد منها
 ينزع ابوه هذا قال ابو حنيفة رح اسحق في هذا ان اجزينة المرأة اثبت
 الولد ولا بطل بينة الاثن على القتل. ولو اقامت المرأة البينة على النكاح
 تأت بولد فالبينة بينه الابن وله الميراث دون المرأة ويقتل القاتل وانما ذكر في النسب
 مه وهذا قول ابي يوسف ومحمد رح. ولو ادعى دار في يد رجل ان اباه اشترى
 ذي اليد بالف درهم ومات ابوه فجد البائع صح دعواه وان لم يذكر المدعي
 دعواه ان اباه مات وتركها ميراثا له ثم القاخه يسأله البينة ان يشهد وانهم لا ^{يعلمونه}
 رتاغبه فاذا قام البينة على ذلك يفضي بينهما دهم ويأمر المدعي ان يتقاضي الثمن
 بقبض المبيع ولو كانت الدار في يد رجل غير البائع لا بد ان يقيم البينة ان اباه
 ات وتركها ميراثا له. ولو ادعى رجل دار في يد رجلين فاقام البينة ان احدها
 اعه الدار وسلمها الاخر ولا يعرف الشهود الذي باع من الذي سلم فشهدا دهم
 اطلة. رجل ادعى دار في يد رجل واقام البينة انه اشترىها من ذي اليد بالف درهم
 فقال ذواليد لم ابع ثم اقام ذواليد بينة ان المدعي قد رد عليه الدار ذكره الشهادات
 وقال اقبل بينة ذي اليد واطل البيع وانكاره البيع لا يبطل بينته على الرد سواء
 كان المدعي عليه قال في انكاره لا بيع بيننا او قال لم يبيتنا بيع لان مرضه ان يقول
 لم يكن بيننا بيع لان المدعي ادعى هذه الدار ثم بداله فيها فرداها على كمال النسخ لا لم
 العرف بنحو امر زاده رح انما تقبل بينة المدعي عليه على الرد ادعى التوفيق

وان لم يذكر محمد ربح ذلك . رجل باع من رجل جارية ثم غاب المشتري قبل القبض
ولا يدري اين هو فاقام البائع بينة على ذلك فان القاضي سماع بينته ويبيع ^{الجارية}
على المشتري بطريق المحفظ والنظره وينقد البائع الثمن ويستوفى منه بكفيل ^{لاحتلال}
ان البائع استوفى الثمن او ابرأ المشتري عن الثمن فان كان فيه فضل اسك ^{الفضل}
للعائيب وان كان فيه نقصان فذلك على المشتري هذا اذا كان لا يدري مكان ^{العائيب}
فان كان يعرف اين المشتري لا يبيع القاضي الجارية . رجل ادعى شراء شئ من رجل
ماكر المدعا عليه البيع ثم بائع فلك ادعى البيع واقام البينة لا تقبل بينته لان البائع لما
انكر البيع اولا ثم ادعاه بعد ذلك وانكر المشتري انفسخ البيع بحجودهما فلا تقبل بينة ^{البائع}
بعد ذلك

فصل في دعوى النكاح

امرأة ادعت على رجل انه زوجها فانكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك واقام ^{البينة}
بلى سله بخلاف النكاح لان النكاح لا يبطل بحجودهما . رجل ادعى على امرأة انه تزوجها ^{بها}
بالف فانكرت فاقام البينة على انه زوجها بالف درهم تقبل ريفضيه بالنكاح بالفين
وكذا لو اقام البينة انه تزوجها على هذا العبد فبلى بينته ولو كان هذا في البيع لا ^{تقبل}
امرأته رجل في منزله يطأها ولها منه اولاد ثم انكرت ان تكون امرأته قال ابو يوسف ^{رج}
اذا اؤتت ان هذا الولد ولد لها منه هي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قويا
وان كانت معه على هذا الحالة مدركة زوجها ابوها فمات الزوج فجاءت تدعى الميراث
ان قالت كنت امرأت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم يكن امرأت ^{رج}
ابي بالنكاح ولكن بلغني النكاح فاجرت كان عليها البينة وكذلك هذا في البيع ولا بد ^{منه}
تقدم المرأة على وارث رجل انها كانت امرأة فلان وله يهود والله ملت وهي امرأ

٢٢١
 والثابت بمحمد بن علي جازت شهادتهما كذا ذكره الشيخ امرأة معها طلقه فقالت
 رجل هذا الولد منك وقد تزوجتني وقال الرجل لم تزج بك وهذا الولد من زنا زنت
 بك لا يثبت نسب الولد منه ولا حد عليه ويقضى عليه بالمهر رجل قال لامرأة زوجك
 أبوك وانت صغيرة وقالت بل زوجك وأنا كبيرة للرض كان القول قولها والبينة
 بينه الزوج رجل أقام البينة على امرأة أنه تزوجها وأقامت اختها عليه بينة
 أنه تزوجها قال أبو حنيفة ربح تقبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة لأنها أقامت
 على النكاح يفسد ولو وقت بيته المرأة ولم توفت بيته الرجل جازت دعوى الرجل وبث
 نكاح المرأة التي يدعى الرجل ويطلق نكاح المدعية فإن لها على الزوج نصف المهر ^{والبساق} وقد
 أن ينهد بها النكاح إذا رأياهما يسكنان في منزل واحد ويبسط كل واحد منهما على صاحبه
 كما يكون بين الأزواج وهو بمنزلة ما لو شهدا بالنكاح بالنساع وكما جازت الشهادة
 على النكاح بالنساع قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحسيني ربح يجوز الشهادة
 على النكاح بحكم النكاح بالنساع ^{سجلان} أديا نكاح امرأة وأقام كل واحد منهما
 البينة أنها امرأة فامكانت في بيت أحدهما فهو له لاها في يده مخرج بحكم اليد
 كما لو أديا شراء عين من رجل وأقام كل واحد منهما البينة أنه اشتراها من فلان بكذا
 وكان البيع في يد أحدهما كان هو له وكذا لو شهدا لشهود أحدهما في النكاح لم يزل
 كان هو له وقد ذكرنا أنه يحل للشهود أن يشهدوا على الدخول بحكم النكاح بالنساع
 فامكانت المرأة في بيت أحدهما أو شهدا لشهود أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة
 أنه تزوجها قبله كان هو له كما في دعوى الشراء يتخرج بيته ذو اليد الآخر ^{البينة}
 على سبق شرائه وإن أديا النكاح وأقام كل واحد منهما البينة طرعا وقارعا ^{سواء}
 فامكانت في بيت أحدهما يتخرج بيته ذي اليد ^{اليد} أن أرخ أحدهما وللآخر يدضا

اولى كافيه على الشراء اذا ابيع احدهما ولم يؤرخ الاخر بقضيه لصاحب التلويح فان ابرضا وتلويح
 احدهما سبق فالسابق اولى على كل حال وان لم يؤرخا وعدلت بيته احدهما فهو اولى
 وان عدلت البيعتان جميعا لا يقضي لواحد منهما كما لو لم يقيم البيته وان اقام البيته
 ولم يؤرخا وليست هي فيه احدهما فسالها القاضي فاقرت لاحدهما انه تزوجها قبل الآخر
 انه تزوجها فدون الاخر فهي المقر له لانهما لما اقاما البيته ولو لم يكن لاحدهما تاريخ ولا بد
 بطلت بيتهما المكان التها تروا فاقرت لاحدهما ثبت نكاح المقر له بتصادقها وكذا
 او اقاما البيته فمات احدهما فاقرت المرأة بنكاح الميت صح اقرارها ويقضي لها
 بالمهر والميراث وكذا لو اقاما البيته على النكاح والدخول فاقرت المرأة لاحدهما
 انه دخل بها ولا فهو اولى وان لم تفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدخول الاقل
 من المسمى ومن مهر المنزل ولو اتهمتا ادعيتهما امرأة فاقرت لاحدهما ثم اقاما البيته
 على النكاح ذكر الصبر الشهيد حسام الدين رح في الفتاوى الصغرى انه لا يقضي
 لاحدهما كما لو لم يقر ولا يصير المنزل بنفسه الاقرار صاحب يد واحال الجواب الى الخصاف
 واذا ادعت المرأة على رجل نكاحا فنجح فقامت المرأة البيته بقضيه لها ولا يفسد النكاح
 بمحوده ولو ان اختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد انه تزوجها وهو بمحدها
 احدهما البيته على اقراره انه تزوجها بالف درهم وأنه دخل بها واقامت الاخرى البيته
 على اقراره انه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البيعتان فان القاضي يقر بقبض
 لكل واحد منهما بالمال الذي شهد الشهود على اقراره استحسنانا وان اقامت
 احدهما البيته على اقراره بالدخول بها بالنكاح ولم يقيم الاخرى البيته على اقراره بالدخول
 بها ولا كتبها اقامت على النكاح وهو نكاح القايض بقضيه للمدخل بها بصفة نكاح
 وبالمهر الذي شهد الشهود لان الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم يقيم كل واحد منهما

ولا تزويجها ولا بالدخول أصلاً ففرق بينه وبينهما وتيقض بنصف المالمين لهما
 بينهما المدعية الدارم بن الدارم ولم يحجبه الدارم بربيع الدافير. وفي المنتهى ادعى زيد
 نكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد عمر وفوق امرأة زيد وان سالها القاضي بعد ما
 ادعى النكاح من زوجك منهما فقالت تزوجت زيد بعد عمر وفوق امرأة ادعت
 على رجل نكاحاً فانكر الرجل قال ابو يوسف رج يحلف الرجل بالله ما هي امرأتك وان كان امرأتك
 فوق طالق بائن فقال بعضهم يحلف على النكاح فتم حلف وليس للمرأة بينة يقولون القاء
 فرقت بينهما وفي الاستحلاف على النكاح اخذ المشايخ رج يقول ابو يوسف ومحمد رج
 وعليه الفتوى. وعن نصير رج في رجلين ادعى نكاح امرأة فاقرت لاحدهما قال ليس له
 ان يحلفها الاخر ما لم يحلف الذي اقرت له المرأة على دعوى الآخر فان حلف المنزله
 برئ وان نكل عن اليمين فرق بينهما ثم يحلف للمرأة للاخوة حلف برئت وان نكلت عن اليمين
 نصير زوجة له. امرأة طلعتها زوجها ثلثاً فجاءت الى الاول بعد مدة فتزوجها الاول ثم ادعت
 ان زوجها الثاني لم يكن حصل بها قال ابو القاسم رج انك انت المرأة عالمة بشراطها للادل
 فقالت عند النكاح ثلثت لك فتزوجها الاول لا يقبل قولها بعد ذلك وانك انت جاحلة
 لا تعلم بشراط الحمل قبل قولها الا اذا كنت اقريت اذ الثاني قد دخل بها ولأنها لم يقتل شيئاً
 عند نكاح الزوج الاول على تزويجها الاول ثم قالت ما تزوجت بنزع أخواتي تزوجت
 ولم يدخل بي كان القول قولها. امرأة طلعتها زوجها ثلثاً فجاءت بعد مدة فاجرت انها
 تزوجت فلان فجاء معها وانكر الزوج الثاني الجاء ذكر الباطل رج ان القول قولها ويجوز للاول
 بنكاحها. ولو تزوج الزوج الثاني بجماها وهي تنكر كان القول قولها ولا يحل للاول تزويجها
 الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئك الزوج الثاني وقالت قد وطئني فوق بينهما وعليه
 نصف الصداق. ولو قال الزوج الثاني تزوجت قبل انضاء عدك من الزوج الاول فال

فذكرت اسقطت بعد طلاق الاول سقطا استبان خلقه فرق بينهما ولا مهر لها وان كان
اولا اسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عندك احك كان القول قولها ويفرق بينهما ^{فما}
المهر . رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبل طلاقك وقد طلقك وانقضت عدة تلك
فتزوجتك قالت ما طلقني الاول لا يفريق بينهما فان حضرا الغائب بعد ذلك وانكر الطلاق فرق
وهي الاول وثانها الاول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعيا
عليها فاعتد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في جميع
ما قال كانت امرأة الآخر وانكرت ما اقر به الاول من النكاح والطلاق فزى امرأة الآخر
اذا قالت امرأة تزوجت بغير شهود او في العدة او حال ما كنت محوسية او امة فأنكر الزوج
ذلك كان القول قول الزوج اجماعا . وان اقر الزوج بشيء من ذلك وكذبته المرأة يكون
طلاقا حكما . وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا كان للمرأة زوج معروف
طلقها فتزوجت بأخر وقالت تزوجت وانا في العدة أمكان بين طلاق الاول ونكاح ^{الثاني}
اقل من شهرين كان القول قول المرأة وامكان مقدار شهرين لا يقبل قولها عند ابي حنيفة ^{رح}
وهذا بخلاف الطلقة اذا عادت الى الزوج الاول بعد شهر ثم قالت لم تزوج
غيره كان القول قولها وليس هذا كالعدة . وذكر في المتن رجل شهد على رجل انه
هذه المرأة ولم يشهد انها امرأته فاجاز القاضي شهادته عليها ثم ادعى الشاهد
انها امرأته وقال لم اعرفها ولم اكن دخلت بها قال يقبل منه ذلك . وكذا لو شهد على
اقرار المرأة انها امرأة هذا الرجل فاجاز للقاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم ادعى
الشاهد انه تزوجها منذ سنة واني لم اعرفها واقام البينة قال لم يقبل منه ^و
القاضي قضاؤه . ويدها على الشاهد ولو كان بدا مشهدها انها امرأته ثم ادعى الزوج
يقبل ذلك منه . رجل تزوج امرأة ثم ادعى اقرارها من يملكها لا يقبل منه ^{فما}

حتى يشهد والله اشترها من فلان وهو يملكها بعد التزوج . وكذا الطاسوم بلا شيء من رجل
ثم ادى انما له اشترها من فلان وهو يملكها لا يقبل منه ذلك حتى يشهد والله اشترها
من فلان بعد المسامحة وهي له واقرا الذي في يده الدار من وكيل البائع . رجل اشترى
خاتمة من رجل فلما رقت فقاها قال الشترى هذه خادى ولم اعرفها لا يقبل
قوله ولا يقبل بيئته . امرأة قارب عنها زوجها فبقي لهما ففعلت ما يفعل اهل المصيبة
واعتدت وتزوجت بزوجه ثم جاء رجل . قال رأيت زوجك حيا في بلاد كذا قال ^{صد} الوان
الذي اخبرها بالموت اولاً لم يكن لها الا ^{صد} من الزوج الثاني لان خبر الواحد العدل
مقبول في باب الموت فيجوز الشهادة بالموت بالتسامع بسماعه من واحد وفي
غير الموت لا يحمل له ان يشهد بسماعه من الواحد لان غير الموت كالنكاح والوقف
يكون يشهد من الجماعة غالباً فلا يكتفي بخبر الواحد . اما الموت لا يكون يشهد من
الجماعة غالباً اذا رعت أختان غير رجل واقامت كل واحدة منهما البينة انه ^{جها} تزوج
اولاً كان ذلك الى الزوج اذ صدق واحدة منهما انها الاولى كانت امرأته وتبطل بينة
ال اخرى ولا شيء لهما من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم اتزوج واحدة منهما
او قال تزوجها جميعاً ولا ادرى الاولى منهما قال في الكتاب فرق بينه وبينها
وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن دخل بواحدة منهما اذا قال تزوجتهما ولا ادرى
الاولى منهما ولما اذا قال لم اتزوج منهما ينبغي ان لا يجزئ ولا يصح ان هذا الجواب
الفصلين سواء وهو كما واقامت البينة بعد موت الزوج فان يقضى لكل واحدة منهما بالمهر

فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد وغير ذلك وبعض

منه المسائل اعيدت لتفاداة فائدة

رجل طلاق امرأته تزوجت من غيره فقلت لا بل تزوجت من غيره وانما طلقها فان القول قوله

الا انه القاضي لا يفرق بينهما بل يسأله هل اجاز عليك امر لان قال لا يقول له القاضي هل
اجزت بعد البلوغ ان قال لا يقول له القاضي هل نجز الآن ان قال لا يفرق بينهما ^{الحق}
وهبت مهرها من الزوج فقالت انا مدركه ثم قالت بعد ذلك لم اكن مدركه وكذبت
فيما قلت قالوا ان كان قد هافت المدركات في ذلك الوقت او كان بها علامة المدركات
لا يصدق انها لم تكن مدركه وان لم يكن كذلك كان القول قولها ^{صلى} زوج ابنته البالغة
فجاءت بعد موت الزوج بطلب الميراث ان قالت زوجيني والذي بامرئ كان لها
الميراث ^{لكن} قالت لم يكن امرأته بالزوج لكن حين بلغتني انه رجعتني منه اجزت ان ^{تأ}
البينة ^{عليها} قالت كان لها الميراث وان لم تقم البينة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها
لأنها اجزت ان نكاح الاب انعقد موثقاً فلا يقبل قولها في التقييد ^{بجعل}
زوج ابنته البالغة فبلغها الخبر ثم اختصما الى القاضي فادعى الزوج انها سكنت حين
علمت فقال لابل رددت ان قالت رددت حين علمت كان القول قولها وان قالت
علمت بالنكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بلى سكنت كان القول قول الزوج وهو
مطير ^{ذكر} السفحة اذا اختلفت السفحة مع المشتري على هذا الوجه ان قال السفحة طلبت
السفحة حين علمت كان القول قوله وان قاله علمت بالشراء يوم كذا فطلبت لا يقبل ^{قوله}
صغير زوجها غير الاب والجد ما خصمت زوجها بعد البلوغ وهي بكر نقلت اجزت
الفرقة حين بلغت وكذا بها الزوج لا يقبل قولها ^{البينة} وان اختلفا في الحال فقالت
بلغت الآن واخرت الفرقة فقال الزوج لا بلى بلغت قبل هذا وسكت كان القول
قولها وان كانت ثيباً وقت البلوغ لا يبطل خيارها ^{الا بال} صاير ^{بما} اولا ^{لانه} نحو التكين
وغير ذلك ادعت امرأة مهرها على وارث زوجها اكثر من مهر مثلها ان كان الوارث
مقرراً بالحكم يقول له القاضي ان كان مهرها كذا يذكر مهر اكثر من مهر مثلها فان قال الوارث

لا يقول له القاضي كان كذا يذكر مهر دون الاول لكنه اكثر من مهر مثلها ان قال
لا يقول له القاضي كان كذا لان ياتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد ذلك
اذا قال الوارث لا الزمه القاضي مقدار مهر المثل ويجلفه على الزيادة ونظيره
اذا اقر رجل لرجل بمال غير مقدور من الدراهم فان القاضي يفعل هكذا الى ان ياتي
القاضي على درهم فبعد ذلك يلزمه درهم ويجلفه على الزيادة بدعوى المدعي ^{هنا}
اذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف يأمر مائه بالسؤال عن ^{يعلم}
او يكلفها اقامة البينة على ما تدعي رجل زوج ابنته الصغيرة فادركت بعدها
دخل بها فطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج دفت المهر الى ابيك وانت صغيرة
فبعد قتال الاب في ذلك قالوا لا يجوز اقرار الاب عليها ولها ان تأخذ مهرها من الزوج ولا يبرح ^{الزوج}
على الاب ابن ادعى مهر ابيه في تركته والد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه ^{الله}
ان كلفه القاضي اقام البينة على ما ادعى جاز وان عجز عنه اقامة البينة بقتضيه ^{المثل} له مهر
قالوا هذا قول ابي يوسف ومحمد رح واما على قولنا يحنيفه رح لا يقضي مهر المثل بعد
موت الزوجين مطلقه طالبت نفقة ولدها من الزوج المطلق فقال المطلق
تزوجت بزواج آخر ولم يبق لك حق الحضانه وانا اخذ منك الولد فقالت لم تزوج
او قالت تزوجت بغيره وطلقتني كان القول قولها اما اذا انكرت الزوج فظاهر وكذلك
اذا قالت تزوجت رجلا لانها اقرت بالشكاح للمجهول فلم يصح اقرارها وان قالت
تزوجت فلانا وطلقته لا يقبل قولها ويكون للاب ان يأخذ منها الولد الا ان يصل ^{توا}
المقر له في الطلاق صغير جاء به ام امه تطلب نفقة من الاب فقال الاب لنا حق به لان امه
في تكلمه لكنها هربت فيرثها المجدد لابل ما نت امه قالوا يترك الولد مع المجدد بقا
للأب طلب امرأتك لان الام اذا لم يرضى مكانها كاسب بمنزلة المفقودة فان حضرا ^{امراة} الأب

وقال هذه ابنتك وولد من هذا منها وصدقته المرأة في ذلك وقال المجدة صاحب
 ابنتي وابنتي فلما نت كان القول قوله الاب والمرأة وهما اولي بالولد . وكذا قول الاب
 اول حين خاصته المجدة هذا ابني لان ابنتك فالقول قوله لان المجدة اقرب له بالنسب
 والاب منكروا المجدة . رجل اعق امته ثم خاصت مولاهما ولدا فقالت للمولى
 اعقتني قبل العلاءة والولد جرد قال المولى لا بل ولدته قبل الاعناق والولد رقيق ذكر
 رجح ان كان الولد في يدها كان القول قولها وقال ابو يوسف رجح ان كان الولد في ايدهما
 يكون القول قولها لانها تدعى الولادة في اقرب الاوقات وفيه حمية الولد ولو اقاما البينة
 فيبنتها اولى لان بينة المولى قامت على نفي العتق وبينتها قامت على اثبات العجوبة
 وكذلك هذا في الكتابة ولما في النديير القول يكون للمولى لانها تصادقا على رقا الولد
 وذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله قال ان كان الولد يبرء نفسه بوجه اليه ويكون القول قول
 وان كان لا يعبر كان القول لمن هو في يده منهما وان اقاما البينة فعليه اولى وكذا لو كان
 مكان الاعناق كتابة ثم اختلفا في الولد . ولو اعق الجارية ثم اختلفا بعد حين في
 فقال ولدته بعدما عتقت فاخذته مني وقال المولى ولدته قبل لعتق فاخذته منك
 وانت امة لي فان كان الولد لا يعبر عن نفسه رده المولى لا الام لانه اقراخذ منها وكذلك
 في الكناية اما في المدبرة وام الولد القول للمولى . جارية يورثها او ثلثة او اكثر
 ولدت ولدا فادعوه جميعا ثبت النسب من الكل في قول ابو حنيفة وزفر والحسن بن ذيايج
 . وعن ابو حنيفة رجح في رواية ثبت من الخمسة لان الزيادة لان المقصود من النسب حكمه
 لا عينه ولحكمه الميراث والخصاصة والترتبة ونحو ذلك مما يقبل الشركة فيقبل
 الكل كالحاد عوامتاج دابة فاقام كل واحد منهم البينة انها دابته ولدته ابا ابني هذه
 لدابة معروفة فانه يقضي بالبينات وان كثر . امة ولدت اولاد في بطون مختلفة

شهيد ثلثة نفر على اقرار المولى شهيد احدى انا حين ولدت الاكبر اقرار المولى انه ابنه و
 شهيد الثاني انا حين ولدت الثاني اقرار المولى انه ابنه وشهد الثالث انه اقرار بالثالث
 والمولى بمحمد جميع ذلك قال محمد رج الولد الاكبر عبدا يباع لانه لم يشهد على اقرار المولى
 بنسبه الا واحد فلا يثبت نسبه والثاني حكمه حكم ولد ام الولد لان الاول مع الثاني
 شهيد على اقراره انها ام ولد له وان لم يثبت على نسبه الثاني فقد اجتمعا على حق الحرة للا
 يثبت ذلك الحى يشهدا تهما للولد الثاني وان لم يثبت نسبه واذا صارت للحارة
 ام ولد له بالولد الثاني كان الولد الثالث ولدا له فلا يثبت نسبه منه الا ان ينفيه
 وذكر في المتن رجل مات وترك امة لها ثلثة اولاد في بطون مختلفة فقامت امة
 شاهد بين ان الميت اقران هذا الولد الاكبر ولدا منها قال هو ابنه والاوسط والاخضر
 بمنزلة امهم فان بين الشهود فقالوا يشهد انه اقر هذا الولد الاكبر انه ولد له قبل
 ان تلد هذين فان الاوسط والاخضر ابنا ايضا فقال زفر في الاول ايضا هما ابنا وقال محمد
 اذ لجأت بولد بعد اقرار المولى بالولد الاكبر لست اشهر فصاعدا لزمه الولد وان
 به لا قبل منسبته اشهر لا يلزمه لانها انما صارت فراشاله منذ يوم اقر بالولد الاول
 فلا يلزم ما كان من الحمل قبل ذلك وعن ابي يوسف رج في الامالة رجل له امة لها ثلثة
 اولاد في بطون مختلفة فقال احد هؤلاء ولد لى ومات قال ابو يوسف رج يعق كل الولد
 الاخضر ويعق الام فاما الولد الاول والاوسط يعق من كل واحد منهما ثلثة كانه قال
 احدكم حرة بالاخضر حرة الاحمال كلها فيحق كله . واما الاخران كل واحد منهما يعق في
 دون حالين فيحق ثلثة وعن ابي يوسف رج في رواية اخرى يعق من الاول والاوسط
 من كل واحد منهما نصفه . رجل على جارية فيما دون الفرج فانزل فانجب لها
 ماوه في شبع فاستدخلته فجمعا فطلعت عن ابنة حرة رج من الولد الاول وتبع الحرة ام ولد

وذكر في الأصل امه ولدت في ملك رجل بثلاثة اولاد في بطون مختلفة فالحق
 الموأ احد هم قال ان ادعى الاصغر بنيت نسب الاصغر منه وله ان يبيع الآخرين عند
 الكل وان ادعى الأكبر بنيت نسب الأكبر منه والوسط والاصغر بمنزلة الام ليس له أن
 ولا يثبت نسبهما منه فعندنا دعوى الأكبر يكون نفيًا للآخرين ودلالة لان الاقرار
 بنسب الولد حر عليه شرعا فكان تخصيص الأكبر بالدعوى والسكوت عن الآخرين
 بمنزلة النفي وولد ام الولد ينفي من غير لعان وقال زفر رحمه الله دعوى الأكبر يكون
 دعوى لكل رجل باع ام ولده والمشتري يعلم بذلك فجاءت بولد فادعاه المشتري
 فان الولد لا يكون للمشتري ويكون للبائع ان لم ينقه فان نقاه البائع يثبت نسبه
 من المشتري استعسانا ولا يكون حرا لان المشتري اذا كان يعلم انها ام ولده لا يكون
 مفزورا ولو لم يعلم المشتري انها ام ولده كان الجواب كذلك الا ان ههنا اذا نقاه
 البائنه وادعى المشتري كان حرا لان المشتري اذا لم يعلم يكون مفزورا وولد المفزور
 رجل اشترى حاربه فظهر بها جمل بعد ايام فخاصم البائع في ذلك فقال له البائع
 اسكها فان ثبت الجمل فهو مني واحر البائع غلامه او تكيله ليرد الثمن على المشتري
 ويقبض الجارية عند ذلك وغاب المشتري فاستظنت سقطا استبان خلقه
 لاقل من مائه وعشرين يوما من وقت قول البائع ذلك فان استظن يكون من البائع
 دفعه ونضير الجارية ام ولد له يرد الثمن على المشتري لانها اذا جاءت بسقط استبان
 خلقه ظهر انها كانت حاملا وقت كلام البائع لان خلق الولد لا يتم لاقل من مائه
 وعشرين يوما يثبت نسبه من البائع رجل قال ان كان في بطن جاريتي غلام هو مني
 وان كانت جارية قلبيةست ميته فولدت ولدا لاقل من سته اشهر ذكر عصام روح ان يثبت
 نسبه منه غلاما كان او جارية لان الانسان لا يعلم ان يفتل الحامل امرأة الحرافجاء

بولد فنفاه لآعن القاضيه بينهما ثم ينظر بعد ذلك ان نفاه في مدة فيه به بعد الولادة
 ينقطع نسب الولد وان نفاه في مدة بعيدة لا ينقطع. وأبو يوسف ومحمد ربح قلها ^{المدة} المدة
 بأربعين وقالا بعد الأربعين لا ينقطع نسب الولد وقبله ينقطع وأبو حنيفة ربح فوض
 ذلك للرأى القاضيه ولم يقدره ذلك. رجل ^{عني} بولد المنكوسة فسكت ثم نفاه بعد ذلك
 لا يصح نفيه. وكذلك في ولدا الولد فالسكوت عند التهنئة فيهما يكون قبولا للولد في
 ولد الجارية لا يكون قبولا. رجل في يديه مال زعم انه ورثه من امرأة كانت له وسمى تلك المرأة
 ثم اقر هو لرجل ان اخاها وليست انت بزوجه لهما قال أبو يوسف
 يكون المال بينهما النصف للزوج والنصف للرجل المقله الا ان يقيم الاخ البينة ان اخ
 تلك المرأة وقال ذفرج المال كله للاخ الا ان يقيم الزوج البينة على انه زوجها. وهذه ثلاث
 مسائل اختلف فيها هذه. والثانية مجهول النسب في يد مال فقال ورثته من الخ وهو فلان
 ثم اقر بعد ذلك باخ لا باخ فقال المقله انا ابن فلان الميت وانت لست بابن له قال أبو يوسف
 المال بينهما مضافان وقال ذفرج المال كله للمقله. والثالثة امرأة اقرت انها صرحت
 هذا المال من زوجها فلان ثم اقرت باخ لزوجها فقال الاخ انا اخ وليست انت باخ له
 قال أبو يوسف ربح للمرأة الربع والباقي للاخ فقال ذفرج المال كله للاخ الا اذا قامت ^{المراة}
 البينة على النكاح. رجل ادعى على ميت دينا بمحضرة وارثه وهو يقر انه ليس في يد الوارث ^{مال}
 فانه يسمع دعواه. ولو اقام البينة على ذلك قبلت بينته وان لم يكن له بينة كان له ان ^{يخلف}
 الوارث على العلم بالدين كذا ذكر الخصاف مع. وكذلك كان المديون مات ولم يترك مالا
 في يده واثله فان الوارث يكون خصما للمدعى الدين ويقبل بينته ويقضه بدينه حتى
 يظهر للميت مال اخذ صاحب الدين. ولو تبرع انسان بقضاء دين الميت جان
 رجل مات وترك اخوين فافرا احدهما باخ ثالث وانكر الآخر قال علماء نارج ياخذ الآخر ^{له}

من القرض مائة يلا . وقال ابن ابي ليلى ربح يأخذ ثلث ما به بدأ رجل مات وترك العا
فادى رجل على الميت الف درهم واقام البينة وقضى القاضي له بالالف ودفع اليه ثم جاء
رجل آخر وادى على الميت الف درهم وانكر ودفعة الميت وصدة القرض له بالالف فان الناس
يأخذون للقرض نصف ما به بدأ ، ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه فصدقة البعض
وانكر البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعى ^{ذلك}
الدين ، ولو ادعى رجل اجنبى على الميت الف درهم فصدقه بعض الورثة وكذب به ^{البعض}
ذكر في الكتاب انه يأخذ كل الدين من نصيب من صدقه لان الذي صدقه مقران الدين
مقدم على الميراث وقال الفقيه ابو الليث ربح عندي يأخذ من المصدق ما يحصه
من الدين وهو قول الشعبي والبصري ومالك وابن ابي ليلى ربح وقال هذا عدل وامن
رجل مات وترك ابنين فادى احدهما ان لا يبرهما على هذا الرجل الف درهم من ثمن مبيع
وادعى الآخر انه كان من قرض واقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فانه يقضى لكل
واحد منهما بمائة مائة ليس لاحدهما ان يشارك صاحبه فيما قبض ، رجلاه تسعة
اولاد اقرضه صوته مجاز اقراره ان الخمسة من اولاده فلان وفلان وفلان وذكر اسمهم
عليه الف درهم ثم مات وانكر سائر الورثة ذلك فتشهد الشهود على اقراره بذلك
وقالوا لا نعرف الا اولاد الذين اقر بهم لانهم ما كانوا حاضرا وقت الاقرار قالوا ان
اقر سائر الورثة بما سمي هؤلاء يثبت المال بشهادتهم وان انكر واقام المدعى
البينة على انهم يسمون بالاسامى التي ذكرها الشهود يقضى لهم بذلك اذ لم يكن
في سائر الورثة مثلهم في الاسامى رجل مات وترك مالا فادى بعض الورثة عينا
من اعيان التركة ان المورث وهب منه في صحته وقبضه وبقية الورثة قالوا ^{كان}
ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعى الهبة في المرض وان اقاموا البينة ^{بينة} فالبينة

من يدي الهبة في الصحة كما ذكر في الجامع الصغير. وذكر النسيف في الفتاوى امرأة
ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج أنها ممت
منه في صحتها وادعى الورثة أن الهبة كانت في مرض موتها فالقول يكون قول الزوج
لأنه سكران مستحقان ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون
القول قوله إلا أن هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك الرواية
لأنهم تضاد قواعداً على أن المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط فكان القول قوله
من ينكر السقوط ولأن الهبة حادثة والأصل في الحوادث أن مجال الإقرار والإدوات

فصل في الخصومة بين الزوجين في القزل

إذا غزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجهه أما أن أذن لها بالقزل غزلت أو نهاها
عن القزل غزلت. أو لم يأذن لها ولم ينه غزلت. ولم يقل الزوج شيئا لها. أو لم يعلم
بغزلها. فإن غزلت بأذنه فهو على وجهه. أما أن قال لها اغزلي لي. أو قال لها اغزلي
لنفسك. أو قال اغزلي لي ليكون الثوب لي. أو قال اغزلي له ولم يذكر شيئا فقال له
الأول يكون القزل للزوج لأنها غزلت قطنه بأذنه لاجله فيكون له ولا شيء لها
على الزوج لأنها تبرعت بالقزل. وأن قال لها اغزلي بهكذا وسمى لها اجرا معلوما
جائزا ويكون لها الاجر المسمى. وأن سمي اجرا مجهولا كان القزل للزوج ولها اجر مثلها
كما في سائر الاجارات الفاسدة. وأن اختلفا فقالت المرأة غزلت باجر وقال الزوج
بغير اجر كان القول قول الزوج مع اليمين لأنها تدعى عليه الاجر وهو ينكر فيكون
للزوج. هذا إذا قال لها اغزلي لي. وأن قال اغزلي له لنفسك غزلت كان القزل
ويكون ذلك هبة للقطن منها. وأن اختلفا فقال الزوج اغزلي لك لتغزلي
وقالت لا بل قلت اغزلي له لنفسك كان القول قول الزوج مع اليمين لأن الأذن يستفاد

من جهة والظاهر شاهد له فان العادة ان المرأة تغزل فطن الزوج لاجل الزوجين
قال اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه اجرا مثل الاغزالت
للزوج ببعض الغزل فيكون في معنى فقير الطحان ويكون الغزل للزوج لانه صاحب اصل
وهو القطن وهو كما لو دفع غزلا احاطك لينسجه بالنصف فان الثوب يكون لهما
الغزل. وان قال لهما الغزليه ولم يذكر شيئا فادعى الزوج انها غزلت له كان القول قوله
لان طلب منها التبرع وانكر الاجارة وهبه القطن. هذا اذا غزلت بلذن الزوج
فان يها ما غزلت فغزلت بعد النوى كان الغزل لهما وعليها للزوج مثل قطعه كن
نصب خطه فطماها عندا بيجيفة رح يكون الدقيق للغاصب وهو ضامن
للخطه. وان لم ياذن لهما ولم ينفه عن الغزل فغزلت ان كان الزوج بائع القطن
كان الغزل لهما وعليها مثل القطن لان الظاهر انه اشترى القطن للتجارة لا للغزل
فصير غاصبه كما لو غزلت بعد النوى. وان كان الزوج جاء بالقطن الى بيتها لاجل البيت
كان الغزل للزوج لانها غزلت باذنه ولا اجر لها لانها مستطوعة كما لو خبزت مزوق الزوج
او طبخت القندل لاذن الزوج. وعن ابي يوسف رح في المنتقى جلبا اشترى قطننا وامر
امرأته ان تغزل فغزلت كان الغزل لهما ولا ينفع عليها وهو بمنزلة طعام وضعه في بيته
فاكلت وروى هشام رح في النوادر اذا غزل فطن الغير ثم اختلفا وقال صاحب القطن
غزلت باذن الزوج والغزل لي وقال الاخر غزلت بغير اذنك والغزل لي كان القول قول صاحب
القطن لان الاصل وان كان عدم الاذن الا انه ظاهر فهو يبيد بهذا الظاهر ان
قطن عنده فلا يقبل قوله. وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح رجل
اشترى قطننا وجوز قال تغزلي امرأته واهدت الى المرأة اخبرها قطننا فغزلت المرأة
ونسج به بعضها كبريا ما ثم ماتت المرأة لمن يكون الغزل والمكر باس قال انكا

هي التي دفعت القبل الى الحائك بغير امر الزوج فان الكرياس لو وثقه المرأة والنزع
 في مالها غزل مثل الغزل الذي غزلته من قطنه وان كان الزوج هو الذي وضع
 القطن الى الحائك بغير امر المرأة فان الكرياس يكون للزوج وكان عليه غزل مثل
 زل الذي غزلته من قطنها وان دفعا جميعا الى الحائك او دفع لدهما بامر صاحبه
 كان الكرياس بينهما بقدر غزله ولا ضمان على واحد منهما صاحبه ^{رجل يديه}
 ارض لغيره اجرها فقال رب الارض اجرها بامرى ولاجرى وقال اجر غصبتها منك ولغيري
 فلا اجر لها كان القول لرب الارض ^{لا} الخطا في بدل منفعه الارض والاصل ان بدل ملك الانسا
 يكون له ولو كان الاجرى في الارض اجرها فقال رب الارض امرتك ان تبني فيها
 ثم ياجر وقال الذي اليد غصبتها منك وبنت ثم اجرت فانه يقسم الاجر على الارض وهي مبنية
 وعلى الارض وهي غير مبنية فما اصاب البناء يكون للأجر وما اصاب الارض يكون لصاحب
 الارض لان الاصل ان البناء يكون للباني فلا يقبل قول صاحب الارض وان قال رب الارض
 غصبتها مني مبنية كان القول قوله وان اقاما البيته كان بينه الغاصب ذكره في المنتقى ولو قال
 الآخر غصبت منك الغار ومجت فيها عشرة الاف وقال المقر له لابل امرتك بركن القول قول المقر
 ولو قال المقر له لابل غصبتني الالف وعشرة الاف كان القول قول المقر ولو قال غصبت منك ثوبا
 وخطته بغير امرك قيسا وقال المقر له غصبتني القميص وقال بدل امرتك بجنا طته كان القول للمقر

باب دعوى الحائط والطريق

حائطين راين كل دار لرجل ادعى الحائط صاحب كل دار فلهذا المسئلة على وجه ان كان
 لاحد المدعين جذوع على الحائط المتنازع فيه وليس للأخر عليه شيء فهو لصاحب الحائط
 غنما وكذا لو كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر عليه هرادي او بواقي فهو لصاحب
 الجذوع وان كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر شجرة او عائط فالحائط المتنازع فيه

ومما لا سفل لصاحب الجذوع والسترة لصاحب السترة بمنزلة سفن لؤلؤ عليه
علو لأخر ولا يؤمر صاحب السترة برفع السترة إلا أن يثبت على الحائط استحقاق
الحائط بالبينة في يؤمر صاحب السترة برفعها وإن كان لأحدهما على الحائط المتنازع
فيه جذوع وللآخر اتصال بهذا الحائط من جانب واحد عندنا صاحب الجذوع
أولاً والمال به هذا الاتصال مدخله بعض انصاف اللبن هذا في بعض ذلك من أحد جانبي الجائز
المتنازع فيه لأمر الجانبين. وذكر الطحاوي أن صاحب هذا الاتصال أولاً بالحائط
المتنازع فيه وبه أخذ بعض المشايخ رح. وإن كان لأحد المدعين على الحائط المتنازع
فيه جذوع وللآخر اتصال ترتب بهذا الحائط فصاحب اتصال الترتيب أولاً بالحائط
المتنازع فيه ولا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع كما قلنا في السترة. واختلفوا في
تفسير اتصال الترتيب قال الكرخي رح تفسير مدخله انصاف اللبن من جانبي الحائط المتنازع
فيه بمائطين لأحدهما والحائطان متصلان بمائطله بمقابلة الحائط للمتنازع فيه حتى
يصير مربعا شبه القبة فيكون الكل في حكم بناء واحد وبه أخذ بعض المشايخ رح
وعن أبي يوسف رح تفسير اتصال الترتيب الذي به ترجح صاحب الاتصال على صاحب
الجذوع اتصال جانبي الحائط للمتنازع فيه بمدخله انصاف اللبن بمائطين
لأحدهما فاما اتصال المائطين بمائط أخرى في مقابلة الحائط للمتنازع فيه غير معتبر وعليه أكثر
المتأخرين رح منهم شمس الأئمة السرخسي رح فهو أولاً من صاحب الجذوع ولا يؤمر
صاحب الجذوع برفع الجذوع لأن صاحب الاتصال استحق الحائط للمتنازع فيه
بنوع ظاهر فلا يستحق به برفع الجذوع على صاحب الجذوع وبخلاف ما لو تناقرا
في دابة ولا مدحها عليها حمل وللآخر عليها محلاة فإن تملكه مؤمر صاحب المحلاة برفعها أولاً
وضع المحلاة على دابة الغير حادث لا يتصور أن يكون مستحقاً في الأصل أما وضع الجذوع

على الحائط الغير قد يكون مستحقاً في الأصل بان كان مشروطاً في أصل الضميمة وان كان
لا يجرى على الحائط المتنازع فيه سنة واتصال الأخرى به التزبيح وللآخر عليه هراي
او بوارى ولا شيء فهو لصاحب السترة والاتصال من غير مدخله اضافة للدين ^{جاء}
فلا يعتبر. وان كان لأحد المدعين على الحائط المتنازع فيه ان يجز من لبن او اجر فهو
بمنزلة السترة. وان كان لأحدهما عليه هراي او بوارى ولا شيء للآخر فهو بينهما ولا ^{يعتبر}
الهراي وبوارى. وان كان وجه الحائط المتنازع فيه لأحد المدعين او كان لأحدهما
عليه طاقات كان الحائط المتنازع فيه بين المدعين في قولنا بجديفة مع ولا يخرج بذلك
أحدهما. وفي قول صاحبه مع بقية الحائط لم يكن كان وجه الحائط والطاقات اليه
وان كان لأحدهما عليه جذع واحد وللآخر عليه هراي او بوارى ولا شيء للآخر فهو
لصاحب الجذع. وان كان لكل واحد منهما عليه جذوع الا ان جذوع أحدهما
أكثر من جذوع الآخر لم يكن لا ينقص عدد جذوع صاحب القليل عن الثلاث اختلفت
الروايات فيه. ذكر في المنتقى عن أبي يوسف ربح اذا كان لأحدهما على الحائط المتنازع
فيه اجذاع وللآخر عليه أكثر من ذلك جعلته بينهما نصفين فان كان لأحدهما
عليه ثلاثة وللآخر عليه عشرون فالحائط لصاحب العشرين ولصاحب الثلاثة موضع
جذوعه وانما اجعله بينهما نصفين اذا تقاربت امكن لصاحب الأقل أكثر من
نصف جذوع الآخر فهو بينهما. وذكر الحاكم الشهيد ربح في المختصر اذا كان لأحدهما
عليه عشر خشبات وللآخر عليه سبع خشبات فهو بينهما نصفين وهذا هو ^{قوله}
ما ذكر في المنتقى عن أبي يوسف ربح لان عدد صاحب القليل أكثر من نصف عدد صاحب
الكثير. وذكر في أصل الأصل لو كان لأحدهما عليه عشر اجذاع وللآخر عليه خمسة اجذاع
لكل واحد منهما ما في هذا قالوا الرمد بذلك ان الحائط المتنازع فيه يكون بينهما على ^{تاليه}

خشبات وللآخر ثلث فصاعدا يقضيه بينهما نصفان اعتبارا لا دلي الجمع باقصاه
 واليه اشارة في صلح الاصل. وكل من كان لاحدهما جذع او جذعان دون الثلث و
 للآخر عليه ثلثة جذع او اكثر ذكر في الموازل ان الحائط يكون لصاحب الثلث
 ولصاحب ما دون الثلث موضع جذعه قال وهذا استحسنان وهو قول المجتهد
 وايضا يوسف رح الخ قال ابو يوسف رح القياس ان يكون الحائط بينهما
 نصفين وبما كان ابو حنيفة رح يقول ولا ثم يرجع الاستحسنان وذكر شمس ^{خسبه} الاثمة السرخسية
 رح في دعوى الاصل اذا كان لاحدهما عليه عشر خشبات وللآخر عليه خشبة واحدة
 فلكل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وانما استحسن
 هذا في الخشبة والخشبتيين وهكذا ذكر في صلح الاصل وذكر في كتاب الاقرار
 ان الحائط كله لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها الاثر هو
 برفع الخشبة لان استحقاق صاحب الخشبات باعتبار الظاهر فلا يستحق به برفع
 الخشبة على صاحبها. ووجه رواية الدعوى والصلح ان الاستحقاق باعتبار وضع
 الخشبة فيقضي لكل واحد منهما بملك ما تحت خشبته لوجود الضرف منه في ذلك
 الموضع. وقال شمس الاثمة السرخسية رح لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات
 انه لا يما يقضيه به. من اصحابنا رح من قال يقضيه به بالملك بينهما على احد عشر
 عشرة اسهم لصاحب الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات
 حكم ما تحت كل خشبة من الحائط حتى لو اهدم الحائط بقسمان ارضه على هذا قال

رح واكثرهم على انه يقضي به لصاحب العشر الخشببات الاموضع الخشبية الواحدة
 فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبية الواحدة عند اكثرهم . وقال
 بعضهم الحائط كله يكون ملكا لصاحب الخشببات ولصاحب الخشبية والخشبيين
 حق وضع الخشبية في ذلك الموضع . قال رح والصحيح ان ذلك الموضع يكون
 ملكا لصاحب الخشبية كما ذكر في الدعوى . ولو كان الحائط بين داري رجلين
 كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضي بينهما نصفين فهو
 المختار . فان كان جذوع احدهما اكثر فلاخوان يزيد في جذوعه حتى يكون مثل
 جذوع صاحبه . قال ولو انارض وهذا اذا كان الحائط بمثل الزيادة فان كان لا
 الزيادة ليس له ان يزيد . دار في يد قوم في يد كل واحد منهم ناحية بعينها وفي
 الدار درج معقوبانج سفلى الدرج في يد احدهم وعلى ظهر الدرج طريق للاخر
 الى منزله فانه يقضي بالدرج لصاحب السفلى ولصاحب العلو طريقه على الدرج على
 حاله . ولو كان على راس المدرج روشن هو على منزل صاحب السفلى وهو طريق لصاحب
 العلو اختصموا في روشن فالروشن كله لصاحب السفلى لان روشن بمنزلة
 سقف السفلى لكن لصاحب العلو عليه الممر على حاله كما في المسائل المتقدمة . سفلى
 بيت في يد رجل عليه علو في يد اخر انهدم السفلى وسقط كان جذوعه وبواريه
 وهراديه لصاحب السفلى لان ذلك من سقف السفلى والظاهر ان كل من يبني
 بيتا يجعله مستقفا ويكون لصاحب العلو ان يسكن على ظهره . دار في يد رجل علوها
 في يد اخر وطريق العلو في ساحة الدار ادعى كل واحد منهما ساحة الدار فان الدار
 مع الساحة يكون لصاحب السفلى والعلو وطريقه لصاحب العلو لان الساحة والسفلى
 في يد صاحب السفلى فانه هو الذي يستعمل الساحة بوضع الامتعة وكسح الحطب والوضو

وادخال الدابة فاما العلو وطريقه في يد صاحب العلو فيكون ذلك له وان اقام
 البينة يقضي لكل واحد منهما بما في يد الآخر ترجيحاً للخارج على ذي اليد بما في يد ذي اليد
 حصص بين دارين قطعه للاحدى الدارين كل واحد من صاحبي الدارين يدعى الحصص
 قال ابو حنيفة رح يقضي بالحصصينهما نصفين وقال صاحباه رح يقضي به لمن اليد الغوط
 هو كما قلنا في الحائط بين دارين كل واحد منهما يد عمر ووجه الحائط والطاقات
 الى احدهما حائط سفله لرجل وعلوه لآخر فارد صاحب السفلى ان يهدم السفلى لم يكن
 ذلك عندهم وان اراد صاحب السفلى ان يفتح فيه بابا او كوة او يدخل فيه جدارا
 لم يكن له قبل ذلك ليس لصاحب السفلى ذلك في قول ابى حنيفة رح الا ان يرضى به
 صاحب العلو وقال ابو يوسف ومحمد رح له ان يفعل ذلك اذا كان لا يضر لصاحب
 العلو فاما كان شي من ذلك يضر لم يكن له ان يفعل وكذلك ليس له ان يحفر في سفله بئرا
 وكذا لو اراد صاحب العلوان يحد على علوه بناء او يضع عليه جدارا او يشرع فيه
 كنيفا لم يكن له ذلك في قول ابى حنيفة رح اضر بالسفل ولم يضر وعندهما ان اضر بالسفل
 يمنع منه وان لم يضر لا يمنع زققة لا منفذ لها فيها دور خمسة قروهم في الزققة
 فرفع احداهم سقفها وادعمان السقف له وادعى كل واحد منهما انه له فاما كان طريق
 السقف الى ملك احداهم او مشغول بمتاع كان له في الحكم ويكون القول قوله
 مع يمينه وان لم يكن طريق السقف الى ملك احداهم ولا كان مشغولا بمتاع فهو
 جميعا لكل واحد منهما ان يحلف الآخر على نصيبه عند عدم البينة وياهم اقام
 البينة
 فهو له وان اقاموا جميعا يقضي لهم لكل واحد منهم بما في يد غيره وعن محمد رح دار
 الى جنب بعض بول فبنى صاحب الارض ارضه واما دار ان يلزق حائطه بجائط
 الدار ومنعه صاحب الدار عن ذلك قال ينظر ان الورقة بالدار بحيث لو سقط

حائط الدار لا يسقط حائط الثاني كان لصاحب الأرض ان يلزقه حائطه به وان كان
لو سقط حائط الدار يسقط حائط الثاني لم يكن لصاحب الأرض ان يلزقه بحائط
الدار. وان كان اصل حائط الدار ذراعين واعلاه شبر لم يكن لصاحب الأرض ^{يبني}
ويلزقه بالدار وسياتي لحكام الحائط المشكك في كتاب الصلح ان شاء الله تعالى

باب اليمين

رجل ادعى على رجل ما لا فانكر المدعى عليه وطلب المدعى من القاضي ان يجعله قائل ^{بقول}
القاضي للمدعى الك بينه فان قال نعم لم بينه حاضرة في المصلا في مجلس القضاء وطلب
من القاضي ان يجعله فانه لا يجعله في قول ابي حنيفة رج وقال ابو يوسف رج يجعله
واضطربت الروايات عن محمد رج والمختار فيه ان القاضي ان كان مجتهد او رأى
الميل الى قول ابي حنيفة رج لا يجعله وان مال الى قول ابي يوسف رج يجعله وهو
كالتركيب يعني رضوا الخصم بلا عند من عرض او سفا ونحوه ان القاضي يحلف ^{فيه}
في قضيه بما اقضى اليه اجتهاده. وان قال المدعى لا بينه في اوقال شهودي غيب
وطلب من القاضي تخليفه يجعله ولا يكره اليمين ولا يغلط وتفسير الخلف ان يقول
باسم الرحمن الرحيم يذكر من الصفات ما شاء وقال بعضهم ينظر الى حال المدعى عليه
ان عرفه بالصلاح لا يغلط بل يكتب في بذكر اسم الله تعالى ولا يذكر الصفة وان عرفه على
غير ذلك يغلط فيذكر الاسم والصفة ويبالغ فيه وقال بعضهم ينظر الى المدعى به
ان كان مالا خطير اغلط وان كان حقير لا يغلط وان اراد المدعى تخليفه بالطلاق او العتاق
في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التخليف بالطلاق او العتاق ونحو ذلك
حرام وبعضهم جوزوا ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الراية فاذا اراد القاضي تخليفه
في دعوى لئال حلفه باسمه ما هذا المدعى عليك المال الذي يدعي ولا شيء منه لانه لو حلفه

على الكل ربما يكون عليه بعض ذلك المال كله فيحلف ولا يبالى. ولو أقر المدعى باستيفائه
 بعض المال والمدعى عليه ينكر المال أصلاً يطالب المدعى برد ما أقر يقبضه وكان ^{حفظ} ^{نفا}
 هو الجمع بين الكل والبعض ولا يحلفه بالله ما استقرضت منه هذا المال ولا
 لا أوردك إذا كان المدعى يدعى المال بذلك السبب لاحتمال أن استقرض منه أرا غتبت منه

أو قبل منه الوديعة ثم رد عليه فلو حلف على السبب كان كاذباً في يمينه ولو أقر بالاستقرض
 أو الغصب وأدعى الرد أو القضاء عسى ينكر المدعى الرد أو القضاء فيأخذ منه المال ^{نفا}
 فكان نظر المجانبين فيما قلنا فيحلفه على ذلك الوجه سواء عرض المدعى عليه أو لم ^{يعرض}
 إلا أن فيما سوى الوديعة يحلفه بالله ماله عليك ولا فلك المال الذي يدعى
 ولا يثني في الوديعة يحلفه بالله ليس في يديك هذه الوديعة التي تدعى ولا شيء ^{منها}
 ولا له بذلك حق منها لأن المدعى عليه لو كان استهلك الوديعة أودل سائر ^{عليها}

لا يكون في يده ويكون ضامناً لها فيحلف عن يمينه ما قلنا. وعن أبي يوسف رجح أن المدعى
 إذا دعى ما لا مطلقاً يحلف على المال وإن ادعى ما لا بسبب يحلف على المال بذلك ^{السبب}

بالله ما استقرضت منه هذا المال إلا بالله ما اغتصبت منه هذا المال أو يتخذ ذلك لأن ^{من}
 المدعى عليه للقاضي فيقول لا يختلفني على هذا الوجه فإن الرجل قد يستقرض ما لا يتم ^{يكون}

ذلك المال عليه عند الدعوى بأن رده أو أبرأه فإذا عرضته على هذا الوجه فيحلفه

على الحاصل كما ذكرنا وبأخذ بعض المشايخ رجح وقال شمس الأئمة الحلواني ^{نظر}

الاجاب المدعى عليه دعوى المدعى أن انكر المدعى عليه الاستقرض والغصب

ما استقرضت منه شيئاً ولا غصبت منه شيئاً يحلف على السبب بالله ما استقرضت ^{صت}

وإن قال المدعى عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعى يحلف على الحاصل ^{بالله}

ماله عليك ولا فلك هذا المال الذي يدعى ولا يثني منه قال رجح هذا هو أحسن الأقاويل

ندعى عليه أكثر القضاة ولو أن رجلا ادعى على رجل أن يستهلك ماله ويطلب التحلف من القاضي
 فإن القاضي لا يحلفه وكذا لو كان هذا شوكي وقد خان في الرجوع ولا ادعى قدره لا يلتفت إليه
 لو قال بلفظان فلان بن فلان أو صير لي ولا ادعى قدره وأراد أن يحلف الوارث لا يحلفه الله
 لذلك وكذلك المدين إذا قال قضيت بعض ديني ولا ادعى كم قضيت أو قال نسيت قدره
 وأراد أن يحلف الطال لا يلتفت إليه قال شمس لا تمة الحلواني رجح الجمالة كما تمنع قبول البيعة تمنع
 الاستحلاف أيضا إلا إذا اتهم القاضي وصير اليتيم أو قيم الوقت لا يدعى عليه شيئا معلوما فإنه
 ينظر الموقف واليتيم رجل أعصاب رضا أو راد فإراد المصوب عنه استرداد العصب
 وأقام البيعة على ذلك بعد دعوى صحيحة فقال المدعى عليه إنها وقف في يدي على سبيل
 خبر معلوم وعجز المصوب منه عن إقامة البيعة كان له أن يستحلف المدعى عليه في قول
 محمد رحمه الله لأن عند العقار يضمن بالنصب وعند ما لا يضمن فلا يستحلف ثم
 عند محمد رجح أنما يستحلف إذا أراد المدعى أن يأخذ القيمة عند النكول أما لو أراد أن يأخذ
 الضيعة والعقار عند النكول فلا يستحلف أيضا لأن المدعى عليه لما أقر بالموقف بصير
 وقفا بأقراره فلا يمكن القضاء بها للمدعى عند النكول قال الشيخ الإمام الزاهد
 أبو بكر محمد بن الفضل رجح ينبغي أن يفتر بقول محمد رجح ويقض بالقيمة عند النكول
 كيلا يجتال بهذا الدفع لاستقاط اليمين عن نفسه وكذلك رجل في يديه ضيعة يقول
 وقفها أبي علي وعلى أولادي خاصة وادعى أخوه أن أبانا وقفها علينا وعلى أولادنا
 أبدا وأراد أن يحلف صاحب اليد قالوا لا يحلف على أصل الوقف ولكن يحلف على حصته
 من الجلة ولما ادعى ضيعة في يد رجل أنها له فقال ذواليد لابني الصغير فلان لا يستحلف
 المدعى عليه وكذا لو ادعى شفعة في دار فقال المشتري أنها لابني الصغير فلان لا
 للمدعى أن يحلفه لأن أقراره بولده الصغير قد صح ولزم ولو استحلف فكل لا يصح

نكوله فان قال المدعي ان هذا قد استهلك داري باقرار الولد الصغير فبغير ضلما
عنه التناول فهو على الخلاف. عند محال يستخلف كما في المسئلة الاولى وعلى قول
محمد رح يستخلف فلان بكل يفرض عليه بالقيمة لان عند محمد رح العقار يضمن
بالغصب وكذلك بالجور في رواية الحسن عن ابى جعفر رح وهو اختيار ثمان
الحوالي رح وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح باقرار الولد الصغير ^{يسقط}
عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رح اذا اقر للصغير يسقط عنه اليمين سواء
كان الصغير ابنا له او لغيره. وكو قال المدعي عليه هذه الدار لابني الكبير الغائب
فلان فهذا وما لواقر بذلك لا جنيبي سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فتكل يدفع
الدار الى المدعي فان حضر الغائب بعد ذلك وصد فم كان له ان يأخذ الدار المسبق
اقراره وكذلك في الاقرار للولد الصغير عند من لا يسقط عنه اليمين يحلف فان بكل
يدفع الدار الى المدعي فاذا بلغ الصغير فادعاه يدفع اليه فاما من فرق بين الولد ^{الصغير}
وبين الولد الكبير قال اقراره لولد الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير فاذا صح ^{اقراره}
لزم وصار الملك لولد الصغير حكما فلا يفيد تخليفه لانه لو بكل لا يصح نكوله على ^{الولد}
الصغير. اما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق فيفيد تخليفه بعد
ما اقر لولد الكبير لا ترى انه لو اقر لولد الصغير صحت ثم اقرب لغيره لا يصح اقراره ولو اقرب لولد
الكبير لغائب اجنبي فاقرب لا خوف قبل حضور الغائب صح اقراره للغائب لما قلنا ^{رجل}
فجاء رجل واحضر ابنه وادعى انه كان له على ابيه الف درهم وقد توفي وله عليه الف درهم
فالواشي للفاخرين يسأل المدعي عليه هل مات ابواه ان قال نعم فحينئذ يسأله عن ^{وعني}
المال فان اقر الوارث بالدين على موطن صح اقراره وان كذبه سائر الورثة. ذكره ^{الكتاب}
انه يوجب كل الدين من نصيب هذا الوارث ولذا انكر محمد الوارث الدين على ابيه

فاقام الباقى بينه وبين الدين ويستوفى من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث لان القضاء
 على ابيد الورثة بالنسبة يكون قضاء على الكل . وان اقر هذا الوارث بالدين وكذا به
 سائر الورثة فلا يقضى القاضى عليه باقراره حتى تشهد هذا الوارث المخرج من
 اجنبى بالدين على مورثه بان شهادته وشهادته ويقضى بالدين ويكون ذلك قضاء
 على جميع الورثة وان شهد هذا الوارث بالدين على ابيد بعد ما قضى القاضى عليه
 باقراره لا يقبل شهادته ولو لم يقم المدعى البينة بالدين واقر به الوارث في ظاهر الرواية
 يقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث وقال الفقيه ابو الليث رج عندي لا يستوفى
 كل الدين من نصيب هذا الوارث وانما يستوفى منه قدر حصته ولو ان هذا الوارث
 لم يقر بالدين على مورثه وعجز المدعى عن اقامة البينة واراد تخليف الوارث فانه
 يحلف ^{بالحلف} على العلم فان حلف اذ نفت عنه الخصومة وان نكل يستوفى الدين من نصيبه
 في ظاهر الرواية فان اقر هذا الوارث بالدين وانكرو وصول التركة اليه فان صدقه ^{المدعى}
 لا خصومة بينهما وان كذبه المدعى يحلف الوارث على البتات بالله ما وصل اليك
 المال من جملة والدك فان حلف لا يثب عليه وان نكل يؤمر بقضاء الدين هذا اذا ^{حلفه}
 المدعى على الدين او لا تخم حلفه على وصول التركة اليه . فان حلفه او لا على وصول التركة ^{الله}
 فحلف ثم اراد ان يحلف على الدين فقال الوارث ليس لك علي يمين لا ف لم اخذ شيئا
 من تركة الميت لا يلتفت القاضى اليه ومجلفه على العلم بالله ما تعلم بالدين ^{ابيك}
 لهذا المدعى لان وصول المال الى الوارث وتخليف التركة ليس بشرط لدعوى
 الدين على الوارث فان دعوى الدين يصح على الوارث وان لم يدع الميت مالا في ^{بله}
 لاحتمال ائنه لو قضى بالدين ربما يظهر للميت مال بعد ذلك من بضاغة او دين
 او دينة فلا يحتاج للدعى الى اثبات الدين . قال الفقيه ابو الليث رج كان الفقيه

بجعفر ^{رح} يقول يقبل البيعة بالدين على الواثبات وان لم يكن في يده مال الميت ولا يستخلف
 قبل ظهور المال اما قول البيعة فلا يتم الا لم يقبل ربهما تغيب المشهود ولو تمت في ذلك
 المال فقبل البيعة قبل ظهور المال لكان الفائدة ولا يستخلف قبل ظهور المال لا به
 اذا لم يكن في يده مال لولم يستخلف في الحال فيستخلف عند ظهور المال فلا يحصل ذلك ^{المال}
 هذا اذا حلفه على الوصول ولا تخاراد ان يحلفه على الدين او على العكس فان اراد تخليفه
 فقال المدعي عليه لم يصل الي من مال الميت شيئا ولا يمين لك على ذكر الخصاف ^{الفاطمي} ^{رح} ان
 لا يلتفت اليه الا ان يقول المدعي ان صدق في عدم الوصول اليه حلفه في الدين على ^{العلم}
 وان كذب به في عدم الوصول كان له ان يحلفه في عدم الوصول والدين جميعا الا انه
 في عدم الوصول يحلفه على البتات وفي الدين يحلفه على العلم بالله ما تعلم ان هذا ^{ايك}
 كذا وبه اخذ عامة المشايخ ^{رح} ثم اختلفوا انه يحلفه مرة واحدة او يحلفه مرتين . قال
 بعضهم يحلفه مرة واحدة ويجمع بين اليمين على العلم وبين اليمين على البتات كما
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم به وهو خير في حديث القسامة وقال بعضهم
 يحلفه مرتين بالله ما وصل اليك من مال الاب شيئا ثم يحلفه بالله ما تعلم ان هذا
 على ايك كذا لان الحكم هنا لا يتعلق باحد الاخرين فانه وان اقر بالدين لا يؤخذ منه ^{شيئا}
 ما لم يثبت وصول مال الميت اليه بخلاف حديث القسامة . وعلى قول الفقيه
 ابي جعفر ^{رح} هو اختيار الفقيه له الليث ^{رح} ما لم يثبت وصول شيئا من مال الميت ^{اليه}
 لما لا تكول ايا البيعة لا يحلف على الدين هذا اذا اقر المدعي عليه بموت الاب فان ^{انكر}
 يحلف على الموت ووصول المال اليه هيئا واحدة الا ان في الموت يحلف على العلم
 وفي وصول المال اليه يحلف على البتات . وقال عامة المشايخ ^{رح} يحلف مرتين ^{مرة}
 على الموت ومرة على العلم فان نكل عن يمين الموت ^{حلف} يحلف على الدين على علمه فان

لم يكن عليه نهي. واقامات الرجل ونزله امرأة واولا دامظا ولم يدع مالا من اجل
 وادعى على الميت ديننا فاحضر المرأة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح المرأة
 في هذا كذا ثبت اخر يقبل البينة عليها لاثبات الدين على الميت وان لم يكن في يدها
 وكذا لو كانت التركة مستغرقة بالدين. ذكر الخصاص ربح ان الوارث يكون خصما
 لمن يدعي ديناً على الميت. وانه كره الخصاص ربح رجل قدم رجلاً الى القاضي وقال ان والدي
 فلان بن فلان بن فلان الفلانة مات ولم يدع وارثاً غيري وله على هذا الرجل كذا
 عند هذا الرجل كذا من المال فان القاضي يسأل المدعي عليه عما ادعى وان اقر جميع والده
 امر القاضي بفتح جميع ذلك اليه ولا يكون ذلك نصاً حتى لو جاء الاب حياً احد المال
 من الغريم ثم الغريم يرجع على الابن بما اخذ منه ويؤنكر مدعي عليه في الاستدعاء ويؤنكر
 الابن واراد الابن ان يجعله بالله ما تعلم ان فلان بن فلان بن فلان الفلانة مات
 ولا تعلم انه ابنه. قال الخصاص ربح روي عن اصحابنا ربح انه لا يستخلف المدعى عليه
 بل يقم المدعي اقام البينة على موت فلان بن فلان فانك وارثه فانما تختلج بحلف علماء مدعي من
 المال قال ربح وفيها قول آخر ان المدعي عليه يستخلف بالله ما تعلم ان فلان بن فلان بن فلان
 مات ولا تعلم انه ابنه فان ثبت خبره عليه مدعي من المال لم يستخلف ولم يترك الخصام ^{القول} وصاحبه
 واختلف المتأخرون فيه. قال بعضهم منهم شمس الامثة السرخسي ربح ان الاول
 قولاً ينجيه ربح والثاني قول صاحبه ربح وقال بعضهم فيهم شمس الامثة الحلواني
 ربحه انه الصحيح هو القول الثاني ان المدعي عليه يحلف فانه حلف على ذلك
 بحلف الابن باقامة البينة على وفاة ابيه وانه وارثه وان نكل المدعي عليه ^{اليمين} على
 صلح مقرر بالموت والنسب جميعاً ولا يحصل التنازع بين الخصم في اقامة البينة على
 الدين وانما يجعله خصماً في حكم الخليف على المال بالله ما تعلم ان فلان بن فلان الميت

عليك هذا المال وعلى دعوى النسب والموت يحلف على العلم ثم يكره للينين أو يكتفي
بيمين واحدة فهو على الخلاف الذي ذكرنا. جعل له على رجل الف درهم فاقربها ثم
انكرا قراره بها هل يحلف على اقراره بالله ما اقرت له بهذا المال لخلف المشايخ ^{فيه}
قال أبو نصر الدبوسي رح له ان يحلف بالله ما اقرت له بها. وقال أبو القاسم الصنفار ^{رح}
ليس له ان يحلفه على الاقرار انما يحلفه على نفس الحق. وذكر شمس الامنة السرخسي رح
في شرح المحيل قال اختلف المشايخ رح في هذه المسئلة وانما اختلفوا باختلافهم
ان الاقرار هل هو سبب للملك. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح الاقرار
ليس بسبب واستدل بمسئلتين. احدى هما ان المريض الذي ليس عليه دين اذا ^{اقر}
بجميع ماله لاجنب صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجابة الورثة ولو كان تملك لا ينفذ
الابقدر الثالث عند عدم الاجابة. والثانية العبد الماذون اذا اقر لرجل بعين
في بده صح اقراره ولو كان الاقرار سببا كان تيزع من العبد فلا يصح قال مولانا
مذكرة في الجامع ما يؤيد هذا قال اذا اقر المسلم لرجل بجزء صح اقراره حتى يؤمر بالتسليم
ولو كان الاقرار تملك لا يصح وكذا لو اقر لرجل بعين لا يملكه يصبح اقراره حتى لو ملكه
المقر يوم من الدهر يومه بالتسليم لا المقر له ولو كان الاقرار تملك لا يصح لا تملك
تمليك ما ليس بمملوك له. رجل ادعى على امرأة انها امرأته فانكرت المرأة نكاحه
وقالت انا امرأة هذا الرجل المحاضر فصدقها المقر له في ذلك قال ابو نصر الدبوسي
رح يحلف المقر له على العلم بالله ما تعلم انها امرأة هذا الرجل الذي يدعى نكاحها فان
نكل صار مقرا فيحلف المرأة على البتات بعد ذلك فان نكلت فهي للمدعى وان حلف
انقطعت الخصومة وان حلف الزوج المقر له فهي امرأته لتصادقها على النكاح
ولا يحلف المرأة بعد ذلك لانها لو اقرت لا يسمع اقرارها للمدعى فلا يفتى في تخليها

وكان في البداية يمين المقر له اسقاط اليمين عن المرأة . ^{رجل ادعى على رجل مالا} ^{للمدعى عليه} ^{للمدعى عليه} ان المدعى ابرأه عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم ان هذا اقرار من المدعى بالمال فخلف المدعى على المرأة فخلف أيخلف المدعى عليه بعد ذلك على المال ام لا قال الخصاف رج يخلف وهكذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج ان المدعى عليه يخلف وقوله ابرأه المدعى عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي ان يسأل المدعى لك بينة على المال فان اقام البينة على المال يخلف المدعى بعد ذلك على البراءة وان لم يكن للمدعى بينة على المال يخلف المدعى عليه او لا على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا بالمال فان حلف المدعى عليه تركه وان نكل حلف على البراءة وتوهم القاضي ان هذا اقرار بلسن شي . قال وهذا مسئله اخلف فيها المشايخ رج . قال المتقدمون من اصحابنا رج دعواه البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا . وقالوا لهم فيها المتأخرون رج وقول المتقدمين اصح . وقال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهور الدين المرعيني رج ينبغي ان يخلف المدعى او لا على البراءة لا بالمدعى عليه يدعى عليه بطلان الدعوى ودعما ينكل فتقطع الخصومة بينهما . قال في المسئلة اختلاف المشايخ رج اتفقت الروايات على ان المدعى لو قالا لا دعوى قبل فلان او لا خصومة قبل فلان يصح حله لا يسمع دعواه الا في حق حادث بعد البراءة ولو قال برئت من دعواي في هذه الدار يصح ولا يفي له حق في الدار . ذكر الناطق رج لو قال لعبد في يدي رجل برئت من هذا العبد كان بيثا من العبد وكذا لو قال عزت من هذا العبد ليس له ان يدعى . ولو قال ابرأك عن هذا العبد يفي العبد وديعة في يده ويكون ذلك ابراء عن ضمان القيمة . رجل وهب ارضا من ميراث ابيه وسلم فجاوت امرأة الميت وادعت على المقر له ان الارض ارضها وان الوث

فعمد الميراث وان الارض ممتدة شئ وان الحاب وهب الارض بعد ذلك و
 ادعى الموصل ان القسمة كانت قبل الحبة ووقع الارض في قسم الواهب ^{المو}
 عن ائمة البيعة علما ادعى وطلب يمين المرأة فحلفت انه ان يحلف سائر الورثة
 بعد ذلك. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ^{الورثة} رج ليس له ان يحلف ماثر
 لان المرأة لما حلفت ظهر ان الهبة كانت في متاع يحتمل القسمة فلم يصح فلا يحلف
 ماثر الورثة رجل ادعى عبدا في يد رجل فانكر المدعى عليه فاستخلف فنكل
 ف قضى القاضي عليه بالنكول ثم انه المدعى عليه اقام البيعة فشهد والله كان
 اشترى العبد من المدعى قبل ذلك فذكر في المتن انه لا يقبل هذه البيعة لان يشهد
 بالشراء بعد القضاء ولوان رجلا اشترى عبدا ثم ادعى به عيبا فاستخلف البائع
 فنكل وقضى القاضي عليه بالنكول ثم ان البائع اقام البيعة في تبرأت اليه من هذا العيب
 نفيل بيعة. اذا ادعى البراءة بعد انكار الدين او ادعى القفوع من القصاص بعد انكار القصاص
 يسمع ولا يسمع دعوى البراءة عن العيب بعد انكار البيع في قول الجنيفة ورجح ويسمع في قول
 ابي يوسف رج ادعى على رجل انه نفس حائطه وشهد الشهود بذلك فان بينوا طول
 الحائط وعرضه جازت شهادتهم وان لم يذكروا قيمته ولا يشترط ذكر القيمة رجل
 ادعى على رجل ان عبده الصغير تلف عليه شيئا واراد ان يستخلف الموكل كيف يستخلفه
 يستخلفه بالله ما تعلم ان عبدا هذا استهلك كذا وبالله ليس له عليك شيء
 من الوجه الذي يدعى. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج مسائل اصحابنا
 في النوادر مضطرب في هذا الفضل في بعضها يحلف على قسم الدعوى وفي بعضها يحلف
 بالله ماله عليك حتى من الوجه الذي يدعى وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في اول
 هذا الباب رجل ادعى على رجل انك ضمنت لي عن فلان كذا درهما فقال المدعى عليه

ليس له على غبطة المال فلم يقل له من كيف ~~تجلب~~ ^{تجلب} بالاسم ماله هل كان
مقتل المال من العجز الذي يدعى قال ابو يوسف ربح ان عرض للقاضي يحلفه على
الحاصل ولا يحلفه بالله ما ضمته رجل مائة وله على رجل الف درهم فقدم ^{الميت} ابن
الزبير للقاضي وادعى عليه الدين قالوا اجل للغريم قبل ان يثبت الابن موت الاب
ان يحلف ماله هذا عليه شيء ويجل للعاقل ان يحلف ان له على هذا الرجل الف درهم الوكيل
بالخصم انا ادعى دينه الموكله على رجل واراد ان يحلف المدعى عليه فقال المدعى
عليه للوكيل احضر موكلك حري جميع كل ما يدعى علي لا حلف ليس له ذلك وكذا الرجل
اذا خاضع رجلا في شيء فقال المطلوب للقاضي ان هذا المدعى يريد ان تعابه مرة بجمع دعواه
حيث انظر فيها قريبا يجبره واحلف فيما بنوجه على اليمين ما لو ان نحر القاضي عن الابن
احضره بذلك ولا يجبره . وقال الفقيه ابو جعفر ربح ان عرض القاضي المدعى بالتعت
امره حتى يجمع دعواه وان لم يكن كذلك لا يأمره وقال ابو نصر ربح اذا كان لرجل على رجل
دعوى متفرقة لا يحلفه القاضي على كل شيء بل يأمره حتى يجمع للدعوى ويحلفه مينا
واحدة . اذا حلف الحاكم المحكم رجلا لا يحلفه القاضي في ذلك ثانيا وان كان الحاكم ^{عندنا} حاكما
اذا اطلق المدعى بيمين المدعى عليه في شيء فقال للمدعى عليه اخرج كرامة حسابك لا تقم
فيه فقال المدعى لا اخرج وطلب من القاضي ان يحلفه قالوا ان امره القاضي بان يخرج
فهرج حسن ولا يجبره كما لو طلب المدعى عليه من القاضي ان يسأل المدعى من اي وجه
يدعى على هذا المال ان سأل القاضي عن ذلك فهو حسن وان لم يبين لا يجبر القاضي على ذلك
فذلك هذا . رجل ادعى مالا على رجل واخرج صكافيه اقوال المدعى عليه بذلك المال
للمدعى فقال المدعى عليه ان المدعى قد رد اقواله واراد ان يحلف المدعى على ذلك
كان له ذلك كما لو قال لرجل بعت مني عبدا هذا بكذا فقال المدعى عليه بعت ولكن

قلنا قلني البيع ببيع ودعواه وان يحلفه على ذلك . عين في يد رجل ادعى ان له
 كل واحد منهما على حدة فحلفه القاضي لاحدهما فنكل وقضيه ثم اراد الآخر ان يحلف
 ان كان الثاني يدعي ملكا مطلقا ويدعي الشراء من المدعي عليه لا يحلفه الثاني
 لان خاتمة الخليف النكول ولو نكل الثاني بعد ما نكل الاول لا يصح نكوله للثاني على الاول
 فلا يبطل ذلك القضاء وان كان الثاني يدعي عليه غصبا حلفه لانه لو نكل للثاني
 يضمن له القيمة فيحلفه . رجل ادعى دارا في يد رجل ولا بينه - للمدعي فاراد
 ان يحلف المدعي عليه على البتات فقال ذواليدان ورثتهما من ابي وعلى
 الوارث البين على العلم فانما الحلف على العلم قالوا الذي باليدان يحلف المدعي ما هو
 ما قلتم انها وصلت اليه من قبل ابيه فان حلف المدعي فبعد ذلك يحلف المدعي
 عليه على البتات وان نكل المدعي يحلف المدعي عليه بعد ذلك على العلم بالله
 ما قلتم انها للمدعي . سكة غير نافذة فيها دورا قدم ادعى رجل فيها طريقا واكثر
 اصحاب السكة كان له ان يحلفهم ان لم يكن فيهم ايتام صغار او وقف ما فاحلف
 واحد منهم سقط اليمين عن الباقيين وان نكل هذا الواحد حلفا بالافون وان كان فيهم
 صغار او وقف فلا يمين عليهم . رجل مات وادعى بعض ورثته لايهم على رجل ديننا
 واستخلفه فحلفه ثم حضر وارث اخ ليس للثاني ان يحلفه لان الوارث قائم مقام
 المورث والمورث لا يحلفه الاخر . رجل ادعى على عبده محجور عليه ما لا بالاستعمال
 قال الفقيه ابو جعفر روح ليس له ان يذهب بالعبد لآباب القاضي بغير اذن البولي
 لما فيه من شغل العبد عن خذ من المولى في تلك الساعة ولكن لو وجد في مجلس القضاة
 كان له ان يحلفه . رجل ادعى على ميت ديننا فاحضر وارثا واحدا فانكر واستخلف
 على العلم فحلف ثم اراد المدعي ان يستخلف وارثا اخر كان له ذلك لان الناس يتفاوتون

باليمين ولا توارث يستخلف على العلم وربما لا يعلم الاوله بدين الميت ويعلم
 الثاني. رجل ادعى على رجل الف درهم والمدعى عليه يعلم انها سبعة فحلف انه
 لاف بالالف وادعى الاجل ربما ينكر الاجل ويطلبه بالالف حالة فالجمله له في ذلك
 ان يقول للقاضي سله انها مؤجلة او مجملة فان سألها فقال هو حالة وطلب ^{بيمين}
 ملكه عليه كان للمدعى عليه ان يحلف بالله ماله على الف التي يدعى ولو حلف بالله
 ماله على اذ هذه الالف التي يدعى كان صادقا في يمينه ولو كان عليه الف حالة وهو
 معسر لا يسهه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق
 ليس على هذه الالف وهو معسر يقع الطلاق ولو كان عليه الف مؤجلا فحلف
 بالله ماله اليوم قبله حتى قالوا ان لم يكن من قصده اتوا مال المدعى وانما يريد بهذا
 دفع المطالبة ترجي ان لا يكون به بأس ولا ينبغي للقاضي ان يكتب في هذا اليمين بالجملة ^{بالله}
 ماله قبله شي قال الفقيه ابو الليث رح هذه المسئلة دليل على ان قول المدعى عليه
 ماله قبله اليوم حتى لا يكون منه اقرار بالمال اذ لو كان اقرارا امر القاضي باداء المال
 وقال بعض الناس يكون اقرارا بالمال ولو كان عليه دين فانكر وحلف بالله ليس له على ^{شيئ}
 وحرك لسانه بالاستثناء بحيث لا يسمع لم يكن ذلك استثناء ولو حلف واشتار ^{بكمه} سبعة
 لا رجل غير المدعى بالله ماله على شيء لم يكن حاشا ديانة ويكون حاشا قضاء حتى لو كانت
 يمينه بالطلاق يقع الطلاق قضاء. ولو كان على رجل دين وبه رهن فخاف المدين
 ان يوافق بالدين ربما ينكر المهر من الرهن فيأخذ منه الدين يقول المدينون للقاضي سله
 ان يريهم على الغائبها رهن او ليس بها رهن يسأله فان قال بها رهن وقع الامن عن ^{حك}
 الرهن وان قال ليس بها رهن كان له ان يحلف بالله ليس له على الف ليس بها رهن
 اذ لا مدعى رجل على رجل الف فانكر وحلف بالطلاق انه ليس له على شيء او حلفه القاضي

بالطلاق على قول بعض السامع^{ين} رخ يطلب المدعى ثمان المدهى فقام اليه شاهد
 المشهود بان المدعى اقرضه الغافل اليمين وقضى القاضى بالمال لا ينع الطلاق ^{المدعى}
 ان له ثمانية ثقتضى القاضى بالمال ذكره الجامع انه يقع الطلاق وهو قول محمد بن حنبل
 ادعى عليه ميت ديناً وقدّم الوصى الى القاضى فجدد الوصى طلب المدعى من القاضى بميت
 لا يحلفه القاضى لان فائدة التحليف والنكول ولو اقر الوصى بالمال لا يصح اقراره على الميت
 فلا يحلفه لان يكون الوصى وارث الميت فيحسد له ان يحلفه لانه لو نكل حتى
 يصير مقرباً لزمه المال في نصيبه المدعى عليه اذا استك ان المدعى صادق وعوا
 ام كاذب لا ينبغي له ان يحلفه فان طلب المدعى يمينه ولا يرغب في الفداء فان كان اكبر
 رأى المدعى عليه ان المدعى صادق في دعواه فانه يدفع المال ولا يحلف وان كان اكبر
 عليه انه مهطل في دعواه وسعه ان يحلف رجل ادعى على وارث رجل ما لا واخرج صكا
 باقرار المدعى عليه بالمال فادعى الوارث ان المقله قدمه باقراره وطلب من المدعى
 على ذلك كان له ان يحلف لانه ادعى عليه ما لو اقر به يبطل دعواه ولو قال الوارث
 فلا فراق الميت تلجوه قال بعضهم له ان يحلفه لانه لو نكل تبطل دعواه ولو ادعى
 ان المقر كان كاذباً في اقراره لا يقبل ذلك منه رجل ادعى على امرأة محددة او على مريض
 وطلب يمين المدعى عليه ذكر الخصاف رخ ان القاضى يبعث امينا او اثنين معه
 شاهدين يستخلف المدعى عليه وذكر في المتن فيه خلافا على قول البيهقي يبعث
 امينا يحلفه وقال ابو حنيفة رخ لا يبعث فيفوض ذلك الى رأى القاضى فلان القاضى
 بعث امينا يحلفه فجاء الامين وقال حلفته لا يقبل قوله للشاهد رجل توجه
 عليه اليمين فقال ان المدعى حلف في هذه الدعوى عند قاضيه بله كذا وطلب من المدعى
 على ذلك حلفه القاضى بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له ان يحلف المدعى عليه فان حلف

كان له ان يحلف المدعى عليه على المال فان قال المدعى عليه ان المدعى قلاه على رجل
 كذا عند قاضي بل كذا ثم خرج من دعواه وابرأه فطلب من القاضي تحليفه فلا يصح
 لا يحلفه القاضي هنا لان دعواه الابرأ لم يصح فلا يستوجب اليمين بخلاف المسئلة
 الامه . وقال الشيخ الامام شمس الامثله الحلواني رح هذا والاول سواء والا
 ان له ان يحلفه . رجل اشترى من رجل عبدا ثم ادعى به عيبا ان قال المشتري ^{شهود}
 حضور لا يجبر القاضي على نقد الثمن وان قال المشتري شهودي غيب يستخلف
 الباع فان حلف الباع يجبر القاضي المشتري على نقد الثمن وان نكل يقضي بالعيب
 اذ شهد الشهود على رجل حتى وقضى القاضي بشهادتهم ثم ان المشهود عليه ادعى
 ان الشهود قد رجعوا عن شهادتهم ان ادعى رجوعهم في غير مجلس القاضي لا يسمع ^{دعواه}
 ولا يحلف الشهود ولو اقام البيه على ذلك لم يقبل بيته وان ادعى رجوعهم عند
 اخوان لم يدع قضا القاضي رجوعهم لم يسمع دعواه ايضا وان ادعى انهم رجعوا عند فلان
 القاضي وان ذلك القاضي قضى رجوعهم سمع دعواه ولو اقام البيه على ذلك ثبت
 بيته وان لم يكن له بيته كان له ان يستخلف الشهود لان رجوع الشهود
 عند قاض اخر يسمع كما لو رجعوا عند القاضي الذي قضى بشهادتهم . المدعى عليه
 اذا كان اخوس وطلب المدعى يمينه انه يحلفه وصورة التخليف ان يقول له
 القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فاذا اوى براسه بنعم يصير حالفا
 ولا يقول له القاضي بالله ان كان كذا لانه لو اشار براسه بنعم في هذا الوجه يصير ^{منفرا}
 بالله ولا يكون حالفا رجلا ادعى على صبي ما ذون ما لانكرا خلفوا فيه قال بعضهم
 لا يحلف لانه لا حث عليه فاما يلزمه المال اما البيه او بالاقراء وذكر الفقهاء
 ان البيه ^{اليمين} انه يحلف في قول علماء شافعي قال حبه ناخذ لان الماذون يسمع عن

الكاذب كيلا يرتفع اعتماد الناس عليه في الجاهلته ولهذا يبيع الاثم ويحلف باليمين
 الجاهل بالصبي قالوا يجوز ان يكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة ^{رح} لا
 لان فائدة الخليف النكول وعند النكول بذل والصبي لا يملك البذل وعند
 صاحبه ^{رح} يحلف لان عندهما النكول اقوار وهون اهل الاقار وذكر شمس ^{الائمة}
 السرخسي ^{رح} في شرح كتاب الاقار انه يحلفه عند الكل اذا اشترى من رجل ^{باجارة}
 ثم ادعى على البائع انه اقاله البيع وهو كاذب في دعواه فحلف البائع فنكل وقص عليه
 بالاقالة بنكوله فنحن قضاؤه باطنا في قول ابي حنيفة وابي يوسف ^{رح} الاول حتى
 يحل البائع وطئها عندهما وعلى قول محمد وابي يوسف ^{رح} الاخر لا يحل له وطئها ^{على}
 الخلف المعروف في قضاء القاضية بشهادة الزور في العقود والفسوخ ^{رجل}
 ادعى عينا يد رجل ثري وانك قد اقررت لي بهذا فاقام المدعى عليه البينة ان
 قد اسفهب مني كان ذلك ليرد فعاد عوى المدعى لان الاستيهاب اقارونه بالملك
 للواهب فصا ركما الواقام ذي اليد البينة على اقرار المدعى ان ملك ذي اليد ^{اظم}
 كل واحد منها البينة على اقرار صاحبه له بالملك تهاوت البينات ويبقى في اليد
 واذا اقر رجل انه وهب هذا العين لفلان وقبضه منه ثم ادعى انه لم يقبضه منه ولم
 اقرت بالقبض كاذبا وطلب يمين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف ^{بما}
^{رح} في المزارعة انه لا يحلف الموهوب له في قول ابي حنيفة ومحمد ^{رح} ويحلف في قول
 ابي يوسف ^{رح} وكذا في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا فيما اقر كما لو قبض الثمن
 من المشتري وغيره ثم ادعى انه كان كاذبا في اقواله او اقر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى
 انه كان كاذبا فيما اقر امارا استعلاف المشتري بائنه لقد تقدم الثمن ^{طلب}
 يمين الموهوب له بائنه لقد قبضت الهبة باذن الواهب ^{ومحمد} على قول ابي حنيفة

ليس له ان يعطيه ^{وعلى قوله} ابيوسف والشافعي رح له ذلك ^{فكر} الخلف
 في كتاب الاقرار. فاذا كان في المسئلة خلاف ابيوسف والشافعي رح يفض
 فلك على راي القاضيه والمفني. رجلا اشترى من رجل جرابا هرويل فقبضه فوجد
 احد عشر ثوبا ثم اخلفا فقال البائع بعت منك هذا الجراب على ان فيه عشر ثواب
 بمائة درهم وقال المشتري بل اشتريته منك على ان فيه احد عشر ثوبا بما له
 درهم فطلب كل واحد منهما يمين صاحبه فان القاضيه يحلف البائع ^{اولا}
 بالله ما باعه هذا الجواب على ان فيه احد عشر ثوبا بمائة درهم لان المشتري ^{عليه}
 سيع الثوب الزائد وهو ينكر فيحلف كما لو انكر بيع الكل فان بكل يصير مقرا بما ادعى
 المشتري وان حلف رد المشتري المبيع على البائع ولا يحلف المشتري لان البائع ما حلف ^{انتفى}
 بيع الثوب الزائد فيفسد العقد بينهما فكان عليه رد المبيع ولا يحلف المشتري
 الاستخلاف على ثلثة اوجه في وجه يستخلف عند الكل وهو القصاص والاموال ^{وجه}
 لا يستخلف عند الكل وهو المحل وهو في وجه اختلفوا فيه عند ابيحنيفة
 لا يستخلف وهي سبع مسائل ستة منها معرفة النكاح والرق الفتي في الالاؤه
 والملاء والوجه والنسب والسابعة ذكرها في الجامع الصغير ادعى الامة ^{ها}
 انها ولدت منه هذا الطلاد ادعت انها ولدت منه ولد او مات الولد ادعت
 انها اسقطت منه سقطا استبان خلقه وانكر المولى لا يحلف في قول ابيحنيفة
 رح وكذلك ادعت امرأة الرجل انها ولدت هذا الولد منه وانكر الزوج وكذلك ادعى
 للمولى والزوج بصير وادعى انها ولدت منه واراد استعلاها الا يمين عليها في قول
 ابيحنيفة رح قالوا لا يحلف في احد وثلاثين خصلة بعضها مختلف في بعضها
 متفق عليه فمنها اذا ادعى رجل او امرأة على رجل انه قد ذبح لا يحلف النكاح ولهم

ومنها اذا ادعى الزنا لا يحلف وصورة ذلك رجل حلف بعق عبد ^{ان لا يري} ان لا يري ابا ^{الزنا} قبل
 العبد الى القاضي وقال ان هذا حلف بعق ان لا يري ابا ^{الزنا} وقداية الذي حلف عليه
 بعد يمينه وعققت فانكر المولى الزنا فظلم العبد يمينه ذكر الخصاص ^{رج} في حفظه
 بالله ما زنت بعد ما حلفت بعق عبد ^{له} هذا ان لا تمتنه فان نكل عن اليمين
 عني عليه عبد وان حلف لا شيء عليه وذكر الخصاص ^{رج} انه لا يستحلف بالله ما
 كما ادعى العبد وذكر الخفيف الامام شمس الائمة السرخسي ^{رج} الرواية محفوظة
 في الكتب ان القاذف اذا ادعى على المذوف ان المذوف فصدفه في القذف وان قد روى واقام
 اليمينه على ذلك فلت بينته ويسقط عنه الحد وان لم يكن له شبهة وامراد استخلاف المذوف
 بالله ما صدر به ذلك القذف ليسقط الحد عن نفسه لا يستحلف المذوف
 على ذلك ولا فرق بين المستلذين فان مقصود القاذف من هذا الدعوى استقاط الحد عن
 نفسه لا احباب الحد على المذوف ولهذا لا يستترط عدد الاربعة في الشهود كما ان
 مقصود العبد اثبات العنق لا ايجاب الحد على المولى فصارت في المسئلة روايتان
 قال شمس الائمة الحلواني ^{رج} الصحيح انه يستحلف المولى في مسئلة العبد ^{العبد} وهو يقصر
 فاذا مولا به هذا الكلام ذكر الخصاص ^{رج} في ادب القاضي ما هو اشار الى انه
 لا يصير قاذفا فانه قال وقد ادى الذي حلف عليه ولم يقل انه زني فخرنا عن ذلك
 وذكر في الحد ورجل قذف غير فعال رجل اخر للقاذف وهو كما قلت يصير الثاني ^{القاذف}
 قاذفا ثم اذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على النسب بالله ما زنت بعد ما ^{حلف}
 بعق عبد ^{له} هذا وما لا يستحلف فيه الحد والا ان في السرقة يستحلف المسارق
 وعند النكول بغيره عليه بالمال لان ادعى عليه اخذ المال بجهة السرقة فيستحلف
 لاخذ المال وما لا يستحلف فيه النكاح لا يمين فيه في قول ابى حنيفة ^{الدعوى} ^{رج} سولو كان

من الوكيل أو المرأة وعند صاحبه يستخلف المنكر والفتوى على قولها أنه نعم

البلوغ وكيفيه الاستخلاف عندها إذا ادعت النكاح والصدوق في ظاهر

الرعاية عنها يخلف على الأصل بالله ما هذه امرأتك بهذا النكاح الذي تدعي ولما

عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وإن كان المدعي هو

يستخلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعي وقيل على قول أبي يوسف رج مخلف على

السبب بالله ما تزوجتها على كذا وكذا من الصداق كما هو أصله إلا إذا عرضت المرأة

قالوا ويحتمل أن يكون المذكور في ظاهر الرواية قول أبي يوسف رج أيضا ومن فزع

هذه المسئلة رجل ادعى على رجل أن المدعي عليه زوج ابنته فلأنه منه وهي

فأنكر الأب وطلب المدعي يمينه إن كانت البنت صغيرة وقت الخصومة لا يستخلف

الأب في قول أبي حنيفة رج لوجهين أحدهما أنه لا يرى اليمين في النكاح والثاني أن

اليمين للنكول وعند إذا أنكر الأب على ابنته الصغيرة بالنكاح لا يصح اقاربه وعند

صاحبه يستخلف الأب لأنه لو أقر عليها بالنكاح يصح اقاربه وإن كانت كبيرة

وقت الخصومة لا يستخلف الأب عند الكل ما عند أبي حنيفة فلهذا قلنا وما عند

فإنها إذا كانت كبيرة كان الأب بمنزلة الوكيل والوكيل بالنكاح لا يزوج ^{الخصومة} عليه

فلا يخلف يستخلف المرأة على دعواه عندهما رجلا ادعى على رجل أنه زوج ^{أمنه} منته

فلأنه على ما نثر درهم وأنكر المولى عندهما يخلف المولى لأنه لو أقر عليها بالنكاح يصح

اقاربه فيستخلف امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها بعد الدخول وعليه نفقة

العدة فأنكر الزوج النفقة يخلف بالله ما عليك تسليم النفقة أيها إذا ادعت

المرأة فقالت أنه من أصحاب الحديث يزعم أنه لا نفقة المبسوطة فلو خلف على ^{صل} الحما

مخلف بناء على زعمه فيجمل الفاضل على السبب بالله ما طلقتهما بعد الدخول امرأة

ادعت الدخول على زوجها فقالت تزوجني وطلقني بعد الدخول ^{ولا عليه المهر} كذا
او قالت طلقني قبل الدخول ^{ولا عليه نصف المهر} ^{بجلف} وهو كذا عند ابي حنيفة ^{رج لا}
على النكاح وانما يجلف على المال فان نكل يلزمه المال ولا يقض بالنكاح. امرأة ادعت
على زوجها انه لغيرها وانقضت اربعة اشهر منه من وقت الايلاء وانها بانث منه
فقال الزوج قمت اليها قبل مضى اربعة اشهر وانكرت المرأة التي عند ابي حنيفة ^{يسخلف} رج لا
المرأة وعندهما تسخلف وكذا لو ادعت انه طلقها طلاقا رجيا وانقضت العدة فقال
الزوج كنت راجعتها في العدة وانكرت المرأة كان القول قول المرأة ولا يمين عليها ^{اي حنيفة} في قول
وعندها رج عليها البين. رجل ادعى على رجل انه ابوه وابنه فانكر المدعى عليه قال
ابو حنيفة رج لا يمين المنكر الا ان يدعى عليه فلا نسب النسب كالميراث والنفقة اذا كان من
يستحق النفقة فيسخرلف على المال وعند صاحبه رج ان ادعى نسابا ثبت باقراره
يسخرلف المنكر ادعى عليه مالا او لم يدع وان ادعى نسابا لا يثبت باقراره كالعومة
والاخوة ونحوهما ان ادعى به مالا يسمع دعواه ويسخرلف المنكر وان تجر دعوى المالا
لا يسخرلف المنكر. وما يصح به اقرار الرجل اربعة الاب والولد والمرأة ومولا العتاق
واقرار المرأة يصح بثلاثة بالاب والزوج ومولا العتاق ولا يصح اقرارها بالولد لان قول
بالولد اقرار على صاحب الفراش واقرار الانسان لا يصح على غيره. وان ادعى مالا ينسب ^{بها} ادعى
ان ابا. مات وترك مالا لا يد المدعى عليه او ادعى انه زمن والمدعى عليه تموسر
والمدعى عليه ينكر الاخوة يسخرلف المدعى عليه على المال عند الكل لا على النسب
ويسخرلف باسسه ما تعلم له في هذه الدار نصيبا كما يدعى فان حلف برئ وان نكل
يقض عليه بالماله ولا يقض بالنسب وحبس هذه المسائل اربعة اقسام الميراث
والثانية النفقة والثالثة اذا ادعى حق الحفظ والحضانة بان قال لمن التقط صغيرا

ان الصغير الذي التمسطة اخی وانكر الملقط . والرابعة اذا ادعى بطلان من الجوع
 بان وهب الانسان هبة ثم اراد ان يرجع فيها فقال الموهوب له انا اخوك وانكر الموهب
 يستخلف الواهب . والخامس انه اذا ادعى بسبب النسب مالا او حقلا زما كان القضاء
 اثبات ذلك الحق دون النسب فيستخلف عند الكل . رجل مات ولم يترك عصة
 وادعى رجل انه كان اعنته وان له الميراث بحق الولاء . وانكر سائر الورثة لا يمين
 عليهم في قوله لا يمينه رح . رجل مات فقال رجل لرجل انه مات وقد اوصى اليك
 ولي عليه دين فانكر المدعى عليه الايضاء واقرب بالايضاء وانكر الدين لا يمين عليه عند
 وكذا لو ادعى رجل على رجل ان فلانا وكلك بطلب حقوقه وكالته عامة ولم يعل^ك
 كذا فهو والوصى سواء . رجل في يديه دار وعرض او حيوان فقدمه رجلان لا القاضيه وادعى
 كل واحد منهما انه اشتراه من ذي اليد بكذا فاقبل المدعى عليه لاحدهما بعينه انه باعه منه
 وانكر الآخر فقال الآخر للقاضيه حلفت المدعى عليه لانه لم يبعه مني فانه لا يحلفه وكذا لو انكر
 للمدعى عليه دعواها فحلف القاضيه لاحدهما فنكل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر حلفه^ل
 فانه لا يحلفه وكذا لو ادعى رجلان مكاح امرأة وقد ماها لا القاضيه فاقرب لاحدهما
 وانكرت للآخر فقال الآخر حلفها لا لا يحلفها في قولهم وكذا لو انكرت المرأة دعواها
 فحلفها لاحدهما بعينه على قول ابى يوسف ومحمد ح فنكلت وقضى بها لا يحلف
 للآخر في قولهم . رجل في يديه دار وعرض فقدمه رجلان لا القاضيه وادعى كل واحد^{منهما}
 ان صاحبه اليه وهب له وسلمه اليه فاقرب لاحدهما بعينه وطلب الآخر مئنه لا يحلف
 وكذا لو حلفه لاحدهما فنكل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما انه رهنه
 عند جالف درهم وانه قبضه واقربه لاحدهما او حلف لاحدهما فنكل لا يحلف للآخر
 فكذا لو ادعى احدهما الرهن والنسليم والآخر الشراء واقرب بالرهن وانكر البيع لا يحلف

للثمن. ولو ادعى أحد هذين الرجلين الأجرة والأخر الشراء فافترى بالأجرة
 وانكر البيع لا يحلف المدعى الشراء ويتم له الشراء ان شئت منظر حتى تستقر مدة الأجرة ^{الرجل} وتلك
 وان شئت تقض البيع. ولو ادعى أحد الرجلين الصدقة والقبض والأخر الشراء فافترى بالأجرة
 لا يستحلف للثاني. ولو ادعى كل واحد منهما الأجرة فافترى أحدهما حلفه فكل ^{يحلف} لا
 للأخر. ولو ادعى كل واحد منهما أن العبد الذي في يده يد ذى اليد عبد غصبه منه ذى
 فأنكره عاها وأقر لا أحدها وحلف لا أحدها فكل يحلف للثاني ولو ادعى كل واحد منهما
 أن امرأته الذي في يده فافترى أحدهما حلفه القاضيه للثاني ويحلفه بالله ماله عليك
 هذا العبد ولا يمتعه ويكذبا وكذلك الأمانة. رجل ادعى دارا في يده رجل
 وقال إن هذا الرجل اشترى دارا في موضع كذا بين يدي ودعا بكذا من الثمن وأنا
 شفيع هذه الدار بدار لي تلازمها فقال المدعى عليه إن الدار التي تدعى فيها
 الشفعة لا بين الصغير فلان فقال مدعى الشفعة أنه يريد بهذا الأقرار دفع اليمين
 عن نفسه يخلفه في ذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل والفقهاء أبو جعفر
 أنه يحلف ولا يسقط عنه اليمين بهذا الأقرار كحال الأقرار لا جنبي أو لولد كبير وقد مر هذا
 فيما تقدم. رجل مات فادعى رجل الميت فلان أو ميراثي والى هذا الذي
 قدمته اليك فأنكر الذي قدمه نسأل المدعى من القاضيه يمينه فان القاضيه لا ^{يحلفه}
 وكذلك الوكالة رجل أمر رجلا بأن يشتري له جارية فاشترى الوكيل له جارية بشرى
 صحيحها ثم وجد الوكيل الجارية عيبا فأراد أن يرد ها على البائع ومكلاه غائب فقال البائع
 إن مؤكلك قد ضم هذا العيب وأراد يمين الوكيل على أنه لم يكلم يكن له يمينه امرأة
 بالغة زوجها وليها هو بكر فادعى الزوج أنه زوجها بامرأته وصاها فأنكر المرأة لا يمين
 عليها في قول المجتهد رج. امرأة زوجها وليها من رجل وقبل النكاح عن الرجل اجنبي

٢٢٣
 اذ عارض وكيل الزوج ثم انكر الزوج وقال ما كنت وكلت فلانا في المكاح صاوية
 يا ابن الخربة ولما ردت المرأة يمينه لا يحلف الرجل في قوله ايجنبه ترح رجل استضع
 جلاله ثم اختلفا في المضروع فقال المستضع لم تفعل كما امرتك وقال الصانع
 نعلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الاخر ولما ادعى الصانع على رجل انك استضعفت
 لي في كذا وانكر المدعى عليه لا يحلف رجل ادعى على رجل ان عليه الف درهم باسم
 رجل يقال له فلان بن فلان الفلاني وان هذا المال لي وان فلان بن فلان الفلاني الذي
 المال باسمه اقران المال لي وان اسمه عارية في الهك وان الذي باسمه المال وكلني
 بقبض هذا المال واخصومة فيه ان صدقة المدعى عليه فيما ادعى يؤمر بدفع
 المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر ذلك اخذ
 من المدعى عليه ثم المدعى عليه يرجع على الاجنح وان انكر المدعى عليه جميع ذلك
 فاقام المدعى عليه على ان وكيل الغائب بقبض المال منه قبلت بينته ويكون ذلك
 قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب فانكر لا يسمع انكاره ولو اقر المدعى عليه بالمال
 وانكر الوكالة فاقام المدعى عليه الوكالة قال شمس الامثة الحلواني رح قبلت
 هذه البينة وكان له ان يستخلفه على المال في قولهم وصورة التصليف ان يقول
 بالله ما تعلم ان هذا وكيل فلان بن فلان الغائب بالخصومة وفي قبض هذا المال
 فقال بعضهم له ان يستخلفه على الوكالة في قول ابي يوسف ومحمد رح ولا يستخلفه
 في قوله ايجنبه ترح فان نكل عن يمين الوكالة يؤمر بدفع المال اليه ولا يكون ذلك قضاء
 على الغائب لان اقراره لا يكون حجة على الغائب وان اقر المدعى عليه بالوكالة وانكر
 كان المدعى ان يقيم البينة على المال وان لم يكن له بينة كان له ان يستخلفه بالله
 ما فلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليان هذا المال الذي سماه المدعى وهو الف

ولا اهل منها وذكر محمد ربح في الاصل في اول المسئلة ان المال الذي باسم فلان بن
فلان الفلانة ماله وقد وكله فلان بالخصومة فيه وبقبضه وعن ابي يوسف ربح
انه لا يشترط ذكر التوكيل. واذا ادعى رجل على رجل انه قتل ابنه عمدا او عبدا او وليا
بالة فوجب القصاص وادعى القصاص لنفسه او ادعى انه قطع يد عمدا او قطع
ابن صغيره عمدا او ادعى شجرة او جرحه يجب فيها القصاص فانكر المدعى عليه كان له
ان يستخلفه ثم في كيفية التعليف في القتل روايتان في رواية يستخلف على
الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولا دم عبدا فلان ولا دم وليه فلان في
حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتل فلان
بن فلان ولا هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجرة ومخوذك يحلف
على الحاصل بالله ماله عليك قطع هذا اليد ولا له قبلك حق بسببها وكذلك
في الشجاج والجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل
يقضي عليه بالدية عند ابي يوسف محمد ربح وعند ابي حنيفة ربح يحبس حتى يحلف
وان ادعى انه قتل ابنه خطأ او وليا له خطأ او قطع يد او شجرة خطأ او ادعى شيئا
فيه دية او ارش يستخلف بالله ما فلان عليك هذا الحق الذي يدعى من الوجه
يدعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند اليمين لانه ادعى ما لا يخلف على الحاصل
كما في سائر الاموال وقال ابو يوسف ربح كل حق يجب على غير المدعى عليه كالدية في
الخطأ وما اشبه ذلك يحلف على السبب بالله ما قتل ابن هذا فلانا في الشجرة باطلا
هذه الشجرة التي يدعى وكل جناية يجب بها الارش والدية على المدعى عليه
كما يستخلف في القصاص امرأة ادعت على زوجها انه حلف بطلاتها فلان ان لا يدخل
هذا الدار فانه قد دخلها بعد اليمين فالمسئلة على وجه اربعة ان امر باليمين و

بجميع ما قلنا قبل الطلاق وإن أنكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل
 بالله ما هذه المرأة بأتى منك بتلك تطليقات كما ادعت وإن أقر باليمين وأنكر الدخول
 بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذا الدار بعد ما حلفت بطلاقها وإن أقر بالدخول
 في ذلك الزمان وأنكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلثا إن لا يدخل هذا
 الدار قبل أن يدخلها. وكذلك هذا في العتق إذا ادعى المملوك أنه حلف بعتقه أن
 لا يدخل هذا الدار فإن عرض المولى والزوج للقاضي إلا أن يحلف القاضي على ^{السبب}
 بالله ما حلفت بطلاقها ثلثا قبل أن تدخلها. وجعل قدم رجلا للقاضي وقال إن
 أبي فلان بن فلان الغلاة مات ولم يترك وأرنا غيري وله على هذا الرجل الذي
 قدمته كذا وكذا من المال وقال للقاضي سلّه عما ادعت أجابه القاضي لا ذلك
 فإن سأله وصدقه المدعى عليه في جميع ذلك أمره القاضي بأن يدفع جميع المال
 إليه ولم يكن ذلك قضاء بحل الغائب وإن كذبه المدعى عليه في جميع ذلك فقال
 المدعى للقاضي حلفه بالله ما تعلم أنه ابن فلان بن فلان بن فلان ولا تعلم
 أن فلانا مات قال الخصاف روي عن أصحابنا رحمهم الله أنه لا يستحلفه لكن
 يقال للمدعى اقم البينة على وفاة فلان وإنك ابنه فإذا امت البينة على
 ذلك فبعد ذلك أحلفه على ما تدعى لبيك من المال ثم قال الخصاف روح فيها قول
 أخرناه استحلف على العلم كما طلب المدعى واختلف المشايخ روح فيه قال بعضهم
 منهم شمس الأئمة السرخسي روح ما ذكرناه يحلف هو قول أبي يوسف ومحمد روح
 وما ذكرناه لا يحلف حتى يقيم المدعى البينة قول أبي حنيفة روح وقال شمس الأئمة الحلواني^٢
 روح الصحيح أنه يحلف قبل أن يقيم المدعى البينة فإن حلف المدعى عليه يكلف
 الابن إقامة البينة على وفاة أبيه وأنه وأخته وإن نكل المدعى عليه بغير

بالموت والنسب. ولو أقر المدعى عليه بالموت والنسب صح ما أنكر المال لا يكره
 للمدعى خصمه له فيحكم البينة على المال ويكون خصمه له في التخليف على المال فكذا
 إذا أنكر نصيافته بعد النكول بالله ما للفلان بن فلان الفلانة عليك هذا المال وفي
 دعوى الموت والغيب إذا حلف المدعى عليه يحلفه على العلم. ولو أن رجلاً ادعى
 أنه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبل هذا الرجل بقبض
 العين الذي يملكه في يده فإن صدقه المدعى عليه في جميع ذلك يؤمر بدفع الدين إليه
 ولا يؤمر بدفع العين لأن الأقرار بحق قبض العين للوكيل أقرار بحق القبض في مال
 الغير حال قيام صاحب العين فلا يصح إقراره بمجالاته ما لو اقر له أنه وإن أنكر المدعى عليه
 الوكالة قال شمس الأئمة الحلو في رجح يحلف بالله ما تعلم أنه وكيل فلان بن فلان
 بقبض الدين الذي له عليك كما يحلف لأجل الوارث وسوى بينه وبين
 الوارث. وقال شمس الأئمة السرخسي رجح إذا أنكر الوكالة لا يحلف على الوكالة
 فيقول لا يخيفه رجح. ولو كان المدعى ادعى بن فلان بن فلان الغائب في مات وأوصى إليه
 بقبض الدين الذي له على هذا الرجل بقبض العين الذي له في يده فإن صدقه
 المدعى عليه في جميع ما قال يؤمر المدعى عليه بدفع الدين والعين إليه كمل في الوارث
 بخلاف الوكالة فإن تمه لا يأمره القاضي بدفع العين للمدعى لأن القاضي يملك
 نصيب الوصي ولا نصيب الوكيل على الغائب وإن كذبه المدعى عليه يحلف على العلم
 بالله ما تعلم أنه أوصى إليه. ولو ادعى رجل عينا في يده رجل ابنه ملكه اشتد من
 فلان الغائب وصدقه المدعى عليه فإن القاضي لا يأمره بدفع المال إليه
 لأنه لو أمره بذلك يكون ذلك قضاء على الغائب بالملك والبيع بأقرار من اليد
 وهذا لا يجوز ولا وجه إلا أن يقض له بالملك بغير سبب لأنه قضى بخلاف

ما يلدعي. أما القضاء للوارث والوصي لا يكون قضاء بزوال ملك البيت وملك الخليل
 وإن ادعى أنه اشتراه من فلان وإن فلانا وكله بقبض هذا المال منه كان له أن ^{يخلف}
 للدعي عليه على الوكالة. رجل ادعى في دار رجل طريقا وأقام البيعة فشهد الشهود أن له
 طريقا في هذه الدار جانت شهادتهم وإن لم يجد والطريق. قال شمس الأئمة الحلواني
 شوش محمد رج هذه المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات بقبل الشهادة
 وإن لم يجد والطريق في ذكر في بعضها أنها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقدم
 الدار وفي مؤخرها وذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في الروايات
 أنها تقبل وإن لم يجد والطريق محمول على ما إذا شهد وأعلى أقرار المدعي عليه ^{بالطريق}
 لأن الجهالة لا تمنع صحة الأقرار فإذا ثبت أقراره يومر بالبيان. وذكر شمس الأئمة ^{خمس}
 رج الأصح أنها تقبل وإن لم يذكر لموضع الطريق ومعداره لأن الجهالة إنما تمنع
 قول الشهادة إذا تعدد القضاء بهما وهما لا يتعذر فانه عرض السابق العظمي محل كما
 لمعرفة الطريق قال وإن محمد أرح ذكر في بعض النسخ وإن لم يجد والطريق فذلك
 يجوز للشهادة يعني انفرد ومغنى ذلك أن الطريق عند بعض العلماء رج ^{بسيعة} مقدار
 أذرع فإذا بين الشهود مقدار الطريق عما يذكر الشهود مقدار الطريق أقل من ^{بسيعة}
 أذرع أو أكثر والقاضي يميل إلى مذهب بعض العلماء رج فيرده شهادتهم فكان
 ترك البيان أجوز. وذكر في بعض النسخ أن بينوا كان أجوز. وذكر في الكتاب لو
 أن أباه مات وترك هذا الطريق ميراثا جانت شهادتهم وإن شهدوا أن المدعي كان
 يمر في هذا الطريق لا يقبل شهادتهم وإن ادعى مسيل ماء في دار رجل وشهدوا
 بالمسيل ذكر في الكتاب أنها تقبل. قال شمس الأئمة الحلواني رج هذا والطريق سواء
 أنما يقبل ^{بسيعة} فإنما موضع المسيل أنه في مقدم الدار وفي مؤخرها وأنه للملأ الوضوء

اولاء الطريق ذكرنا مقلا للسيل اما بدون ذلك لا تقبل الشهادة ولا يصح الدخول لا يستعمله
 الخصم الا اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك ولو ان ميزان الرجل في دار رجل فغصبها صاحب الدار
 تسبيل الماء في مكان له ان يمنع الا ان يشهد الشهود ان له حق تسبيل الماء في هذا المكان
 من هذا الميزان وقال بعض المتأخرين ان عرف ان الميزان قديم ويصوب ^{اليه} السطح
 يترك وان شهدوا انه كان يسيل فيه الماء لا تقبل وان ذكروا مسيلا مطلقا
 واختلف في انه للوضوء او للمطر كان القول فيه قول صاحب البيت مع اليقين
 رجل ادعى على رجل انه وضع على حائط له خشبا واخرج على سطحه او في دار
 ميزانا او ادعى انه فتح في حائط له بابا او بنى على حائط له بناء او ادعى انه رمى التراب
 او الرمل في ارضه او حابه ميتة في ارضه او غرس شجرا او ما يكون فيه فساد
 الارض وصاحب الارض يحتاج الى دفعه ونقله وصح دعواه بان بين
 طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذلك الحد ودفعها
 فاذا صح دعواه وانكر المدعى عليه يستخلف على السبب لانه ادعى عليه حفا
 لا يحتمل السقوط بالارضاء ولا بالابراء وانه لو رضى بذلك كان اعارة ولو صالح
 عنه لا يجوز وفي مثل هذا يحلف على السبب ولو كان صاحب الخشب هو المدعى
 وقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب
 فوقع او قلعه لا عيب وان صاحب الحائط يمنع من ذلك لا يسمع دعواه ملزم
 بصح الدعوى بان بين موضع الخشب وان له حق وضع خشبه ما فخشبتين
 او ما شبه ذلك وبين غلط الخشب وخفتها فاذا صح دعواه وانكر المدعى
 عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله ما لهذا في هذا الحائط وضع الخشب ^{الله}
 له يدعي وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت او نحو ذلك ويجب

فإن حكم الزمّة الفاخيرة حقه. فلو ادعى رجل على غيره أنه خرفه أرضه خفية أضرب
فلك بارضه وطلب النقضان فإن بين موضع الأرض وحدودها ومقتل
الحفيرة والنقضان يحلفه الفاخيرة على الحاصل بالله ماله عليك هذا الحق الذي
بدعى ولا يحلفه على السب لأن هذا الحق مما يحمل السقوط بالرضة والأبراء
أو الصلح فيحلف على الحاصل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله عند بعض العلماء
في هذه المسئلة يجب عليه كبس الحفيرة ولا يجب النقضان فلو حلف على النقضان
ربما يميل الحالف إلى ذلك القول فيحلف فكان ينبغي أن يجتزئ عن قول هذا القائل
إلا أن الخصاف رحمه الله يعتبر ذلك القول ولم يلتفت إليه ثم ذكر في الكتاب
في أرضه خفية أضرب بالأرض وهذا سارة الله أنه إذا لم يصر بالأرض ولا يدخل نقضا
في أرضه بذلك لا يجب عليه شيء. ولو أن رجلا رفع من أرض إنسان ثوبا قالوا
إمكان لذلك القدر من التراب قيمة في ذلك الموضع بضمن قيمة التراب دخل
بذلك نقضان في أرضه ولم يدخل لأنه رفع مالا مملوكا متقوما له وذكر في الصيد
إذا دخل الماء في أرض إنسان واجتمع فيه الطين يكون ذلك لصاحب الأرض
ولا يكون لأحد أن يرفع ذلك من أرضه وهذا بخلاف السمك إذا اجتمع في أرض
إنسان بغير صنعه واحتياله فإنه لا يكون لصاحب الأرض إلا أن يأخذه جعل صاحب
الكتاب التراب من ذوات القيم ولم يجعل مثليا. ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه هبم
حائطه أو كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين النقض وطلب النقضان
حلفه الفاخيرة على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من التراب ولا شيء منها
وقال شيخنا العلامة رحمه الله إن كان الحائط حديثا كان على المأدب أعلة الحائط
فإن كان قديما كان على المأدب وما لم يكن على المأدب كان من ذلك ولا يضمن النقضان

وان كان المحاط عينا قد خلق كان عليه النقصان فينبغي للقاضي ان يحترس من
 هذا القول ويجلفه على وجه تنوع الاحتراز عنه وان حمله على النقصان والقبضه
 ولم يحترس من ذلك القول لا بأس به وكذا لو ادعى رجل على رجل انه دبح شاة او قتر
 او ادعى انه فعاً غير محدد له وقد مات العدد. وادعى انه فقاعين دابة له او
 مناعاله وذلك الشيء ليس محاصر ما ان القاصي يسأل عن قبضه ذلك ويجلفه على
 الحاصل وان كان الحيوان معصوما عند بعض الناس بالمثل لا بالقيمة الا ان
 صاحب الكتاب لا يلتفت الى ذلك لقول رجل ادعى على رجل انه حرف نوره والحصر
 فان القاصي سطره ان كان الحرف بسرا كان الواجب منه بعضا الووب يقوم
 وليس به ذلك الحرف وعموم وبه الحق فاد اظهر الحصار والمدعى عليه يسكر الحق
 يجلفه القاصي بالله ماله عليك هذا القدر الذي يدعي عن الدماحم ولا اقل منه
 ولا يجلفه على السبيلان هذا مما يحتمل السقوط بالانزاء والرضاء والصلح فلا
 على السب وان لم يكن التوب حاصرا فان القاصي لا يسمع دعواه حتى يذكر
 صفة التوب فيمنه وقد بعضا الحق ثم يجلفه على الحاصل وان تعلق رجل
 انه شق في ارضه نهر او ساق الماء فيه لا ارض له فان القاصي لا يسمع دعواه حتى
 بين الارض ويبين موضع النهر في الارض انه على اليمين او على اليسار ويبين
 مقدار النهر طولاً وعرضاً وعمقاً فاد اين ذلك ان اقتر المدعى عليه بذلك لانه
 ولما ذكر حلفه بالله ما احدثت في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعي وكذا
 لو ادعى انه بنى في ارضه بناء لا يلتفت اليه القاضى حتى يبين الارض ويصف
 طولاً وعرضه وانه من الخشب او من المدى وكذا لو ادعى غرس الشجر في ارضه
 فاذابن المدعى ذلك ان اقر المدعى عليه امر برفع البناء والشجر وان اقر حلفه بالله

ما ينبت هذا البناء وما غرس هذا النجوع في ارض هذا الرجل فان شرب
 البناء والنجوع وان ادعى على رجل انه كسر بريقه من الفضة واحضر الابق
 او ادعى انه صب الماء في طعامه وانفد ان اقر المدعى عليه بذلك عندها
 يخرج صاحب الابق والطعام ان شاء امسكه كذلك ولا شيء له وان شاء رفع^{اليه}
 الابق والطعام وضمنه قيمة الابق من خلاب الجنس وضمنه مثل ذلك
 الطعام وليس له تضمين النقصان فان انكر المدعى عليه حلفه القاضي على
 قيمة الابق وعلى مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعى عليه من يقول
 لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضي حلفه على السبب بالله
 نافلت ما ادعاه المدعي رجل ادعى على رجل انه قال له يا فاسق اويا كاذبا
 فاجرا ويا منافقا ويا حبيشا ويا خنزيرا ويا حمارا ويا لصا ويا لوطيا ويا اكل
 الربوا ويا ثاسا من الحمار ويا ديوتا يا مخنت يا خائن يا ابن العقبة او ماسو
 ذلك مما يجب فيه التزير او ادعى عبد انه قال له يا زاني او امه ادعت انه
 قال لها يا زانية او ادعى امرأه يجب به الارب بان ادعى انه ضربني او شتمني^{الطعن}
 فانكر المدعى عليه حلفه القاضي لان هذا من حقوق العباد ويجري فيه العفو
 والبراء ولا يسقط بالتقادم وبقبله شهادة النساء والشهادة على الشهادتين وكان القاض
 ولا يختص الامام بالاقامة فان الزوج يؤدب المرأة والمولى يؤدب العبد ولو
 انسان يفعل ذلك كان له ان ينهاه ويمنعه ويؤدبه ويضربه ان كان لا يخرج
 باللعن باللسان فيجري فيه اليمين رجل عليه دين لرجل وهرهن يعني بالدين
 فانكرب الدين الرهن وحلف كان المدعى عليه وهو الراهن ان يحلف بالله
 على هذا الدين الذي يدعي المدعي اذا استحلف المدعى عليه فحلف تمام^{المدعى}

البينة على من يدعي بقبول شفعه عندنا وكذا لو كان المدعي يطلب بينة وقال لا بينة لي
 حلف باقام البينة بعد ذلك يقبل بيته في قولنا بيمينه روح. وكذا لو كان المدعي يقول
 انهم هم شهود ذولنا وقال ما لي عند فلان بن فلان شهادة في هذا المال الذي ادعى
 ثمة بالرجلين مسهلا بذلك جازت شهادتهما في قولنا بيمينه روح ^{لدي} قال المدعي عليه
 طلب اليمين اذا حلفت ماتت ^{من} من المال الذي لا عليك محلف ثم اقام المدعي البينة على
 ان يقبل بينته ويقصر له المال يصلح قدم رجلا الى القاضي وادعى عليه مالا او شيئا
 في يده او حقنا من الحقون وانكر فاستعلمه القاضي فانه ان يحلف فانه يبيع للقاضي ان يقول
 اني اعرض عليك اليمين ثلث مرات فان حلفت والا الرمك المدعي به ثم يقوله القاضي
 احلف بالله ما الهذا عليك هذا المال الذي بدعي وهو كذا وكذا ولا شيء منه ^{في}
 ان يحلف في المرة الاولى في المرة الثانية كذلك فان اى ابن يحلف في المرة ^{الثانية}
 يقول له بقيت الثالثة ثم اصبر عليك ان لم تحلف ثم يقول له ثالثا احلف بالله ما الهذا
 عليك هذا المال ولا شيء منه وان اى ابن يحلف ينصر عليه مدعى المدعى وان قصه ^{القاضي}
 عليه بالنكول في المرة الاولى بعد قضاؤه. ولو ان القاضي عرض عليه اليمين في المرة
 الاولى فقال لا احلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال احلف فاراد ان يحلفه فقال
 له قل بالله فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمين ثالثا فقال لا احلف فان القاضي يقضي
 عليه ويحسب كل ذلك عليه. ولو ان المدعى عليه بعد ما عرض القاضي عليه اليمين
 مرتين استعمله ثلثة ايام ثم جاء بعد ثلثة ايام وقال لا احلف فان القاضي لا يقضي ^{عليه}
 حرمه تنكلا ثلثا وليس تقبل عليه اليمين ثلث مرات ولا يعتبر نكوله قبل ان يفتهاه ^{اولا} وثلثا
 رجلا لا القاضي وادعى عليه حقا فحده فاستعلمه فسكت ولم يجبه فان القاضي
 يقول له اعرض عليك اليمين ثلثا فان حلفت والا قضى عليك بما يدعى ثم يرض

عليه اليمين فانما فان اذ ان يحلف يرض عليه ثالثا فان ابي فان القاضي يقضي عليه
 مسكوتة في المرة الاولى يكون بمنزلة النكول الا انه انما يحلف بمنزلة النكول انما يكن
 انه تمتعه من الكلام او السماع فان كان برأفة فسكوتة لا يكون نكولا. ولان القاضي
 سكت ولم يجب بشئ فان القاضي يأمر المدعي حتى يأخذ منه كفيلا ثم يسأل عن حاله
 هل به أمة تمتعه من الكلام او السماع فان سال وظهر انه ليس برأفة اعادوه الى
 ويرض عليه اليمين ثلثا ثم يقضي. ولان القاضي عرض اليمين على المدعي عليه ثلث
 مرات فانه ان يحلف ثم قال قبل القضاء انا احلف يحلفه ولا يقضي عليه بشئ ولان
 القاضي عرض اليمين على المدعي عليه ثلثا فانه ان يحلف فعصم عليه بالنكول ثم
 قال انا احلف لا يلتفت اليه ولا يبطل قضاء القاضي. دائرة يد رجل ادعاها رجل
 فانكر فطلب المدعي يمينه فان كانت الدائرة بيد مبررات حلف على العلم وامكانت
 هبة او شراء او نحو ذلك حلف على البتات فان اختلفا فقال المدعي عليه الدار
 به يدي مبررات عن ابي واراد ان يحلف على العلم وقال المدعي انها وصلت اليه لا مبرر
 ولي عليه يمين على البتات كان القول قول المدعي مع يمينه على علمه بالله ما علم
 انها وصلت اليه مبررات عن ابيه فان حلف المدعي على ذلك يحلف المدعي عليه
 على البتات وان ابي المدعي ان يحلف يحلف المدعي عليه على العلم

باب ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء او بعده

رجل ادعى على رجل حقا او مالا فاقام البينة فقال المدعي عليه ليخرج عن دعواه
 امهله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون اقرا منه
 للمدعي قال روح وينيح للقاضي ان يسأله عن الدفع ان كان صحيحا بمهله القاض
 وان كان فاسدا لا بمهله ولا يلتفت اليه. رجل ادعى دارا في يدي رجل امهاله فقال

٢٧٢
 المدعى عليه اشترى بها من المدعى في بيته على ذلك قال محمد بن في الدار المدعى عليه
 ويدفع الى المدعى ويقال له انت على جنتك في الدار المدعى عليه
 يتخذ في يد المدعى عليه فيؤخذ منه كقيل ويؤجل ثلثة ايام فان اقام البيعة
 على ما ادعى والا فقتله عليه رجل ادعى دارا في يده رجل فقال المدعى عليه ان المدعى
 قد كان اقرب من هذا ان لا حقه في هذا الدار لا يقبل بيعة ولا يكون ذلك دعوا
 للمدعى المدعى لان قول الانسان لا حقه في هذا الدار او ليست هذه الدار
 وليكن هناك احد يدعي لا يمنع من الدعوى بعد ذلك وذكر في الجوامع
 عيني بدرجل يقول هو ليس لي فجاء رجل وادعاه فقال ذواليد هذا
 قوله لما قلنا وان قال ليس لي وهناك احد يدعيه يكون فقال رجل
 للمدعى خذ ادعاه لنفسه لا يسمع دعواه الا ان يتلقى الملك من يدعي
 الشيخ الامام المعروف بمجاهر داه رج رجل ادعى دارا في يد رجل قال
 عليه البيعة ان المدعى قال هل الدعوى هذه الدار ليست لي او قال ما كانت
 هذه الدار لي مطلق بيعة المدعى ويكون ذلك دفعا لدعواه وكذا لو كان للمدعى
 يدعي له ورث الدار من ابيه واقام البيعة فاقام ذواليد البيعة ان ابا الميت
 كان اقرب من المدعى لم يست له او قال ما كانت هذه الدار لو كان ذلك مطلقا
 المدعى ودعواه رجل ادعى دارا في يد رجل فقتله القاضي له بيعة اقامها ثم اقر
 المقضيه له انها للفلان رجل اخر لا حقه في فيها قصد قه نقره هي للمقر له ولا يبطخ قضاء
 القاضي للمقر ولو قال المقضيه هي للفلان لم يكن له قط قصد قه للمقر له فان الدار
 برده على المقضيه عليه مطلق قضاء القاضي رجل ادعى دارا في يد رجل فقال ذواليد
 ادعها رجل واقام البيعة فشهد شهوده ان رجلا دفعها اليه لا ينفذ

عن ~~الشيخ~~ قال الشاهد عرف المذبح باسمه ونسبه ووجهه تدفع ~~الشك~~
 من ~~يد~~ اليد في قول ~~الشيخ~~ ومحمد ربح. ولما قام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي
 ان رجلا دفعه لادى اليد فتدفع عنه خصم المدعي ولو قال شهودني اليه
 دفعها اليه رجل عرف، بوجهه ولا تعرفه باسمه ونسبه يندفع الخصومة عن ذي اليد
 في قول ~~الشيخ~~ فابيبوس سمع رجلا شاهد ان شهد على رجل بعد في يده انه المدعي فقام
 للشهود عليه البينة ان الشاهد كان ادعاه قبل هذا طلعت شهادته. رجل حاكم
 صلاحه دارا وفي حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق اخر جازت شهادته اذا كان هذا
 رجل ادعى على رجل كما لا سمس رجل وامام البينة من هذا الشهود اكثر
 بنسب رجل لا تعرفه جازت شهادتهم. وذكر في رهن الاصل اذا شهد وانف من
 عنه فجاو لم يسموا النوب ولم يعرفوا عين النوب جازت شهادتهم ويكون القول قول
 المرفق في اي نوب كان وكذلك في العصب. رجل ادعى دارا في يد رجل انها له فادام
 المدعي عليه البينة ان المدعي باع هذه الدار من فلان العائيب بكذا فبطل
 بينته وبطلت بينة المدعي ولا يثبت التراء في حق العائيب الا ان يشهد الشهود
 ان المدعي باعها من فلان العائيب وقبضها العائيب منه كذا ذكرنا في ربح دار
 يد رجل جاء اخوه وادعى ان الدار كانت لابييهما فلان ونزكها ميراثا لهما وطلب
 الشكر فقال ذواليد لم يكن لابي فلما اقام المدعي البينة على ما قال وادام ذواليد البينة
 انه كان اشتراها من ابيه في صحته او ادعى ان اباؤه اقر بها في صحته قبل بئس وبطلت
 البينة. وكان ~~الشيخ~~ عليه حين ادعى الاخ اجاب وقال لم يكن لابي فيها حق فلما اقام المدعي
 البينة اقام هوامه اشتراها منه في صحته لا تقبل بينته ولا تقبل بينة المدعي دار
 يد رجل ادعى رجل انه اشتراها منه بالف درهم فقال ذواليد لم ابع فلما اقام المدعي

البينة على ما ادعى اقام ذواليد البينة على ان المدعى رد عليه الدار ~~فقبلت~~
 وينقض البيع بينهما وكذلك لو كان المدعى عليه اولا قال لا بيع بيننا وهذا ~~القول~~
 من الاول وكذا لو كان قال لم يجر بيننا بيع فلما اقام المدعى البينة على النفي ~~وقد~~
 هو البينة ان المدعى رد عليه الدار يقبل بينته وهذا كما لو ادعى على رجل القا
 فقال المدعى عليه ليس له على شيء او قال لم يكن له على شيء فلما اقام المدعى البينة
 على المال اقام هو البينة على القضاء ~~والا~~ ~~بأن~~ ~~لا~~ ~~يقول~~ ~~لم~~ ~~يكن~~ ~~لك~~ ~~على~~ ~~شيء~~ ~~فلا~~ ~~الا~~ ~~ان~~
 دفعت المال لمخصوك. ولو قال المدعى عليه اولا لم يكن له على شيء قط ولا غيره فلما
 اقام المدعى البينة على المال اقام هو البينة على القضاء لا تقبل في ظاهر الرواية
 مذكر القدر وري عن اصحابنا رجحانها تقبل ولو قال المدعى عليه لم يكن بيني وبينك
 معاملة في شيء لا يقبل منه المخرج في الدين وقال ابو يوسف رجحانها تقبل منه اذا فرغ
 بان قال لم يكن بيني وبينه معاملة الا ان شهودني سمعوا منه انه لم يفي ولو
 ادعى رجل على رجل انه باع منه هذه الجارية فالف درهم فقال ذواليد لم ابيعها
 قط فلما اقام المدعى البينة على الشراء وفضله بالجارية وجدها اصباغاً ملوثة وار
 ان يردّها على المقصر عليه فقال المقصر عليه انه يري في من كل عب بها لا تقبل بينته
 وعن ابي يوسف رجحانها تقبل. ولو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح
 بيني وبينك فلما قامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اخلفت
 يقبل بينته. وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط او قال ماتت جنتها ف
 فلما قامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اخلفت منه فآ
 المص رجحانها يقبل هذا المسئلة ومسئلة لبيع سواء. اذا ادعى الشراء فآ
 المدعى عليه لم يكن بيننا بيع فلما اقام المدعى البينة على ما ادعى وفضله الغا

بالبيع ثم وجد بها أصبعا زائلا وثم في طاهر الرواية لا يقبل البينة على البراءة
 من العيب لأن البراءة عن العيب تكون اقترارا بالبيع فكذلك المخلع لأن المخلع
 عندنا طلاق والطلاقية تخير مسابقة النكاح فكان هو في دعواه الطلاق
 متناظرا فلا يسمع رجل ادعى على رجل ما لا ينجده ما عطاء مع الجحود ^{للمحكمة}
 عن دعواه ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان المدعى قال مل الصالح ^{للمحكمة} قال
 فطلب يقض من المال ليس لي قبل ولا نتيج و ^{للمحكمة} تسليح والقضاء ما صيان ولو اقام
 المدعى البينة ^{للمحكمة} السعة ان المدعى اخبر بعد الصلح او بقاء المال ثم بين ان قبل ولا
 نتيج ^{للمحكمة} تسليح والاقضاء وان كان القاضي لم يبينه المدعى ^{للمحكمة} فقام
 المدعى عنه البينة على اقرار المدعى انه ليس له قبل ولا نتيج بطل عنه ^{للمحكمة} المال
 ولا يقضى عليه شي. امرأة ادعت ميراثا في ورثه ^{للمحكمة} با محمد وانها امرأة
 الميت فصالحوها على كل من حصنها من الميراث وانهم قد ساء بها من درهم التركة
 اكثر من بدل الصلح فالصلح حائز ولا يخل ذلك للورثة ^{للمحكمة} ان كان من
 المرأة البينة بعد ذلك انها امرأة الميت بطل الصلح ولو ان رجلا ادعى مالا
 على رجل فانكر وصالحه على شئ ثم ان المدعى عليه اقام البينة على القضاء ^{للمحكمة} والبراءة
 لا يقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح فداء عن يمين كانت عليه فان كان المدعى ^{للمحكمة}
 قبل الصلح ادعى القضاء او البراءة وانكر المدعى دبت فصالحه على شئ ثم اقام ^{للمحكمة} المدعى
 عليه البينة على القضاء او البراءة بطل الصلح لان المدعى عليه اذا ادعى القضاء
 او البراءة لا يستخلف المدعى عليه واما يستخلف المدعى فلم يكن الصلح فداء عن ^{للمحكمة} اليمين
 رجل ادعى على رجل ان اخذ منه مالا بين المال ووصف فاقام المدعى ^{للمحكمة} عليه
 على اقرار المدعى انه اخذ منه فلان اخذ هذا المال ^{للمحكمة} فأنكر المدعى ذلك لا يقبل

وإن كان الحائط عتيقا قد خلق كان عليه نقصان فينبغي للقاضي أن يحترق عن
 هذا القول ويحلفه على وجه يقع الاحتراز عنه. وأن حلفه على النقصان والقيمة
 ولم يحترق عن ذلك القول لأبأس به وكذا لو ادعى رجل على رجل أنه ذبح شاة أو قتر
 أو ادعى أنه فقاً عيزجد له وقد مات العبد. وادعى أنه فقاً عين دابة له أو ^{فسد}
 متاعه. وذلك الشيء ليس بمحاضر فإن القاضي يسأله عن قيمة ذلك ويحلفه على
 المحاصل وإن كان الحيوان مضمونا عند بعض الناس بالمثل لا بالقيمة إلا أن
 صاحب الكتاب لم يلتفت إلى ذلك القول. ^{فإن} رجل ادعى على رجل أنه خرق ثوبه ^{والثوب} وأحضر
 فإن القاضي ينظر فيه إن كان الخرق يسيراً كان الواجب فيه نقصان الثوب يقوم ^{الثوب}
 وليس به ذلك الخرق ويقوم به الخرق فإذا ظهر النقصان والمدعى عليه ينكر الخرق
 يحلفه القاضي بالله ماله عليك هذا القدر الذي يدعى من الدراهم ولا أقل منه
 ولا يحلفه على السبيل لأن هذا مما يحتمل السقوط بالأبزاء والرضاء والصلح فلا ^{يحلفه}
 على السبب وإن لم يكن الثوب حاضراً فإن القاضي لا يسمع دعواه حتى يذكر
 صفة الثوب قيمته وقدر نقصان الخرق ثم يحلفه على المحاصل وأن ^{تلك} على رجل
 أنه شق في أرضه نهر أو ساق الماء فيه للأرض له فإن القاضي لا يسمع دعواه حتى
 يبين الأرض ويبين موضع النهر في الأرض أنه على اليمين أو على اليسار ويبين
 مقدار النهر طولاً وعرضاً وعمقاً فإذا بين ذلك أن أقر المدعى عليه بذلك وأنه
 وإن أنكر حلفه بالله ما أحدث في أرضه هذا الرجل هذا النهر الذي يدعى وكذا
 لو ادعى أنه بنى في أرضه بناءً لا يلتفت إليه القاضي حتى يبين الأرض ويصف ^{البناء}
 طولاً وعرضه وأنه من الخشب أو من الحجر وكذا لو ادعى غرس الشجر في أرضه
 فإذا بين المدعى ذلك أن أقر المدعى عليه أمر برفع البناء والشجر وإن أنكر حلفه بالله

ابنيت هذا البناء وما غرست هذا الشجر في ارض هذا الرجل فان نكل برفع
 لبناء والشجر. وان ادعى على رجل انه كسر بريقاله من الفضة واحضر الارباق
 وادعى انه صب الماء في طعامه وافسد ان اقر المدعى عليه بذلك عندنا
 غير صاحب الارباق والطعام ان شاء امسكه كذلك ولا شيء له وان شاء دفع^{اليه}
 ارباق والطعام وضمنه قيمة الارباق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك
 لطعام وليس له تضمين النقصان فان انكر المدعى عليه حلفه القاضيه على
 نعمة الارباق وعلى مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعى عليه ممن يقول
 لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضيه حلفه على السبب بالله
 ما فعلت ما ادعاه المدعى رجل ادعى على رجل انه قال له يا فاسق اويا كما فر اويا
 ناجرا ويا منافقا اويا خبيثا ويا خنزيرا ويا حمارا ويا لصا ويا لوطيا ويا اكل
 لحما ويا ملتأ ريب الحمرا ويا ديوت يا مخنت يا خائن يا ابن القحبة او ماسوق
 ذلك مما يجب فيه التعزير. او ادعى عبد انه قال له يا زاني او املة ادعت انه
 قال لها يا زانية او ادعى امرأه ان يوجب به الارب بان ادعى انه ضربني واشتمني^{الطمن}
 وانكر المدعى عليه حلفه القاضيه لان هذا من حقوق العباد ويجوز فيه العفو
 والبراء ولا يسقط بالتقادم وقبل فيه شهادة النساء والشهادة على الشهادة وكنا القاضيه
 ولا يختص الامام بالاقامة فان الزوج يؤدب المرأة والمولى يؤدب العبد ولوراه
 انسان يفعل ذلك كان له ان ينهاه ويمنعه ويؤدبه ويضربه ان كان لا يزوج
 بالمتع باللسان فيجوز فيه اليمين. رجل عليه دين لرجل و به رهن بغير الدين
 فانكرب الدين الرهن وحلف كان المدعى عليه وهو الراهن ان يحلف بالله^{المدعى}
 ماله على هذا الدين الذي يدعي المدعي اذا استحلف المدعى عليه فحلف ثم اقام

البيت على مقه يقبل بيئته عندنا وكذا لو كان المدعي يطلب ميمنه وقال لا بيتة لي هذا
 حلف اقام البيت بعد ذلك يقبل بيئته في قول ابي حنيفة ربح. وكذا لو كان المدعي قال كل
 لغتهم فمهم شهود زور او قال مالي عند فلان بن فلان شهادة في هذا المال الذي ادعى
 ثم اذ بالرجلين شهدا بذلك جازت شهادتهما في قول ابي حنيفة ربح ^{عند} ^{الحق} ^{عليه} ^{المدعي} قال المدعي عليه
 طلب اليمين اذا حلفت فانت بوي من المال الذي لي عليك فحلف ثم اقام المدعي البيت على
 يقبل بيئته ويقضيه له بالمال رجل قدم رجلا الى القاضي وادعى عليه مالا اضعفه
 في يده او حقا من الحقوق فانكر فاستحلفه القاضي فاجاب ان يحلف فانه ينبغي للقاضي ان يقول
 اني اعرض عليك اليمين تلك حرات فان حلفت والا الزمك المدعي به ثم يقول له القاضي
 احلف بالله ما الهذا عليك هذا المال الذي يدعي وهو كذا وكذا ولا شيء منه فان ابي
 ان يحلف في المرة الاولى يقول في المرة الثانية كذلك فان ابي ان يحلف في المرة الثانية
 يقول له بقيت الثالثة ثم اقضه عليك ان لم تحلف ثم يقول له ثالثا احلف بالله ما الهذا
 عليك هذا المال ولا شيء منه فان ابي ان يحلف يقضيه عليه بدعوى المدعي وان قصه ^{القاضي}
 عليه بالنكول في المرة الاولى فغدر قضاؤه. ولو ان القاضي عرض عليه اليمين في المرة
 الاولى فقال لا احلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال احلف فاراد ان يحلفه فقال
 له قل بالله فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمين ثالثا فقال لا احلف فان القاضي يقضيه
 عليه ويحسب كل ذلك عليه. ولو ان المدعي عليه بعد ما عرض القاضي عليه اليمين
 مرتين استمهله ثلثة ايام ثم جاء بعد ثلثة ايام وقال لا احلف فان القاضي لا يقضيه ^{عليه}
 حتى تينكل ثلثا وليستقبل عليه اليمين تلك حرات ولا يعتبر نكوله قبل ان يات بهال ولو قدم
 رجلا الى القاضي وادعى عليه حقا فجد فاستحلفه فسكت ولم يجبه فان القاضي
 يقول له اعرض عليك اليمين ثلثا فان حلفت والا اقضه عليك بما يدعي ثم عرض

عليه اليمين فانيا فان اجه ان يحلف يعرض عليه ثالثا فان اجه فان القاضيه يقضي عليه
وسكوته في المرة الاولى يكون بمنزلة النكول الا انه انما يجعل بمنزلة النكول اذا لم يكن به
أثر تمنعه من الكلام والسماع فانه لو كان به أثر فسكوته لا يكون نكولا. ولوان القاضيه
سكت ولم يجب بشئ فان القاضيه يأمر المدعي حتى يأخذ منه كفيلا ثم يسأل عن حاله
هل به أثر تمنعه من الكلام والسماع فان سال وظهر انه ليس به أثر اعاده الى ^{مجلسه}
وعرض عليه اليمين ثلثا ثم يقضي. ولوان القاضيه عرض اليمين على المدعي عليه ^{ثلاث}
مرات فاجبه ان يحلف ثم قال قبل القضاء انا احلف يحلفه ولا يقضي عليه بشئ ولوان
القاضيه عرض اليمين على المدعي عليه ثلثا فاجبه ان يحلف فقص عليه بالنكول ثم
سأل انا احلف لا يلتفت اليه ولا يبطل قضاء القاضيه. دائرة يدرج ادعاها رجل
ثم يطلب المدعي يمينه فان كانت الدائرة في يده بيمين حلف على العلم وان كانت
بقية او شئ او نحو ذلك حلف على البتات فان اختلفا فقال المدعي عليه الدار
في يدي بيمين عن ابي واراد ان يحلف على العلم وقال المدعي انها وصلت اليه لا بيمين
ولي عليه يمين على البتات كان القول قول المدعي مع يمينه على علمه بالله ما علم
انها وصلت اليه بيمين عن ابيه فان حلف المدعي على ذلك يحلف المدعي عليه
على البتات وان ابي المدعي ان يحلف يحلف المدعي عليه على العلم

باب ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء او بعده

رجل ادعى على رجل حقا او مالا واقام البينة فقال المدعي عليه لي مخرج عن دعواه
امهله القاضيه الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون اقرا منه
للمدعي قال ربح وينبغي للقاضيه ان يسأله عن الدفع ان كان صحيحا امهله القاضيه
وان كان فاسدا امهله ولا يلتفت اليه. رجل ادعى دارا في يدي رجل انها له فقال

المدعى عليه اشتريتها من المدعى ولي بينه على ذلك قال محمد بن ج في الخصال ينفذ
 الدار من المدعى عليه ويدفع الى المدعى ويقال له انت على جنتك في الاستحسان
 يتلوا في يد المدعى عليه فيؤخذ منه كفيل ويؤجل ثلثة ايام فان اقام البينة
 على ما ادعى فالأقضى عليه . رجل ادعى دارا في يده رجل فقال المدعى عليه ان المدعى
 قد كان اقرب من هذا لان قول الانسان لاحق في هذا الدار اوليست هذا الدار لي
 وليكن هناك احد يدعي لا يمنع من الدعوى بعد ذلك . وذكر في الجامع الصغير
 عني في يد رجل يقول هو ليس لي فجاء رجل وادعاه فقال ذواليد هو لي كاد
 قوله لما قلنا وان قال ليس لي وهناك احد يدعيه يكون ذلك اقرا من ذلك
 للمدعى حتى لو ادعاه لنفسه لا يسمع دعواه الا ان يتلقى الملك ممن يدعي
 الشيخ الامام المعروف بنحوه زاده . رجل ادعى دارا في يد رجل فادعى
 عليه البينة ان المدعى قال قبل الدعوى هذه الدار ليست لي او قال ما كانت
 هذه الدار لي بطل بينه المدعى ويكون ذلك دفعا لدعواه وكذا لو كان المدعى
 يدعي انه ورث الدار من ابيه وادعى البينة فادعى ذواليد البينة ان اباها الميت
 كان اقرا من المدعى اعلى او قال ما كانت هذه الدار لي كان ذلك مبطلا لبينة
 المدعى ودعواه . رجل ادعى دارا في يد رجل فقضى القاضي له بينه اقامها ثم اقر
 المقضيه انها للفلان رجل اخر لا حق لي فيها قصد قه المقر فهو المقر ولا يبطخ قضاء
 القاضي للمقر . ولو قال المقضيه هي الفلان لم يكن له قط قصد قه المقر فان الدار
 يرد على القضى عليه ويبطال قضاء القاضي . رجل ادعى دارا في يد رجل فقال ذواليد
 ادعيها بطل وادعى البينة فقضى له ان رجلا دفعتها اليه لا ينفذ

عن ذي اليد فان قال الشاهد نرف الدافع باسمه ونسبه ووجهه تدفع الخصم
عن ذي اليد في قول ابي حنيفة ومحمد رح. ولو اقام المدعي عليه البينة على اثر المدعي
ان رجلا دفعه الى ذي اليد تدفع عنه خصومة المدعي ولو قال شهود ذي اليد
دفعها اليه رجل اخر، بوجهه ولا تعرفه باسمه ونسبه يندفع الخصومة عن ذي اليد
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح. شاهدان شهد على رجل عبيد في يده انه للمدعي فاقام
الشهود عليه البينة ان الشاهد كان ادعاه قبل هذا بطلت شهادته. رجل خاصم
رجلا في دار وفي حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق اخر جازت شهادته اذا كان عدلا
رجل ادعى على رجل كد ببلادة بتمس رجل واقام البينة فتشهد الشهود ان كل
بنفس رجل لا تعرفه وذلك شهادتهم. وذكر في رهن الاصل اذا شهد والله من
عنده ثوبا ولم يسمو بملاب ولم يعرف عين الثوب جازت شهادتهم ويكون القول قول
المرتحن في اي ثوب كان وكذلك في الغصب. رجل ادعى دارا في يد رجل انما له واقام
المدعي عليه البينة ان المدعي باع هذه الدار من فلان الغائب بكذا قبلت
بينته وبطلت بينة المدعي ولا يثبت الشراء في حق الغائب الا ان يشهد الشهود
ان المدعي باعها من فلان الغائب وقبضها الغائب منه كذا ذكر الناطق في دار
يدرجل جاء اخوه وادعى ان الدار كانت لابيها فلان وتركها ميراثا لهما وطلب
الشركة فقال ذي اليد لم يكن لابي فلما اقام المدعي البينة على ما قال واقام ذي اليد البينة
انه كان اشتراها من ابيه في صحته وادعى ان اباها اقر لها في صحته قبلت بينته وبطلت
المدعى وكان عليه حين ادعى الاخ اجاب وقال لم يكن لابي فيها حق قط فلما اقام المدعي
البينة اقام هو ان اشتراها منه في صحته لا تقبل بينته ولا تقبل بينة المدعي دار
يدرجل ادعى رجل انه اشتراها منه بالف درهم فقال ذي اليد لم ابع فلما اقام المدعي

البينة على ما ادعى اقام ذواليد البينة على ان المدعى رد عليه الدار تقبل بينته
وينقض البيع بينهما وكذلك لو كان المدعى عليه اولا قال لا بيع بيننا وهذا اظهر
من الاول وكذا لو كان قال لم يجر بيننا بيع فلما اقام المدعى البينة على الشراء اقام
هو البينة ان المدعى رد عليه الدار يقبل بينته وهذا كما لو ادعى على رجل العا
فقال المدعى عليه ليس له عشي او قال لم يكن له عشي قط فلما اقام المدعى البينة
على المال اقام هو البينة على القضاء والبراءة تقبل لا يقول لم يكن لك عشي قط الا اني
دفعت المال لمختوك. ولو قال المدعى عليمي اولا لم يكن له عشي قط ولا عرفة فلما
اقام المدعى البينة على المال اقام هو البينة على القضاء ولا تقبل في ظاهر الرواية
مذكر القدر وري عن اصحابنا رجحانها تقبل ولو قال المدعى عليه لم يكن بيني وبينك
معاملة في شيء لا يقبل منه المخرج في الدين وقال ابو يوسف رجحانها تقبل منه اذا وقع
بان قال لم يكن بيني وبينه معاملة الا ان شهود يسمعون منه انه اجابني ولو
ادعى رجل على رجل انه باع منه هذه الجارية فالف درهم فقال ذواليد لم ابهرها
قط فلما اقام المدعى البينة على الشراء وقض له بالجارية وجدها اصبعان مكة واراد
ان يردھا على المقض عليه فقال المقض عليه انه بوي لمن كل عيب بها لا تقبل بينته
وعن ابى يوسف رجحانها تقبل. ولو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح
بيننا وبينك فلما قامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اخلعت
منه يقبل بينته. وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط او قال ماتت وجهتها قط
فلما قامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اخلعت منه قال
المصريح ينبغي ان يكون هذا المسئلة ومسئلة لبيع سواء اذا ادعى الشراء قال
المدعى عليه لم يكن بيننا بيع فلما اقام المدعى البينة على ما ادعى وقض القاض

بالبيع ثم وجد بها اصبعاً زائداً وثم في ظاهر الرواية لا يقبل البينة على البراءة
 عن العيب لأن البراءة عن العيب تكون اقراً بالبيع فكذلك الخلع لأن الخلع
 عندنا طلاق والطلاقية تضيء مسابقة النكاح فكان هو في دعواه الطلاق
 متناقضاً فلا يسمع. رجل ادعى على رجل ما لا يجده فاعطاه مع الجحور ^{لحمه}
 عن دعواه ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان المدعى قال قبل ان ^{الرجل} قال
 فبطلت بقض من المال ليس لي قبل فلان شيء ^{والصلح} والقضاء ما ضيان ولو اقام
 المدعى عليه البينة ان المدعى اقر بعد الصلح او قضاء المال لم يكن يقبل فلا
 شيء ^{والصلح} والقضاء وان كان القاض لم يقض ببينة المدعى على اقام
 المدعى عليه البينة على اقرار المدعى انه ليس له قبل فلان شيء بطلت عنه ^{المال}
 ولا يقضى عليه شيء. امرأة ادعت ميراثاً على ورثة ذواتها ^{والصلح} والصلح
 الميت فصالحوها على فلان من نصتها من الميراث والمهر ونصيبها من دراهم التركة
 اكثر من بدل الصلح فالصلح جائز ولا يحمل ذلك للورثة ^{والصلح} والصلح اذا قامت
 المرأة البينة بعد ذلك انها امرأة الميت بطل الصلح. ولو ان رجلاً ادعى مالا
 على رجل فانكر وصالحه على شيء ثم ان المدعى عليه اقام البينة على القضاء ^{والصلح}
 لا يقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح فداء عن يمين كانت عليه فان كان المدعى ^{عليه}
 قبل الصلح ادعى القضاء او البراءة وانكر المدعى ذلك فصالحه على شيء ثم اقام ^{المال}
 عليه البينة على القضاء او البراءة بطل الصلح لان المدعى عليه اذا ادعى القضاء
 او البراءة لا يستخلف المدعى عليه واذا استخلف المدعى فلم يكن الصلح فداء عن ^{اليمين}
 رجل ادعى على رجل ان اخذ منه مالا وبين المال ووصف فاقام المدعى عليه ^{البينة}
 على اقرار المدعى انه اخذ منه فلان اخذ هذا المال المسمى فانكر المدعى ذلك لا يقبل

هذه البينة ولا يكون ذلك ابطلا لدعوى الاول لان من جهة الاول ان يقول
 اخذ مني فلان اخر ثم رده على فاخذ مني هذا المدعى عليه بعد ذلك وان شهد
 شهود المدعى عليه ان المدعى قران فلان اخر وكبل المدعى عليه اخذ مني هذا
 المال كان ذلك اكذبا بالبينة وبطل دعواه رجل ادعى عبدا في يده رجل انه له
 فحج المدعى عليه فاستخلف فنكل وقضى عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه اقام البينة
 انه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه قبل هذه البينة الا ان يشهد
 انه اشتراه منه بعد القضاء وذكر في موضع اخر ان المدعى عليه لو قال كنت اشتريته
 قبل الخصومة واقام البينة قبلت بينته ويقضى له رجل اشترى من رجل عبدا
 فوجد به عيبا فخاصم البايع وانكر البائع ان يكون العيب عنده فاستخلف
 فنكل فقضى القاضيه عليه والزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت
 تبرأت اليك من هذا العيب واقام البينة قبلت بينته رجل ادعى ثوبا في يده رجل
 انه له فانكر المدعى عليه فطلب المدعى يمينه فقال انا اقدم بيمينه فضالحه
 من دعواه على عشرة دراهم ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان المدعى اقر قبل
 الصلح انه لاحق له في هذا الثوب لا يقبل بينته ويكون الصلح ماضيا لانه اقدم
 يمينه بالصلح الا ترى ان المدعى عليه لو نكل عن اليمين فقضى القاضيه بالثوب
 للمدعى ثم اقام المدعى عليه البينة على ان المدعى اقر قبل القضاء انه لاحق له في
 الثوب لا يلتفت اليه ولو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى اقر بعد الصلح
 لم يكن الثوب له بطل الصلح لان المدعى باقراره هذا يزعم ان ما اخفاه من بدل
 الصلح اخذه بغير حق اما ان كان اقراره قبل الصلح فقد يجوز ان يكون ملكه
 بعد اقراره قبل الصلح فان كان القاضيه علم ان المدعى اقر قبل الصلح انه لاحق له

في التوب يبطال الصلح وعلم القاضي بأقرار قبل الصلح بمنزلة الاقرار بعد الصلح
 رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك على الف درهم قط
 قد كنت ادعيت على هذا الف امس قد فعتها اليك فقال المدعى لي عليك الف درهم
 وما قبضت منك شيئا ضاحكه من دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعى عليه
 اقام البينة بعد ذلك فشهدوا بالمدعى عليه دفع الى المدعى الف درهم لا يلتفت
 للاشهادتهم لان صلحه كان افتداء عن اليمين ولو كان المدعى عليه قاه للمدعى
 حين ادعى صدقت كان لك على الف درهم الا انه قضيتكما امس فقال المدعى ما ^{تضمنت}
 ودفع اليه الف ارضا من الف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه اقام البينة فشهد
 شهوده انه دفع اليه امس الف درهم جائزت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع
 على المدعى بما اخذ منه ثانيا لان في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كان
 اليمين على المدعى فلم يكن الصلح من المدعى عليه افتداء عن اليمين رجل في يديه
 ودبعة لرجل نجاء رجل وادعى انه وكيل المودع في قبض الوديعة وكله في ذلك سنة
 واقام البينة فاقام الذي في يديه الوديعة ان المؤكل اخرج من هذه الوكالة قبل
 بيئته وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكيل عبيد قبل ذلك منه رجل ادعى دارا
 في يد رجل نهالة واقام البينة واقام المدعى عليه البينة انها الفلان الغائب اشتل^ح
 من المدعى وكلني يقبل بيئته ويحمل وكيل ويندفع عنه الخصومة ولا يقضي
 بالشراء على الغائب رجل في يديه دارا عاها رجل بوكالة رجل فانكر المدعى عليه
 دعواه الملك والوكالة فاقام الوكيل بيئته على الوكالة فاقام المدعى عليه البينة
 على اقرار المؤكل ان شهود الوكيل شهود زور واستأجرهم بطلب شهادة شهود
 المدعى فان شهدوا بذلك على اقرار الشاهد بن لا يبطل شهادتهم الا اذا شهدوا

على اقرار شاهد بن انهما محمد ودان في قذف او انها شريكان فيما شهدا على
المدعى عليه في تبطل شهادتهما رجل ادعى دارا في يد رجل فجد فصالحه على
الف درهم علان يسلم الدار الذي في يده ثم ان المدعى عليه اقام البيعة انها له
واراد ان يرجع في الالف ليس له ذلك وكذا لو اقام البيعة انها كانت لفلان اشتراها
منه او اقام البيعة انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له لا يقبل بيئته لانه حين
محمد دعوى المدعى كان القول قوله مع اليمين في انكار حقه فكان الصلح اقتداء ^{اليمين} عن
فلا يستطيع ان يرجع في الالف ولو اقام البيعة انه اشتراها من المدعى قبل الصلح
تقبل بيئته ويبطل الصلح ولو لم يعم البيعة على التواء ولكن اقام البيعة على صلح
صالحه عن الدار بالف قبل دعواه امضيت الصلح الاول الذي اثبتته بالبيعة وطلبت
الصلح الثاني كذا ذكر في المنتقى قال كل صلح فالثاني باطل وان كان شرع بعد شوي
من رجل واحد فالشري الثاني حتى والشري الاول باطل وان كان الصلح ولا ثم الشراء
بعد ذلك اجرت الشراء الاخر باطلت الصلح الاول ورجل ادعى على رجل انه قتل
اخاه عمدا واقام البيعة فادعى القاتل ان المقتول ابنا وانه قد عفا عنه فان القاضي
يا امره باحضاره واخصار شهوده فجااء القاتل برجل وشاهد بن تشهدا ان هذا
الرجل ابن المقتول وانه قد عفا عنه قال تقبل شهادتهما ويثبت النسب وان كان الرجل
جاحدا ويبطل القصاص رجل زمن ادعى على رجل انه ابوه وطلب ان يفرض له القاضي
النفقة عليه فانكر ذلك الرجل فاقام الزمن البيعة على ما ادعى واقام المدعى عليه
البيعة على رجل اخر ان اب الزمن والزمن وذلك الرجل يكنان ذلك قال البيعة بينه
الزمن ويثبت نسبه من الذي اقام عليه البيعة انه ابوه ويفرض له عليه النفقة
ويبطل بيئته الاخر وكذا امرأة خاضعت لهما القاضي فسالته ان يفرض لهما عليه ^{النفقة}

وهي محظية فقال العَم ان لها اخا وهو اولد بالفقهاء مني وانكرت المرأة ذلك
فاقام العَم شاهد بن فتهدا على رجل انه اخوها والمرأة وذلك الرجل
ينكر ان فان القاضي يبرئ العَم عن النفقة ويقول لها ان شئت فـ^{صت}
لك على الاخ وهذه من جنس المسائل التي تقبل الشهادة فيها لدفع الخصومة
عن نفسه وان كان مثبتا حقا للغير . ومنها اذا وجد القتل في محله فادعى
اهل المحلة انه قتله رجل اخر من محله اخرى واقاموا البينة من غير
المحلة التي يجد فيها القتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل
ان البينة مقبولة فان ادعى لوليا القتل على ذلك الرجل احد وبأ^{لوية}
وان ابرأوه لم يكن للاوليا عليه ولا على اهل المحلة شيء جوزه البينة
وان ثبتوا الدية لغيرهم . رجل مات فقا ستم امرأته وولد الميراث
وهم كبار كلهم وافر وانها زوجها المي ثم وجد الولد شهودا
زوجها كان طلقها ثلثا في صحته فانهم يرجعون عليها بما اخذت
من الميراث . رجل ادعى على اخر قد فاقا واقام البينة فادعى القاذف
ان المقدوف عبد فلان يندفع عنه دعوى الحد فان اقام المقذوف^ف
بينه بعد ذلك ان فلانا اعتقه قبل القذف قبلت بينته
ويقضيه على القاذف بالحد . امرض في يد رجل ادعى رجل انها
وقف وبين شرط الوقف وقضه القاضي بالوقف ثم جاء اخر وادعى انه
ملكه قالوا يقبل بينته المدعى لان القضاء بالوقف بمنزلة استحفاظ
الملك وليس بتحرير . والامرئ انه لو جمع بين وقف وملك وباعها
صفقة واحدة جاز بيع الملك . ولو جمع بين حرو وعبد باعها صفقة

وأحد لا يجوز بيع العبد وإن كان الفداء بالوقف بمنزلة الفداء بالملك
وفي الملك القضاء يقتضي على المقض عليه وعلى من تلقى الملك منه
بثبته إلى الغير فكذلك في الوقف رجل اشترى عبد أو قبضه فاستحق
أخسان بالملك المطلق بالينة كان له أن يرجع بالثمن على بائعه فإن
قبل أن يقض القاضير بالثمن على بائعه أقام البائع البينة أنه لا يسمع
دعوى البائع لأن البائع صار مقضياً عليه بالقضاء على المشتري
وإن أقام البائع بينة على أنه كان اشتراه من المستحق ثم باعه
من المشتري أو أقام البائع البينة على التاج بنظر أن أقام البينة
على المستحق قبل بینه وينظر قضاء القاضير للمستحق وإن أقام
البائع بذلك بينة على المشتري أن أقامها بعد ما قضى القاضير عليه
بالثمن للمشتري لا يقبل هذه البينة لأن البيع الذي جرى بينهما
قد انقضى بقضاء القاضير بالثمن للمشتري فخرج المشتري من أن يكون
خصماً وإن أقامها بعد ما رجح المشتري على البائع ولم يقض القاضير له
بالثمن قبل بینه البائع لأن البيع الذي جرى بينهما قائم لم يفسخ
لأن الاستحقاق لا يبطل البيعات الماضية في ظاهر الرواية فكان
للبيع أن يلزم المبيع للمشتري وكان المشتري خصماً فيقبل بینه البائع
عليه ويكون ذلك قضاء على المستحق . يعمل ادعى على رجل ما لا أقام
البينة فأتى المدعي عليه قبل القضاء ثم عدلت بینه المدعي
فإن القاضير يقض بذلك البينة على وارث الميت وإن لم يكن له وارث
نصب القاضير عنه خصماً فيقضى عليه ولا يقضى من غير خصم . رجل

ادعى عينا في يد رجل انه له استره من فلان الغائب وصدقه الذي في يديه
فانه لا يؤمر بالتسليم الى المدعى كيلا يكون ذلك قضاء على الغائب من غير خصم
باقرار المدعى عليه . رجل اشترى دارا ونقص واراد الشفع ان يأخذ هاتفا
المشتري اشترى بها لفلان الغائب واقام البيعة على اقراره قبل الشراء
انه اشترى بها لفلان وان فلانا وكله ببراءة هذه الدار منذ سنة ذكره
المتنق انه لا يقبل بيعة المشتري قال لا في لو قبلتها لانتم البيع على الغائب
رجل ادعى انه باع هذه الدار من هذا الرجل بكذا فقال للمدعى عليه
ما اشترىتها منك فلما اقام المدعى البيعة على ما ادعى اقام المدعى عليه
البيعة انه اشترىها وكيل من فلان سمع دعواه . وذكر في المتنق
اذا ادعى دارا في يد رجل انها له اشترى بها من ذي اليد وكيل فلان
الغائب لا يسمع دعواه ولا يقبل بيعة في قول الجنيته رحمه الله جل
ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه بعده ذلك ملكا مطلقا وشهدوا بشهوده ذلك
ذكر في عامة الروايات انه لا يسمع دعواه ولا يقبل بيعة . قال المصنف
قال جك شمس الائمة روح لا يقبل بيعة ولا يبطل دعواه حتى لو قال ادعى
بعده الملك المطلق الملك بذلك السبب يسمع دعواه ويقبل بيعة
رجل ادعى عينا في يد رجل انه له وان صاحب اليد اقر له فاقام البيعة على ذلك
فاقام المدعى عليه البيعة ان المدعى استوفيه من بطلت بيعة المدعى ويندفع
المحسومة عن ذي اليد لان كل واحد منهما اقام البيعة على اقرار صاحبه انه له فبطلت
البيعتان لكان التعارض في يد ذي اليد كذا ذكر في الاصل رجل ادعى دارا
في يد رجل انها له وقضى القاضي بينهما المقتضى له انها لفلان اخر لم يكن له قط وحقق

المقر له يبطل قضاء القاضيه ويرد الدار على المقضيه عليه وان قال المقر له كانت القاضيه للمقر
 وجهها ميز ونبضتها فهي للمقر له ويضمن المقر قيمة الدار للمقضيه عليه عند اصحابنا
 عبد في يد رجل ادعاه رجل واقام البينه فادعى المدعي عليه انه لغير المدعي لا يصح اقرار
 عبد في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما اقام البينه انه له اودعه الذي
 في يده المدعي عليه محمد دعواهما ويقول هو لي فلم يقض القاضيه بشهود المدعيين
 حتى صدق ذواليد احدهما فانه يدفع العبد الى المقر له فان عدلت البينتان قضيه
 للمدعيين ولو ادعى عبد في يد رجل انه له فمحمد المدعي عليه فامر المدعي باقلمة
 البينه فلما اقام من عند القاضيه باعه المدعي عليه من رجل وسلمه اليه ثم
 اودعه المشتري ثم جاء المدعي بشهود واحضر المدعي عليه فقال المدعي عليه بعته
 من فلان وسلمته ثم اودعيزان صدقة المدعي فيها صنع او لم يصدقه ولكن القاضيه
 علم بذلك فان القاضيه لا يسمع بينه المدعي على ذى اليد وان لم يصدقه
 المدعي ولم يعلم القاضيه بذلك فاراد المدعي عليه ان يثبت ذلك بالبينه ليندفع
 عنه خصمه المدعي فان القاضيه لا يسمع بينته ويقضي عليه بينته المدعي وقدر
 رجل ادعى دارا في يد رجل انها لفلان وقال وكلني فلان بالخصميتها ثم ادعاه
 لنفسه لا يسمع دعواه وكذا لو ادعاه الموكل اخر وان ادعاه لنفسه اولا ثم ادعى
 انها لفلان وكلني بالخصميتها يسمع دعواه ولو ادعى دارا في يد رجل انها لفلان
 من ابيه او قال اشتريتها من ذى اليد فمحمد المدعي عليه ثم ادعى انها له لا يسمع
 دعواه وقدر امرأة ادعت على ولده ميت انها كانت امرأته مات وهي في كفا
 وطلبت الميراث فمحمد الابن فاقامت البينه على كفاها ثم ان الابن اقام البينه ان اباه
 كان ظلمها ثلثا وانقضت عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح انهما تقبل بينة الابن

فان كان الابن حين اذعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها ولم تكن بزوجه له فظلم الماتم
 على الطلاق لا يقبل ببخته رجل ادعى عليه رجل بالاملا فخرج الخط وادعى انه خط المدعى عليه
 فانكر المدعى عليه ان يكون الخط خطه فاسكتب وكتب بيان بين الخطيين من ابهة ظاهرة
 تدل على انها خط كاتب واحد اختلف المشايخ بح فيه والصحيح انه لا يقضي بذلك
 فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله لان يكون الكاتب صرافا
 أو سمسارا ونحو ذلك ممن يؤخذ بخطه فهو هنا اوله ان لا يؤخذ بالخط رجل ادعى
 عينا في يده رجل انه كان لابيه مات وتركها ميراثا له وقال ذواليد ادعني ابوك ولا ادري
 مات ابوك اوله ميت ذكر في المتن انه لا يندفع عنه الخصومة رجل ادعى دار في يده رجل
 انه اشتراها من فلان بكذا واقام البينة واقام ذواليد البينة انه اشتراها من ذك
 الرجل دارها وقاريج الخارج اسبق واقام ذواليد البينة انه حين اشتراها الخارج كانت
 الدار لذلك الرجل لانها كانت هناك عند فلان آخر ولم يرض المرتهن ببيعه حين علم
 وابطل بيعه ثم اشترتها منه بعد مما فك الرهن قالوا هذا لا يكون دفعا لدعوى الخارج
 لانه ليس بمجتم في اثبات الرهن ولو كان المدعي ادعى ان هذا العين كان لفلان هه
 عندي بكذا وقبضته واقام البينة واقام المدعى عليه في دفع دعواه انه اشتريته منه
 فنقدته الثمن كان ذلك دفعا لدعوى الرهن لان بيعة البيع مع بيعة الرهن
 اذا اجتمعا كانت بيعة البيع اوله دار في يده رجل ادعاه اخوان وهما بالغان احدهما
 اكبر من الآخر ادعيا انها كانت لبيعهما مات وتركها ميراثا لهما واقاما البينة فقال المدعي
 عليه في دفع دعواه الى اشتريت هذه الدار من الاكبر من فلان وصير هذا الاصغر عين
 كان صغيرا بكذا فانكر وانكر الوصية ايضا الوصاية فاقام المدعى عليه البينة على ان الاكبر
 باع بمحكم الوصاية قالوا لا تقبل هذه البينة الا ان يشهد الشهود بان كانا وصيا

او من جهة امه او من جهة القاضيه باع لمجاهه الصغير بمثل الثمن لا وان عا
 اقره انه وصي لم يثبت الوصاية باقرار امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا واثنا
 البينه والزواج. بمحمد ثم ادعى الزوج انه قد تزوجها بعد ما اعترفت انها تزوجت بالحلل
 ويجلله نكاحها لا يسمع منه هذا الدفع لانه بهذا الدعوى يدعي عليها التناقض في
 دعوى الحرمة وفيما لا يشترط دعوى المرأة لقبول البينه لا يسمع عليها دعوى التناقض
 وجعل ادعى على رجل دعوى انفق على الزمان على فساد. فقال المدعى عليه في دفع هذه
 الدعوى اختلفت المسامحة في فيه قال بعضهم لا يطالب المدعى عليه باثبات الدفع
 وقال بعضهم يطالب. ومن دفعه انه يثبت فساد الدعوى. قال المصريح وينبغي
 للقاضي ان ينظر في دعوى الدفع ويسأله ان كانت فاسدة ظاهرا وهو يعلم فسادا
 دعوى لا يسمع دعوى المدعي ولا يأمر المدعي عليه باثبات الدفع. وجعل ادعى دارا
 في يد رجل انها له فقال المدعى عليه نضفها ونضفها ودعيه نخدي لفلان ولم
 البينه على الوديعة فاقام للدعي البينه على وعواه ثم اقام المدعى عليه البينه انضفها
 ودعيه عنده لفلان يبطل دعوى المدعي في النصف وهل يبطل في الكل قال بعضهم
 يبطل. قال المصريح وفيه نظر اشارة للجامع الى انه لا يبطل في الكل. وجعل ادعى دارا
 في يد رجل انها له فاقام المدعى عليه البينه انها ودعيه عنده لفلان اندفعت عنه
 دعوى المدعي فان حضر فلان وسلم المدعي عليه الدار اليه فاعاد المدعي الاول دعواه
 على المقر فاجاب انها ودعيه عنده لفلان اخر يقبل بينته ويندفع عنه خصومة
 المدعي. وجعل ادعى على رجل ما لا اقام البينه ثم قال بعد اقامه البينه اني قد استوفيت
 من هذا المال كذا هل يبطل بينته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا يبطل بينته
 لانه يمكنه ان يفتل استوفيت بعد اقامه البينه وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال

كذا أو قال بالفارسية چندین یافته بودم بطلت بینته رجل ادعى على رجل رهامة
 درهم فجدد المدعى عليه فاقام المدعى البينة على ما ادعى فقصه القاضي له ثم ان المدعى
 اقر لهذا المنكر عليه بمائة درهم قال ابو القاسم الصفار ربح سقط عن المنكر الثلثائة
 الباقية وقال غيره من المشايخ ربح لا يسقط رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعى عليه
 اني قد اخلته بهذا المال على فلان وقبل فلان الحوالة في المجلس واقام البينة على ذلك
 وقال صاحب الدين ان المحتال عليه مات مفلسا قبل اداء الدين كان القول قوله مع
 ولا يقبل قول المحيل انه مات مليا وكان له ان يرجع على المديون بدينه كذا ذكر في الاصل
 رجل ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة
 كل عين وجنس ونوع على حدة اختلف المشايخ ربح فيه بعضهم بشرط التقصيل
 وبعضهم الكفر بالاجمال وهو الصحيح لان المدعى ان ادعى عليه غصب هذه الاعيان
 لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة ثم ينظر ان ادعى ان الاعيان قائمة في يده يوم
 باحضارها فيقبل البينة بحضرتها وان قال انها قد هلك في يده او استهلكها
 وبين قيمة الكل جملة يسمع دعواه ويقبل بينته وذكر في الجامع ان ادعى انه غصب منه
 جارية ولم يذكر قيمتها يسمع دعواه ويؤمر برد الجارية فان عجز عن ردها كان القول في مقدار
 القيمة قول القاصب فلما صح دعوى الغصب من غير بيان القيمة لان بصر اذ بين قيمة
 الكل جملة ولم يبين قيمة كل عين على حدة كان اوله وان لم يدع الغصب ادعى ان له في
 يد هذا الرجل كذا وكذا من الاعيان ولم يبين القيمة تسمع دعواه في حكم الاحضار وبعد
 احضر مجلس القضاء كانت الدعوى بالاشارة الى الاعيان فلا يحتاج الى ذكر القيمة
 قال المصنف انما يشترط ذكر القيمة اذا كان الدعوى دعوى السرقة ليعلم ان السرقة
 كانت نصا يا ولم تكن فلما فيها سوى ذلك فلا حاجة الى بيان القيمة رجل احضر دية

وادعى ان له على الميت خمسين درهما وكان الميت اقر الخمسين درهما في خوته دينالا زنا
 فاقام وصية الميت بيته ان المدعي هذا اقر ان له على الميت هذه الخمسين لان كان باع منه
 مائة درهم له على ثالث قالوا يقبل بيته الوصية ويكون ملك هذه البيعة المدعي بجلا دعي عينا في يد رجل
 ابن له وانكر المدعي عليه فقبل ان يقيم المدعي البيعة على دعواه باع المدعي عليه العين من
 رجل واشهد عليه فلما اقام المدعي البيعة بعد ذلك على ما دعي وقضى القاضي له بالعينة
 اقام ذلك المشتري البيعة على المقض له ان العين له وفي يده بغير حق ففضله ثمان المقض له
 النافي وهو المشتري باعه من بائعه او وهبه له جاز ويعود العين اليه وهذه حيلة
 يفعلها الناس لدفع الظلم الا انه انما يصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقض
 عليه الاول وانما يدعي ملكا مطلقا فما اذا ادعى الشراء منه لا يسمع دعوى المشتري لان
 صار مضيا عليه بالقضاء على بائعه وانما وضع المسئلة فيما اذا باع المدعي عليه قبل ان يقيم
 المدعي البيعة لانه لو باع بعد ما اقام المدعي شاهدين وعدل الشهود ابطال القاضي
 بيع للمدعي عليه رجل في يده دار يقول ورثتها من ابي فجاء رجل وادعى انها له اشتراها
 من اب ذى اليد بالثمن درهم واقام البيعة فشهد شهوده ان ولد ذى اليد باع
 هذا الدار من المدعي ولم يذكر وان باع وهو يملكها قالوا جاز شهادتهم ويقضي الدار
 للمدعي لان صاحب اليد قرأ انها كانت لابيه ولا يتم لو شهدوا على اقر الميت انها للمدعي
 يجوز شهادتهم فكذا هذا الا اذا كان ذواليد يقول ملكي وفي يدي ولم يقل ورثتها من ابي
 حينئذ يحتاج المدعي لان يشهد شهوده ان الميت باعها وهو يملكها وقت البيع وكذا
 لو كان ذى اليد يدعي انها له بسبب اخ لا ميراثا عن ابيه ولو ان المدعي ادعى انها له اشتراها
 من اب ذى اليد فقال ذواليد ما كان لابي فيها حرة فلما اقام المدعي البيعة على ان اشتراها
 من الميت وهو يملكها اقام ذى اليد البيعة انه كان اشتراها من ابيه قبلت بيته ولو قال

فواليد العدل كانت لابي قطلا ولم يكن لابييه فيها حق قطلا اقام المدعي البيته
 عليا ادعى اقام فواليد البيته انه اشتراها من ابيه في صحته لا يقبل بيته . وان
 اقام البيته ان اباه اقر في صحته انها الي قبلت بيته . دار في يد رجل ادعى رجل انها كانت
 لابييه مات وتركها ميراثا له واقام البيته وقضى القاضي له بذلك ثم جاء اخر وادعى انها
 اشتراها من اب المقتضيه وصدقه المقتضيه فانه يرمي الدار على المقتضيه وبقا
 للمدعي الشراء اقم البيته على الذي ردت عليه الدار لان المقتضيه لما صدق مدعي .

الشراء فقد اقرانه كان مبطلا في دعواه الارث وان شهروه كانت شهرو زور ويشمل هذا

لا ينفذ قضاء القاضي عند الكل بخلاف ما اذا قضى في العقود والنسوخ بشهادة الزور
 امرأة باعت كما فادعى ابنها وهو غير بالغ ان الكرم له ورثته من ابيه وصدقته امه البائنة

ودعت انها لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع انها وصية الصغير

لا يفضل قولها بعد ذلك انها لم تكن وصية وكان عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها

على نفسها انها استهلكته بالبيع والعلم ولا تسمع بيته الغلام الاباذن من له

ولا يبر عليه . وبما اذا باع الرجل شيئا بحضرة امرأته وهي ساكته ثم ادعت بعد ذلك

انه لها اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يسمع دعواها والصحيح انها تسمع قال

المصريح سئل الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رح عن رجل ادعى على رجل انه

غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطلب احضار الغلام فلما احضر الغلام كان بعض

صفاته على خلاف ما ذكر المدعي فادعى انه له واقام البيته قال رح ان قال المدعي

هذا الغلام هو الذي ادعيت لا يسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يحتمل التغير

والتبدل . وان قال المدعي بعد ما احضر الغلام هو عبدي ولم يزد على ذلك سمع

دعواه ويقبل بيته لان دعواه الاولى لا تمنع الدعوى الثانية فلا يكون مستنافضا ^{رح}

٢٩٠
 من خلع امرأته وقال في مجلسه مرا اند رين خانه هيچ چين نيست ثم ادعى شيئا
 من متاع البيت واقتشه قال ان كان المدعي يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار
 لا يسمع دعواه وان قال لم يكن هذا في البيت وقت الاقرار يسمع دعواه وان ادعى
 انه لم يقل شيئا يسمع دعواه اذ لم يكن دعواه في ذلك المجلس قال مولانا رحمه الله
 وذكر في الجامع الكبير رجل قال لاحتي في قبل فلان او قال في يد فلان ثم انه اقام البيعة على عبد
 في يد المقر له انه غصبه من اوا دعى عليه ديناً لا تقبل بيئته حتى يتيهه الشهود انه غصبه
 بعد الاقرار وعلى دين حادث بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل برأية الرجل انه لاحق له
 قبلك في عين ولا دين ولا شراء ثم اقام البيعة على شراء عبد من الذي ابرأه او على فرض
 الف درهم لا يقبل الابتاريخ بعد الاقرار قال المصنف رحمه الله في هذا ينبغي ان لا يسمع دعوى الرجوع
 بعد الاقرار الا ان يدعي ان هذا المتاع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقاً
 انه لم يسمع دعواه وذكر في الجامع الكبير رجل قال ما في يدي من قليل وكثير اوعيب ولا متاعاً
 لفلان صح اقراره لانه علم وليس بمجهول فان جاء المقر له ليأخذ عبد من يدا المقر اختلفاً
 فقال المقر له كان في يدك وقت الاقرار فهو لي فقال المقر له لا ملكك هذا بعد الاقرار كان
 القول قوله الا ان يقيم للمقر البيعة ان كان في يدا المقر وقت الاقرار لان المقر ينكر دخول هذا
 العبد في الاقرار فيكون القول قوله وذكر في الاقرار ما يوافق رواية الجامع رجل قال ما في
 حانوتي لفلان ثم بعد ايام ادعى شيئاً مما في الحانوت انه له وضعه في الحانوت بعد الاقرار
 وذكر بعض روايات الاقرار انه لا يصدق قال المصنف رحمه الله وهذه الرواية تخالف رواية الجامع
 قالوا تاويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخاله في الحانوت
 في تلك المدة يفتن وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقر حدث الملك في زمان لا يتصور
 حدثاً لا يقبل قوله انه ملكه بعد الاقرار وعن ابي يوسف رحمه الله اذا قال مال بالكونفدار

او قال ماله على احد مال ثم ادعى بالكوفة دارا وادعى مالا على رجل سمع دعواه لانه لم يبيح
 انسانا بينه فيسمع دعواه. وعن محمد ربح لو قال ماله في رستاق كذا في يد فلان دار
 ولا ارض ولا حق ولا دعوي ثم اقام البينة ان له في يد فلان في ذلك الرستاق دار لا يقبل
 بينته الا ان يقيم البينة انه اخذ هامة فلان بعد الاقرار. ولو قال ماله في يد فلان
 فلان لا حق ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى بان له قبله حقا بالري في رستاق
 او قرية لا يقبل بينته ولو قال ماله بالري حتى دار ولا ارض ثم ادعى ذلك وادعى
 يقبل بينته مالم يقصد قرية بعينها او ارضا بعينها في لا يقبل بينته. اما اذا قال
 لا حق بالري او بخراسان او بالعراق او بطبرستان فاقراره باطل. وذكر في النوادر عن
 محمد رحمه الله اذا قال لا امرأته هذا البيت بما اعلق عليه بابه في
 لها وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع. ولو امرأته في صحته بجميع ماله
 منزله من الفرش والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك من ضيق
 الاموال كلها وله بالرستاق دواب وعلمان وهو ساكن في البلد فاقراره انما يقع
 على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان يبيع من الدواب الى الباقورة بالنهار
 ويبيع الاوطنة وكذلك عبيد الذين يخرجون في حوائجهم وبائون الى منزله فكل ذلك
 داخل في اقراره. ولو قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لا امرأتي غيرها علي من الثياب
 ثم مات فادعى ابنه ان ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم الصفار ربح ههنا حكم وتوى
 بالحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار وفي
 الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج كان صادقا في اقراره وان جميع ذلك كان لها بما
 ارضه او ما اشبه ذلك فهي في سعة من ان يمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا
 لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل وسيأتي مثل هذا في كتاب الاقرار ان شاء الله ذكر

في وصايا المنتقى اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على نفسه انه قبض
 منه جميع ما كان في يده من تركته والده ولم يبق له من تركته والده عنده قليل ولا كثير الا وقد
 استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وهو قال من تركته والدي واقلم البيعة
 قبلت بيئته. وكذا الواقر الوارث انه قد استوفى ما ترك والده من الدين على الناس
 ثم ادعى على رجل دين الوالد يقيم دعواه وفي وصايا المنتقى اذا بلغ الوارث سن الرشد ثم اوصى
 بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اجرنا ما اوصى به لم يجز ثم انما يجوز اذا اجازها
 بعد العلم. ولو اقر الوصي انه استوفى جميع ما كان للميت على الناس ثم ادعى على رجل
 دين للميت يسمع دعواه كما لو اقر به الوارث ثم ادعى دين للميت. رجل ادعى اداها
 وان مورث المدعى عليه كان احل يد عليها بغير حق ثم مات وتركها في يد وارثه
 هذا واقام البيعة على ما ادعى فاقام المدعى عليه البيعة فان مورثه فلان كان
 اشتراها من المدعى بكذا يعبا بانا وتقاها ثم مات مورثه فورثتها منه فادعى
 المدعى لدفع دعوى المدعى عليه ان مورث المدعى عليه كان اقران البيع الذي
 جرى بينه وبين المدعي هذا كان بيع وفاء اذا رد على الثمن يجب على ردها اليه
 واقام البيعة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين هذا ربح لا يسمع منه هذا
 الدفع لان بيع الوفاء عند مشايخ سمرقند بمنزلة الرهن فاذا اقام المدعى عليه البيعة
 على ان مورثه اشترىها من المدعي يجعل كانه كان رهنا ثم اشتراه بعد الرهن فيجوز له
 بالشراء وعند مشايخ خارج بيع الوفاء بمنزلة البيع الفاسد اذا اتصل به القبض
 بملكه المشتري وينتقل ذلك المورثته فكان المدعي في دعواه الملك لنفسه
 بعد ذلك صباطا في دعواه فلا يندفع بهذا دعوى المدعي عليه شراء مورثه من
 المدعي. رجل احضر مملوكا وادعى انه له وانه ترمد عنه وقال المملوك انا عبد فلان

فَكَوْنُ الْمَشْتَرِكِ لِنَا الْعَبْدِ اِنْ جَاءَ بَيْنَهُ عَلِيمًا ذَكَرْتُ بِمَجْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدْعَى خُصُومَةً
وَأَنْ لَمْ يَمُ الْبَيْنَةُ عَلَى ذَلِكَ يَسْمَعُ بَيْنَةَ الْمُدْعَى وَيَقْضِي لَهُ فَإِنْ حَضَرَ الْغَائِبُ الْمَقْرُلَهُ
بَعْدَ ذَلِكَ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى الْعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَقِيمَ الْبَيْنَةَ أَنْ الْعَبْدَ لِيَقْبَلَ بَيْنَهُ وَيَقْضِي
بِالْعَبْدِ لَهُ عَلَى الْمَقْضِيهِ الْأَوَّلِ. وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا دَعَى عَبْدًا فِي يَدِ عَبْدٍ أَوْ دَعَى عَلَيْهِ دِينَ
وَشَوَاءٌ شَيْءٌ مِنْهُ فَهُوَ خَصَمٌ لَهُ إِلَّا أَنْ يَقْرَأَ الْمُدْعَى أَنْهُ مَجْحُومٌ. دَارَ فِي يَدِ قَوْمٍ مِيرَاثَ
لَهُمْ عَنْ أَبِيهِمْ دَعَى رَجُلًا أَنْهُ اشْتَرَى مِنْ بَعْضِهِمْ نَصِيبَهُ وَهُوَ غَائِبٌ وَبَيْنَ نَصِيبِ الْغَائِبِ
وَمَنْ فِي يَدِهِمُ الدَّارُ اقْرَأْ بِالنَّصِيبِ الْغَائِبِ مِنْ أَبِيهِ وَقَالُوا لَا نَدْرِي أَنْكَ اشْتَرَيْتَ أَمْ لَا
لَا تَنْدَفِعُ إِلَيْكَ حَصَّةٌ فَلَا تَنْهَا فَاقَامَ الْمُدْعَى بَيْنَهُ فَتَشْهَدُ وَأَنْهُ اشْتَرَى مِنَ الْغَائِبِ
نَصِيبَهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ هَذِهِ الْبَيْنَةُ وَلَوْ قَالَ يَقْبَلُ الْوَرِثَةَ الَّتِي فِي أَيْدِيهِمُ الدَّارُ لَنَا الْأَحْوَالُ
الْغَائِبُ فِيهَا جَازَتْ بَيْنَةُ الْمُدْعَى وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا دَعَى دَارَ فِي يَدِ رَجُلٍ أَنْهُ أَقَامَ الْبَيْنَةَ
وَأَقَامَ الَّذِي فِي يَدِهِ الدَّارَ أَنَّ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانِ الْغَائِبِ اشْتَرَاهَا مِنَ الْمُدْعَى وَكَلِمَةً
فِيهَا ذَكَرْتُ الْمَشْتَرِكُ أَنْهُ قَبْلَ بَيْنِهِ تَذَى الْيَدُ وَيَجْعَلُ وَيَكِيلُ وَانْدَفَعَ عَنْهُ الْخُصُومَةُ وَلَا الزَّمْ
الْغَائِبِ الشَّيْءَ. رَجُلًا دَعَى دَارَ فِي يَدِ رَجُلٍ أَنْهُ أَلْهَاهُ اغْتَصَبَهَا مِنْهُ الَّذِي فِي يَدِهِ وَقَالَ
الْمُدْعَى عَلَيْهِ هِيَ مَلَكَ وَالَّذِي وَرِيعَهُ فِي يَدِي لَا يَنْدَفِعُ عَنْهُ الْخُصُومَةُ. فَإِنْ أَقَامَ اللَّهُ
الْبَيْنَةَ عَلِيمًا دَعَى أَقَامَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ الْبَيْنَةَ أَنْهَا مَلَكَ وَالَّذِي اشْتَرَاهَا مِنَ الْمُدْعَى
قَالُوا لَا يَقْبَلُ بَيْنَهُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَكِيلٍ عَنِ الْوَالِدِ فِي اثْبَاتِ الْمَلِكِ لَوَالِدِهِ
لَوْ سَمِعْتَ مِنْهُ هَذِهِ الْبَيْنَةَ أَمَّا تَسْمَعُ لَدَفْعِ دَعْوَى الْمُدْعَى وَأَنْهُ انْتَصَبَ خَصَمًا
لِلْمُدْعَى بِدَعْوَى الْفَعْلِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْغَضَبُ فَلَا يَسْمَعُ مِنْهُ دَعْوَى الْأَمَانَةِ رَجُلًا دَعَى
مُحَمَّدَ وَدَارَ فِي يَدِي مَذَكَرَ الْحَدِّ وَدَ الثَّلَاثَةَ وَلَمْ يَذَكَرْ الْحَدَّ الرَّابِعَ وَالْحَدَّ الرَّابِعَ مُتَّصِلًا
بِمَلَكَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لَا فَاصِلَ بَيْنَهُمَا قَالَ الشَّيْخُ الْأَمَامُ الْأَسْتَاذُ ظَهْرُ الدِّينِ هَذَا جَ

يصح هذه الدعوى لأن السكوت عن المحد الرابع لا يمنع صحة الدعوى وكذلك لو ذكر
المحد الرابع وقال والمحد الرابع أرض المدعى عليه ولم يذكر الفاضل وكذلك لو كان المحد
الرابع ملك الرجلين لكل واحد منهما أرض على حدة فقال المدعى في بيان المحد الرابع
والمحد الرابع أرض فلان ذكر أحد الجارين ولم يقل ويقتل بارض فلان آخر وكذلك لو كان
المحد الرابع أرض فلان ومسجد فقال المدعى المحد الرابع أرض فلان ولم يذكر المسجد
. قال يصح دعواه أيضاً . قال المصنف ربح وينبغي أن لا يصح دعواه في هذين الوجهين
لأن المدعى جعل المحد الرابع ملك فلان وإذا لم يكن كله ملك فلان لم يكن دعواه
متساوياً لهذا المحد ودفع لا يصح كما لو ذكر المحد ودفع الأربعة وغلط في حد واحد بخلاف
ما إذا سكنت عن المحد الرابع . وفي المنتقى رجل صب في السوق زيتاً لا نسان
أو شيئاً من الأدهان أو سمناً أو خلا وعابن الناس ذلك وشهدوا عليه فقال الجار
صبيته وهو نجس فلبات فيه الفأرة كان القول قوله . وأن حرب سوق القصا^{بين}
وأخذ الحما من الطوابق ورماه واستهلكه . وعابن الناس ذلك فقال الجار في كانت
ميتة لا يصدق فيه ويسع للشودان يشهدوا أنها كانت ذكية لأن الميتة
لا تباع في السوق وقد تباع في السوق السمن النجس والزيت الذي ماتت فيه
الفأرة وفي المنتقى دار في يد رجل ادعى رجل أنها دار فلان وإن فلاناً ذلك كان رهن
عندي هذا الدار بالالف الف في عليه منذ شهر ودفعها اليه وقبضتها منه
ثم إنه بعد ذلك استعارها مني فاعرتها أياه وأقام البينة على ذلك . ورب الدار غا^ن
وأقام الذي في يديه الدار البينة أن الدار داره اشتراها من من الغائب الذي
يدعى المدعى منه رهنها وقال اشتريتها منه منذ عشرة أيام وقال مدعى الرهن
يستحقها وليس لمدعى الشراء أن ينفذ البيع إذا كان البايع غائباً وكذلك لو ادعى الاستح^{سجار}

مكانة الرهن ولو كان مكان المرتهن والمستاجر . رجل يدعي ملك الدار ويقول
اشتريتها من الغائب منذ شهر قبل شراء ذي اليد فهو خصم يقض له بالدار
وينقض البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعي ويكون امانه عنده ويسلم اليه
الدار اذا كان لم يستهد شهود المدعي ان البائع قبض منه الثمن . رجل مات
وترك عبدا وبنتا فقام رجل البينة انه كان عبدا فاعتقه وان ولاؤه له واقام
البنت البينة انه كان اخا لاصل ذكره وللاء الاصل ان البينة بينة البنت
رجل ادعى دارا في يد رجل واستثنى منها بيتا معينا وقال لا هذا البيت واقام البينة
وشهد شهوده ان جميع الدار له ذكر في كتاب الاقرار من الاصل ان القاضي يسأل
المدعي ان وفق فقال كانت الدار كلها في بيع منها هذا البيت جائزت بينته ويقض له
بالدار غير البيت وان قال لم يكن له هذا البيت بطلت شهادتهم وكذا اذا لم يجلب
بشيء وهكذا اذا ادعى انفا شهد الشهود بالعين وفيه اشارة لانه اذا وفق
يصح توفيقه ولا يحتاج الاقامة البينة على التوفيق خلافا لما قاله بعض الناس
اربعة ادعاء دارا في يد رجل وذكر وان هذه الدار كانت لايهم فلان مات
وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سواهم واقاموا البينة على هذا الوجه ثم تصادقوا
جميعا على ان هذا الواحد لم يكن ابنا للميت بل كان ابنا للبنت الميت بطلت بينتهم
فلوان البنين الثلاثة بعد ذلك اقاموا شهودا آخرين وادعوا الدار على نحو ما ذكرنا
واذكروا انها كانت لايهم مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم
يسمع دعواهم ويقبل بينتهم ولو ادعى رجل دارا في يد رجل انها كانت لايه
فلان مات وتركها ميراثا له لا وارث له سواه واقام البينة على ما ادعى ثم ظهر
للميت امرأة باخراة قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين هذا راجح لا يقض القاضي

بذلك البينة لظهور الكذب في شهادتهم فلوان الابن ادعى هذا الدار بعد ذلك
 انها كانت لابيهِ مات وتركها ميراثا له ولا حرائته هذه على فرائض الله واقام
 اولئك الشهود على ذلك قال يسمع دعوى المدعي لانه ادعى الكل ولا يتم البعض
 فيصح دعواه ولا يقبل شهادة الغريق الاول لانه كذبهم فيما شهد والله الاول
 تكذيب الشاهد فيما شهد به نفسه . وان اقام شهود اخرين غير الاولين
 على ما ادعى ثانيا جازت شهادتهم . فلوان المدعي عليه اقام البينة بعد ذلك
 ان اب المدعي كان اخر في حيوته وصحته انه لاحق في هذه الدار جازت شهادتهم
 وان دفعت خصومة المدعي رجل في يديه جارية ادعى رجل اخر ان فلان بن
 الغائب كان شريكه شركة عمان في الف بينا وان الغائب اشترى هذه الجارية
 بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها فلان الغائب فقال الذي في يديه
 الجارية انا اعلم ان فلان الغائب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك
 وبين الغائب ونصفها لك ونصفها فلان الغائب الا ان فلان الغائب احرني
 ان اذهب بالجارية الى بغداد وابيعها ثمة قال الشيخ الامام الاجل ^{رحمته} ظاهر الدين
 ليس للمدعي ان يمنع من يذهب بها الى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضطرا
 وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهما شركة ملك لا شركة عقد كان له
 ان يمنع عن المسافرة بها وعن التصرف فيها . رجل قال لغير هذا العبد لك فقال
 المقر له ليس هو لي ثم قال هو لي ذكر في الاصل انه لم يكن له . ولو اقام البينة ^{بينته} لم يقبل
 . رجل اشترى عبدا وقبضه فجاء رجل واستحقه بالبينة فاقام البائع بينة على
 ان المستحق احره بالبيع وباعه باخره قال في الزيادات ان كان المشتري رجلا على
 البائع بعين الثمن الذي نقده واسترده او كان البائع استهلك ذلك الثمن

وضمته المشتري مثله لا يقبل بينة البائع وإن كان ذلك الثمن هلك عند البائع قبلت بينة البائع لأنه في هذا الوجه يدفع الضمان عن نفسه بهذه البينة إن كان المشتري لم يقبض منه الضمان وإن كان قبض فهو بهذه البينة يثبت لنفسه حتى استرد ما قبض من المشتري رجل ادعى عينا في يده رجل أنه غصبه منه الذي لم يدبره وأقام البينة وعدلت بينته ثم ادعى الغاصب أن المدعى اقترانه للغاصب هل يؤمر الغاصب بتسليم الغضب لا المدعى قال محمد رح أن ادعى الغاصب بينة حاضرة على ما ادعى اقررت الغضب في يده وأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء وأوجله إلى المجلس الثاني وإن كانت بعد خمسة عشر يوما وإن ادعى حاق في يده رجل أنه هاله وأقر الذي في يده أنه اشتراها من المدعى وقال لي بينة حاضرة على الشراء قال إن كان المشتري ثقة ضمنها لياه وتركها في يده وأمرته أن يحضر البينة وأن لم يكن ثقة أو لم اعرفه وضعتها على يدي عدل فاما في غير الفرج فاء اقترانه يده رجل ادعى امرئان ميت وزعم أنه ابن عم الميت لأبيه وأقام البينة على النسب وذكر الشهود اسم أبيه وجده واسم اب الميت وجده كما هو الرسم والمدعى عليه أقام البينة أن جد الميت كان فلانا غير ما اثبت المدعى لا يقبل بينة المدعى عليه لأن البينات للاثبات لا للنفي وبينه المدعى عليه قامت على النفي وهو ليس بخصم في اثبات اسم جد المدعى وهو كما لو ادعى ميراثا عن أبيه وأقام المدعى عليه البينة أن اب المدعى رجل آخر غير الذي يدعيه المدعى ثم وثمه لا يقبل بينة المدعى عليه ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر أنه ابن الميت لأبيه وذكر الاسم إلى الجد الأعلى أقام المدعى عليه بينة أن اب المدعى هذا كان يقول في حياته أنا اخ فلان لأمه لأبيه لا يقبل بينة المدعى عليه إلا إذا

اقام المدعى عليه البيعة ان قاضيا قضى باثبات نسب ابيه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى . رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سنة ستفند فطوب بالبيعة فقال لا بيعة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا واقام البيعة على ذلك يقبل بيته لان التوفيق ممكن يحتمل انه قضاها اولا في مكان فحجده وليس له على ذلك بيعة ثم قضاها ثانيا في مكان آخر ^{رجل ادعى} عليه محمد وادعى يد رجل انه ملكه وحقه في يد هذا بغير حق وبين الحد وقد قال المدعى ان هذا الحد ودخه وملكه وفي يدي ثم قال في مجلس آخر ان الحدود الذي في يدي ليس على هذه الحد والذي ذكر المدعى بل بعضها كحان عم المدعى وبعضها على خلاف ^{ما زعم} . قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رح لا يلتفت الى ما قال المدعى عليه لان اليد على العقار لا يثبت الا بالبيعة فلا يلتفت الى اقرار المدعى عليه ولا الى ان كان رجل ادعى عليه وارث امرأته مهر امرأته فانكر وقال مرا جبري دادني نيست فاقام الوارث بيعة على ما ادعى فقال المدعى عليه دفع مبدارم فقال له القاضي الدفع يكون بالايفاء او البراء فايهما تدعى فقال المدعى عليه كليهما قالوا كلامه هذا لا يبطل دعواه الدفع لان من حخته ان يقول كانت المرأة ابرأتني ثم حجت فاريتها

فصل لمن يجوز قضاء القاضيه له ومن

لا يجوز للقاضيه ان يفعل

لا يجوز قضاءه لمن لا يجوز شهادته ومن جازت شهادته عليه جاز قضاءه عليه وكذلك تعديل العلانية لا يصح لمن لا يجوز له شهادته ولا يصح تعديل العبد والمكاتب والامه والمرأة والمحدود في القذف ولا تعديل الزانية والمولودين ويصح تعديل السر من هؤلاء . يشترط لتعديل العلانية

ما يشترط للشهادة ولا يشترط ذلك في تزكية السري يجوز شهادة الرجل على
 شهادة والده ولا يجوز شهادة على قضاء والده وهذا قول ابي يوسف راج وقال
 محمد راج يجوز في الوجهين. ويجوز قضاء القاضي للامير الذي ولاه وكذلك
 قضاء القاضي الاسفل للقاضي الاعلى وقضاء الاعلى للقاضي الاسفل ويجوز قضاء
 القاضي لامرأة بعد ما ماتت امرأة ولا يجوز ان كانت امرأة حية وكذلك
 لامرأة ابية بعد ما مات الاب جاز وان كان الاب حيا لا يجوز ويجوز للقاضي
 ان يقرض مال اليتيم واللقطة من الملتقط كذا ذكر الشيخ الامام المعرف
 بنحو اخر زاده راج. وللقاضيان يقرض مال الغائب ولما ان يبيع من قوله
 اذا خاف الهلاك ولا يعلم مكان الغائب ولا يبيع مال المديون في قول
 راج وفي قول صاحبه راج يبيع من قوله ولا يبيع عقاره عندهما في رواية
 وفي رواية يبيع كما يبيع المفقول وهو الصحيح. واذا اراد بيع ما له يمسك له
 دستجنتين من ثيابه وان كان له ثياب حسنة يبيعها ويشتري بثمنها
 ثوبا يكتفي به ويصرف الزيادة الى ائدين وللقاضيان يقضيه بما علم في قضا
 في مصر علم مجلس القضاء او في غيره. وانه علم بالحادثة قبل التقليد ثم قلد
 القضاء ليس له ان يقضيه بذلك العلم في قول الشيخ راج وقال صاحبه
 له ان يقضيه بذلك العلم وعليه هذا الخلاف اذا علم بالحادثة في قضاؤه ثم عزل
 ثم قلد ثانيا ليس له ان يقضيه بذلك العلم عند وعليه هذا الخلاف اذا علم بالحادثة
 في قضاؤه ثم عزل ثم قلد ثانيا ليس له ان يقضيه بذلك العلم عند. وعليه هذا الخلاف
 اذا علم بالحادثة في قضاؤه ثم خرج الى رستان ليس هو فيه قاض بان قلد
 قضاء الكورة دون الرستان ثم عاد الى مصر لا يقضيه بذلك العلم في قول
 الشيخ راج

رحمه الله وعندهما وان كان مقلدا على الكثرة والرساق فخرج الـرساق ثم الى رساق
ثم عاد الى المصرف الـبعضهم له ان يقضيه بذلك العلم في قلمهم وبه اخذ شمس المصنف
رحم. وان علم بالحادثة في رساق عند المجتبه رح ليس له ان يقضيه بذلك العلم
اذا علم بالحادثة في حال عدم الولاية او في غير مكان الولاية لا يقضيه بذلك العلم وعندهما
يقضيه ولا يقضيه بعلمه في الحكم وروا القصاص على كل حال. ولو علم بالحادثة في قضا
في المصنف ثم خرج الـرساق هو فيه قاض يقضيه بذلك العلم قال شمس الائمة السرخسي
رح في ظاهر الرواية عن المجتبه رح المصنف شرط لنفاذ القضاء وهكذا ذكر الخصال
واليه اشار محمد رح في الكتاب وعن ابي يوسف رح المصنف ليس بشرط لنفاذ
القضاء وله ان ينقل الشهادة بكتابه وكتاب القاضي بمنزلة شهادة شاهد
على الشهادة وسيأتي صورة الكتاب وشروطه في آخر الكتاب وله ان يقبل
البينة بدلين على الغائب لقضاء دين الغائب من مال في يدي المدعي و
ذلك اذا باع الرجل بدينه او اب المستعري قبل ثبوت الثمن ولا يدري مكانه فاقام
البائع بينة على ذلك عند القاضي فان القاضي يقبل البينة ويبيع العبد ويقضيه
دين الغائب من ثمنه فان قضاه شجر من الثمن وضعه على يد عدل ومن هذا
الجنس مسألة ذكرها في اجازات الاصل في باب اجارة الدواب وللقاضي ان
مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك وله ان يأخذ مال اليتيم من والده
اذا كان الوالد مسرفا مبذرا ويضعه على يد عدل لان يبلغ اليتيم ويحون
قضاؤه على المسخر اذا لم يعلم انه مسخر ولا ينفذ قضاؤه اذا علم وصورة المسخر
ان يدعي الرجل ديناً على غائب واحضر رجلاً وادعى ان هذا الرجل كفيلاً بما لي على
الغائب فيقول الرجل بلى انا كفيلاً ولكن لا شيء لك على الغائب فاقام المدعي البينة

ان له على الغائب الف درهم فقضى القاضيه بتلك البيعة فان ذلك يكون قضاء على
 الغائب وقضاؤه فيما ارثني باصل وان دفع للمدعي الرشوة الا القاضيه فرد ولم يقبل
 وقضى للراشي نقد قضاؤه وان ارثني ولدا القاضيه وواحد من اصحابه ليعين ^ش الراشي
 عند القاضيه فلم يعلم القاضيه بذلك وقضى للراشي نقد قضاؤه ان كان محق ويجب على
 القابض رد ما قبض وباتم الراشي وان علم القاضيه بذلك فقضاؤه مرد وهو كما ^ل
 ارثني بنفسه وقضى للراشي اذا شهد الشهود عند القاضيه بدين او عين او عا
 وعد لو ان قال القاضيه للشهود عليه اري ان الحق مع الشهود له وقال له اري لك
 في هذه الدار حق لم يكن ذلك قضاء حتى يقول انفذت عليك القضاء في كذا وكذا
 لان معنى قوله اري اظن ولو قال اظن لم يكن ذلك قضاء ولو قال الزمت عليك كان
 قضاء ولو قال ثبت عندي ان لهذا على هذا الكذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون
 قضاء وقال آخرون لا ائمة الحلواني والقاضيه الامام ابو عاصم العامري يكون ذلك ^{قضاء}
 ولو قال القاضيه لرجل جعلتك وكيل في تركة فلان الميت يكون وكيله الحفظ ولو
 قال له جعلتك وكيل لتشتري وتبيع كان له ان يبيع ويشترى لان امر القاضيه ^ب
 بامر الميت ولو قال رجل لرجل جعلتك وكيل في مالي يكون وكيله بالحفظ فكذا اذا قال له
 القاضيه ذلك ولو قال القاضيه لرجل جعلناك وصيا للميت يصير وصيا فان ^ش خص
 وقال في كذا يصير وصيا في ذلك الشيء خاصة لان ايضاء القاضيه يقبل التحفيس ^م
 ايضاء الاب والجد فان ذلك يكون عاما ولو قدم عزاء الميت الى القاضيه
 فقالوا ان فلانا مات ولم يوص الى احد ولنا عليه دين والقاضيه يعلم
 بذلك فقال لهم القاضيه ان كنتم صادقين فنقد جعلت هذا وصيا ^ك فيتم
 قالوا يجرى ان يسعه ذلك ان عرف عدالة الوصي وكانوا صدمه صار وصيا

لان ايضاء الميت يقبل التعليق فكذلك ايضاء القاضيه ولو ان رجلا جاء الى
 القاضي وقال ان ابني مات في بعض الاطراف وعليه دين وترك من كل نوع مالا
 ولم يوص الى احد واهل تلك الناحية لا يعرفونني ولا يمكن اثبات النسب اليه
 فقال له القاضي ان كنت صادقا فيما تقول فبع الدواب واقض الديون قال لا
 به لانه ان كان صادقا صح امر القاضي به والا فلا

فصل فيما يقض في المجتهدين

وما ينفذ قضاؤه وما لا ينفذ

القاضي اذا كان مجتهدا له ان يقض برأي نفسه في المجتهدين هذه المسئلة
 على وجهين احدهما اذا كان مجتهدا وهو يعلم برأي نفسه نقض برأي غيره قال
 ابو يوسف رح لا ينفذ قضاؤه وهو احد الروايتين عن محمد رح اختلفت الروايات
 عن ابي حنيفة رح في اظهر الروايات عنه ينفذ قضاؤه ولا يردونه اخذ الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح وعليه الفتوى والثانية اذا كان مجتهدا فنفذ
 وقض برأي غيره ثم تذكر رأيهم قال ابو حنيفة رح ينفذ قضاؤه ولا يردونه
 فالمستقبل وقال ابو يوسف رح يرد قضاؤه وهو الصحيح من قول محمد رح ايضا
 وان لم يكن له رأي في المسئلة فاستغنى مفتيا فانتاه نقض بفتواه ثم حدث له رأي
 لا يرد قضاؤه ويعمل برأيه الحادث في المستقبل حكي عن الشيخ الامام عبد الواحد
 المشيبي رح انه قال ما يفعله القضاء من التفويض الى شفعو المذهب في نسخ
 الدين المضافه ومع المدير وغير ذلك انما يجوز ذلك اذا كان المفوض يرى ذلك
 بان قال لاح اجتهادي اذ لك لما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقال غيره
 هذا احتياط ويصح التفويض وان كان لا يرى ذلك لان على قول ابي حنيفة رح

^{٣٠٣}
 لم ينفذ بخلاف رأيه ينفذ قضاء في أصح الروايتين فلان يصح تفويضه كان أم لا
 . وأن فوض إلى الشفعوي ليقضه بأية أو يقضيه بما هو حكم الشرع ينفذ ذلك
 التفويض عند الكل وإن قضى القاض في فضل وهو لا يعلم أنه مختلف فيه وإنما
 قصد القضاء على وجه الاتفاق فوافق قضاء محلا مجتهدا فيه ذكره كتاب الأكرام
 أنه ينفذ قضاء وذكره الرجوع عن الشهادة أنه لو قضى بشهادة محد ودين
 في قذف وهو لا يعلم أنهما محد ودان ثم علم يرد قضاء. ويؤخذ المال من المفضله
 وكذا إذا ظهر أنهما عبدان أو كافران أو عريان يرد قضاء. ويؤخذ المال من
 المفضله قال وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله وذكر
 شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في شرح الرجوع عن الشهادات أن قضاء القاض في المجتهد
 إنما ينفذ إذا صدر عن اجتهاد وأما إذا لم يكن عن اجتهاد لا ينفذ وذكر
 المحصاف رحمه الله ينفذ. وأن لم يكن عن اجتهاد كما ذكر في كتاب الأكرام. وأبو
 أن رجلا قال إن تزوجت فلانة فهي طالق فترجها فحاصمتها لا قاض لا يرى الطلاق
 واعتاقا جازا لنكاح وأبطل الطلاق ثم رفع القاض يرى الطلاق واقفا فان الثاني
 ينفذ قضاء الأول. وأما كان الخالف قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ففسخ القاض
 اليمين على امرأة تزوجها ثم تزوج امرأة أخرى قال أبو يوسف رحمه الله لا بد من فسح
 اليمين على كل امرأة. وهكذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله إذا فسح على
 امرأة بنحوصتها ما يكون فسحا على النساء كلهن وبعض المشائخ رحمه الله أخذوا
 بقول أبي يوسف رحمه الله وبعضهم أخذوا بقول محمد رحمه الله والفتوى على قوله الأئمة
 واحدة ولهذا لو حلف أن لا يجلف بالطلاق وقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق
 لا يحنث المرأة واحدة. والفتوى في هذا بمنزلة الطلاق وإذا قال كل مبد اشترا

فهو من هذا والطلاق سواء ذكر في الشيء أنه لو قال كل عبد اشتريه فهو من فاشترى عبد
على قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة ربح يحتاج إلى الفسخ في كل عقد ولو
عقد على امرأة واحدة أيماناً بان قال مراراً إن تزوجت فلانة فهي طالقة فتزوجها
فسخ القاضيه يميناً واحداً لا يفسخ الكل ويحتاج كل يمين يفسخ على حدة إلا أن تعد
المرأة أنه حلف بطلاقها ثلث مرات إن لا تزوجها ثم تزوجها فقال القاضيه فسخ جميع
أيمانه بهذا اللفظ فإن ذلك يكون فسخاً للإيمان كلها وإن حلف بطلاق
سنة وعقد على كل امرأة يميناً على حدة وإن قال إن تزوجت فلانة فهي طالقة وإن تزوجت
فلانة لا امرأة أخرى فهي طالقة وذكر الثالثة والرابعة ففسخ اليمين على امرأة
مجنسومتها لا يفسخ يمين غيرها ولو قال إن تزوجت فلانة فهي طالقة فتزوجها
فسخ القاضيه يميناً يحتاج إلى تجديد النكاح ذكر شمس الأئمة الحلواني ربح
عراسته القاضيه لإمام أبي علي النسفي ربح أنه لا يحتاج لأن القاضيه يبطل اليمين لم يكن
الطلاق وانفصالاً لا يعود للنكاح بقضاء القاضيه فإن كان الزوج وطئها بعد
النكاح قبل فسخ اليمين ففسخ القاضيه اليمين كان الوطئ حلالاً وكما يظهر بطلان
اليمين والطلاق في حق هذه بظهر في حق غيرها في قول محمد ربح بان كان حلف كل امرأة
أن تزوجها فهي طالقة ولو قال كل امرأة أن تزوجها فهي طالقة فتزوج أربعاً بعد اليمين
ثم تزوج خامسة فخاصته الخامسة إلى القاضيه ففسخ القاضيه اليمين عليها
لا يظهر انفساخ اليمين فيمن كانت قبلها عند الكل لأنه لو بطل يمينه في الأجر
ولا يقع الطلاق عليهن لا يصح نكاح الخامسة فيبطل الفسخ عليها وإذا بطل
الفسخ على الخامسة يبطل في حق غيرها وإذا قضى القاضيه بطلان اليمين في
الطلاق المضاف وغيره من المجتهدين وقد قضوا بفسخ على المقضى عليه عند

الكل من كان على المقتضى عليه اتباع رأى القاضى سواء كان نرى القاضى موافقا
 لرأيه ولم يكن هل ينفذ قضاءه فيحق للمقتضى ان كان عاميا ينفذ قضاؤه عليه
 اتباع رأى القاضى وان كان عالما يرى خلاف ماقتضى له القاضى عن ابي يوسف رج
 في غير رواية الاصول انه لا ينفذ قضاؤه حتى لا يخل له وعليه ان يتبع اشد الامرين وعلى
 قول ابى حنيفة رج ينفذ قضاء القاضى في حقه ايضا وذكر في كتاب الاستمارة انه ينفذ
 قضاء القاضى في حقه ولم يذكر فيه خلافا وان كان المقتضى عاميا جاهلا فاستغنى
 قضيها اعلم من القاضى فاقناه بوقوع الطلاق فهذا وما لو كان المقتضى عالما وله
 رأى سواء لان الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الرأى والاجتهاد وعن ابي يوسف رج
 رجل قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة وهو لا يرى الطلاق واقفا فخا^{صته}
 المرأة الى القاضى فقتضى القاضى له ببقاء الحل ثم تحول رأى الزوج وصار من يرى
 الطلاق واقفا ثم تزوج امرأة اخرى فانه يمسك المرأة الاولى ويفارق الثانية
 وينبغى الامر على رأيه الحادث في المرأة الثانية اما الاولى فقد قضى القاضى عليها
 بطلاق اليمين وبقاء النكاح فنقد قضاؤه وان كان قضاؤه موافقا لرأيه
 في ذلك الزمان فلا يبطل ذلك القضاء وهذا بناء على ما تقدم ان على قول
 ابي يوسف رج يحتاج الى الفسخ في كل امرأة وذكر الفقيه ابو الليث رحمه^{الله}
 في العيون رجل اشترى عبدا فشهد شاهدان عند القاضى ان هذا المشتري
 حلف بعق كل مملوك يشترىه قبل شرائه هذا العبد فاعتقه القاضى بشهادتهما
 ثم اشترى عبدا اخرى قال ابو يوسف رج يعتق العبد الثاني بفضائه للاول
 وقال ابو حنيفة رج ولا يعتق الثاني حتى يشهد الشهود بشهادته مستقبلا وهذا بناء
 على ان عند ابى حنيفة رج الشهادة على عتق العبد لا يقبل من غير دعوى العبد ^{فصل}

قال امرأة كلان زوجك فانت طالق ثلاثا فتزوجها ودفع الامر الى القاضي فقص بحملها
 ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج اخر هل يحتاج الى نسخ القاضي في هذا
 النكاح اختلف المشائخ رج فيه وانما اختلفوا بناء على ان المنعقد بكلمة
 كلما يمين واحدة وكما ينحل ينعقد ثانية وينعقد الثالثة بعد الثانية ^{ينعقد} او
 بهذا اللفظ ايمان في رواية الجامع ينعقد يمين واحدة وكما ينحل تنعقد وثلاثة
 طلاق الاصل المنعقد ايمان ^{ثلاثة} فعلى رواية الطلاق يحتاج كل يمين الى نسخ
 على حدة وعلى رواية الجامع لا يحتاج والصحيح رواية الجامع رجل حلف بطلاق امرأة
 ان تزوجها فتزوجها وحكم رجل لا يحكم بينهما في الطلاق المضان فحكم بطلاق
 اليمين اختلف المشائخ رج فيه ذكر في الجامع الاصغر انه لا ينفذ حكم الحكم
 في حقهما وذكر في صليح الاصل وغيره من الروايات ان حكم الحكم فيما بين
 المتحاكين في المجهولات بمنزلة حكم القاضي المولى حتى لا يكون لاحدهما ان يرجع
 عن حكمه وذكر الخصاص رج ان حكم الحكم في المجهولات جائز الا في الحدود
 والقصاص ذكر الجواز فيما سوى الحدود والقصاص وذكر شمس الاثمة
 الحلواني رج في صليح الاصل الاصح ان حكم الحكم في المجهولات نحو الكنايات والطلاق
 المضان جاف في ظاهر المذهب عن اصحابنا رج قال محمد رج الا ان هذا مما يعلم ولا يفتر
 كيلا يتجاسر الجهال الى مثل هذا قال المصريح وكان القاضي الامام الاستاذ ابو علي السمعاني
 يقول هذا مما يكتم ولا يفتر به وقد روي عن اصحابنا رج ما هو اوسع من هذا وذلك
 روي عنهم انه لو استفتي صاحب الجادته عن هذا فتيها عدلا من اهل الفتوى فاتها
 بطلاق اليمين وسعه ان يأخذ به تواه يمسك المرأة وعنهم ان صاحب الجادته
 لو استفتي فتيها فاتها بطلاق اليمين وسعه ان يمسكها فان تزوج اخبر بها ^{ها}

وقد كان خلف بلفظ كل امرأة يتزوجها فاستفتى فقيهما اخو مثل الاول فافتاها
بصحته اليمين ووقوع الطلاق المضاف عليهما فانه يفارق الثانية ويمسك الاولى
لانه فتوى الفقيه المجاهد بمنزلة حكم القاضى المولى او حكم الحكم . وما نقل عنهم
بناء على ان حكم الحكم في المجتهديات في حق المتحاكين بمنزلة حكم القاضى المولى
الا ان الفرق بين حكم القاضى وحكم الحكم ان حكم الحكم في المجتهديات اذا دفع
الى القاضى ان كان موافقا لرأيه امضاء وان كان مخالفا ابطله وليس للقاضى ان يبطل
حكم قاض اخر في المجتهديات . وقال ابن ابي ليلى رح ليس للقاضى ان يبطل حكم
الحكم وان كان مخالفا لرأيه اذ الم يكن حكم الحكم مخالفا للنص والاجماع وهو بمنزلة
حكم القاضى المولى ولهذا لو حكم الحكم بحكم ثم اراد ان يرجع عن حكمه لا يصح رجوعه
كما لا يصح رجوع القاضى عن حكمه في موضع الاجتهاد والصحيح ما قلنا لان الحكم
استفاد الولاية بتحكيمهما ولهما ولاية على انفسهما لا على غيرها فكان حكم الحكم
في حق غيرها بمنزلة الصلح . ولو اصطلي الخصمان على شيء وكان ذلك محال
لرأى القاضى ابطله اما اذا حكم الحكم موافقا لرأى القاضى انما لا يبطله لان
لو ابطله يحتاج الى الاعادة فلا يفيد . ولو حكما رجلا ليحكم بينهما فاجاز القاضى
حكومة قبل ان يحكم ثم حكم بينهما بما يخالف تأييد القاضى ذكره الكناينة لا يجوز حكمه
على القاضى وكان للقاضى ان يبطله قالوا هذا اذ الم يكن القاضى ماذونا في الاستئثار
فان كان ماذونا لا يكون له ان يبطل حكمه وقال بعضهم الجواب مطلق لان الاجازة
امضاء لما سبق فلا يظهر فيما يقضيه لكن شرط صحته التحكيم ان يكون الحكم من اهل
الشهادة لان القاضى لا يصلح قاضيا اذ الم يكن اهل الشهادة فكذلك الحكم فلا يصح
تحكيم العبد والمكاتب والكافر على المسلم ولا حكم الحكم لمن لا يقبل شهادته له فان

حكما المرأة فحكمت فيما يجوز شهرها دتعا جاز حكمها وسند كرسائل التحكيم
 في موضعها ان شاء الله تعالى رجل تزوج امرأة ثم جن قلبه والذاد عت المرأة
 ان زوجها قد كان حلف قبل ان يتزوجها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثلثا
 وطلبت من القاضي ان ينصب والده زوجها خصما لها ليغضرها بالطلاق قال
 محمد بن حنونا مطبقا جعل والده خصما قال هشام بن حمر قلت لمحمد بن
 ان رأي القاضي ان هذا القول ليس بشيء فابطل القول وامضى النكاح ثم
 صح الزوج ومن رأي ان الطلاق واقع هل يسعه المقام معها قال محمد بن حمر
 يسعه ذلك فقلت له ورأي على خلاف ذلك قال لان القاضي لما قضى وسعه ذلك
 وعن ابي يوسف رج في الاما لا يسعه المقام معها وكذلك للمرأة قال وهذا حكم
 لا يحل حرما ولا يحرم حلالا وهذا بناء على ما تقدم ان رأي الزوج اذا كان
 هو المحرم ووقوع الطلاق لا ينفذ القضاء في حقه ثم شرط محمد بن حمر لكون
 الوالد خصما للمرأة ان يكون جنون الزوج مطبقا. واختلف الروايات
 الظاهرة الجنون اذا كان يوما او يومين لا يعتبر ولا يصير غيره خصما عنه
 وينفذ نضره انه في حالة الافاقة كما في الاعماء. واما المطبق في اظهر الروايتين
 عن ابي يوسف رج مقدر باكثر السنة وفي رواية عنه مقدر باكثر من يوم
 وليلة. ومحمد بن حمر اول قدر الجنون المطبق بشهر ثم رج وقدره بسنة كاملة
 وذكر الناطق والشيخ الامام المعروف بنحو امر زاده رج ان الجنون المطبق في
 قول ابي حنيفة رج مقدر بشهر وعليه الفتوى. رجل تزوج بامرأة او بامرأة
 فخاصمت امرأته لا القاضي فرأي القاضي ان الحرام لا يحرم الحلال فقضيه بالحل
 انفقوا ان الزوج اذا كان جاهلا يأخذ بالقضاء وان كان عالما فبما فيه المحرم

قال ابو يوسف سيف رج لا يحل له المقام معها وكذلك المرأة . وقال الحسن بن زياد رج
 في مثل هذا ان كان الرجل جاهلا يأخذ بما قضيه القاضي وان كان عالما فقيهها يعمل
 برأي نفسه ولا ينظر الا قضاء القاضي قال الحسن رج وهذا كله قياس قول المجتهد
 وابي يوسف رحمه الله . اما على قول محمد رج يأخذ بقضاء القاضي على كل حال
 وكذلك رجل قال لامرأته انت طالق البتة وهو من يري البتة ثلثا فاصنه
 امرأته القاضي يري البتة واحدة ، ملكت الرجعة نقضه بانها رجية قبلها
 امرأته قال محمد رج وسع للرجل مسالك المرأة وان كان هو يري خلاف ما قضى ^ص القاض
 ويقول الرجل لست اري هذا ولاني اراها ثلثا والرجل ممن يؤخذ بقوله قال
 محمد رج ينبغي لهذا الفقيه ان يدع رأيه ويأخذ بما قضيه القاضي لان هذا مما
 يختلف فيه الفقهاء قال وكذلك كل قضاء فيما اختلف فيه الفقهاء اذا قضى
 القاضي بذلك على قولا عالم يري خلاف ذلك من تحريم او عتق او تحليل او اخذ مال
 او غير فانه ينبغي للفقيه ان يدع رأيه نفسه ويأخذ بقضاء القاضي ويلزم
 نفسه ما انزم القاضي واجمعوا على ان المقضى عليه يأخذ بالقضاء ولا يعمل برأي
 نفسه . وان ادعى رجل على غائب شيئا قال محمد رج في المفقود ليس للقاضي ان ^{ينصب}
 وكيله عن الغائب ولو رأى القاضي ان يسمع البينة على الغائب من غير خصم
 ووكيل وقضى على الغائب في نفاذ قضائه على الغائب روايتان ذكرتهما الأئمة
 السرخسي والشيخ الامام المعروف بخواهر الزاد . رحمه الله انه ينفذ قضاء
 وغيرهما من الشائخ قالوا لا ينفذ . واذ اخاف صاحب الدين غيبة الشهود
 او موتهم وادوات اثبات الدين على الغائب قال بعضهم يؤكل غير باثبات حقوقه
 على الناس ويجعل ما يريد اثباته على الغائب من طلاق او عتاق او بيع نكاحا

للوكالة بان قال ان كان فلان طلق امرأته او اعق عبد فانت وكيلي في اثبات حقوق
 على الناس ثم ان هذا الوكيل يحضر جللا ويقول ان فلانا وكله بطلان حقيقته على
 الناس اجمعين ان كان فلان باع داره من فلان او اعق عبده او طلق امرأته وان
 فلانا الغائب قد باع داره او اعق عبده فصرت وكيله في اثبات حقوق
 موكل وان لموكل هذا عليك الف درهم فيقول المدعي عليه بل ان فلانا وكلك
 على هذا الوجه لكي لا اعلم ان الشرط قد وجد فيقيم المدعي البينة على الشرط
 فيقضي القاضي بالشرط الا ان هذا فصل يختلف فيه المشايخ ان الانسان
 هل ينتصب خصما عن الغائب في اثبات شرط حقه قال بعضهم ينتصب خصما
 والصحيح انه لا ينتصب اذ كان شرطا يتضرر به الغير كالطلاق والعقاق وما
 اشبه ذلك فلا يصح هذه الحيلة والصحيح في هذا ما ذكر محمد بن ^{يقول} الجائع
 رجل لصاحب الدين كفلت لك بكل مالك على فلان الغائب ثم ان صاحب الدين
 يحضر الكفيل الى مجلس القاضي ويقول ان لي على فلان الغائب الف درهم
 وان هذا الرجل كفيل لي بجميع ما لي على فلان الغائب والف درهم كانت لي
 عليه قبل كفالة هذا الرجل فيقر الكفيل بالكفالة وينكر المال على الغائب
 انكاره لان قوله كفلت لك بكل مالك على فلان لا يكون اقرارا منه بالمال لانه مجهول
 فاذا اقام المدعي البينة ان له على الغائب الف درهم كانت له عليه قبل كفالة
 هذا الرجل يقبل بينته ويقضيه بالكفالة والمال لانه ادعى على الغائب ما هو
 سبب لحقه على الحاضر فينتصب الحاضر خصما عن الغائب فيكون القضاء
 عليه قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر الدين لا يلتفت الى انكاره
 لا يكون هذا قضاء على المسخر لان المدعي فيما ادعى على الكفيل كان صادقا في دعواه

^{٣١}
ثم يبرئ المدعى الكفيل عن الكفالة وللا دية للمدعى الغائب وان كانت الكفالة عن الغائب
بين يده القاضيه على هذا الوجه فانكر المالك على الغائب فاقام المدعى اليينه على المالك
فكذلك يقضيه على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة عن
الغائب بامر او لم يذكر الامر ولو ادعى رجل على رجل ان له على الغائب الف درهم
وان هذا الرجل كفله عن الغائب بالالف التي له عليه بامر فهذا وما تقدم سواء
ويقضيه على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو ادعى رجل ان له على الغائب
الف درهم وان هذا الرجل كفله عنه بالالف التي له عليه ولم يقل بامر وانكر
المدعى عليه ذلك فاقام المدعى اليينه على ما ادعى فان القاضيه يقضيه بالالف
على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب بخلاف ما اذا ادعى كفالة
بكل ماله على الغائب فان ثم يقضيه على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب
سواء ادعى الكفالة بامر او لم يذكر الامر والفرق ما عرف في الجامع وروى
ابن سماعة عن محمد بن رجل ادعى على رجل ديناً فقصه القاضيه له عليه بيينه
اقامها فغاب المقضيه عليه او مات وترك امواله في المصرف يد اقامه يقرن
بذلك المال للمقضيه عليه وخلف المقضيه عليه وارثا فان القاضيه لا يدفع
شيئاً من ماله الى المقضيه له ما لم يحضر المقضيه عليه ان كان غائباً او يحضر وارثه
ان كان ميتاً لاحتمال ان الغائب قد قضى دينه رجل ادعى ان له على فلان الغائب
الف درهم وان هذا الرجل الذي حضره كفله عن الغائب بامر وانكر الكفيل الكفالة
فاقام المدعى اليينه على الكفيل انه كفله بامر الغائب وان له على الغائب الف درهم
ذكرنا انه يقبل اليينه ويرجع الكفيل على الغائب فان كان الكفيل بعد القضاء
لم يأمره الغائب بذلك لا يرجع على الغائب اذا لم يجره ويجعل ذلك بمنزلة الابراء

ولو كان كفل عن رجل بامر وادى المال ثم غاب الطالب فحضر الكفيل والكفيل
عنه فاق المكفول عنه بالكفالة وجحد اداء المال او جحد الكفالة ايضا فاقام
الكفيل شهودا على دفع المال والكفالة بامر فانه يقضي على الطالب بالقض
لوحضر الطالب وانكر القبض يقضي عليه بالبراءة بتلك البينة ويرجع الكفيل
على المكفول عنه بذلك المال - ولو كان رجلين عليهما الف لرجل واحد منهما
كفيل عن صاحبه ثم جحد المال فاقام المدعي البينة على احدهما بالمال وقض
القاضي عليه بالمال والكفالة فلم يأخذ الطالب شيئا حتى غاب ثم قدم
الاخر فان القاضي يقضي عليه بتلك البينة بنجس مائة كانت عليه - وجلان
شهدها على رجل محي من الحقوق فقال الشهود عليهما عبدان فقالا كنا عبيد
لفلان الغائب الا انه اعتقنا واقاما البينة على ذلك فان القاضي يقضي
بعقمتها ويكون ذلك قضاء على مولاها حتى لو حضر المولى وانكر العتق لا يملك
الابكاره - القاضي اذا كتب كتابا لاقاض اخر في فضل مجتهد فيه فان القاضي
المكتوب اليه يعمل برأى نفسه ولا ينفذ كتاب القاضي على خلاف رأيه
وينفذ سجل غيره فيما كان مجتهدا فيه وان كان السجل مخالفا لرأيه
لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة وفي الشهادة القاضي يعمل برأى
نفسه اما السجل يحكمه قضاء غيره فلا يعمل فيه برأى نفسه - رجل قدم
رجلا الى قاض وقال ان لابي على هذا الرجل الف درهم وابي غاب واما
اخاف ان يتواري هذا الرجل فجعله القاضي وكيلا لابه وقبل بيعة
الابن على المال وحكم بذلك ثم رفع ذلك لاقاض اخر فان الثاني لا يجيز
قضاء الاول لا بيعة الابن ما قامت بحق على الغائب حتى يكون ذلك قضاء على

وهو بخلاف المفقود فان القاضير يجعل ابن المفقود وكيله في حقوقه ولا ينفق
منزلة الميت فكان للقاضير نفع بسوطة يذم له رجل عليه دين لرجل فطالبه
صاحبه فقال المديون ان لم اقض مالك اليوم فامرأة طالق او عبدا حرم
تغيب عنه الطالب تخاف الحالف ان يجث في يمينه فجاء المطلوب الى القاضير
يقص عليه القصة فنصب القاضير للغائب وكيله في قبض دينه فدفع اليه
المال وحكم القاضير بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر قال ابو يوسف رج قضاء
الاول باطل لا يجيبه الثاني وذكرنا طفر رج في الواغات عن الحسن بن زياد
ان القاضير ينصب وكيله عن الغائب ويدفع اليه المال ولا يجث الحالف
وقال الناطور رج وعليه الفتوى وعن محمد رج ما يقارب هذه المسئلة قال
لو ان رجلا جاء الى قاض وقال ان فلان بن فلان الغائب عليك كذا من المال
واي قد قضيته وهو الآن في بلد كذا وانا اريد ان اذهب الى ذلك البلد
واخاف ان ياخذ في الطالب بالمال ثم بمحذ لا يفاء فاشمع من شهودي
ههنا واكتب لي حجة حجة لو خاصني يكون حجة لي فان القاضير يسمع بينته ويجعل عن
الغائب خصما وكذلك في الصلح اذا ادعت المرأة ان زوجها الغائب طهرها
رجل عتق نصف عبده او نصف امته او كانت الامه بيمين اشين فاعتقها
احدهما وهو معسوق وفي القاضير للاخي يبيع نصيبه فباع ثم اختصما الى قاض
اخر لا يرى ذلك وذكرنا الخصاف رج ان القاضير الثاني تبطل البيع والقضاء وذكر
شمس الامثة الحلواني رج حاكيا عن المشايخ رحمهم الله ما ذكرنا الخصاف رج ليس
في هذا شيء عن اصحابنا ولولا قول الخصاف رج لقنا بانه ينفذ قضاء الاول
لا يضر في فصل مجتهد فيه فان عند بعض العلماء رج اذا كان للفقير معسر الامير السعائرية على العبد شيع

السكك رقيقا، ولو أن قاضيا قضى بجواز بيع المدبر بفنء قضاؤه رواية واحدة
حتى لو رفع ذلك القاضى أخريى خلاف ذلك لا يكون للثاني أن يبطل الأول
وقال الحسن ربح من نفسه حكم المدبر في هذا حكم أم الولد وذكر في السير ^{مات} إذا
الرجل وله مدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل وأثبت على الميت ديناً فباعهم
القاضي على ظن أنهم عبيد ثم ظهر أنهم مدبرون كان البيع باطلاً وإنما
يبطل قضاء القاضي في تلك المسئلة لأنهم عتقوا بموت السيد اقضه ما في
الباب أنه إذا كان للميت دين يجب السعاية عليهم لكن وجوب السعاية
لرد العتق لا يمنع وقوع العتق فيكون بيع القاضي بيعاً للحر ولو أن قاضياً ^{قضى}
بجواز بيع أم الولد فنء قضاؤه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح في ظاهر
الرواية وعن محمد ربح فيه روايتان في أظهر الروايتين عنه لا ينفذ
قضاؤه وعن أبي يوسف ربح إذا قضى القاضي بجواز بيع أم الولد ^{ببيع}
في القياس أن لا يرد قضاؤه كما في المدبر إلا أن الفقهاء ربح انفقوا
على أنها لا تباع وتركوا الحديث فأنالا اجيز بيعها وإن باعها القاضى
وذكر الخصاص ربح القاضي إذا قضى بجواز بيع أم الولد لا ينفذ قضاؤه ولم يكن
فيه خلافاً قال مشائخنا ربح ذلك قول محمد ربح ولذا بيع المكاتب برضا جاز
بيعها في أصح الروايتين رجل اشترى ماءً بغير رضى فخاصمه البائع إلى القاضي
فأجاز البيع ثم اخصم القاضى أخراً فبطله الثاني ذكر الناطق ربح أنه يجوز إحالة الأول
وابطال الثاني ما طل ولو كان الأول باطلاً البيم واجازة الثاني يجوز باطل الأول
ولا يجوز إجازة الثاني لأنه مجتهد فيه روى هشام عن أبي يوسف ربح أنه
يجوز بيع الماء بغير رضى وذكر في شرب الأصل أنه لا يجوز في قولهم رجل تبيع

امرأة بغير شهود أو بشهادة نساء ليس فيهن رجل فرفع ذلك إلى قاض فاجاز ثم رفع
 إلى قاض آخر لا يراه جائز أروي ابن رستم أن الثاني يجيز قضاء الأول وليس له
 أن يبطله. رجل حلف بطلاق أو عتاق أن لا يأكل لحما فاكل سمكا فرافعه المرأة
 إلى القاضي وفرق بينهما ثم رفع ذلك إلى قاض آخر لا يرى السمك لحما فان الثاني
 يميز قضاء الأول. رجل طلق امرأته ثلثا وهي حبل أو حائض أو طلعها ثلثا قبل
 الدخول بها فرفع ذلك إلى قاض لا يرى الثلاث ولا طلاق الحامل والحائض
 واقعا كما هو مذهب البعض فحكم ببطلان طلاق الحامل والحائض وبطلان
 ما زاد على الواحدة ثم رفع ذلك إلى قاض آخر فان الثاني يبطل الأول وكذا
 لو فرق القاضي بين الزوجين بشهادة امرأة واحدة برضاع يرد قضاءه
 القاضي إذا قضى لولده على اجبي بشهادة الأجنبي لا يجوز أن رفع قضاؤه إلى قاض
 آخر يبطله الثاني. ولو قضى بشهادة ولد لا يجيز رفع ذلك إلى قاض آخر انفذ الثاني
 وكذا لو قضى بشهادة المحدث وفيه قذف وهو يرى ذلك فرفع ذلك إلى قاض آخر
 لا يرى جواز يبطله الثاني. وذكر الشيخ الإمام المعروف بمجاهر زاده رحمه الله
 هذا إذا كان القاضي الثاني يعرف أن الأول يرى جواز بان قال الأول لا يحل في
 ذلك. أما إذا علم الثاني أن الأول لا يرى جواز بان قال الحق ما قال علماءنا
 أن شهادة المحدث وفيه القذف لا تقبل وإن تاب ومع هذا قضى به كان للثاني
 أن يبطله. ولو كان القاضي هو المحدث وفيه القذف فرفع حكمه إلى قاض آخر
 لا يرى جواز يبطله الثاني لأن نفس القضاء مختلف فيه. ولو رفع حكم الأول
 إلى من يرى حكم الأول جائزا فامضاه ثم رفع امضاء الثاني لا ثالث لا يرى جواز
 فابطله لا ينفذ ابطله الثاني لما انقضى الأول فقد قضى به ليل مجتهد فيه

فينفذ قضاءه. ولو ان قاضيا قضى لامرأة بشهادة زوجها واخير اخر رفع ذلك
 الى قاض لا يجوز شهادة الرجل لامرأته امضى الثاني حكم الاول لان الاول قضى ^{للمرأة} بطل
 مجتهد فيه فينفذ قضاؤه. ولو كان القاضي قاضيا لامرأة بشهادة رجلين
 لا يجوز فان رفع ذلك الى قاض اخر لا يراه جائزا بطله لان نفس القضاء
 مختلف فيه فانه كما لا يصح ان يكون شاهدا لامرأة لا يكون من اهل القضاء ^{لها}
 فكان للثاني ان يبطله فان رفع قضاء الاول الى من يرى جوازه فامضاء ثم رفع
 امضاء الثاني الى ثالث لا يرى جوازه امضاء الثالث امضاء الثاني ولا يبطله ^{بطل}
 اذا قضيه وهو اعني ثم رفع قضاؤه الى من لا يرى شهادة الاعمى فانه يبطل قضاء
 الاول ولو كان الثاني يراه جائزا فاجاز قضاء الاول ثم رفع الى ثالث لا يرى
 جواز ذلك فان الثالث يعض حكم الثاني. ولو ان قاضيا قضى بشهادة رجل وامرأة ^{تين}
 في الحدود والقصاص ثم رفع قضاؤه الى من لا يرى ذلك فان الثاني يعض حكم
 الاول ولو استقضى المرأة فحكمت مجدا وقصاص لا يجوز حكمها فان رفع حكمها
 الى قاض اخر يراه جائزا فاجاز حكم الاول لا يكون لغيره ان يبطله. ولو ان قاضيا
 قضى برد المرأة في النكاح بعيب الجنون او العمى ونحو ذلك ثم رفع الى قاض
 لا يرى ذلك فان الثاني ينفذ حكم الاول لان قضاء الاول صادق مواضع
 الاجتهاد. ولو ان قاضيا قضى بطلان طلاق المكره ثم رفع ذلك الى قاض
 يرى طلاق المكره واقعا نابطل حكم الاول لا يجوز ابطاله. فقيه اشترى شيئا
 ثراء فاسد فخاصمه البائع الى قاض يرى البيع جائزا فقضى عليه بالجائز وهو
 مما يختلف فيه الفقهاء جاز للمشتري امساكه. ولو ان قاضيا قضى في متعة النساء
 بالحل ثم رفع الى قاض اخر لا يراه جائزا فان الثاني يبطل قضاء الاول لان متعة ^{النساء}

منسوخة فقد اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم على ما فلا ينفذ قضاء القاض
 بالحل وعن ابي يوسف رج انه ينفذ قضاء وهو غير مأخوذ وهذا اذا كان
 ذلك بلفظ المتعة بان قال اتمتع بك الا شهر. اما اذا تزوج الا شهر لا يصح
 هذا النكاح وقال زفرج يصح النكاح ويبطل التوقيت فان قضى القاض بمحو
 هذا النكاح نفذ قضاؤه. ^{رجله} حتى في دار علم يخاصم صاحب اليد سنين
 ثم خاصمه الا قاض فابطل القاض حقه بترك الخصومة سنين كما هو مذهب
 بعض الناس فان بعض العلماء رج قال من له حرق الدار اذ لم يخاصمه ^{سنين} ثلث
 وهو في المصير بطل حقه الا ان هذا قول مجبور فلا ينفذ فيه قضاء القاض فان
 رفع ذلك الا قاض آخر فان التالى يبطل قضاء الاول يجعل المدعي عليه حقه وكذا المرأة
 اذ لم تخاصم زوجها سنين ولم تطلب المهر المفروض قال بعض الناس يبطل
 حقها فان قضى القاض بذلك كان قضاؤه باطلا. ^{رجله} قتل عمدا فعقت زوجته
 او ابنته عن دم العمد فرفع ذلك الا قاض فابطل العفو وقضى بالقصاص
 كما هو مذهب بعض الناس ان لاحق للنساء في القصاص فلا يصح عفوها
 فان قضى القاض بالقصاص وابطل العفو كان قضاؤه باطلا حتى لو قتله
 الوارث بعد ذلك ذكر في الزيادات ان الوارث ان كان عالما بالعفو كان
 عليه القصاص لانه قتل شخصا لا قصاص عليه وان كان جاهلا كان عليه
 الدية امرأة بلغت مبلغ النساء عاقلة فتصرفت في مالها كالعتق ونحو
 ذلك بغير اذن زوجها فرفع الامر الى القاض فابطل القاض نص فيهما كان قضاؤه
 باطلا وان قال بعض الناس ان تصوف المرأة في مالها لا ينفذ بغير اذن الزوج
 لان هذا قول مجبور فلا ينفذ فيه قضاؤه ولو ان قاضيا قضى في العنين

ان لا يؤجل ثم رفع الى قاض اخر فان الثاني يؤجله حلا ويبطل قضاء الاول وكذلك
 رجل اشترى دارا وضمن رجل له الخلاص او ضمن له البائع ذلك استمقت
 الدار على المشتري فنقض القاضيه له على الكهيل بدار مثل تلك الدار ثم رفع ذلك
 الى قاض اخر يرى ذلك باطلا فان القاضيه الثاني يبطل قضاء الاول وهذا قول
 ابي حنيفة رحمه الله لان عنده تفسير ضمان الخلاص تسليم مثل ذلك الدار ان عجز
 وذلك باطل. اما على قول ابي يوسف ومحمد بن تفسير ضمان الخلاص والعهد
 والدر في ضمان الممن عند الاستحقاق وذلك جائز القاضيه اذا قضى باقضية
 يختلف فيها الناس او قضى لرجل على رجل بحق واشهد على قضاؤه شهودا
 ولم يبين باي وجه قضى ثم رفع ذلك الى قاض اخر فقال الثاني اشهدوا في قد
 ابطلت ما قضى فلان بن فلان القاضيه على فلان ونقضت قضاؤه بامر تحقق
 عندي ابطاله او قال اشهدوا اية قد ابطلت ما قضى فلان على فلان ولم يرد
 على ذلك شيئا ثم رفع ذلك الى قاض ثالث فان الثالث يأخذ بنقض الثاني
 ويبطل ما بطله الثاني هذا لان الثاني اجمل ولم يفسر فاذا لم يعلم اية القضاة
 كان حقا يجعل الحق للذي في يده المدعى لان القاضيه الثاني اخوة من اليد
 الاول فلا ينتقض به بالسك. قال محمد بن الواحد والاشتراف في ذلك سواء
 رجل اذن لعبد في نوع من التجارة فجعله القاضيه ماذونا في ذلك النوع خاصة
 دون غيره فقد قضائي لان صادقه موضع الاجتهاد والامانة انما ينفذ قضاؤه
 عند شئ اخط القضاء من الخصومة وغيرها بعد تصوف العبد. ورجل اشترى
 عبدا او جارية ونقد الثمن وقبض العبد فاصابه لم عنده فرده القاضيه على البائع
 بذلك ثم رفع ذلك الى قاض اخر فان الثاني يبطل قضاء الاول وان كان عند

بعض الناس ان المبيع اذا جن عند المشتري ولا يعلم انه كان عند البائع كان للمشتري ان يرد
لان المجنون انما يكون لامر في الدماغ فاذا وجد عند المشتري يستدل بذلك على انه
كان غيبا للبائع الا ان هذا قول مجرى فلا ينعقد قضاء القاضي به والله اعلم بالصواب
كتاب الشهادات

باب فيمن لا يجوز شهادتهم

وهم اصناف صنف لا يكون كلامهم شهادة لعدم الاهلية واهلية الشهادة
انما تكون بالعقل الكامل والضبط والولاية والقعدة على التمييز المدعي
والمدعى عليه فلا تقبل شهادة الصبيان والمجانين والمعنوه بمنزلة المجنون
اما المجانين لعدم العقل وكذلك الصبيان لان الشرع جعل حد كمال
العقل البلوغ عن العقل فلا ينعقد النكاح بحضورهم وكذلك شهادة النساء
وعدهن الا شهادة للمقابلة على الملاقاة فانها مقبولة في حق النسب والميراث
وكذلك شهادة القابلة على الاستمهال مقبولة في حق الصلوة عليه ووزن غير
لمكان الضرورة وكذلك في الغيب الذي لا يطلع عليه الرجال ولا يقبل شهادته
المملوك قنا كان او مدبرا ومكاتب او ام ولد وكذلك معتق البعض في قول
ابو حنيفة ربح ولا ينعقد النكاح بحضورهم عندنا كما لا ينعقد بشهادة الصبا
والنسوان وقال مالك ربح ينعقد النكاح بحضور المملوك ولا يقبل شهادة
الاعمى عندنا لانه لا يقدم على التمييز بين المدعى والمدعى عليه والاشارة
اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا ينعقد النكاح بحضوره وقال مالك ربح تقبل
شهادة الاعمى وقال زفر بن يحيى يجوز شهادة فيما يجوز الشهادة بالتسامع وقال
الشافعي ربح ان كان بصيرا وقت التحمل ثم عجزت شهادته وقال ابو حنيفة ربح

رحمه الله لا تقبل شهادته أصلاً ولا تقبل شهادته الآخر لأنه لا يقبل على التلفظ
بلفظ اختص به الشهادة

فصل فبمن لا يقبل شهادته لفسقه

الفسق لا يمنع اهلية الشهادة عندنا فينعقد النكاح بحضرة وانما يمنع
اداء الشهادة لتهمته بالكذب وتكلموا في الفسق الذي يمنع الشهادة
اتفقوا على ان الاعلان بكبيرة يمنع الشهادة وفي الصغائر اختلفوا فاعلنا نوع
فسق مستشنع بسميه الناس بذلك فاسقاً مطلقاً لا يقبل شهادته
وان لم يكن كذلك ينظر ان كان صلاحه اكثر من فساد و صوابه غلب
من الخطأ ولا يكون سليم القلب يكون عدلاً لا تقبل شهادته لان غير العص
لا يحملون قليل ذنب فيعتبر فيه الغائب وعن ابي يوسف رج ان كان الفاسق
وجيهاً ذامراً جازت شهادته لان مثله لا يكذب ومن اشتد غفلته
لا يقبل شهادته ولا يقبل شهادته مد من الخمر ولا مد من السكر لاها كبراً وانما
شرط الايمان ليظهر ذلك عند الناس فان من كتم شرب الخمر في بيته لا يبطل
عدالته وان كانت كبراً وانما يبطل اذا ظهر ذلك او يخرج سكران يسخر
منه الصبيان لان مثله لا يجترع عن الكذب وذكر الحنفية رج ان شرب الخمر
يبطل العدالة قال محمد رج مالم يظهر ذلك فهو مستور الحال من سكر من النهي
بطلت عدالته في قول الحنفية رج لان السكر حرام عند الكل وقال محمد
رج لا يبطل عدالته الا اذا كان اعتاد ذلك او يخرج سكران ويلعب به الصبيان
ولا يقبل شهادته المخت اراد به اذا كان مختاراً في الافعال الردية ولا يقبل
شهادته من يلعب بالحمام يطير من لان ذلك يشغل قلبه فيشتد غفلته

. وعنه يقع بصره على عورات المسلمين . أما إذا أصك الحمام في البيت للأنس
 ولا يطير يجوز شهادته فإن من له برج الحمام لا يكون فاسقا ولا يجوز شهادته
 المقاهر قاهر بالشرطي فنج أو غيره فباي شيء قاهر لم يقبل شهادته لأن القاهر
 كبيرة . وأن لعب بالشرطي ولم يقامر أن دأوم على ذلك حتى شغله عن
 الصلاة أو كان يحلف باليمين الباطلة في ذلك لا يقبل شهادته . وأن لعب بشيء
 من الملاهي لا يمنع ذلك عن الفرائض لا يبطل عدالته والملاعبة بالأهل
 والقوس والفرس لا يبطل عدالته ما لم يمنع ذلك عن الفرائض وإن كان اللعب
 بالملاهي لا يمنع عن الفرائض إلا أنه مستشنع بين الناس كالزمار والطائر
 فكذلك وإن لم يكن مستشنع ما نحو الخدماء وضرب القصب لا يبطل عدالته إلا إذا
 فحش بأن كانوا يرقصون عند ذلك . وذكر في الأصل لا تقبل شهادة صاحب
 الخناء الذي يجادل عليه ويجمعهم لأنه معلن بالمعصية وكذلك تيسر
 مجالس الفجور والشرب وإن لم يشرب ولم يسكر لا يقبل شهادة الشارب
 والناتحة ولا شهادة أكل الربوا يريد بذلك إذا كان مصر عليه معروفا
 به والأجل الصالح إذا اتعنه بشعره فحش لا يبطل عدالته لأنه حكم فحش غيره
 . ومن ترم مع نفسه لا يبطل عدالته والذي أخر الفرض بعد وجوبه إن كان
 له وقت معين كالزكاة والحج والصوم والصلوة بطلت عدالته إلا أن يكون
 التأخير بعدد . وأن لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج ذكر الناظر رحمه الله
 رواية هشام عن محمد بن روح أنه لا يبطل عدالته به أخذ المقاتل روح وقال بعضهم
 إذا أخر الزكاة أو الحج بغير عذر بطلت عدالته وبه أخذ الفقيه أبو الليث
 بن روح وعن أبي يوسف روح في الإمامية إن الحج يكون على الفور . والصحيح تأخير

الزكاة لا يبطل العدالة. وإن ترك الجمعة ثلاث مرات يصير فاسقا كذا ذكر في
المواضع وبه أخذ شمس الأئمة السرخس وذكروا في بعض المواضع أنه
يبطل العدالة ولم يقدم ولم يذكر العدد وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني ورجح
عليه الفتوى وهذا إذا تركها مجانئة ورغبة عنها من غير عذر أما إذا تركها
لمرض أو لبعد المسافة أو تاويل بان كان يفسق الإمام أو يضل لا يبطل ^{العدالة}
وإن ترك الصلوة بالجماعة ولم يستعظم ذلك كما يفعل العامة بطلت ^{العدالة}
وإن تركها متأولاً بان كان يضل الإمام أو يفسق لا يبطل عدالة ولا يقبل شهادة
من كان معروفاً بالكذب والذي يتعلم شعر العرب إن كان يتعلم لأجل العربية
لا يبطل عدالة وإن كان فيه فحش وشهادة الشاعر مقبولة إذا لم يقذف في شعره
ومن كان يشتم أولاده وأهله وجيرانه ذكر في بعض الروايات أنه لا تقبل
شهادته. وقيل إن اعتاد ذلك بطلت عدالة وإن فعل ذلك أحياناً لم تبطل
وقال الفقيه أبو الليث ربح إذا لم يكن قد فاضلاً لم يبطل عدالة أما القذف يبطل
عدالة ولا يقبل شهادة من يدخل الحمام بغير إذازا لم يعرف رجوعه عن ذلك
وذكر الكوفي ربح لا يقبل شهادة من مشى في الطريق بسراويل ليس عليه
غير ولا شهادة من يأكل في السوق بين أيدي الناس لأن ذلك لا يفعل من كان
له عروة ولا يقبل شهادة الأقلف وهو الكبير الذي ترك الختان بغير عذر
فإن كان يعرف أن الختان سنة إلا أنه ترك الختان مخوف على نفسه لا يبطل
عدالة ويؤكل ذبيحته لأن إباحة الذبيحة تعتمد الملة وأنه يعتقد ملة التوحيد
ولا يقبل شهادة من يظهر شتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعن
أبي يوسف ربح إن كان تبرأ منهم لا يبطل عدالة وإن شتمهم يبطل عدالة وشهادة

النخص مقبولة اذا كان عدلا وكنك شهادة المعلم وشهادة اهل الهوا جائرة
 الا الخطا به تحروي ذلك عن ابي حنيفة وابي يوسف رجهما الله وهم قوم من
 الروافض يصدق بعضهم بعضا من غير دليل يستجيزون الشهادة لمجلف
 بين يديهم بالله انه كذا لان في شهادتهم تهمة الكذب الفاسق اذا تاب
 لا يقبل شهادته ما لم يضر عليه زمان يظهر امر التوبة ثم بعضهم قد روي ذلك
 بسنة اشهر وبعضهم قد روي بسنة والصحيح ان ذلك مفوض الى رأي القاض
 والمعدل ومن اتهم بالفسق تبطل عدالته والمعدل اذا قال لشاهد موثم بالفسق
 لا يثبت عداله المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن ابي يوسف رحمه الله
 لا يقبل شهادته ابدا لانه لا يعرف توبته وروي الفقيه ابو جعفر ربح عنه انه
 يقبل شهادته وعليه الاعتماد وغير العدل اذا شهد بزور ثم تاب جازت شهادته
 النصراحي اذا اسلم وقل كان فاسقا فشهد في حادثة لا يقبل شهادته لتسقط
 حتى يتبين حاله بعد الاسلام ولو كان هذا للضرر على عدلا فاسلم ثم شهد يقبل
 شهادته من غير ان يسأل عنه. الأصح اذا احتلم ثم شهد قال محمد ربح لا يقبل
 شهادته ما لم يسأل عنه وهو بناء على ان عند ابي يوسف ومحمد ربح لا يجوز
 القضاء بظاهر العدالة وعليه الفتوى اذا شهد الرجل وهو فاسق فلم
 يقض القاضيه بشهادته حتى تات فان القاضيه لا ينفذ شهادته ولا يجوز
 شهادة الرجل على الرجل اذا كان بينهما عداوة قالوا هذا اذا كانت العداوة
 بينهما بسبب شيء من الدنيا فاما اذا كانت بسبب شيء من امر الدين فانه
 يقبل شهادته عليه. وان شهد رجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته
 ولو شهد لامرأته وهو عدل فلم يربح الحاكم شهادته حتى طلقها بائنا انقضت

عدهاروى ابن شجاع رح ان القاير ينفذ شهادة ولو ان كافرين شهدا على
 كافر فعد لا ظما توجه القضاء اسلم المتهم وعليه ثم اسلم الشاهدان مكانهما
 فان القاير بأمرهما باعادة الشهادة ولا بعد لهما بعد الاسلام ويكتب بالظلمة
 السابقة اذا جاء الامير ببلدة فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون اليه
 قال خلف رح بطلت عدالتهم الا ان يذهبوا للاعتبار في حينئذ لا يبطل عدالتهم
 والقول على انهم اذا خرجوا للتعظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار يبطل عدالتهم
 ويتصل بهذا الفصل مسائل التزكية بالقدماء التزكية على نوعين تزكية السر
 وتزكية العلانية في تزكية العلانية يشترط ان يكون المعدل عدلا يعرف احوال الناس
 واصباب الجرح وشروط العدالة ولا يصح من المغفل ويعدل شهادة اذا لم
 غفلته ولا يشترط العدد في المزكي في قول البيهقي وابي يوسف رح وقال محمد رحمه الله
 يشترط فيه العدد الاثنان فيما يثبت مع الشهادة والاثنين فيما لا يثبت مع الشهادة
 وعلى هذا الخلاف رسول القاير الى المزكي والمتزكم من الشاهد ان كان الشاهد
 اجمييا والمتزكم من الخصم ان كان الخصم اجمييا واجمعوا على ان ما يشترط في
 الشاهد من العدالة والبصيرة والحرية والبصر في تزكية علانية يشترط ذلك في
 المزكي فلا يصح تعديل الاعم والصبي والمعتب والفاسق واجمعوا على انه لا يشترط
 لفظ الشهادة في تزكية العلانية بصورة تزكية العلانية ان يجمع القاير بين
 المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته وصورة
 تزكية السر يبيع القاير رسولا الى المزكي او يكتب اليه كتابا فيه اسماء الشهود
 واسماهم وحلامهم ومحالهم وسوقهم ان كانوا سوقيا حتى يعرف المزكي فيسأل عن جيرانهم
 واصدقائهم فاذا عرفهم فمن عرف بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاير اليه عدل

جائز الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب ذلك تحت اسمه بل يسكت اخرازا عن
هتك الشريعة يقول الله اعلم الا اذا عدله غيره وخاف انه لو لم يصرح بذلك يقضي
القاضي بشهادته فيجسّد يصرح بذلك ومن لم يعرفه لا بالعدالة ولا بالفسق ^{يكتب}
تحت اسمه في كتاب القاضي مستور. ثم القاضي ان شاء يجمع بين تركية ^{العدالة}
وبين تركية السر وان شاء اكتفى بتركية السر وفي زماننا تركوا تركية ^{العدالة}
واكتفوا بتركية السر لا يقضي القاضي بظاهر العدالة في قول ابي يوسف محمد
ويسأل عن الشهود طعن الخصم في الشهود او لم يطعن. وقال ابو حنيفة
ان كان المدعي به حقا ثبتت مع الشبهات كان له ان يقضي بظاهر العدالة
ما لم يطعن الخصم في الشهود والفتوى على قولها. واذا طعن الخصم في الشهود
لا يقضي بظاهر العدالة في قولهم وكذلك فيما لا يثبت مع الشبهات كالحدود والقصاص
يسأل عن الشهود في قولهم. وان لم يطعن الخصم في الشهود بل عدلهم فهو على
ثلاثة ان قال هم عدول صدقوا فيما شهدوا وعليهم اوقال هم عدول جائز شهادتهم
لي وعليهم اوقال هم عدول ولم يزد ففي الوجه الاول والثاني القاضي يقضي عليه
بدعوى المدعي ولا يسأل عن الشهادة لانه اقرب الحق وان قال هم عدول ولم يزد
اوقال هم عدول لانهم اخطأوا في الشهادة فهذا على وجهين اما اذا كان ^{عليه} المتعاقب
عدلا يصلح للتركية او لا يصلح بان كان مستورا او فاسقا فان كان عدلا يصلح
للتركية ينظر ان كان المدعي عليه لم يحل دعوى المدعي عند الجواب بل سكت
حتى شهد عليه الشهود ثم قال هم عدول قال ابو حنيفة وابو يوسف
القاضي يقضي للمدعي بشهادتهم ولا يسأل عنهم سواء كان المدعي به حقا ثبتت
مع الشبهات او لا يثبت مع الشبهات. وقال محمد بن القاضية لا يقضي قبل السؤال

بل يسأل عنهم لان عنده وان كان قول الخصم تعدى لافالعدد في المنزكي شرط عند
 وعندهما لا يشترط العدد . وان كان المدعى عليه عند دعوى المدعى محمد
 دعوى المدعى فلما شهد عليه الشهود قال هم عدول في بعض الروايات جعل
 هذا على الخلاف الذي تقدم عندهما يقضي القاضيه من غير سؤال وعند محمد^{رح}
 لا يقضي مالم يسأل من غيره . وذكر في الجامع الصغير في هذا الوجه لا يصح
 تعديل الخصم في قول ابي يوسف ومحمد رح ويكون تعديله بمنزلة العلم
 وفي بعض الروايات عن محمد رح هذا الوجه يقول القاضيه للخصم ماذا تقول اصدقا
 في الشهادة ام كذبا وان قال صدقوا فقد اقر بما ادعى المدعى وان قال كذبوا لا يقضي
 هذا اذا كان المدعى عليه عدلا فان كان فاسقا او مستورا لا يصح تعديله ولا يقضي
 القاضيه ولا يجعل قول الخصم هم عدول اقرارا على نفسه بالحق كما لو شهد عليه
 شاهد واحد فقال المدعى عليه هو عدل لا يكون قوله ذلك اقرارا فكذلك
 ههنا بخلاف ما اذا قال هم عدول صدقوا فان ذلك اقرار واذا لم يصح تعدله^{له}
 اذا كان فاسقا او مستورا يسأله القاضيه اصدق الشهود ام كذبوا فان قال
 صدقوا كان ذلك اقرارا يقضي القاضيه باقراره وان قال كذبوا لا يقضي وان كان
 المنزكي اثنين فعدهم احدهما وجرحهم الآخر قال ابو حنيفة فلا يجوز^{رح}
 الجرح اولى لانه اعتمد على دليل غير ظاهر الحال فكان الجرح اولى كما لو عدله
 اثنان وجرحه اثنان كان الجرح اولى في قولهم جميعا وقال محمد رح اذا عدلهم
 واحد وجرحهم الآخر القاضيه يتوقف لا يقضي بشهادتهم ولا يرد بل ينظر^{رح}
 الآخر يثبت الجرح وان لم يجرحهم الآخر بل عدلهم ثبت العدالة وان جرحه
 واحد و عدله اثنان ثبت العدالة في قولهم لان قول اثنين حجة مطلقة في الحكم

بجلائف قوله الواحد وان جرحهم اثنان وعد لهم عشرة كان الجرح اول لان
قوله الاثنان يساوي قول الجماعة كما في دعوى الملك اذا اقام احد المدعين
اثنين واقام الاخر عشرة لا يترجح صاحب العشرة . رجل ادعى على رجل حقا
واقام على ذلك شهود فخرجهم الخصم واراد ان يثبت ذلك بالبينة فهو على
وجهين اما ان جرح جرحا مؤثرا لا يدخل تحت الحكم نحو ان يقول انا اقيم البينة
على ان شهود المدعي فسقة او زناة او على اقرار الشهود ان المدعي استباح
على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم قالوا لا شهادة عندنا للمدعي على هذه
المدعى عليه في هذه الخصومة او على اقرارهم انهم قالوا لا شهادة عندنا لهذا
المدعي على هذا المدعى عليه ولا على غيره او على اقرارهم انهم قالوا ان المدعى ^{بطل}
في هذه الدعوى او على اقرارهم انهم شهدوا بفساد او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس
الذي كان فيه هذا الامر لم تقبل شهادة شهود المدعى عليه ولا يثبت الجرح
عند علماء الخارج . وذكر الحنفية رجحانها تقبل وهو قول ابن ابي ليلى والشافعية
رجحان الصحيح مذهبا الوجه منها ان شاهد الجرح يصير فاسقا باركان
الكبيرة يثبت ذلك بكتاب الله تعالى هو اظهر الفاحش من غير ضرورة
فلا يثبت الجرح بشهادة الفاسق وان كان في اثبات هذا الجرح اثبات آخر ^{دخل}
في الحكم وهو دفع الخصومة عن المدعى عليه الا ان هذه الضرورة يمكن دفعها
من غير هتك الستر بان يقول شاهد الجرح ذلك للمدعي سرا ويقول القائل
في غير مجلس الحكم فلا يباح اظهار الفاحشه من غير ضرورة . وان ادعى الشهود
عليه جرحا يدخل تحت الحكم بان اقام البينة ان شهود المدعي زنا او ^{صفوا}
الزنا او شرب الخمر او سرقوا مائة شيئا قبلت شهادتهم وبطلت بينة المدعي لان ^{شهود}

يخرج وان اظهر الفاحشة فانما اظهرها لايجاب الحد واقامة الحسبة فجازت
 شهادتهم وكذا لو شهدوا على اقرار المدعي ان شهوده شوكاء في المشهود وكذا اذا
 شهد شهود الجرح ان شهود المدعي حذوا في قذف لانهم ما اظهروا الفاحشة
 انما حكوا اظهار الفاحشة من شهود القذف موكد اذا شهد شهود الجرح
 على اقرار المدعي على ان شهود المدعي فيسقط جازت شهادتهم ما اظهروا الفاحشة
 فتقبل شهادتهم وكذا لو اقام المشهود عليه البينة ان المدعي وكل الشاهد في
 هذه الخصومة قبل شهادته وقد خاصم قبلت شهادتهم وكذا لو اقام البينة
 على اقرار المدعي ان شهوده شهدوا باطلا وعلى اقراره ان شهوده لم يحضروا
 المجلس الذي كان فيه هذا الامر ولو اقام المشهود عليه البينة ان شهود
 المدعي صالحها على كذا من المال على ان لا يثبت المدعي وعليه هذه الشهادة
 فان القاضي يقول له هل اعطيتهم المال ان قال نعم اعطيتهم واقام البينة
 على ذلك قبلت هذه البينة لانه اراد بهذا استرداد المال منهم فيقبل وان
 لم اعطهم المال لم يقبل هذه البينة لانه اقام البينة على اظهار الفاحشة من غير
 ان يتعلق بها حكم فلا تقبل. الشاهد اذا كان فاسقا في السر وهوة الظاهر
 عدل فاراد القاضي ان يقضي بشهادته فاجز الشاهد عن نفسه انه ليس
 بعدل صح اقراره على نفسه الا انه اذا كان صادقا في الشهادة لا يسعه ان يخرج
 عن نفسه انه ليس بعدل لان فيه ابطال حق المدعي. المكي اذا سأل عن الشهود
 وعرفهم بالعدالة فاراد التعديل روي عن محمد بن ابي نعيم انه يقول هذا عند عدل
 مرضي جائز الشهادة وبه اخذ بعض المشايخ راجح وقال بعضهم هذا اللفظ لا يكون
 تعديلا لان قوله عندي لفظ موهوم فلا يكون تعديلا الا ترى ان الشاهد

لو قال الحق عندي لهذا المدعي يكون ذلك باطلا فذكر ذلك في التعديل وقال بعضهم
 اللفظ في التعديل لا يوجب غلطا. ولو قال المعدل لا أعلم فيه الاخر اكون تعدى
 وقال بعضهم يحتاج في التعديل الى خمسة الفا هو عدل مرضي جائز الشهادة على
 مقبول القول في وعليه وقال بعضهم اذا قال هو عدل جائز الشهادة يكون تعدى
 وعليه الاعتماد المشهد وعليه اذا عدل الشهود قبل ان يشهدوا عليه فقال
 هم عدول فلما شهدوا عليه انكر ما شهدوا به وطلب من القاضين ان يسأل
 عن الشهود فان القاضيين سأل عنهم وقوله قبل الشهادة هم عدول لا يبطل حقه
 في السؤال لانه يمكنه ان يقول كان عدلا قبل الشهادة الا انه تبدل للمحكمة رجل شهد
 عليه شاهداً محي تعدل احدهما فقال هو عدل الا انه غلط او اوهم فان القاضيين
 يسأل عن الشاهد الآخر فان عدل الشاهد الثاني قضى القاضيين بشهادتهما لأن
 غلط او اوهم ليس يخرج فاذا عدل الشاهد الثاني ثبت عدلتهما فجاز القضاة
 بشهادتهما. وأن شهد شاهداً على رجل محي فقال المشهد وعليه بعد
 الشهادة الذي شهد به فلان علي من اوقال الذي شهد به فلان علي
 هو الحق فان القاضيين يقضيه عليه ولا يسأل عن الشاهد الآخر لان المشهد عليه
 اقرب الحق على نفسه فيقضي باقراره. وأن قال قبل ان يشهدوا عليه الذي
 يشهد به فلان علي من اوقال الذي يشهد به فلان هذا على هو الحق فلما
 شهد عليه قال للقاضيين سل عنهما فان القاضيين يسأل عن الشاهدين فان
 عدل قضى بشهادتهما وان لم يعدلا لا يقضيه لان قوله الذي يشهد به فلان علي
 ليس باقراره في الحال وانما يصير اقرارا بعد الشهادة فيكون هذا بمنزلة تعليق
 الاقرار بالشرط والاقرار لا يحتمل التعليق فاذا لم يصير اقرارا لم يوجد التعديل فاذا
 طلب

من القاضين يسأل عنهما سأل ولا يقضي قبل السؤال اذا شهد الشهود لرجل
 بحق فسأل المذكر عن الشهود فخرجوا ونم الحرج فقال المدعي انا لا تبين يعدلهم
 من اهل الثقة وسمي قوما صالحين للمسئلة عن الشهود فان القاضير يسمع ذلك
 ويسأل عنهم فان عدلوهم سأل القاضير الطاعنين بما يطعنون لاحتمال
 انهم طعنوا بما لا يكون ذلك جمعا عند القاضير فان بينوا ما يكون طعنا كان
 الحرج اولى وان طعنوا بما لا يصلح طعنا عند القاضير فان القاضير لا يلتفت اليهم
 ويقضي بشهادة شهود المدعي وكذا لو عدل المذكر الشهود قطعن الشهود عليه
 وقال للقاضير سل عنهم فلانا وفلانا وسمي قوما يصلحون للمسئلة عن الشهود
 فان القاضير يسأل عنهم فان خرجوا وبينوا جرحا صالحا كان الحرج اولى وذكرين
 سماعة رح في النوادر ان القاضير لا يلتفت اليه شاهدان شهد الرجل والقاضي
 يعرف احدهما بالعدالة ولا يعرف الثاني فكاه الشاهد الذي عرّفه القاضير بالعدالة
 قال نصي رح لا يقبل القاضير تعديله ولا بن سفته رح فيه قولان وعن أبي بكر بن الحجاج
 في ثلثة - شهدوا والقاضير يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فعلا
 الثالث فان القاضير يقبل تعديلهما لو شهد هذا الثالث شهادة اخرى ولا يقبل
 تعديلهما في الشهادة الاولى وهو كما قال نصي رح رجل غريب شهد عند
 القاضير فان القاضير يقول له من معارفك فان سماهم وهم يصلحون للمسئلة
 سأل عنهم في السرى فان عدلوهم سأل عنهم في العلانية فان عدلوهم قبل تعديلهم
 اذا كان القاضير يريد ان يجمع بين تركيه للسر والعلانية فقد ذكرنا ان القضاء في
 زماننا تركوا تركية العلانية اذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فعليه شاهدان
 عدلان عنه وسمعه ان يعدله لان المعدل في هذا بمنزلة القاضير والقاضير يقبل

في النوادر

قول الاثنين فكذلك المعدل شاهدان شهدا بحج فقال الشهود عليه عما بعد
 وقال للشهود ونحن احرار لم نملك قط فان كان القاضير عرف الشهود بالحجة
 لا يلتفت الى الطعن وان كان لا يعرفهم لا يقضي بشهادتهم حتى يقيم الشهود ^{انهم}
 احرار و يقيم المدعي بينه انهم احرار ولو انهما لم يقيما بينه انهم احرار ولكن
 قال للقاضير سل عنا فان القاضير لا يقبل ذلك منهما فان سأل عنهما ناخبر
 انهما حران فقبل شهادتهما جاز ولا يستحب ان يقبل ذلك من الشهود ^{بينه}
 وكذلك قال الشهود كنا عبيد الكنا عتقنا لا يقبل القاضير ذلك منهما ^{بينه}
 ولو قال الشهود عليه ما محمد ودان في قذف او شريكان فيما شهد لا يقبل
 القاضير ذلك منه الابينة بخلاف الاول لان الحرية من شرائط اهلية الشها
 قال النبي صلى الله عليه وسلم الناس احرار الا في اربعة ذكره جملة الشهادة فلما ثبتت
 الحرية بالحجة لا يثبت الاهلية اذا طعن المشهود عليه في الشهود فسأل القاضير عن الشهود ^{فجواب}
 لا ينبغي للقاضير ان يقول المدعي جرح شهودك وانما يقول له زهد في شهودك او يقول للم
 شهودك رجل نزل بين ظهراني قوم لا يعرفونه قبل ذلك فاقام بين اظههم ولا يظلم لهم منه
 الا الصلاح والاستقامة كان ابو يوسف رج يقول اولاً اذا مضت ستة
 اشهر وسعهم ان يعدلوا ثم قال لا يسعهم ان يعدلوا حتى يقيم سنة وقال محمد رج
 لا اوقت فيه وقتا وهو على ما يقع في تلويهم وعليه الفتوى فان من اصل الجينة
 رج وفي مثل هذا ترك التوقيت او التقويض الى رأى مبتليه شاهد شهد
 فعلى ثم شهد عند هذا القاضير في حادثة اخرى قال ان كان العهد قريبا
 لا يشتغل بالتعديل وتكلموا في القريب قال بعضهم مقدم ستة اشهر فادون
 ستة اشهر قريب وقال بعضهم مادون السنة قريب والصحيح انه يفوز ذلك

الرأي القاضيه ويصح تركية السر من الوالد والولد والعبد والمرة والفاسق
 والمحدود في القذف والاعم والصغير في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح وقال
 محمد ربح من لا يقبل شهادة له لا يصح منه تركية السر كما لا يصح تركية العلانية
 ولا من الفاسق والمحدود والعبد والاعم والصغير

فصل فيمن لا يقبل بمهادته للتمه

وهي انواع منها تمه الولاد والنسبه قال في الاصل لا يقبل شهادة الانسان
 ينسب اليه الشاهد بالولاد ولا من ينسب الى الشاهد لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا يجوز شهادة الوالد لولده ولا شهادة الولد لوالده ولا شهادة المرأة
 لزوجها ولا شهادة الزوج لامرأته ولا شهادة العبد لسيد ولا السيد
 ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لمن استأجره وفي الاصل ولا لمجدوده وان علوا
 من قبل الاباء والامهات والاولاد ولله وان سفلا امرأة ولدت واغت
 انه من زوجها هذا ومحمد الزوج ذلك فشهد على الزوج ابوه وابنه ان الزوج
 اقرانه ولله من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما عليه ولو شهد
 اب المرأة وجدها على اقرار الزوج بذلك لا يقبل شهادتهما الا انهما يشهدان ^{لله}
 ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تتحد شهادتهما ابوها انهما ولدت وانها
 اقرت بذلك اختلفت فيه الروايات قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية
 هشام ربح وتصل في رواية ابي سليمان ربح واذا شهد الرجل لابن ابنه على ابه
 جازت شهادتهما ما عنته في بطن واحد شهد للذي نفاها لا تقبل شهادتهما
 وكذا شهادة اولادهم لو تزوج احدهما ابنتا للذي نفاها لم يجز ولا يجوز دفع الزكاة
 اليه ولا يقران. وروى هشام عن محمد ربح انه يجوز شهادة ولد الملا عن الزوج

^{٣٣٣}
 إمامه الذي نفعناه. فعلى هذه الرواية يجوز شهادة ولد الزنا للزاني بطريق الأولى منها
 الآخر لأخيه ولا ولاده. جائزة وكذلك الأعمام وأولادهم والعَمات والحالات
 والأخوال. ويجوز شهادة الرجل لامرأته وأبيها وزوج ابنته ولا امرأة ابنه
 وعن التهمة المانعة أن يجزى الشاهد بشهادته إلى نفسه مغمنا أو يدعي عن
 نفسه مغمنا. رجل معه شاة مر عليه رجل فقال له الذي في يده أذبحها فذبحها
 ثم جاء رجل وادعى أن صاحب اليدا اغتصب الشاة منه وأقام البينة على ذلك
 شاهدين أحدهما الزايج قال في الأصل لا تقبل شهادته الزايج لأنه أقر على نفسه
 بالضمان للمشهود له. وقال عيسى بن أبان رح ينبغي أن يجوز هذه الشهاد^ة
 تجعل باع عبد أو سلم إلى المشتري ثم ادعى العبد أن المشتري اعتقه وأنكر
 المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لأنه يريد بهذا أن يبطل حق
 الرادع وجد المشتري به عينا وذكره شفعة الأصل إذا شهد البائع وأولاده
 أن الشفيع قد طلب الشفعة من المشتري والمشتري ينكر والدائر في يد المشتري
 لا تقبل شهادتهما لأن البائع يريد بهذا تحويل العهدة عن نفسه. وروى
 ابن سماعة رح لو شهد ابنا البائع أن الشفيع سلم الشفعة جاز ولو شهد
 البائع بذلك لم يجوز ولو شهد ابنا البائع أن المشتري سلم الشفعة للشفيع لم يجوز
 رجلا أن في يدهما وديعة فشهدا على من أودعهما بذلك المال للمدعي جاز
 شهادتهما ولو شهدا على امرأ المدعي لم يثبت أودعهما والمال قائم أو استهلك
 لم يقبل شهادتهما لأنها غاصان في حق المدعي فبما يريدان بشهادتهما
 إخراج أنفسهما عن عهد الصمان. ولو شهدا بذلك بعد ردهما المال
 على من أودعهما جازت شهادتهما في الوديعة والأملاء والعارية إذا شهدا

على الذي اودعه او اعاره انه للمدعي لا يجوز شهادتهما قبل الرد ويجوز بعد
 اذا شهد الوصي بدين للميت والورثة ضمما لبعضهم ضمما لا يقبل شهادته
 لانه يثبت بشهادته حق نفسه . ولو كانت الورثة كبارا جازت شهادته
 ولو شهد بدين على الميت جازت شهادته على كل حال . رجلان في يد هاهن
 لرجلين فجاء رجل وادعى اليه من فشهد له المرتهمان جازت شهادتهما
 لانهما يشهدان على انفسهما بابطال اليد . ولو شهد الراهنان لغيرهما بالرهن
 والمرقن ينكر لا تقبل شهادته الراهنين لانهما يبطلان عليه يدا اثباته
 بالرهن الا ان الراهنين يضمنان قيمة الرهن للمدعي . ولو كان الرهن
 جارية لرجلين فهلك عند المرقنين وقيمتها مثل الدين او اقل او اكثر
 فشهد بها المرقنان للمدعي لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان قيمة
 الرهن للمدعي لانهما اقرعا على انفسهما انهما كانا غاصبين . رجلان
 غصبا عبدا من رجل فجاء رجل وادعاه فشهد له الغاصبان ان شهدا
 بعد الرد على المغضوب منه جازت شهادتهما وان شهدا قبل الرد والعبد
 ظم او هالك في يده وقضى الغاضي عليهما بالقيمة للمغضوب من ولم يقض
 وتراضيا على القيمة ودفعوا القيمة الى المغضوب منه او لم يدفعاهما لا تقبل شهادتهما
 اما قبل الدفع فلاهما يحولان ما عليهما من الضمان الى غير المغضوب منه
 واما بعد الدفع لا تقبل لانهما ابطلا ملكا اثباته للمغضوب منه في القيمة
 للاخوة فلا تقبل شهادتهما وكذلك المستقرضان اذا شهدا لغير المقرض
 ان ما اقرضهما فلان كان للمدعي لا تقبل شهادتهما بذلك قبل اداء القرض
 او بعده . رجلان اشتريا جارية شراء فاسدا او قبضاها فادعاهما رجل وشهد له

المشتريان ان شهد بعد ما نقض البيع الفاسد وردا للجارية على البائع جازت
 شهادتهما ولو شهد قبل ذلك والجارية قائمة في يديهما او هلك في ايديهما
 لا تقبل شهادتهما لان البيع بيعا فاسدا مضمون بالقيمة بمنزلة الغصب لو كان
 الغاصب نقض البيع الفاسد وانقض المشتريان بحضرة البائع ولم يدفع الجارية
 الى البائع حتى تشهد انهما الرجل يدعيها لا يقبل شهادتهما لانها مضمونة عليهما فلا يقبل
 شهادتهما في تحويل الضمان رجل اشترى من رجل جارية وتقابضا ثم تقالا
 البيع او رد الجارية بعيب بغير قضاء ولم يدفع الجارية الى البائع فادعاهما رجل وقام
 شاهدين احدهما المشتري لا تقبل شهادته المشتري لان الاقالة والرد بالعيب بمنزلة
 بيع جديد في حق الثالث فيصير كان المشتري باعها من البائع ثم شهد بها للمدعي
 فلا تقبل شهادته ولو كان الرد بالعيب بقضاء القاضيه او قبل القبض بغير
 قضاء او بخيار رؤيه او شرط جازت شهادته سواء شهد بعد ما ردها
 على البائع بهذه الاسباب لان الرد بهذه الاسباب فسخ من كل وجه وكانت
 الجارية بعد الفسخ في يده محبوسة بالثمن بمنزلة الرهن وشهادة الرهنين
 جائزة رجل اشترى جارية بعبد وتقابضا ثم وجد بالجارية عيبا فزدها بقضاء
 حبس الجارية بالعبد ثم جاء رجل وادعى الجارية بحضرة بائعها فشهد المشتري مع
 رجل اخر انها للمدعي لا يقبل شهادته المشتري وان شهد بعد ما دفعها الى بائعها
 جازت شهادته لان الجارية بعد الرد بالعيب ما دامت في يده تكون بمنزلة
 المغصوبه لانها مضمونه بقيمتها حتى لو اهلكت الجارية لا يبطل الرد وكان
 عليه قيمتها والغاصب اذا شهد بالمغصوب لغير المغصوب منه والمغصوب
 في يده لا يقبل شهادته وان شهد بعد رد المغصوب على المغصوب منه جازت

شهادته ولو كان العبد هلك في يد بائع الجارية ثم ان اشتري الجارية
 وجدها عيبا فردها بعد القبض بقضاء قاض صح رده ويرجع على بائعها
 بقيمة العبد فان جاء رجل وادعى الجارية في هذه الحالة فشهد المشتري
 مع اخوانه للمدعي جازت شهادته لانها بعد هلاك العبد تكون مضمونة
 بقيمة العبد لانها لو هلكت ينتقض الرد فكانت بمنزلة الموهوبة وشهادة الم
 لغير الزاوية جائزة رجل مات وله على رجلين الف درهم فشهد الغريمان لرجل
 ان ابن الميت لا وارث له سواء وشهد اخوان سواها لرجل اخر انه اخ الميت
 ووارثه لا وارث له سواء فانه يقضي بشهادة الغريمين لان الاخ لا يرث
 مع الابن فان كان شهد شهود الاخ اولا وقضى القاضي للاخ ثم شهد الغريمان
 لرجل اخر انه ابن الميت لا يقبل شهادة الغريمين لانهما يوقعان عن انفسهما
 مطالبة الاخ بهذه الشهادة وكذا لو قضى دين الميت باحراة اضرة او غير
 امره ثم شهد الابن لا يقبل شهادتهما لان الديون تقضى بامثالها وكذا بمنزلة
 البائعين والبائع اذا شهد لغيره بما باع لا يقبل شهادته وكذا المشتري لو كان
 مكان الدين عبد غصب في ايديهما من الميت فلم يدفعا العبد الى الاخ
 حتى شهد به الابن لا يقبل شهادتهما وان دفعا الى الاخ بقضاء ثم شهد
 الابن جازت شهادتهما كما في الغصب ولو كان العبد وديعه في ايديهما
 للميت جازت شهادتهما للابن دفعا العبد الى الاخ او لم يدفعا لانها دفعا
 الى الاول عين حقه فلم يكن دفعهما بيعا مستأجرا لئلا يراه شهود مع رجل اخر
 ان الدار للذي اجراه وشهد للمدعي ان الدار للمدعي ذكر المناط في ربح
 يحوز شهادته في الوجهين في قول المجتنبه ربح وان كانت شهادته في الوجه الاول

لتصحيح الاجارة في الوجه الثاني لاثبات حق الفسخ لنفسه ومع ذلك قال يجوز
شهادته سواء كانت الاجرة رخيصة او غالية وقال ابو يوسف رح لا يجوز
شهادته في الوجه الثاني في اثبات حق الفسخ لما فيه من اسقاط الاجرة عن
نفسه ولو كان الشاهد ساكنا في الدار بغير اجرة جازت شهادته في الوجهين
ويجوز شهادة رب الدين لمديونه بما هو من جنس دينه كذا ذكره الكمال ^{مع} والظاهر
ولو شهد لمديونه بعد موته بجماله لم يقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بمال
المديون في حياته ويتعلق بعد وفاته رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم
ادعى رجل انه اشتراه من المشتري وانكر المشتري فشهد البائع للمدعي لا يقبل
شهادته لان فيه تباعد الهمة عن نفسه اذا شهد الاجير لاستاذ بشيء
اختلفت الروايات فيه ذكر في كتاب الكفالة انه لا يجوز وذكر في الديات
اجير القاتل اذا شهد على ولي المقتل بالعفو جازت شهادته وذكر الحنفية
رح ان شهادة الاجير لاستاذه فردودة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
قالوا ان كان الاجير مشتركا يجوز شهادته في الروايات كلها وما ذكر في الديات
محمول على هذا الوجه وان كان اجير وحده مشاهرة او مسانفة او مياومة لا تقبل شهادته
لاستاذه لانه تجارة ولا في شيء اخر وما ذكر في الكفالة محمول على هذا كذا ذكره
الناظر في روح والصدور الامام الاجل الشهيد رح ووجه ظاهر لان اجير الواحد
يستحق الاجر في بعض الزمان فاذا كان يستوجب الاجر لرفان اداء الشهادة
كان متما فيها شهد اما الاجير المشترك لا يستوجب الاجر الا بالعمل الذي ^{عقدت}
عليه الاجارة فاذا لم يستوجب بشهادته اجرة انتفت التهمة عن شهادته ^{لهذا}
جازت شهادة القابلة على الولاية عند شرطها وهو العدة ^{لغرض} رجل مات وادعى

جيرانه بشئ وانكر الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه لهما ولا يحتاجون قال محمد بن روح لا يقبل شهادتهما لانهما شهدا الاولاد هما فيهما يخص الاولاد فطلت شهادتهما في ذلك واذا بطلت في حق الاولاد بطلت اصلا لان الشهادتين واحدة كما لو شهدا على رجل انه قذف امرهما وفلانته لا تقبل شهادتهما وذكر محمد بن روح في وقت الاصل اذا وقف على قراء جيرانه وشهد بذلك فغيران من جيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه ابو الليث روح ما ذكر في الوقف قول ابي يوسف روح اما على قياس قول محمد بن روح ينبغي ان لا يقبل في الوقف ايضا لان عند ابي يوسف روح يجوز ان يبطل الشهادة في البعض ويبقى في البعض وعلى قول محمد بن روح لا يقبل اصلا فيقول ان ما ذكر في الوقف محمول على ما اذا كان جيرانه كثيرا لا يحصون وما ذكر في الوصية محمول على ما اذا كانوا قليلا لا يحصون فان محمد بن روح ذكر في الزيادات لو ان سرية رجعت الى دار الاسلام باساري فقالت الاسارى نحن من اهل الاسلام باو اهل الزمة اخذنا هؤلاء في دار الاسلام وقالت السرية هم من اهل الحرب اخذناهم في دار الحرب كان القول قول الاسارى لان ثبوت اليد عليهم لم يعرف الا في دار الاسلام ودار الاسلام دار عصمة فكل من كان فيها يكون معصوما ظاهرا فان اقامت السرية دينه على دعواهم ان كانت الشهود من التجار جازت شهادتهم وان كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد بعض الجند بذلك جازت شهادتهما لان السرية قوم يحصون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه واما الجيش جمع عظيم فلا يميز بينهم ما من الشهادة ولو اصر بشئ من ماله المسجد حيه وانكر ورثته ذلك فشهد بذلك بعض اهل المسجد جازت شهادته وكذا اذا شهد على وقف المسجد الجنا

او على ابناء السبيل وهم ابناء السبيل حازت شهادتهم . واختلفت المشايخ
 في شهادة بعض اهل المسجد قال بعضهم منهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ربه انه لا يقبل شهادة اهل المسجد وقال الشيخ الامام الزاهد ابو بكر محمد بن
 حامد ربه انه يجوز هذه الشهادة واخرج الرواية من سير الوقف . واما اصحاب
 المدرسة اذا شهدوا بالوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد
 يطلب لنفسه حقا من ذلك لا يقبل شهادته وان كان لا يطلب يقبل وقاسوا
 على مسألة للشفعة . دار بيعت ولها شفعاء فانكر البائع البيع فشهد بذلك
 بعض الشفعاء ان كان لا يطلب الشفعة وقال ابطلت شفعتي جازت شهادته
 وان كان يطلب الشفعة لا يقبل شهادته قال مولانا رضى وعندى هذا يخالف
 الشفعة لان حق الشفعة على من لا يطلبها اذا قال ابطلت شفعتي بطلت شفعتي
 واما الوقف على المدرسة فمن كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا
 للوقف استحقاقا لا يطلب باطلا فانه لو قال ابطلت حقى كان له ان يطلب ^{خدا}
 بعد ذلك فكان شاهد لنفسه فيجب ان لا يقبل شهادته . روي عن بعض
 المشايخ اذا شهد اثنان من اهل سكة على وقف تلك السكة ان كان الشاهد ^{يطلب}
 لنفسه حقا لا يقبل شهادته وان كان لا يطلب يقبل شهادته قال مولانا رضى
 وعندى في وضع هذه المسئلة والجواب نظرا لان الوقف على السكة يكون لاصلاح
 طرقها وما اشبه ذلك . ولو وقف لبناء القنطرة او لاصلاح الطريق او خفر
 القبور او لفتح السقايات او الخانات للمسلمين او لشراء الكفان لهم ^ط ذكرنا
 ربه انه لا يجوز فكان في المسئلة . نظر . رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل آخر ان المرأة
 اقرت انها امه لفلان لرجل يدعيها لا يقبل شهادة الزوج الا ان يكون الزوج

اعطاها مهرها والمدعي يقول كنت اذنت لها في النكاح وقضى المهر رجل شهد على قضاوايه
 لرجل قال ابو يوسف رج لا يجوز شهادته الرجل على قضاوايه ويجوز شهادته على شهادة ^{الحسن} قال
 بن زياد رج اذا شهد ابناؤه القاضير بولان اباهما قضى لهذا على هذا لم يقبل شهادتهما ايمنه مع
 على قضاوايه بما قال وفيها قول اخر انه يجوز قال وبنه تأخذ رجلان شهدا على رجل
 انه قال ان كنت اباحا فعدي حر لانه قد كلم اباهما قال ان كان الاب غائبا او حاضرا
 مقرا بما يشهد ان منهها دتما باطسبيله وان كان الاب منكر الكلام جازت
 شهادتهما وكذا لو كان اليمين على الضرب رجل ادعى على رجل جفا قسمه للبدن
 ابناؤه القاضير قال محمد رج القاضير يقبل شهادته الابنين ولو شهدا ان اباهما
 قضى للمدعي على هذا المدعي عليه لا تقبل شهادتهما رجلان شهدا على رجل
 انه باع داره من هذا المدعي بالف درهم على انهما كفيلا بالثمن قال محمد
 ان كان ضمناهما في اصل البيع لم تقبل شهادتهما لان البيع يتم بضامتهما فكانهما
 باعا وان لم يكن الضمان في اصل البيع جازت شهادتهما رجل قال ان شئت
 خرافعدي حرقته رجل وامرأتان انه شرب الخمر قال ابو يوسف رج يقضي بحق
 العبد ولا يحد ولو قال ان سرق من فلان فعدي حرقته عليه رجل
 وامرأتان انه سرق منه عشرة دراهم قال في المتن هذا الاول سولو لا يقبل شهادتهما
 المأثنين ولا يقضي بشيء وذكر في النوازل ان محمد رج قال اضمنه العشرة ولا تطع
 يده ولا اعق العبد والصحيح خلاف محمد رج في مسألة السرقة وشرب الخمر
 والفتوى فيهما على قول ابي يوسف رج رجل حلف وقال ان استقرضت
 من فلان دراهم فبعت حرقته ادعى فلان عليه القرض فشهد على ذلك
 اب العبد مع رجل اخر ذكر في النوازل انه يقضي بالمال المدعي ولا يقضي بالحق

لان القضاء بعق العبد قضاء يعتقه بشهادة ابيه نظيره مسلم حلف وقال ان دخل
 عبدى هذه الدار فهو حر وقال نصراني ان دخل هذا العبد هذه الدار فامر بالطلاق
 فشهد نصرانيان بالدخول ان كان العبد مسلما بطلت شهادتهما لانها شهادة على
 المسلم بالولاء وان كان العبد نصرانيا فشهادتهما على النصراني بالطلاق جائزة
 وعلى المسلم بالعق لا يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله لا يهاجني
 العتق شهادة النصراني على المسلم وهو مولى العبد رجل اشترى عبد بن
 واعتقهما ثم اختلف البائع والمشتري في الثمن فادعى البائع ان البعش كان الفاردي
 المشتري انه كان خمسمائة فشهد المعتقان ان الثمن كان الفاردي لا تقبل شهادتهما
 ولو لم يختلفا في الثمن ولكن المشتري يدعي الايقاع وانكر البائع فشهد المعتقان
 للمشتري او شهد ان البائع ابرأه عن الثمن جازت شهادتهما ^{لان}
 شهد الرجلين بدين على الميت ثم شهد الرجلان بدين للشاهد بدين على الميت قال
 الا ولان كنا ابرأنا من ديننا ولا حق لنا قبله جازت شهادة الاولين استخسانا
 ولو قال كنا قبضنا منه الدين في حياته جازت شهادتهما ولا ضمان عليهما رجل وكل
 ثلاثة نفر في خصومة وقال ائيم خاصم فهو وكيل فيها فشهد اثنان منهم لواحد ^{يكن}
 هذا الواحد خصما بشهادتهما وان وكل كل واحد على حدة بالخصومة والقبض جازت
 شهادة الاثنين لصاحبهما بالوكالة في الخصومة والقبض رجل عليه دين لرجل
 فشهد الملايون مع رجل اخرا الطالب اقران الدين لفلان ان شهد المدين
 بذلك قبل اداء الدين لم يقبل شهادته وان شهد بعد جازت شهادته رجل
 اشترى جارية وكفاله رجلان بما يلصقه فيها ثم شهد الكفيلان ان البائع ^{الغن}
 لا يقبل شهادتهما وكان له شهد ان البائع ابرأه عن الثمن ثلاثة نفر لهم على رجل دين

فشهد اثنان منهم على الثالث انه ابرء المديون عن حصته لا يقبل شهادتهما لانهما
يدفعان شركة الثالث فيما يقبضان من المديون. وكذا الوقضا شيئا من المقيون ^{شهاد} ثم
انه ابرء عن حصته. فقال محمد بن ابي ان شهادتك بذلك قبل ان يقبضا شيئا من المديون
يقبل شهادتهما وان شهد بذلك بعد القبض لا يقبل شهادتهما. رجل وامرأتان
شهدوا واعلى زوج المراتين انه قال لنسائه انتن طوالتي لم يجر الشهادة لا على
طلاقهما ولا على طلاق غيرها. واذا شهد الاجير لاستاذة وهو اجير شهر فلم ير شهادته
ولم يعدل حتى مضى الشهر ثم عدل لا تقبل شهادته لان شهادته لم تكن مقبولة فلم يضر
مقبولة تكن شهدا لمرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته. وان شهد ولم يكن اجير لم يضر
اجير قبل القضاء بطلت شهادته لان قيام الشهادة الوقت القضاء شرط لجواز القضاء
وهو كما لو شهد وهو عدل ففسق قبل القضاء ولو ان القاضيه لم ير شهادته
وهو غير اجير ثم صار اجيرا ثم مضت مدة الاجارة لا يقضي بتلك الشهادة وان لم
يجر عند الشهادة ولا عند القضاء لان اعتراض الاجارة على الشهادة ابطال
لشهادته ولو ان القاضيه لم يطل شهادته ولم يقبل ناعا والشهادة بعد
انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كما لو شهد لامرأة فلم يرد ^ض القاضيه
شهادته حتى اباها ثم اعاد الشهادة جازت شهادته ولو كان القاضيه رد شهادته
الاولى لامرأته ثم اعادها بعد البيونة لا يقبل شهادته لان شهادته ردت في هذه
الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك ابدا فذلك في مسئلة
الاجير. رجل لا يحسن الدعوي والخصومة فامر القاضيه رجلين فعلم الدعوي
والخصومة ثم شهد له على تلك الدعوي جازت شهادتهما ان كانا عدلين لانهما
علماء بامر القاضيه ولا بأس بذلك بل هو جائز فيمن لا يقدر على الخصومة لا يحسنها

فصوصا يقول ابي يوسف ربح لان القاضي نصب ناظرا وهذا من النظر واحياء الحق
لشاهد ما اذا كان بالرسنان فدعي الى المعلى اداء الشهادة قالوا النكان في موضع
الحضرة اداء الشهادة يمكنه ان يشهد ويثبت في منزله كان عليه ان يحضر ^{الشهادة} اداء
قال مولانا ربح وعندى انما يلزمه اذا دعى القاضي يقبل شهادته ولو لم يحضر
ولم يشهد بضيغ حتى المدعى فاما اذا دعى لاداء الشهادة القاضي لا يعرفه بالعدالة
ولا يقضي بشهادته او لم يكن القاضي عدلا لا يلزمه ان يحضر وكذا لو كان للمدعى
سواه شهود عدول يقبل القاضي شهادتهم لا يلزمه ان يحضر اداء الشهادة
لان امتناعه عن الاداء في هذه الصورة لا يبطل حق المدعى فان كانت شهادته
اسرع قبول من شهادتهم لا يسعه ان يمنع عن الحضور وهذا بمنزلة التعديل
اذا كان المعدل يعلم انه لو لم يعد له عدله غير وسعه ان يمنع واذا كان لا يعد له
غير لا يسعه الامتناع عن تعديله ولو كان الشاهد شيخا لا يقدر على المشي ^{يمكنه} ولا
الحضور لاداء الشهادة الا راكبيا وليس عنده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعث
المشهود له اليه دابة تركبها لاداء الشهادة لا يبطل شهادته وان لم يكن كذلك
وهو يقدر على المشي او كان يجد دابة فبعث المشهود له دابة تركبها لا تقبل
شهادته في قول ابي يوسف ربح فان اكل الشاهد طعاما للمشهود له لا يرد
شهادته وقال الفقيه ابو الليث ربح الجواب في الركوب ما قال اما في الطعام ^{يكن} ان لم
المشهود له حيا طعاما للشاهد بل كان عنده طعام قدم اليهم فاكلوه لا يرد
شهادتهم فان كان حيا لهم طعاما فاكلوه لا تقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك
لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك ولكنه جمع الناس للاستشهاد وحيا لهم
طعاما فبعث اليهم دوابا واخرجهم من المصفر كبوا واكلوا طعاما مختلفا فيه

قال ابو يوسف روح في الركوب لا يقبل شهادتهم بعد ذلك. وتقبل في اكل الطعام
وقال محمد روح لا تقبل فيهما والقوي على قول ابو يوسف روح لان العادة حجت بذلك
فيما بين الناس خصوصا في النكحة فانهم يبدلون السكر والجلاب وينشرون الدرام^{هم}
ولو كان ذلك قد جاز في الشهادة لما فعلوا. ويحلفان شهدا على امرين صاحب الفرائش
انه طلق امرأته ثلثا وقال اشهد ثابتك في صحته وامرنا بكتمانها فكتماناه لا يقبل
شهادتهما لانهما شهدا على انفسهما بالفسق وعن ابي القاسم الصفار روح
اذا شهد اثنان على طلاق امرأة او عتق امته وقال الا كان ذلك عام اول جائز
شهادتهما وتأخيرها لا يوهن شهادتهما. قال مولانا رضى وينبغي ان يكون ذلك
وهنا اذا علموا انه يمسكها اساك الزوجات والاماء لان الدعوى ليست ^ببسط
لهذه الشهادة فاذا اخروها صاروا فسقة. ثلاثة قتلوا رجلا عمد اثم شهدوا
بعد التوبة ان الولي عفا عنا قال الحسن روح لا يقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان
منهم عفا عنا. عن هذا الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف روح اقبل في حق الواحد
قال الحسن روح اقبل في حق الكل. ثلاثة شهدوا في حادثة ثم قال احدهم قبل القضاء
استغفر الله قد كنت بت في شهادة تصنع القاضى ذلك القول ولم يعلم ايهم
قال ذلك فسألهم القاضى فقالوا كلنا على شهادتنا قالوا لا يقضى القاضى ^{فيهم}بشهادتهم
ويقيمهم من عند حتى ينظر وايه ذلك فان جاء المدعي باثنين منهم في اليوم الثاني
يشهد ان بذلك جائز شهادتهما. رجل شهد ولم يرح حتى قتل او همت بعض
شهادتي ذكر في الجامع الصغير ان كان على لا جائز شهادته فيما بقى وان برح عن
مكانه ثم قال او همت بعض شهادتي او غلطت او نسيت لا يقبل شهادته قالوا وكذا
لو نسي بعض الحد ود او بعض النسب ثم تدارك في مجلسه جائز شهادته اذا ^{كان}

عندنا قبل. هذا اذا كان كلامه الاول شهادة فان لم يكن بان لم يذكر لفظة الشهادة
 في كلامه الاول فبرج ثم ذكر بعد ذلك جازت شهادته. وعن ابي يوسف رج في المنتقى
 اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم جاء بعد يوم وقال شككت في كذا وكذا منها
 او قال غلطت او نسيت فان كان يعرفه القاضي بالصلاح ولم يكن متما يقبل شهادته
 فصايق وان كان لا يعرفه بالصلاح بطلت شهادته وعن ابي حنيفة رج في المجرى اذا شهد عند
 بشهادة ثم زاد فيها قبل ان يقضي القاضي او بعد ما قضى او قال او هذا او هذا غير متهمين
 قبل القاضي ذلك منهما ذكره الناطق في الواحات. ولو قال الشاهد تعذر لم
 ثم بدلي فوجت كان ذلك رجوعا عن شهادته والقبول على ما ذكر في المجرى عن ابي حنيفة
 رج فاما تقييد المطلق وتعيين المحتمل يصح من الشهود وان كان ذلك بعد الاعتراض
 ذكر في الكتاب في مواضع رجل ادعى دارا في يد رجل واقام شاهدين فشهدا ان الدار
 فان القاضي يقضي بالبناء والدار للمدعي فان قال قبل القضاء ليس البناء له اما
 هو للشهود عليه يقبل ذلك منهما ويقضي للمدعي بالساحة دون البناء وان
 ذلك بعد القضاء كان عليهما قيمة البناء المقض عليه لان اسم الدار يتناول
 البناء تبعا واذا بينا ذلك قبل القضاء كان ذلك بمنزلة تعيين المحتمل. ولان
 قال الا شهادة لفلان عندنا ثم شهد له ذكر في المنتقى انه يجوز شهادتهما وعن
 محمد رج في النوادر اذا قال لا شهادة لفلان عندي في امر او قال لا علم لي بهذا
 ثم شهد بعد ذلك جازت شهادته. وكذا لو ان رجلين قال كل شهادة شهد
 لفلان على فلان فهو زور ثم جاءوا شهدا وقال لم نتذكر حيث قلنا ثم تذكرنا
 جازت شهادتهما ولو قال المدعي ليس لي علم ودعوى بهذا الحق بينة ثم جاء
 بينة ذكر الناطق عن محمد رج انها تقبل. وروى ابن شجاع عن ابي حنيفة رج انها لا تقبل

انه الكذب شهوده. ولو قال ليس لي عند فلان شهادة تم جاء به فشهد لا تقبل
شهادته. وروى الحسن عن ايمنينة ربح انها تقبل. وعن ايمنينة ربح في النوا^ط
رجل جاء بقالتين على رجل مكتوب في احدهما ان فلان عليه الف درهم لا شيء
عليه غيره ومكتوب في الاخرى عليه مائة او لا شيء له عليه غيره ولا وقت ولا نافع
او كان الوقت واحدا وصاحب المال يدعي جميع ذلك فله المال كله وفي النوادر لا بين
رستم ربح لا يحكم بنتي الا ان يكون في وقتين مختلفين فيجب الأخ والأول با^{طل}
ومن الشهادة الباطلة الشهادة بالمجهول رجل غصب جارية فجاء المغصوب^{منه}
بشهود فشهدوا وان المدعى عليه غصب جارية له قال في الاصل يقبل الشها^{دة}
ويحبس المدعى عليه حتى يفي بها ويردها على صاحبها فان احضر المشهود عليه
جارية ان اتفق الغاصب والمغصوب ان جاريته هذه يقضي بها للغصوب منه فان
انكر الغاصب ان يكون هذه الجارية جارية للمدعى وادعاها المدعى لا يقضي
بها للمدعى ما لم يعد اليه اليه غصبها منه لان اليه الادعاء ما قبلت
من غير بيان الصفة والقيمة في حكم الحبس لانه القضاء بالجارية قال الفقيه
ابوبكر الاعمش ربح تاويل هذه المسئلة اذا شهد الشهود على اقرار العا^ص
انه غصبته جارية حتى يكون الثابت بشهادتهم اقرار الغاصب والاقرار بالمجهول
جائز فيومر بالبيان في صورة الاقرار لوجاء بجارية وقال هذه تلك الجارية
كان القول قوله. اما لو شهدوا على فعل الغاصب لا يقبل شهادتهم لانهم
شهدوا بالمجهول قال عامة المشايخ ربح يقبل الشهادة على فعل الغاصب بان لم^{يصغوا}
الجارية ولم يذكر ما قيمتها في حكم الحبس لانه القضاء بالجارية لان الغصب يكون
بعده من اليهود عادة فلو لم يقبل الشهادة من غير بيان الصفة والقيمة

بلافتح باب الظلم فان قال الغاصب ما انت تلك الجارية او قال بعثها ولا ادر
على ردها ان صدقه المصوب منه في ذلك وطلب منه القيمة يقضيه بالقيمة
وان كذبه بحبس الغاصب حتى يحضر زمان يقع عند القاضي انه عاجز عن ردها
وذكر في الجامع ان الشهادة على الغصب مقبولة وان لم يذكر واقيمته وذكر في الاصل
رجل ذال لغيره اودعتك عبدا واما وقال المودع ما اودعني الامنة وقد ماتت فاقام
المدعي شهودا فشهدوا على انه اودعه عبدا واما ضمن المدعي عليه قيمة العبد
بحجوه ايداع العبد ولا يضمن قيمة الامنة بهلاكها عند المودع قالوا انما يقبل البينة
على الايداع اذ اوصفوا العبد والقاضي يعرف مقدار قيمة مثله لك الموصوف
وان لم يعرف القاضي ذلك سأل المدعي اقامة البينة على مقدار القيمة اما اذا
شهدوا انه اودعه الامنة وعبدا ولم يصفوا العبد لا تقبل شهادتهم قالوا على قاس
مسئلة الغصب ينبغي ان تقبل وبحبس حتى يجيء به كمال الغصب وقال بعضهم لا
الشهادة في فصل الوديعة اصلا وتقبل في فصل الغصب ووجه قولهم في ذلك
ان الغصب يكون ببعد من الشهود عادة فلو لم تقبل شهادتهم من غير بيان
الوصف لا يمكن اداء الشهادة فتجلى الجهالة فكان الضرورة والضرورة في الايداع
وذكر في المنتقى شاهد ان شهدا على رجل انه غصب لهذا شاة رادخلها في غنمه
تقبل شهادتهما ويقضيه عليه بقيمة الشاة ولو شهد ان شاة لهذا دخلت
في غنمه هذا لا تقبل شهادتهما شاهدان شهدا على رجل انه غصب منه ثوبا
واختلفا في لونه لا تقبل شهادتهما وانما لا تقبل لان بيان اللون شرط لقبول
الشهادة على الغصب بل لانهما اذا اختلفا في اللون يختلف المصوب وانما
شهد كل واحد منهما على ثوب اخر ويجوز ان يقبل الشهادة من غير بيان

ولو اختلفا في البيان لا تقبل كالأشهاد شاهدان على محمد ود وذكر الحدود الثلاثة
وسكتا عن الرابع جائزت الشهادة عندنا ولو بينا الحد الرابع واختلفا فيه لا تقبل ^{شما}
ونظائر هذا كثيرة. رجلان شهدا ان لهذا الرجل في هذه الدار الف ذراع فاذا دللنا ^{في} الخمس
ذراع بطلت شهادتهما الظهور والكذب في شهادتهما وكذا لو شهدا ان لهذا في هذا
القراح عشرة اجريه فاذا القراح خمسة اخوية رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال يعقير
هذا العبد بالف درهم ونقدت لك الثمن فانكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن
فشهد المدعي شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا اعرف ^{ولكنه} العبد
قال لنا عبدي زيد وشهد شاهدان اخران ان هذا العبد اسمه زيد او اقرارا ^{بأن}
ان اسمه زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة ومجلف البائع فان حلف رد الثمن
لان قبض الثمن ثبت بشهادة الشهود على اقرار البائع بالقبض وان نكل البائع عن
اليمين لزمه البيع بنكوله فان شهد شاهدان ان البائع اقرانه باعه عبدا
زيد المولى فنسبوا الى شيء يعرف من عمل او صناعة او حلية او عيب وافق ذلك
هذا العبد قال هذا والا ولم في القياس سواء الا ان استحسن اذا نسب الى امرئ
ان اجيزه وكذلك الامه رجل ادعى انه وارث فلان الميت وقام شاهدين فشهدا
انه وارث فلان الميت لا وارث له سواء فان القاير يسألهما عن السبب ولا يقض
فصل السؤال لان الورثة مختلفة لا اختلاف اسبابها والقضاء بالجمهور متعين ^{فان}
مات الشاهدان او غابا قبل ان يسألهما لا يقض القاير بشيء ولو اقام المدعي
شاهدين انه وارثه وان قاير بلد كذا فلان بن فلان قضى بانه وارثه لا وارث
سواء واشهدنا على فضائه ولا ندرى باي سبب قضى بوزارته فان هذا القاير
يسأل المدعي عن السبب الذي قضى له القاير به فان بين سببا فضله بالبراهن ^{لا تقبل}

لغاير يحمل على الصحة ما لم يكن ولا ينقص بالشك فيفضيه له بالميراث ولا يفضي ^{لسبب} ^{الذي} بين المدعي لأن هذا القاض ^{لا} يدري أن القاض ^{لا} يفضي بذلك السبب ^{المدعي} ^{ادعى} على رجل أنه شيع وليه فلا توضحه تعدلات منها تشهد الشهود على الموصحة وقال الله ^{مدعي} مات أول ميت ذكر في المتن أنه يجوز شهادتهما على الموصحة لانهما اتفقا على الموصحة قال إذا شهد الشهود لرجل يد في يد رجل وقالوا عرف الدار ^{دها} ^{نفي} على حد ذلك ودعا إذا المشين إليها لكتا لا عرف أسماء الحدود فإذا انتهت اليها ^{نفي} ^{نفي} حدودها وعرف أنها لهذا المدعي في ملكه وفي يد هذا المدعي عليه فإن القا ^{يد} ^{يقبل} بذلك منهما إذا عدا لنبعتهما القاض مع المدعي والمدعي عليه وأمينين له ليقف الشهود على الحد ويحضرتهما فاذا وقع عليها وقال هذه حدود الدار التي شهدت بها لهذا المدعي فهذه تلك الدار وهذه حدودها ثم يرجعون إلى القاض ويشهد الأمينان أنهم وقفوا على الدار ويشهدان على أسماء الحدود فيثبتون بفض القاض بالدار التي شهد بها الشاهدان بشهادتهما وكذا القرية والحانات وجميع الضياعات والعقارات ولو شهدان الدار التي في بلد كذا في محلة بني فلان تلاصق دار فلان بن فلان الفلاني في يد فلان المدعي عليه هذا لهذا المدعي وفي ملكه لكن لا تعرف حدودها ولا تقف عليها وقال المدعي للقاض أنا أنيك بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار ^{مدعي} ^{يشهدان} ^{له} أن حدودها كذا وكذا اختلف جواب هذه المسئلة في الفسخ ذكر ^{بعضه} أن القاض يقبل ذلك ويحكم بها للمدعي كما في المسئلة الأولى وذكر في بعضها أنه لا يقبل ولا يحكم بها للمدعي لأن الشهادة الأولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلا بدون الشهادة الثانية فكان وجودها وعدمها سواء وكذا القرية والحانات جميع

العفارات ثم قال في الكتاب وهذا كله اذ لم تكن الدار مشهورة فان كان مشهورة
 باسم رجل نحو دار عمر بن حوث بالكوفة ودار الزبير بالبصرة وشهد بها الشاهد ^{ان}
 لاسنان ولم يذكر الحد ولا تقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة ^{رج} وتقبل في قول ^ص حنيفة
 والضيعة اذا كانت مشهورة فهو على هذا الخلاف ايضا واجمعوا ان الرجل اذا كان
 مشهورا كمشهرة ابي حنيفة وابن ابي ليلى رحمهما الله لا يحتاج فيه الى ذكر ^{اسم}
 والنسب فان لم يكن العقار مشهورا فشهد الشهود على حد ودقلته وقالوا ^{لا تعرف}
 الرابع جازت شهادتهم استحسانا ويقضيهما للمدعي ويجعل الحد الثالث
 محاذيا للحد الاول فان ذكر الحد ود الاربعة وغلطوا في الحد الرابع لا يقبل
 شهادتهم قياسا واستحسانا ولو شهدوا وان جميع ما في قرية كذا من الدوا
 والارض وغيرهما التي هي معروفة للمدعي هذا ميراث له عن ابيه فلان لا تعرف ^{له}
 دارا غيره ونحن نعرف الحدود جازت شهادتهما بالطريق الذي قلنا فيما
 تقدم وان كانا لا يعرفان الحد ولا تقبل شهادتهم رجالان شهدا على رجل
 انه نقض حائط الفلان ان ذكر احد ود الحائط وبينوا الطول والعرض جازت
 شهادتهم وان لم يذكر قيمته لان بيان الحدود والطول والعرض يعرف
 القاضيه قيمته بالسؤال عن الاهل قال مولانا رضى وعندي لا بد ان يذكر والله
 من المدر او الخشب وبينوا موضعه لان الحائط من المدر مع الحائط من
 الخشب يختلفان اختلافا فاحشا رجل ادعى بحجى ماء في ارض رجل بطريقا في دار
 رجل ذكر في بعض الروايات انه لا يسمع دعواه ولا يقبل الشهادة الا بعد
 بيان المواضع والطول والعرض وذكر في الاصل انه يسمع دعواه ويقبل
 الشهادة وان لم يبينوا ذلك رجل له تسعة اولاد اقر في صحته وجاز اقراره

ان الجنس من اولاد فلان وفلان ذكر اسماءهم في الصك عليه الف درهم
ثم مات بعده ذلك فطلب خمسة من اولاده ذلك وانكر سائر الورثة فشهد الشهود
على اقراره بذلك في صحته وقالوا لانعرف المقر لهم لانهم ما كانوا خضوعا عند الانوار
قالوا ان اقر سائر الورثة باسمي هؤلاء ثبت المال بشهادة الشهود كما لو اقر
الرجل الغائب وذكر الاسم والنسب فجاء رجل بذلك الاسم والنسب ^{وادعى} المال
كان المال له وان حدد سائر الورثة اسماءهم يكلف المدعون اقامة البينة
على انهم يسمون بالاسم الذي ذكره الشهود فان اقاموا البينة ولم يكن ذلك ^{بينة}
سواهم بذلك الاسم يقض لهم بالمال رجل ادعى على رجل انه استهلك عليه
دوابه عددا معلوما فشهد له الشهود بذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي ينبغي
ان يذكر الذكور والاناث فان لم يذكر ذلك اخاف ان تبطل الشهادة
ولا يقضى بشيء وان يثبت ذلك جازت شهادتهم ولا يحتاجون الى بيان اللون
لان المنافع تختلف بالذكورة والانوثة لا باللون قال مولانا رضي ^{تشرط} ينبغي ان
بيان الجنس كالفرس والحمار والبغل والابل ولا يشترط ذكر الانوثة والذكورة
لان الذكر والانثى في الحيوان جنس واحد وقد مر قبل هذا مسألة المنتقى
اذا شهد الشهود ان المدعى عليه غصب شاة لهذا المدعى وادخلها في غنمه
جازت شهادتهم وان لم يذكر الانوثة والذكورة والشاة اسم جنس ^{شاة}
للذكر والانثى ولهذا لو وكل انسانا بان يشتري له حمارا او فرسا مع التوكيل
ان لم يذكر الذكورة والانوثة وشهود السرة اذا اختلفوا في الذكورة والانوثة
لا تقبل شهادتهم فذلك لا يدل على انه يشترط بيان الذكورة والانوثة في دعوى
الغصب والاستهلاك رجل ادعى على ورثة ميت مالا واحضر شاهدين ^{فشهدا}

ان المتوفى اخذ من هذا المدي سند يلافيه دراهم ولم يعلمكم ورضي الدبراهم
قالوا ان علم الشاهد ان كان في الصرة دراهم حوزوها ثم يشهد ان بمقتضى
ما يتيقن عدم فيها من الدراهم قالوا وينبغي ان يعلموا بجودتها لاحتمال انها
تكون موهنة فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم رجل جاء الى رجل فساومته^{تعا}
ودفع اليه البائع دراهم واخذ الثوب واقترا من غير ان يعقد ابيعا بلسانها جان
ذلك فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومست الحاجة الى الشهادة قالوا^{ينبغي}
للساشرين ان يشهدا انه دفع اليه دراهم وقبض منه الثوب ولا يشهدان
على البيع الا اذا كان بينهما مقدمات يعلم التهودان الاخذ والاعطاء كان على وجه
البيع والقاضي الذي وقعت عنده الخصومة يعتقد جواز البيع بالتعاطي رجل
ادعى دائرانه ورضيها من ابيه ورجل اخر ادعى انه اشتراها من المتوفى ذلك فجاء
مدعى الشراء بالثمن وفسد شهد وان الميت باعها منه ولم يقولوا باعها منه^{هو}
يمكها قالوا امكانت الدار في يد مدعى الشراء او مدعى الميراث فالشهادة جازية^{تة}
لان الشهادة على مجرد البيع انما لا تقبل اذ الم يكن الدار في يد المشتري او في يد
الوارث اما اذا كانت في يد مدعى المشتري او في يد الوارث كانت الشهادة على^{البيع}
بمنزلة الشهادة على البيع والتسليم والشهادة على البيع والقبض ونحوه لا يحتاج
الى ذكر ملك البائع ولان مدعى الميراث والشراء من الميت كل واحد منهما يقر
بملك الميت فلا حاجة الى ذكر ملك الميت كمالو شهد وان الميت اقراها للمدعى
نهر في ارض رجل ادعى رجل انه له حق الشرب من هذا النهر واحضر شهودا شهدوا
ان المدي كان يجري فيه الماء لا تقبل شهادتهم الا اذا شهدوا انه له فيه مجرى
الماء او حقا ثابتا في ذلك ولو اقر المدعى عليه فقال المدي كنت يجري فيه الماء

ذات مناصب وليس له فيه مجرى الماء وصل ذلك ام فصل يصير مقارنه باليد
ولا يقبل منه دعوى الغصب الابينة

فصل

في الشهادة الباطلة شهادة الانسان على فعل نفسه

اذا شهد القاسمان فيما اقتسما جائزت شهادتهما في قول الخليفة ^{ابن} يوسف
رح وقال محمد رح لا تقبل شهادتهما وصورة ذلك اذا اقتسما الدارين ^{ثين} الوارث
ثم شهد ان هذا النصف لهذا الوارث وهذا النصف لهذا الوارث الآخر
كذا وقع ذلك في قسمتهما وانما تقبل الشهادة في قول أبي حنيفة ^{ابن} يوسف
رح لان الملك لا يثبت بقسمتهما ما لم يتراضيا على ذلك او يستعملان القرعة
رجلان شهد ان فلانا امرنا ان نبلغ فلانا ان فلانا وكله ببيع عبده فاعلنا
قال ابو يوسف رح يجوز شهادتهما ولو قالا شهدنا ان روح هذه المرأة ^{لها} قال
خير امرأتي فلانة فخيرناها فاختارت نفسها لا تقبل شهادتهما ولو شهدا
على رجل بمال قبضه من رجل ثم انكر قبضه فقال لا نحن وزناها عليه ان كان
رب المال حاضرا عند الوزن جائزت شهادتهما وان لم يكن حاضرا لا يجوز
وفي بعض الروايات لا يجوز شهادة الذي كلف في المكيل وشهادة الذي ذرع
في المذرع ^ع رجل ادعى دارا في يد رجل فشهد له شاهدان بها وان المدعى
استاجرنا عليهما ثم ادعى غير ذلك مما لا يجب عليهما الصمان في ذلك جائزت شهادتهما
وان قال استاجرنا على هدما فهدمناها لا تقبل شهادتهما بالملك للمدعى
ويضمنان قيمته البناء للمدعى عليه. وذكر في طلاق الاصل شهدا ^{لها} فقال
قال لامرأتان طالق ان كلت فلانا وفلانا لا تقسمهما فشهدا ^{لها} فشهدا

او شهد انه قال لهما يوم تكلمتا امرأتى فلانة ففى طلاق وانها
 قد كلماها كانت شهادتهما باطلة وكذا لو شهدا على رجل انه قال لعبد فلان
 انه كلمت الشاهدين فانت حروانه قد كلنهما والمولى بمحمد. او شهدا
 انه قال للشاهدين ان كلمتهما عبدي فهو حروانهما قد كلماه فشهادتهما
 باطلة ولو شهدا انه قال لعبد ان دخلت دار هذين الشاهدين فانت حروا
 قد دخل دارهما فشهادتهما جائزة. ولو حلف ان لا يقرضهما شيئا فشهد
 انه قد اقرضهما جائز شهادتهما. ولو شهدا انه حلف بحق مما يليكه ان لا يستقر شيئا
 ابدا فشهدا انهما قد اقرضاه لا يجوز شهادتهما ولا يعقوب العبد. ولو شهدا انه
 حلف ان لا يستقرض شيئا ابدا وانه قد طلب منهما ان يقرضاه ولم يقرضاه
 جائز شهادتهما. ولو حلف ان لا يهدم دار هذين او لا يقطع بدنها فشهدا
 انه فعل ذلك بهما لم يجز شهادتهما. وذكر في طلاق الاصل لو شهدا على رجل
 انه امرهما ان يتزجيا فلانة وانهما قد فعلتا لذلك جائز شهادتهما. ورجل
 قال ان دخل دارى احد فامرأته طالق فشهد ثلثه انهم دخلوا داره فان
 ابو يوسف ربح ان قالوا دخلنا جميعا لا يقبل شهادتهم وان قالوا دخلنا
 ودخل هذا معنا جائز شهادتهم. وسئل ابن ابي يوسف ربح عن هذه المسئلة
 فقال اذا شهد اربعة او ثلثة انا قد دخلنا جميعا تقبل شهادتهم وان كان اثنين
 لا تقبل فقال له الحسن بن زياد ربح اصبت وخالف اباء رجلاى شهدا
 على رجل انه قال لهما ان مسست جسد كحافعبدي حر فشهدا انه قد مس
 جسدهما قال محمد ربح لا يقبل شهادتهما. ولو شهدا انه قال ان مسست
 عبدي حر فشهدا انه قد مس شيئا منهما جائز شهادتهما قالوا اذا المراد
 النيق

في هذه المسائل ان يشهدوا بالعتق نظريتهم ان يشهدوا بالعتق لا غير
 كذلك رجل له شهادة على كتاب وصية ميت وله فيه وصية قال الفقيه ^{بكر}
 البلخي رح ينبغي ان يقول اشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا ويضع يده على
 اوصيه له. وعن ابي القاسم رح اذا دعت امرأة على ورثة الزوج مهرها فانكر الوثـ^ة
 نكاحها وكان الشاهد ثقلى تروى بحما قال يشهد على النكاح ولا يذكر العقد
 عن نفسه. ورجلان شهدا على رجل انه قال ان كلمت اباكما فعيدي حر وان قد ^{تكلم}
 اباها قال ابو يوسف رح ان كان الاب مقر انه قد كلمه فالشهادة باطلة
 فكذلك لو كان الاب غائبا او ميتا وان كان الاب حاضرا منك اجازت الشهادة
 وكذلك لو كانت اليمين على ضربه. ولو شهد انه قال عبد محران ضربتك ا
 فشهد شاهدان بسواهما انه قد ضربهما لم يجر شهادتهما وكذا ان اضـ^ر
 المشهود عليه بضربهما وانكر اليمين. رجل عليه الف درهم لرجل ثوب
 الغريم الفا ووضعها بين يدي الطالب وقال خذها قد اوفيتك فقال
 الطالب لرجل اخرنا ولي هذه الدراهم فناوله ثم شهد على المقضيه انه هو الذي
 دفع اليه الف درهم جازت شهادته رجلا ن شهدا على رجل انه قال لهما
 ولرجل اخر ايكم طلق امرأتي فهو جائز او قال امره ان ايديكما فايكم طلعتا فنفق ^{حائز}
 والزوج بحمد ذلك لم يجر شهادتهما ولو اخر الزوج بالامر وشهد اثنان على طلاق ^ق
 الثالث لم يجر شهادتهما من قبل انهم شركاء في الوكالة فاد الشريك في الوكالة
 لا تقبل شهادة بعضهم على البعض ولا عليه. قال ابو حنيفة رح في الكيالين ^{شاهد}
 ان هذا باع من هذا كرخطة وكلناه نحن للمشتري بامر البائع فشهادتهما
 باطلة. رجلا ن اشترى ثيابا من رجل ثوبا ونقده الثمن ولم ينفق به شهد ان البائع

اقران هذا الثوب لهذا المدعي امر في بيعة والمدعي يصدقته قال محمد
رح لا يقبل شهادتهما محض ضاع من ديوان القاضيه وفيه شهادة الشهود بحق
والقاضي لا يذكر ذلك فشهد عند كاتبه ان شهود هذا شهدوا بكذا لا ينفي
للقاضي ان يقضي بتهما دهما ولو ضاع سجل من ديوان القاضي فشهد كاتباً
عنده ان هذا اقر عندك لهذا بكذا فان القاضي يقبل ذلك وكذا لو ضاع
اقرار رجل فشهد عند القاضي كاتبه ان هذا اقر عندك لهذا بكذا وقد
سمعناه فان القاضي يقبل ذلك لان في مسألة المحضر شهد الكاتب على
شهادة الشهود فالشهادة على الشهادة باطلة لا تقبل بدون التحميل
ولم يوجد وفي مسألة السجل والاقرار شهد واعلى حق محكوم به او على
اقرار الخصم تجازت شهادتهم ذمى مات فشهد عشرة من الضامري
انه اسلم لا يصل عليه بشهادتهم وكذا لو شهد فساد من المسلمين ولو كان
لهذا الميت ولي مسلم وبقية اوليائه كفار من اهل دينه فادعى ان ولي المسلم
انه اسلم وانه اوصى اليه واراد ان ياخذ ميراثه وشهد اثنان من اهل الكفر
بذلك ياخذ الولي المسلم ميراثه بتهما دهما لان شهادتهما على اسلامه
في حكم الميراث قامت على اوليائه الكفار وشهادة بعضهم على البعض
حجة ويصل عليه بشهادة الولي المسلم ان كان عدلاً ولو لم يشهد على
اسلامه غير الولي يصل عليه بقول وليه المسلم ولا يكون له الميراث
ولو شهد رجل وامرأتان من اهل الاسلام انه اسلم وهو يحد بحجة الاما
على الاسلام ويحبسه ولا يقتله لان نفساً ما لا يقتل بشهادة النساء ولو
شهد عليه ذميان انه اسلم فشهادتهما باطلة لانه مرتد في رعيها وشهادتهما

أنادي على المرأة قد باطله وكذا العبدان والمحمد ودان في القذف. ولو شهد على نضاري

أربعة من النصارى أنه زنى بامه مسلمة فإن شهد وأنه استكرهها ^{الرجل}

وإن قالوا طأوعته دري أحمد عنهما وبغز الشهود لحق الأمة المسلمة لأن في ^{الوجه}

الأول لم يشهدوا عليها بأحد فبقيت شهادتهم شهادة على الذي فتقبل وفي الوجه ^{الثاني}

شهدوا على المسلمة بأحد فبطلت شهادتهم في حقها وإذا بطلت في جانب المرأة

بطلت في جانب الرجل وإنما يغز الشهود لأنهم قد ذفوا الأمة ولعدم احصان ^{المعدن}

لم يجب أحمد على الشهود فوجب التعزير. وكيل في مجلس القضاء إذا ادعى لموكله محضه

موكله أن لموكله على هذا كذا وقال المدعي عليه قد قصيته فانكر موكل المدعي ^{القضاء}

فشهد هذا الوكيل مع رجل آخر أنه قد قضا قالوا لا يقبل شهادة الوكيل لأنه ادعى ^{المال}

عليه بحكم الوكالة فإذا شهد في المجلس على قضاء الدين كان متافضا فلم يقبل

شهادته. وفرقوا بين هذا وبين المسئلة المذكورة في الكتاب. رجل ادعى على رجل

ملا أنه اقضه فنجح المدعي عليه المال فاقام المدعي شاهدين فشهد أحدهما

أنه اقضه وشهد الآخر أنه اقضه ثم قضا فأنه يعجز بالقرض بشهادتهما ^{شهادة}

الذي شهد بالقرض والقضاء لم تبطل شهادته بالقرض

ووجه الفرق في ذلك أن شاهد القرض والقضاء لم يشهد بقيام الدين ^{للمال}

وإنما شهد بالقرض فلم يكن متافضا. أما في مسئلتنا وكيل المدعي ادعى عليه ^{المال}

للمال فإذا شهد على القضاء وكانت شهادته على القضاء مبطلا لدعواه الدين

بحكم الوكالة امرأة وكلت رجلا ليلطلب مهرها من الزوج فادعى الزوج الخلع فشهد ^{الوكيل}

مع آخر على أنها اختلعت على كذا لا يقبل شهادة الوكيل كما في مسئلة دعوى الوكيل

وهذا نظير ما ذكر في الكتاب وجلان شاهد الرجل على رجل بعيد في يده فاقام الشهود ^{عليه}

البينة ان الشاهد ادعاه قبله بطلت شهادته لكان التناقض والله اعلم
باب من الشهادة التي يكذب المدعي شاهداً في بعض
ما شهد له . في الباب فصول اربعة فصل في الشهادة
التي يخالف الدعوى الشهادة وفصل في كذب الشهود
المدعي وفصل في اختلاف الشاهدين وفصل
في تعارض البينتين على الموت في وقتين مختلفين

اما الفصل الاول

فهو فصل الشهادة التي تخالف الدعوى الاصل فيه ان
الشهادة على حق العبد اذا خالفت الدعوى بطلت لان
الدعوى شرط لمصدق الشهادة وفيها خالفت لم يوجد
الدعوى فتبطل ضرورة وتكذب الشاهد في بعض ما شهد له يمنع الشهادة
لما قلنا . والاصل في تعارض البينتين ان الغايب اذا ينعن بكذب احد ^{بنتين} البينتين
لا يقضي وعند التعارض ليس احدا الفريقين في يقينه للكذب او لمن الاخر
فلا يقضي بشهادتهم . جئنا الى المسائل . اما الشهادة اذا خالفت الدعوى فهو
على وجهه اما ان كان المدعي به ديناً او ملكاً او عقداً . فان كان ديناً فشهد وابقل
عما ادعاه المدعي نحو ما اذا ادعى العا وخمسائة فشهد واجمسائة ^{بنتين} لا يقضي بحسبها
من غير دعوى التوفيق وكذا لو ادعى العا فشهد واجمسائة . ولو ادعى العا
فشهد احدهما بالف والاخر بحسبها لا يقضي بشيء في قول ابي حنيفة رحمه الله لان عند
اتفاق الشاهدين على الشهود به شرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لان ثمة
اتفاق الشاهدين على خمسمائة والمواقفة بين الدعوى والشهادة ^{بنتين} لفظ ليس

عند تقبل شهادتهما على خمسمائة بغير توفيق. وكما ادعى خمسة عشر فشهد
 عند خمسة عشر والآخر عشرة لا يقضي بشيء عند البينة رجحان خمسة عشر
 لأنه واحدة تذكر بغير حرف العطف وهي غير العشرة فلم يتفقا على شيء فلا تقبل
 بخلاف ما لو ادعى الفا وخمسمائة فشهد احدهما بالف والآخر بالف وخمسمائة
 فانه يقضي بالالف لان الفا وخمسمائة تذكر بحرف العطف فكانت الالف ^{كثرة}
 في شهادتهما فيقتضى بما انفقا عليه وان ادعى الفرد درهم فشهد احدهما بالف
 والآخر بالعين لم تقبل شهادتهما في قول البينة رجحان الالف غير الالفين
 فلم يتفقا على شيء. واما اذا كان الشهود به اكثر مما ادعاه المدعي نحو ما اذا
 ادعى الفا فشهد بالف وخمسمائة او شهد بالف درهم لا تقبل شهادتهما بغير ^{توفيق}
 لأنه ثبت بالشهود بالزيادة فان وفق فقال كان له عليه الف وخمسمائة ^{التي}
 ابرأته عن خمسمائة او قال استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود ^{تقبل}
 شهادتهما حينئذ لانه وفق بين الدعوى والشهادة باحر محتمل وكذلك
 في الالف والالفين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينة لان الشيء انما يحتاج
 الى اثباته بالبينة اذا كان شيئا لا يتم به ولا يتفرد باثباته كمالوا ^{الملك} ادعى
 بالشراء فشهد الشهود بالهبة فان تمه يحتاج الى اثباته بالبينة اما البراءة
 يتم به وحده فلو اقربا لا استيفاء يصح اقراره ولا يحتاج الى اثباته بالبينة لكنه
 لا بد من دعوى التوفيق ههنا استحضار القياس ان التوفيق اذا كان ممكنا حمل
 عليه وان لم يدع التوفيق تصحیح الشهادته وصيانة الكلامه وجه الاستدلال
 ان المحالفة بين الدعوى والشهادة ثابتة بصورة فان كان التوفيق مراداً ^{توفيق}
 المحالفة وان لم يكن التوفيق مراداً الا قول فلا توفيق لك فاذا ادعى التوفيق ثبت ^{توفيق}

فزال المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بنجوا هرا ده مرج ان محمد راج شهد
 في بعض المواضع دعوى التوفيق لم يشترط في البعض وذلك محمول على ما اذا دعي
 التوفيق وذلك جواب الفياس فلا يد من دعوى التوفيق ولو قال المدعي ^{عليه} ^{عليه} ^{عليه}
 عليه الالف درهم قط لا قبل شهادتهما ولو ادعى خمسمائة شهده الشهود
 بالف فقال الطالب انما لي عليه خمسمائة قد كانت الفا فقبضت منها خمسمائة
 وصل الكلام او فصل فتشهادتهما بالخمس ^{جائزة} جائزة ولو قال لم يكن لي عليه ^{عليه} ^{عليه}
 بطلت شهادتهما رجلا ان شهد الرجل على رجل آخر بقرض الف درهم فشهد
 احدهما انه قد قضاها ذكر في الجامع الصغير انه يجوز شهادتهما على القرض
 وذكر الطحاوي عن ابي يوسف رج انه لا يثبت القرض ايضا وذكر في المنع
 رجلا ان شهد ان لهذا الف درهم قد اقرضته منها مائة وقال الطالب
 لم قبض منه شيئا قال ابو حنيفة وابو يوسف رج يقضي بالالف ويجعل مقضيا
 للمائة وذكر في العيون رجلا ان شهد على رجل بالف درهم وقال قد قضاها
 خمس مائة وقال الطالب لي عليه الف ما قضى لي شيئا او قال صدق في الشهادة
 على الدين واوهما في القضاء او قال شهد لي بالف بحق وخمسمائة تباطل او نزور
 قال ان عدل اجاز الا في قوله شهدا بياطل او نزور وقال زفر راج لا يجوز شهادتهما
 في الوجه كلها وعلى هذا الخلاف اذا شهد للمدعي بالف وشهد ان للمدعي
 عليه على المدعي مائة دينار والمدعي ينكر الدنانير هل اذا كان المدعي
 به دينيا فان كان المدعي به ملكا وشهدوا باقتل مما ادعي نحو ما اذا ادعي
 كل الدار فشهدوا له بنصف الدار جائز شهادتهم وقضيه بالنصف من غير توفيق
 لما قلناه الدين وكذا لو ادعي دارا في يد رجل انما له وشهد الشهود انهم اشتروا

من الذي في يده جازت شهادتهم لانه لما ادعى ملكا مطلقا قد ادعى الملك في الحال
فيما مضى والشهود اذا شهدوا بالشراء فقد شهدوا له بالملك في الحال فكانت
شهادتهم باقل مما ادعى وما شهدوا به يصلح بيانا لما ادعاه المدعي فانه لو قال ملكي
لانه اشترى منها من ذي اليد يصح ويكون اخر كلامه بيانا للاول بخلاف ما اذا ادعى
اولا النتائج وشهد الشهود انها له اشترىها من ذي اليد لا يقبل شهادتهم
الا ان يوفى فيقول نتجت في ملكي الا انه بغيرها منه ثم اشترى منها منه فالم يدعى
توفيق على هذا الوجه لا يقبل شهادتهم لان دعوى النتائج على ذي اليد لا يحتمل ^ع
ملك حادث من جهة فانه لو قال هذه الدابة ملكي بالنتائج من جهة ذي اليد
لا يصح كلامه فلا يمكن ان يجعل اخر كلامه بيانا للاول فلا يقبل الشهادة
بدون التوفيق ولو ادعى انه له ورثته من ابيه وجاء بالشهود فشهدوا وانظر واخبر
الغائب ميراث عن ابيه جازت شهادتهم لانهم شهدوا له باقل مما ادعاه هذا
اذا شهدوا بالملك باقل مما ادعى وان شهدوا باكثر فخوان يدعي دارا في يد ^{حل}
انها له اشترىها من فلان غير ذي اليد وهو يملكها فحق المدعي عليه فجاؤا للمدعي
بشهود فشهدوا وانها له لا تقبل شهادتهم لان المدعي ادعى ملكا حادثا لا يظهر
في حق الزوائد والشهود شهدوا باجلك مطلق والملك المطلق يظهر في حق الزوائد
وفي حق رجوع الباعه بعضهم على بعض فصاركانهم شهدوا له بالزوائد نضا
فلا يقبل شهادتهم واشار محمد ر ج في الكتاب الامعني اخر فقال المدعي اقر بالملك
لمن ادعى الشراء منه ثم ادعى الانتقال الى نفسه بالشراء ولم يثبت الانتقال لانهم
لم يشهدوا بالانتقال فلا يقبل شهادتهم وكذا لو ادعى ان دارا له ورثتها من ابيه
والشهود شهدوا وانها داره لا تقبل شهادتهم وكذا لو ادعى ان الدار له الا هذا البيت

فتشهد وان جميع الدار له لا يقبل شهادتهم الا ان في هذه الصورة اذا وفق
 نقال كان كل الدار لي الا اني بعت هذا البيت منه ولم يعلم به الشهود يقبل
 شهادتهم ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينه لانه اقر على نفسه بزوال البيت
 عن ملكه وعلى جواب القياس يحمل على التوفيق وان لم يدع ولو ادعى يار
 في يد رجل انها له منذ سنة فتشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة
 بطلت شهادتهم. فلو ادعى المدعي انها له والشهود شهدوا انها له منذ عشرين سنة

جلزت شهادتهم اما اذا كان المدعي به عقدا او شيئا من اسباب الملك
 رجل ادعى دارا في يد رجل انها له اشتراها من فلان غير ذي اليد فجاء بشا
 فتشهد ان فلانا ذلك وهبها له وقبضها وهو يملكها لا تقبل هذه الشهادة
 حتى يوفق فيقول اشتريتها منه فمجد في غم وهبها له يور ذلك واقام البينة
 على ذلك قبلت شهادتهم ولا تقبل قبل التوفيق لوجود المخالفة صورة ومعنى
 اما الصورة فظاهر. واما المعنى فلان الملك الحاصل بالهبة غير الملك
 المستفاد بالشراء لان الهبة تفيد الملك بغير عوض ولا يكون فيه خيار الرؤية
 والعيب ولا يكون لان ما لا يكون فيه ضمان الرجوع عند الاستحقاق والشراء
 يثبت جميع ذلك والتوفيق وان كان محتملا الا ان هذا النوع من التوفيق
 لا يثبت من غير دعوى لانه يحتاج الى نقض الذي ادعاه او لا الى اثبات
 عقد شهد به الشهود فيكون في الحمل على هذا الوجه انشاء بالخصومة
 والقاضي نصب لقطع الخصومات لا لانشاء هذا النوع من التوفيق كما لا
 بد من الدعوى لا يثبت بمجرد الدعوى عما يثبت اذا اعاد البينة على التوفيق
 بخلاف ما تقدم لان ههنا اقر بالملك لغرض ثم ادعى الهبة ودعوى الهبة دعوى

على الغير وليس باقراره على نفسه والدعوى لا يثبت الا بالبينه بخلاف
 الابراء ونحو ذلك لان ذلك اقرار على نفسه وشهادة الشهود على الهبة قبل
 التوفيق كانت قبل الدعوى فلا تعتبر. ويجوز عن الشيخ الامام ابي القاسم الصفار
 رحمه الله ان قال له يأت بينه انه كان اشتراها من فلان ثم حمد فلان الشراء ثم وهبها
 منه وقبضها المدعي لا يقبل ومتنازع خارج انكر موافك وقالوا لو وجد بينه
 على الشراء لا يحتاج الى دعوى الهبة لكن لا بد ان يقيم البينه على الهبة ^{القبض}
 بعد الشراء كما لو ادعى الهبة في وقت قبل الشراء لا يقبل لانه في التوفيق ادعى الهبة
 بعد ما حمد الشراء فانا اقام البينه على هبة في وقت قبل الشراء كان متنازعا ولو
 ادعى دار في يد رجل انها كانت لابييه فلان مات وتركها ميراثا لمن سنة فحمد
 المدعي عليه فجاء المدعي بشهود فشهدوا انه اشتراها من الذي في يده منذ
 سنتين وادعى المدعي ذلك لا تقبل هذه الشهادة الا ان يوفق فيقول اشترتها
 من ذي اليد منذ سنتين كما شهدوا ثم بعتهما من ابي ثم مات ابي فورثتها ^{منه}
 فاذا وفاق على هذا الوجه وشهد الشهود بذلك يقضيه ولا يثبت هذا التوفيق
 ما لم يشهد الشهود بالبيع من ابيه لان دعوى البيع من ابيه دعوى على الاب
 فلا يثبت الابيية وكذا لو ادعى الارث او لا تشهد الشهود بالهبة والصدقة
 مكان الشراء لا تقبل ما لم يوفق. ^{عبد} في يد رجل ادعى رجل ان الذي في يده
 تصدقه عليه منذ سنة وقبضه وحمد الذي في يده فجاء المدعي بشهود ^{سنتين}
 انه اشتراه من ذي اليد منذ سنتين لا تقبل الا ان يوفق فيقول اشترته منه منذ
 ثم بعته منه ثم تصدقه عليه منذ سنة فاذا وفاق على هذا الوجه تشهد الشهود
 على البيع منه ثم بالصدقة يقضيه. ولو ادعى ابا له ميراثا من ذي اليد منذ سنة

فشهد الشهود بالصدقة منذ سنتين وادعى المدعي ذلك لا تقبل الا ان
 يوفق فيقول تصدق به علي منذ سنتين وقبضته ثم بعته منه منذ سنة ثم
 اشترى منه وشهد الشهود له بذلك. ولو ادعى الصدقة منذ سنة فشهد
 الشهود انه اشتراه منه منذ شهر لا تقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به
 علي منذ سنة وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب وجهد الصدقة
 فاشترى منه منذ شهر فاذا وُفق على هذا الوجه وانبت بالبينة قبلت
 ولو ادعى ميراثا عن ابيه منذ سنة وشهد الشهود انه اشتراه من ذي اليد
 بعد ما قام من عند القاضي لا تقبل فان وُفق فقال محمد في الميراث ^{بينة} فاشترى
 منه لا قبلت بيشه لكن اذا عاود اعاد البينة على ذلك لان الشراء من ذي اليد
 دعوى على ذي اليد فلا يثبت بدون البينة والشهادة الاولى قامت
 قبل الدعوى فلا تعتبر. ولو ادعى امه في يد رجل وقال اشترى بمقامه
 بعبد ي هذا منذ شهر محمد البايع ذلك وجاء المدعي بشهود فشهدوا
 انه اشترى امه بالف منذ تمام من عند القاضي لا تقبل لكان المخالف
 الا ان يقول اشترى بها بالعبد منذ شهر ثم محمد في فاشترى بها منه بالف
 درهم بعد ذلك فاذا وُفق على هذا الوجه واعاد البينة على الشراء
 بالف يقبل ذلك. ولو ادعى اولا انه اشترى امه بالعبد منذ شهر ثم جاء
 بشهود فشهدوا انه اشترى امه منذ سنة او قبل ذلك لا تقبل
 لكان التناقض الا ان يوفق فيقول اشترى بها منه منذ سنة كما
 شهد به الشهود ثم بعته امه ثم اشترى بها منذ شهر فاذا وُفق على
 هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق

ويقتضى له . ولو ادعى دارا في يد رجل انها له فجاء بشاهدين فشهد احدهما
انها اذارة ورثها عن ابيه وشهد الاخر انه ورثها عن امه فالشهادة باطلة
لانه لا وجه للتوفيق بين الشاهدين وكذا لو شهد احدهما انه اشتراها
من فلان وهو يعلمها وشهد الاخر ان فلانا اخ وهبها منه وهو قبضها
ولا يقال اذا اختلف الشاهدان في سبب الملك فتمت اتفعا على الملك له فوجب
ان يقضى له بالملك كما لو قال فلان على الف من قرض فقال المقر له لا بل من ثمن
بيع يقضى له بالالف واختلاف السبب لا يضره وكذا لو شهد انه اقرانه
كفل للمدعي بالف درهم عن فلان فقال الطالب قداقر بذلك لكن الكفالة كانت
عن فلان اخ كان للمدعي ان يأخذ بالمال وكذا لو شهد له بالف درهم
من ثمن جارية فقال البائع انه قد اشهد بها على هذه الشهادة والذي
عليه الف من ثمن متاع اخر وشهد الشهود على الاقرار بالف من ضمان جارية
غصبها منه وقد هلك لا تقبل هذه الشهادة بخلاف الاقرار لان السبب
انما لا يعتبر اذا كان حكم السببين واحدا كما في الاقرار فان الف الواجب
بالقرض والغصب واحدا ما هما حكم السببين مختلف لان الموروث من الاب
يتضمن حقو قاعيرها ضمنه الموروث من الام من قضاء ديون الاب
وتفنيذ وصاياه وغير ذلك فلا تقبل . ولو شهد شاهدان لرجل فقالا
نشهدان فلانا هذا غضب عبده ولكنه قد رده عليه بعد ذلك فمات
عنده مولا . فقال المغضوب منه لم يرد . على وانما مات عند الغاصب
فقال المشهود عليه ما غضبته عبدا ولا رددته عليه وما كان من هذا
شيء قال اذا لم يدع شهادة ما ضمنه القيمة . وكذا لو شهد انه غضب

وان مولا قتله عند الغاصب فقال المصوب منه ما قتلتك ولكنه قد
غصبه ومات عندك وقال المشهود عليه ما غصبت عبدك ولا قتلتك هذا المدعى
عبد له في يدي كان عليه قيمة وكذا لو شهد ان لهذا العبد هذا الف درهم
ولكنه قد برأه منها وقال المدعي ما البرأته عن شيء وقال المشهود عليه ما كان
له على شيء ولا ابرأته عن شيء قال اذا لم يدع شهادتهما على البرأته قضيت عليه
بالالف رجل ادعى قبل رجل دارا فقال المدعى عليه ليست في يدي فاقام
المدعى بينة فشهد وان الدار في يد المدعى عليه وفي ملكه قال يسأل القاضي
المدعى فان قال كما شهد انها في يده وفي ملكه فقد اقره بالدار وان قال صدقوا
انها في يده ولا صدقتم انها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعى عليه خصما رجل
ادعى على رجل الفاق شهد له الشاهدان ان له عليه الف درهم وشهد احد
انه اخره بالالف الى سنة وانكر الطالب فانه يقضي عليه بالف وهذا
وما لو شهد احد هما انه قد قضا خسمائة سواء اذا شهد المشهود
بدار لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذا الدار لفلان لرجل اخر غير المدعى
عليه ليس هو في فقد كذب شهوده ان قال هذا قبل القضاء لا يقضي
له ولا لفلان بشيء وان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي انما
لفلان قال ابو يوسف رج اجرت اقراره لفلان وجعلت له البيت ورثت
ما بقى من الدار على المقضي عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه ولا يسو^ف
رج فيها قول اخر انه يضمن قيمة البيت للمشهود عليه ويكون ما بقى من الدار للشه^د
له . رجل في يد يه عبد ادعى رجلا انه اشتراه من ذي اليد وذو اليد يجحد فجاء المدعى
بشاهد بن فشهد وان له باعه منه ولا يدري اهل للبائع ولا جازت شهاد^{تهما}

للمدعي. ولو جاء المدعي بشاهدين فقال للقاضي العبد لنا باعه المدعي عليه من هذا
 المدعي بأن القاضي يقضي بشهادتهما للمدعي. شاهدان شهد بشئ واختلافاً أو
 أو المكان أو في الأثناء والقرار فان كان المشهود به قولاً محضاً كالبيع والإجارة
 والطلاق والعناق والصلح والأبراء تقبل وصورة ذلك إذا ادعى الشراء بالف فشهدا
 أنه اشتراه منه بالالف إلا أنهما اختلفا في البلدان أو في الأيام أو في الساعات أو في
 الشهور أو شهدا على البيع بالف فشهد أحدهما أنه باعه وشهد الآخر على إقراره بالبيع
 وكذلك في الطلاق لو شهدا على الطلاق فشهد أحدهما أنه طلقها اليوم وشهد الآخر
 أنه طلقها أمس أو شهدا أحدهما على إقراره بالف اليوم وشهد الآخر أنه أقر بالف أمس
 شهدا بهما ولا يبطل الشهادة باختلاف الشاهدين فيما بينهما في الأيام والبلد
 إلا أن يقولوا كجامع الطالب في موضع واحد في يوم واحد فإذا اختلف ذلك ثم اختلفا في
 الأيام والمواطن والبلدان فإن أبا حنيفة ربح قال أجيز الشهادة وعليهم أن ^{محفظوا}
 الشهادة دون الوقت وقال أبو يوسف ربح الأمر كما قال أبو حنيفة ربح في القياس
 وأما استحسن وأبطل هذه الشهادة بالنهية إلا أن يختلفا في الساعتين من يوم
 واحد بتفاوت يجوز. ولو اختلفا في الثياب التي كانت على الطالب أو المطلب
 أو المركب أو قال أحدهما كان معاناً فلا ن وقال الآخر لم يكن معاناً فلا ن ذكر في الأصل
 أنه يجوز ولا يبطل هذه الشهادة وإذا كان المشهود به من جنس الفعل حقيقة وحكما كالغصب
 والجناية واختلف الشهود في المكان أو في الزمان أو في الأثناء والقرار لا تقبل
 شهدا بهما ولو كان الغصب هالكاً فشهدا على القيمة فشهد أحدهما أن قيمته
 الف وشهد الآخر على إقراره بالغصب أن قيمته الف لا تقبل شهدا بهما وكذلك لو اختلف
 شهود الغصب شهد أحدهما على الغصب والآخر على الإقرار بالغصب لا تقبل وذكر

في المجامع اذا ادعى ملكا جاء بشاهدين فتشهد احدهما انه ملكه وشهد الآخر على الآخر
المدعى عليه انه ملك المدعى لا تقبل. ولو كان الشهود به قولا لا يتم الا بفعل كما لنكاح
واختلف الشهود على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم وان اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه
الا بفعل القرض كالهبة والصدقة والرهن فان شهد على معاينة القرض واختلفا
في الايام والبلدان جازت شهادتهما في قول البيهقي وبابن يوسف ورح والقياس
ان لا تقبل وهو قول محمد وزفر ورح. وان شهدا على اقرار الرهن والواهب والمتصدق
بالقبض جازت الشهادة في قولهم ولو شهدا على الرهن فتشهد احدهما على معاينة القرض والآخر
على اقرار الواهب بالقبض لا تقبل هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا بمنزلة الغصب
وان اختلف شهود الرهن في جنس الدين او في مقلده لا تقبل كمالواختلف
البيع في جنس الثمن او في مقلده. وان اختلفا في فعل لمحى بالقول كالقرض
فاختلفا في المكان او في الزمان لا يبطل الشهادة وان كان القرض لا يتم الا بالتسليم ^{يكون}
القرض في هذا بمنزلة الطلاق والعتاق. ولو اختلف شاهد القرض في المكان
او في الزمان جازت شهادتهما في قول البيهقي ورح وقال صاحباه رح لا تقبل
وان اختلفا في الانشاء والاقرار لا يقبل شهادتهما في قولهم ولو اختلفا في الطلاق فتشهد
احدهما على تطليقتين والآخر على الثلث او شهد احدهما على تطليقتين والآخر على
تطليقة لا تقبل في قول البيهقي ورح وقال صاحباه وابن ابي ليلى رح جازت شهادتهما
على الأقل. ولو شهد احدهما على تطليقة والآخر على تطليقة وبنيص او شهد
على تطليقة والآخر على تطليقة وتطليقة جازت شهادتهما على الأقل عند الكل ولو
شهد احدهما انه قال لها انت خليعة وشهد الآخر انه قال لها بريد لا تقبل عند الكل لانها
اختلفا في لفظه الايقاع وان كان معنى اللفظين واحدا وكذا لو شهد احدهما انه

طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الآخر انه طلقها ان دخلت فلا تا
 وقد كملت لا تقبل عند الكل. وكذا لو شهد احدهما انه طلقها ثلثا وشهد الآخر
 انه قال لهما انت على حرام ونوى التلث لا تقبل عند الكل ولو شهد احدهما انه
 طلقها نصف واحدة وشهد الآخر انه طلقها ثلث واحدة لا يقبل في قول يحنيفة ج
 وكذا لو شهد احدهما انه طلقها ثلثا وشهد الآخر انه طلقها اذ الشهادة باطلة في قول
 يحنيفة ج وعندهما جازت شهادتهما على الاقل ولو شهد احدهما انه قالها
 انت طالق وشهد الآخر انه اقرنه طلقها او اختلفا في المكان او في الزمان جازت
 شهادتهما ولو شهد احدهما انه قال ان دخلت فلا تة الدار في طالق ولا تة معاد
 وشهد الآخر انه قال ان دخلت فلا تة الدار في طالق وحدها وقد دخلت فلا تة
 طلقت وحدها وكذا لو شهد على التخيير فشهد احدهما انه طلق زينب وعمره وشهد
 الآخر انه طلق زينب جازت شهادتهما على الاقل على طلاق زينب. رجل ادعى على ولي
 العبد انه اذن العبد في التجارة واقام شاهدين فشهد احدهما على الاذن
 والآخر ان مولى العبد راه يستعري ويبيع ولم ينهه لا يقبل شهادتهما رجل اشترى
 فادعى عينا واقام شاهدين فشهد احدهما انه باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر
 على اقرار البائع بالعيب لا تقبل هذه الشهادة. رجل عليه الف درهم لرجل فادعى
 انه اوفاه دينه واقام شاهدين فشهد احدهما بالايفاء وشهد الآخر على اقرار صاحب المال
 بالاستيفاء لا تقبل كما لو ادعى على رجل غصبا واقام شاهدين شهد احدهما بالغصب
 والآخر على الاقرار بالغصب. وكذا لو ادعى الغريم الايفاء فشهد احدهما للشاهد من
 على اقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر انه صاحب المال ابر الغريم لا تقبل
 ولو ادعى الغريم ان صاحب المال ابره فشهد احدهما للشاهد من بذلك وشهد الآخر ان صاحب

١٠٠٠ المالك او تصديق به عليه وحلله جائزت شهادتهما ولو ادعى الغريم بالهبة
 فهو احد الشاهدين على اقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر على الهبة
 او بالصدقة او التحليل لا تقبل ولو ادعى الغريم الهبة فشهد احد شاهدين به بالهبة
 الا بالصدقة لا تقبل ولو ادعى الغريم الايفاء فشهد احد الشاهدين ان صا
 ابراه في بلد كذا وشهد الاخر انه ابراه في بلد اخرى جائزت شهادتهما ولو ادعى الغريم
 فشهد اثنان صاحب المال ابراه جائزت شهادتهما ولو ادعى الغريم ان صاحب المال ابراه واقام
 الشاهدان شهادتهما على اقرار صاحب المال بالاستيفاء فان القاخير يسأل الغريم عن البراءة
 كانت بالاستيفاء او بالاسقاط فان قال كانت بالاستيفاء تقبل ان قال كانت
 لا تقبل وان لم يبين وسكت ذكر في الاصل ان القاخير لا يجبر على البيان لكن
 لا يقضيه هذه الشهادة اذ لم يبين لان البراءة بالاستيفاء تكون فوق البراءة بالاسقاط
 ما اذا شهد الشهود بالكثر مما ادعى لا تقبل من عن غير توفيق بخلاف ما اذا ادعى الغريم الايفاء
 فشهد الشهود بالابراء او بالتحليل فان القاخير لا يسأل عن البراءة ويقضيه بالبراءة
 من غير حوال لان الشهود شهدوا باقل مما ادعى وفي مثل هذا يحتاج الى التوفيق
 في قضيه من غير سؤال ويكون الثابت بقضاء القاخير براءة الغريم بالاسقاط لا البراءة
 بالاستيفاء حتى لو كان الغريم كفيلا كفل باحر المكفول عنه فاذا ادعى الايفاء فشهد
 الشهود بالابراء كان لصاحب المال ان يرجع بدينه على الاصيل ولا يكون للكفل ان يرجع
 على المكفول عن ديني كمال ابراه المكفول له ولو ادعى الكفل الهبة فشهد احد الشا
 بالهبة والاخر بالبراءة جائزت شهادتهما لان الغريم لو كان اصيلا وادعى الهبة فشهد
 احد الشاهدين بالهبة والاخر بالبراءة جائزت شهادتهما فيكون اذا كان كفيلا ولو ادعى
 على رجل الف واقام شاهدين فشهد احدهما ان له عليه الف وشره الاخر

على اقله بالالف قالوا جازت شهادتهما في قول ابي يوسف رجلا وكل رجلا
 بقض دين له على رجل فان الوكيل بقض الدين يكون وكيلاً بالخصومة في قول
 ابي حنيفة رج والمأمور بقض الدين لا يكون وكيلاً بالخصومة وكذا الرسول لا يكون وكيلاً بالخصومة فان
 جاء الوكيل الى المدين فانكر المدعى عليه المال والوكالة فجاء المدعى بشاهدين
 فهو على وجهين في وجه يحون شهادتهما ويصير وكيلاً بالقض والخصومة في قول
 ابي حنيفة رج وفي وجه يصير وكيلاً بالقض ولا يصير وكيلاً بالخصومة في قولهم
 الوجه الاول اذا قام مدعي الوكالة شاهدين فتشهد احدهما ان الطالب وكله
 بقض دينه عن هذا الرجل وشهد الآخر ان الطالب جراه في ذلك بعد عمله حراً
 جازت شهادتهما وكذا لو شهد احدهما انه وكله وشهد الآخر انه سلطه على
 قبض الدين من هذا الرجل وشهد احدهما انه وكله وشهد الآخر انه جعله وصياً
 في حياته جازت شهادتهما ويصير وكيلاً بالقض والخصومة في قول ابي حنيفة
 رج وقال صاحباه رج يكون وكيلاً بالقض ولا يكون وكيلاً بالخصومة. وأما
 الوجه الثاني لو شهد احدهما انه وكله بقض دينه وشهد الآخر انه ارسله في اخذ
 او شهد احدهما انه وكله وشهد الآخر انه امره بقض دينه من فلان او شهد
 احدهما انه وكله والآخر انه انا به من نفسه اي جعله نائبه في قبض الدين او شهد
 احدهما انه وكله وشهد الآخر انه جعله وصياً لم يقبل في حياته او شهد احدهما انه جعله
 في حياته وشهد الآخر انه جعله وصياً لم يقبل في حياته لا تقبل شهادتهما الا ان قوله جعله
 وصياً يكون على النيابة بعد الموت ففي هذه المسئلة الاخيرة لا تقبل شهادتهما
 وفيما سواها جازت شهادتهما ولا يصير وكيلاً بالخصومة عند الكل ولو شهد احد
 انه وكله وشهد الآخر انه وكله ثم عزله جازت شهادتهما على الوكالة ولا يثبت الغزل

فصل في تكذيب الشهود

المدعي اذا كذب الشهود فيما شهد والى او في بعضه لا يقبل بثبوتها دهم امالانه
تفسيق الشاهد اولا لان الشهادة لا تقبل بدون الدعوى وفيما كذب لم يوجد
الدعوى واذا تكلم المدعي بكلام يحتمل ان يكون تكذيبا ان كان ذلك قبل القضاء
لا يقضيه وان كان بعد القضاء لا يبطل قضاءه الا ان يكون تكذيبا للشاهد ^{قطعا}
رجل ادعى دارا في يد رجل انها له واقام البينة وقضيه القاضي ثم اقر المقضيه
انها دار فلان لرجل غير المقضيه عليه لاحق للمدعي فيها وصدقه فلان في ذلك
او كذبه لا يبطل قضاء القاضي لان قوله هي لفلان لاحق لي فيها يحتمل النفي من
الاصل فيكون اكد ايا الشهود ويحتمل انه لاحق له فيها لان المقضيه ملكها
منه بعد القضاء وان كان ذلك في مجلس القضاء بان كان ماعه من المقر له قبل
القضاء على انه بالخيار ثلثة ايام ثم غصبها المقضيه عليه ثم انقضت مدة الخيار بعد القضاء
نصارى المقر له فلا يبطل القضاء بالشك ولو قال المقضيه بعد القضاء هذه
الدار لفلان لم يكن لي قط فالمسئلة على وجهين اما ان يدعى بالاقرار وثني
بالنفي فقال هذه الدار لفلان لم يكن لي قط او بدى بالنفي وثني بالاقرار فقال
هذه الدار ما كانت لي قط ولكها لفلان وكل ذلك على وجهين اما ان صدقه
المقر له في جميع ذلك او صدقه في الاقرار وكذبه في النفي فقال كانت للمقر ملكها
مير بعد القضاء بسبب وهي الآن داري فان صدقه في جميع ذلك بطل قضاء
القاضي ويرد الدار على المقضيه عليه ولا يثنى للمقر له لانها تصادق على بطلان القضاء
وان كذبه في قوله ما كانت لي قط وصدقه في الاقرار وقول هي لي كانت للمقر لانها
ملكها مير بعد القضاء بسبب وهي داري ففي هذا الوجه يكون الدار للمقر له

ويضمن المقر قيمة الدار للمقضى عليه سواء بطل المقر بالقرار وبطلان
 كذا ذكر في التجميع قالوا هذا اذا بطل بالنف وتبني بالقرار موصولا فيصح الاقرار
 واما اذا تبني بالقرار مفصلا لا يصح اقراره ولو ان المدعي اقام البينة انها
 دار
 ثم قال قبل القضاء هذه الدار ليست لي ولكنهما الفلان غير المدعي عليه او قال هي
 دار فلان لاحق لي فيها وصدقه المقر له في ذلك او كذبه بطلت بينته ولا يقضى القاض
 لكان كلامه هذا يحتمل النفي من الاصل ويحتمل النفي في الحال يعني انها دار فلان لانه ملكها الآن فلا
 يقضى القاضير بالسك الا ان يقول موصولا هي دار فلان لانه ملكها منه بعد
 الشهادة فحينئذ يصح ذلك ولا يمنع القضاء وذكر في المستقر رجل ادعى في يده رجل
 متاعا ودار انها له وادعى القاضير له فلم يقضه حتى اقام الذي في يده
 البينة ان المدعي اقر عند غير القاضير انه لاحق له فيه قال ان شهدوا انه اقرب لك
 قبل القضاء بطل القضاء وان شهدوا انه اقرب بعد القضاء لا يبطل القضاء لان
 الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو انه علم القاضير اقراره بذلك كان الحكم على هذا
 الوجه وذكر في المستقر رجل في يده جارية وتولد لها ورجل في يده دار مبنية
 رجل وادعى البينة تشهد وان الامة للمدعي ولم يزيد واعلى ذلك ولم يذكر
 الولد او تشهد وان الدار والبناء للمدعي او تشهد وادعى الدار ولم يتعروا
 للبناء حتى مات الشاهدان او غابا فان القاضير يقضي بالدار وبنائها للمدعي
 اما اذا ذكر والبناء في الشهادة فلا شك لان البناء مركب تركيب قرار فيدخل
 في ذكر الارض خصوصا في دعوى الدار فان قضى القاضير بالدار وبنائها للمدعي
 فقال المدعي بعد القضاء ليس البناء لي انما هو للمدعي عليه ولم يزل له اقراره
 له ذلك بعد الشهادة قبل القضاء كان ذلك كذا بالشهود ويبطل القضاء

والشهادة في الدار والبناء جميعا. وأن قال بعد القضاء البناء للمدعى عليه
 فليس هذا بالكذب للشهود وذكر في شهادات الاصل ان الشهود اذا ذكروا
 البناء في شهادتهم يصير مقصودا في الشهادة والقضاء فاذا اقر المدعى بالبناء
 للمدعى عليه كان ذلك اكذبا للشهود فيطل القضاء والشهادة جميعا فذكر
 في الاصل لو ادعى دارا في يد رجل انما له ونظر القاضي بالدار والبناء ثم ان المقض عليه
 اقام البينة ان البناء له قال ان ذكر شهود المستحق البناء في شهادتهم لا يسمع
 بينة المقض عليه وان لم يذكر واسمع بينته. وحكي عن الفقيه ابي جعفر ان الشهود
 اذا لم يذكروا البناء في شهادتهم يسبح ان يكون المسئلة على الاختلاف على قول
 ابي يوسف رح لا يسمع بينة المقض عليه. وعلى قول محمد رح يسمع ولا يكون الاقرار
 بالبناء اكذبا للشهود وجعل هذه المسئلة فرعاً للمسئلة اخرى ذكرها في
 الشركة. جعل ادعى على اخوانه شريكه شركة مفاوضة واقام البينة ونظر القاض
 بالمال بينهما ثم ان المقض عليه ادعى عينا انه ورثه من ابيه ذكر ان الشهود اذا
 شهدوا بالمفاوضة لا غير لا يصح هذه الدوى عند ابي يوسف رح وعند
 محمد رح يصح. ووجه البناء على تلك المسئلة ان في مسئلة المفاوضة كل عين
 من اعيان التي في يديه لم يصير مقضيا به مقصودا بل صار مقضيا به تبعاً للصحة
 للمفاوضة فكان نظير البناء مع الارض ههنا وقال غيره لا بل مسئلة الشهادات
 على الاتفاق وقرئوا لابي يوسف رح بين هذه المسئلة وبين المفاوضة الفرق
 يعرف في موضعه ثم في رواية الاصل جعل مطلق الاقرار بالبناء لا للشهود
 عليه تكذب للشهود اذ اذكر الشهود البناء في شهادتهم. وفي رواية المنتق
 فصل فقال ان قال المقض له ان البناء لم يزل للمقض عليه او قال انه ملك

المقضى عليه يوم شهد الشهود كان ذلك اكذبا للشهود وان اقر له بالبناء من غير
 تاريخ فقال ان البناء للمقضى عليه لم يكن ذلك اكذبا للشهود لانه محتمل ان
 في يد رجل وابنتها في يد غيره فجاء رجل واقام البينة على الذي في يده التجارية
 ان الامته تقضى القاضيه له بالتجارية لا يكون للمقضى له ان يأخذ الابنة بذلك
 القضاء. ومثله لو ان رجلا في يده نخلة وثمرتها في يد غيره جاء رجل واقام البينة
 على الذي في يده النخلة ان النخلة له وقضى القاضيه لها بها كان للمقضى له ان
 الثمرة بذلك القضاء هكذا ذكر في المتن رجل اقام البينة على دار في يد رجل
 انها دار ابيه مات وتركها ميراثا له وقضى القاضيه له بالدار ثم جاء رجل ادعى
 ان الدار داره اشتراها من اب المقضى عليه وصدقه المقضى له فانه يبطل القضا
 ويرد الدار على المقضى عليه ويقال للمدعي الثاني اقم البينة على المقضى عليه
 والا فلا حق لك لان المقضى له اكذب شهوده فيبطل قضاء القاضيه. رجل
 اقام البينة على دار في يد رجل ان اباها مات وتركها ميراثا له واقام ^{البينة} الذي في يده
 ان اب المدعي اقر في حياته ان الدار ليست له فانه تبطل شهادة شهود الوارث
 وكذا لو شهدوا على اقرار الوارث بعد موت ابيه او قبل ذلك ان الدار لم يكن
 لابيه واقام البينة على اقرار الوارث ان اباها مات وليست الدار له كان
 ذلك ابطالا لبينة الوارث. رجل مات واقتسمت وثقة التركة بين ^{ضيم}
 ثم ادعى احد هم لنفسه على الميت ديناسمع دعواه لان الدين لا يمنع ثبوت
 الملك للوارث والقسمة. وكذا لو ظهر على الميت بعد القسمة دين لاجني ولم يصل
 اليه حصه من الورثة كان له ان ينقض القسمة وكذا لو اجاز لاجني قسمة الورثة
 ثم امراد ان ينقض كان له ذلك ولو ادعى بعض الورثة بعد ما اتسما الدار ^{ان اياه}

كان يصدق عليه بطائفة معلومة من هذه الدار اودعى ان والده كان تصدق
 بذلك على ابنه الصغير اودعى عينا من اعيان المملوكة لنفسه بوجه من الوجي لا يسمع
 دعواه لان اقدامه على القسمة اقرار منه ان ما دخل تحت القسمة من تركه الميت
 ميراث لهم عن الميت فكان متناضيا في دعواه وان ظهر بعد القسمة شريك في التركة
 بان ظهر وارث اخر وكانت القسمة بتراضهم لا بقضاء القاضي بطلت قسمتهم سواء
 غفلوا نصيب الغائب او لم يغفلوا وان ظهر بعد القسمة موصي له بالثلث فان كانت
 القسمة بتراضهم لا بقضاء القاضي فكذلك الجواب لان الموصي له بالثلث شريك
 الوارث له ان ينقض القسمة وان كانت القسمة بقضاء ثم حضر الموصي له بالثلث
 اختلف فيه المشايخ قال بعضهم ليس له ان ينقض القسمة لان الموصي له بالثلث
 شريك الوارث وفيما اذا ظهر وارث اخر ابان القسمة بقضاء القاضي ينقض
 على الوارث الغائب وان كانت بغير قضاء لا ينفذ كذا ههنا وقال بعضهم له ان
 القسمة على كل حال بخلاف الوارث وموضعها كتاب القسمة رجل ادعى دار في يد رجل
 انه اشتراها من ذي اليد فانكر المدعي عليه البيع فلما اقام المدعي البينة اقام المدعي
 عليه البينة ان المدعي رد عليه الدار بعيب قبلت بيئته وكذا الوادعي رجل على
 رجل ايضا فانكر المدعي عليه ثم اقام البينة على البراءة بعد الانكار قبلت بيئته وكذا الوادعي
 العفو عن القصاص بعد انكار القصاص ولو ادعى البراءة بعد انكار البيع عن العيب ^{يسمع}
 دعواه في قول ابي حنيفة ومحمد ورجوع ابي يوسف رج انه يسمع رجل اقام البينة على
 دار في يد رجل انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ثم ادعى انه اشتراها من ابيه لا يسمع
 ولو ادعى اولا الشراء من ابيه ثم ادعى الميراث عنه قبلت بيئته ولو اقام البينة على دار
 في يد رجل انها كانت لابيه لم يبرئ يوم كذا وورثها عنه المدعي لا وارث له غيره واقامت ^{امانة}

البينة أن أباه تزوجها يوم كذا اليوم بعد اليوم الذي ذكر الابن موته فيه وولده هذا
 الولد ثم مات بعد ذلك ولها المهر والميراث فان القاضي يقضي لها بالمهر والميراث
 سواء قضى القاضي ببينة الابن أو لم يقض لان القاضي يقضي ببينة الابن بموت الأب
 لا بوقت موته لان حكم الموت لا يتعلق بوقت الموت في أي وقت يموت ويكون
 ماله لورثته فصار كان الابن اقام البينة على موت الأب ولم يذكر الوقت وذلك
 لا يمنع قبول بينة المرأة فان اقامت امرأة أخرى البينة بعد ما قضى القاضي ببينة
 الأولى انه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بينتها ايضا لان القضاء ببينة الأولى
 لا يمنع القضاء ببينة الأخرى ولو أن الوارث اقام البينة على سبيل انه قتل أباه يوم
 كذا وقضى القاضي بذلك ثم اقام امرأة البينة انه تزوجها بعد ذلك اليوم لا يقبل
 بينها لان يوم القتل صار مقضيا به . وقال بعضهم فيما تقدم لا يقبل بينة المرأة ايضا
 وسوى بين القتل وبين ما تقدم من النكاح وفي ظاهر الرواية الحكم ما قلنا ولو اقامت
 امرأة البينة أن الميت تزوجها يوم النحر بمكة وقضى القاضي لها ثم اقامت امرأة أخرى
 البينة انه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم يقبل بينها . رجل ادعى ان هذا الدار
 لفلان وكلية بالخصومة بينهما ثم ادعى هو بعد ذلك انها لفلان آخر وانه وكلية
 بالخصومة
 فيها واقام البينة لا يقبل بينة لانه متناقض لمتناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى
 لغير فلا يسمع دعواه النافي الا بالتوفيق . ولو ادعى ان هذا الدار لفلان وكلية
 بالخصومة بينهما ثم اقام البينة انها له لا تقبل ببينة الابن يوفق . ولو ادعى ان هذا الدار
 ثم اقام البينة بعد ذلك انها لفلان وكلية بالخصومة فيها قبلت بينته

فصل في الشاهد يشهد بعد ما اخبره والحق

وما يحل له ان يشهد والشهاد على الكتاب

رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية عليهم
 قال علماء نازح لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وتسعهم
 ان يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم ان يشهدوا وانما يحل لهم ان يشهدوا
 باحسان معان ذلك اما ان يقرأ الكتاب عليهم او كتب الكتاب غير قراءة الكتاب
 عليه بين يدي الشهود فيقول هولاء اشهدوا على بما فيه او يكتب هو بين
 يدي الشهود وهم يعلمون بما فيه ويقول هو اشهدوا على بما فيه وان كتب
 بين يدي الشهود صكاً وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو اشهدوا
 على بما فيه لا يسعه ان يشهد عليه - قال الشيخ الفاضل الامام ابو علي النخعي
 هذا اذا لم يكن الكتاب مكتوباً على الرسم فان كان مكتوباً على الرسم وكتب
 بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه ان يشهد وان لم يقل
 الكاتب اشهدوا على بما فيه وانه احسن اليه اشار محمد بن زاذان
 في كتاب النكاح وهذا روى عن ابي حنيفة راجع وعن ابي يوسف راجع في رواية اخرى
 اذا كتب الرجل الصك في يده على نفسه بين يدي الشهود ثم اودعه الشاهد ولم
 الشاهد ما فيه وامر الكاتب ان يشهد بما فيه وسعه ان يشهد لان الكتاب
 اذا كان في يد الشاهد يكون معصوماً عن التبديل والتغيير والزيادة ^{المعصاة}
 وعن ابي يوسف راجع في رواية اخرى اذا كتب الرجل الصك بين يديه على نفسه بين يدي
 الشهود وقال اشهدوا على بما في هذا الصك فهو جائز وان كتب غيره وقال
 هو اشهدوا على بما فيه لم يجز حتى يقرأ عليهم ثم يشهد بهم وفي ظاهر الرواية لا يجز
 ان يشهدوا والا ان يقرأ هو الكتاب عليهم او يكتب غيره ويقرأ عليه وهو يقول
 شهدوا على بما فيه او يكتب بين يديه وهو يعلم بما فيه ويقول اشهدوا على

النوازل

بما فيه . ولو كتبت رسالة منه الى رجل من فلان بن فلان سلام عليك اما بعد فانك
كتبت الى ثعنا ضاع الالف اليه كانت لك علي وقد كنت قضيتك منها خمسة مائة
وبقي لك علي منها خمسة مائة فهذا جائز اذا علم حله ان يشهد عليه بذلك وان
لم يكن اشهدوا . ولو كتبت صكا بين يدي قوم اميين وقال اشهدوا بما فيه ولم
عليهم لا يسهم ان يشهدوا . امرأة اقربت على نفسها بجمال لا ينتها ولا ختها تريد به
للأضرار بقية الورثة والشهود يعلمون بذلك قالوا وسهمهم ان يتحملوا الشهاد^ة
ويشهدوا بذلك ويكره لها ان تفعل ذلك . وحكي عن ابي القاسم الصفار رح ان رجلا
امس من السلطان سوق النحاسين مقاطعة كل شهر بكذا واشهدوا شهودا قال
عدل المقطع . المقاطع عن سبيل الرشاد ولو شهد الشهود بذلك حل بهم اللعن
لاهم شهدوا وباطل . وكذا لو شهدوا واعلوا اقرار رجل بمال عرف ان السب
باطل . يسخران كاشهدوا . وبطل هذا . وكذا في كل اقرار سببه حرام وباطل رجل
جاء الى رجلين ومعه اعوان السلطان فاقرا عندهما ان لفلان على كذا وفلان
من اعوان السلطان ثم طلب منهم الشهادة على هذا الاقرار والمقر يزعم
انه انما اقر بذلك خوفا من المقر له قالوا ينبغي للشاهدين ان يتغصوا عن ذلك
فان وثقا على الله كان عن خوف واكره لا يشهدان وان لم يثقا على ذلك^{شهادة}
على اقراره ويدكران للقاضي انه اقروا معه اعوان السلطان حتى تامل القاضي
في ذلك . وجعل آقرين يدي قوم اقرارا صحيحا ان لفلان عليه الف درهم
ثم جاء عدلان او ثلثة الى هؤلاء الشهود وقالوا لا تشهدوا لفلان عليه
بالدين فانه قضاة جميع ما كان عليه من الدين كان لهم الحيا من شأوا
شهدوا بذلك وذكروا القصة للقاضي كيلا يقض القاضي بالباطل هكذا روي

عن محمد بن وعنه في رواية يشهدانه كان عليه ذلك ولا يشهد انه عليه اختاقت الروايات
عن محمد بن في هذه المسئلة واختلف فيها المشايخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضل راج اذا
علا عند الشاهد بن ان صاحب المال قال استوفي دينه وانه ابراء المطلوب عن دينه لا يسعها ان
عن الشهادة على الاقرار بالدين الا ان يكون اسمعا اقرار الطالب بالبراء او بالاستيفاء هكذا راج
عن ابي يوسف في المتع انه اذا شهد عند الشاهد رجلان ممن يثق بهما ان صاحب المال قبضه
ليصل ان يمتنع عن الشهادة اذا سأل الطالب ان يشهد له بحقه قال مولانا وعندي ان كانت
الشهادة على اقرار الخصم بالدين يشهد على الاقرار وان كانت الشهادة على
من قضا وغيره يشهد على السبب ولا يشهد على نفس الحق رجل شهد بكاح امرأة
او بيع الجارية او قتل عمدا او اقرار بشيء من ذلك ثم شهد عند الشاهد علان
ان الزوج طلقها ثلثا بمحض نهما وارضعتها المرأة واحدة وهما صغيران في الحولين
او ان المشتري اعق الجارية او اعتمها البائع قبل بيعها من المشتري او ان الولي
قد عتق دم العمد او ان الميت قد عفاه عنه قبل موته ثم انكرت المرأة النكاح و
الجارية ان تكون للمشتري لا يسع للشاهد بن ان يشهد على اصل النكاح والبيع
وغير ذلك لانه لو شهد عند المرأة علان ان الزوج طلقها ثلثا او شهدا عند الامثلة
وهو المشتري اعتمها لا يسعها ان تدعه بمجامعها وكما لا يسع للمرأة ذلك لا يسع للشاهد
ان يشهد على اصل النكاح وان كان الشاهد بالطلاق او بما ذكرنا واحدا على الاصل
لشاهد النكاح لا شاهد شراء الجارية ان يمتنع من الشهادة الاولى فان الواحد
عند المرأة بالطلاق او عند الامثلة بالاعتاق لا يعمل لهما منع الزوج ولا منع المولى من الجمع
وكذا الشاهد لا يعمل الامتناع من الشهادة ولو كان الطالب هو الذي اقر بقبض الدين
واقر الزوج عند الشاهد بالطلاق واقر المولى بالاعتاق ثم دعاه الى الشهادة على النكاح

وعلى اصل الدين فانه يمنع عن النيهادة ولا يحل له ان يشهد. وذكرنا في راجع اذا شهد
عند شهود النكاح عدلان او شهد عند يهود شراء الجارية عدلان ان الزوج
طلقها ثلثا وان مشترى الجارية اعتق الجارية في هذين الحكمين لا يسع لشاهد
النكاح ولا شاهد شراء الجارية ان يشهد على النكاح وعلى شراء الجارية عند
خوف المرأة النكاح وعند دعوى الجارية الحرية وانكار الملك في الحيون سويين النكاح
والعتق والعفو وغير ذلك ذكر في المنتقى اذا رأت في يد رجل متاعا او دارا ووقع
في قلبك انه له ثم رايته بعد ذلك في يد غيره وسعت ان تشهد انه للاول
وان لم يقع في قلبك حين رايته انه له لم يسع لك ان تشهد انه له برؤيتك اياه
في يده وان رايته في يده فوقع في قلبك انه له ثم رايته في يد غيره فاردت ان تشهد
انه له فتشهد عند شاهد عدل انه الذي في يده اليوم كان هو اودعه
الاول بحضرته لم يسعك ان تشهد انه للاول وان تشهد به عدل
واحد وسعت ان تشهد انه للاول قال لان عند شهادة الشاهد ^{بن}
يقع في قلبه انه ليس للاول فلا يحل له ان يشهد انه للاول بخلاف ما اذا
شهد به عدل واحدا لان بشهادة الواحد لا يزول ما كان في قلبك انه للاول
فلا يحل لك ان تمتنع عن الشهادة الا ان يقع في قلبك ان هذا الواحد صادق
^{راي} فاذا وقع في قلبك ذلك لا يحل لك ان تشهد انه للاول. وذكر في المنتقى انه اذا
شيئا في يد انسان ووقع في قلبه انه له حله ان يشهد انه له وذكر في الجامع الصغير
اذا رأي دارا او متاعا في يد انسان ثم راه في يد غيره حله ان يشهد انه للاول ولم يذكر
وقع في قلبه انه له ولم يذكر التصرف مع اليد. والصحيح ما ذكر في المنتقى لان اليد محمولة
وكذا التصرف فلا يحل له ان يشهد ما لم يقع في قلبه انه له ثم قال في المنتقى وكذلك كل امرئ

يجوز فيه الشهادة بالسماع كالموت والنكاح والنسب اذا وقع في قلبك انه حق
 ما سمعت من الخبر فتشهد عندك عدلان بخلاف ما وقع في قلبك لم يسمعك ان تشهد
 بما وقع في قلبك من الامر الا ان تستيقن انهما كاذبان وان تشهد به عندك
 عدل واحد وسعك ان تشهد بما وقع في قلبك من الامر الاول الا ان يقع في
 قلبك ان هذا الواحد صادق فيما يشهد. اذا شهد الشهود بما يجوز به الشهاد
بالسمع هو قالوا لم نعاين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت شهادتهم. ولو قالوا شهدنا
 بذلك لاناس معنا من الناس لا تقبل شهادتهم. ولو شهدوا بالملك وقالوا شهدنا
 لانا رأينا في يد ولا تقبل شهادتهم. واذا سمع الرجل موت انسان واراد ان يشهد
 على الموت قال ابو حنيفة ربح ان كان الموت مشهورا يقع في القلوب انه حق كان
 له ان يشهد ان فلانا قد مات فان لم يكن موته مشهورا واخبره عدل انه عاين موته
 او شهد جنازة حل للسامع ان يشهد ان فلانا مات فان شهد عند القاضي
 واخبره انما شهد بذلك لان فلانا اخبره لا يقبل للقاضي شهادته وهو قول ابي حنيفة
 وابي يوسف ومحمد. ولا بأس للرجل ان يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر
 والاسنمها يكون بطريقين. احدهما ان يسمع من جماعة كثيرة لا يتصور
 اجتماعهم على الكذب وفي هذا لا يشترط العدالة ولا لفظة الشهادة والثاني
 ان يشهد عند عدل لان بلفظة الشهادة وان لم يعاين الرجل موت انسان
 ولكنه رأى اهله نعى اليهم وهم يصنعون بما يصنع الناس بموتهم لا يصلح ان يشهد
 بموته بذلك اذا شهد رجلان ان زوج فلانة قتل او مات وشهد اخوان انه حي
 كان شهادة الموت والقتل أولى. ولو شهد اثنان ان زوج فلانة طلق امرأته
 والزوج غائب لا يقبل شهادتهما وان شهدا عند المرأة حل لها ان تنزع بزواج اخي

بعد انتقضا والمعدة. ولو شهد عند هذا رجل عدل انه ارتد والغياذ بالله لا يحملها
ان تنزح في رواية السيرة وفي رواية الاستحسان يحملها ان تنزح وذكر
في العيون اذا اخبر المرأة واحد بموت زوجها او بردة او بالطلاق حل لها ان تنزح
ولو سمع من هذا الواحد رجل حله ان يشهد قال لان هذا من باب الدين فثبت
بغير الواحد وان لم يوجد لفظة الشهادة بخلاف النكاح والنسب. واذا اخبر المرأة
عدل بموت زوجها الغائب واخبرها اثنان بحيوته ان كان الذي اخبر بالموت
اخر معاينه الموت واخبرته شهد جنازته حل لها ان تنزح اخو. وان كان اللذان
اخر بحيوته ارجا تاريخ لاحق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح شهادتهما
اولى ولا بأس للرجلان يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر النكاح. فان خرج
قوم من املاء قوم واخبروا رجلا كانوا في الخارج ان فلانا تزوج فلانة على مهر كذا
حلل السامعين ان يشهدوا على النكاح وهذا يحمل لهم ان يشهدوا على المهر فيه رواية
عن محمد رح في رواية يحمل لهم الشهادة على المهر كما يحمل لهم على النكاح كذا ذكر في المنتقى
والعيون لان المهر تبع للنكاح فكان حكمه حكم النكاح ولكن لو قالوا سمعنا من الذين
حضروا العقد ان المهر كان كذا لا يقبل شهادتهم وفي رواية لا يحمل لهم الشهادة
على المهر لان المهر مال فلا يجوز فيه الشهادة بالتسامع والصحيح هو الاول وحل
زوج ابنته من رجل في بيت وفي بيت اخر قوم بسمعون الزوج ولم يشهد هم
قالوا ان كان من بيت العقد الى بيت السامعين كثر أو البتيت والزوج جائز لهم
ان يشهدوا وان لم يروا لا يجوز وان سمعوا كلامهم ذكر الخصاص رح في ادب
القاضي اذا سمع رجل اخر من رجل واحد المجاب لا يحمل له ان يشهد ولو شهد وفسر
لا يقبل القاضي شهادته. ولو ان رجلا دخل بيتا وعلم انه ليس في البيت الا رجل واحد

ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مسلك سوى هذا الباب فأول رجل الذي
 في داخل البيت بشيء وسمع الجالس وسع للجالس ان يشهد على اقرار الرجل
 بذلك رجل قوله تزوج امرأة من رجل ثم مات الزوج فانكروا ثبته نكاحها يجوز
 للذي تولى العقد ان يشهد بالنكاح يشهد ان فلانا تزوج فلانة بمهر
 كذا ولا يذكر انه باشر العقد ^{رجل} فلان يشهد على اقرار امرأة لرجل بالف درهم
 او غيره وشهد ان رجلين سواهما فلان وفلان اشهدا هما انها فلانة بنت فلان
 الفلاني قالوا ابو حنيفة رح لا اجيز ذلك وذكر في الفتاوى انه لا يجوز عند ^{بجينة}
 رح حر يشهد عند الشاهد جماعة انها فلانة بنت فلان الفلاني وقال ابن
 ابي ليلى وابو يوسف رح يجوز ذلك وقال الفقيه ابو الليث رح اذا سمعوا صوت
 امرأة من وراء الحجاب ورأوا شخصها وشهد عندهم رجلان عدلان انها
 فلانة تجاز لهم ان يشهدوا على اقرارها وان لم يروا وجهها واما اذا لم يروا شخصها
 لا يجز لهم ان يشهدوا على اقرارها وهو اختيار الفقيه ابي الليث رح وذكره
 في الفتاوى عن نصير بن يحيى ان ابنا محمد بن الحسن رح دخل على ابي سليمان
 الجرجاني فسأله ابو سليمان عن هذه المسئلة قال كان ابو حنيفة رح يقول لا يجوز له
 ان يشهد عليها حر يشهد عند جماعة انها فلانة وكان ابو يوسف وابو بكر ^{سكا}
 رح يقولان يجوز اذا شهد عند عدلان انها فلانة وعليه الفتوى رجلا عدلان
 شهدا عند رجلان فلانا هذا عدل هل يجوز للسامع ان يعده اذا استل عنه ^{رجل} قال محمد
 اذا كان العدلان اللذان عدلاه يعرفان التعديل وسعه ان يعده لانه لا يجر ^{ضرب}
 بشهادة العدلين فان اجزى وقال شهد عندي شاهدان بذلك جائز ايضا في قبا
 قول ابي حنيفة رح لانه يجوز تعديل الواحد اما عندي يشترط التعدد في العدلين

فاذا أعدت لمريض اخر معه جاز الشاهد اذا كان يحفظ الاقرار ويعرف المقر ويعرف خطه
 الا انه لا يحفظ الوقت والمكان حلل ان يشهد ولو سفي الشهادة وعرف انه خطه
 لا يشهد في قول ابو حنيفة روح وفي قول صاحبيه روح حلل ان يشهد وذكر الخصاص روح
 انه لا يجوز له ان يشهد في قول اصحابنا روح وعن هذا قالوا الشاهد اذا كتب الشهادته
 ينبغي ان يعلمه بعلامة اذا مره بعد ذلك يعرفه بتلك العلامة ويأمن بذلك
 عن التغيير والزيادة والنقصان فاذا رأى خطه ويشهد وحكم الحاكم بشهادته قال
 ابو حنيفة روح لا ينقض قضاؤه وان كان الخط في يد المدعي لا يحمل اليه ان يشهد هو المختار
 رجلان شهد ان الميت طلق امرأته ثلثا وهو صاحب فراش وقال اشهدنا في
 حيوة وامرنا بالكتمان فكنتمنا لا يقبل شهادتهما لانهما اقررا على انفسهما بالفسق رجل
 صب زيتا وسمنا او خلا لغيره بمعينة الشهود وقال مات فيها فأرة كاز القول
 قوله مع يمينه في انكاره استهلاك الطاهر ولا يسع للشهود ان يشهدوا عليه انه
 صب زيتا غير نجس ولو ان رجلا عمد الطوايق لحم فاستهلكه بمعينة الشهود
 ثم قال كانت ميتة لا يقبل قوله في ذلك ويسع للشهود ان يشهدوا عليه انها كانت
 ذكية لان في المسئلة الاولى لا يعلم الشهود بعدم وقوع القارة فيها وفي المسئلة الثانية
 يعلم انها كانت ذكية رجل له شهادة على ملك دار بينهما الرجل الا انه لا يعرف حدودها
 جاز له ان يسأل الثقات عن حدودها للشهادة لكن يشهد على اقرار المدعي عليه
 بالدار ولا يشهد بذكر الحد ود على اقراره حرة لا يكون كاز بالكنه يفسر الحد وذات
 نفسه فيجوز

فصل في الشهادة على الشهادة

الشهادة على الشهادة جائزة في الاقارب والحقوق واقضية القضاة وكتبهم

وكل شيء الا في الحدود والقصاص لا يجوز الشهادة على شهادة رجل او رجلين
اقل من شهادة رجلين او رجل وامرأتين عندنا جلان شهد على شهادة رجلين او على شهادة قوم جاز
عندنا. وقال الشافعي رحمه لا يجوز الا ان يشهد رجلان على شهادة كل اصل
فمنه لا يثبت شهادة اصلين الا بشهادة اربع من الرجال وعندنا كما يثبت قول
الواحد في مجلس القاضيه بشهادة رجلين يثبت قول جماعة بشهادة شاهدين
واذا شهد اصل على شهادة نفسه وعلى شهادة اصل اخر مع شاهد اخر لا يقبل
شهادته على شهادة اصل اخر. ولو ان فرعين شهدا على شهادة اصل فحرم
الشهود على شهادة اوعى اوارتبا وفسق او ذهب عقله وصار بحال لا يجوز
شهادته بطل الشهادة على شهادته. اذا شهد الفرع على شهادة اصل فوثق
شهادته بنفسه الاصل لا يقبل شهادة اجد هما بعد ذلك. ويثبت عدالة
الاصول بتعدد الفروع. فرعان شهدا على شهادة اصلين ان كان القاض
يعرف الاصول والفروع بالعدالة تقضى بشهادتهما فان عرف الاصول بالعدالة
ولم يعرف الفروع يسأل عن الفروع وان عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول
ذكر الحضاف رحمه ان القاضيه يسأل الفروع عن اصولهم ولا يقضى قبل السؤال فان
الاصول يثبت عدالة الاصول بشهادتهما في ظاهر الرواية. وعن محمد بن ابي
عدالة الاصول بتعدد الفروع والصحيح ظاهر الرواية وان قال الفرعان للقاضيه
لا تخبرك لا يقبل القاضيه شهادتهما فان قال المدعي انا اتيك بمن يعدل لهما او يقول
سل انت عنهما غيرنا على قول محمد بن ابي يثبت اليهما ولا يقضى بشهادتهما عن
ابن يوسف رحمه اذا قال الفرعان لا تخبرك فان القاضيه يسأل غير الفرعين عن
الاصول. ولو قال الفرعان لا نعرف الاصل اعدل اهل اقال القاضيه امام

أبو الحسن علي المغيرة رح هذا وقول الفروع لا يجزئ شواهدا فاسم من وممة
 المحلوة رح إذا قال لا نعرفه عدل أم لا لا يرد القاضي شهادة تهما ويسأل عن الأصول
 غيرها وهو الصحيح لأن شاهد الأصل بقي مستورا. ولو قال الفرع للقاضي أنا
 في الشهادة لا يقبل القاضي شهادة الفرع على شهادة. الشهادة على الشهادة لا يجوز أن
لدهود على شهادة ته مريضا في مصر لا يقدر أن يحضرا داء الشهادة أو يكون متاوعا
 غيبة السفر ثلثة أيام وليا لهما. وعن أبي يوسف رح إذا كان شاهد الأصل
 في موضع لو حضر الأداء الشهادة لا يثبت في منزله جازت الشهادة على الشهادة. وعن
 محمد رح في النوار أنه يجوز الشهادة على الشهادة. إمكان الأصل صحيحا في مصر رح
 شهد على شهادته حلا وهذا رجل الخسيس ذلك ولم يقله الشاهد شهد
 على شهادته لا يجوز للسامع أن يثبت على شهادته فإن شهد ونسب القاضي ذلك
 لا يقبل القاضي شهادته لأن الشهادة على الشهادة لا يجوز إلا أن يثبت الأصل
 على شهادته. وصورة الأشهاد أن يقول شاهد الأصل شهد أن فلان على فلان
 ألف درهم فاشهد على شهادتي هذه فيذكر شاهد الأصل في الأشهاد الشهادة ثلثا
 وصورة الأداء من الفروع أن يقول اشهد أن فلانا شهد عندي بكذا واشهد في
 عيشته أنه من ذلك وأنا اشهد على شهادته بذلك فيذكر شاهد الفرع في أداء الشها
 الشهادة ستا قالوا منهم الفقيه أبو جعفر رح يكفيهم الأربع وصورة ذلك أن يقول
 الفرع أرى فلان أن اشهد على شهادته أن فلان على فلان ألف درهم فانا اشهد
 على شهادته أن فلان على فلان ألف درهم فانا اشهد على شهادته بذلك ولو قال
 شاهد الفرع اشهد أن فلانا اشهد في أن فلان على فلان كذا لا يجوز ذلك
 في قول أبي حنيفة مع خلافا لأبي يوسف رح. ولأن أصليين قالوا لغير اشهد أنا سمعنا

في
 النوار

فلانا يقر على نفسه لفلان بالف درهم فاشهدا علينا بذلك فشهد الفرعان لا تقبل شهادة
 الزميين لان الشهادة على الشهادة نقل شهادة الاصول الى المجلس القاضي ولم يوجد. وكذا
 لو قال الاصلان فشهدا ان فلانا اقران لفلان عليه الف درهم فاشهدا انا فاشهد بذلك
 او قالوا فاشهدا علينا ما شهد عليه بذلك او قالوا فاشهدا علينا بما شهدنا او قالوا لفلان على فلان الف درهم
 فاشهدا فاشهدا عليه او قالوا فاشهدا بشهادتنا هذه عليه او قالوا فاشهدا على ما شهدنا وكذا لو قال
 الاصل الفرع اشهدا في اشهدا على اقرار فلان بن فلان لفلان بن فلان بكذا
 درهما نصح الاستهاد في هذه الوجوه. رجل اشهد رجلا على شهادة ثم نهأ ^{شتم} ^{اشهد}
 على شهادته لا يصح نهيه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج حلو فاشهدا على شهادته
 بعد انهي جازت شهادته. رجل اشهد رجلا على شهادة فان كان الذي له المال
 والذي عليه المال حاضري عند الاشهاد يقول اشهدا ان فلان بن فلان هذا
 اقر عند ي ان لفلان بن فلان هذا عليه الف درهم كان الاشهاد صحيحا وان كانا غائبا
 او احدهما حاضرا والاخر غائب او ميت ينبغي له ان ينسب الغائب منهما او الميت
 منهما الى ابيه وحده وقبيلته والم يعرف به لان مجلس الاشهاد بمنزلة مجلس القضاء
 فكما يشترط في اداء الشهادة الاعلام باقصر الامكان يشترط في الاشهاد ولو ان
 عشرة شهدوا على شهادة الواحد لا يقضي بشهادتهم حتى يشهد شاهد اخر لان الثاني
 بشهادتهم شهادة الواحد. ولو شهدوا على شهادة امرأة جازت شهادتهم ولا يقضي
 تشهد امرأة اخرى مع رجل على ذلك. رجلان شهدا على شهادة جماعة من الرجال
 جازت شهادتهم ويقضي بها ولو ان فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم حضر
 الاصول قبل القضاء لا يقضي بشهادة الفروع. واذا شهد الفروع على شهادة
 الاصول وقالوا نحن نشهد على شهادة الاصول ولم يقولوا نحن نشهد على شهادة

من لا تقبل شهادتهم كاذبان شهدا على شهادة مسلمين لكافر لم يقبل شهادتهما وكذا
 شهده على قضاء القاضيل كافر على كافر. ويجوز شهادته الرجل على شهادة ابنيه وفي
 ههنا تارة على قضاء ابنيه روايتان والصحيح هو الجواز ايضا والله اعلم

فصل في كتاب القاضي الى القاضي

جل جاء الابتاض وطلب منه الكتاب الى قاضيه مصر آخر في اثبات حقه على غائب
 فالمسئلة على وجه اما ان كان المدعي به دين او عقار او عروضا في الدين والعقار
 يجوز كتاب القاضي الى القاضي في قولهم جميعا وفيما سوى ذلك من الرقيق
 والعروض لا يجوز في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رج في رواية يجوز في العبيد
 الا بات دون الامار وفي رواية يجوز في العبيد والجوارح لانه العروض وعنه
 في رواية يجوز في العروض ايضا وبه اخذ القاضي الامام المنتجب لا سيما ^{واذا}
 اراد القاضي ان يكتب فان كان القاضي يعرف المدعي بوجهه واسمه ونسبه يكتب
 في كتابه حضر مجلس قضاء في بلدة كذا وانا مقيم بها نأخذ القضاء من قبل فلان
 بن فلان كما هو الرسم فلان بن فلان بن فلان الفلاني وبذكر حليته. وان كان
 القاضي لا يعرفه وهو يقول انا فلان بن فلان يسأله البينة انه فلان بن فلان
 ويذكر في كتابه حضر رجل يزعم انه فلان بن فلان ولم اعرفه فساأله البينة فجاء
 بشهود ويذكر اسماء الشهود واسماهم وحليهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان
 اولى وان لم يذكر اسماءهم واسماهم وكنت بقوله فاقام شهودا عدولا عنهم
 بالعدالة او سالت عنهم فعدلوا او عرفوا بالعدالة جاز ذلك ثم يكتب فشهدوا
 انه فلان بن فلان بن فلان ويسقط في تعريفه فان ذكر قبيلته مع ذلك
 كان ابلغ وان ترك ذلك لا يضر وان ذكر اسمه واسم ابيه ولم يذكر الجدل

لا يتم التعريف في قول ابي حنيفة رحمه الله ويتم في قول صاحبه من. وكذا لو
 ذكر اسمه واسم ابيه ولم يذكر المجد ونسبه الى القبيلة او الى الصناعة ^{كان} العروة
 على الاختلاف. وان ذكر اسمه ولم يذكر اسم الاب لكن نسبه الى قبيلته
 او فخذ فقال فلان التميمي وما اشبه ذلك لا يكون تعريفا في قولهم ثم يكتب من ^{أخضر} غرضهم
 ولا نائب عن غرضهم ^{أخضر} حضرمه مواد عن له دارا في بلدة كذا في محله كذا حدوها
 كذا في يد رجل يقال له فلان بن فلان يعرف المدعي عليه على وجه التمام وهو
 جاحل لدعوى المدعي هذا بحقه فانه اثبت يده على هذه الدار بغرض وسالني
 سماع دعواه هذه وقبول بيته على وفق دعواه هذه واحضر شهودهم فلان بن فلان
 يذكر اسماء الشهود واسماهم وحلامهم ومساكنهم فشهد كل واحد من هؤلاء
 الشهود بعد دعوى المدعي هذا والاستشهاد منهم شهادة مستقيمة صحيحة
 متفقة اللفظ والمعنى كما هو الرسم فسألت عن الشهود فعدوا وان لم يكتب ^{أخضر} القضاة
 عدالة الشهود لا بأس به ويكتب العنوان في الظاهر والباطن جميعا والاعتماد
 على عنوان الباطن دون الظاهر حتى لو ترك عنوان الظاهر واكتفى بعنوان الباطن ^{طن}
 جاز وعلى العكس لا يجوز لان عنوان الظاهر يخاف عليه التزوير والتغيير ^{يكتب}
 الاسماء والانساب في العوانين جميعا فان ترك ذلك في عنوان الباطن لا يصح
 وصورة عنوان الباطن في زماننا ان يكتب قبل كتابة التسمية من جانب اليسار
 من فلان بن فلان بن فلان قاضي بلد كذا ثم يكتب توقيعه قبل كتابة التسمية
 ويكتب في جانب اليمين فوق كتابة التسمية بسم الله الملك الحق المبين وهو
 ذلك الى قاضي الامام فلان بن فلان قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه كتابي
 هذا من قضاة المسلمين وحكامهم ادام الله تفيقه وتوفيقهم ولن كتبه القاضي

بلد كذا ذكر لي في البلدة الا قاضي واحد قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي
 راجع يصح ذلك وان كان في البلدة قاضيان لم يصح ثم يكتب على ظهر الكتاب من قبل
 اليسار على الصدر من فلان بن فلان قاضي بلد كذا ونواحيها ويكتب على الظهر
 من قبل اليمين بسم الله الملك الحق المبين الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان
 بن فلان والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم ادام الله توفيقه
 وتوفيقهم واذ كتب الكتاب وكتب فيه دعوى المدعي وشهادة الشهود واسماؤهم
 وانسابهم على الحق يكتب في آخر الكتاب ويقول القاضي فلان بن فلان قاضي بلد
 كذا كتب هذا الكتاب عني بامرني ان كان كتب الكتاب غير جري الامر على ما بين فيه
 ميز وعندي وهو كما كتب فيه وهو معنون بعنوانين عنوان على الظاهر وعنوان
 في باطنه وهو مختم بخاتمي ونقش خاتمي كذا وهو مكتوب على ثلثة اضاف
 من الكاغذ واوصاله وهو موقع بتوقيعي على صدره واشهدت عليه شهوا
 وهم فلان بن فلان بن فلان وفلان بن فلان بن فلان يد كرام اسماءهم وانسابهم
 وخلاهم وقرأت الكتاب عليهم واعلمتهم بما فيه وختمت الكتاب بمحضرمهم
 واشهدتهم على جميع ذلك وكتب هذا الاسطر في آخره وه كذا بخط في تاريخ
 كذا ولا يكتب في آخر الكتاب ان شاء الله وينبغي ان يكتب الكتاب مستحتمين
 نسخة في يد المدعي مخقوما واخرى عين تلك النسخة من غير زيادة ولا
 نقصان في يد الشهود لان الشهادة بما في الكتاب شرط في قول المجتنب ومحمد راجع الشهود
 لا يقدر ان على ذلك اذ لم يكن النسخة في ايديهم واذا جاء المدعي بالكتاب
 الى القاضي المكتوب اليه فان القاضي لا يأخذ الكتاب بغير محض من الخصم فاذا
 اجضر خصمه وذكر عواه ان اقر الخصم بذلك استغنى عن الكتاب وان جحد

فالقاضي يقول له لا بد بلدي من حجة فان قال معي كتاب القاضي اليك قال ابو يوسف
 رح القاضي المكتوب اليه يأخذ الكتاب من غير بينة وقال ابو حنيفة رح رحمه
 لا يأخذ قبل قامة البينة فاذا شهد الشهود انه كتاب القاضي فلان بن فلان اليك
 وهو مختم بمخاتمه فيخند يقبل الكتاب ولا يفتح حتى يسأل القاضي من الشهود
 فيقول اي حنيفة رح عملي الكتاب ويقول هل قرأ عليكم وهل ختم بمختركم فان قالوا
 لا او قالوا فرأينا ولم نختم بمخترنا او على العكس لا يأخذ الكتاب وان قالوا نعم فرأينا
 وختم بمخترنا او شهدنا بختمه يفتح الكتاب ولا يكتب بقولهم ختم عندنا وبمشهدنا
 فاذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة لما في الكتاب رده وانما
 موافقة ان كان القاضي الكاتب كتب في كتابه عدالة الشهود او عرفهم القاضي المكتوب
 اليه بالعدالة قضى على الخصم بالحق وان لم يكن ذلك سأل القاضي عن عدالة الشهود
 فان عدلوا قضى بشهادتهم ويستقر الصحة بقول الكتاب حيوة القاضي الكاتب
 المكتوب اليه فان القاضي الكاتب لومات او عزل قبل وصول الكتاب بطل كتابه
 كشاهد الاصل اذا مات قبل ان يشهد الفرع على شهادة الاصل وانما يشترط
 حيوة المكتوب اليه لان القاضي الكاتب طلب الحكم من المكتوب اليه وذلك لا يتصور
 بعد موته وعزله الا ان يكون القاضي الكاتب كتب في كتابه كتابه هذا الى فلان القاضي
 والحكم من بصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فيخند بموت المكتوب اليه وعزله
 لا يبطل الكتاب وان عزل القاضي الكاتب اومات بعد ما وصل الكتاب الى القاضي
 المكتوب اليه فان القاضي المكتوب اليه يعمل بذلك لان الموت والعزل ليس صحيح
 بخلاف ما اذا نسق الكاتب او عي او صار محال لا يجوز حكمه وشهادته فان ههنا
 القاضي المكتوب اليه لا يقبل كتابه لان كتاب القاضي عبارة عن الشهادة فما جمعت

بشهادته تمنع القضاء بكتابه . وعند بجنيغته ومحمد رح اذا عني الشاهد
 جدا اداء الشهادة قبل الحكم يبطل شهادته فيبطل كتابه . وعند ابيو
 رح الصعي كالموت لا يبطل الشهادة . ولو انكسر ختم القاضيه قبل الوصول فان
 المكتوب اليه يقبل الكتاب لانه لو لم يقبل يحتاج الى الكتاب مرة اخرى وربما
 ينكسر الثاني والثالث . وعن ابيجنيغته رح ان كان انزل الختم باقيا او شي من
 المنكسر يقبل والا فلا . وعن ابيديوسف رح ان كان الكتاب منشورا يقبل فزها
 وله واذا طعن الخصم في القاضيه الكاتب او في الشهود فقال ان الشهود الذين
 شهدوا عند القاضيه الكاتب عبيد ومحمد ودون في قذف او من اهل الذمة
 يسمع القاضيه ذلك منه فان اقام على ذلك شاهدين لا يقبل الكتاب بما قام
 شاهدا واحدا بتفصيل القاضيه المكتوب اليه فان كان الامر كما شهد هذا الواحد
 رد الكتاب والافضه به واذا كتب القاضيه لرجل يدعي دينا على غائب كتابا وختم
 الكتاب ثم جاء المدعي وقال فقدت الكتاب والتمس كتابا اخر فان كان القاضيه
 يهتمه لا يكتب كتابا اخر وان لم يهتمه كتب لكن يذكر في الكتاب الثاني اني
 اليك في هذه الحادثة كتابا في تاريخ كذا ثم جاء في فقال فقدت ذلك الكتاب ^{طلب}
 فكتب هذا الكتاب ويذكر التاريخ كيلا يأخذ الحق مرتين بكتابين ولو قال
 المدعي للقاضيه بعد ما كتب له كتابا ان المدعي عليه انتقل من تلك البلدة
 الى بلدة اخرى فاكتب لي كتابا الى قاضيه تلك البلدة يكتب ويذكر في كتابه كتب
 كتب له الى قاضيه بلدة كذا في هذه الحادثة كتابا اخر ثم قال ان المدعي عليه انتقل
 من تلك البلدة الى بلدة كذا وطلب مني هذا الكتاب احتياطا . اذا كتب القاضيه كتابا
 وقال هذا من فلان بن فلان الى قاضيه بلدة كذا ولم يكتب اسم ذلك القاضيه ^{ابيه} ولا اسم

لا ينبغي للقاضي الذي يرد عليه الكتاب ان يقبل في قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف
 رحمهم الله الاول وقال ابو يوسف رج آخر يقبل بشرط ان يكون تاديج الكتاب
 بعد ولاية القاضي الذي يرد عليه الكتاب وكذا لو كتب من فلان بن فلان الى
 كل من يصل اليه كتاب في هذا من قضاة المسلمين وحكامهم ولو كتب من فلان
 بن فلان القاضي الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان والى كل من يصل اليه كتاب
 هذا من قضاة المسلمين وحكامهم جاز ومجرب على كل من يصل اليه ان يقبل
 كتاب القاضي الى القاضي جائز في كل حق يدعيه من دين وقرض وغصب او وصية
 محمودة او مضاربة محمودة او ضيعة او دار وعقار في يد غائب او شفعة وكذلك
 في النكاح اذا قال الرجلان فلانة بنت فلان بن فلان ببلد كذا زوجتي وانها
 تجد نكاحي وان شهودي على النكاح هم هنا ولا يمكنني الجمع بينهما وبين شهودي
 فاكذب لي في هذا كتابا فان القاضي سمع شهادته شهوده ويكتب له وكذا لو ادعت
 امرأة انها امرأة فلان العائش ادعى ولاء عتاقة او ولاء مولات لا نريد على
 حق الا زانية زمة الغائب فكان بمنزلة دعوي الدين وكذا لو ادعى نسبا
 بل قال رجلان فلان بن فلان بن فلان ابي وهو ينكر نسبه ولم يثبت بينهما
 انما قرأني ابنه او امرت زوج امي وان ولدته منه على فراشه ونسبت اليه فاقا
 على ذلك بيعة فانه يكتب له كتابا وكذا لو ادعى رجل ان اب فلان العائش واقام
 وطلب منه الكتاب ولو ادعى انه اخ فلان العائش او ادعى انه عمه وطلب الكتاب
 فان القاضي لا يكتب الا ان يدعى امرتا او نفقة او يدعى حق الحضنة والتربية
 في اللقيط وفي الآب والابن تقبل البيعة سواء كان ذلك في حيوة او بعد
 وفاته ولوان رجلا وامرأة ادعىا ابنا او ابنة وقالاه هو معروف النسب منا

وهو في يد فلان بن فلان الغائب في بلد كذا وهو استرقه واناما على ذلك بينة وطلبا
في ذلك كتابا فان القاضي يكتب في قول ابيوصف رح لان عند مجوز الكتاب العبيد
واما عند ابيحنيفة ومحمد رح وان كان يكتب في النسب الا ان ههنا لا يكتب لانه
يلغي حق الانتفاع من الغائب فيكون هذا بمنزلة دعوى الملك وعندهما في
العبيد والجوارى لا يكتب فلا يكتب في دعوى نسب ولد هو في يد الغير فالحاصل
اذا كان في دعوى النسوة دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول ابيحنيفة ومحمد رح
الا ان يدعى فيقول هو ابني غصبه فلان الغائب منه فانه يكتب في قولهم وفي
الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى^{عليه}
او في بلدة اخرى او في بلدة القاضي الكاتب وان كانت في بلد القاضي المكسب اليه
فاذا توجه الحكم يقضى القاضي المكسب اليه بامر الخصم بتسليم الدار اليه
وان كانت في بلدة القاضي المكسب اليه^{في} الجار ان شاء قضى وكتب الى القاضي الكاتب
قد جاءني كتابك مخموما بخاتمك ومعنونا سوونك جمعت بين المدعي والمدعى^{اليه}
فظهر حق المدعي وظهر ان المدعى عليه كان مانع الدار بغير حق فنقضت^{تفديت} عليه
الحكم ولو كانت الدار في بلدى لسلتها اليه فاذا لم تكن كتبت كتابه هذا اليك
لتسلمها اليه وينبغي ان يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القضاة مخموما
معنونا وعليه شهود قرا الكتاب عليهم وختم بختمهم واشهدهم في قول ابيحنيفة
ومحمد رح وان شاء قضى القاضي بذلك وامر المدعى عليه حتى يبعث وكلاء فيسألها^{اليه}
او يؤخر الحكم ويكتب الى القاضي الكاتب حتى يحكم القاضي الكاتب واذا حرض شهود
الكتاب في الطريق او بد الهم الرجوع اليه ولهم امارا دو السفر الى بلدة اخرى^{فالشهادة}
توما على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي ونفسير شهادتهم ان يقولوا هذا^{كتاب}

قاضي بلد كذا فلان بن فلان القاضي بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعي
 هذا على غائب هو فلان بن فلان قرأه علينا وختمه بمحض تآشهودنا عليهم
 فاشهد وانتم على شهادتنا هذه وكذا الماشهد هذا الفريق فربما آخر ثالثا ورابعا
 وعاشرا وان كثر فاذا جاء المدعي بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه وحضر
 خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وختمه بمحضة الخصم ففتح الكتاب وقرأه
 على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا انه لم يحكم حتى غاب الخصم ^{الطريق}
 اخرى فطلب المدعي من هذا القاضي ان يكتب الى القاضي الذي الخصم في بلده
 لا يكتب في قول ابي يوسف رج ويكتب في قول ابي حنيفة ومحمد رج. وان كان الخصم
 قد هرب قبل ان يوصل المدعي الكتاب الى القاضي المكتوب اليه فقال المدعي
 للقاضي هذا كتاب قاضي بلد كذا اليك وهو لآشهودي على الكتاب فامع شها ^{تأم}
 واكتب لي الى قاضي بلد كذا كتابا فبين القاضي يكتب في قولهم وله الخيار ان شاء نستخرج
 كتاب القاضي في كتابه لان الحجة على الحق كتاب القاضي الاول وان تناول لم ينسخ
 ويحكم في كتابه المحجة على الحق ثم القاضي الثاني اذا ورد الكتاب اليه يجمع بين المدعي
 وخصمه ويفعل ما كان يفعله القاضي المكتوب اليه الاول لو كان الخصم في بلده
 وكذا القاضي الرابع والخامس والعاشرون كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فكما يجوز
 الشهادة على الشهادة وان كثر جاز كتاب القاضي الى القاضي ولو ان رجلا جاء
 الى قاضي الكوفة وقال ان لي على رجل يقال له فلان بن فلان بن فلان كذا دينا
 وقد قيل انه بالبصرة فاسمع شهودي عليه واكتب لي الى قاضي البصرة فان كان خصم
 بها ولا يكتب لي قاضي البصرة لا قاضي فلرس ان كان الخصم بفارس فان قاضي الكوفة
 يسمع شهوده ويكتب له الا قاضي البصرة لان مثل هذا في الشهادة على الشهادة جائز ^{بل}

في كتاب القاضيه ولو كان المدعي قال القاضيه الكوفة اكتب لي القاضيه البصرة
 والقاضيه فارس يكون في كتابك من فلان بن فلان قاضيه الكوفة الى فلان بن فلان
 قاضيه البصرة الى فلان بن فلان قاضي فارس اصب خصمي بالبصرة دفعت الكتاب
 الى قاضيه البصرة وان كان بفارس دفعت الكتاب الى قاضيه فارس يجوز ذلك في قول
 ابي يوسف روح يكتب القاضيه الاول ويشهد الشهود بان كتابه هذا الى فلان
 بن فلان بن فلان قاضيه البصرة او الى فلان بن فلان بن فلان قاضيه فارس فاي القاضيه
 و رد عليه كتابه هذا انقذه ويعمل به لان عندك لو كتب القاضيه كتابه هذا الى كل
 من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم يجوز هذا اولى وعند ابي حنيفة رحمه
 لا يكتب القاضيه على هذا الوجه ولو كتب لا يصح فكل ذلك هذا ولو ان رجلا جاء بكتاب
 القاضيه فقبل ان يسمع القاضيه شهادته الشهود على الكتاب تواري الخصم في البلدة قيل
 عا قول ابي يوسف روح يبعث القاضيه مناديا ينادي على بابيه ثلثة ايام اخرج وان لم يخرج
 نصبت عندك وكيلاد قضيت على الوكيل وعامة الشايع اخرج لم يصحوا هذا القول
 القاضيه اذا كتب للمدعي كتابا ثم حضر بلده المكتوب اليه قبل ان يقضيه المكتوب اليه
 بكتابه لا يقضيه بكتابه كما لو حضر شاهد الاصل قبل ان يقضيه بشهادة الفرع ويجوز للقاضيه
 ان يكتب بعلمه الحاصل في القضاء في قولهم كما يجوز له ان يكتب بشهادة الشهود
 ولو كان رأي المكتوب اليه يخالف رأي الكاتب فيما كتب لا ينفذ كتابه والمعتبر
 في هذا رأي المكتوب اليه لا رأي الكاتب ولا يجوز كتاب عامل ولا كاتب قاضيه متنا
 وانما يقبل كتاب القاضيه للموكل الذي يملك المجعة القاضيه الكاتب اذا كتب في كتابه
 شهد بذلك شهود عدول غرضهم واثبت معرفتهم جاز كما في السجل والقاضي
 اذا كتب كتابا بكتب في كتابه اسم المدعي عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المدعي عليه لست انا فلا

من فلان الغلاية والقاضي المكتوب اليه لا يبرره يقول القاضي للمدعي انم للبينة انه فلان
 بن فلان بن فلان وان قال المدعي عليه انا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الوجه
 وفي هذه التجارة او في هذه البلدة او في هذا السوق رجل غمري بهذا الاسم يقول له القاض
 انت ذلك فان انت ذلك بندق الخصومة كمالو علم القاضي بمشاركته في الاثبات والنسب لا حاجة
 الشريك في الاسم والنسب لا يتعين هو الكتاب ان لم يثبت ذلك يكون خصما
 ما لم يثبت المراجع وان اقام المدعي عليه البينة انه كان باسمه ونسبه ههنا
 رجل اخر وقد مات ذلك الرجل لا يقل قوله لانه لاحق له في اثبات جوة ذلك الميت وانما
 يعلم ما قاله المدعي عليه فان كان يعلم بموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يصل كتاب
 القاضي وان كان قبل ذلك قبل ولكن لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل وان
 اقر المدعي عليه انه فلان بن فلان وقال ليس لهذا علي شيء وادعى الايفاء والابراء
 يكون خصما ما لم يثبت ذلك واذا جاء المدعي بكتاب القاضي الى المكتوب اليه
 وقد مات المدعي عليه فجاؤ المدعي بكتاب القاضي فاحضر المدعي بعض ورثة
 الميت او وصيه وعرض الكتاب واحضر شهوده فان القاضي يسمع شهادة الشهود
 وينفذ الكتاب سواء كان تاريخ الكتاب بعد موت المطلوب او قبله لان رتبة
 الميت والوصي قائم مقام المطلوب وذكر الحضاف روح ان موت المطلوب بزمان
 قبل الكتاب كان الكتاب باطلا والحضاف روح سوى سيما اذا كان الموت قبل
 لكتاب او بعده . رجل جاء الى القاضي فقال كان لفلان بن فلان علي درهم
 وقد ابرأ في منها او اوبيه وانه اليوم في بلد كذا وانا امر يد ان اذهب الى ملك البلدان
 واحاف ان تأخذ في مكرا لاسيما والاراء فاسمع شهادة شهودي عدول
 واكتب له كذا فان القاضي لا يكتب في قول ابي يوسف روح ويكتب في قول غيره

واجعوا علي من صاحب الدين لو كان حاصداً يقال المدون نصبت رده او بائني
 فاسأله ايها القاضي حتى لو انك اقب ذلك بالبينه فان القاضي لا يسأل وهدد المسئله
 حجه علي محمد روح ومن هذا الجنس امرأة جلوت الي القاضي وقال طفلتي فلان زني
 ثلثا وتزوجت باخر بعد انقضاء عدتي ولبي لخاف ان يكره الطلاق فاسأله ايها القاضي
 فان انكر ان ثبت ماليه . قال السج الامام شمس الاجنه المحلولة روح يسأل القاضي
 ههنا اجماعا وهي حجه علي ابي يوسف روح . ومهما جعلنا آية القاضي وقال اراضت
 دارا في بلد كذا وكان فلان شفع هذا الدار مسلم في الشفعة وهو ولد كذا اليوم
 لانس ان يطلب الشفعة وسكر المسلم فاسمع شهاده شهودي واكتب لي في ذلك
 فان القاضي لا يكتب وقال محمد روح في هذه المسائل كلها كتب احنا طاهرا عن
 تشييع حقوق الناس . واجعوا علي ان المدون او السري او المرأة لو قال ان هذا
 والشفيع والزوج فلا غرض لي فيما ادعى فلي فاسمع شهودي فان القاضي سمع ويك
 والله اعلم بالصواب

كتاب الوكالة

فصل فيما يكون وكيلاً وما لا يكون . محل قال لعمري انت وكيل في مص هذا الدين
 يصير وكيلاً . وكذا لو قال انت جري . وكذا لو قال انت وصي في ذبوت وكو
 قال انت وصي لا يكون وكيلاً . ولو قال انت وكيل في كل شيء يكون وكلاً يجمع
 المال لا غير هو الصحيح . وكذا لو قال انت وكيل بكل قليل وكبر . ولو قال انت وكيل
 في كل شيء جائز امره يصير وكيلاً في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة
 والصدقة واختلفوا في الاعنان والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك الاطلا
 لفظ التعميم . وقال بعضهم لا يملك ذلك الا اذا دل عليه دليل بسابقه الكلام ونحوه

أخذ الفقيه أبو الليث روح وذكرنا أن طلع روح إذا قال أنت وكيل في كل شيء جازع
صنعك روي عن محمد روح أنه وكيل في المعاوضات والأجارات والهبات
والاعتاق. وعن أبي جعفر روح أنه وكيل في المعاوضات لأن الهبات والاعتاق
قال وعليه الفتوى وهذا قريب مما اختاره الفقيه أبو الليث روح. وفي فتاوي الفقيه
أبي جعفر روح. رجل قال لغيره وكلتك في جميع أموري وأنتك مقام نفسي لا يكون
الوكالة عامة. ولو قال وكلتك في جميع أموري إلى يجوز بها التوكيل كانت الوكالة
عامة يتناول البياعات والانكحة. وفي الوجه الأول إذا لم تكن عامة ينظر إن كان أمر ^{الرجل}
مختلفا ليست له صناعة معروفة قال الوكالة باطلة. وإن كان الرجل تاجرا متجارا معروفا
تصرف الوكالة إليها وعن أسد بن عمر وأبي الليث الكبير روح رجل له عبيد فقال
لرجل ما صنعت في عبيدك فهو جائز فاعتق الكل جاز. وعن أبي جعفر روح أنه لا يجوز
وعليه الفتوى رجل قال لغيره أجزت أن تبني عبيدي يصيروكيلا. ولو قال لغيره
لا نهالك عن طلاق امرأة لا يكون كيلا بالطلاق حتى لو طلق لا يقع. ولو قال لغيره
لا نهالك عن التجارة لا يصير ما ذنل في التجارة عند البعض. وقال الفقيه أبو ^{الليث}
روح يصير ما ذنل وهو الصحيح لأنه لو رآه يبيع ويشترى فسكت يصير ما ذنل
فهذا أولى. رجل قال لامرأة شئتوكيل أزوجك من هرجه خواهي يكن ثقلك
أكر وكيل تمام خويشتن رابسه طلاق دست باز داشتتم فقال الزوج لم امره
الطلاق كان القول قوله إذا لم يوجد ثم ما يدل على الطلاق. وإن كان ذلك
في حال مذكرة الطلاق يقع الطلاق. رجل قال لغيره اشتري عبيدي من فلان
فاشتريه إن علم فلان بذلك جاز بلعتان الروايات وإن لم يعلم فلان بذلك
جاز في رواية الوكالة وفي الزيادات لا يجوز. رجل قال لغيره اشتري جارية بألف درهم

أَوْ قَالَ أَسْتَعْجِلُهُ لَا بَصِيرَ وَكَيْلًا وَيَكُونُ ذَلِكَ مَشْهُورَةً. وَلَوْ قَالَ أَسْتَعْجِلُهُ بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ
لَكَ عَلَى شَرِّكَ عَلَى دَرَاهِمٍ حِينَئِذٍ يَسِيرُ وَكَيْلًا وَيَكُونُ لِلْوَكِيلِ أَجْرٌ مِثْلُهُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ بَدَلٌ
قَالَ لِرَجُلَيْنِ وَكَلْتُ أَحَدَهُمَا بِبَيْعِ عَبْدِي هَذَا صَاحِبِهَا بِمَا بَاعَ جَارٌ. وَكَذَا لَوْ قَالَ الرَّجُلُ
بِعَ عَبْدِكَ هَذَا أَوْ هَذَا فَبَاعَ أَحَدَهُمَا جَارٌ وَكَذَا لَوْ كَانَ لِرَجُلَيْنِ عَلَى بَدَلٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
أَلْفٌ دَرَاهِمٌ فَدَفَعَ الْمُدْيُونُ لِلرَّجُلِ الْفَاءِ وَقَالَ اقْضِ مِنْ فَلَانٍ أَوْ فَلَانٍ فَقَضَى دِينَ أَحَدَهُمَا جَارٌ
وَيَحْتَمِلُ الْجَهْلُ الْيَسِيرَةَ فِي الْوَكَاةِ لَا تَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ أَيْ شَرْطٍ كَانَ وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ
الْخِيَارِ فِيهَا لِأَنَّ شَرْطَ الْخِيَارِ شَرْعٌ فِي عَقْدٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَحْتَمِلَ الْفُسْخَ وَالْوَكَاةُ غَيْرُ الْخِيَارِ
وَلَا يَصِحُّ الْوَكَاةُ بِالْمَبْلُغَاتِ كَالْأَحْطَابِ وَالْأَجْنَشَاشِ وَالْأَسْتِقَاءِ وَاسْتِخْرَاجِ الْجَوَاهِرِ
مِنَ الْمُعَادِنِ فَمَا أَصَابَ الْوَكِيلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ لَهُ. وَكَذَا التَّوَكُّلُ بِالنَّكَرَةِ وَأَنْ يَكُنْ
بِالْأَسْتِقْرَاضِ أَنْ أَصَافَ الْوَكِيلُ الْأَسْتِقْرَاضَ إِلَى الْمُوَكَّلِ فَقَالَ أَنْ فَلَانًا بِسَنْقَرَضٍ
مِنْكَ كَذَا أَوْ قَالَ اقْرَضْ فَلَانًا كَذَا كَانَ الْقَرْضُ لِلْمُوَكَّلِ. وَأَنْ لَمْ يُضَفْ الْأَسْتِقْرَاضُ
إِلَى الْمُوَكَّلِ يَكُونُ الْقَرْضُ لِلْوَكِيلِ. رَجُلٌ قَالَ لَأَمْرَأَةٍ الْغِيَاةُ دَخَلَتْ الدَّارَ فَاتَتْ طَالِقَ
فَلَجَّازَ الزَّوْجِ. ذَلِكَ قَدْ دَخَلَتْ بَعْدَ الْإِجَازَةِ طَلَّقَتْ لَنْ دَخَلَتْ قَبْلَ الْإِجَازَةِ لَمْ تَطْلُقْ فَإِنْ عَارَتْ بَعْدَ
الْإِجَازَةِ فَدَخَلَتْ طَلَّقَتْ لَنْ كَلَامُ الْفَضْلِ يَصِيرُ مِمَّا عِنْدَ الْإِجَازَةِ فَيُعْتَبَرُ الشَّرْطُ بَعْدَ الْقَبُولِ وَهَذِهِ السُّؤَالَةُ
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّوَكُّلَ بِالْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ جَائِزٌ لِأَنَّ مَا لَا يَصِحُّ بِهِ التَّوَكُّلُ لَا يَصِحُّ بِالْإِبَازَةِ
الْأَسْطَاطَانَ إِذَا كَرِهَ رَجُلًا بَطْلَاقَ امْرَأَتِهِ وَقَالَ وَكَلَيْتُ بِالطَّلَاقِ فَعَالَاتُ وَكَلَيْتُ
فَطَلَّقَ الْوَكِيلُ فَقَالَ الْجُلُ لَمْ يَرِدْ بِهِ الطَّلَاقُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَنْتَ وَكَلَيْتُ خَرَجَ
جُلًا بِالْكَلَامِ الْقَائِلُ وَكَلَيْتُ بِالطَّلَاقِ. الْمُدْيُونُ إِذَا دَفَعَ لِلْأَصَاحِبِ الدِّينَ عَيْنًا فَقَالَ لَهُ
عَهْدٌ وَحَدَّثَكَ مِنْهُ بِبَاعِهِ وَفَصَلَ لَمْ يَحْدُثْ وَهَلَكَ فِي بَيْدِهِ هَلَكٌ مِنْ مَالِ الْمُدْيُونِ مَا لَمْ يَحْدُثْ
رَبِّ الدِّينِ فِيهَا فَفَصَلَ نَفْسَهُ. وَلَوْ قَالَ بِهِ بِحَقِّكَ بِبَاعِهِ وَفَصَلَ لَمْ يَحْدُثْ فَفَصَلَ نَفْسَهُ

حتى لو هلك بعد ذلك بهلك من مال القابض. امرأة قالت لزوجهما اخليني على الف درهم
غدا او قال العبد لمولا. اعتقني على الف درهم غدا ثم رجعت المرأة والعبد عن ذلك
قبل مجيء الغدا ان علم المولى والزوج رجوعهما صح رجوعهما ونهيهما وان لم يعلما
بذلك لا يصح رجوعهما ونهيهما لان كلام المرأة والعبد توكيل وليس بايجاب
فان الرجوع عن الايجاب لا يتوقف على القبول والعلم كرجوع البائع عن ايجاب
البيع قبل قبول المشتري يصح وانه يعلم به المشتري. رجل وكل رجلا بقبض دينه بالشام
ليس له ان يقاضى دينه بالكوفة لان الوكالة مقيدة. وان وكل رجلا بالخصومة
في كل ضيعة له بخراسان فقدم الذي في يده الضيعة من خراسان الى الكوفة كان للتوكيل
ان يجاضيه ولو قال انت وكيل بكل دين لي بالكوفة فقدم ناس من خراسان الى الكوفة
للموكل عليهم دين كان للتوكيل ان يجاضيه بالكوفة. رجل وكل رجل دين فوكل المديون
بقبض الدين من نفسه او من عبده لا يصح توكله. ولو وكل المديون ببراء نفسه عن
الدين صح توكله ولا يقتصر على المجلس. رجل قال لغيره بع عبدي غدا فباعه اليوم
لان التوكيل مضاف الى الغد فلا يكون وكلا قبله. وكذا لو قال اعنق عبدي غدا وطلق
امرأتي غدا لا يملكه اليوم. ولو قال بع عبدي اليوم او قال اشتريه عبدا اليوم او قال اعنق
عبدي اليوم ففضل ذلك غدا فيه روايتان بعضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تنقضي بعد اليوم
بعضهم يفرق ذلك اليوم للتجيل لا لتوقيت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه رجل قال لمد يوفه اشتر
بما عليك حاربه لا يصح التوكيل في قول ايحيىفه رج. ولو قال اشتر لي بما عليك حاربه فلا ان
الجارية صح التوكيل عند الكل. وكذا لو قال اسلم ما عليك في كذا لا يصح التوكيل في قول
ايحيىفه رج ويصح في قول صاحبيه رج. ولو قال اسلم ما لي عليك الا فلان في كذا صح
التوكيل عند الكل. رجل عليه دين لرجل فباع رجل الا للمديون وقال ادفع الي ما لفلان

عليك من الدين فانه سيجبر قبضه وانه ما وكله بقبضه فدفع المديون اليه المالا فاضاع
المال في يد القابض ثم جاء صاحب الدين واجاز قبضه لاصح اجازته. ولو كان
المديون في يد رجل وديعه تجاء المودع الا صاحب الوديعة وقال له اجعل ديعتك
تضاهي لفلان من حقته الذي عليك فانه سيجبر قبضه لذلك ففعل المديون ذلك
وجعلها تضاهي لفلان لديه واهم المودع بقبضها لصاحب الدين ثم قدم الطالب
واجاز ذلك وقال صاحب الوديعة للمودع لا تدفعها الا الطالب ولا تقبضها له
صح نهيه اذ لم يكن المودع قبضها لصاحب الدين وان كان المودع قبضها لصاحب
الدين فقد صارت لصاحب الدين كان الطالب قبضها من المودع. وكل
اودع رجلا الفائم قال في غيبة المودع امرت فلانا ان يقبض الالف التي هي وديعة لي
عند فلان فلم يعلم المامور بذلك الا انه قبض الالف من المودع فضاغت
تطلب الوديعة الخياري ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن القابض ولو كان المودع
علم التوكيل والامر ولم يعلم به المامور فدفع المودع المال الى المامور فهو سائر ولا
عليه احد هاهنا لم يعلم احدهما بالامر فقال المامور للمودع ادفع الي وديعة فلان ادفعها
الى صاحبها فقال ادفعها الي يكون عندك فلان فدفع فضاغت تطلب الوديعة
ان يضمن ايها شاء في قول ابي يوسف ومحمد مع رجل بعث رسولاً الى ابراهيم
الي بثوب كذا وكذا بثمن كذا وكذا فبعث اليه البزاز مع رسوله اومع غيره فضاغت التوب
فلان يصل الامر وتصادقوا على ذلك واقرأ به فلا ضمان على الرسول في شيء وان
بعث البزاز مع رسول الامر فلا ضمان على الامر لان رسول قبض التوب على المسامحة وان كان
رسول رب التوب معه فاذا وصل التوب الى الامر يكون ضامنا كما لو ارسل رسولاً
الى رجل وقال ابعت ابيعتهم فباعهم فضاغت قال فتم وبعث بهما مع رسول الامر

٣٠٣

ضامن لها اذا اقر بان رسوله قد قبضها وان بعث بها منع غيره فلا ضمان على الآخر حتى يوصل
 اليه. وكذا لك رجل له على رجل دين فبعث الى المدين رسولاً ان ابعت اليه بالدين
 الذي عليك فان بعث به مع رسول الآخر فهو من مال الآخر. ولو ان رجلاً بعث الى
 رجل بكتاب مع رسول ان ابعت اليه ثوب كذا بثمن كذا ففعل وبعث به مع الذي
 اتاه بالكتاب لم يكن من مال الآخر حتى يصل اليه. وكذلك القرض والاقتضا وفي هذا
 انما الرسول رسول بالكتاب. ورجل قال لاخوان وكيك حضرة وادى رسالتك
 وقال ان المرسل يقول ابعت اليه ثوب كذا بثمن كذا وبين ثمنه فبعثه وانكر المرسل
 وصول الثوب اليه والوكيل يقول اوصلت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ان اقر المرسل قبض الرسول الثوب منه وانكر الوصول اليه يضمن المرسل قيمة
 الثوب وان انكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه قيل العلماء يضمن
 القيمة ولم يضمن الثمن وقبض الرسول قبض المرسل قال لان المرسل ^{التمن} المرسل
 للبايع وانما يسم البيع اذا دفع الرسول الثوب الى المرسل فلا انكر وصول الثوب
 اليه صار كانه انكر وجوب البيع فكان عليه قيمة. وعنه ايضاً رجل جاء برسالة
 من اخوان يدفع اليه خمسمائة فقال لا ادفع حتى اتق الله الآخر فباع في نفسه ثم تلا
 للرسول قد اقيسته وارني ندفعها اليك ثم امتنع عن الاداء وقال نهاني عن
 الادفع بعد ذلك قال له ان يمتنع الا ان يكون المال ديناً عليه للآخر فلا يصلح
 في الهوى بعد ذلك رجل قال لغيره سلطتك علي كذا فهو بمنزلة قوله وكلتك ^{التمن} التسليط
 من الفاظ التوكيل

فصل في التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم

التوكيل بالخصومة لا يجوز عندنا بحقيقة مع سواء كان التوكيل من قبل الطالب او من قبل المطلوب

وقال محمد بن عثمان بن عيسى وابو يوسف الأخرج يجوز ويستقي فيه الوضوء والشريف والرجل
والمرأة وبه أخذ ابو القاسم الصفار صح. وقال شمس الأئمة الشيخ ريح الصحيح عن
ان القاضي اذا علم بالمدعي التفتت في ابا والتوكيل يقبل ولا يلتفت اليه وان علم للعكس
القصد الى الاضرار بالمدعي ليشغل الوكيل بالحيل والاباطيل والتلبس لا يقبل منه
التوكيل وذكر شمس الأئمة الحلواني روح ان ذلك يفوض الى رأي القاضي وهذا
من الاول واجمع وان الموكل لو كان غائبا مدة السفر او كان مريضا في السفر
ان يفتي على قدميه الى باب القاضي كان له ان يوكل مدعيه كان او مدعي عليه
لا يستطيع ان يثب على قدميه ولكنه يستطيع ان يثب على ظهر دابة او ظهر انسان
فان اد مرضه بذلك صح التوكيل وان كان لا يزداد اختلافه فيه قال بعضهم
على الخلاف ايضا. فقال بعضهم له ان يوكل وهو الصحيح وكما يجوز للمسافر ان يفتي مدة
السفر ان يوكل بغير رضا الخصم يجوز لمن اراد ان يخرج الى السفر ان لا يصدق انه يريد
ولكن القاضي يظن اليه وعدة سفره او يسأله عن يريد ان يخرج معه فيسأل
عن رفقة كلمة نسخ الاجارة ويجوز للمرأة المخدمة ان توكل وهي اليه لم يحاط الاطال
بكلماته اثينا كذا قال ابو بكر الرازي روح. وقال الشيخ الامام المعروف عواهر
روح ظاهر المذهب من ايجيفة روح انها على الاختلاف ايضا وعامة المشايخ روح
اخذوا بما ذكره ابو بكر الرازي روح وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان الموكل
عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل ثم انما لا يجوز بغير رضا
الخصم عند ايجيفة روح لمن لا عذر به اذا لم يكن الموكل حاضرا مجلس القضاء مع
الوكيل. وان وكل رجل رجلا واستشعر اقراره كما هو الرسم في نماستان يوكل على
لا يجوز اقراره على الموكل ولا صلحه ولا تعديله فهو دمه وشهد واعليه صح هذا التوكيل والخصم لا يضر

بهذا التوكيل عندهم اذا كان لا يجوز اقراء على الموكل فان استثنى اقراء مع التوكيل
 موصولا كان الاستثناء او مفصلا وقال بعضهم امكان الاستثناء ومقصودا
 لا يصح الاستثناء وعن ابي يوسف رح اذا استثنى اقراء لا يصح التوكيل فان اقر
 الوكيل ان الموكل استوفى دينه او ما اشبه ذلك لا يصح اقراء على موكل لمكان
 الاستثناء الا انه يصير خارجا عن الوكالة ولو وكله بالخصومة واستثنى الانكاح
 فقال على انه لا يجوز انكاره على صح التوكيل عند محمد رح وعلى قول ابي يوسف رح
 لا يصح رجل وكل رجلا بالخصومة بطلب خصمه ثم اراد ان يعزله فانه لا يملك عزله
 الا بمحض من الخصم لان حر الخصم يعلق بالوكالة قالوا وكذا الرجل اذا وكل بطلاق
 امرأته بطلبها لا يملك عزله الا بمحض منها وقال الشافعي الامام شمس الأئمة ^{رح} الحنفية
 الصحيح انه يملك لانه لاحق للمرافعة في طلب الطلاق وطلب التوكيل بخلاف التوكيل
 بالخصومة اذ لو اكل الرجل رجلا بطلاق امرأته او غير ذلك وقال كما عرفت فانما
 ركيه فكما يعزله يصير وكبلا لانه علق الوكالة بالعزل والوكالة تقبل التعليق ^{بشرط}
 اي شرط كان فاذا عزله يصير وكبلا على هذا قالوا متى وقف اذا اجاز ^{قف} رضاه
 بالكثير من سنة او ثلث سنين على حسب ما اختلفوا و اراد الا جرمع المستاجر
 ابقاء الاجارة اكثر من سنة او ثلث سنين يكتب في صك الاجارة ان التولية وكل
 فلانا باجارة هذه الارض على انه من اخوجه عن هذه الوكالة فهو وكيله باجارة هذه
 الارض سنة اخرى قال نصير بن يحيى رح يجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد
 بن سلمة رح لا يجوز لان الوكالة شرعت غير لازمة فلو جاز التوكيل بهذا الشرط لا يمكن
 من اخراجه عن الوكالة تنصير لازمة وقال الفقيه ابو جعفر رح انما اختلف نصير بن
 يحيى ومحمد بن سلمة رح في جواز التوكيل بهذا الشرط قال محمد بن سلمة رح ^{نفسه}

الكلام في كماله اخرجتك عن الوكالة فانت وكيل هذه الوكالة ولو صرح بذلك كان
 باطلا لان الوكالة شرعت على وجه يرد عليها الغزل وهو قصد بهذا ان لا يرد
 على الوكالة. وتفسير هذا الكلام عند نصير بن يحيى رح انه مخرجه عن هذه
 الوكالة يصير وكلا بوكالة مستقبله تعلق لزومها ببطلان الوكالة الاولى
 لو صرح بذلك كان جائزا لا يكون مخالفا لحكم الشرع اذا ثبت الاختلاف في
 المسئلة بينهما من اراء تصحيح هذه الوكالة عند الكل ينبغي ان يقولوا
 اخرجتك عن هذه الوكالة فانت وكيل وكالة مستقبله فيجوز الوكالة ثم
 بعد اخر وهذا في غير الوقف فاما في الوقف يمكنه ان يعزله ولا يتجدد الوكالة
 مرة بعد اخرى ثم في غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذا الشرط واراد اخرجته عن
 الوكالة اختلفوا في لفظ الاخراج قال بعضهم يقول الموكل رجعت عن توكلي متما
 اخرجتك عن هذه الوكالة فانت وكيل فيصح رجوعه ثم يقول بعد ذلك اخرجتك
 عن هذه الوكالة لان الوكالات المعلقة بطلت بالرجوع فاذا عر عن الوكالة المنجزة
 لا بصير وكلا وانما يذكر رجعت عن الوكالات احترازا عن قول ابي يوسف
 فان عند الغزالي عن الوكالة المعلقة قبل وجود الشرط لا يصح. وبه اخذ محمد بن
 سلمة رح وقال محمد رح يصح الغزالي عن الوكالة المعلقة قبل وجود الشرط وبه
 اخذ نصير بن يحيى رح والفنوي على قول محمد رح وقال بعضهم طريق الاخراج
 عن هذه الوكالة ان يقول عزلتك كما وكلتك وقال شمس الائمة السرخسي رح الاصح
 عند ابي قول عزلتك عن هذه الوكالات فيصرف ذلك الى المعلق والمنجز. رجل قدم
 رجلا الى القاضي فقال ان فلان بن فلان الفلاني على هذا الف درهم وقد وكلني
 بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقيضه واقام اليه على ذلك جملة قال ابو حنيفة رح

لا قبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان اقام البينة على الوكالة والدين جنة يقض بالوكالة
رسيد البينة على الدين وقال محمد رح اذا اقام البينة على الكل جملة يقض بالكل ولا يحتاج
العادة البينة على الدين وقول ابي يوسف رح مضطرب ظاهر قوله انه يقبل البينة
على الكل لان القاضيه يقض بالوكالة او لا ثم يقض بالمال ولا يحتاج العادة البينة
على المال ويراعى القاضيه الترتيب في القضا ولا في البينة وهذا استحسان
وعن ابي حنيفة رح انه قال اخذ في هذا بالقياس لظهور وجه القياس فان البينة
على المال لا تقبل الا من خصم وهو كما لو اشترى شيئا فوجد به عيبا فاراد ان يرد
لا يقبل البينة على الشراء ما لم يثبت العيب في الحال ومحمد رح اخذ بالاستحسان كما
الناس والفتوى على قوله. وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين
والوصاية جملة والوارث اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين
عند ابي حنيفة رح يشترط اثبات الخصومة او لا ثم يقبل البينة على الحق. رجل
اشترى شيئا فوجد به عيبا وكل غيره بالرد وغاب فقال البائع ان الموكل رضي
بالعيب فان الوكيل لا يكون خصما له حتى يحضر المشتري. الوكيل بالطلاق
بطلة المرأة لا يجبر على الطلاق في قول نصير بن عبيد وقال محمد بن سلمة رح يجبر
رجل وكل رجل لا يقض به من فلان فاراد الوكيل اثبات الوكالة بالبينة فتشهد
شاهدان ان الموكل وكله يقض دينه من فلان قال ابو حنيفة رح يصير وكيل
بالخصومة والقبض. ولو شهد التهودان صاحب الدين امرسله في اخذ
الدين فانه لا يكون وكيل بالخصومة في قولهم. وكذا لو شهد والله امره ان يأخذ
دينه منه لا يكون وكيل بالخصومة. وكذا لو شهد وان صاحب الدين اتا به
مناب نفسه في الدين او جعله نائب نفسه في قبض الدين ولو شهد بالوكالة

قال له جئتلك عرياً في قبض دينة من فلان او قال سلطتك على قبض دينة من فلان
او قال جئتلك وصي في جوتي في قبض دينة من فلان بصير وكيلاً بالخصومة
وقبض الدين في قول لا يحنف روح. رجل وكل رجلان اثبات السرقة ان كان الموكل
يريد القطع كان باطلا وان كان يريد المال فهو مقبول ويصير وكيلاً وهو كما
طلب السرور ومنه ان يحلف السارق يقول له القاضى تريد المال او القطع
ان قال اريد المال حلفه وان قال اريد القطع لا يحلفه. ولو وكل رجلاً باثبات
القصاص في النفس او مادون النفس او باثبات حد القذف جاز في قول لا يحنف^ج
ولا يجوز في قول لا يجرى يوسف روح وفول محمد روح مضطرب. وان وكل باستيفاء القضا^ص
في النفس ومادونها واستيفاء حد القذف ان كان الموكل حاضراً عند استيفاء القضا^ص
صالح التوكيل وان كان غائباً لا يصح. رجل وكل رجلاً لطلب جفوفته وقبضها والخصومة
فيها لا يكون لهذا الوكيل ان يوكل لان الناس يتعاونون في الخصومة فيها والموكل
رضي برأي الاول دون غيره فان خاصم الوكيل الثاني والوكيل الاول حاضر
جاز لان الاول اذا كان حاضراً يصير كان الاول خاصم بنفسه وهو كالوكيل بالبيع
ذا وكل غيره لا يجوز ان يباع الوكيل الثاني والاول حاضر جاز. رجل وكل رجلاً
بالخصومة وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل الوكيل بذلك غيره جاز
توكيله ويكون الوكيل الثاني وكيل الاول لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل
الاول او عزل او جرد او ارتد او تمحق بدار الحرب لا ينزل الوكيل الثاني. ولو مات
الموكل الاول او جرد او ارتد او تمحق بدار الحرب ينزل الوكيلان. ولو عزل الوكيل
الاول الوكيل الثاني جاز عزله لان الموكل يبيع بصنع الاول وعزل الاول الثاني من^{صنع}
الاول. رجل وكل رجلاً بتقاضيه او خصومة او بيع وقال له ما صنعت من شيء

فهو جائز كان الموكيل ان يوكل غيره . ولو ان الموكيل وكل غيره . وقاله ما صنعت من شيء فهو جائز لم يكن للموكيل الثاني ان يوكل غيره . وروى ان له ان يوكل غيره . رجل وكل رجلا بقبض ديونته من فلان . الخصومة فيها فاحضر الموكيل المدينون فاقرب المدينون بالوكالة وانكر الدين فاقام الموكيل البينة على الدين لا يقبل بيته ^{البينة} لان على الدين لا يقبل الا من خصم . باقرار المدينون لم يثبت الوكالة فلم يكن خصما الا ^{نري} ان المدينون لو اقر بالوكالة فقال الموكيل ان اثبت الوكالة بالبينة مخافة ان يحضر الطالب وينكر الوكالة قبلت بيته وان كان البينة قائمة على المقر وكذلك الوجه . اذا اقر المدينون بالصاية وانكر الدين فثبت الوجه الصاية بالبينة قبلت بيته . وكذا الرجل اذا ادعى ديناً على ميت واحضر امرئاً فادى الوارث بالدين فقال المدعي ان اثبت الدين بالبينة واقام البينة قبلت بيته . الموكل بالتقاضي يكون وكيله بالقبض في ظاهر الجواب . القاضي اذا وكل رجلاً بقبض ديون الغائب لا يكون هذا الموكيل وكيله بالخصومة في قولهم . رجلاً وكل رجلاً بقبض عين له في يد رجل لا يكون هذا الموكيل وكيله بالخصومة في قولهم حتى لو غاب الموكل ومحمد الذي في يده ملك الغائب لا يكون للموكيل ان يثبت ذلك بالبينة رجل عليه لرجل دعوى وخصومة فوكل المدعي عليه عند القاضي بطلب خصمه وكيله في الخصومة والموكيل حاضر فقبل فلما اخرج من عند القاضي قال المدعي عليه للمدعي اخرجت الاول من الوكالة وولدت فلان بن فلان الغلاية في الخصومة مع هذا الرجل وفلان ذلك غائب كان للطالب ان لا يقبل هذه الوكالة لان الوكالة الاول تعلق بها حق الطالب ووكالة الغائب موهومة غير تقبل ^{بمس} لا تقبل . رجل وكل رجلاً في خصومة رجل ثم ان الموكل مع وكيله جاء الى القاضي

منع رجل آخر فقال الموكل للقاضي قد كنت وكلت هذا في خصومة فلان وإن هذا الوكيل
 يريد السفر وأنا ألتزمه بأن يقر على بيتي بل وفيه فخرجته عن الوكالة ووكلت هذا
 الآخر في الخصومة فإن القاضي لا يقبل ذلك بأوجه محض الخصم يخرج الوكيل بمحض
 وينصب القاضي من أعوانه حرة يطلب الخصم فإن لم يجدوه ولم يقدروا عليه
 حينئذ يخرج الأول عن الوكالة ويوكل الثاني ويستوثق منه المدعي عليه
 إذا واكل رجلاً بالخصومة على أن للوكيل أن يوكل من أحب ثم إن المدعي عليه
 استشهد قوماً بغير محضر من المدعي أنه حجر على الوكيل أن يوكل غيره جازحه
 عند محمد رح ولا يجوز عند أبي يوسف رح والقنوة على قول محمد رح لأنه
 لاحق للطالب في توكيل الوكيل غيره . رجل قال لغيره وكلتك في خصومة فلان
 في كل حق في قبله يكون توكيلاً بالخصومة في كل حق واجب له يوم الخصومة
 ولو قال وكلتك بالخصومة في كل حق في قبلي أهل هذه البلدة أو أهل قرية كذا
 يكون توكيلاً بالخصومة وفي كل حق له قبل أهل تلك البلدة وأهل تلك القرية
 يوم التوكيل وما يحدث له بعد ذلك استخساناً . وكذا الوكيل رجلاً بقبض
 غلاته يدخل فيه الواجب يوم التوكيل وما يحدث بعده استخساناً بكل
 رجلاً بقبض كل حق له والخصومة فيه جائز أمره فانه يدخل فيه الديون والودائع
 والعواري وكل حق يملكه الموكل سوى النقطة . عبد في يد رجل يقول أنا عبد
 فلان ولدت في ملكه قد وكلني بخصومتك في نفس ليس للذي في يده العبد
 أن يمنع العبد إذا كان للعبد ينة على الوكالة . ولو قال العبد بأعني فلان
 منك ولم يقبض الثمن فكل في قبضك منك كان للذي في يده أن يمنعه عن الخصومة
 لأن ههنا العبد مقر بملك ذي اليد فكان للذي اليد أن يمنع العبد من صرف

المنافع الى غيره وفي الوجه الاول العبد منكر ملك ذي اليد فلا يكون له اليد
 ان يسمعه من الخصومة رجل وكل جلا باقتضاء ديونه وجبس الفراء ^{كلا}
 مخاصما ومخاصما فجبس الوكيل غريبا لموكله ثم اخرجته من الحبس واخذ منه
 كفيل لانفسه ثم مات الوكيل فامراد صاحب المال ان يأخذ الكفيل كان له
 ان يطلب من القاضية حتى يام الكفيل لاحضار نفس المكفول لان الوكيل انما اخذ ^{منه}
 الكفيل بوكالة صاحب المال فصار كان صاحب المال هو الذي كفله وجعل لكل
 رجلا يقبض كل حقه على الناس وعندهم ومعهم وفي ايديهم ويقبض ما يجد ^{له}
 وبالقاسمة بين شركائه ويجبس من يري حبسه وبالتولية عنه اذا راي ذلك
 وكتب في ذلك كتابا وكتب في آخره انه مخاصم ومخاصم ثم ان قوما يدعون
 قبل الموكل مالا والموكل غائب فاقر الوكيل عند القاضية انه وكيله وانكر المال فاحضر
 الخصوم شهودهم على الموكل لا يكون لهم ان يجبسوا الوكيل لان الحبس خراء
 الظلم ولم يظهر ظلمه اذ ليس في هذه الشهادة امر باداء المال ولا ضمان ^{الضمان} الوكيل
 عن موكله فاذا لم يجيب على الوكيل اداء المال من مال الموكل بامر موكله ولا با
 عن الموكل لا يكون الوكيل ظالما بالامتناع عن اداء المال فلا يجبس رجل وكل
 رجلا بخصومة كل احد فاحضر الوكيل رجلا يدعي عليه مالا لموكله فاقر المدعي
 عليه بوكالة المدعي فقال الوكيل انا اقيم البينة على الوكالة ليكون حجة ^{عليه} على
 غيره فان القاضية يقبل بينه فيجعله وكيلامع المرفوع غيره الوكيل يقبض ^{من}
 اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل كان القول قوله لانه امين يدعي اصال ^{بينة} الامانة
 الا صاحبها فيقبل قوله ولو وقعت المنازعة بين الوكيل بالاستقراض وبين
 موكله فقال الوكيل قبضت المال من المقرض ودفعت الى الموكل وانكر الموكل لاستان ^{قول}

٣١٢٥
 الوكيل لأن الوكيل يريد بهذا الزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في إيجاب المال
 على الموكل . رجل أكرمنا إلى بلخ وحمل المحولات على الجمال وأمر الجمال بنسليم المحولات
 الوكيله ببلخ وبقبض الكراء منه فجمعه الجمال بالمحولات وكيه ببلخ فقبض الوكيل
 المحولات وأدى بعض الكراء واستمتع منه أداء البايه فالوا ان كان لصاحب المحولات
 من على الوكيل وهو مغز بالدب والآخر يجبر على دفع البايه من الكراء وان أنكر الأمر
 فلجمال أن يحلفه بالله ما نقلت من صاحب المحولات امره بالقبض وان لم يكن على
 الوكيل دين لا يجبر . رجل قال لأخوان فلانا وكلية بقبض ماله عليك من الدين فقام
 المديون صدقت واستمتع عن الدفع ليس له أن يمتنع . بخلافنا اذا قال ان صاحب
 الوديعة وكلية بقبض ماله عندك من الوديعة وصدقه فانه لا يجبر على الدفع ^{المستلقة}
 معروفة . رجل ادعى على رجل ان فلانا وكلية بقبض دينه عليه فانكر ودفع المال ^{في}
 الإنكار ثم اراد ان يسترده ليس له ذلك . وفي المتن له ان يسرده . رجل وكلية
 بقبض وديعة له عند انسان . فجعله اجراسمى على ان يعرضها وبايه بها
 وأن وكلية بنقايه دينه وجعله على ذلك اجراسمى لم يجز الا ان يوت له ^{لله} الدين
 من الايام ونحوها لان قبض الوديعة والايمان بهما عمل معاوم لا يطول بخلاف ^{التقصو}
 والتقاضي لان ذلك يقصر ويطول فان وقت لذلك وفاجاء الا فلا . رجل قال له
 ادفع هذا الثوب الى فلان او اعتق عبيك هذا او بر عبدي هذا او كاتب عبيك
 هذا او طلق امرأته هذه فقبض الوكيل وغاب الموكل فجاء هؤلاء وطلبوا منه ^{الطلاق}
 والعتاق وما اشبه ذلك لا يجبر الوكيل على شيء منه الا في دفع الثوب فان التيب ^{يكون} يجتمعت ان
 ملك فلان نوء ، بالدفع اليه . واختلف السامعون في التوكيل بالطلاق بطلب المرأة
 وفي ذكرنا اختيار خمس الأئمة السرخسيه روح الله لاخر المرأة في طلب الطلاق والتوكيل به وهو

والاعتاق والسد بغير سواء . رجل الله على رجل . ايم فقال الفير خذ زكاة مني الذي اليه
الذي لي على فلان فلخذ المامور مكان الدينهم الدنانير ليجز لان الزكاة انما تؤخذ
من العين لا من الدين فكان المامور بالعقب نائبا محضاً في القبض فلا يملك الما
مورا امر الآخر . ولو قال صاحب الدين وهبت منك الدراهم التي لي على فلان
فاقبضها منه فقص منه مكافئها ما يبرج ان كان صاحب الدين لو وهب الدين
من الاجنب وسلطه على القبض حاز فكان له حق التصرف والاستبدال المدين
اذا بعث بالدين على يد وكيله فجاؤ به الوكيل الى الطالب واجزه فخير به الظا
ل وقال للوكيل اشتري به شيئاً فذهب واشترى الوكيل ببعضه شيئاً وطرسه
الباع اختلف المشاخر رح فيه قال بعضهم يهلك من مال المدين وقال بعضهم
يهلك من مال صاحب الدين . قال مولا ناري الله عنه وهو ظاهر اذا جاز
الوكيل وخيل بين المال وبين الطالب صار قابضاً بالتخلية فاذا امره ان يشتري
به شيئاً صح امره وان كان ذلك قبل التخلية فكذلك لان الطالب لما امره
بان يشتري له بما في يده فقد رخص بان يكون يد الوكيل يد نفسه . رجل عليه
دين لرجل ثم ان صاحب الدين دفع مالا الى رجل وكله بدفع المال الى الطالب
ثم ان الطالب وهب الدين من المدين ثم دفع الوكيل المال الى الطالب قالوا ان
الوكيل علم ان الطالب وهب الدين من المدين فيضمن بالدفع وان لم يعلم بذلك
لا يضمن ومن حش هذه المسئلة تسائل عرق بين العلم وعدم العلم منهما
رجل دفع مالا الى رجل ليقضه ما لفلان على الدافع ثم ان صاحب الدين امره
عن الاسلام والعياذ بالله ففضاه الوكيل في ردة ثم مات الطالب على ردة
على قول المحنفية رح ان عم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعد ردة

الوكيل عن الوكيل ضامن لما دفع وان لم يعلم الوكيل ذلك من طريق الفقه ^{بضم}
 بن محمد ربح في النوادر رجل قال لمديونه ادفع مالي عليك الى فلان قضا
 عن حقه الذي له علم ان الامر قرض دينه ولم يعلم به المامور فدفع المامور
 ما امره لم يضمن علم المامور بذلك ام لا يعلم وعن ابي يوسف ربح ان لم يعلم
 المامور بقضاء الامر جاز دفعه عن الامر وان علم لا يجوز ومنها متفادضا
 اذن كل واحد منهما صاحبه باداء الزكاة عن صاحبه فادى احدهما عن
 نفسه وعن صاحبه ثم ادى الثاني عن نفسه وعن صاحبه ضمن الثاني ما
 ادى عن صاحبه علم الثاني باداء الاول عنه وعن صاحبه اوله يعلم في قول
 ابى حنيفة ربح وقال صاحبه ربح اذا لم يعلم لم يضمن ومنها ما ذكره ههنا ان
 المامور بقضاء الدين اذا ادى الامر بنفسه ثم قرض المامور فانه لا يضمن
 اذا لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا قول ابي يوسف ومحمد ربح اما على قول
 ابى حنيفة ربح يضمن على كل حال كما في مسألة المتفاديين رجل وكل رجلا
 بشراء شيء بعينه سماء ودفع المال اليه وامره ان يوكل غيره بذلك ثم ما
 رب المال فاشترى الوكيل لثا في ذلك كان الوكيل الثاني مشترى لنفسه
 لا الرب المال ولا للوكيل الاول علم به اوله يعلم ونظائر هذه المسائل كثيرة
 بعضها في الزكاة وبعضها في الوكالة رجل وكل رجلا بالخصومة بطلب خصمه
 ثم جن الموكل امات بطلت الوكالة والواهن اذا سلط العدل على البيع ثم جن
 الواهن ذكره في الامم السرخسية ربح انه لا ينزل العدل الموكل اذا جن ذكره في
 بعض الروايات انه اذا جن ساعة في القياس يبطل الوكالة ولا تبطل استئجار
 وفي بعض الروايات ذكر القياس والاستئجار في الجنون المتناول في القياس

لا يبطل الوكالة ولا الاستحسان بتطل وهو الصحيح واختل فوافي حد المتناول
 كان محمد ربح اولاد في التناول بشهر ثم ربح وقدره بسنة وابو يوسف ربح لولا قدره
 بالكسر من يوم وليلة ثم ربح وقدره بالكسر السنة رجل وكل رجلا بالخصومة في دين
 وفي قبضه فاقام الغريم بينة ان الموكل قد ابرأه عن الدين او انه اوفاه دينه
 ثبت بينته على الوكيل في قول ابي حنيفة ربح ولا تقبل في قول صاحبه ربح ولا
 صلح الوكيل بالخصومة ولا هبته ولا بيعه مريض قرب موته فذفع الى رجل
 دراهم وقال له اذهب بهذه الدراهم وادفعها الى اخي وابني ثم مات المريض فمال
 الوكيل ان يدفع الدراهم اليهما وقد ظهر على الميت دين واراد الورثة اخذ المال
 منه ذكر في فتاوي سمرقند ان الدافع ان كان قال له ادفعها الى اخي وابني ولم يكن
 غيره لك لا يحمل للوكيل ان يدفع المال الى الورثة لان الوكالة بطلت بالموت وتبقى المالك
 امانة في يدك وهو كالمودع والمودع اذا دفع المال الى الورثة بغير امر القاضية والتكليف
 مستغفرة بالدين كان ضامنا قالا مولا نارض وهذا الجواب صحيح اذا كان الحارث
 ممن يخاف عليه استهلاك المال اما اذا لم يكن كذلك يكون له اخذ الودائع وقضاء
 دين الميت من ذلك رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره ان يصدق بها فانفقها
 الوكيل ثم تصدق عن الامر بعشرة من ماله لا يجوز وكان ضامنا للعشرة ولو كانت
 الدراهم قائمة فامسكها الوكيل وتصدق من عنده بعشرة جاز استحسانا ويكون
 العشرة له ولو دفع الرجل دينارا الى رجل وامره ان يبيعه فباع المامور دينارا
 من عند نفسه وامسك دينارا الامر لنفسه قال ابو يوسف ربح لا يجوز ولو دفع
 الى رجل دينارا ليشتري له به ثوبا فاشتري بدينار من عند نفسه جاز بشرطه
 للامر ويكون الدينار له وكذا لو دفع الى رجل دينارا ليقتير غريمه فقتضاه من نفسه

فاسئل مالك دينار لنفسه جاز . وجعل دفع مالا الى رجل وامره ان تصدق به ^{للمد}
المطل فتصدق الوكيل على ابن كبيره جاز في قولهم . وليس هذا كالوكيل بالبيع
باع من لا يقبل شهادته له لان ثمة الوكيل متهم في البيع من ولد ولا ثمة في الصدقة
بدليل ان لو دفع ماله الى رجل وقال ضع مالي حيث شئت كان له ان يضعه في نفسه
رجلا موكيله بان يتصدق على فلان بكذا فغيرا من الحظوة التي في يد الوكيل وامر
فلان ذلك الوكيل ببيع الحظوة فتباعها يوقف البيع على اجازة الموكل ولا يصح ^{كل}
فلان اياه بالبيع بخلاف ما اذا وهب ماله من رجل وسلطه على القبض لان الصدقة
تمليك من الله تعالى والفقير ناسب عنه في القبض فلا يملكها المتصدق عليه
القبض فلا يصح توكيله وفي مسألة الهبة تمليك الهب منه الذين وسلطه على القبض
ثبت له ولا يبرأ التصرف فيملك الاستدلال . قال رجلان بيدهما مال امرأتهما
ان يسافرا فقال الذي يريد السفر لشيئكم ان اردت القسمة فوكلوكيلا ^{حك} فاقا
المتاع دعاب فان راى المحامران يوكل وكيلا يقاسمه ذكر في النوادر عن شذاد بن
الاحول لا يجوز وذكر في المنتقى عن محمد بن عبد الله روايتين في مسألة . وقال رجل وكل
رجلا ببيع عبده واجاز له ان يوكل غيره بذلك فوكل بذلك رجلا ثم ان الوكيل ^{الاول}
اشترى في ذلك العبد من الوكيل الثاني جاز شراؤه لان الوكيل الثاني صار كيلا
لموكل العبد فعلى قياس هذه الرواية اذا وكل الشريك الحاضري كيلا بالقسمة ^{كان}
هذا الوكيل وكيلا للثاني الغائب فوجب ان يجوز وذكر هذه المسئلة
في موضع اخر فقال لو ان رجلا قال لاخو كل فلانا ان يشترى لي منك ما بدا لك ^{كان}
جائزا . ولو قال كل من شئت ان يشتري لي منك ما بدا لك لم يجز لانه لما معنى
فلانا فقد جعل الوكيل موكلا في تحصيل فلان فكان الوكيل وكيلا للأمر فعلى قياس

تلك الرواية - اذا قال له الشريك الغائب وكل فلانا يقامك المتاع جان ولو قال له وكل من شئت ان يقامك لا يجوز كما قال شلادج امرأة مستورة في رانز وجها بها علة لا يمكنها الخروج من دار زوجها ادعى عليها رجل دعوى من غير شاهدين ليس لهذا المدعي ان يخاصم زوجها وليس للزوج ان يمنعه من الخصومة مع وكيل المرأة او معها رجل اكراد ان يوكل رجلا في ماله فقال الوكيل اننا ودخلت فيه لاسلم من ان تناول من مالك اما شيئا ما كولا واما غير ما كولا فقال الموكل انت في حل من تناولك من مالي من دراهم المائدة قد دخل فيها قال ابو القاسم رج له ان يتناول من المأكولات والمشروبات والدرهم مما لا بد منه فاما ان يأخذ من ماله مائة درهم او خمسين درهما جمة ليس له ذلك رجل قال لو كيلاه رد علي الوكالة فقال ردته قال الفقيه ابو بكر البلخي رج يخرج من الوكالة رجل وكل رجلا يتقاضى دينه قالوا بان الوكيل بالتقاضى يملك القبض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج الاعفاد في ذلك على العرف ان كان التوكيل في بلدة كان عرف التجار فيها ان المتقاضى يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض والا فلا قال مولانا رضي الله عنه ينبغي ان ينظر في المتقاضى ان كان المتقاضى امينا يؤتمن عليه في ذلك المال كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض وكذا لو بعث متقاضيا من بلد الى بلد كان له ان يقبض وان كان الوكيل بالتقاضى من اعوان القاضى او من اعوان السلطان او من تليف الدين لا يؤتمن عليه لا يكون وكيلا بالقبض وينظر في المال ايضا ان كان المال خطيرا لا يؤتمن في مثله على الوكيل بالتقاضى لا يكون للوكيل ان يقبض

فصل في التوكيل بالبيع والشراء

رجل وكل رجلا بشراء شيء بغير عينه ودفع اليه الثمن فاشتري الوكيل فهو على وجه

ابتكان وكيله بالشراء بمائة درهم فاشتري بمائة درهم ولم يصف إلى درهم الأمر
 ولا إلى غيرها كان البيان إليه أن قال نويت بالدرهم الدرهم التي دفعها الأمر إلى صدق
 الوكيل وينظم الشراء للأمر. وأن قال نويت غيرها لزم الوكيل إذا قال الوكيل نويت
 الشراء لنفسه. وأن قال نويت الشراء للأمر كان الشراء للأمر. وأن كان الوكيل أضاً
 الشراء إلى درهم الأمر يكون الشراء للأمر نقد منها الوكيل ومن غيرها فلا
 الوكيل أنه اشتري لنفسه إلا إذا صدقه الموكل. وأن كان الوكيل أضاً الشراء إلى
 درهم نفسه كان الشراء له ولا يصدق أنه اشتراء للموكل نقد تلك الدرهم
 أو غيرها إلا إذا صدقها الموكل. وهذا كله إذا تنازع فقال الموكل اشتريت لي ^{أو لي}
 العكس وقال الوكيل اشتريت لنفسه أو على العكس. وأن تضاد قال أنه لم يحضره
 النية قال أبو يوسف رجح يحكم التقديرات نقد الثمن عن مال الأمر كان الشراء
 للأمر سواء أضاف العقد إلى مال نفسه أو إلى مال الأمر. وقال محمد رجح الشراء
 يكون للوكيل. رجل وكل رجلاً بشراء شيء بعينه فاشتراه الوكيل لنفسه لا يبيع ولو
 بكل الوكيل رجلاً غيره بشراء ذلك الشيء فاشتراه فهو للوكيل الأول وهذا بخلاف
 الوكيل بملك امرأة بعينها إذا تنازجها لنفسه يبيع. رجل قال لرجلين وكلت أحدهما ببيع
 هذا العبد فابهما باع العبد جاز. وكذلك لو قال لرجل ببيع هذا العبد أو هذا العبد فباع
 أحدهما بدين جاز بعه. الوكيل بالبيع إذا وكل غيره بقبض الثمن من المشتري صح توكيله
 الوكيل بالبيع إذا باع ثم اشتراه من المشتري ببيعاً جديداً ثم استثنى البيع ذكر في الشفعة
 أن الوكيل يرجع على المشتري ثم المشتري على الوكيل ثم الوكيل على الموكل. وذكر في
 في الجامع رجل اشتري من رجل جارية وقبضها ثم باعها من غيره وقبضها الثانية
 ثم إن المشتري الأول اشتراها من الثاني وقبضها ثم وجدها عيها كان عند البائع ^{الأول}

فإن المشتري الأول لا يرد على البائع الأول ولا على المشتري الثاني. وذكر في المنتقى رجل
اشترى لنفسه عبدا من ولده الصغير ثم وجد به عيبا فأراد أن يرده على ولده الصغير
ليس له ذلك ولكن الفاضل ينصب خصما عن الصغير حتى يرد الأب على الخصم ثم الأب
يرده للصغير على البائع الصغير. الوكيل بالبيع إذا لم يقل له الموكل ما صنعت من شيء
فهو جائز لا يملك التوكيل فان وكل غيره فباع الوكيل الثاني بمحضة الأول جائز ^{حقوق}
العقد ترجع إلى الوكيل الأول عند البعض. وذكر في الأصل المحفوظ ترجع إلى الوكيل
الثاني وهو الصحيح. رجل أمر رجلا أن يוכל أسنانا بشيء ففعل لما مور ذلك
واشترى الوكيل فان الوكيل لا يرجع على الأمر بالتوكيل لكن الوكيل يرجع على المأمور
ثم المأمور يرجع على الأمر. الوكيل بالبيع إذا باع واستمتع عن استيفاء الثمن والتفاد ^ص
لا يجبر على ذلك ولكن يقال له وكل الموكل باستيفاء الثمن فان كان الوكيل بالبيع ^{كلا}
باجرا للبائع والمصارف مجبر على الاستيفاء وكذا المضارب إذا باع مالا ^ب
وفيه المال دمج مجبر على التقاضي واستيفاء الثمن وإن لم يكن في المال ربح يقال له وكل
سرب المال باستيفاء الثمن. الوكيل بالبيع إذا أخذ بالثمن رهنا أو كفيلا جائز حتى
لوهلك الرهن في يده يصير مستوفيا للثمن ولا يصير ضامنا وله أن يحتال بالثمن ^{بعض}
عند الكل ان كان الموكل قال له ما صنعت من شيء فهو جائز. وإن لم يكن للموكل قال
له ذلك جائز في قولنا يجنيه ومحمد ربح ويضمن للأمر. وكذا الوكيل المشتري عن الثمن
أو وهب له صح ويكون ضامنا وكذا إذا حط بعض الثمن بعد العقد بعيب أو غير
عيب ولم يذكر التاجيل في الأصل قيل بأنه يجوز في قول أبي يوسف ربح أيضا كالموكل ^{بشئ}
مؤجل وقيل بأنه لا يجوز لأن من أصل أبي يوسف ربح أن كل يصرف يصير به الوكيل ضا ^{منا}
في قولنا يجنيه ومحمد ربح لا ينفذ في قول أبي يوسف ربح. وأجمعوا على أنه لو قبض الثمن

ثم وهبه منه لا يصح اما اذا ابرأه قبل القبض وحطه او وهبه لا يصح في قول
 ابي يوسف ر. ح. واجمعوا على ان الموكل لو وهب الثمن من المشتري او ابرأه
 صح هبته و ابرأؤه لان ملك الثمن له حتى لو قبض الموكل الثمن من المشتري صح قبضه
 استخانا ولو صلح الوكيل من الثمن على مناع او اخذ مكان الداهم الدنيا يجران في قول
 ابي حنيفة ومحمد ر. ح. ولو قال الوكيل البيع صح قاله عندها ويكون ضامنا للثمن وعلى
 قول ابي يوسف ر. ح. بالاقالة يصير الوكيل مشتريا لنفسه. والوكيل بالسلم يملك
 الاقالة في قول ابي حنيفة ومحمد ر. ح. ولا يملك في قول ابي يوسف ر. ح. والوكيل بالثمن
 لا يملك الاقالة. اما الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء
 المنفعة تجازت منافضته سواء كان الاجردينا او عينا الا ان يكون الوكيل قبض
 الاجر في لا يجوز منافضته لان المقبوض صار ملكا للموكل ويثبت عليه يد الموكل
 بيد الوكيل فاما قبل القبض ان كان الاجر عينا لم يصير ملكا للموكل بنفس العقد
 وعند اشتراط التعجيل لم يثبت عليه يد الموكل وبعد استيفاء المنفعة لا يثبت
 المعقود عليه فلا يتصور المناقضة والوكيل بالاجارة اذا ابرأ المستاجر عن الاجر
 او وهبه منه ان ابرأه عن البعض او وهب له البعض والاجردين جاز انهما
 وان ابرأه عن الكل او وهب الكل ان كان الاجردينا لا يصح في قول ابي يوسف الآخر في
 قوله الاول وهو قول ابي حنيفة ومحمد ر. ح. يصح اعتبار الفعل الوكيل بفعل الموكل
 ولا يبطل الاجارة وان كان الاجر عينا لا يصح حتى يقبل المستاجر اذا قبل بطلت الاجارة
 لان الاجر بمنزلة المبيع والمشتري اذا وهب المبيع من البائع قبل القبض لا يصح
 له يقبل البائع واذا قبل بطل البيع. والوكيل بالبيع اذا كان عليه للمشتري ر. ح. في
 ابي حنيفة ومحمد ر. ح. يصير الثمن قصاصا بما على الوكيل ويضمن الوكيل الموكله وعلى قول

ابي يوسف رح لا يصير قصاصا. ولو ان هذا الوكيل لم يسلم ما باع حتى هلك المبيع
 في يد بطلت المقاصة ولا ضمان على الوكيل لموكله لان المبيع لما هلك قبل التسليم
 انفسخ البيع من الاصل وصار مكانه لم يكن. ولو كان للمشتري دين على الموكل بالبيع
 قالوا بان الثمن لا يصير قصاصا على الموكل عند الكل لان الموكل يملك اسقاط الثمن
 بالعهد والابراء عند الكل انما الخلاف في اسقاط الوكيل. ولو اقال المشتري مع الموكل
 صححت الاقالة استحضانا. وكذا البائع اذا اقال مع الموكل بالشراء وذكر ان الخصاف رح ^{له}
 على رجل دين بما طله ولا يقضي دينه فله في ذلك حيلتان احداهما ^{له} يوكل صاحب الدين
 عن غيره في شراء عين من مديونه فاذا اشترى الوكيل يصير الثمن قصاصا بما كان ^{للكوكل}
 على مديونه وهو البائع ثم الوكيل يأخذ الثمن من موكله كما لو نقد الثمن من مال نفسه
 والثانية ان يوكل صاحب الدين رجلا ليشترى له شيئا من مديونه فاذا اشترى
 يصير الثمن قصاصا بما كان الموكل على البائع. الموكل بالشراء اذا ابرأ البائع عن العيب
 صح ابرأؤه والوكيل بالشراء يملك ابراء البائع عن العيب عند ايجيفة ومحمد
 واختلفوا في قول ابي يوسف رح الوكيل بالشراء اذا لم يكن اخذ الثمن من المشتري ^{لب}
 بتسليم الثمن من مال نفسه. والوكيل بالبيع لا يطالب باداء الثمن من مال نفسه
 الوكيل بالبيع اذا باع من لا يقبل شهادته له باقل من قيمته لا يجوز في قول ايجيفة
 رح وبالك من قيمته جاز. وان باع بمثل القيمة فيه روايتان عن ايجيفة رح والظاهر
 انه لا يجوز. وقال صاحباه رح يجوز بمثل القيمة وبالك. والمضارب اذا باع
 واشترى من لا يقبل شهادته له بالقرابة او بالزوجية تبغي بسير لا يجوز في قول
 ايجيفة رح كما لا يجوز بيع الوكيل من هؤلاء عند واره اشترى باقل من قيمته ^{جاز}
 ايضا. اما اذا باع بمثل القيمة جاز ايضا بخلاف الوكيل. الوكيل بالبيع المطلق اذا

بأي ثمن كان أو باجل اختلفت الروايات فيه في الاجل والصحيح ان على قوله يجوز على كل
 حال طال الاجل أو قصر وقال أصحابه ربح ان باع باجل متعارف في تلك السلعة بمجن
 وعن أبي يوسف ربح ان كان البيع للتجارة فباع الاجل يباع تلك السلعة بذلك الثمن
 الا ذلك الاجل جائز وان كان التوكيل بالبيع للمحاجة الى النفقة أو قضاء الدين ليس
 ان يبيع بالنسيئة وعليه الفتوى واذا دفعت المرأة الى رجل غرلا لبيعه قالوا هو
 على النقد وللوكيل بالاجارة ان يواجر بالنقد والنسيئة والمكيل والموزون اذا
 كان معلوما موصوفا بالمعين من الحيوانات والموصوف من الثياب وهذا على قول
 ابن حنيفة ربح ظاهر وكذا على قول صاحبيه ربح لان التوكيل بالبيع انما تقيد بالثمن
 لكان العرف ولا عرف في الاجارة فان الارض قد تدفع مزارعة وهي اجارة بشئ
 من الخادج الى اجل رجل وكل رجلا بان يبيع له دنانير بدرهم فباع بما لا يتقاربان
 فيه الناس قالوا لا يجوز اجماعا رجل وكل رجلا يبيع مال ولده الصغير ثم مات
 الصغير وورثه الاب بطلت الوكالة عندنا خلافا لفرج وكذا لو لم يمت الصغير
 ومات الاب الوكيل بالبيع اذا باع وكل غيره بقبض الثمن فقبض وهلك الثمن
 عند القابض قال ابو حنيفة ربح الضمان على الوكيل بالبيع لا على القابض فعند
 القابض بمنزلة مودع المودع الوكيل بالبيع اذا باع من رجلين كل واحد منهما
 كفيل عن صاحبه بالثمن ثم ان الوكيل بالبيع ابرأ أحدهما ضمن الوكيل كل المالك
 للأمر ثم يرجع الوكيل على الأمر بمجسماته رجل وكل رجلا بان يشتري له ثيابا
 فاشترى الوكيل وغاب وامر رجلا اجنيا بقبض الثوب من البائع فقبض الاخير
 وهلك الثوب عند قال محمد ربح ضمن الوكيل لانه اودعه عند القابض رجل
 امر رجلا ببيع عبده بالف درهم فباع نصفه بالف درهم ثم باع النصف الآخر بمائة دينار

بيع النصف الاول ولا يجوز بيع النصف الثاني . ولو باع كله بالف درهم ومائة دينار
جاز البيع في الكل . رجل دفع الى رجل مائة درهم وامره ان يشتري له بها ثوبا يسمى
جنس الثوب وصفته فانفق المدفوع اليه المائة واشترى له ثوبا بمائة من عند
روي هشام عن محمد وابي يوسف الفقه يجوز . وأن ضاع الثوب في يده
من مال الأمر كذا ذكر في المتن وهو خلاف ظاهر الرواية . رجل أمر رجلا ان يشتري
له جارية بالف درهم فاشتراها بمائة دينار قيمتها الف درهم وامره ان يشتري
له جارية بمائة دينار فاشتراها بدراهم قيمتها مائة دينار ذكر في المتن انه يجوز
قال وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله . الوكيل بالبيع اذا باع وكفل
بالثمن عن المشتري لا يصح كفالاته . والوكيل يقبض الثمن من المشتري اذا
كفل بالثمن عن المشتري جازت كفالاته . وكذلك الوكيل يقبض الثمن عن المشتري
اذا المشتري عن الثمن لا يصح ابرأؤه . الوكيل بالبيع اذا باع فنهأ الأمر عن تسليم
المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح نهية فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن وتوفي
الثمن على المشتري لا ضمان على الوكيل في قول ابي حنيفة ومحمد رحم . ولو وكله بالبيع
ثم نهأه عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى
من المشتري ثم يبيع وكذا لو أمره بالبيع بنقد فباعه بنسيئة لا يجوز . ولو وكل يبيع
العبد ولم يدفع اليه العبد لم يكن للوكيل ان يأخذه من بيت الأمر قبل نقد
الثمن ويسلمه الى المشتري . ولو وكل يبيع العبد ولم يدفع اليه العبد فباعه
الوكيل الى اجل شهر جاز ويؤمر صاحب العبد بخسليم العبد . ولو وكل يبيع العبد
ودفع اليه العبد فباعه الوكيل ولم يسلم حتى اخذه لملك من بيته ونهى الوكيل
عن التسليم قبل نقد الثمن صح نهية ولا يكون للوكيل ان يأخذ العبد من بيت

الأمر ويدفعه إلى المشتري قبل نقل الثمن. وكذلك رجل في يده عبد ودفعه
 امره صاحب العديعة يبيع العبد فباع ولم يسلم حتى أخذ الأمر من بيت المأمور كان
 له أن يمنع العبد حتى يقبض الثمن. رجل وكل رجلا ببيع عبد له ولم يدفع العبد إليه
 فباعه الوكيل وأخذ العبد من بيت الأمر يسلمه إلى المشتري فهلك العبد
 بيد الوكيل يستقضى البيع ولا ضمان على الوكيل وإن لم يمت العبد وسلم إلى المشتري
 قبل قبض الثمن للأمر أن يأخذه من المشتري حتى يقبض الثمن فإن لم يأخذه حتى
 مات العبد عند المشتري فلا ضمان للأمر على أحد على الوكيل ولا على المشتري
 يريد به ضمان القيمة لكن الوكيل يأخذ الثمن من المشتري ويدفع إلى الأمر
 الوكيل بالبيع إذا باع فيها الأمر عن قبض الثمن إلا بحضرة الشهود أو إلا
 محضر: فلان أو نهاه عن قبض الثمن لا يصح نهيه وله أن يقبض الثمن
 شهود وبغير محضر فلان وكذلك لو مات الموكل أو جن بعد البيع بقي الوكيل من قبض
 الثمن. ولو وكله بالبيع ونهاه عن البيع إلا بشهود أو إلا بمحضر فلان لا يملك البيع
 بغير حضرة الشهود أو بغير محضر فلان. ولو قال وكلتك ببيع هذا العبد بشرط
 أن لا تقبض الثمن كان النهي باطلا وله أن يقبض الثمن. ولو قال لغيري عبدك
 هذا واشهد فباع ولم يشهد كان جائزا. ولو قال لاسبع الاستمود فباع بغير شهود
 لم يجز. وكذلك لو قال وكلتك ببيع هذا العبد على أن تشهد فباع ولم يشهد لا يجوز. وكذلك
 لو قال يبع بستمود. ولو وكله بأن يبيع برهن بعتبائع بغير رهن لا يجوز إلا أن يبيع
 برهن يساويه. ولو قال بعه برهن فباع برهن قليل القيمة جاز في قولنا بمنفعة
 ربح وفي قول صاحبه ربح لا يجوز إلا بنقصان يتباين فيه الناس. ولو قال بعه
 من فلان بكفيل ثمة فباع بغير كفيل لم يجز. وكذلك لو قال بعه وأخذ

كفيلاً. قال بعه وخذ رهناً لا يجوز إلا بذكر ذلك. ولو قال الوكيل لم يمتري بك
كان القول قول الأمر لأن الأمر يستفاد من قبله ولو وكله أن يبتعه من جبل
سماه فباعه منه ومن أخرج في النصف الذي باعه من ذلك الرجل
في قول أبي حنيفة رحمه الله. ولا يجوز في قول صاحبه رحمه الله. القاض
إذا امرأته ببيع العبد المديون المأذون بطلب الغراء وأن قال القاض
أميناً في بيع هذا العبد فباعه لم يكن العهد على الأمين حتى لو وجد المشتري به عيباً
عليه لكن المشتري يطلب من القاض أن ينصب أميناً ليرده عليه أما الأول وأما
وإن قال القاض لا مدينه به هذا العبد ولزم على الخلف المشايخ رج فيه والصحيح أنه لا يلحق
العهد على الأمين ولو باع القاض أو أمينه العبد بأذن الغراء وأخذ الثمن
فضاع عنه ثم استحق العبد رج المشتري على الغراء. وصير الميت إذا بلغ
العبد لغراء الميت بامر القاض ثم استحق العبد أو هلك قبل التسليم
أوضاع الثمن عند الوصي رج المشتري بالثمن على الوصي ثم الوصي على الغراء ولو
باع أمين القاض لأجل الوارث الصغير وقبض الثمن فضاع عنه أو هلك العبد
قبل التسليم أو استحق لأب رج المشتري على الأمين وأما يرج على الوارث إن كان
الوارث أهلاً وإن لم يكن أهلاً نصب القاض عنه خصماً فيقضي دين المشتري
ولو باع الأب مال ولد الصغير فبلغ كانت العهد على الأب فيما باع. وكل
رجلاً يبيع عبده وقال له اعمل فيه برأيك أو قال ما صنعت من شيء فهو جائز
فرض الوكيل أو وصي الرجل بذلك جائز وكذا المرأة إذا وكلت رجلاً لينزعها
فرض الوكيل أو وصي الرجل بذلك كان للثاني أن يزوجه. الوكيل
بالشراء إذا قال له الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز فاشترى هذا الوكيل

حيثما كافله ان يبيع ما اشترى وهو بمنزلة المضارب . رجل وكل رجلا غائبا في
 قبيل الغائب ذلك فرد الوكالة ولم يعلم به الموكل ثم قبل الوكيل الوكالة قالوا ببيع
 قوله . رجل وكل رجلا بان يشترى له جارية بالف درهم فاشترى ثم ان البائع ^{وهب}
 كل الالف للوكيل صحت الهبة وكان للوكيل ان يرجع بالالف على الموكل كما لو ادعى
 الوكيل الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع . ولو وهب البائع للوكيل خمسمائة
 لا يرجع الوكيل على الموكل بشيء لانه حط وفي الحط لا يرجع . ولو وهب البائع منه
 خمسمائة ثم وهب منه الخمسمائة الباقية لا يرجع الوكيل على الموكل بالخمسمائة
 الاولى ويرجع بالخمسمائة الثانية لانه هبة . ولو وهب منه تسعمائة ثم وهب
 منه المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل الا بمائة وهذا كله قول الجعفي
 وابي يوسف رح . الوكيل بشراء جارية بالف درهم اذا اشترى ونقد الثمن
 من مال نفسه وقبض الجارية ثم نقد له الموكل خمسمائة وتطلب منه الجارية
 فنعها فهلك عند الوكيل قالوا سلم الوكيل الخمسمائة المقبوضة وتطلب ^{الخمسمائة}
 الباقية وان كان الوكيل طلب منه الجارية قبل ان ينقد له شيئا فنع الوكيل
 ثم نقد الموكل خمسمائة وهلكت الجارية كان على الوكيل ان يرد الخمسمائة المقبو ^{ضة}
 على الموكل وبطل الباقية . رجل وكل رجلا ببيع عبد هذا بالف درهم فبعت ^{الف}
 فلزادت قيمته بحكم السعر الى الف درهم قال ابو بكر البلخي رح لا يكون للوكيل ان يبيعه
 بالف . رجل وكل رجلا بشراء جارية بالف وقال له ما صنعت من امر في شيء فهو
 جائز فوكل الوكيل رجلا اخر بهذا الشراء ثم على الموكل الوكيل الاول فاشترى
 الوكيل الثاني الجارية قال محمد رح يجوز مثله على الموكل الاول علم الوكيل الثاني
 بذلك او لم يعلم كان الموكل يدفع الدراهم الى الوكيل الاول او لم يدفع . وكذا لو مات

الوكيل الاول واشتراه الوكيل الثاني صح شرؤه على الموكل الاول ولعل الموكل
 اخرج الثاني من الوكالة صح اخراجه كان الوكيل الاول حيا او ميتا. ولو ان
 الموكل الاول بعد ما اخرج الموكل الوكيل الثاني عن الوكالة اشترى جارية
 شرؤه للموكل فان اشترى الثاني بعد ذلك لزمه دون الموكل الاول علم
 بشراء الاول او لم يعلم دفع اليه الدراهم او لا لكن قال لاثنين ليتزكيا احد كحاجرية
 بالف درهم فاشترى احدهما اشترى الثاني لزم ما اشترى الثاني لنفسه ولو
 اشترى كل واحد منهما جارية للأمر على حدة ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت
 الجاريتان للموكل حصة وكلوا دخلا ليشترى لهما جارا فاشترى لهما ثم قبض من
 كل واحد منهم حصته من الثمن فصاعت حصة احدهم قبل ان يدفع الى البائع قال
 نصير رح يضمن الوكيل ولا يرجع على احد قال الفقيه ابو الليث رح انما قال ذلك
 لانه لما قبض منهم الثمن بعد الشراء صار مستوفيا ما وجب له عليهم بعقد الشراء
 فيكون المستوفى مضمون عليه رجل وكل رجلا ليشترى له من فلان عبدا فجاء
 الوكيل الى صاحب العبد واخبره بذلك فقال صاحب العبد بعت هذا العبد من
 فلان بن فلان يبيع الأمر بكذا فقال الوكيل قبلت قال ابو القاسم رح يكون
 الوكيل مشتريا لنفسه لان الموكل امره بعقد كانت الهبة عليه على الوكيل فاذا قال
 العبد بعت هذا العبد من فلان بن فلان فقد باشر عقد كانت الهبة
 فيه على الموكل فلما قال الوكيل قبلت صار المشتري هو الوكيل نصير الوكيل محالفا
 للموكل قال مولانا رضي فيما قال ابو القاسم رح نظر ينبغي ان لا يصير مشتريا لنفسه
 بل يلزم الأمر او يوقف على اجازته لان الوكيل لما صار محالفا صار صاحب العبد فلا
 ابتداء بعت عبدا من فلان بن فلان بكذا فاذا قال الوكيل قبلت يوقف على الموكل

ولا يصير الوكيل مشتر بال نفسه . رجل قال لا اشتري جاريتي بالف درهم او قال
 اشتري جاريتي بالف درهم من مالي او قال اشتري جاريتي بهذه الالف و اضاف الى مال
 نفسه
 يكون فوكيلا حتى لو اشتري المأمور يكون مشتر بال الأمر . ولو قال اشتري جاريتي
 بالف درهم او قال اشتري هذه الجارية بالف لا يكون فوكيلا ويكون المأمور مشتر
 لنفسه . رجل دفع الى رجل الف درهم وامره ان يشتري له عبدا فوضع الوكيل
 الدراهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له عبدا بالف درهم وجاء العبد الى منزله
 واراد ان يأخذ الدراهم ليدفعها الى البائع فاذا الدراهم قد سرقت وهلك العبد
 في منزله فجاؤ البائع يطلب منه الثمن وجاء الموكل يطلب منه العبد كيف يفعل
 قالوا ياخذ الوكيل من الموكل الف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم
 هسلكا في يده على الامامة . قال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا علم بتهمة النهوق
 انه اشتري العبد وهلك في يده اما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدق
 في نفي الضمان عن نفسه ولا يصدق في ايجاب الضمان على الأمر . رجل وكل رجلا
 ان يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم فوكل الوكيل الاول بذلك غيره فباعه
 الثاني بمحضى الاول روي عن ابي يوسف رح انه يجوز هذا البيع كان الوكيل
 الاول حاضرا او غائبا ولا يتوقف على الاجازة وقال ابو حنيفة ومحمد رح لا يجوز
 الا ان يكون الاول حاضرا وقال زفر رح لا يجوز ان كان الوكيل الاول حاضرا
 او غائبا وقال ابن ابي ليلى رح يجوز ان كان الاول حاضرا او غائبا ان الموكل رضي بنحو
 ملكه بالثمن المقدس . رجل وكل رجلا ببيع عبد بعينه وكل وكيلا اخر ببيع هذا العبد
 فباعه احدهما ثم باعه الوكيل الثاني من المتبري بالثمن من ذلك الثمن قال ابو بكر
 البلخي رح جاز بيع الثاني الثاني لم يخرج عن الوكالة ببيع الاول الا ترى ان الموكل لو باعه

نفسه ثم رد عليه بعيب بقضاء قاض كان للوكيل ان يبيعه فكان هذا بيع الثاني
 لا يكون فصحا لبيع الاول تصداحدا لا يجوز الفسخ. التوكيل بالبيع نسبية ينصرف
 الى التوكيل بالبيع المشهر وما فوقه لان ما دون المشهر عاجل. فلوان هذا الوكيل
 باعه بالنقد اختلف المشايخ رح فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ان باعه نقدا بما يباع بالنسيئة جاز وان باع بالنقد باقل مما يباع بالنسيئة لا يجوز
 وقال غيره يجوز مطلقا لان العاجل خير من الاجل. وكذا لو قال لا تبعه بالنقد ولو قل
 خذ عيبتا هذا وبعد بالنقد كان له ان يبيع بالنسيئة في قول ابي حنيفة رح وكذا لو قال
 بعه وبع من فلان كان له ان يبيعه من غيره. ولو قال بعه من فلان فباعه من
 غيره لا يجوز. ولو امره ان يشتري له عبد فلان منه وعين العبد كان له ان
 ذلك العبد من فلان ومن وكيله وممن هو اشتراه من فلان. رجل قال لغيره بعه
 هذا العبد بالف درهم فقال بعته لا يتم البيع ماله يقبل الامر قبلت او اشترت
 وكذا لو باع شيئا ثم قال للمشتري اقلني هذا البيع فقال اقلته لا يتم الا قاله في اظهر
 الروايتين وهي بمنزلة البيع. الواحد لا يتولى العقد من الجانبين الا في مسائل
 منها الاب اذا اشترى مال ولده الصغير لنفسه او يبيع ماله من ولده فانه يمكنه
 بلفظ واحد وقال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رح هذا اذا لم يلفظ
 يكون اصيلا في ذلك اللفظ بان باع ماله فقال بعته هذا من رايه فانه يمكنه
 بقوله بعته اما اذا لم يلفظ لا يكون هو اصيلا في ذلك اللفظ بان اراد ان يبيع
 ماله من ولده فقال اشترى هذا المال لولدي لا يمكنه قوله اشترى وبحتاج
 الى قوله له وهو في الوجهين يتولى العقد من الجانبين. ومنها الوصي
 اذا باع ماله من اليتيم او يشتري بماله اليتيم لنفسه وكان ذلك خيرا لليتيم

ومنها الوصي اذا استحق مال اليتيم للقايح بامر القاضي . ومنها العبد يشتري
 نفسه من مولاه بامر المولى . الوكيل بالبيع والشراء اذا اختلط عقله بالبيد
 الا انه يعرف البيع والقبض قال ابو سليمان الجوزجاني رح جانريعه وشراؤه
 . على الموكل كما لو باشر ذلك لنفسه واذا اختلط عقل الوكيل بالبيع لا يجوز بيعه
 وشراؤه على الموكل لانه بمنزلة المعتوه وقال غيره في شرب النبيذ ايضا يجوز
 عقده على الموكل لان بيع السكران انما جاز زحرا عليه فلا يجوز عقده على موكله
 رجل وكل رجل يبيع عبده بالف فباع بنصفه بالف جاز في قولنا يحنيفة رح
 محمد رحمه الله انه قال يجوز وقد احسن . وان باع بنصفه بالف درهم الا انها
 وتحرطلة بطل . وان باع العبد بالف وكر من طعام بعينه كان الامر بالحياء
 ان شاء اجاز البيع ويصير الكر للوكيل وعليه حصة من قيمة العبد وان
 باعه بالف ثم زاده المشتري كرا بعينه او غير عينه جاز من غير خيار والكر لا مرد
 لان العقد في الكر وقع شره وشراء الفضولي لا يوقف بل ينفذ عليه واذا
 انعقد على المشتري صار الوكيل مشتريا الكريضة العبد فاذا اجاز حيا
 العبد كان على المشتري قيمة ذلك البعض من العبد . رجل وكل رجل يبيع عبده
 بالف درهم فباعه وقبض الثمن وسلم العبد الى المشتري ثم ان الوكيل زاد للمشتري
 دارا اجاز وكانت الدار والعبد للمشتري فيكون الوكيل متبرعا في الزيادة و
 للتفريع ان يأخذ الدار بمحضها من الالف فان استحققت الدار جميع المشتري
 على الوكيل بحصة الدار من الالف لا يبيع الوكيل على الموكل شيئا وان استحق
 العبد رجح الوكيل بجميع الالف على الموكل ثم يدفع الوكيل الى المشتري
 ويبقى حصة الدار للوكيل . الوكيل يبيع العبد اذا باع بنصفه جاز في قولنا يحنيفة

رحمه الله ولا يجوز في قول صاحبيه رج. ولو باع نصفه من رجل ثم راع نصفه
 الآخر من رجل أخرجاز عندهم. ولو وكله بأن يشتري له هذا العبد فاشترى
 نصفه لا يلزم الأمر إلا أن يشتري النصف الآخر قبل أن يتفاضل البيع الأول
 ولو أمر رجلا أن يشتري له عبيدين باعيا منهما ولم يذكر الثمن فاشترى أحدهما
 بمثل العمة أو بما يتغابن فيه الناس جاز ولا يجوز بالغبن الفاحش. ولو أمره أن
 أن يشتريهما بال ألف فاشترى أحدهما بمائة أو أقل جاز وأن اشترى أحدهما
 بأكثر من خمسمائة لا يلزم الأمر إلا أن يشتري الآخر بما بقي من الألف قبل أن يختصما
 قلت الزيادة أو كثرت. وقال أبو يوسف ومحمد رج إذا اشترى أحدهما بما يتغابن
 فيه الناس ويبقى من الألف ما يشتري به الآخر جاز. دفع إلى رجل دراهم وقال
 اشترى بهاشيئاً لم يجز التوكيل إلا أن يكون على وجه البضاعة. ولو قال اشترى
 بهاشيئاً على ما ترى وتختار به جاز التوكيل. ولو وكله بشراء ثوب أو دابة أو جوا
 لا يصح التوكيل بين الثمن أو لمرتين. ولو أمره بشراء ثوب وبين جنسه فقال
 ثوب هردي أو ما أشبه ذلك صح التوكيل وإن لمرتين الثمن. ولو قال اشترى
 اثواباً لا يصح وإن بين الثمن. ولو قال اشتر لي حماراً أو قال فرساً صح وإن لم
 الثمن وينصرف ذلك إلى ما يليق بحال الموكل حتى إن الموكل لو كان فاكزياً
 فاشترى له حماراً مصرها أو قال واحد من العوام اشترى فرساً يليق للموكل لا يلزم
 الأمر ولو قال اشتر لي دماً لا يصح بالمرتين الثمن وعند بيان الثمن ينصرف
 التوكيل إلى دار في المصر الذي هما فيه وقيل مع بيان الثمن لا بد من بيان المحلة
 ولو قال اشتر لي دماً بعدد د لمرتين الثمن لا يصح وإن سمى الثمن جاز ولو
 قال بعد رية محلة كذا جاز وإن لمرتين الثمن ولو قال اشتر لي عبداً جارية

فلا بد

ولم يبين الثمن ولا الصفة لا يصح التوكيل وان بين الصفة فقال جارية هندية
 ١ اوحشية صح التوكيل وان لم يبين الثمن. وكذا لو بين الثمن وقال اشتر لي جارية بـ ألف
 درهم صح التوكيل وان لم يبين الصفة. ولو قال اشتر لي خنزة لا يصح التوكيل
 ما لم يبين القدر فيقول كذا قفيزا. ولو قال اشتر لي هذا العبد صح التوكيل وان لم
 يبين الثمن. ولو قال اشتر لي جارية بالف درهم او بين الصفة فقال اشتر لي جارية
 حبشية فاشترى جارية حبشية عياء او مقطوعة اليدين او الرجل بمثل القيمة
 او بغيره يسير جاز في قولنا ينجفه روح ويلزم الامر وقال صاحباه رحمهما الله لا يلزم
 الامر. ولو كانت عوراء او مقطوعة احد اليدين او الرجلين لزم الامر في قولهم
 ولو وكله بان يشتري له رقبة بالف درهم فاشترى عبدا او جارية عياء بالف
 درهم وهي مثل قيمتها لا يلزم الامر في قولهم. ولو وكله بان يشتري له كلبا
 فاشترى لحم ضأن او بقرا او ابل لزم الامر وقيل ان كان الامر غريبا ينصرف التوكيل
 الى المطلوب والمستوي. وان اشترى كرشا او بطونا او اكبادا او رؤسا او كوارع
 لا يلزم الامر وكذا لو اشترى لحما قد بدا او لحم الطيور والوحوش لا يلزم الامر
 وكذا لو اشترى شاة حية او مذبوحة غير مسلوخة. وان اشترى شاة
 مسلوخة لزم الا ان يكون الثمن المدفوع قليلا. ولو وكله ان يشتري له
 رأسا فهو على رأس الغنم المستوي دون الف في قولنا ابي يوسف ومحمد روح وفي
 ابي حنيفة روح يتناول رأس البقر والغنم وانما اختلفوا الاختلاف عرف زمانهم
 فيما يباع من الرؤس في الاسواق. ولو وكله ان يشتري السمك بداهم
 فهو على الطريق الكبار دون المالح والتوكيل بشرى البيض ينصرف الى البيض
 لدجاج خاصة. والتوكيل بشراء اللبن ينصرف الى لبن الغنم دون البقر

والأبل وهذا في عرفهم أما في عرفنا يتناول لبن البقرايض وكوامه بشاء الدهن
 أو الفاكهة بدرهم فاشترى أي فاكهة تباع في الأسواق وأي دهن يباع في
 الأسواق جاز ولو دفع إلى رجل درهم وأمره أن يشتري له بها طعاما ذكره الكتاب
 أن التوكيل ينصرف إلى الخنطة ودقيقها قال الشيخ الإمام المعروف بنحو ما زاد ^{في} الكتاب
 الدرهم كثيرة بحيث يستغنى بها الخنطة لا غير لا ينصرف إلى الدقيق والخمر ^{نكا}
 قليلة بحيث لا يشتري بها الدقيق والخنطة فهو على الخبز لا غير وإن كانت بين
 القليل والكثير فهو على الخنطة والدقيق ولا ينصرف إلى الخبز قالوا هذا في عرفهم
 فإن في عرفهم اسم الطعام إذا كان مقرونا بالشراء ينصرف إلى الخنطة والدقيق
 أما في عرفنا اسم الطعام ينصرف إلى المطبوخ كاللحم المطبوخ والمشوى وما
 يوكل مع الخبز أو وحده. والتوكيل بشراء الأضحية يتقيد بشراء الأضحية
 في تلك السنة في أيام النحر وقبلها. وكذا التوكيل بشراء الحمد يتقيد بأيام
 الصيف في تلك السنة حتى لو اشترى ذلك في أيام التضحية من السنة
 الثانية أو الحمد في السنة الثانية لا يجوز وقيل هذا قولهما أما على قول
 أبي حنيفة رح يجوز لأنه يعتبر إطلاق اللفظ رجل وكل رجل لا يبيع جارية وقيمتها
 ألف درهم فباعها الوكيل بألف على أنه بالخيار ثلثه أيام فزادت قيمة الجارية
 إلى الفين ليس للوكيل أن يضمن البيع في قول أبي يوسف ومحمد رح وفي قول
 أبي حنيفة رح له أن يضمن لأن عند ابتداء البيع ما زادت قيمتها جائز فلوان
 هذا الوكيل لم يضمن البيع ولكنه سكت حتى مضت مدة الخيار قال محمد رحمه الله
 بطل البيع وقال أبو يوسف رح جاز البيع كما قال أبو حنيفة رح ولو كان هذا
 البائع وصيا كان قول أبي حنيفة رح كقولهما ولو مات الوكيل قبل مضى مدة الخيار

والوكيل هارث قال محمد ربح بطل البيع وقال ابو حنيفة ربح لا يبطل الوكيل بالبيع
 اذا باع على انه بالخيار ثلثة ايام فمات الوكيل او الموكل في مدة الخيار تم البيع في
 قول ابي يوسف ربح. وقال زفر ربح ان مات الوكيل بتم البيع. وان مات
 الموكل ينقض. وصدر اليتيم او ابوه اذا باع جارية اليتيم على ان الوصي بالخيار
 ثلثة ايام فمات الوصي في مدة الخيار تم البيع. ولو مات اليتيم او ادرك في مدة
 الخيار تم البيع عندنا وقال زفر ربح ان مات اليتيم ينقض البيع. ولو باع الآ
 او الوصي شيئا لليتيم على انه بالخيار ثلثة ايام فبلغ الصبي في مدة الغلام ذكر في الزيادات
 ان على قول ابي يوسف رحمه الله تم البيع وبطل الخيار. وقال محمد رحمه الله
 ان رد اليتيم ينقض البيع وان اجاز جاز سوا كان في مدة الخيار او بعدها
 وعن محمد ربح فيها ثلث روايات احدثها هذه. والثانية ما روي ابو سليمان ربح
 عنه انه ان اجاز في المدة جاز وان مضت المدة ولم يجز بطل البيع. والثالثة
 ما روي ابن سماعة انه ينتقل العقد الى اليتيم بصفته. والصحيح من قول
 محمد ربح ما ذكر في الزيادات ان العقد يبقى موقفا على اجازة الصبي ويكون
 الثابت له خيار الا جاز في العقد الموقوف حتى لا يوثق بوقت. ولو باع المكا
 عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام ثم عجز المكاتب تم البيع وبطل الخيار كما لو
 مات او جن. وكذا العبد الماذون اذا باع على انه بالخيار ثلثة ايام
 ثم جحد عليه المولى في مدة الخيار قال محمد ربح لا يبطل خياره ولو اجاز البيع لا يجز
 وكذا لو مات العبد لا يتم البيع. ولو مضت مدة الخيار والعبد حي جاز البيع
 ولو اجاز المولى بيعه ان لم يكن على العبد دين جاز وان كان عليه دين لا يجوز
 الا ان يقضه الدين. رجل وكل رجلا باني يشترى له جارية وسمى له الثمن فاشترى

له جارية هي ذات رحم محرم من الموكل او جارية حلف الموكل بقتلها ان ملكها
 جاز وتعتق . وكذا العبد الماذون اذا اشترى قريب مولا . صح . ويعتق . وكذا
 الصبي الماذون اذا اشترى قريب نفسه صح . ويعتق له . واما الاب او الوصي اذا
 قريب الصبي او قريب ابن معتوه له لا يجوز ذلك على الصبي والمعتو
 وينفذ على الاب والوصي . وان اشترى للمعتو امة قد استولدها بالنكاح
 ذكر في الزيادات انه لا يلزم المعتو . ويلزم الاب قال وان استحسن مستحسن
 فقال لزم المعتو صح . والاول اصح . رجل تزوج امة قد ولدت
 منه اولاداً ملكها فكانت لها ثم ان هذه المكاتبه اشترت بعض اولاد هؤلاء
 صح . شرأوها وعق الولد المشتري على المولى . رجل قال لغيري اشتري جارية
 بكذا فاطماها فاشترى اخت امرأته او عمتها او خالتها من رضاع او نسب
 لا يلزم الأمر . ويكون الوكيل مشترياً لنفسه . وكذا لو اشترى جارية لها زوج
 او في عتق زوج من طلاق بائن او رجعي او وفات لا يلزم الأمر وقال ابو يوسف
 رحمه الله ان كانت العدة بالشهر لزم الأمر . وذكر في العيون عن محمد
 رحمه الله لو اشترى اخت امرأة الموكل لا يلزم الموكل وان اشترى اخت امة
 الموكل قد وطئها يلزم الأمر قال وهما في القياس سواء غير اني استحسن هذا لان
 في اخت الامة يمكنه ان يبيع الموطوءة من ساعته فيطأ اليه اشتراها الوكيل وفي اخت
 المرأة لا يمكنه ذلك الا ان يطلق المنكوحه وينقض عدتها فيطول ولو اشترى صغيره
 لاوطأ مثلها او جوسية لا يلزم الأمر ولو اشترى نصرانية او يهودية لزم الأمر
 وكذا الصابية في قياس قول الامينيفه رحمه الله وفي قياس قول ابي يوسف
 ومحمد رج الصابية لا يلزم الأمر ولو اشترى ثقاء فان لم يعلم به الوكيل جاز

• على الأمر وله حق الرد وان كان الوكيل علم بذلك لا يلزم الأمر وكذا لو لم يعلم بشرط
 البراءة من كل عيب لا يلزم الأمر. ولو قال لغيره اشتر لي جاريتين المأهلتا ^{تشتري}
 اخنتين في عقد واحد واشترى جاريتين وعتمتها وخالفهما من رضاع او نسبت
 واحد لا يلزم الأمر عندنا وقال زفر راجح يلزم الأمر ولو اشترى خاتمتين
 ثم الأمر عندهم وذكر في المتبع لو اشترى هذا الوكيل له جاريتين وابنتهما ثم الأمر
 لأنه قادر على وطئ كل واحدة في الحال انما يحرم عليه وطئ الأخرى بعد وطئ الأولى
 رجل وكل رجلان اشترى جاريتين بكذا اعتمها عن ظهاري فاشترى عيما او مقطوعة
 اليدين او الرجلين ولم يعلم بذلك لزم الأمر كان له ان يرد. ولو علم الوكيل بذلك
 لا يلزم الأمر. ولو وكل رجلان يشترى له جاريتين بكذا فاشترى جاريتين فاستخف ^{بضم}
 الوكيل. وان اشترى جاريتين وظهر انها جرة ضمن الوكيل. رجل امر رجلان يشترى
 عبد بعينه بيده وبين الأمر فقال المأمور نعم ثم ذهب واشترى واشهد
 انه اشتراه لنفسه خاصة فالعبد بينهما على الشرط لأنه وكله بشراء ^{بعينه} نص عبد
 والوكيل بشراء شيء بعينه اذا اشتراه لنفسه بمثل الثمن الذي امر به حال غيبته
 الأمر كان مستزيا للموكل ولو امر رجل رجلان يشترى له عبدا بعينه بيده وبين الأمر
 فقال المأمور نعم فذهب المأمور ليشتريه فلقية رجل آخر وقال له اشتر هذا العبد
 بيني وبينك فقال المأمور نعم فاشترى المأمور ذلك العبد فالعبد بين الأمرين
 نصفان ولا شيء للمأمور قيل هذا اذا قبل المأمور الوكالة من الثاني بغير محضر من
 الأول فاما اذا قبلها بمحضر من الأول كان العبد بين المأمور وبين الموكل الثاني
 نصيبين لأنه قبل قبل الوكالة من الثاني وقبول الوكالة من الثاني على هذا الوجه
 انراج نفسه عن وكالة الأول والوكيل بشراء شيء بعينه اذا انرج نفسه عن الوكالة

لا يملك إلا بمحض من الموكل. وكذا لو شهد الأمر أخرج الوكيل عن الوكالة عن عينة
الوكيل لا يصح أخراجه. فلو لم يشتر المأمور به لقيه ثالث وقال لمتل ذلك فقال نعم ^{غيبية} نعم
الاولين ثم اشتراه فهو للأمرين الاولين لأنه لم يخرج عن وكالتهما وإن علم الا ^{بقوله} الاولان
من الثالث ثم اشتراه فهو بين المستري والثالث نصفين ولا شيء للاولين. رجل قال
لآخر اشتري عبد فلان فقال نعم ثم وكله أخراجه يشتري ذلك العبد له فاشتراه
الوكيل واستعد أنه اشتراه للثاني ان كان قبل الوكالة من الثاني بمحضرة الاول كان
العبد للثاني وإن لم يكن بمحضرة فهو للاول. ولو كان الاول قال له اشتري لي بالف
درهم وقال الآخر اشتري لي بمائة دينار فاشتراه بمائة دينار فهو للثاني لأن الو^{كيل}
بشراء شيء بعينه بالف درهم يملك الشراء لنفسه بمائة دينار أو بشئ آخر فإذا
ملك الشراء لنفسه بمن آخر ملك الشراء لغيره بخلاف ما إذا اشتراه بما وكله الاول
الوكيل بالسلم إذا انضاف العقد الى دراهم الموكل كان العقد للموكل وإذا انضاف
الى دراهم نفسه كان العقد للوكيل. وأن أطلق العقد ولم يصف بعينه ^{كيل} الوكيل
فإن قال لم يحضري النية قال أبو يوسف ربح يحكم النقد صدقة الأمر فيما نوى أو كذبه
أو قال نويت له وقال محمد ربح إن كذبه فكذلك وإن صدقه فالعقد يكون للوكيل
سواء نقد دراهم نفسه أو دراهم الأمر. وأما الوكيل بشراء شيء بغير عينه اختلف
المشايخ ربح فيه قال بعضهم هذا والسلم سواء. وقال بعضهم الجواب فيه عند أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله كجواب محمد ربح في السلم وفرقوا لابي يوسف ربح بين الوكيل في
السلم وبين الوكيل بشراء شيء بغير عينه وقالوا للنقد في باب السلم اثر في تنفيذ العقد
فكان من نفس العقد ويكون بمنزلة الاضافة الى المال بخلاف الشراء. رجل وكل
عبدًا مازنا بالشراء بالنقد فاشتري المملوك من محبة استقاما ويكون المستري للأمر

والهبة على العبد . ولو وكله بشئ شيء نسيئة ففعل كان المشتري للعبد قباضا
واستقصانا لان الاول في حكم معاوضة تجرت بين العبد والموكل فان البيع اذا كان
بالتقدي كان للعبد ان يجبر المبيع لاستيفاء الثمن وفي الوجه الثاني لو وقع العقد
للموكل لا يكون للعبد ان يجبره لاستيفاء الثمن فكان تبرعا من العبد بمنزلة الهبة
وهو لا يملك التبرع الا باذن المولى . وللوكيل بالشرء ان يجبر المبيع لاستيفاء الثمن
عندنا فان هلك المبيع في يد ان هلك قبل الحبس يهلك على الموكل ولا يضمن
الوكيل وان هلك بعد الحبس يهلك بالثمن ويسقط الثمن عن الموكل في قولنا
رجح وقال ابو يوسف رجح يهلك باقل من قيمته ومن الثمن في لو كان الثمن اكثر
من قيمته رجح الوكيل بذلك الفضل على موكله . وقال زفر رجح يهلك على الوكيل
هلاك المفضوب لان عند الوكيل لا يملك الحبس من الموكل فيصير غاصبا بالحبس
الوكيل بالشرء اذا اشترى بالنسيئة فأت الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاصل في حق
الموكل . الوكيل بشرء عبد بعينه بالف اذا اشتراه بالف وماله ثم ان المبيع حط
عن المشتري كان العبد للوكيل لان العقد وقع للوكيل فلا يتغير بالخط البائع
اذا وهب الثمن للوكيل بشرء كان للوكيل ان يرجع على موكله بالثمن وان ابرأه
عن الثمن كذلك فرق بينه وبين الكفيل بامر اذا وهب الطالب الدين من الكفيل
رجح الكفيل على الاصيل ولو ابرأ الكفيل لا يرجع لان الكفيل انما يرجع على الاصيل
اذا ملك ما في ذمته وفي الهبة يملك لانها تمليك فيرجع اما ابرأ الكفيل اسقاط محض
لا يبطل بالرد فاذا لم يملك ما في ذمته لا يرجع . اما الوكيل بالشرء انما يرجع على الموكل
لان الحكم كانه اشتراه لنفسه ثم باعه من الموكل فيرجع على موكله بالثمن في الوجهين
يقول اللغز اشترى جارية بمئة الف درهم و اشار الى الدنانير كان التوكيل بالدنانير

حتى لو اشتراه بالدينار كان معتبرا لنفسه . جعل وكل رجلا بشراء عبد بعينه يسمى
الثن فوكل الوكيل رجلا آخر فاشترى الثاني ذكر في الاصل ان المشتري يكون الموكل الثاني
دون الاول ولو اشتراه الثاني بمحضرة الموكل الاول لزم الموكل الاول وذكر الطحاوي
رح انه اذا وكل غيره ببيع عبد ولم يبين له الثمن ولم يقل له ما صنعت من شيء
فهو جائز فوكل الوكيل غيره فباع الثاني لا بمحضرة الاول لا يجوز الا ان يميزه الوكيل
او الموكل وذكر في الجامع الصغير لو باعه غير الوكيل فبلغ الوكيل فاجاز فجاز وان
باع الثاني بمحضرة الوكيل الاول هل يجوز من غير اجازة الوكيل فيه روايتان ذكر في
الجامع الصغير انه يجوز ولم يشترط اجازة الوكيل وهكذا ذكر في الاصل في موضع وذكر
الشيخ الامام المعروف بمجواهر زاده رح ان الوكيل بالبيع او الاجازة اذا وكل غيره
فباع الثاني او اجر الاول حاضرا وغائبا فاجاز الوكيل الاول جاز شرط اجازة الوكيل
الاول في الحالتين وذكر الشيخ الامام المعروف بمجواهر زاده رح حكاية عن الكوفي رح
انه كان يقول ليس في المسئلة اختلاف الروايتين لكن ما ذكر في بعض المواضع ان
الثاني اذا باع بمحضرة الوكيل الاول جاز محمول على ما اذا اجاز الوكيل الاول عليه
عامة المشايخ رح لان الموكل الاول اذا لم يقل لوكيله ما صنعت من شيء فهو جائز
لم يكن الثاني وكذا لو كان بمنزلة الفضولي فلا يجوز عنده الا باجازة المالك او
الوكيل الاول كالفضولي اذا باع مال غيره بمحضرة المالك لا يجوز بيعه الا باجازة
قال الشيخ الامام المعروف بمجواهر زاده رح وعلى هذا احد وكيل البيع والاجازة
اذا امر صاحبه فباع او اجر بمحضرة جاز في رواية وكذا ذكر في الجامع الصغير ولا يجوز
في رواية تالم يميزه الامر والمالك فذكر شمس الاموال السرخسي رح في شرح الرهن
ان المدر في باب الرهن اذا وكل وكلا ببيع الرهن فباع بمحضرة العدل جاز عندنا

خلافاً لغيره . ولو كان العدل غائباً لا يجوز إلا أن يجيزه العدل بذلك قال
 وكذا لو بين العدل للوكيل ثمتا فباعه الوكيل بذلك الثمن جازاً ما إذا كان بعض
 من العدل فهو بائن رواية الجامع الصغير والكان بغير محض من العدل إذا
 الثمن للوكيل بالبيع فكل الوكيل غير فباع الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية
 أنه يجوز كما ذكر في كتاب الرهن لأن الموكل إذا بين الثمن فقد رضي بزوال ملكه
 بذلك الثمن . وفي عامة الروايات لا يجوز وأن بين الوكيل الثمن ما لم يحل له
 أو الوكيل الأول لأن تعدد الثمن يمنع النقصان أما لا يمنع الزيادة ولو باعه الوكيل
 الأول ربما يبيعه بالثمن ذلك الثمن ثم يبيعه . وكل رجل يبيع عبده ألف
 درهم وقيمته ألف فتغير سعره قبل البيع إلى ألفي درهم لا يكون للوكيل أن يبيعه
 بألف لأن امره بالبيع بألف وقيمته ألف بمنزلة توكيله بالبيع بمثل القيمة فلا
 البيع بغير فاحش رجل أمر رجلاً أن يبيع غلامه بمائة دينار فباع المأمور بألف
 درهم ثم قال المأمور للأمر بعت الغلام فقال المولى قد أجزت ذكر في المنتقى
 أنه يجوز بيع المأمور بألف درهم لأن بيع المأمور بالثمن الذي أمر به يجوز من
 غير إجازة فانصرفت الإجازة إلى كل بيع باعه . ولو قال الأمر أجزتك ما أمرتك به
 لا يجوز بيعه بالدراهم . وكذا الوكيل بالتزويج على هذا . رجل وكل رجلاً ببيع ماله
 حل وموته فهو على البلد الذي فيه الوكيل والموكل إذا كانا في بلدة واحدة فإن
 خرج الكول إلى بلد آخر فسوق أو ضاع كان ضامناً لأن الظاهر من حال
 الموكل أنه لا يلتزم المؤنة فإذا خرج به إلى بلدة أخرى ربما لا يتفق البيع فيحتاج إلى
 إلى المكان الأول فيلزمه العودة ولو لم يخرج به الوكيل إلى مكان آخر وخرج
 هو فباعه في ذلك المكان كان عليه تسليمه في مكان البيع وإن لم يكن له حمل

لا يتعد الامر بتلك البلدة رجل وكل رجلا يبيع ضيعته فباعها الوكيل وظهر
فيها قطعة ارض موقوفة فاراد المشتري ان يردّها على الوكيل فاقتر الوكيل بذلك
كان له ان يردّها على الوكيل ثم الوكيل لا يرد على موكله وان ردت على الوكيل بالينة
كان للوكيل ان يردّها على الموكل وهو الرد بالعيب سواء ثم هل يفسد العقد بالبتة
قال بعضهم يفسد كما لو جمع بين حر وعبد وباعهما بصفقة واحدة وقال عامة
المشايخ ربح لا يفسد البيع في البتة وهو الصحيح لان الوقف باق على ملكه بمنزلة المدين
الحرم ذكره الشيخ انه لو جمع بين ملك ووقف وباعهما صفقة واحدة جازع الملك قال
ولو جمع بين ملك ومسجد فكان المسجد مسجداً علم فسد البيع في الملك وان كان
مسجداً خاص لا يفسد رجل وكل رجلا بان يشتري له عبد فلان بالنسبة درهم تقطعت
يده فاشترى الوكيل لا يلزم الأمر وهو بخلاف ما لو وكله بان يشتري له عبد بالف
درهم فاشترى عبد مقطوع احد البدن يلزم الأمر لان في الاول وكله بشراء عبد
وهو صحيح فلا يكون راضياً بشراؤه بعد القطع اما اذا ربيع العبد قائماً امره
بشراء عبد يساوي العا فاذا اشترى عبداً وهو مع القطع يساوي العا واقل مما
يتقارب فيه الناس كان مثلاً امر رجل وكل رجلا بان يشتري له داراً ربيعها فاشترى
نصفها ثم اشترى الموكل النصف الباقى لا يلزم الأمر النصف الذي اشترى الوكيل
ولو كان الموكل اشترى نصف الدار اولاً ثم اشترى الوكيل النصف الباقى جازلان
في الوجه الاول تصرف الوكيل وقع للوكيل بحكم الخلاف فلا يصير بعد ذلك الموكل
الابخليك جديداً اما في الوجه الثاني تصرف الوكيل لم يقع تشقيصاً بل وقع
فلا يبعد خلافاً ان استحق النصف الذي اشترى الموكل ولا كان له ان يرد
الباقى لان شراء الوكيل كشراء الموكل ولو اشترى الموكل كل الدار ثم استحق نصفها

ان يرد الباقي وجلا امر رجلان يشتري له دار بالف فاشترى نصف دار و رثها
الموكل مع اخيه جازلانه اذا كان النصف للموكل لا يتضرر هو بشراء النصف الباقي
بل يزول عيب الشركة ولو امر رجلا بان يشتري له نصف دار غير مقسومة بالف
فاشترى وقاسم الوكيل الباقي جازلانه وبطلت قسمته وان كان ذلك فيما يكال ويوزن
ميجوز الشراء والقسمه فيما يكال ويوزن افران محض كانت القسمة تنهيا للغيض
وفما لا يكال ولا يوزن مبادله فلا يجوز رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره بان يشتري
لها حنطة يزرعها ودفع اليه دراهم ليزرع الحنطة فاشترى المامور حنطة فزرعها
في وقت لا يخرج الزرع قالوا ان كان اشترى الوكيل اذ ان الزراعة فزرعها في غير
يجهز الشراء على الامر وعلى المامور مثل تلك الحنطة لانه صار مستهلكا بالقاءها في الارض
في غير اوان الزراعة وان كان المامور اشترى الحنطة في غير اوان الزراعة كان المامور يشتري
لنفسه فيضمن دراهم الامر لان الامر بالشراء للزراعة يتقيد باوان الزراعة كالاخر
بشراء الجهد والفحم رجل وكل رجلا بان يشتري له اخاه فاشترى الوكيل فقال الموكل ليس هذا
باجي كان القول قوله مع يمينه ويكون الوكيل مشترى لنفسه ويعتق العبد على الوكيل
لانه زعم انه اخ الموكل وعق على موكله رجل تحته امته لرجل فوكل الزوج رجلا اشترى
له امرأته من مولاها فاشترى الوكيل فان لم يكن الزوج دخل بها بطل النكاح وسقط
عن الزوج لان هذه فرقة جلوت من قبل من له المهر فيطل المهر كما لو قبلت الحرة ابن
زوجها قبل الدخول او كانت امته فاعتقها مولاها فاخارت نفسها قبل الدخول
او قتلها المولى قبل الدخول فانه يسقط المهر عن الزوج في قول ابي حنيفة ربح هذا اذا علم
المولى ان الوكيل يشتريها زوجها ولو باعها المولى من رجل ثم ان الزوج اشترىها
من الثاني قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهرها المولا لان الفرقة ما جاء

من قبل من له المهر ههنا لان المهر يصير مع البائع من الزوج بخلاف الاول ههنا
اذا اقر المولى ان المشتري كان وكيلاً من قبل زوجها او عرف ذلك بالبينة فان
يعرف وكالته الا باقرار الوكيل بعد الشراء كان القول قول البائع مع يمينه على العلم
الا ان يقيم الزوج البينة على الوكالة . رجل امر رجلاً بان يشتري له عبد فلان
بعده المأمور صح هذا التوكيل فان اشترى الوكيل كان العبد المشتري للأمر وعلى
الأمر للمأمور قيمة عبد وهو كما قال في الكتاب . رجل قال لغيري بع عبدك هذا فلان
غريمي ماله على او قال سلمه على عبدك هذا عماله على تفعل المأمور ذلك كان على المأمور
قيمة العبد لصاحبه العبد . وكذا لك رجل قال لغيري تزوج لي فلانة بعبدك
هذا تفعل صار العبد مهر المرأة ويكون للمأمور قيمة عبد على الأمر لما عرف
رجل دفع الى رجل الغاولة ان يشتري له بعلجارية وقال ما صنعت من شيء فها هو
فوكّل الوكيل رجلاً اخر بذلك ثم ان الأمر غزل الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثاني
جاز شراؤه على الموكل الاول علم الوكيل الثاني بنفس الوكيل الاول ام لم يعلم دفع الوكيل
الاول الالف الى الوكيل الثاني او لم يدفع . وكذا الوكالات الوكيل الاول ثم اشترى الثاني
جاز شراؤه على الموكل الاول ولو ان الموكل الاول اخبر الوكيل الثاني من الوكالة صح
كان الوكيل الاول حياً وميتاً لان الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا وكيل الوكيل
الاول فلا ينزل بانزال الوكيل الاول الا ان الوكيل الاول لو غزل الوكيل الثاني
صح عزله لان رب المال رضي بضيعة وعزله الثاني من ضيعته ولو ان الوكيل الاول
اذا اشترى جارية قبل انزاله وقبل ان يشتري الوكيل الثاني جاز شراؤه على رب المال
فان اشترى الوكيل الثاني بعد ذلك كان مشتري نفسه علم بشراء الاول ام لم يعلم
دفع الوكيل الاول المال اليه او لم يدفع لان الوكالة انتهت بشراء الاول فانها كانت

وكيلين بقتراء جارية واحدة كرجل قال لرجلين وكلت احدهما بشراء جارية ثلثة بالدرهم
فاشتريه احدهما ثم اشتري الآخر فان الآخر يكون مستتر بالنفسه ولو اشترى كل
واحد منهما جارية وتوقع شراؤها في وقت واحد كانت الحاريتان للموكل كذا ذكر في النوازل
وذكر في المنتقى انه اذا وكل رجلا بان يشتري له جارية بالف درهم ولجاء منه فوكل
الوكيل رجلا آخر ان يشتري للموكل جارية بالف درهم فاشتري كل واحد منهما جارية
ووقع شراؤها معا كانت كل جارية لمن اشتراها لا للآخر. وجه رواية النوازل ان الثاني
وكيل رب المال بمنزلة الوكيل الاول. ولو وكل الأمر رجلين كل واحد منهما على احد ان
له جارية بالف درهم فاشتريا ووقع شراؤها معا كانت الحاريتان للموكل وجه رواية
المنتقى ان الموكل لم يترجم الجارية فليست احدهما بالالتزام اولا من الاخر فلا يلزم
واحدة منهما بخلاف ما اذا وكل رجلين كل واحد منهما على احدى جارية لان ثمة لما
وكل كل واحدة منهما على احدى لم يتعلق توكيل احدهما بالآخر فكان ملزما بتوكيل كل واحد
منهما على جارية والفتوى على ما ذكر في النوازل. رجل دفع الى رجل درهمين
وامره ان يشتري له بعضه لحما وبعضه خبزا كيف يصنع الوكيل ان كسر الدرهم
يضمن وان اشتري به مكسرة بصير صرنا وهو غير مأمور بذلك قالوا الميلة في ذلك
ان يامر القصاب ليشتري لنفسه خبزا بنصف درهم ثم يشتري الوكيل منه بنصف
درهم لحما وبنصف درهم خبزا ويدفع اليه الدرهم الصحيح او يامر الخباز ان
لنفسه بنصف درهم لحما ثم يفعل الوكيل ما قلنا رجل وكل رجلا بان يشتري له
غلاما بالف درهم فاشتري الوكيل بالالف غلاما يساوي الفاعل ان الوكيل
بالخمس ثلثة ايام ثم راجعت قيمة الغلام للاخمس فاختار الوكيل الغلام
كان الغلام للوكيل في قول محمد ربح وكذا في قياس قول ابي حنيفة ربح وقد ذكرنا

على هذا في الوكيل بالبيع اذا باع جارية للموكل تساوي الغائب في بيعها الوكيل
 بالف علانه بالخيار ثلثة ايام فزادت قيمتها الى الف درهم في مدة الخيار
 فانه ليس للوكيل ان يضر البيع الا ان ثمة قالوا له ان يضر البيع في قياس قول الجعفي في
 الامضاء بالابتداء رجل امر رجلا ان يشتري له ثوبا بعشرة دراهم فاشترى ثمن ان الامر
 باع من باع الثوب دينار ابتلك العشرة جاز ما فعل فان قال الوكيل انك فعلت
 غير باداء الثمن فلي ان ارجع عليك بعشرة دراهم وجبت لي عليك بشراء الثوب
 بامرك لا يلتفت اليه لان قرار الثمن يكون على الموكل فلا يكون الامر في اداء الثمن
 متطوعا رجل امر رجلا ان يشتري له كراما من طعام بمائة درهم ففعل المأمور
 وادى المائة ثم ان المأمور دفع الى البائع خمسين درهما على ان زاده البائع
 كراما من الطعام ففعل البائع ذلك قالوا للكر الاول يكون للامر والكر الزائد للمأمر
 يضمن المأمور للامر خمسا وعشرين درهما لان البائع لما زاد الكر خمسين فقد حطر المشتري
 خمسين وصار الكر ان جميعا بمائة وخمسين فكل كر خمسة وسبعين لان الحط
 ينصرف الى الكر ان جميعا فيصير الكر الاول بمائة وسبعين فيجب على المأمور
 ان يدفع الى الامر خمسة وعشرين لانه جعل هذا القدر ثمن للكر الثاني وجعل
 اشترى عبدا واشهدانه يشتريه لفلان وقال فلان رضيت كان المشتري
 ان يمنع العبد منه لان المشتري اذا لم يكن وكلا صار مشتريا لنفسه فلا يتغير عقد
 بالاجارة لانهما عمل في الموقف دون النافذ فان وقع المشتري الجارية اليه
 واخذ منه الثمن كان ذلك بيعا بينهما بالتعاطي رجل وكل رجلا ان يشتري له امة
 بالف درهم فاشترى امة بالف درهم وبعث بها الى الامر فاستولدها الامر ثم قال
 الوكيل بعد ذلك اشترتها بالف درهم فان كان اكويلا حين بعث بها الى الامر قال هي

الحجارية التي امرتني بشراؤها فاشتريتها لك ثم قال اشتريتها بالف درهم لا يصدق
وان اقام البينة على ذلك لم تقبل ولو كان الوكيل حين بعث بها الى الامر لم يقل شيئا
ثم قال اشتريتها بالف درهم قبل قوله وله ان ياخذ الحجارية من الامر وغيرها
وقيمة ولدها لان الامر صار مغرورا من جهة رجل وكل رجلا يبيع عبدا ثم
قال الموكل قد اخرجتك عن الوكالة فقال للوكيل قد بعته امس لا يصدق
ولو اقر الوكيل ولا بالبيع لانسان بعينه فقال الامر قد اخرجتك عن الوكالة
جاز البيع ويقبل قول الوكيل اذا ادعى المشتري ذلك رجلا ولا رجلا يبيع عبدا
فباع الوكيل بصفه وقال الموكل هو نصف فلان فهو جائز وان لم يبين عند البيع
اي النصفين يبيع جازيعة في نصف شائع للامرني في قياس قولنا يحنيفة رج
ولا يجوز في قول صاحبيه رج . رجل وكل رجلا يبيع عبدا ثم باعه بنفسه فود عليه
ببب بقضاء قاض كان للوكيل ان يبيعه عند محمد رج . وكذا الوكيل بالبيع اذا
باع فرد عليه ببب بقضاء قاض كان للوكيل ان يبيعه ثانيا . ولو ان رجلا وكل
رجلا بالهبة ثم وهب بنفسه ثم رج في الهبة لا يكون للوكيل ان يهب . رجل
وكل رجلين بشراء شيء ودفع دراهم اليهما فدفعا احدهما الى صاحبه فضاء قال
ابو حنيفة رج يضمن النصف وقال ابو يوسف ومحمد رج لا يضمن شيئا . رجل
قال اخير رج مالى بمثل ما باع فلان فقال فلان بعته بكذا فباع الوكيل بذلك
ثم ظهر ان فلانا باع بالكثر لا يجوز بيع الوكيل على الامر وان كان فلان باع ماله
بما قال وباع الوكيل بالكثر جاز بيع الوكيل اسعنا . رجل وكل رجلا يبيع شيء
ثم قال له اوكله ذكرا لنا طيفر رج ان محوده لا يكون عرا . وكذا لو قال اشهد والي
له اوكله لا يكون عرا وغيره من الشائع قال محوده الوكالة يكون عرا . وذكر في البيع

رجلا وصي لرجل بثلك ماله ثم قال اشهد وايني له اوصي فلان بقليل ولا كثير
لا يكون ذلك رجوعا عن الوصية وذكر في الوصايا من الاصل انه يكون رجوعا على
رواية الجوامع مجوده الوصية اذا لم يكن رجوعا عن الوصية لا يكون عزلا عن
الوكالة. وعلى رواية الوصايا اذا كان رجوعا عن الوصية يكون عزلا عن الوكالة
قال بعضهم المستلثين روايتان. وقال بعضهم مجعدا الوكالة غل ومجود الوصية رجوع اما
قوله اشهد وايني له اوص لا يكون رجوعا ولا عزلا لان هذا امر بالشهادة
الباطلة ولا حكم للباطل فلا يكون رجوعا ولا عزلا. واجمعوا على ان مجود المرد
يكون فسحا للوديعه اذا كان في وجه المودع وان كان في غيره وجهه لا يكون
فسحا. وكذلك مجود احد المتبايعين في البيع يكون فسحا ومجود احد ^{المتبايعين}
للتكره يكون فسحا. رجل فكل رجلا يشتره شيئا معها وكالة جائزة وفي ملك الموكل شيء
من جنس ما امره بشراؤه فباع الموكل ما كان عنده فاشتره الوكيل للموكل
لا يلزم الموكل الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن فهلك عنده ان كان قبض الثمن من
الموكل قبل الشراء بهلك امانته سواء هلك قبل شراء الوكيل او بعد وان قبض
الثمن من الموكل بعد الشراء بهلك مضمونا عليه. رجل امر رجلا ان يوكل غيره ان يشتري
جارية فلأمر فوكل المأمور رجلا فاشتري الوكيل فان الوكيل يرجع بالثمن على المأمور
بالوكيل ثم المأمور يرجع على الأمر وليس للوكيل ان يرجع على الأمر. الوكيل يبيع العبد اذا
باع ثم اقر الوكيل ان موكله قبض الثمن من المشتري كان لقوله قول الوكيل بخمسه
ويبرأ المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل لا ضمان عليه وان نكل من الثمن ^{للموكل}
الوكيل يقبض الدين والخضومة اذا قال قبضت الدين ودفعت الى الموكل. صح امره
وبرأ الغريم وان قال قبض الطالب حقه بنفسه من الغريم لا يصح امره على الموكل ^{الوكيل}

بالباع اذا باع ثم اشتراه لنفسه من المشتري بعد القبض ثم استحق البيع رجع الوكيل
 على المشتري ثم المشتري يرجع على الوكيل ثم الوكيل على الموكل كذا ذكر في الشفعة والوكيل
 باستيجار الدار اذا استاجر للموكل دارا سنة بمائة درهم وشرط التعجيل او
 بشرط وقبض الوكيل الدار فحبسها من الموكل بالاجر لا يكون له ان يحبسها
 فان حبسها حتى مضت المدة ذكر في بعض الروايات ان الاجر يكون على الوكيل
 فيرجع على الموكل ولا يسقط الاجر عن الموكل بحبس الوكيل بخلاف ما اذا غصبها
 غاصب فان ثمة لا يجب الاجر على الموكل ولا على الوكيل وذكر في بعض الروايات
 ان الوكيل اذا حبس الدار سقط الاجر عن الموكل استحضانا

فصل في التوكيل بالنكاح والطلاق والعناق

رجل وكل رجلان ان يزوجه امرأة فوجه امرأة قد باها الموكل قبل التوكيل جاز
 اذا لم يكن الموكل شك اليه من سوء خلقها او غيره لك . ولو تزوجه الوكيل امرأة
 فاربعها الموكل بعد التوكيل لا يجوز . ولو تزوجه امرأة باكثر من مهر مثلها جاز
 في قول ابي حنيفة ربح ولا يجوز في قول صاحبه ربح اذا تزوجه باكثر من مهر
 بما لا يتقارب الناس فيه . ولو تزوجه امرأة رتقاء او مفعدة او مجنونة قيل
 بانه يجوز عند الكل والصحيح انه على الاختلاف ايضا . ولو تزوجه صبية جاز
 وكذا لو تزوجه امرأة حلف الموكل بطلانها تلك ان تزوجهما يجوز والنكاح وينع ^{الطلاق}
 ولو وكله بان يزوجه امرأة ولم يسمها فزوجه امرأة ليست بكفو له جاز في قول ابي حنيفة
 لا طلاق للفظ كما هو الاصل عنده وعندهما في القياس جاز وفي الاستحسان
 لا يجوز ولو وكلت المرأة رجلا ان يزوجهما فزوجهما من غير كفوء الصحيح انه لا يجوز في قولهم ولا يجوز
 للوكيل ان يزوجهما صبيبا او مجنونا او مجنونا الوكيل بالزوج ليس له ان يوكل غيره فان ضل

فزوجه الثاني بمحضرة الاول جاز رجل وكل رجلا ان ين وجه امرأتين في عقدية
 تزوج ثلثا في عقدية ذكر في بعض الروايات ان ذلك يتوقف على الاجابة وكذا
 لو امره ان ين وجه امرأة فزوجه امرأتين في عقدية. وكذا لو امره ان ين وجه ثلثا في
 عقدية فزوجه اربع في عقدية. وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو الظاهر
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال اولاجاز ويختار الامر واحدة. رجل وكل رجلا
 ان ين وجه هذه المرأة فزوجه الموكل بنفسه ثم طلقها لم يكن للوكيل ان يزوجه
 من الموكل ولو تزوجه الموكل بنفسه بعد التوكيل جاز فان طلقها كان
 ان ين وجهها من الموكل. ولو وكل رجلا ان ين وجه هذه المرأة فارتدت ولحق
 بدار الحرب والعياذ بالله ثم سبت فاسلت فزوجه الموكل من موكله جاز رجل
 وكل رجلا ان ين وجه امه فزوجه حرة لا يجوز. وان تزوجه مكاتبه او مدبرة
 او ام ولد جاز. رجل وكل رجلا ان ين وجه امرأة فزوجه امرأة على ان امرها
 بيد جاز النكاح ويبطل الشرط اذا وكلت امرأة رجلا ان ين وجهها واجازت
 ما صنع فاصح الوكيل الى رجل ان ين وجهها ثم مات الوكيل كان للوصي ان يزوجه
 وكذا في سائر الوكالات. رجل وكل رجلا ان ين وجه امرأة فزوجه الوكيل ابنته
 لا يجوز في قول ابي حنيفة ربح الا ان يرضى الموكل وعند صاحبه ربح ان كانت
 كبرى
 فرضيت جاز وان كانت صغيرة لم يجز. رجل قال لغير زوجي فلانة تبلي مائة درهم
 فان ابت فاعطها مائة فابت المائة فزوجه اياه على ما سئلت لزوم الموكل رجل
 وكل رجلا ان ين وجه امرأة من بلدة فلان او من قبيلة فلان فزوجه من
 اهل
 اهل او من قبيلة اخرى لا يجوز. رجل وكل رجلا ان ين وجه امرأة ووكلا رجلا
 اخرين لك فزوجه كل واحد منهما امرأة فاذا هما اختان فان وقع النكاحان على

جاز الأول وبطل الآخر وان وهما معا بطل النكاحان جميعا. ولو ان فضوليا زوج
رجلا اثنين في عقدتين او خسا في عقد متفرقة كان للزوج ان يختار ^{بختين} احدهما ^{جاء}
وايهما الاربع منهن. ولو وكل رجلا ان يزوجه امرأتين في عقدة فزوجه امرأة واحدة
ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة فاذا لها زوج فمات زوجها او طلقها وانقضت
عدتها فزوجه الموكل جاز. ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة ثم تزوج الموكل امها
او ذات رحم محرم منها او ارباسواها خرج الوكيل من الوكالة. امرأة قالت
لرجل ائت اخذ من زوجي فاذا فعلت ذلك وانقضت عدتي فزوجيني فلانا جاز
لان التوكيل يحتمل الاضافة. رجل وكل رجلين بنكاح امرأة او خلع او وكلت
امرأة بذلك رجلين ففعل احد الوكيلين لا يجوز وان سمي الموكل المهر ولو وكل رجلين
بطلاق او عناق بغير مال ففعل ذلك احد الوكيلين جاز لان هذا امر بالعبارة
فينفرد به احد هما كالوكيلين بالخصومة عندنا. وكذا لو وكل رجلين بهبة
تتبع من انسان فوهب احد هما جاز

مسائل التوكيل بالطلاق والعناق

رجل وكل رجلا ان يطلق امرأته ثم طلق الموكل امرأته بائنا او رجيا وانقضت
عدتها فطلقها الوكيل لا يقع وكذا لو تزوجه الموكل بعد ذلك لم يكن للوكيل
ان يطلقها. ولو كان الزوج طلقها واحدة بعد التوكيل ثم طلقها الوكيل ^{المعدة}
وقع طلاقه عليها. السلطان اذا اكره رجلا ليو كله بطلاق امرأته فقال
الرجل مخافة الضرب او الحبس انت وكيلى فطلق الوكيل امرأته فقال الرجل
لم امرد بقولي انت وكيلى بالطلاق لا يصدق وتطلق امرأته لان كلام الرجل
خارج جوابا لكلام السلطان وكل من يطلق امرأته. رجل قال لامرأة الغيرة اذا
قلت

الدار فانت طالق فبلغ الزوج ذلك فاجاز فدخلت طلقت ولو دخلت بعد كراه
الفضولي قبل الاجازة لا تطلق فان عادت بعد الاجازة فدخلت طلقت لان كلام
الفضولي يصير ميبا بعد الاجازة فلا يقع الطلاق بدخول الدار قبل الاجازة
وكذا لو تزوج امرأة زوجها منه فضولي بغير امرها فظاهر منها ثم اجازت المرأة ^{عقد}
الفضولي كان الظهار باطلا. رجل وكل رجلين بالطلاق وقال لا يطلقها احدا
دون صاحبه فطلقها احدها ثم طلقها الآخر او طلقها احدها فاجاز الآخر لا يقع
وكذا الوكيلان بالعنف ولو قال للوكيلين طلقاها ثلثا فطلقها احدها واحدة
ثم طلقها الاخر تطليقتين لم يقع شيء حتى يجتمعا على ثلث تطليقات وكذا لو قال ^{جعلت}
امرأتي بيد فلان وفلان لا ينفرد احدها وكذا لو وكل رجلين بالطلاق بيد
رجل قال لامراتيه طلقا انفسكما ثلثا فطلقت احدهما نفسها وصاحبتهما ثلثا
طلقت بشرط ان يكون تطليقتها نفسها في المجلس ما تطليق صاحبتهما لا يقصر على
المجلس ولو قال لهما طلقا انفسكما ثلثا ان شئتما فطلقت احدهما لا يقع ما لم ^{يجتمعا}
على الثلث في المجلس. رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فخلعها الوكيل اختلف المشايخ
رج فيه قال بعضهم لا يقع سواء كان ذلك قبل الدخول بها او بعده لانه وكيل بامر
الطلاق والخلع تعليق الطلاق بقبول المرأة والوكيل بالارسال لا بملك ^{التعليق}
وقال الفقيه ابو جعفر رج يقع الطلاق سواء كان دخل بها او لم يدخل وبه احدى
ابو الليث رج لانه لما رضه بالطلاق يغير بدل كان ارضه ببدل وقال بعضهم ان كان
ذلك قبل الدخول بها يقع وان كان بعد الدخول لا يقع وهذا ظاهر لان الطلاق
قبل الدخول بان فاذا ارضه بالبينونة يغير بدل كان ارضه ببدل. اما الطلاق
بغير بدل بعد الدخول لا يوجب البينونة وبالبذل يوجب والرضا بالرجوع لا يكون

رضى الباقين به قال ابو القاسم الصفار ررح وعليه كثير من المشايخ ررح. الوكيل بالطلاق
 اذا وكل غيره لا يصح فان وكل غيره فطلقها الثاني بمحضرة الاول او طلقها الاجنب فاجأ
 الوكيل لا يقع طلاق الفضولي. وكذا الوكيل بالاعتاق بمحلاف البيع والكاح
 والمخلع والكتابة فان عمه اذا وكل الوكيل رجلاً ففعل الثاني بمحضرة الاول ولجان
 الوكيل صححت اجازته ولو وكل رجلاً ان يخلع امرأته ثم خلعها الزوج او بابت منه
 من الوجه ثم تزوجها في العدة او بعد ها لا يكون للوكيل ان يخلعها. رجل وكل
 رجلاً ان يطلق امرأته واحدة فطلقها الوكيل ثنتين لا يقع شيء في قولنا يخيصة
 ررح وقال صاحباه ررح يقع واحدة. ولو وكل رجلاً ان يعق نصف عبد فاعق
 الكل قال ابو حنيفة ررح لا يقع شيء. ولو وكل رجلاً ان يعق كل العبد فاعق نصفه
 عتق نصفه في قولنا يخيصة ررح وعندهما عتق كله لو أن رجلين لكل واحد منهما
 عبد فوكل احدهما رجلاً بان يعق عبداً. وفي الآخر هذا الوكيل ايضاً ان يعق
 عبداً فقال الوكيل اعتقت احدهما ثم مات الوكيل قبل البيان في الغياض يفتن
 احدهما وفي الاستحسان عتقا جميعاً ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته. رجل
 وكل رجلاً بالطلاق فطلقها الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة لا يقع طلاقه. رجل وكل رجلاً
 بان يبيع ثلث تطبيقات من المرأة بالف درهم فباعها الوكيل واحدة بثلاث
 الالف لا يقع شيء. الوكيل بالمخلع لا يملك قبض البدل. رجل وكل رجلين بالمخلع
 فخلعها احدهما لا يجوز. وكذا لو خلعها احدهما واجاز الآخر لا يجوز حتى يقول الآخر
 خلعناها بجملته اربع نسوة قال لرجل طلق امرأتي فقال الوكيل طلقت امرأتك
 كان الخيار الى الزوج. وان طلق الوكيل واحدة بعينها فقال الموكل له ان هذه
 لا يصح. ورجل قال لغيره طلق امرأتي فطلقها الوكيل ثلثاً فكان الزوج نفقاً للثلاث

يقع الملك والاربع شيء في قول ابي حنيفة ربح وفي قول صاحبه يقع واحدة رجل
 قال لرجل طلق امرأتي فقد جئت ذلك اليك يقتصر ذلك على المجلس. ولو وكل
 الرجل احد امرأته ان تطلق صاحبها لا يقتصر على المجلس. ولو قال لا امرأته
 وكلتك بطلاقك يقتصر على المجلس وهو تفويض كما لو قال لها طلقي نفسك
 اذا كان الرجل وكلا بالخلع من الجانبين فانه لا يلزم العقد من الجانبين في احد
 الروايتين. رجل اراد سفر فخاضته المرأة فوكل الرجل وكلا بطلاقها ان اخرج
 الى وقت كذا وخرج الى السفر ثم كتب الى الوكيل بالغزل اختلف فيه المتأخرون
 قال شمس الامنة السرخس ربح الصحيح انه يصح عزله. رجل قال لغيره اخلع امرأتي
 فان ابت فطلقها فابت المرأة الخلع فطلقها الوكيل ثم طلبت الخلع فخلعها الوكيل
 في العدة ذكر في جمع التفاريق ان الطلاق الاول ان كان رجيا جاز خلع الوكيل هكذا
 ذكر في الاصل. رجل وكل رجلا ان يخلع امرأته فخلعها على درهم واحد جانبا في قول
 ابي حنيفة ربح ولا يجوز في قول صاحبه ربح الا بما يتعاقبان فيه الناس. ولو وكل الرجل
 امرأته ان تخلع نفسها منه فخلعت نفسها منه بمال او عرض لا يجوز ذلك الا
 ان يرضى الزوج به. رجل قال لامرأته اشترى طلاقك مني بما شئت فقد وكلتك
 بذلك فقالت اشتريت بكذا وكذا كان ذلك باطلا. رجل قال لغيره انت وكيل
 في طلاق امرأتي ان شاءت او ارادت لم يكن وكلا حرة تشاء هي في مجلسها
 فاذا شاءت يصير وكلا وان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يطلق بطلت
 الوكالة وهو كما لو قال له انت وكيل في طلاقها ان شئت فان طلق في المجلس
 وان قام قبل ان يشاء فلا وكالة له. رجل وكل رجلا ان يخلع امرأته له مال
 معلوم او يبيعا عبد ين له بمال معلوم فخلعا احدهما المأثرتين او باع احد العبدين

بما لم يعلم مجاز رجل وكل غيره بأن يطلق امرأته فإن الوكيل أن لم يقبل بطلت
الوكالة وإن لم يقبل الوكيل قبلت ولا رددت حتى تطلقها يقع طلاقه استثناء من أجل
وكل رجلا أن يطلق امرأته للسنة فطلقها الوكيل في غير وقت السنة لا يقع
ولا يبطل وكذا أنه لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع طلاقه رجل وكل
رجلا أن يطلق امرأته تطلقه بائنة فطلقها واحد رجعية يقع واحدة بائنة وكذا
لو وكل أن يطلقها واحدة رجعية فطلقها واحدة بائنة يقع رجعية وهذا إذا قال
الوكيل طلقها واحدة بائنة فإن قال ابتها قالوا لا يقع شيء رجل قال ليبر طلق
امرأتي ثلثا السنة فقال لها الوكيل في طهر لا يجامع فيه أنت طالق ثلثا السنة يقع
للحال واحدة ثم إذا خاضت وطهرت لا يقع شيء إلا إذا جدد الإيقاع رجل قال ليبر
طلق امرأتي للسنة وقال لرجل آخر مثلك فطلقها معا في طهر واحد لا يجامع
فيه يقع واحدة ولا خيار للزوج في ذلك ثم لا تطلق في الطهر الثاني حتى يطلقها
ولو طلقها الوكيل والزوج معا في طهر واحد ثم طلقها الوكيل في الطهر الثاني يقع واحدة
أخرى رجل قال ليبر طلق امرأتي بائنا للسنة وقال لآخر طلقها رجعيًا للسنة فطلقها
في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج الخيار في تعيين الواقع امرأة قالت لزوجها
إذا جاء غد فاخلعني على ألف درهم كان ذلك توكيلا حتى لو نعتته عن ذلك صح
نهيها وكذا لو قال العبد لمولاه إذا جاء غد فاعتقني على ألف درهم إذا غزل
الوكيل بالطلاق لا يثبت الغزل من غير علم كما في سائر الوكالات رجل قال
ليبر إذا تزوجت فلانة فطلقها ثم تزوج فلانة فطلقها الوكيل طلقت لأن
الوكالة مجتمعة بالتعليق والإضافة رجل وكل غيره بالطلاق ثم طلقها بنفسه ثم
الوكيل يقع طلاق الوكيل ما دامت في العدة

كنا الكفالة والوكالة

الكفالة على نوعين كفالة بالنفس وكفالة بالمال وكلا النوعين جائز عندنا
وقال الشافعي رح الكفالة بالنفس ماطلة ثم الكفالة على وجهين مخرجة ومعلقة
فالمخرجة جائزة والمعلقة كذلك ان كان معلقه بشرط معارف ولا يصح بشرط
غير معارف بخلاف الوكالة فانها يصح تعليقها بشرط معارف وبشرط غير معارف
والفاظ الكفالة بالنفس ان يقول كفلت بنفس فلان او برأسه او برقبته
او بجسده او بروحه او بوجهه او بصدفه او خزنه او قال بالعارسية: يذير فتم
تق فلا تزا او قال ش فلان برمي ولو قال كفلت سيده او رجله او نحوه مما لا يصح
اضافة الطلاق اليه لا يصح به الكفالة وعن ابيو يوسف رح لو قال هو علي فخذ
جميعها او قال علي ان ادركته او العاقلة به كانت كفالة بالنفس ولو قال
صامن حتى يجتمعوا او حتى يلعسا لا يكون كفالة لانه لربيعين المصومون به هس
ولو قال هو علي او اليه كانت كفالة بالنفس ولو قال اشناي فلان برمي بال
النفسه او جعفر رح يكون كفلا بالنفس وقال العقيبه او الميث رحمه
لا يكون كفلا وما قال للعقيبه او جعفر رح اقرب الى عرف الناس وذكر في
الاصل لو قال: انك فليك بمعرفته فلان او انا صامن بمعرفته فلان لا يكون كفلا
وعن ابي يوسف رح ان هذا على معاملات الناس وعرفهم ولو قال فلان
اشناي منست او قال فلان اشناي است قالوا ليكون كفلا بالنفس وقال
معصمه ان قال اشناي فلان برمي يكون كفلا بالنفس لمكان العرب وكفا
الاجاب وقوله فلان اشناي است لا يكون كفلا لانه لم يوجب على نفسه شيئا مما
المشايخ رح قالوا لو قال اشناي فلان برمي وقوله فلان اشناي است يكون كفلا

فكانهم فروبايع العربية والفارسية وفي الفارسية يجعلوه كفيلا بالنفس قوله
 انا كفيلا بمعرفة فلان وانا ضامن بمعرفة فلان لا يكون كفيلا ولو قال معرفة فلان
 علي فالوايلزمه ان يد له عليه . ولو علق الكفالة بما هو شرط محض نحو ان يقول
 اذا هبت الريح او اذا جاء المطر او اذا قدم فلان الا يجير الدار فانا كفيلا بنفس
 فلان
 لا يصير كفيلا . وكذا لو علق الكفالة بالمال بعد التشرط فان علق الكفالة بما
 سبب الحق او سبب لا مكان التسليم نحو ان يقول اذا قدم المطلوب البلد
 فانا كفيلا بنفسه فقدم فلان صار كفيلا بنفسه لانه متعارف . ولو جعل الكفالة
 مؤجلة الى اجل مجهول نحو ان يقول كفلت بنفس فلان الى وقت الحصاد او الى
 الديار او الى خروج الحاج او الى خروج العطاء باجاء تاخير الكفالة الى ذلك الوقت
 ولو قال كفلت بنفس فلان الى ان يعطر السماء او تعب الريح بصير كفيلا في الحال
 ويبطل الاجل وكذلك الكفالة بالمال . وكل جهالة يتحملها الكفالة . ان يتحملها
 الكفالة بالنفس فلا فلا . رجل كفل لرجل بنفس رجل على انه ان لم يواف غدا قال
 ان لم يواف به في يوم كذا فهو كفيلا له بنفس فلان اخر اللطال على ذلك الرجل مال
 ذكر الخصاص روح انه يجوز هذه الكفالة عند اخلاق الزفرح . رجل كفل بنفس
 رجل الى ثلثة ايام ذكر في الاصل انه يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة وجعله بنته
 ماله فان لامرأة تانت طالق الى ثلثة ايام فان الطلاق يقع بعد ثلثة ايام وكذا
 نوباع عبد بالف الى ثلثة ايام يصير مطالبا بالامتن بعد الايام الثلاثة ومن
 ابي يوسف روح انه يصير كفيلا في الحال قال في الطلاق يقع الطلاق في الحال ايضا
 قال الفقيه ابو جعفر روح يصير كفيلا في الحال قال ذكر الايام الثلاثة لتاخير المطالبة
 الى ثلثة ايام لا لتاخير الكفالة الا ترى ان هذا الكفيلا لو سلم نفس المكفول به قبل

٢٥٩٥
 الايام الثلاثة يجبر الطالب على القبول كمن عليه الدين الموعول اذا عجل قبل حلول الاجل
 يجبر الطالب على القبول وما ذكره الاصل انه يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة لادبه
 انه يصير الكفيل مطالب بالبعد الايام الثلاثة. وغيره من المشايخ رح اخذوا بظاهر
 الكتاب وقالوا لا يصير كفيلا في الحال واذا مضت الايام الثلاثة قبل تسليم النفس
 في الايام يصير كفيلا ابد لا يخرج عن الكفالة ما لم يسلم. وقال شمس الائمة المحلوا^٢
 رح في قول ابي يوسف رح انه يطالب الكفيل بتسليم النفس في الايام الثلاثة
 ولا يطالب بعد ها اشبهه بعرف الناس وعن ابي يوسف رح في رواية اخرى اذا
 قال انا كفيل بنفس فلان عشرة ايام او قال ثلاثة ايام يصير كفيلا في الحال واذا مضت
 الايام الثلاثة لا يبقى كفيلا. ولو قال انا كفيل بنفس فلان الى عشرة ايام يصير كفيلا بعد
 عشرة ايام كما قال في الاصل قال شمس الائمة المحلوا^٣ رح كان القاضي الامام الاستاذ
 ابو علي العسيفي رح يقول كان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يحجه هذا الرواية
 وكان يقول لو قال بالعارسية يذ بر فتم تن فلا تارده روز يصير كفيلا في الحال واذا
 مضت المدة لا يبقى كفيلا. ولو قال يذ بر فتم تن فلا تارده روز يصير كفيلا بعد عشرة
 ايام. وبعض المشايخ رح قالوا اذا قال يذ بر فتم فلا تارده روز ولم يسلم حتى
 عشرة ايام يرفع الكفيل الامر الى القاضي حتى يخرج به عن الكفالة وبه كان يفتي الشيخ الامام^٤
 الاجل ظهير الدين رح ويحكي ذلك عن جدي رح. ولو قال انا كفيل بنفس فلان من اليوم
 الى عشرة ايام يصير كفيلا في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيلا في قولهم لانه وقت
 الكفالة بعشرة ايام والكفالة ما يقبل التوقيت. ولو قال انا كفيل بنفس فلان الى
 ايام فاذا مضت العشرة فانا منها بري قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح.
 هذه الكفالة لا في العشرة ولا بعد ها وذكره الاصل انه لو قال كفلت بنفس فلان شهر

يكون كفيلا ابدا كما لو قال انت طالق شهر انكون طالفا ابدا. رجل قال لغيره فلان عجل بنفسه الى
 شهر عن محمد رح انه قال لا سبيل عليه حتى يمضيه شهر. ولو قال نفسه عجل الى شهر فاذن
 شهر فانما منه بريء قال هذا لا يضمن له شيئا. رجل كفّل بنفس رجل الحاجل ^{يوان} فلان لم
 به فهو وكيل بالخصومة بينهما ولربيعين المخصومة فالكفالة بالنفس جائزة ولا يكون
 وكفلا بالخصومة لانه لربيعين المخصومة رجل كفّل بنفس رجل على انه ان لم يواف به
 يوم كذا فعليه مال الطالب على فلان اخر جاز ذلك استحسانا وهو قول محمد رح
 وفي القياس لا يجوز وهو قول ابي يوسف رح. رجل كفّل بنفس رجل فانت المكفّل
 له كانت الكفالة ميراثا الورثة ياخذون المكفّل
 ماثل في تسليم نفس المكفّل به

المكفّل بالنفس اذا سلمته الى المكفّل له وقال سلمت نفسي اليك عن الكفيل برئ الكفيل
 وان لم يقبل عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا لو امر الكفيل رجلا ان يسلم نفس
 المكفّل به الى الطالب ان قال المأمور للطالب سلمت اليك نفسه عن الكفيل برئ
 الكفيل. ولو ان رجلا اجنبيا ليس بما موصل المكفّل الى الطالب وقال سلمت
 عن الكفيل ان قبل الطالب برئ الكفيل وان سكت الطالب ولم يقبل قبلت لا يبرأ
 الكفيل ولو اخذ القاضيه من المدعي عليه او امين القاضيه كفيلا بالنفس يطلب
 المدعي او غير طلبه فسلمه الكفيل الى القاضيه برئ وان سلمه الى الطالب لا يبرأ هذا
 اذا لم يصف القاضيه او امينه الكفالة الى الطالب فان اضاف وقال له القاضيه
 امينه ان المدعي يطلب منك كفيلا بالنفس فاعطه كفيلا بنفسك سلم الكفيل
 الى القاضيه او الى امينه لا يبرأ وان سلمه الى الطالب برئ ولو كفّل رجل بنفس رجل على انه ان لم يواف به
 غل فويله المال الذي على المدعي عليه وهو الف درهم فلم يواف به الكفيل ولكن الطالب

لقي المدعى عليه وخاصة ولازمة في المسجد حتى الليل فالمال لازم على الكفيل لأنه لم يواف
 به . رجل كفيل بنفس رجل فأتى المكفول به برى الكفيل رجل كفيل بنفس رجل إلى الليل
 وقال ان لم يواف به غدا فعلى المال الذي لك عليه لم يختلفا فقال الكفيل وأخيتك به وقال الطالب
 لم يوافني به كان القول قول الطالب والمال لازم على الكفيل لأن سبب وجوب المال
 للمال بالكفالة إلا أن الموافقة شرط للأداء فلا يثبت بقول الكفيل . رجل كفيل بنفس رجل
 على أنه ان لم يواف به في وقت كذا فعليه للمال الذي عليه فتغيب الطالب عند محل الأجل
 طلبه الكفيل فلم يجد . ليدفعه إلى الطالب وأشهد على ذلك فالمال لازم على الكفيل . وكذا
 لو شرط على الكفيل مكانا فجاء الكفيل بالمكفول به في ذلك المكان وطلب الطالب ليدفعه
 إليه فتغيب الطالب كان المال لازم على الكفيل في قول المتأخرين من المشايخ راجع هو
 قول أبي يوسف راجع إذا تغيب الطالب برفع الكفيل الأمر إلى القاضي لينصب القاضي
 للقائب ويسلمه الكفيل لا الوكيل ونظير هذا ما لو قال فيمن اشترى شيئا علم أنه للنجاء
 ثلثة أيام فتوارى البائع برفع المشتري الأمر إلى القاضي في قول أبي يوسف راجع لينصب
 وكيلًا للقائب فيرد المشتري عليه وعلى قول أبي حنيفة ومحمد راجع لا ينصب القاضي
 خصما للقائب في المسئلتين . وكذا لو حلف الرجل بقضين دين فلان اليوم فتغيب
 فلان ينصب القاضي وكيلًا فيدفع إليه الدين لأن الطالب متعنت فاصد للاضرار إلى
 الكفيل والتعريض والقاضي نصب ناظر للمسلمين فينصب وكيلًا دفعًا للضرر من رجل كفيل
 بنفس رجل على أنه ان لم يواف به في وقت كذا فعليه المال الذي للطالب على المكفول به
 وشرط الكفيل في الكفالة على أنه برى من الكفالة إذا وافاه المسجد الأعظم فواف به في ذلك
 المكان يومئذ وأشهد على ذلك وتغيب الطالب برى الكفيل من الكفالة بالنفس والمال
 جميعا . وكذا لو كان ذلك في الكفالة بالنفس وحدها لأن الكفيل هنا جعل شرط البراءة

عن القالة اخضا والمكفول به المسجد في ذلك الوقت دون التسليم الى الطالب
ولو كفل بنفس رجل الى الغد على انه ان لم يواف به غدا في المسجد فعليه للمال الذي
له عليه وشرط الكفيل على الطالب انه ان لم يواف الطالب غدا في المسجد فقبضه منه
فهو منه بري ثم التفتا بعد الغد فقال الكفيل قد تغيب وقال الطالب قد اذنت
لايصدق احدهما على الآخر والقالة على الكفيل على حالها والمال لا يزعم على الكفيل وان
اقام كل واحد منهما البينة على الموافاة في المسجد ولم يشهد وان الكفيل دفع ^{المكفول}
به كانت القالة بالنفس على حالها ولا يلزم المال على الكفيل لان الموافاة شرط
البراءة عن القالة فلا يثبت ذلك عند التماجد الابحجة فاذا اقام البينة وقع النفا^ص
بين البيتين فلا يثبت ما ادعاه احدهما والمخبر فيه ان من انكر فعل غيره كان القول
قوله لانه متمسك بالاصل ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الابحجة ولو اقام
الكفيل لبينة على افاة في المسجد ولم يقيم الطالب بينة بري الكفيل من المال و ^{النفس}
ولا يصدق الطالب على الموافاة واذا دفع الكفيل بالنفس المطلوب الى الطالب في غير
المصر الذي كانت فيه القالة وهناك قاض او سلطان بري الكفيل في قول ابي حنيفة
اذا لم يكن القالة مقيدة وقال صاحبه روح لا يبرأ حتى يدفعه اليه في المصر الذي كانت
فيه القالة وان كانت القالة مقيدة بان كفل بنفسه على ان يواف به في مجلس
القاضي فدفع اليه في السوق او في محلة من محال المصر ذكره الكتاب انه يبرأ وقال
مشائخنا في زماننا اذا شرط عليه التسليم في مجلس القاضي فسلم اليه في غير مجلس الق^{اض}
لا يبرء وان شرط الكفيل ان يدفعه اليه عند الامير فدفعه اليه عند القاضي او شرط
ان يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامير او شرط عليه الدفع عند هذا
القاضي فاستعمل قاض آخر فدفعه اليه عند الثاني بري رجل كفل بنفسه ^{المكفول}

به محبوس عند القاضي فدفن الكفيل الى الطالب في السجن برئى الكفيل وان كفل
 بنفس رجل وهو محبوس ثم اطلق ثم اعيد الى الحبس فدفنه اليه قالوا ان كان
 الحبس الثاني بئى من التجارة او غيرها صح الدفع وبرئ الكفيل. وان كان
 الحبس الثاني بئى من امور السلطان لا يبرأ الكفيل ولو كفل بنفس رجل
 وهو غير محبوس ثم حبس فسلمه اليه في السجن لا يبرأ الا ان يكون الطالب
 هو الذي حبسه فسلمه في السجن صح تسليمه. ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوس
 ثم حبس فخاصم الطالب الكفيل الى القاضي الذي حبسه فقال الكفيل كفلت به
 وانت حبسته بدى بن فلان اخذ عليه عن محمد رح ان القاضي يامر باحضار المظنون
 حتى يسلمه الكفيل الى المكفول له ثم يعاد الى الحبس اذا اقر الكفيل بالنفس بالكفالة
 عند القاضي فان القاضي لا يجبره اول مرة وكذا في سائر الحقوق فان اعيد الى
 القاضي ثانيا فان القاضي يجبره حتى يسلم نفس المكفول به فان ثبت الكفالة بال^{سنة}
 لا بالاقرار كذلك في رواية الخفاف رحمه الله لا يجبره اول مرة وفي ظاهر الرواية
 اذا ثبت الحق او الدين بالبينة يجبره اول مرة. رجل كفل بنفس رجل فطالب المكفول^{به}
 ان علم مكانه عند القاضي انه ابن هو بالبينة او كانت له عادة الخروج الى تلك^{البلدة}
 في كل سنة فان القاضي يمهل الكفيل مدة يذهب ويحيط به ان كان الكفيل يريد ان يذهب
 وان اجه الكفيل ان يذهب يجبره القاضي حتى يأتي به وان كان المكفول به غائبا
 لا يسلم مكانه ولا يوقف على اثره لا يحبس الكفيل ويكون بمنزلة الموت الكفيل للنفس
 اذا ضاع المكفول به عن السفر ان كانت الكفالة حاله كان له ان يمنع حتى يخرج من
 عهد الكفالة وان كانت الكفالة مؤجلة ليس له ان يمنع عن الخروج قبل حلول
 الاجل. رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به غدا فعليه ما ادعى الطالب عليه

فلم يوافق به لغد وادعى الطالب عليه الف درهم فصدقه المطلوب ومحمد
الكفيل كان القول قول الكفيل مع اليمين على العلم. ولو كفل بنفس رجل على أنه
أن لم يوافق به غدا فعليه من المال ما اقر به المطلوب فلم يوافق به الغد فاقتر
المطلوب أن له عليه الف درهم كان الكفيل ضامنا لما اقر. ولو كفل بنفس رجل
على أن يوافق به إذا جلس القاضي فإن لم يوافق به فعليه الألف التي للطالب عليه فلم
يجلس القاضي أي ما وطالب المدعي فلم يأت به فلا شيء على الكفيل من المال لأنه علق
الكفالة بالمال بعدم الموافات إذا جلس القاضي. ولو كفل بنفس رجل على أنه متى
طلبه الطالب فلم يوافق به فعلى المال الذي عليه وهو الف درهم فطلب منه فلم
يدفعه فعليه المال لوجود شرطه وهو عدم التسليم في الوقت الذي طلب وكذا
لو كفل بنفس رجل على أنه أن لم يوافق به فعندي له هذا المال لأن عند الاستعمل
في الدين يراى به الوجوب. وكذا لو قال إلى هذا المال. الكفيل بالنفس إذا أعطى الطال^ب
كفيلاً بنفسه مات الأصل برئ الكفيلان. وكذا لو مات الكفيل الأول برئ الكفيل
الثاني. رجل كفل بنفس رجل ثم إن المكفول له أخذ من الأصل كفيلاً آخر بنفسه لا^{يحل}
الكفيل الأول. رجل كفل بنفس رجل على أنه أن لم يدفعه إلى الطالب غدا فعليه المال
وهو الف درهم ثم إن الطالب أبرأ الكفيل عن الكفالة قبل أن يدفعه إليه قال محمد
رج برئ الكفيل ولا يثبت براءة الكفيل بموته فإنه لو مات الكفيل كان وارثه
بمنزلة الكفيلان دفعه إلى الطالب برئ وإن لم يدفعه حيز مضي الوقت كان المال على
الورث. وكذا لو مات الطالب فدفع الكفيل المكفول به إلى وارث الطالب في الوقت
برئ وإن لم يدفعه لزمه المال. رجل ادعى على رجل أنه غصب ثوبا فآخذ من المدعي^{عليه}
كفيلاً بنفسه وقال للكفيلان أن لم ترد علي غدا فعليك من قيمة الثوب عشرة دراهم وقال^{الكفيل}

لا بد عشرين درهما فسكت المكفول له قال محمد مرج في فاس قولاً ينفقته ربح وهو لنا
 لا يلزمه الا عشرة دراهم وفي قول ابي يوسف ربح هو حاشي يجب عليه ما شتره على نفسه
 وان لم يقبل الطالب رجل قال لاخر كفلت لك بنفس فلان فان غاب عنك فلانا
 ضامن لما عليه فغاب المكفول به الى الكوفة ولم يطلب المكفول له ثم دفعه الكفيل
 اليه بعد رجوعه من الكوفة قال الكفيل ضامن للمال لانه علق الكفالة بالغيبة ولو
 قال قد كفلت لك بنفس فلان فان غاب ولم اوافك فلانا ضامن لما عليه فغاب قبل
 ان يوافي لزمه المال وهو بمنزلة ما لو قال ان غاب قبل ان اوافيك به ولو قال
 فان غاب فلم اوافك به فلانا ضامن لما عليه هذا على ان يوافيه بعد الغيبة
 الطالب اذا علق براءة الكفيل بالنفس بشرط فهو على وجه ثلثة في وجه يجوز
 البراءة ويبطل الشرط بخوان يكفل رجل بنفس فابراه الطالب عن الكفالة على ان يعطيه
 الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة وبطل الشرط وان صالح الكفيل المكفول له على
 ليرثه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ الكفيل عن الكفالة في رواية
 الجامع واحد رواه الحوالة والكفالة وفي رواية اخرى يبرأ عن الكفالة وفي وجه
 يجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل كفيل بنفس رجل وبما عليه من المال افسرط
 الطالب على الكفيل ان يدفع المال الى الطالب ويبرئه عن الكفالة بالنفس جازت
 البراءة والشرط وفي وجه لا يجوز كلاهما وصورة ذلك رجل كفيل بنفس رجل خاصة
 فشرط الطالب على الكفيل ان يدفع اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون
 باطلا والله اعلم

فصل في الكفالة بالمال

رجل كفيل بعين في يدي رجل فهو على وجهين اكان العين امانة في يده كالودعة

والعبادية واموال المضاربة والشركة والبضاعة والعين المستاجر وما كان في معناه
لا يصح الكفالة به. وأن يكن العين مضمونا على صاحب اليد كالنقشب والمبيع يبيع ^{سد} فأ
والمقبوض على رسوم الشراء ونحو ذلك يصح به الكفالة فيجب على الكفيل تسليمه
مادام قائما وإذا هلك كان عليه قيمته وكذا الوادعي رجل عبدا في يد رجل وكفل رجل
بأعبد فمات العبد فاقام المدعي البيينة ان العبد كان له وقضى القاضي له بذلك
كان له ان يأخذ الكفيل بقيمة العبد. رجل كفّل عن رجل بمال فقال الكفيل المكفول له
ان واقيت بك بنفسه غدا فانا برئ من المال فوافاه جاز وبرئ عن المال لكان ^{سد} التعا
ولو قال الكفيل بالنفس ان لو اواف به غدا ففعل ما اقر به المطلوب فلم يواف به غدا
فاقر المطلوب ان له عليه خمسمائة كان الكفيل ضامنا لما اقر. وليس هذا كالحال وقال
ان لو اوافك به غدا فانا ضامن لما ادعيت عليه فلم يواف به غدا فادعى ^{سد} الطال
عليه مالا لا يلزمه المال. وكذا لو قال ان لو اوافك به غدا فنادعيت عليه فهو على
فلم يواف به غدا فادعى عليه مالا لا يلزمه رجل قال لا اخران لم يعطك فلان مالك
فهو على فتقاضاه الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة تقاضاه لزم الكفيل استخسنا
رجل قال لا اخر بائع فلانا فما باعته فهو على فقال الطالب بعد ذلك بعت منه ^{سد} متاعا
بالف درهم وصدقه المشتري وكذا بهما الكفيل كان القول قول الطالب والمطلوب
استخسنا. رجل قال لغيره اذا بعت فلانا شيئا فهو على فباعه شيئا ثم باعه شيئا
آخر لزم الكفيل المال الاول دون الثاني. ولو قال ما بعتك اليوم فهو على لزمه ما يبيعه
اليوم. ولو قال من باع فلانا اليوم فهو على فباعه رجل لا يلزم الكفيل ولو قال
الكفيل لجماعة انا ضامن لما باعتموه. وغيره كما كان ضامنا لما باعته القوم دون
غيرهم رجل كفّل عن رجل بمال بغير ارضاء ثم اجاز المكفول عنه الكفالة فادى الكفيل شيئا

لا يبرح على المكفول عنه . رجل قال لغيره ما ذاب لك على فلان فهو على ورضي به ^{الطالب}
فقال المطلوب للطالب على الف وقال الطالب لي عليه الفادهم فقال الكفيل
ما للطالب على المطلوب شيء ذكر في الأصل ان القول قول المطلوب فيجب الف
على الكفيل . رجل قال لغيره ما ذاب لك عليه من حق او ما تفضل لك عليه من حق ^{فهو}
علي فغاب المكفول عنه فاقام المدعي البينة على الكفيل ان له على المكفول عنه
الف درهم لا يقبل بينته حتى يحضر المكفول عنه . ولو اقام المدعي على الكفيل بينة
ان فاضيه بله كذا ففضل له على الاصيل بعد عقد الكفالة بالف درهم قبلت هذه
البينة ويقضي على الكفيل بامره ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو كفل عن
رجل بامره بما للطالب على المكفول عنه فغاب الاصيل فاقام الطالب البينة
على الكفيل ان له على فلان الغائب الف درهم وانه كفل له بامر فلان الغائب ^{قبلت}
هذه البينة ويكون ذلك قضاء على الحاضر والغائب . رجل ادعى على رجل ما لا
فقال المدعي عليه لرجل الكفل له في كان ذلك اقرارا منه بالمال للمدعي ^{رجل} رجل كفل عن
بدين على ابن فلان وفلاننا يكفلان عنه بكذا وكذا من هذا المال فابي الاخر ان يكفلا
قال القاضي ابو بكر البجلي رح الكفالة الاولى لانمة ولا خيار له في ترك الكفالة
رجل تزوج لامرأة وضمن عنه المهر على انه ان مات ابنه او امرأة ابنه
قبل ان يبين بها فهو برئ عن الضمان عن ابي يوسف رح انه قال الضمان
لازم والشرط بالحل . امرأة قالت لزوجها المريض ان مت من مرضك هذا ^{انها}
عليك صدقة او قالت فمت في حل من مهر في مات الزوج من ذلك المهر قال ^{محمد}
رح المهر على الزوج وبطل ما قالت لانه مخاطرة . وكذلك رجل له دين على رجل
فقال الطالب للمطلوب ان لا اتبض ما عليك حتى تموت فانت في حل فمات المطلوب

كانت البدأة باطله. ولو قال الطالب ان مت انا فانت في حل فهو جائز لاهاضية
 رجلان اشتريا عبدا واستقرضا ما لامن رجل على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه
 كان للبائع ان يأخذيهما شاء بجميع الالف فاذا أدى لحدهما شيئا لم يرجع على
 شريكه حتى يكون المؤدي اكثر من النصف. ولو كفلا عن رجل بالف على ان كل
 واحد منهما كفيل عن صاحبه فادى احدهما شيئا كان له بالخيار ان شاء رجع بجميع
 ذلك على الاصيل ان كانت الكفالة بامره وان شاء رجع بنصف ذلك على الكفيل
 الاخر قل المؤدي اوكثر. رجل كفّل عن رجل بالف درهم فصالح الكفيل الطالب
 من الالف على خمسمائة صح الصلح وبرئ الاصيل والكفيل عن الخمسمائة الا
 رسل باع دارا وكفل انسان بالذرة ثم ادعى الكفيل الدار لم يسمع دعواه ^{رجل}
 قال لاخر بائع فلانا على ان ما اصابك من خسران فهو علي او قال رجل لرجل ان ^{هلك}
 عبدك هذا فانا ضامن به لاجمع هذه الكفالة. الكفالة بالخراج جائزة ترجع
 على المكفول عنه ان كانت الكفالة بامره وان كفّل عن رجل بالجبايات اختلفوا ^{فيه}
 والصحيح انها تصح ويرجع على المكفول عنه ان كان بامره. وكذا السلطان اذا
 صادر رجلا فامر الرجل غيره ان يؤدي عنه المال كل ما هو مطالب به ^{بما}
 جازت الكفالة به وان امره غيره بذلك ان قال على ان ترجع على بلد كان له ان ^{يرجع}
 عليه وان لم يقل على ان ترجع بذلك على اختلفوا فيه والصحيح انه يرجع ذكره
 السير المسلم اذا كان اسيرا في يدي رجل الحرب فاشتراه رجل منهم ان اشتراه بغير ^{امر}
 يكون متطوعا لا يرجع بذلك على الاسير فيجوز سبيله. وان اشتراه بامره في القياس ^{لا يرجع}
 المأمور على الامر وفي الاستحسان يرجع سواء امر الاسير ان يرجع بذلك عليه او
 لم يقل على ان ترجع بذلك على وهو كما لو قال الرجل لغيره انفق من مالك على عمالي

او اتفق في بناء دار في فافق المامور كان له ان يرجع على الامر بما اتفق وكذا الاسير
 اذا امر رجلا ليدفع الغداء ويأخذ منهم فهو بمنزلة مالو امره بالشراء ^{رجل يدعى}
 على رجل غائب الفاق قال رجل للطالب لك على الف درهم اذا قدم فلان الغائب
 جاز ولو قال ان اقر لك فلان بالف درهم فانا كفيل بذلك جاز. ولو قال ارجع عندك هذا
 من فلان بالف درهم على اني ضامن لها فباعه بخمس مائة كان له ان يأخذ الكفيل
 بخمس مائة ولو باع المولى عبدا بالف درهم ضمن الكفيل الغا ولو ان رجلا كانا
 في السفينة فقال احدهما لصاحبه الق متاعك على ان متاعي بيتنا فالقاه ^{نصف} ضمن
 تيمنه. رجل كفيل عن رجل بالف يدعيه ثم اقام الكفيل البيعة ان الالف اليه ادعاها ^{على}
 المكفول عنه ثم خسر لم يقبل ذلك من الكفيل رجل قال ان تقاضيت فلانا لم يعطك فلانا
 ضامن مالك فمات المطلوب قبل التقاضي ذكر ابن سماعه رج في النوادر انه يبطل الضمان
 رجل كفيل عن رجل بمال والطالب غائب والمكفول عنه حاضر فاجاز الغائب
 بعد ذلك لا يصح الكفالة في قولنا يحنيفه ومحمد رج وتصح في قولنا ابي يوسف رج
 ولو كان المكفول عنه غائبا والطالب حاضر فاجاز الطالب جاز رجل عليه دين ^{لرجل}
 فكفل رجل بالدين محض الطالب والمطلوب بغير امر المطلوب فريض به المكفول
 عنه ثم قال المكفول له رضيت بكفالتك جاز فان ادى الكفيل المال رجع به على المكفول
 عنه. ولو قال المكفول له اولا قد رضيت بكفالتك ثم قال المكفول عنه قد رضيت
 او قال قد اجرت وادى المال لا يرجع على المكفول عنه لان الكفالة تمت ونفذت ^{لزم}
 الكفيل فلا تتغير باجاعة المكفول عنه. حريص قال لو رثته ان للناس على ديونا فاضوا
 عيهم فضموا وارباب الديون غيب جاز استخسانا وان قال الصحيح ذلك لو رثته واصحاب ^{الديون}
 غيب لا يجوز ذلك. وكذا الوضو صاحب الدين وقال رضيت لا يجوز ايضا ولو ان للربض

لم يطلب من الوارثة ذلك وقال ورثته ضمنا للناس كل دين عليك والغراء غير لا يجوز
 ذلك الضمان ولو قالوا ذلك بعد موت المورث جاز . وقال ابو يوسف ربح يجوز
 الوجهين وعن ابي حنيفة ربح اذا ضمن الوارث في مرض موته جاز وان لم يطلب
 المريض منه ذلك . رجل كفل عن رجل بمال ثمان المكفول عنه اعطى الكفيل رهنا
 ذكر في الاصل انه او كفل بمال مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه رهنا بذلك
 جاز الرهن . ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف به الى سنة فطلى المال الذي
 عليه وهو الف درهم ثم اعطاه المكفول عنه بمال رهنا الى سنة كان الرهن باطلا لانه
 لم يجب للمال للكفيل على الاصيل بعد . وكذا لو كانت الكفيل قال للطالب في الكفالة
 ان مات فلان ولم يودك المال فهو على ثم اعطاه المكفول عنه رهنا لا يجوز وعن
 ابي يوسف ربح في النواذر ان يجوز . ولو ابراء الطالب عن هذه الكفالة لا يجوز الا براء
 قال في الاصل وكل حق لا يجوز الرهن به لا يجوز الا براء عنه . رجل باع داما وكفل رجل
 المشتري بما ادركه فيها من درك فاحذر المشتري بذلك عنه رهنا ذكر في الاصل ان
 الرهن باطل والضمان على المثلين والكفالة جائزة . وذكر في النواذر عن ابي حنيفة
 لا يجوز الرهن بالدرك سواء اخذ الطالب او الكفيل واخذ الرهن يكون ضمنا
 رجل كفل عن رجل بامر بمبيد فادى الزيوف ونجوز الطالب فان الكفيل يرجع
 على الاصيل بما كفل وهو الجياد . ولو امر المديون رجلا بآداء الجياد عنه فادى
 الزيوف فانه يرجع بالزيوف . ولو اشترى شيئا بالجياد ففقد الزيوف ورضيه البايع
 ربح المشتري على الشفع بالجياد . ولو اشترى شيئا بالجياد واعطاه زيوا فباعه
 مراجعة يبيعه مراجعة على الجياد التي وقع عليها العقد
 ثم مضى _____ ان الامر في نقد المال عنه اربعة اقسام

^{ثم}
 منها ما يرجع للمأمور على الأمر سواء قال له الأمر دفع عني أو لم يقل ذلك خليط كان
 المأمور له أو لم يكن. والثاني ما يرجع فيها إذا كان المأمور خليط للأمر ولا يرجع
 إذا لم يكن. والثالث ما لا يرجع في جميع الأحوال إلا إذا شرط الأمر الضمان وقال على
 أي ضامن. والرابع ما يرجع إذا قال الأمر عني ولا يرجع إذا لم يقل ذلك أما الأول
 رجل قال لغيره اكفل لفلان بالف درهم عني أو قال انقد فلانا ألف درهم له على أو قال
 له عني أو قال له الألف التي على أو قال اقض ماله على أو قال اقضه عني أو قال اعطه
 التي على أو قال اعطه عني ألف درهم. أو قال ادفع اليه الألف التي له على أو قال ادفعه
 ألف درهم ففعل المأمور فانه يرجع على الأمر في هذه المسائل بما دفع في رواية الأصل
 وعن أبي حنيفة رج في المجرى إذا قال الآخر ضمن لفلان الألف التي له على فضمنها وأد
 إليه يكون متطوعا في الضمان ولا يرجع على الأمر إلا أن يكون خليط للأمر فيرجع عليه
 وكذا في قوله اقضه. وأما القسم الثاني رجل قال لأخر ادفع لفلان ألف درهم
 ولم يقل عني ولا أهالك على فندفعها المأمور إن كان خليط للأمر يرجع بما أدى وإن
 لم يكن خليط لا يرجع. وقال أبو يوسف رج يرجع في الوجهين. والخليط هو الذي يكون
 في عياله كما لو ولد والولد والزوجة وإن الأح الذي في عياله أو أحر وسركه نكر
 عنان كذا قال في الأصل وذكر في بعض المواضع الخليط هو الذي يأخذ منه الرجل ^{بعطيه}
 ويدينه ويضع عنده المال وإن لم يكن في عياله وذكر في الأصل إذا أمر حريقا له
 الصيارفة أن يعطي رجلا ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل المأمور
 فانه يرجع ^{أخر} في الأمر في قول أبي حنيفة رج وإن لم يكن حريقا له لا يرجع إلا أن يقول
 عني. وذكر في الأصل رجل قال لغيره وليس خليط له ادفع لفلان ألف درهم
 فدفع المأمور لا يرجع به على الأمر لكن يرجع به على القابض قال لأنه لم يدفع إليه ^{دفعه} وجب بوجه

القسم الثالث رجل قال لأخيه فلان عني الف درهم فوهب المأمور مما عرفت
 لهبة من الأمر ولا يرجع المأمور على الأمر ولا على الغايض وللأمر أن يرجع في الهبة
 والدافع يكون متطوعاً ولو قال هب فلان الف درهم على أي ضامن ففعل جاز
 الهبة وتضمن الأمر للمأمور وللأمر أن يرجع في الهبة ولا يرجع الدافع. ولو قال
 اقض فلان الف درهم فأقرضه لا يضمن الأمر شيئاً سواء كان خطباً له أو لم يكن
 ولو وهب رجلاً ما لا يجزيه ثم إن الموهب له أمر رجلاً ليعوض الواهب عن حبه
 من مال نفسه ففعل جاز ولا يرجع على الأمر إلا إذا قال له الأمر في الأمر على
 أن يرجع بذلك على فخ يرجع. وكذا لو قال كفر بميمني بطعامك أو أركوة مالي بمال
 نفسك أو أجمع عني رجلاً بكذا أو اعتق عني عبداً عن ظهاري. وعن أبي يوسف ^{رجع}
 أن المأمور يرجع على الأمر في هذه المسائل. ولو أمر رجلاً بأن يقصر دينه ولم ^{يقبل}
 على أي ضامن ولا على أن يرجع بذلك على رجع المأمور على الأمر على كل حال رجل
 عليه الف رجل فامر المديون رجلاً أن يقصر الطالب الألف إلى عليه وقال
 المأمور قضت وصدة الأمر وكذبه صاحب الدين لا يرجع المأمور على الأمر لأن
 المأمور بعضاء الدين وكيل بشراء ما في ذمته له فإذا لم يسلم له ما في ذمته لا يرجع ^{المأمور}
 على الأمر كالموكل بشراء العين إذا قال اشتريت ونقدت الثمن من مال نفسي و
 صدقة الموكل وانك البائع لا يرجع الوكيل على الموكل فإن أقام المأمور بيته ^{على}
 قضاء الدين قبلت بيته ويرجع المأمور على الأمر ^{ويجزئ الأمر عن دين الطالب}
 ولو أن مديونا قال لغيره ادفع إلى فلان رب ديني الغايضها من دينه ^{الدين}
 له على أي ضامن لها فقال المأمور دفعت وصدة الأمر وانك الطالب وحلف
 رجع المأمور على الأمر ولا يجزئ الأمر عن دين الطالب لأن الاقتضاء له يثبت بقول ^{المأمور}

ولو وجد في الأمر الطالب فاقام المامور بينة على القضاء رجع المامور على الأمر
ويرجع إليه الطالب ايضا بدينه. ولو ان مدونا قال لرجل ادفع الى فلان الف
درهم قضاء عن دينه الذي له على فلان في ضمان لها فقال المامور فضيت
وصدقته الأمر وانكر الطالب وحلف انه لم يقض منه شيئا كان القول قول الطالب
ولا يبرأ الغريم عن دينه ولا يرجع المامور على الأمر ذكر المسائل في الجامع رجل امر
ليقضي دينه الذي لفلان عليه فقضى المامور الدين واراد ان يرجع على الأمر فقال
الأمر ما كان لفلان على شيء أصلا ولا امرتك ان تقضيه وان فلانا لم يقض منك
شيئا وصاحب الدين غائب فاقام المامور بينة على الدين وعلى انه أمره بالقضاء
وانه قضاؤه فان القاضي يقضي بما للناصب على الأمر ويقضي بحج الرجوع للمامور على
الأمر لان حق المامور يتعلق بجميع ذلك فكان خصما في اباته رجل قال لجماعة
اشهدوا لي قد ضمنت لهذا الرجل بالالف اليه له على فلان ثم ان المدين
اقام البينة انه كان قد قضاؤه قبل ان يضمه الكفيل فبكت بينة وبرا المديون
عن دين الطالب ولا يبرأ الكفيل عن الطالب لان قول الكفيل ذلك كان اقرارا
بالدين عند الكفالة فلا يبرأ الكفيل. واما قدام المديون بينة على القضاء وبعد
الكفالة برئ المديون والكفيل جميعا. رجل امر رجلا ان يقضي المامور دينه
من مال نفسه فامتنع المامور عن القضاء لا يجبر لان قول المامور كان وعدا
والوعد غير لازم الا اذا قبل وكفل فحجب على القضاء. رجل دفع الى صبي محبوسة
درهم وقال له انفقها على نفسك فجاء انسان وضمن للدافع هذه العشرة لا يصح
ضمانه لانه ضمن عن الصبي ما ليس بمضمون عليه. ولو ضمن قبل الدافع الى الصبي
ادفع الى هذا الصبي هذه العشرة على ان يضمن لك عنه هذه العشرة صح ذلك ويكون

المصالح من مستغنى عنها العشرة من الدافع أمراله بدفعها إلى الصبي وبصير الصبي تابعا في القبض ولا
 وكذلك الصبي المحجور إذا باع شيئا وقبض الثمن فجاء إنسان وكفل المشتري بالدرء
 وكفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا يصح كفاؤه وإن كفل قبل ذلك صحب الكفاؤه مكان
 قتل رجلا عن المصالح من الدم على العبد بعينه وكفل وجعل بالتعبد فهلك العبد
 قبل التسليم كان لولي الدم أن يأخذ الكفيل بقيمة العبد. وأن ساء وطالب المكاتب ^{بغير}
 بقيمة العبد لأن المصالح عن دمه العبد لا يبطل بهلاك البدل قبل التسليم فإذا عجز عن
 تسليم العبد مع الموجب للتسليم يطالب بقيمة البدل فهو بمنزلة ما لو كفل رجل
 بالمعصوب فهلك العصب كان على الكفيل قيمته وإن كان القاتل حرافصا لم يرد الدم
 على عبد وكفل رجل بالعبد فهلك العبد قبل التسليم كان هذا وأول سواء
 وكذلك لو كان العبد صا قايود لخلع لأن هذه العفود لا تبطل بهلاك البدل قبل
 التسليم والمصالح أن يبيع العبد قبل القبض لأن العبد مضمون بنفسه فجاز فيه
 التصرف قبل القبض. ولو أن المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل
 ثابت باقراره أو بالينة وكفل إنسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد إلى الرق لم يكن
 للمصالح أن يأخذ المكاتب حتى يفتق لأنه التزم المال في الذمة عوضا عن الدم فصح
 ذلك فيحقه في حق المولى فإذا خلص أكسبه بالحرية يؤخذ به والمصالح أن يأخذ ^{الكفيل}
 قبل عتق المكاتب لأنه كفل بمال واجب للحال وإنما تأخرت المطالبة عن المكاتب قبل ^{العتق}
 فلا نسبه وعجزه فلا يسقط المطالبة عن الكفيل. رجل اشترى عبدا وكفل له رجل بالعبد
 ذكر في الجامع أن ضمان العهدة باطل وقال أبو يوسف رج ضمان العهدة كضمان الداء
 يجوز ويؤخذ الكفيل بالثمن عند الاستحقاق. واختلفت الروايات في ضمان الداء
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رج الكفيل بالدرء ككفيل بالثمن إذا استحق المبيع

رجل باع دارا عارية وقبض الثمن ولم يسلم المبيع فكفله رجلان يسلمها اليه
 او يدفعها اليه فهو سواء وهو ضامن ويحبس حتى يدفع الجارية الى المشتري
 فان ماتت الجارية قبل ان يدفعها اليه بريء عن الضمان. وعن ابي يوسف
 في النواذر اذا باع دارا عارية وقبض الثمن وضمن رجل قبل القبض ليسلمها
 او يرد الثمن او قال انا ضامن بتسليمها ولم يرد على ذلك فهو سواء في قول ^{سفيان} ابي يوسف
 رح ان ماتت الجارية واستحققت او كانت حرة او مدبرة او ام ولد او مكاتبه
 للبائع او غيره كان على الضامن رد الثمن والمشتري بالخيار ان شاء اخذ البائع
 بذلك وان شاء اخذ الضامن واو كان البائع دفعها الى المشتري والمسئلة ^{لها} بما
 كان للمشتري الخيار ان شاء رجع بالثمن على البائع وان شاء رجع على الضامن في قول
 ابي يوسف رح. وقال الحسن رح من قول نفسه بريء الضامن عما ضمن ولو
 كان الضامن بهذا اللفظة ما ادركه فيها من درك او ما تبعه فيها من تبعه
 قال ذلك قبل ان يقبضها المشتري او بعد ما قبضها والمسئلة بما لها كان للمشتري
 ان يأخذ البائع او الضامن بالثمن. وجعل ابراهيم زوج ابنته عن مهرها او ذهب ^{المهر}
 على انه ضامن فلم يجر الابنة لا يجب على الوالد شي لان لم يضمن شيئا كان له على
 فلا يصح الضمان الا اذا قال الوالدان الابنة قد وكلته بالمهر او بالبراء وابراءه
 عن مهرها او وجهه منه وضمن انها لو انكرت التوكيل فطالبت زوجها واخذت
 منه المهر فالاب ضامن لذلك كان على الاب ضمان ما اخذت من الزوج بغير حق
 رجل كفله عن رجل بالف بامره ثم ادعى الكفيل ان الالف التي كفله بها قمارا وعن خمر وما
 اشبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل قوله. ولو اقام البينة على اقراره للمكفول له
 بذلك والمكفول له يحد لا يقبل بينته ولو ابرأه وان يحلف الطالب لا يلتفت اليه

ولو كان الكفيل ادنى المال الطالب واراد ان يرجع الى المكفول عنه والطالب غائب
فقال المكفول عنه كان المال قمارا وثمن ميتة وما اشبه ذلك واراد ان يقيم
اليئنة على الكفيل لا يقبل بيئته ويؤخر باداء المال الى الكفيل ويقال له اطلب
خصلتك وخاصمه فان حضر الطالب قبل ان يأخذ المال من الكفيل فاقرا الطالب عنه
القاضي ان المال كان ثمن خرا وما اشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا فلوان
القاضي امر الكفيل ثم حضر المكفول عنه فاقرا المال من قرض او ثمن مبيع وصدقة
الطالب لزمه المال ولا يصد فان على الكفيل والحالة في هذا بمنزلة الكفالة ^{مريض} ^{بين}
كفل عن رجل بمال باع ثم مات الكفيل وابنت المورثة ان يجيز والكفالة فان لم
على الكفيل دين محيط بماله جازت الكفالة من ثلثه وان اقر المريض ان الكفالة ^{لذلك}
كانت في صحته لزمه جميع ذلك في ماله انه لم يكن الكفالة لتوارث ولا عن وارث لان
اقرار المريض ان الكفالة كانت في صحته اقرار منه بمال كان سببه في الصحة فيكون
بمنزلة الاقرار بالدين فصح اذا كان المكفول له اجنبيا ولم يكن عليه دين محيط
بماله عبد مازون له دين على رجل فكفل مولا للعبد ان كان العبد مديونا
جازت الكفالة فلوان هذا العبد قضى دينه الذي كان عليه بطلت كفالة المولى
رجلان لهما على رجل دين فكفل احدهما صاحبه بحضته من الدين لا يصح كفالة
ولو تبرع احدهما باداء نصيب صاحبه عن الدين كان جائزا وكذا الرجل اذا مات
وله دين على رجل وتلك ابنتين فكفل احدهما لاخته عن المديون بحصة اخيه لانصح
الكفالة ولو تبرع احدهما فادى حصة صاحبه من الدين صح تبرعه وهو بمنزلة
الوكيل بالبيع اذا كفل بالثمن عن المشتري لا يصح كفالة ولو تبرع باداء الثمن عن
المشتري صح تبرعه ^{رجل كفل} في صحته فقال ما اقربه فلان لفلان فهو علم ثم ^{رض}

الكفيل وعليه دين يحيط بماله فاقتر المكفول عنه ان لفلان عليه الف درهم ^{المريض} لزم
 جميع ذلك من جميع ماله . وكذا لو اقتر المكفول عنه بذلك بعيدا مات الكفيل لزم
 الكفيل بمخاص المكفول له غرماء الكفيل . رجل كفيل لرجل بالف درهم ثم مات الطالب
 والكفيل وامرته برئ الكفيل عن الكفالة ويبقى المال على المكفول عنه على حاله
 وان كانت الكفالة بغير امره برئ المطلوب ايضا لانه لما مات الطالب صار
 ذلك الما ميراثا عنه لو رثته ولو ملك الكفيل المال في حياة الطالب بالقضاء
 او بالهبة يرجع على المكفول عنه ان كانت الكفالة بامره وان كانت بغيره لا يرجع
 على المكفول عنه وكذا اذا ملك الكفيل المال بالارث وهذا اذا مات الطالب
 والكفيل وامرته فان مات الطالب والمكفول عنه وامرته برئ الكفيل ^{المطلوب} لان
 وهو الاصيل ملك ما في ذمته فيبرأ وبراءة الاصيل توجب براءة الكفيل فان كان
 للطالب ابن اخر مع المطلوب برئ الكفيل عن حصته المطلوب ويبقى عليه حصته
 الابن الآخر . رجل قال للقوم هريجه شمارا ار فلان ايد بر من قالوا هذا كلام
 باطل لا يلزمه شيء . رجل قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك
 على فندفع اليه كل يوم درهما حتى اجتمع عليه مالا كثيرا فقال الامر له ان جميع
 كان على الضامن جميع ذلك بمنزله فوال الرجل لغيره ما بايعت فلانا فهو على
 يلزمه جميع بايعه وهو بمنزلة قول الرجل لامرأة الغير كفلت لك بالنفقة
 ابدا يلزمه النفقة ابدا مادامت في نكاحه . ولو قال لهما مادامت في نكاحه
 فنفقتك فلا فان مات احدهما او زال النكاح لا يبقى النفقة ولو استاجر رجل
 دارا كل شهر بدرهم ولم يذكر عدد الشهور كانت الاجارة في شهر واحد فان
 سكن المستاجر فيها يوما من الشهر الثاني لزمه الاجارة في الشهر الثاني وهكذا

بكل شهر فاعطاه المستاجر كفيلا بالاجرة ما لزم المستاجر لزم الكفيل ذلك فلا
 يبطل هذه الكفالة بالموت كما لا يبطل الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجر
 ان يأخذ المستاجر قبل ان يؤدي فاذا أدى الكفيل كان له ان يرجع بذلك على ^{جدة} المستاجر
 لكان الكفالة بامره . وكذا لو قال لصيروه ما اقرتك فلان فهو على ثم مات الكفيل ثم
 اقر فلان بشيء كان ذلك في تركه الكفيل وهو بمنزلة الكفالة بالدرك

فصل في مسائل السفحة

رجل جاء بكتاب السفحة الى رجل من شريكه او خطبه مدفع الكتاب الى الذي جاء ^{اليه}
 فقرأ المدفع اليه ثم قال كتبها لك عندي ذكر محمد رح في النوادر ان ذلك لا يكون
 اما من المدفع اليه وكذا لو قال له الدافع اضعها لي فقال قد اشتهها لك عندا وقال كتبها لك
 اندي فهو مخير ان شاء دفع اليه المال وان شاء لم يدفع . وان قال المدفع اليه
 كتبها لك على وقال اثبتها لك على فهو ضمان صحيح يأخذه به صاحب السفحة ^{ذو}
 الطحاوي رح في الشروط اذا قبل المدفع اليه كتاب السفحة وقام فيه لزمه المال
 وعن ابي يوسف رح في الشروط اذا دفع المدفع اليه كتاب السفحة ثم الى ^{الريضين} اليه
 ذلك والاعتماد على الاول انه لا يلزمه المال بالريضين او يقول كتبها لك على
 او قال اثبتها لك على . رجل اقرض رجلا على ان يكتب له بذلك الى بلد كذا لا يجوز ذلك
 وان اقرض بغير شرط وكتب له بذلك الى بلد اخر سفحة تجاز . وكذا لو قال الرجل ^{لغيره}
 اكتب لي سفحة الى موضع كذا على ان اعطيك هنا الى ايام فلا خيفه لان القرض ^{معا}
 حقيقة وان كانت في بعض الاحكام اعارة فلتشبهه بالمعاوضة فيفسد الشرط ^{سد}
 وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح رجل انفذ اخراجه الى مدينه من المدن
 ثم انفذ الى الاخير بعد خروج الاخير من المدينه شيئا من السورديان ثم كتب الى الاخير

هذا الرجل سفجة باسم رجل فلما وصلت السفجة الى الاجير قبلها واذا بعض
المال وبذل لصاحب السفجة خطا بالباقي ثم ورد الى الاجير كتاب من الاستاذ ان لا
تقبل السفجة التي كتبتها اليك باسم فلان وان كنت قبلتها فلا تؤفه المال ورد عليه كتاب
السفجة ففد بدل لي في ذلك وقد تبدل الامر هل الاجير ان يمتنع عن اداء الباقي
قال رح ان كان المكتوب له وهو صاحب السفجة دفع المال الى الذي كتب له السفجة
وضمن له المكتوب اليه صح ضمان الاجير عنه ولا يكون للاجير ان يمتنع عن اداء الباقي
وان لم يكن صاحب السفجة دفع المال الى الكاتب لا يصح ضمان الاجير عنه وكان للاجير
ان يمتنع عن اداء الباقي ولا يكون له ان يسترده مادفع اليه هذا اذا كان الاجير ضمن المال
لصاحب السفجة فان لم يضمن كان له ان يمتنع عن دفع المال الى صاحب السفجة
في الوجهين قال وبذل الخط لا يكون ضمانا منه الا ان يقر باللسان او يكتب
لفلان على من المال كيت وكيت ويتهد على ذلك شهودا وسئل رح عن رجل ادعى
الى بعض التجار من رجل سفجة فاعطاه التاجر بعض المال وبقي البعض هل يكون
لصاحب السفجة ان يطالب التاجر باداء ما بقي قال محمد رح ان كان للكاتب
بالمال المكتوب اليه وكب اليه ان يدفعه الى صاحب السفجة فاقبل المكتوب
اليه بالكتاب واقران المال دين على المكتوب اليه للكاتب يحجب المكتوب اليه على
دفع الباقي فان لم يقر المكتوب اليه بالكتاب لا يجبر وكذا اذا المرئى ان المال دين
عليه للكاتب لا يجبر الا اذا اقر المكتوب اليه ان لصاحب السفجة دين على الكاتب
وضمن لصاحب السفجة بصح ضمانه ويوجد به رجل ادعى على غيره انه ضمن له
عن فلان الغائب كذا كذا درهم فقال المدعى عليه ليس لك على هذا المال ولم يقل المدعى
المدعى بالله ملك لم يضمن عن فلان كذا وكذا درهم فقال الشيخ الامام هذا رح

يحلغه بأنده ماله عليك هذا المال من الوجه الذي يدري قال روح وعن أبي يوسف
 أن عرض المدعي عليه للقاضي فانه يحلغه بالله ماله عليه هذا المال من الوجه الذي ينبغي
 وإن لم يرض حلغه بالله ماضن له وللقاضي أن يقول المدعي عليه للقاضي الرجل
 قد يضمن ما لا يؤدي لو يبرئ الطالب عنه أو يؤدبه المضمون عنه فبرأ عن الضمان
 رجل له على رجل مالا وبه كفيل فأبرأ الطالب الأصيل أن قبل الأصيل إبراءه برئ
 الأصيل والكفيل جميعا وإن رد الأصيل إبراءه صح رده في حقه فيبقى المال عليه
 وهل يبرأ الكفيل خالف فيه المتأخرون ربح. ولو أبرأ الأصيل مائة الأصيل قبل
 الرد والقبول كان ذلك قبولا. ولو أبرأ المديون بعد موته فرد الورثة إبراءه
 بطل الإبراء في قول أبي يوسف روح ولا يبطل في قول محمد روح

مسائل الحوالة

صحة الحوالة تعتمد بقول المحتال له والمحال عليه ولا يصح الخلع في غيبة المحال له وهو
 أن يجنحه ومحمد روح كما قلنا في الكفالة إلا أن يقبل رجل الحوالة للعائض محجور
 ولا يستتر حضرته المحتال عليه لصحة الحوالة حتى حاله على رجل غائب ثم علم العائض
 فقبل صحة الحوالة وكذا لا يعتبر حضرته المحيل حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك غفلة فلان
 بن فلان ألف درهم فاحتل بها على وضيع الطالب بذلك وأجاز صحة الحوالة حتى لا يكون له
 أن يرجع بعد ذلك. ولو قال رجل للمديون أن لفلان بن فلان عليك ألف درهم فأحل
 له بها على فقال المديون أحلت ثم بلغ الطالب فأجاز لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد
 روح والحوالة على نوعين مطلقه ومتيدة وكلاهما جائزة. وصورة المطلقه
 أن يحيل على رجل للمحيل عليه دين أو لم يكن فقال للطالب أحلتك بألف البرك على
 حفل الرجل ولم يقل لو دها من المال الذي لي عليه وهذا النوع من الحوالة هو

برأوة المحيل عن دين الطالب إلا أن يهلك المال على المحتال عليه فيعود الدين إلى النعمة
المحيل . وهلاك المال على المحتال عليه في قول ابى حنيفة ربح يكون على وجهين
أحد هان يموت المحتال عليه مفلسا ولم يدع مالا لا عينا ولا دينا على رجل ولا
كفى لا بالمال المحتال به والثاني أن يحمّد المحتال عليه الحوالة ويحلف ولم يكن للمحيل
ولا للمحتال له بينة على الحوالة وهو من جملة هلاك المال على المحتال عليه فيبطل الحوالة
ويعود المال على المحيل في ظاهر الرواية وعلى قول ابى يوسف ومحمد ربح هلاك المال
يكون بهذين الطريقين وبغلييس القاضي المحتال عليه . ولو مات المحتال عليه
مفلسا وعند المحتال له رهن بالمال لغیر المحتال عليه بأن استعار المحتال عليه من
آخر عينا ورهنه عند المحتال له رهنا بالمال أو رهن رجل عند المحتال له رهنا
بالمال تبرعا وجعل المحتال له مسلطا على بيعه أو لم يجعل مسلطا على بيعه ثم مات المحتال
مفلسا ولم يدع مالا يعود الدين إلى النعمة المحيل . بخلاف ما لو مات المحتال عليه
مفلسا وبالمالك خيل فإنه لا يعود الدين إلى ذمة المحيل ثم في الحوالة المطلقة
ان كان للمحيل دين على المحتال عليه فادى المحتال عليه مال الحوالة برئ المحيل ^{المحتال}
عليه عن دين الطالب وإن لم يكن للمحيل دين على المحتال عليه ربح المحتال عليه بذلك
على المحيل لأنه قضى دينه بامر فیرج بذلك . والحوالة المفيدة صورتهان يكون
للمحيل مال عند المحتال عليه من ودیعة أو غصب أو عليه دين فقال احلت الطالب
عليك بالالف التي له على أن تؤديها من المال الذي لي عليك وإذا قبل المحتال عليه
برئ المحيل عن دين الطالب فان كانت الحوالة مفيدة بالالف التي له على المحتال عليه
فمات المحتال عليه مفلسا أو حمّد المحتال عليه الحوالة وحلف ولم يكن للمحيل ولا ^{للمحتال}
له بينة على الحوالة تبطل الحوالة وعلى دين الطالب على المحيل . وكذا إذا ائتمن القاطن ^{ضم}

المحتال عليه عندها . وان كانت الحوالة مفيدة بوديعه كانت عند المحتال عليه و
 الوديعه او استخفت تبطل الحوالة ويبعد الدين على المحيل . وان كانت الحوالة
 مفيدة بغصب كان عند المحتال عليه فاستحق الغصب بطلت الحوالة . وان هلك
 الغصب لا تبطل الحوالة اذ كان فيه وفاء بمال الحوالة . فيكون الضمان فائما مقام
 بالغصب وما دام المال الذي تقيد به الحوالة قائما لا يكون للمحيل ان يأخذ ماله
 ولا دينه من المحتال عليه لان ذلك المال صار مشغولا بمال الحوالة . وان كانت
 الحوالة مطلقة والمحيل دين على المحتال عليه او عين في يده كان للمحيل ان يأخذ
 دينه او عينه من المحتال عليه . ولو كانت الحوالة مفيدة بشئ عبد كان للمحيل على
 المحتال عليه ثم انفسخ بيع العبد بمخيار روية او شرط او عيب قبل القبض ^{بعد}
 بقضاء قاض او هلك العبد المبيع قبل التسليم بطل الثمن عن المحتال عليه ولا
 تبطل الحوالة استخسانا . وان استحق العبد المبيع بطلت الحوالة قياسا و
 استخسانا في رواية الاصل من الكفاية وكذا لو كاتب المولى ام وامه ثم احال عليها
 غريبا من غرمائه ببدل الكتابة ثم مات المولى يتيما ام الولد وتبطل الكتابة ولا تبطل
 الحوالة استخسانا . ولو كانت الحوالة بالف كانت للمحيل على المحتال عليه ثم ان المحتال
 له ابرأ المحتال عليه عن مال الحوالة برئ المحيل والمحتال عليه عن دين المحتال له ^{المحيل}
 بالحوالة والمحتال عليه بالابراء ويرجع المحيل بدينه على المحتال عليه . ولو وهب المحتال
 مال الحوالة للمحتال عليه يجوز الهبة ويبطل ما كان للمحيل على المحتال عليه ولا يكون للمحيل
 ان يرجع بدينه على المحتال عليه . ولو كانت الحوالة مفيدة بوديعه كانت عند المحتال
 فرض المحيل فدفعت المحتال عليه الوديعه الى المحتال له ثم مات المحيل وعليه ديون
 كتبه لا يضمن المودع شيئا ^{بين} الثمن او المحيل ولا يسلم الوديعه الى المحتال له بل يكون ^{بين}

غرماء المحيل بالمخصص ولو ان المحتال عليه امسك الوديعة لنفسه وظهر دين
 المحتال له من مال نفسه كانت الوديعة له ولم يكن متبرعا الصغصانا ولو ان
 صاحب الدين احال بدنيه على رجل يغير امر المديون على ان يكون المديون بريئا
 جازا فان مات المحتال له فورته المحتال عليه او وهب المحتال له المال من المحتال^{عليه}
 لا يرجع المحتال عليه على المديون بشيء وان مات المحتال له وورثه المديون كان^ن
 للمديون الذي عليه اصل المال ان يرجع على المحتال عليه لان المحتال له مطالبة
 المحتال عليه فانتقل ذلك الى وارثه رجل له على رجل الف درهم فاحال صاحب
 الدين رجلا على المديون بالالف اليه له عليه فقبض المحتال له المال من المحتال^{عليه}
 فقال المحيل للقابض ما كان لك على شيء وانما امرتك بقبض المال منه بطريق
 الوكالة وطالبه بدفع المقبوض اليهم وقال القابض بل كان لي عليك الف فاحلطني^{بها}
 عليه كان القول قول المحيل لان القابض يدعي عليه ديناً وهو ينكر ولو ان
 المحتال عليه ادعى مال الحوالة وقال للمحيل ما كان لك على شيء وقد قضيت دينك بامر^ك
 فلان ارجع عليك وقال المحيل لا بل كان لي عليك الف كان القول قول المحتال عليه
 ولو كان المحتال له غائبا اذ اراد المحيل ان يقبض ماله من المحتال عليه وقال احلته
 بوكالة ولم يكن له على دين قال ابو يوسف لا اصدقه ولا اتقبل بيضه لانه قضاء
 على الغائب وقال محمد راجع يقبل قول المحيل انه وكله رجل عليه دين لرجل فاحال^{صاحب}
 الدين بجميع ماله وهو الف على رجل وقبل المحتال عليه الحوالة ثم ان المحيل احال الطائ^ب
 على رجل اخر بجميع ماله عليه وقبل المحتال عليه الثاني ذكر في الاصل ان الحوالة الثا^{نية}
 تكون نقضا للحوالة الاولى لانه لاصحة للثانية بالبعد نقض الاولى
 المحيل والمحتال له يملكان النقص فاذا انقضا الحوالة الاولى انتقضت وبرئ المحتال

عليه الأول. وهو بخلاف ما إذا كان لرجل على رجل دين وبه كفيل واعطاء كفيلة
أخرون الكفالة الثانية لا تكون ابطالا للكفالة الأولى لأن المقص من الكفالة
التوثيق مع بقاء الدين على الاصيل وضم الكفيل الى الكفيل يزيد في التوثيق ولو
كانت الحوالة مطلقة ثم ان المحيل قضى دين المحتال له يجبر المحتال له على القبول
ولا يكون المحيل متبرعا. ولو أبرأ المحتال له المحيل عما كان على المحيل اوجهه
لا يصح ولا يكون هذا كالرجل اذا كان له دين مؤجل على رجل فابراه عن الدين
قبل حلول الاجل اوجهه منه صح ذلك. رجل عليه الف حالة لرجل والمديون
على أخالف درهم حالة فاحال المديون الاول صاحب دينه على المديون الثاني
حوالة مقيدة بما عليه صحت الحوالة. ولو ان المحتال له اخذ المحتال عليه سنة لا يكون
للمحيل ان يرجع على مديونه بما كان له عليه لان ما كان له على مديونه صار مشغولا
بدين الحوالة وبالتأخير لا يزول الشغل فلوان المحتال له بعد التأخير أبرأ المحتال
عليه من دين الحوالة كان للمحيل ان يرجع على مديونه بدينه حالة. رجل احال رجلا
على رجلين بدين وقبل المحتال عليه الحوالة على ان يعطى المحتال عليه مال الحوالة من ثمن
نفسه او من ثمن عبد نفسه جازت الحوالة ولا يجبر المحتال عليه على بيع داره ولا بيع
عبد. وهم بمنزلة ما لو قبل الحوالة على ان يعطى المال عند الحصاد او ما شبه ذلك
فانه لا يجبر على اداء المال قبل الاجل. ولو كانت الحوالة بشرط ان يعطى المحتال عليه مالا للحوالة
من ثمن دار المحيل او من ثمن عبد كان الحوالة باطلة لان هذه حوالة بما لا يقدر على الوفاء بها
وهو بيع الدار والعبد فان الحوالة بهذا الشرط لا يكون توكيلا لبيع دار المحيل او عبد رجل
وبه كفيل فاحال الكفيل الطالب بالمال على رجل فقبل المحتال عليه بري الاصيل
والكفيل جميعا الا ان يشترط الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة فحينئذ

لا يبرأ الاصيل . جعل عليه دين فجاء الطالب يتقاضيه دينه فقال للمدين
 قد حلتك بما على فلان وفلان غائب وقت الخصومة فقال الطالب لم اقبل
 الحوالة كان القول قول الطالب والبينة على المطلوب وهو المحيل فان اقام
 المطلوب بينة على ما ادعى ذكره في الاملاء ان القاضيه يقبل البينة ويؤخر الامر
 حتى يحضر الغائب فانه خصم مع الطالب فاذا قدم الغائب وانكر الحوالة امر المطلوب
 باعادة البينة في وجهه ولا يقضي عليه بتلك البينة وان لم يكن للمطلوب بينة
 على ذلك وطلب المطلوب يمين الطالب قبل حضور الغائب كان له ذلك فان
 نكل الطالب برئ المطلوب عن الدين . جعل عليه دين لرجل فاحال الطالب على
 رجل ليس عليه للمحيل دين فجاء فضولي وقضى المال من المحال عليه تبرعاً كان
 للمحال عليه ان يرجع على المحيل كما لو ادى المحال عليه المال بنفسه وليس عليه
 دين كان له ان يرجع على المحيل . ولو كان للمحيل دين على المحال عليه فاحال الطالب على
 مديونه بذلك المال ثم جاء فضولي وقضى دين المحال له عن المحيل الذي عليه
 اصل المال كان للمحيل ان يرجع بدينه على المحال عليه لان قضاء الفضولي عنه
 كقضاءه بنفسه ولو قضى المحيل دين الطالب بمال نفسه بعد الحوالة كان له ان يرجع
 على المحال عليه بدينه كذلك ههنا . وليس للفضولي ان يرجع على الذي عليه اصل
 المال لانه متبرع ، ولو اختلف المحيل والمحال عليه كل واحد منهما بدعى ان الفضول
 قضى عنه والفضولي لم يبين عند القضاء احدهما بينه يرجع الى قول الفضول
 عن ايها قضيت فان مات الفضولي قبل البيان او غاب كان القضاء عن المحال
 عليه لان القضاء يكون عن المطلوب ظاهراً . البائع اذا احال غريمه على الشئ
 حوالة مفيدة بالتمسك لا يبقى البائع من التمسك . وهذا حال المشتري البائع على غريمه كما

للبائع حتى التمس في ظاهر الرواية وذكر في الطلاق من الاملاء اذ الحال الزوج
ابراً تبصاً فها على ائري كان للزوج ان يدخل بها في قولنا يحنقه روح ولو آلت
المرأة على زوجها بالمهر غريماً لها كان لها ان تمنع نفسها لان غريماً بمنزلة وكيلها
فما فصل الصداق له وكيلها كان لها حق المنع. رجل عليه الف لرجل فحاله بها على
تم ان المحتال عليه حال الطالب بها على الذي عليه الاصل ذكر في النوادر ان المحتال
يبرأ منه وان توى المال على الذي عليه الاصل لم يعد المال الى المحتال عليه
الاول وكانه جعل الحوالة على الاصل نقضاً للحوالة الاولى وبعد ما استقضت
لا يعود اليه المال رجلاً على رجل مال فقال الطالب للمدعيون احلفي بمالي عليك
على فلان على انك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله ان يأخذ بالمال لهما شاء
لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كقائه لان الحوالة بشرط
عدم مهارة المحيل كقائه. رجلاً حال رجلاً على رجل بمال فغاب المحتال عليه
بعد ذلك ثم جاء المحتال له وقال فجد في المحتال عليه ان يكون له عليه شيء
قال ابو يوسف لا يصدق المحتال له وان اقام البينة انه جده لا يقبل البينة
لان المشهود عليه غائب. وان كان المحتال عليه حاضراً وجد الحوالة وليس
له بيعة كان جوده فسخاً للحوالة فيكون القول قوله في ذلك. رجلاً حال امرأته
بصل فها على رجل وقبل الحوالة ثم غاب الزوج فاقام المحتال عليه بيعة ان
كان فاسداً وبين لذلك وجهها لا يقبل بيعة. ولو ادعى على المرأة انها كانت ابراً
زوجها عن صداقها وان الزوج اعطاها المهر وبيع بصل فها منها شيئاً وقبضت
قبلت بيعة وان كان المبيع غير مقبوض لا يقبل بيعة. وكذا اذا كان مقبوضاً وهو
قام ببيعة لا يقبل بيعة المحتال عليه وكذلك في الكفيل. رجلاً اشترى من رجل عبداً بالف
درهم

وكفل بالتمن كفيلا ثم ان الكفيل احال البائع على رجل ثم ان البائع اراد ان يأخذه ^{لنفسه} من المشتري لم يكن له ذلك لان الكفيل قائم مقام المشتري ولو احال المشتري ^{لنفسه} على رجل لا يبق له مطالبه المشتري . اشترى من رجل عبدا وقبضه ثم ان المشتري احال البائع بالتمن على رجل ليس للمشتري عليه مال ثم ان المشتري نقد المال ^{من} عنده عن المحتال عليه جاز ولم يكن للمحتال عليه ان يرجع بذلك على المشتري وكذلك لو فضاء اجنبي عن المشتري . وان فضاء اجنبي عن المحتال عليه كان للمحتال عليه ان يرجع على المشتري لان قضاء الاجنبي عن المحتال عليه بمنزلة قضاء المحتال ^{عليه} ولو قضاه الاجنبي ولم يكن كان القول قوله بعد ذلك فان كان الاجنبي ميتا او غائبا كان القضاء عن المحتال عليه وهو نظير ما قلنا رجل اشترى من رجل وقبضها واحال البائع بالتمن على رجل ثم ان المشتري وجد بالادابة عيبا فردها بقضاء القاضى لم يكن للمشتري ان يرجع بالتمن على البائع ولكن البائع ^{بجمله} يباع على المحتال عليه شاهدا كان المحتال عليه او غائبا ويكون القول قول البائع انه لم يأخذ التم من المحتال عليه وكذا لو كان الرد بغير قضاء فانه لا يؤخذ ^{له} من البائع وان كان البيع فاسدا فابطله القاضى وردد الادابة رجع المشتري ^{لنفسه} على المحتال عليه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الصلح فصل

في الصلح عن الميراث والوصية اذا صوحت المرأة عن تمناها وصداقتها ^{وغيرها} يعترفون بنكاحها فان كان من التركة دين على الناس فصوحت عن الكل ^{يكون} لان نصيبها من الدين للورثة او صوحت عن التركة ولم يقل شيئا كان الصلح ^{مطلبا} لانها نصير مملكة نصيبها من الدين للورثة ^{وذلك} والدين ^{من} غير من عليه الدين

بهوض باطل واذا فسد العقد في حصة الدين فسد في الباقي. اما عند الجعفة
 ربح لان من مذهبه ان العقد اذا فسد في البعض لم يفسد مقارن يفسد الكل
 واما عندهما فلان الدين ليس بمال حقيقة فاذا شرط في العقد تمليك ما
 ليس بمال بطل في الكل كما لو جمع بين حرو عبد فباعهما صنعة واحدة فان
 طلبوا تجوز هذا الصلح على ان يكون نصيبها من الدين للوارث فطرق ذلك
 ان تشتري المرأة من الوارث عينا من اعيان الوارث بمقدار نصيبها من الدين
 ثم تحيل الوارث على غريم المت بحصتها من الدين ثم يعقد ون الصلح بينهم من
 غيران يكون ذلك شرطا في الصلح. وان صاحبت ورثة زوجها عن اعيان
 التركة خاصة دون الدين فهو على وجه ثلثة. احدها ان يكون بدل الصلح
 من الدراهم والدنانير وليس في التركة من جنس ذلك فهو جائز على كل حال
 وان كان في التركة نقد من جنس بدل الصلح بان كان في التركة دراهم فنصحت
 على دراهم ان كان بدل الصلح اكثر من حصتها من دراهم التركة جاز لانه
 خلا عن الربوا وان كان حصتها من دراهم التركة مثل بدل الصلح او اكثر كان باطلا
 لان ما سوى بدل الصلح من الاعيان يكون خاليا عن العوض. هذا اذا علم
 فاكان لا يعلم ان نصيبها من التركة اقل من بدل الصلح واكثر اختلف المشايخ
 ربح فيه. قال بعضهم يفسد العقد على كل حال سواء علم ان في التركة نقد من جنس
 بدل الصلح او لم يعلم لان هذا عقد يشك في جوازه فلا يجوز بالشك و
 الصحيح ما قاله الفقيه ابو جعفر ربح ان الشك ان كان في وجود ذلك في التركة
 يجوز العقد لان الثابت ههنا شبهة بالشبهة وشبهة الشبهة لا تقبل وان
 فوجد ذلك في التركة لكن لا بد من ان بدل الصلح اقل من حصتها من دراهم التركة

اراكثا ومثله سد العقد من لان مقابلة الفضة لا يجوز الا بشروط التساوي
 فاذا وقع الشك في التساوي لا يجوز كما لو باع الفضة بالفضة مجازفة. قال الحاكم
 الشهيد ر. ح انما يبطل الصلح عن اقل من حصتها من مال الربوا في حال التصادق
 اما في حالة الجحود والناكرة يجوز الصلح وجه ذلك ان في حالة الانكار ما اخذ
 لا يكون بدلا لافي حق الاخذ ولا في حق الدافع فان كان في التركة دراهم ودنانير فصلوها
 على دراهم ودنانير يجوز الصلح عندنا على كل حال في ظاهر الرواية ويصرف الجنس
 الى خلاف الجنس ثم ياللمصحة وان صالحوها على حيوان معين او عرض جان
 الصلح سواء كان في التركة عرض من جنس ذلك او لم يكن. وهذا الذي ذكرنا اذا
 صالحوها وليس على الميت دين فان كان على الميت دين فصولحت المرأة عن ثمنها
 على شيء لا يجوز الصلح لان الدين القليل يمنع جواز التصرف في التركة فان طلبوا
 الجواز فطري في ذلك ان يضمن الوارث دين الميت بشرط ان لا يرجع في التركة او يضمن
 اجنبية بشرط برأة الميت او يؤدوا دين الميت من مال اخر ثم يصالحوها عن ثمنها او صلح
 على نحو ما قلنا وان لم يضمن الوارث لغريم الميت ولكن غرلوا عينا لدين الميت فيه وفاء ^{بالدين}
 ثم يصالحوها في الباقي على نحو ما قلنا فان اجاز غريم الميت تسعتهم وصلحهم قبل ان ^{يصل}
 اليه حقه كان له ان يرجع عن ذلك. يجعل مات وترك ابنين وعليه دين والميت اراض
 وله دين دراهم على رجل فصالح احد الابنين الاخر على دراهم معلومة على ان يكون
 الصباع له وعلى ان الداراهم التي هي دين لابيهم على حاله بينهما وعلى ان الدين الذي ^{لله}
 على ابيهما هو صامن لذلك وهو كذا درهما ذكر عن ابي يوسف ر. ح في الامالي ان
 الصلح جائز وان لم يسمعا على الميت من الدين بطل الصلح. رجل اوصي ^{لرجل}
 بمسك او دار فترك ابنا وابنة فصالح الابن والابنة الموصر له بالعبد على مائة

ودرهم قال أبو يوسف رحمه الله ان كانت المائة من مالهما غير الميراث كان
 العبد بينهما نصفين وان صالحاه من المال الذي ورثاه عن أبيهما كان العبد
 بينهما اثلاثا لان المائة كانت بينهما اثلاثا. وذكرنا تخلاف روح في الحمل ان الصلح
 امكن عن اقرار كان العبد الموصى به بينهما نصفين وان كان عن انكار فعلى قدر الميراث
 وعلى هذا بعض المشائخ روح وكذلك في الصلح عن الميراث. امرأة ادعت قبل ورثته
 زوجها ميراثا وهم حادون انها امرأة الميت فصالحوها على اقل من حصتها من المهر
 والميراث على درهم معلومة ونصيبها من الميراث من تلك الدرهم اكثر من بدل الصلح
 قال أبو يوسف روح الصلح جائز ولا يصلح للورثة ان يعلموا انها امرأة الميت فان اقامت
 البينة بعد ذلك انها امرأة الميت بطل الصلح وهذا يوافق ما ذكرنا عن الحاكم للشيخ
 الصلح على اقل من حصتها من مال الزوج انما لا يجوز في حالة التصديق ويجوز في حالة الجحود
 وجعل صالح مع امرأة أبيه من ميراثها على الف درهم ودينار وليس للميت وارث سواها
 وفي التركة درهم وذهب في يد الابن قال أبو يوسف روح لا يجوز هذا الصلح الا ان يكون
 ما ترك من الذهب والفضة حاضر عند الصلح او يكون غيبا مضمونا على الابن حتى
 لا يكون افتراقا من غير قبض. رجل مات وترك ابنا وامراة وترك عقارا وامعة ودفنا
 فقبض الابن جميع ذلك واستهلك اوله يستهلك ثم صالحته المرأة على اقرار وانكار
 او اقرار على درهم حالة او مؤجلة تجازلانه اذا لم يكن في مال التركة شيء من النقود امكن
 بتجوز العقد مبادلة كما يجوز بين الاجانب. وان كان في الميراث نقد ودين على رجل
 فصالحت المرأة ابن زوجها عن نصيبها من التركة سوى الدين جاز لانها لما استتت
 الدين يحمل كان المستثنى ليس من التركة. ولو صالحت عن نصيبها من العرض والعقار
 خاصة او بعض الاعيان دون البعض جاز. ^{ولا يجوز} ^{للمرأة} ^{انها} ^{صالحت} ^{ابن} ^{زوجها}

واستوفت نصيبها من كل مال وما كان الميت على فلان بن فلان جازي. وكذا لو مات
 ابا ابرأت غريم الميت عن حصتها من الدين الذي كان عليه او تقول ابا ابن الميت
 قضاة حصتي من الدين من مال نفسه واستوفيت منه كان جائزا ولو ان دار زيد
 ورثة اتى رجل فيها حقا وبعض الورثة حاضر وبعضهم غائب فصالح المديعي ^{ضر} ^م
 منهم على شيء مسمى من جميع حقه جاز ذلك ويكون متبرعا في هذا الصلح في حصة
 شركائه وصلح الاجنبي على ماله جائز فهذا اولى ولا يرجع على شركائه بشيء وان كان صالح
 على ان يكون حق المديعي للوارث المحاضر خاصة دون غيره فهو جائز ايضا لان هذا
 الوارث يملك حق المديعي بهذا العقد ثم هو يقوم مقام المديعي في اثبات حقه
 ان اثبت سلم له وان لم يقدر على اثباته بطل الصلح في حصة الشركاء ويرجع على
 المديعي بحصة ذلك من البدل كما لو اشترى عبدا من رجل هو غصب في يد اخر ^{اثبت}
 المديعي ملك نفسه على الغاصب يسلم له وان عجز يرجع على البائع بالفض. رجل مات
 واوصى لرجل ثلث ماله وورثه صغار او كبار فصلح بعض الورثة الموصى له ^{حصة} ^م
 على درهم معلومة على ان يسلم لهذا الوارث حق الموصى له فهذا وما لو صلح
 بعض الورثة البعض سواء ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود يجوز الصلح وان كان
 فيها دين على رجل لا يجوز لان الموصى له بملك الثلث من الدين بمنزلة الوارث
 ولو كان في التركة نقد فان كان ثلث النقد مثل بدل الصلح او اكثر لا يجوز. وان كان
 بدل الصلح اكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الموصى له بدل الصلح
 قبل الافتراق وان افتراق قبل القبض بطل في النقد. اذا اصلح المرأة
 عن ثمنها وصداقتها على درهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ^{في}
 حال الصلح ثم ظهر للميت دين لم يسلم به الورثة او ظهر فيها دين لم يسلم به ^{هل يكون}

ذلك الدين أو العين داخل الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون داخلًا في ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثهم لأنهم إذا لم يعلموا بذلك كان صلحهم عن الظاهر المعلوم عند الورثة لا عن المجهول وما لم يكن ظاهراً يكون بمنزلة المستثنى عن الصلح وقال بعضهم يكون داخل الصلح لأنهم صالحوا من التركة والتركه هي المعلوم عند الورثة فخل هذا القولان ثم هذين للبيت فسد الصلح ويجعل كان هذا الدين كان ظاهراً وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل ذلك في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح

باب الصلح عن الدين وفيه بعض مسائل الفصولي

رجل ادعى على رجل حقاً فصالح رجل أحبه فهذا على وجهين أما إن كان المدعى به عينا أو ديناً وكل ذلك على وجهين أما أقرب المدعى عليه أو أنك. وكل ذلك على وجهين أما إن صالح الأجنبي بامر المدعى عليه أو بغير أمر. فإن ادعى ديناً فأنكر المدعى عليه فصالح الأجنبي فهو على حسنة أو به أحد ما أن يقول الأجنبي للمدعى صالح فلانا عن دعوائك على ألف درهم. أو يقول صديقك من دعوائك على فلان على ألف درهم. أو يقول صالح فلانا عن دعوائك على ألف درهم من مالي أو على ألف درهم على صديقك فلانا قال صالح فلانا من دعوائك على ألف درهم فقال المدعى صلحت بوقوف الصلح على إجازة المدعى عليه أن إجازة حاز وبلغه البدل وإن مرد بطل ويخرج الأجنبي من بين الأجنبي لم يصف الصلح إلى نفسه ولا إلى ماله ولم يضمن وصلح الفصولي لا يفيد عليه إلا بأحد هذه الأمور فإذا لم يوجد شيء من ذلك بوقوفه كرجل قال أخيه خال عراة على ألف درهم ولم يصف إلا إلى نفسه ولم يضمن بوقوفه الخال على إجازة المدعى عليه أن إجازة

عليها ويلزمها المال لاعلا الاجنبي وان ردت بطل لانه اضاف الخلع اليها كذلك
ههنا. واما اذا قال الاجنبي للمدعي صالحك من دعواك على فلان على الف درهم
اختلف المشايخ رح فيه قال بعضهم هذا الاول سواء لانه اضاف الصلح ^{نفسه} الى
نفسه الصلح يعود الى المدعي عليه والاضافه الى نفسه محتملة تحتل الغباة والوكالة
ويحصل غير ذلك فكان العقد مع المدعي عليه. وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالح
من دعواك على فلان على الف درهم فتم ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال على كل حال
لانه اضاف الصلح الى نفسه بحرف التاء كقوله صرتك وما اشبه ذلك وهو بمنزلة قول
بالشراء اشتريت فانه يكون مضيقا للعقد الى نفسه حتى يرجع اليه الحقون. ولو قال
صالحني على الف درهم او قال صالح فلانا على الف درهم من مالي او على الذي هذا والف
درهم على اني ضامن ففي هذه الوجوه الثلاثة ينفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع
بذلك على المدعي عليه اذا لم يكن باهر المدعي عليه. اما قوله صالحني فانه اضاف الصلح الى ^{نفسه}
ينفذ عليه ويكون هذا ام المال بمعايلة اسعاط اليمين عن المدعي عليه وكذا
في قوله صالح فلانا بالف درهم من مالي لان اضافة البدل الى المال نفسه منزلة اضافة
العقد الى نفسه فان الرجل يقول لغيره اشتري عبد بالف درهم من مالي يكون توكيلا
وكذا قوله صالح فلانا على الف درهم على اني ضامن فهو كقوله صالح فلانا على ان
بدله على لاعلا وجه الكفالة لان الكفالة لا تكون الا بعد وجوب المال على الاصيل ^{عند}
انكار المدعي عليه لاشيئ على المدعي عليه. هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعي عليه
منكر او صالح الفضولي بغير امر فان صالحا بامره وهو منكر فهو على خسة اوجه ايضا
ان قال المأمور للمدعي صالح فلانا من دعواك على الف درهم فنقد الصلح على المدعي ^{عليه}
لان الفضولي اذا لم يكن مأمورا في هذا الوجه كان الصلح مع المدعي عليه فلا كان باهر ^{للمدعي}

عليه بنفذ عليه. ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المأمور من البين
وأن قال المأمور للمدعى صالحك على الف درهم اختلف المتنازع فيه على نحو
ما قلنا اذا كان الصلح بغير امر المدعى عليه عند البعض يكون الصلح مع المدعى عليه فاذا
كان مأمورا هنا نفذ على المدعى عليه وتم وعند البعض يكون الصلح مع المدعى
كما لو قال صالحني عن دعواي على الف درهم نفذ الصلح على المأمور ويجب المال على المأمور
ثم يرجع به على الأمر لأنه اضاف الصلح الى نفسه وهو مأمور فيكون بمنزلة الوكيل بالشراء
وأن قال صالح فلانا على الف درهم على اية ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعى
بالتحار ان شاء طالب المدعى عليه بالبدل بمحكم العقد وان شاء طالب المصالح بمحكم
للقفاة بخلافه اذا الركن مأمورا في هذا الوجه فان تمه ينفذ الصلح على المصالح
ولا يرجع هو على المدعى عليه. هذا كله اذا كان المدعى عليه منكرا فان كان مقرا بالدين
فصلح الاجنبي بغير امره فهو على خمسة اوجه ايضا. ان قال الاجنبي صالح فلانا على الف
درهم يتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قاله صالحك اختلف فيه المتنازع
رجح على الوجه الذي ذكرنا. وأن قال صالحني على الف درهم نفذ الصلح على ^{الاجنبي} المدعى
ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه لأنه اوجب المال على نفسه لاسقاط الدين
عن المدعى عليه. بخلاف ملوكا كان المدعى به عينا والمدعى عليه مقرا بكونه للمدعى
فصلح الاجنبي بغير امر المدعى عليه فان المصالح يصير مشتريا للعين لنفسه ولما
لو كان المدعى به دين لا يصير مشتريا للدين لان شراء الدين باطل. وأن قال صالح
فلانا على الف درهم من مالي فهو بمنزلة قوله صالحني ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال
ولا يرجع على المدعى عليه. وأن قال صالح فلانا على الف درهم على اية ضامن يتوقف ^{الدين} الصلح
على اجازة المدعى عليه لأنه اضاف الصلح الى المدعى عليه والمدعى عليه اذا كان مقرا

امكن حمل قوله على ابي ضامن على الكفالة بخلاف ما اذا كان المدعى عليه متكررا ^{كان} فيه
تعدد حمل قوله على ابي ضامن على الكفالة فيجعل ذلك ايجابا على نفسه ابتداء هذا
اذا كان المدعى عليه مقرا بالدين والاجنب غير مأمور بالصلح فان كان مأمورا ^{على}
وجوه خمسة ايضا. ان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه فيجب المال عليه
وان قال صالحني نفذ الصلح على المدعى عليه ايضا فيطالب المأمور بالمال ثم هو يرجع
بذلك على الامر كالوكيل بالشراء. وكذا لو قال صالح فلانا على الف من مالي او قال على
الف على ابي ضامن ينفذ الصلح على المدعى عليه فيجب المال على الاجنب بحكم الكفا
لا يحكم العقد حتى لا يرجع هو على الامر قبل الاداء بخلاف ما لو قال من مالي فان ثمة
يلزمه المال بحكم العقد حتى يرجع على الامر قبل الاداء كالوكيل بالشراء. هذا اذا كان
المدعى به دينيا فان كان عينيا فهو على وجهين اما ان كان المدعى عليه مقرا او متكررا ^{كان}
شركا فصالح الاجنب غير المدعى عليه فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صلح الغنم
بامره او غير امره اما اذا كان المدعى عليه مترا فويل وجهين اما ان صالح باس
او غير امره فان صالح غير امره فهو على خمسة اوجه. ان قال صالح فلانا يتوقف
بإبادة المدعي عليه ولا ينفذ على الاجنب لان شراء الفضولي انما ينفذ عليه اذا
ربد فمذاذ على العاقد وهذا اذا لم يضاف الشراء الى نفسه لا يمكن تنفيذه عليه
فيوقف كسواء المحجور يتوقف عند الكل وشراء المرتد يتوقف في قول الجنيحة
رج وان قال صالحك فيه اختلاف المشايخ رج على نحو ما سبق وان قال صالحني
او قال صالح فلانا على الف من مالي او على الف هذه فانه ينفذ عليه لان اضافة الصلح
بمنزلة اضافة الصلح الى نفسه فيصير مشتريا لنفسه ويصير العين له بخلاف الدين
ولو قال صالح فلانا على الف على ابي ضامن يتوقف ان كان يصير كفلا

فصل في الصلح عن الدين

رجل له على رجل ألف درهم نقضاه درهم مجهولة لا يعرف وزنها لا يجوز ولو
اعطاه على وجه الصلح جاز لان الصلح ينبئ عن الاستقاط فيجوز على ان المدفوع
اقل من دينه ولهذا لو كان على رجل ألف درهم فصالحه منها على خمسمائة جاز ولو
باع ما في ذمته بخمسمائة لم يجز . رجل ادعى على رجل ألف درهم فانكر فاصطلحا على
عشرة دنانير جاز وان افترا قبل القبض يبطل لان الصلح على غير جنس الحق لا يكون
الامبادلة والصرف يبطل بالافتراق من غير قبض . رجل عليه لرجل ألف درهم جواد
فاصطلحا على عشرة دنانير وافترا قبل القبض يبطل . ولو صالح من الجواد على البهمة
جاز ولا يكون صرا فلا يكون استقاطا لصفة الجودة . وكذا لو كانت الجواد الفاحالة
فصالحه على ألف بنهرجة الى اجل جاز الا ان اصل المال اذا كان قرضا وصالحه الى اجل
لا يصح التاجيل . ولو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك
على خمسين درهما وعشرة دنانير الى اجل جاز لانه حط . وكذا لو صالحه من ذلك على
خمسين درهما حالة او الى اجل جاز . وكذا لو صالحه على خمسين درهما انقصة
بيضاء بتراحة او الى اجل جاز لانه صالحه على ما هو دون حقه في الوزن والجودة
ولو ادعى على رجل ألف درهم سود فصالحه منها بعد الانكار على ألف درهم
بخيبة الى اجل لا يجوز لان الخيبة افضل من السود والمدعى عليه التزم زيادة
الجودة بمقابلة الاجل فلا يجوز . ولو ادعى بخيبة فصالحه على مثل قدرها سواد
حالة او الى اجل جاز لانه استقاط . ولو كان لرجل على رجل ألف درهم غلة فصالحه
منها على خمسمائة بخيبة ونقد ها اياه في المجلس لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد
وفي يوسف الآخر . وج لانه صالحه على اجر من حقه لاستقاط بعضه . ولو كان لرجل

رجل الف درهم فضة بفضاء فصالحه على خمسمائة درهم تبرسود الابل جاز لانه
 حط وان صالحه على خمسمائة درهم مضروبة بوزن سبعة الابل لا يجوز ^{صل} فالجنا
 انه اذا صالح على اجد من حقه وانقص قدر امر حقه لا يجوز وان صالحه على اقل من ^{حقة}
 قدر وجوده او على مثل حقه جودة وانقص قدر امر من حقه جان . رجل له على رجل ^{خطة} كـ
 فصالحه عن اقراره وانكاره على نصف كـ خطة ونصف كـ شعير الى ابل بطل كله . ولو
 ادعى على رجل الغا فانكر المدعى عليه فاراد ان يصالحه على مائة فقال المدعى صالحك
 على مائة درهم من الالف الذي عليك وابراؤك عن البقية جاز ويبرأ المدعى ^{عليه}
 عن البقية قضاء وديانة وان قال صالحك من الالف على مائة ولم يقل وابراؤ
 عن البقية برئ المطلوب عن البقية قضاء ولا يبرأ ديانة . ولو ان المطلوب قضاء
 الالف فانكر الطالب قضاؤه وصالحه المطلوب على مائة درهم جاز قضاؤه
 ولا يحمل للطالب ان يأخذ منه المائة* اذا كان يعلم بالقضاء . اذا سرق خفافه
 الناس من حانوت الاسكاف فصالح الاسكاف السارق على شيء قالوا ان كان
 المسروق قائما في يد السارق لا يجوز الصلح الا باجازه ارباب السرقة . وان كان
 مستهلكا فان لم يكن الصلح على غبن فاحش جاز الصلح ولا يتوقف على اجازة اربابها
 لان للمودع ان يصالح الناصب ويستوفي منه الضمان اذا لم يكن فيه غبن فاحش
 وان كان فيه غبن فاحش لا يجوز الصلح على صاحب الوديعة . رجل استهلك على رجل
 اثناء نضه وتضمن القاضيه عليه بالقيمة ولفترة قبل قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا وكذا
 لو اصطلم على القيمة من غير قضاء واضر قاتل القبض . وكذا لو استهلك تبرؤة
 او درهم فصالحه على اقل منها الا ابل جاز عندنا . رجل له على رجل درهم لا يعلم
 وزنها فصالحه منها على عرض او ثوب بعينه جاز لان الثمن وان كان مجهولا الا ان ^{جاءه}

الثمن اذ لم يكن محتاجا الى القبض لا تمنع جواز البيع . وان صالحه على دراهم معلومة في
 القياس لا يجوز ويجوز استحسانا لان الصلح ينبت عن التجوز بدون المحي وكذا
 اذا اجل لها اجل اجاز ويجعل ابراء عن البعض وتأجيلا للباقى . ولو كان بين رجلين ^{اخذ}
 واعطاء وبيع وفرض وشركة ومضى على ذلك زمان ولا يعرفان مال اللطالبي على الآخر فصالحه على مائة
 درهم الى اجل اجاز استحسانا لما ذكرناه في المسئلة الاولى رجل على رجل الف درهم فصالحه على مائة
 وقبض المائة ثم استغنى المائة مائة يرجع عليه بمائة ولا يبطل الصلح سواء كان الصلح بعد الافتراق ^{بعد}
 لانكار وكذا لو وجدها مستوقفة او نهم جرة يردوها ويرجع بمائة جياد . وان صالحه من الدراهم
 على الدنانير وقبض الدنانير ثم استغنى الدنانير بعد افتراقهما بطل الصلح . وان استغنى ^{هم}
 قبل الافتراق يرجع عليه بمثل تلك الدنانير ولا يبطل الصلح . ولو صالح من الدنانير
 على فلوس مسماة وقبضها وافتراقها ثم استغنى الفلوس بطل الصلح لانه
 كان مرقا بل لانه امران عن دين يدين . رجلاه على رجل دراهم جياد فقطضاه ^{فأ}
 وقال انفقها فان لم ترج لك فردها على ففعل فلم ترج قال ابو يوسف رح له ان ^{يرد}
 استحسانا . وهو بخلاف ما لو اشترى شيئا فوجده معيبا فاراد ان يردده فقال له
 البائع بعه فانما يسترده على عرضه على البيع فلم يشتزمه لم يكن له ان يردده . ووجه
 الفرق ان ما ليس من الدراهم ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وانما يصير حقه اذ ارضى به
 فاذا ارضى به لم يصير حقه فيكون القابض متصرفا في ملك الدافع بامره فلا ^{يبطل}
 حق القابض اما في البيع المقبوض عين حق القابض لانه عيب فلم يكن قول
 البائع بعه اذ ناله بالتصرف في ملك البائع فبقى متصرفا في ملك نفسه فطل
 حقه في الرد . رجل قال لآخر لي عليك الف درهم فقال له المدعى عليه ان حلفت
 انها لك على ادفعها اليك فحلف المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم قالوا ان ادعى

إليه الدراهم بحكم الشرط الذي شرط فهو باطل وللادّاعي أن يسترد منه لأن هذا
شرط باطل رجل استقرض من رجل دراهم بخارية بنجارا واشترى سلعة
بدراهم بخارية بنجارا فالتقى في بلدة لا توجد فيها البخارية قالوا يؤجل ^{فئة} ^{المسا}
ذاها وجائبا ويستوثق منه بكفيل لأنه ذو عسرة فكان له النظر إلى الميسرة
رجل عليه دين لرجل فدفع المديون دينه إلى صاحب دينه بعد ما خرج اللصوص
واستولوا عليه وامتنع الدائن عن الأخذ قال أبو يوسف رح ليس للدائن أن ^{يمنع}
عن الأخذ لأن المديون أدي ما عليه فلا يكون له أن يمنع عن القبول قال الفقيه
أبو الليث رح عندي له أن يمنع عن الأخذ لأن أموالهم صارت في أيدي اللصوص
فكان له أن يمنع كالكفيل بالنفس إذا سلم نفس المكفول به في المقابلة وفي موضع
لا يقدر الطالب فيه على استيفاء حقه لا يخرج عن العهدة. وكذا الغاصب
المغصوب في موضع يخاف عليه لا يجبر المغصوب منه على القبول كذاهما وإذا
لم يأخذ صاحب الدين دينه لا يخرج المديون عن العهدة. رجل غصب من رجل ^{الغنا}
واخفاها وغيبها فصالحه المالك على خمسمائة وأعطاه الغاصب من تلك ^{الف}
أو من غيرها جاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد
وإن كانت الدراهم في يد الغاصب حيث يراها المالك فإن كان الغاصب جاحداً فذلك
الجواب لأن المحجور بمنزلة المستهلك فيجوز الصلح بطريق الاستقاط فإن وجد المغصوب
منه بينه بعد ذلك فأقامها يقضيه له ببقية ماله لأنه إذا وجد بينه وبين الغاصب
لم يكن مستهلكاً هذا إذا كان الغاصب جاحداً فإن كان مقراً بالغصب والدراهم
ظاهرة في يده يقدر المغصوب منه على أخذها منه فصالحه على نصفها على أن أبرأ عن
الباقية فهو في القياس مثل الأول يجوز الصلح قياساً في الاستحسان لا يجوز وعليه

أن يزداد ما عليه الغصوب منه لأنها ليست في معنى المستهلك وتعد نصيب الصلح
 بطريق الاستقاط لأن الأبراء عن الأعيان لا يصح وتعد تجوز مصادرة لمكان الربوا
 وكذلك كل ما يكال أو يوزن

فصل في الأبراء عن البعض بشرط تعجيل الباقي

وتعليق الأبراء عن الثمن والأبراء عن التفقة

بجمله على رجل ألف درهم فقال حططت عنك منها خمسمائة على أن يعطيني خمسمائة
 وهذه ثلث مسائل أحدها أن يقول حططت عنك خمسمائة على أن تنقدي
 خمسمائة ولم يوقت لذلك وقتا في هذا الوجه إذا قبل الغريم خمسمائة ذلك بريء
 عن الخمسمائة الباقية إعطاء أو يعطيه قولهم والثانية أن يقول حططت عنك
 خمسمائة على أن تنقدي اليوم خمسمائة فإن لم تنقدي فالمال عليك على حاله وقبل الغريم
 أن نقد الخمسمائة في اليوم بريء عن الباقي وإن لم ينقدي في اليوم لا يبرأ في قولهم والثالثة
 أن يقول حططت عنك خمسمائة على أن تنقدي الباقي اليوم ولم يزد على ذلك قبل الغريم
 قال أبو حنيفة ومحمد رح هذا بمنزلة الوجه الثاني أن نقد في اليوم بريء عن الباقي
 وإن لم ينقدي لا يبرأ وقال أبو يوسف رح فهو بمنزلة الوجه الأول أنه يبرأ عن الباقي
 نقد أو لم ينقدي ولو قال حططت عنك خمسمائة أن تنقدي في خمسمائة لا يصح المحط في
 قولهم نقد أو لم ينقدي وكذا لو قال للغريم أو لكفيل إذا ديت إلي منها خمسمائة فانت
 بريء عن الباقي أو قال متمم الدية إليها خمسمائة أو قال أن دفعت إلي خمسمائة
 فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي وإن أدى إليه خمسمائة ذكر لفظ الصلح أو يذكره ^{سواء}
 ولو قال لكفيل بالف حططت عنك خمسمائة على أن تعطيني بالخمسمائة كفيلا اليوم أو قال
 على أن تعطيني بالخمسمائة رهنا فقبل ولم يعط بطل المحط ولو كان على رجل ألف درهم و

منها كقيل فقال للكفيل ان لم توفي في زاس الشهر خمسمائة فليك الالف كلها فذوال الكفيل
 جاز وهو كما شرط . ولو قال الكفيل بالالف حططت عنك خمسمائة على ان توفي في زاس الشهر خمسمائة
 فان لم توفي في الالف عليك على حاله فهو جاز وهو كما شرط . ولو كفل رجل بالمال الحال ثم صالح
 الكفيل المكفولة على ان يجعل المال منجما على انه لو اخرج منجما عن محله فالمال عليه حال يجوز ويكون
 كما شرط لان مثل هذا الصلح لو جري بين صاحب المال والاصل جاز فكذلك مع الكفيل الكفيل
 بالسلم اذ صالح الطالب على رأس المال لا يصح ذلك في قول ابي حنيفة ومحمد ^{الصلح} لان
 على رأس المال اقالة والكفيل لا يملك الاقالة ولو صالح الكفيل الطالب على طعم من
 حبس السلم الا انه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو على المسلم اليه بالحبس
 وان صالح الطالب الكفيل على غير حبس السلم لا يصح . ولو صالح الكفيل الاصيل
 على غير حبس السلم جاز . رجلا دعي على رجل الف فانكر فاصطلى اعلان بحلف المدعي
 عليه وهو بريء فهو على وجهين ان اصطلى اعلان المدعي عليه ان حلف فهو
 بريء فحلف المدعي عليه ماله قبله قليل ولا كثير فالصلح باطل ويكون المدعي
 وادعواه ان اقام البيعة قبلت بينته ويقضيه وان لم يكن له بيعة وادان يستحلف
 المدعي عليه عند القاضي كان له ذلك لان اليمين الاولى كانت عند غير القاضي
 فلا يقطع الخصومة وان اصطلى اعلان بحلف المدعي على ادعواه على ان حلف
 قال دعي عليه يكون ضامنا للمدعي فهذا الصلح باطل . ولو حلف المدعي لا يوجب المال
 على المدعي عليه . وكذا لو قال المدعي عليه ان حلف فلان غير الطالب فالمدعي عليه كان باطلا
 وكذا لو قال ان شهد به فلان على فهو على شهده فلان لا يلزمه . ولو قال الطالب للطلوب
 انت بريء من دعوى هذه على ان تحلف مالي فذلك شيء فحلف لا يبرأ لانه غلق البراءة
 بالخطر وانه باطل . ولو ادعي على رجل الف فانكر فقال له المدعي اقر لي بالالف على ان تحلف

مائة فاقترأ يلزمه المائة. ولو قال له المدي اقر لي بها على ان احط عنك مائة فلترجاز
 الخط. رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها فجدت وصالحا على مائة درهم على ان تقر بذلك
 فاقرت صح ويلزمه المال لان الاقرار متى قرن بالعوض يجعل ابتداء تملك فان ^{حل}
 اذا قال الخبر اقر لي بهذا العبد على ان اعطيك مائة درهم فاقر يصير بيعا. ولو ادعى
 على امرأة وقال تزوجتكم امسر على الف درهم فجدت فقال الرجل ازيدك مائة
 على ان تقرى بالنكاح فاقرت جاز النكاح ويكون لها الف ومائة. رجل صالح امرأته
 المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة على ان لا يزيد ما عليها حتى تنقضي عدتها ^{وعدها}
 بالاشهر جاز ذلك وان كانت عدتها بالحيض لم يجز لان الحيض غير معلوم فتنقضي
 ثلاث حيض في شهرين وقد لا تحيض في عشرة اشهر. ولو صالحت المرأة زوجها
 عن نفقة كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا اطيق ذلك فهو لازم ولا يلتفت اليه
 الا اذا تغير سعر الطعام ويعلم ان ما دون ذلك يكفيهما. وان صالحت المبانة ^{زوجه}
 من بسكنها على دراهم لا يجوز لان السكر كان حق الشرع وهي لا تقدر على اسقاط
 حق الشرع بهوض كان او بغير عوض. ولو ادعت المرأة ان زوجها طلقها ثلاثا وانكرا ^{لزوج}
 فصالحها على مائة درهم على ان تبرأ من الدعوى لا يصح وللزوج ان يرجع عليها ما اعطاها
 من البدل وتكون المرأة على دعواها وكذا لو ادعت ^{تطلقه} تطليقا او طلاقا قوم وخلوا على رجل
 بيتا ليلا او نهارا وشهر واعليه سلاحا وعدوه حتى صالح رجل عن دعواه على شيء او ^{الرهو}
 على اقرار او ابراء ففعل فالواي قياس قولنا بجنيعة رج يجوز الصلح والاقراء والابراء لان عند ^{السكر}
 لا يكون الامن السلطان وعند صاحبه يتحقق الاكراه من كل مغلب يقدر على
 تحقيق ما اوعده والقوي على فعلهما. هذا اذا شمر عليه السلاح فان لم يشمر ^د
 عليه السلاح وضرب فان كان ذلك فصار في المصالح جاز لان غير السلاح يلبس

فيمكنه ان يستثني فيلحقه الغوث وان هددوه بنخب كبير لا يلبث فهو بمنزلة
 السلاح في هذا الحكم. هذا اذا كان في المصنهارا فان كان ذلك في الطريق لا
 ادنهارا او كان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح والافترار باطلا وان استمر
 عليه السلاح. والزوج اذا هدد امرأة لتصلح من الصداق على شيء اولتبره فهو
 بمنزلة الاجنبي وان هدد بها بالطلاق او بالتزوج عليها او بالتسريح لم يكن ذلك
 اكراها. من عليه الدين المؤجل اذا صلح صاحب دينه على ان يجعله حالا ان لم
 ذلك بعوض جاز لان الاجل عند يمينك اسقاطه وكذا لو قال ابطلت الاجل
 الذي في هذا الدين او تركت الاجل فهو بمنزلة قوله جعلته حالا. ولو قال بطلت
 من الاجل او قال لا حاجة لي في الاجل فهو ليس بشيء والاجل على حاله. وكذا لو قال
 ابرأت الطالب من الاجل يكون لغوا ولا يبطل الاجل. من عليه الدين المؤجل
 اذا قضى المال قبل حلول الاجل ثم استثنى المقبوض او وجد زيوفا او بنهرجه او سقته
 فردها عاد المال مؤجلا. وكذا لو باعه به عبدا او صالحه على عبده وقبض العبد فاستثنى
 او ظهر حرا او رده بعيب بقضاء قاض عاد المال مؤجلا. وان طلب ان يقبل الصلح
 على ما كان قبل الصلح او رده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلا. وان لم يسم الاجل
 في الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فالل مال حال رجلا لهما على رجل الف درهم ان لم يكن
 الدين واجبا بعقد احدهما بان ورتا ديننا مؤجلا من رجل فصالحه احدها على مائة
 مجة على ان اخر عنه ما بقى من حصته وهو اربع مائة درهم الى سنة فالمائة المقبوضة
 تكون بينهما وتأخير حصته وذلك اربع مائة باطل في قول ابي حنيفة رجح حتى لو قبض المشتري
 الاخر شيئا كان للموخر ان يشاركه في المقبوض وعلى قول ابي يوسف ومحمد رجح تأخير
 حصته جائز وان كان دينهما واجبا بادانة احدهما بان كانا شريكين شركة غنائ

فإن أخالفني وفي الأداة صح تأجيله في جميع الدين وإن أخالفني لم يباشر الأداة على قول أبي حنيفة روح الله لا يصح تأجيله في حصته وعلى قولهما يصح. وإن كنا متغاوئين فاجل أحد هادينا كان من المفاوضة صح تأجيله عند الكل لهما أجل. والوكيل بالبيع إذا أجل الثمن بعد البيع يصح تأجيله في قول أبي حنيفة ومحمد روح وعلى قول أبي يوسف روح لا يصح. وأن حظ أحد الشريكين شيئاً أكان المصالح عاقداً جاز حظه حظ الكل وبعضه في قول أبي حنيفة ومحمد روح وبضمن نصيب شريكه أن حظ الكل المأخوذ البعض فلا نه ^{مالك} في نصيبه وفي نصيب صاحبه عاقداً والمعاقد يملك الخط في قول أبي حنيفة ومحمد روح يصح حظه. وأن لا يكون المصالح عاقداً يجوز الخط في نصيبه عند الكل لأنه مالك وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل لأنه ليس بمالك ولا عاقداً. وصح الصير التاجر جاز في البيع ^{نصيب} فيه صلح البائع إلا الخط غير عيب فيه

باب صلح الأعمال والصلح عن الأمانات والمضمونات والجنایات والحدود ^{الحقوق} رجل دفع غزلاً إلى حائك فخالف الحائك شرطه بأن امره أن ينسج له ثوباً سبعاً في أربع فنقص ونسج خمساً في أربع أو زاد على ما شرط كان لصاحب الغزل الخيار ^{شأنه} شاء أخذ الثوب وأعطاه أجراً مثله وإن شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزلاً مثلاً ^{وهي معروفة} غزله فإن صالحه على أن يترك الثوب على الحائك على أن يعطيه الحائك دراهم مسماة إلى أجل ذكر في الكتاب أنه لا يجوز هذا الصلح قالوا وأولى له إذا ترك صاحب الغزل الثوب على الحائك وضمنه غزلاً مثلاً غزله ثم صالحه بعد ذلك على دراهم إلى أجل لأن الغزل دين في ذمة الحائك فإذا صالحه من ذلك على دراهم إلى أجل كان ذلك ديناً يدين وهو حرام. أما إذا اختار صاحب الغزل أخذ الثوب ثم صالح الحائك على أن يكون الثوب للحائك بدراهم معلومة إلى أجل كان جائزاً. ولأنهما تصالحا

علان يأخذ صاحب الغزل الثوب ويعطى الخائنك بعض الاجر ويحط عنه البعض
 كان جائزاً. ولو دفع ثوباً الى قصار فخرقه القصار بدقه فصالحه رب الثوب على
 دراهم ليكون الثوب للقصار او على دراهم يكون الثوب لرب الثوب. فان صالحه على دراهم
 مسماة ليكون الثوب للقصار كان جائزاً حالة كانت الدراهم او مؤجلة لان ^{يعطى}
 القصار بدل عن الثوب. وكذا لو صالح القصار علان يدفع القصار الثوب مع
 الدراهم المسماة الى صاحب الثوب. وان كان الصلح بينهما على ان يلفظ بالقصار
 حصة مسماة الاجل ويحط عنه الخرق كان ذلك جائزاً في حصة الثوب ولا يجوز
 في حصة الخرق لان حصة الخرق دين على القصار فاذا صالحه على حصة الى اجل كان ذلك
 في حصة الخرق سلباً برأس مال هودين فلا يجوز. ويجوز في حصة الثوب لان فيها
 ينقص الثوب يكون القصار مستثراً للثوب بخطة الاجل وذلك جائز. ولو هلك
 الثوب عند القصار فقال القصار قد هلك ثم صالحه على دراهم لا يجوز في قولنا ^{حصة}
 ربح ويجوز في قولنا ايسوسف ربح فلوان القصار رد الثوب على صاحبه وطلب
 الاجير وادعى صاحب الثوب انه اوفاه الاجر لا يصدق صاحب الثوب. وان اعطى
 علان صاحب الثوب ياخذ من القصار نصف الاجر وهو دراهم علان يقضاه
 القصار هذا الثوب اخرجاز ذلك ولو ادعى القصار انه دفع الثوب الى صاحبه وطلب
 الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر على نصفه جائز لان القصار اسقط
 نصف الاجر. الراعي الخاص او المشترك اذا قال ماتت شاة من الغنم او اكلها السبع ^{او شئ}
 وصالح رب الغنم على دراهم معلومة لا يجوز في قولنا بخيفة ربح لان عنده الاجير
 المشترك فيما هلك في يده لا يصعب بمثله المودع ومع المودع لا يجوز هذا الصلح ^{عند}
 بخيفة ربح وكذلك هذا وعلى قول محمد ربح يجوز الصلح مع الراعي سواء كان خائناً

١٠ ومشتق كالآن عند الصلح مع المودع جائز منع الراعي ^{أوله} وقال أبو يوسف رح كان
 الراعي مشتقاً كما جاز الصلح لأن عند الأجير المشترك ضامن لما هلك في يده وإن لم يكن ^{بضمنه}
 فيجوز الصلح معه كما يجوز مع الغاصب والأجير الخاص بمنزلة المودع وعند الصلح
 مع المودع لا يجوز كذلك مع الأجير الخاص رجل أودع رجلاً شيئاً فقال المودع ^{عت} ضاً
 الوديعه أو قال يردتها عليك وإنكر صاحبها الرد أو الهلاك كان القول قول المودع
 مع اليمين ولا شيء عليه فإن صالحه صاحب الوديعه بعد ذلك على شيء فهو
 على وجه أحد هان يدعى صاحب المال الأيدع فقال المستودع ما أودعني ^{شيئاً}
 ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم لأن الصلح بيني جوازه ^{الذي} على نفي المدعى ونفي
 أنه صار غاصباً بالبحر فيجوز الصلح معه. والوجه الثاني إذا ادعى صاحب المال
 الوديعه وطالبه بالرد فاقر المستودع بالوديعه أو سكوت ولم يقل شيئاً ^{حب} وصاً
 المال يدعى عليه الاستهلاء ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم والوجه
 الثالث إذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاء والمودع يدعى الرد أو الهلاك ثم
 صالحه على شيء جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الآخر. واختلوا في قول البيهقي
 رح الأول في الصلح والصحيح أنه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف رح
 الأول وعليه الفتوى. وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف المستودع أنه رداً ^{هالك}
 لا يجوز الصلح أما الخلاف فيما إذا كان الصلح قبل يمين المودع والوجه الرابع إذا
 ادعى للمودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك ولا يمكنه بل يسكت
 ذكر الكرخي رح أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف رح. ولو ادعى صاحب المال
 الاستهلاء والمودع لا يصدقه في ذلك ولا يمكنه فصالحه على شيء ذكرنا أنه يجوز هذا
 الصلح في قولهم فإن اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح أنه قد

اورددتها فلم يصح الصلح في قول ابي حنيفة ربح وقال صاحب المال ما قلت ذلك كان
 القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح ولو رهن متاعا بمائة درهم وقيمة الرهن
 مائة درهم ثم قال المرتهن هلك الرهن وقال الراهن لم يهلك فاصطلحا على ان
 المرتهن عليه خمسين درهما وبراءة عن البقية كان باطلا في قول ابي يوسف ربح الله
 هذا صلح عن الزيادة على الدين والزيادة على الدين امانة فيكون بمنزلة اللوع
 اذا دعي هلاك الوديعة وانكر صاحبها فاصطلحا على شيء كان باطلا وكن الجواب
 المرتهن ربح الرهن على الراهن وانكر الراهن ولو ان الراهن ادعى عليه الاستهلاك
 فلم يقربه المرتهن ولم ينكر فاصطلحا على شيء جاز الصلح في قولهم والمستعير بمنزلة اللوع
 فيما قلنا رجل غصب عبدا ثم صالحه من قيمته على الف حالة او الاجل ثم اقام الغاصب
 بينة ان قيمته اقل من الالف لا تقبل بينته في قول ابي حنيفة ربح وفي قول صاحبيه
 تقبل ويستمر الزيادة فان عند ابي حنيفة ربح الصلح عن المغصوب على اكثر من قيمته
 جائز وعند صاحبيه باطل قال هذا اذا كان المغصوب قائما في ذاته بان كان
 المغصوب عبدا ابقا او ما اشبه ذلك اما اذا كان مستهلكا حقيقة لا يجوز الصلح
 على اكثر من قيمته في قولهم حتى لو تضادقا على ان الصلح وقع على اكثر من قيمته كان عليه
 رد الزيادة انما الخلاف فيما اذا اختلف في ذلك واقام الغاصب بينة على ان الصلح
 وقع على اكثر من قيمته يجوز عند ابي حنيفة ربح ولا تقبل هذه البينة والعصم ان
 على اكثر من قيمته يجوز عند ابي حنيفة ربح وان كان مستهلكا ولو تضادقا على ذلك لم
 عليه رد الزيادة واجمعوا في العبد بين الشريكين اذا اعتق احدهما نصيبه وهو
 فاختر الساکت تضمينه فصالحه على اكثر من نصف القيمة لا يجوز ولو كان
 المتفق معسر فصالح الساکت العبد على الاستعفاء في اكثر من نصف القيمة لا يجوز

فالمقامي إذا تضر بالشفعة للشفيع بأكثر من الثمن الذي اشتراه للمشي
ورضي به الشفيع لا يجوز رجل صلح رجلا عن نصف دار على أن يبرأ من الباقية أو
له اصلحك على نصف هذه الدار على أن لاحق في النصف الباقية فصلحه على
ذلك ثم أقام المدعي البينة على أن كل الدار له قال محمد رح يقض له بجميع الدار
الآن يكون المدعي قال بعد الصلح على وجه الاقرار لاحق في النصف الباقية
فح لا يقض للمدعي بجميع الدار رجل ادعى على رجل سرفه متاع ثم صلحه على مائة
درهم يعطيها السامع للهوي على أن يقر السارق بالسرقة تفعل فهذا على وجه
ثلاثة أما أن يكون السرقة عروضاً ودرهم أو دينار وكل ذلك على وجهين أما أن
السرقة قائمة أو مستهلكة فان كانت عروضاً ويؤاخذ بعينها جاز الصلح وبصير
السرقة ملكاً للسارق بالمائة التي دفعها إلى المدعي لأن الاقرار المقرون بالعوض
يكون عبارة عن ابتداء التملك لما قلنا وان كانت العروض مستهلكة لا يجوز
الصلح لأن السارق يصير ملكاً هذا صلح قيمة السرقة من المدعي بالمائة التي يدفعها
إلى المدعي وذلك بالملل لأن القيمة مجهولة وتمليك المجهول الذي يحتاج إلى التسليم
بالمثل وان كانت دراهم ذكر في الكتاب أنه لا يجوز الصلح سواء كانت السرقة قائمة
أولاً تكن قالوا تأويل ذلك إذا كان لا يعلم مقدار الداهم المسروقة أما إذا علم أنها كانت
مائة جاز إذا قبض المائة في المجلس لأن الصلح يكون تمليك المائة بالمائة فيجوز
يشترط قبضها في المجلس فان كانت السرقة ذهباً فصالح على الدراهم ذكر في الكتاب
أنه يجوز سواء كانت السرقة قائمة أو مستهلكة. أما إذا كانت قائمة فجواز الصلح
ظاهر لأن تمليك الذهب المشار إليه بالدراهم جائز وان كان لا يعلم وزنه الذهب فيكون
صراً فيعتبر أحكام الصرف. وأما إذا كان الذهب مستهلكاً ذكر أنه يجوز الصلح وتأويله

اذا علم وزن الذهب اما ان لم يعلم لا يجوز لان تملك الذهب بالدرهم اذا لم يكن
 للذهب معلوما ولا مشتا اليه باطل . رجل ادعى على رجل وما اوجراة فهو على
 وجهين اما ان يدعى في ذلك عمدا او خطأ فان ادعى عمدا وانكر المدعى عليه فصلا
 المدعى على ان يأخذ المدعى عليه مائة ويقر بذلك كان الصلح باطلا لا اثر له
 باطل ولا يؤخذ بهذا الاقرار لان الاقرار المقرون بالعوض عبارة عن ابتداء
 التملك وتمليك القصاص في النفس والطرف باطل فلا يصح الصلح والاقرار
 . وان ادعى دم خطو او جراحة خطو فكذلك الجواب لان المدعى عليه يصير مملكا للدية
 من المدعى بالمال الذي يأخذ من المدعى وتمليك الدية بالمال باطل لان الدية مجهولة
 فانها من الدراهم عشرة الآلاف ومن الدينارين الف دينار ومن الغنم الف شاة ومن
 الابل مائة فلا يصح هذا الصلح . رجل قذف محصنا او محصنة فاراد المقدوف هذا القذف
 فصالحه القاذف على درهم مسماة او على شيء آخر على ان يعفو عنه ففعله لم يخرج الصلح
 حتى لا يجب المال وهل يسقط الحد ان كان ذلك قبل ان يرجع الامراك القاضي بطل الحد
 وان كان ذلك بعد ما رفع الى القاضي لا يبطل الحد وكذلك رجل زنى بامرأة رجل
 فعلم الزوج واراد حدهما فصالحهما معا او احدهما على درهم معلومة او شيء آخر على ان يعفو
 عنهما كان باطلا لا يجب المال وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع او بعد . والرجل اذا
 قذف امرأته المحصنة حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على ان لا تطلب اللعان كان
 باطلا لا يجب المال وعفوها بعد الرفع او قبل الرفع جائز ولو ان رجلا اخذ سارقا
 في داره غير فاراد ان يدفعه الى صاحب السرقة بعد اخراجه السرقة من الدار فصالحه
 السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه ان يرد المال على السارق
 ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويرأى للنصوة اذا دفع

السفعة إلى صاحبها. ولو كان هذا الصلح من صاحب السفعة بعد ما رفع إلى القاضي
 أكان ذلك بلفظه العفو لا يصح العفو وأكان بلفظة الهبة والبراءة عند ناسقظ
 القطع. والامام والقاضي اذا صلح شارب الخمر على ان يأخذ منه ما لا يعفو عنه
 لا يصح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع او بعد

باب الصلح عن العقار وعمما يتعلق به

رجله سفعة في دار فصلح المشتري فهو على وجه ثلثة ان جرى الصلح بينهما
 على ان يأخذ الشفع نصف الدار او ثلثها او ربعها بحصة من الثمن جاز ذلك
 قالوا أكان هذا الاصطلاح بينهما بعد ما تأكد حق الشفع بطلب الموائبة وطلب ^{شهاد} الا
 فان الشفع يكون أخذ ما أخذ بالشفعة لا بالشراء المبتدأ أو يصير مسما السفعة فيما
 بقى حتى لو كان هذا الشفع شريكا في الدار المشتراة او في الطريق كان للجاران يأخذ
 النصف الذي سلم فيه السفعة. وأكان هذا الاصطلاح بينهما قبل طلب الشفعه يكون
 المصالح أخذ النصف الذي أخذ بالشراء المبتدأ فيصير مسما السفعة في الكل ويكون
 الجاران يأخذ الكل بالشفعة أكان المصالح جارا للدار. ولو كان الشفع المصالح في
 هذا الوجه شريكا في البيع او الطريق يتخذ له السفعة بهذا الأخذ كله اشترى النصف ^{الذي}
 أخذ اذا الاصطلاح على أخذ البعض يكون بمنزلة السكوت عن الطلب في الباقية. فان كان
 ذلك قبل تأكد حقه بالطلب بطلت سفعة. وأكان بعد التأكد لا يبطل قال رجل ^{اشترى}

دارهما شفع فصلح الشفع على ان يعطى للمشتري دراهم مسماة ليسلم الشفع السفعة
 بطلت سفعة ولا يجب المال وأكان أخذ المال رده على المشتري ولو جرى الصلح ^{ويبين} في الشفع
 للمشتري على ان يأخذ الشفع بيتا معينان من الدار بحصته من الثمن على ان يسلم السفعة
 في الباقية لا يجوز هذا الصلح بخلاف ما اذا جرى الصلح بينهما على ان يأخذ النصف بنصف

الثمن لأن حصّة البيت من الثمن غير معلومة لا يعرف إلا بالتقويم فهبطل الصلح
 وإذا لم يجز الصلح بقيت شفّعته في جميع الدار بخلاف ما إذا صلح من الشفّعة على
 أن يعطى المشتري الشفيع دراهم معلومة ليسم الشفّعة فإن شأ هذا لم يجز الصلح
 ولم يجب المال يبطل شفّعته وههنا إذا لم يجز الصلح لا يبطل شفّعته لأن ثمة لما
 الدار هم وترك الشفّعة فضاء من عن الشفّعة وههنا ما عرض عن الشفّعة
 أصلاً ولو أصطلح على أن يأخذ الشفيع الدار بأكثر من الثمن الذي اشتراه
 المشتري جاز ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء المبتدأ يلزمه جميع ما قبل
 ولو اشتري رجل داراً فادعى رجل شفعاً من الدار أنه له وطلب الشفّعة
 في الباقية فصالحه المشتري على أن يأخذ الذي بنصف الدار بنصف الثمن على أن يبرئه عن الباقية
 جاز حكمه اشتري أرضاً نسلم الشفيع الشفّعة ثم إن الشفيع جحد التسليم فصالحه
 المشتري على أن اعطاه نصف الأرض بنصف الثمن جاز ويكون بيعاً مبتدأ
 وكذا لو مات الشفيع بعد الطلب ثم إن المشتري صالح ورثة الشفيع على
 الدار بنصف الثمن جاز ويكون بيعاً مبتدأ ولو مات المشتري فصالح ورثة
 المشتري الشفيع على أن يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون أخذاً
 بالشفّعة لأبيها مبتدأ لأن الشفّعة تبطل بموت الشفيع لا بموت المشتري
 ولو ادعى رجل شفّعة في دار فصالحه المشتري على أن يعطى المشتري الشفيع
 ولزم له أخرى بدراهم مسماة على أن يسلم الشفيع الشفّعة في هذه الدار كان
 فاسداً ولو ادعى رجل حقاً في دار في يد رجل أو ادعى كل الدار فصالحه المدعى
 على دراهم مسماة على أن يترك الخصومة ورجل شفيع الدار التي ادعاه المدعى
 فأراد أن يأخذها بالشفّعة من المدعى عليه بهذا الصلح لا يكون له ذلك ولو

جرى الصلح بين المدعي والمدعى علي بن علي المدعي المدعي عليه دراهم مسماة ويأخذ الدار كان للشفع فيه الشفعة ووجه الفرق ظاهر . رجل له ظلة أو كنيف شارع في الطريق فخاصمه انسان في رفع الظلة وطرحها أو لا نقول إذا أراد الرجل ان يجعل على الطريق الاعظم ظلة وما اشبه ذلك كان لكل واحد ان يمنع عن ذلك وان يخاصمه في رفعها ووضعها كانت الظلة تنضرب العامة أو لم تنضرب في قول أبي حنيفة روح وقال أبو يوسف ومحمد ان كانت تنضرب العامة فكذلك وان كانت لا تنضرب كان لكل واحد ان يمنع عن الوضع وليس له ان يخاصمه في الرفع . وعن أبي يوسف روح في رواية لا يكون له حق المنع ايضا إذا كانت لا تنضرب للعامة أبو حنيفة روح جعل للطريق العامة بمنزلة الطريق الخاص وفي الطريق الخاص اضر ذلك بالشركاء أو لم يضر كان لكل واحد من الشركاء حق المنع والخصومة في الرفع فكذلك في الطريق العامة . وهما يباح بناء الظلة على الطريق العام ذكر الطحاوي روح يباح ولا يثم بذلك اذا كان لا يضر بالعامة قبل ان يخاصمه فيها احد فان خصم في رفعها فلم يرفع لا يباح له الانتفاع بعد ذلك . وقال أبو يوسف ومحمد روح ان كان لا يضر احد كان له الانتفاع به . اذا ثبت هذا جئنا الى المسئلة . رجل له ظلة أو كنيف شارع على الطريق فخاصمه انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على دراهم معلومة ليتك الظلة في موضعها فهو على وجهين ان كانت الظلة على الطريق الاعظم لا يجوز هذا الصلح كان لهذا الصلح ولغيره ان يخاصمه في رفعها سواء كانت الظلة قديمة او حديثة ولا يضر حاله الان لصاحب الظلة والخاصم في الطريق العام شركة وفي الشركة العامة احد الشركاء لا يملك الاعتياض وانما يكون لكل احد حق الخصومة في الرفع والمنع بطريق الحسبة وقال بعض مشايخ بلخ روح انما يملك الخصومة اذا لم يفعل هو مثل ذلك اما لو فعل مثل ذلك ليس له ان يخاصمه ثم بطلان الصلح ظاهر فيما اذا كانت الظلة حديثة وان كانت قديمة

كان لصاحب الظلة حق التزك قبل الصلح فلا يصح اعطاء العوض على التزك فينظر
اعطاء العوض. وان كانت لا يدري حالها لا يصح الصلح ايضا لانها ان كانت قد تدمر لا يصح الصلح
وان كانت حديثة فنذلك لا يصح الصلح هذا اذا خاصمه واحد من العامة فان خاصمه
فصالحه على ان يعطيه صاحب الظلة مالا معلوما على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت
حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين في ان يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك
اذا كانت الظلة لا تنضرب بالعمامة لان الامام يملك الاعتياض عما يكون للعمامة اذا كان لخذ
العوض مصلحة لهم. هذا اذا جرى الصلح على ان يترك الظلة على حالها فان اصطالحا على ان يعطى
للمصالح لصاحب الظلة مالا معلوما لرفع الظلة جاز لان فيه منفعة للعمامة بتقريب الهواء
ولو كانت الظلة على طريق غير نافذ فصالح واحد من اهل السكة صاحب الظلة على ان
يخصمه مالا معلوما على ان يترك الظلة على حالها ان اضاف الصلح الى جميع الظلة
فقال صاحبك بهذا المال على ان تترك جميع الظلة في موضعها يصح في حصته وبقيت
في حصة الشركاء لان شركتهم شركة تملك ان تجاز التزك الصلح جاز لكل ويكون بدل الصلح
بينه وبين الشركاء وان لم يميزوا ورفعوا الظلة بطل الصلح في حصة الشركاء ويكون
لصاحب الظلة حق استرداد حصتهم من البذل وهل يبطل الصلح في حصة المصالح
اختلف فيه المشايخ رحم. قال بعضهم يبطل ولصاحب الظلة ان يرجع عليه بحصة من
البذل لانه لم يحصل له المقصود. وقال بعضهم لا يرجع على المصالح بحصة من البذل لان الصلح
في حقه حتى لو بنى صاحب الظلة ثانيا لا يكون لهذا المصالح حق الخصومة معه هذا اذا كانت
حديثة فكانت يد يمة فالصلح باطل لان التزك حق مستحق لصاحب الظلة ليس لاحد ان يرد
فلم يستفد بهذا الصلح شيئا لم يكن. وان اصطالحا على ان يعطى المصالح صاحب الظلة
مالا معلوما لرفع الظلة ان كان المصالح من اهل السكة والظلة حديثة اختلف فيه

يح بعضهم جوز واذلك كما لو كانت التخلّة قديمة لان فيه تفريغ الهواء. وقال بعضهم
لا يجوز ذلك والصحيح هو الاول لان فيه منفعة لاهل الطريق ولو فعل ذلك اجنب
الصلح فهذا اولى. وجعل له تخلّة في ملكه وخارج سعتها الارض جاره. كان الجار ان يقطع
هوية ملكه لان من ملك ارضاً ملك ما تحتها الا الشجر وما فوقه الى السماء فكان له ان يقطع
وهذا اذا كان لا يمكنه تفريغ الهواء الا بالقطع فان كان يمكنه تفريغ الهواء بدون القطع
بالمد الى التخلّة. والشئ عليها فانه لا يقطع بل يأمر صاحب التخلّة بالتفريغ فان قطعه
هو كان ضامناً وان كان لا يمكنه التفريغ الا بالقطع اما لا يضمن اذا قطع هو من موضع ^{رفع}
الامر لا صاحبها يقطعها صاحبها من ذلك الموضع فان قطعها اعلم انه او اسفل في موضع
يتضرر صاحب التخلّة بذلك وصاحب التخلّة يتمكن من تفريغ الهواء بالقطع في موضع
اخر من غير ضرر يكون ضامناً لانه فوت على صاحب التخلّة منفعة مقصودة من غير ضرورة
وكذا لو كان لرجل تخلّة او تالة او زرع في ارض غيره حق كلن لصاحب الارض ان يأمر
بالتفريغ فان قلع صاحب الارض واتفق عليه ضمن اذا كان صاحب الزرع والشجر متمكناً
من نحو بيل الشجر والزرع الارض له اخرى من غير ان يملك عليه ماله ثم في الموضع الذي
لا يضمن الجار بقطع السقف اذا قطع فانه لا يرجع على صاحب التخلّة بما انفق في مؤنة
القطع وان كان مضطراً الى التفريغ لانه يتمكن من دفع الضرر برفع الامر لا القاض ^{جمع}
يجب صاحب التخلّة بالقطع او يأمر صاحب الارض بالقطع ان كان صاحب التخلّة غائباً اذا
بامر القاض يرجع على صاحب التخلّة بما انفق في القطع. فان كان ذلك في موضع لم يكن
هناك قاض فقطع هو كان له ان يرجع على صاحب التخلّة فلان صاحب التخلّة صلح
جاره على درهم معلومة ليزال السقف على حاله لا يقطع لا يجوز هذا الصلح بخلاف التخلّة
اذ كانت على سكة غير نافذة فخاصمه اهل السكة في ذلك فصالحهم على درهم معلومة

ليتركوا الظلة على حالها فانه يجوز ولا يفي لهم حق الخصومة بعد ذلك. وكذا لو كانت
الظلة على طريق العامة فصلح صاحب الظلة مع الامام على درهم معلومة بترك الظلة
على حالها فانه يجوز ذلك لان السقف يزداد وينمو كل ساعة ولا يدري انه كره يأخذ من الهواء
بجلاز الظلة. رجل له باب في غرفة او كوة فخاصمه جاره فصالح على درهم معلومة يد
الى الجار ليرتك الكوة ولا يسد بها كان ذلك باطلا لان الجار ظالم في منع صاحب الكوة عن
الاستغناء بمال نفسه فانما يأخذ المال ليكف عن الظلم والكف عن الظلم واجب. وكذا
لو كان الصلح بينهما على ان يأخذ صاحب الكوة دراهم معلومة ليسد الكوة والباب
كان باطلا لان الجار انما دفع المال ليمتنع صاحب الكوة عن التصرف في ملكه والاستغناء
بمال نفسه لا على وجه الازالة والتخليك من الغير وذلك باطل.

فصل في الصلح عن دعوى العقار

المجهول

مسائل هذا الفصل لا تخلو من وجوه اربعة اما ان يكون الصلح عن المعلوم على المعلوم او عن
على المجهول او عن المعلوم عن المجهول او عن المجهول على المعلوم. اما الاول رجل ادعى
شيئا معلوما من الدار نصف او ثلثا او ما اشبه ذلك او ادعى كل الدار فاقول له
عليه بذلك وانكر فصالحه من ذلك على مال معلوم جاز ذلك لان الصلح اوسع بابا
من البيع ثم بيع المعلوم بالمعلوم جائز فالصلح اولى. وان صلح من المجهول على المجهول
ينظر في ذلك ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم نحو ما اذا ادعى حقا في دار في
يد رجل فقال له حق في هذه الدار والمدعى عليه يدعى لنفسه حقا في ارض في يد المدعى
ولم يبين احدهما شيئا فاصطفا على ان يترك كل واحد منهما دعواه ويبرئ صاحبه
عن الخصومة كان جائزا لانهما في هذا الصلح لا يحتاجان الى التسليم والتسليم وان كان
الصلح عن مجهول يحتاج فيه الى التسليم. التسليم نحو ما اذا ادعى حقا في دار رجل

ولم يسم فاصطالحا على مال معلوم يعطيه المدي ليسلم المدي عليه ما ادعاه المدي
لا يجوز هذا الصلح لان المدي عليه يحتاج الى تسليم ما ادعاه المدي فاذا لم يعلم
ذلك لا يدعي ما ديسلم اليه فلا يجوز. وان اصطالحا على ان يخل المدي ما لمعلوما
ليترك دعواه ويبرئ عن الخصومة جاز ذلك سواء كان المدي عليه مقرا بالصلح
المدي او منكر او قال للتنازع بح الله لا يجوز هذا الصلح ان كان منكرا والمسئلة معرفة
ولو ادعى رجل حقاني دار في يد رجل ولم يسم فصالحه على بيت معلوم من هذه الدار
ومن دار له اخرى جاز لان هذا صلح عن المجهول الذي لا يحتاج الى تسليمه على
معلوم وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم اقام المدي بعد
بينه ان جميع الدار له لياخذ الباقي في ظاهر الرواية لا يقبل بينه. وروى ابن سنان
عن محمد بن يحيى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عليه اقران الدار للمدي صح اقراره ويومر بتسليم الدار الى المدي. ولو ادعى رجل
حقاني دار في يد رجل فصالح على سكنه بيت معين من هذه الدار ابدا او قال حتى يموت
لا يجوز ذلك. ولو صالحه على دار اخرى او على ارض اخرى جاز باتفاق الروايات
رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع او ادعى في داره طريقا او مسيل ماء فجد المدي عليه
ثم صالحه على دراحم مسعاة فهو جائز لانه صلح عن المجهول على معلوم. ولو ادعى في دار
رجل حقان فصالحه من ذلك على مسيل ماء او على ان يضع على حائط منها كذا وكذا جاز
كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتا وان وقت لذلك وقتا معلوما سنة
او اكثر اختلف فيه انما في رحمهم الله قال الكرخي جرح يجوز هذا الصلح لانه لو استأجر
حائطا ليضع عليه جذوعا معلومة مدة معلومة واستأجر طريقا لير فيه مدة
معلومة جاز ذلك فذلك الصلح وقال الفقيه ابو جعفر جرح لا يجوز هذا الصلح وان

ادعى رجل حقاني دار فصالحه على طريق فيها جاز لما اذا صلح على ان يكون رقبه الطريق
للمدعي فهو جائز باتفاق الروايات لان بيع رقبه الطريق يجوز باتفاق الروايات فكذلك
الصلح على الطريق وان كان الصلح على حق المرو ونقبه روايتان لان في جواز بيع حق المرو
اختلاف الروايتين يجوز في رواية ولا يجوز في رواية فكذلك الصلح على حق المرو. اما بيع
الماء وبيع حق وضع الجذوع لا يجوز باتفاق الروايات فكذلك الصلح على ذلك ولو ادعى
في علو رجل حقان فصالحه على بيت معين من هذا العلو او علميت معين من علو آخر فهو جائز
لان صالح عن الجهول على المعلوم. ولو ادعى في ارض رجل حقان فصالحه على شرب نهر
لا يجوز. ولو صالحه على عشرة نهر بارضه جاز اعتبار الصلح بالبيع. ولو ادعى في دار
رجل حق او ادعى على الدار فصالحه على كذا كذا ذراعا مسماة من الدار لا يجوز في قول
ابن حنيفة رح لان عند الوبايع كذا كذا ذراعا مسماة من الدار لا يجوز فكذلك الصلح
عليه. وعلى قول صاحبيه رح جاز البيع فيجوز الصلح عليه. ولو ادعى اذراعا مسماة
من الدار لرجل فصالحه المدعي عليه على دراهم مسماة جاز عند الكل. ولو صالحه
على نصيب المدعي عليه من دار في يد رجل مقر بذلك ان كان المدعي يعلم بنصيب المدعي
عليه من ذلك جاز عند الكل جميعا لانه لو استثنى نصيبا من دار والمشتري يعلم
مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع والبائع يعلم
او البائع والمشتري لا يعلمان لا يجوز البيع في قول ابن حنيفة رح فكذلك الصلح. وعند
ابي يوسف رح يجوز البيع فكذلك الصلح وقول محمد رح مضطرب. ولو ادعى في بيت
في يد رجل حقان فصالح المدعي عليه من ذلك على ان يبيت المدعي على سطحه سنة ذكر
في الكتاب انه يجوز. وقال بعض المشايخ هذا اذا كان السطح محررا فان لم يكن محررا
لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجارة السطح. وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال محررا

• لو لم يكن وكذا الاجابة وقال بعض مشائخنا في اجابة السطح للبيوتة عن اسمها
روايتان في رواية كتاب الصلح يجوز وفي رواية الاجابة لا يجوز وانقضت الروايات
عليه لو استاجر علو اليبر عليه لا يجوز رجل ادعى نصف دار في يد انسان فصالحه الفدية
في يديه على دراهم مسماة ودفع الدار هم اليه ثم استحق نصف الدار فهل يرجع المدعي
عليه على المدعي بشيء من بدل الصلح فهو على وجهين اما ان كان المدعي يدعي نصف الدار
شاعا او يدعي نصفا معينا فان ادعى نصفا شاعا فهو على وجه ثلثة اما ان قال المدعي
النصف في والنصف للمدعي عليه او يقول النصف لي ولا ادري ان النصف الآخر
لمن هو او قال النصف لي والنصف الآخر لفلان غير المدعي عليه فان قال النصف لي
والنصف للمدعي عليه فصالحه المدعي عليه على دراهم ثم استحق نصف الدار يرجع المدعي عليه
على المدعي بنصف البدل لانه لو استحق كل الدار يرجع بجميع البدل فاذا استحق النصف
يرجع بنصف البدل ولو قال النصف لي ولا ادري ان النصف الآخر لمن هو او قال
النصف لي وسكت ثم استحق نصف الدار شاعا لا يرجع المدعي عليه على المدعي
بشيء من البدل لانه ما اقر بالنصف الآخر للمدعي عليه فلا يرجع بشيء كما لو ادعى حقا
في دار فصالحه المدعي عليه على شيء ثم استحق شيء من الدار فان المدعي عليه لا يرجع
على المدعي بشيء وان قال المدعي النصف لي والنصف لفلان آخر غير المدعي عليه ثم
صالحه المدعي عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشيء من البدل
لان قوله النصف لآخر لفلان باطل لانه اقرار بما في يد الغير فلا يصح اقراره فيصير كانه
قال النصف لي وسكت وان كان للمدعي ادعى نصفا معينا فصالحه المدعي عليه ثم استحق
النصف الذي كان يدعيه المدعي يرجع المدعي عليه بجميع البدل على المدعي وان
استحق النصف الآخر لا يرجع بشيء وان استحق نصف شاع من الدار يرجع المدعي

عليه بنصف البدل على المدعي اعتبار البعض بالكل رجل ادعى دارا في يد رجل
فانكر المدعي عليه ثم اصابها على ان يسكنها المدعي عليه سنة ثم يدفعها الى المدعي
جاز ذلك. وكذا لو ادعى ارضا في يد رجل انها له فاصطالحا على ان يزرعها الذي في يد
خمس سنين على ان يكون رتبة الارض للمدعي جاز ذلك لان المدعي عليه ابقى
منفعة الارض لنفسه وقتا معلوما وجعل رتبة الارض للمدعي رجل ادعى ارضا
او شيئا فاصطالحا على عبد معين للمدعي عليه فدفعه الى المدعي ثم اقام العبد المينة
انه حرام مدبر قبلت بينه العبد وبطل الصلح ويعود المدعي على دعواه رجل اشترى
دارا فاحتجها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي جعلها مسجدا
والذين المسجد بين اظهرهم جاز الصلح رجلا ادعى ارضا او دارا في يد رجل وقلا
هي لنا ورتناها من ابينا فحمد الذي في يده فصالحه احدهما عن حصته على
مائة درهم فاراد الابن الاخر ان يشاركه في المائة لم يكن له ان يشاركه لان الصلح معا
في زعم المدعي فداء عن البمين في زعم المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه
فلا يثبت المشرىك حق الشراكة في بدل الصلح بالملك. وعن ابي يوسف رج في
رواية لشريكه ان يشاركه في المائة رجل ادعى نخلة في ارض رجل انها له باصلها
فحمد المدعي عليه ثم صالحه على ان ما يخرج من ثمر العام يكون للمدعي لا يجوز
لان هذا صلح وقع على معدوم مجهول يحتاج فيه لا التسليم والتسليم ولو كان
على موجود مجهول لا يجوز الصلح فهذا اول والله اعلم

باب في الحيوان والطريق ومجار الماء

هذا الباب مشتمل على فصول الفصل الاول في استحقاق الحائط والخصومة
فيه وما يكون فيها احد الشريكين ان يفعل في الجدار المشترك رجلا تبا نعا

في جائط بين دارين وهو متصل ببناء أحدهما يقضي به لصاحب الاتصال وتلك
هذه المسئلة في كتاب الدعوى من هذا الكتاب بغير وجهها فلا يفيد هاجداً
بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بأذن الشريك
أضر الشريك بذلك أو لم يضر جدارين دارين أنهدم ولا أحدهما بنات ونسوة
قال راد صاحب العياله أن يبنيه وله الآخر قال بعضهم لا يجبر الأبي وقال الفقيه أبو
ريح في زماننا يجبر لأنه لا بد أن يكون بينهما سترة قال مولانا روح ويغفر إن يكون الجواب
على التفصيل أن كان أصل الجدار يحتمل القسمة ويمكن لكل واحد منهما أن يبنيه في نفسه
سترته لا يجبر الأبي على البناء. وأن كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يوم
الأبي بالبناء جدارين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولات فمن الجدار فوفقه
أحدهما وبناءه بماله نفسه ومنع الآخر عن وضع الحمولات على ما كان عليه في القدر
قال الفقيه أبو بكر الأسكاف روح ينظر إن كان عرض موضع الجدار بحال لو قسم بينهما
أصاب كل واحد منهما موضع يمكنه أن يبنيه عليه حائطاً يحتمل حمولاته على ما كان
في الأصل كان البناء متبرعاً بالبناء ليس له أن يمنع صاحبه عن وضع الحمولات عليه
وإن كان بحال لو قسم لا يعيبه ذلك لا يكون متبرعاً وله أن يمنع شريكه عن وضع الحمولات
على هذا الجدار حتى يضمن له نصف ما انفق في البناء قال الشيخ الإمام أبو نصر محمد
الفضل روح يرجع عليه بنصف ما انفق أن بناءه بأمر القاضي ونصف قيمة البناء
أن بناءه بغير أمر القاضي. وقال الفقيه أبو الليث روح إنما يرجع عليه بنصف قيمة البناء
إذا بنى بأمر القاضي أما إذا بنى بغير أمر القاضي يرجع عليه بشيء وهو بمنزلة العلود السفلى إذا
كان العلود أحدهما والسفلى الآخر فانهما بنى صاحب العلو السفلى بغير أمر صاحب السفلى أن بناءه بغير أمر القاضي
يكون تطوعاً لا يرجع بشيء إلا إذا كان في موضع لم يكن هناك قاض فلكذلك ههنا وإن هدم

صاحب السفلى السفلى كان لصاحب العلوى يأمره بالبناء ليبني عليه العلوى وقد كانا
 رح حائط بين رجلين انهدم فابى احد الشريكين البناء ذكره الامام انه لا يجبران بناء
 الآخر ليس له ان يرجع على شريكه اذ لو يكن له ان يأخذ شريكه بالبناء لان لشريكه ان
 ارض الحائط نصفين وفي العلوى مع السفلى اذا انهدم ما بين صاحب العلوى السفلى
 امتنع صاحب السفلى عن البناء كان له ان يمنع صاحب السفلى ان يسكن في
 اسفله حتى يعطي صاحب العلوى ما انفق في السفلى ويكون السفلى في يده بمقتضى الرهن
 وقال لا يشبه هذا الحائط لان ارض الحائط يقسم والسفلى من انهدم لا يقسم
 وعن الفقيه ابي جعفر رح حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولة سقط
 فبناه احد من جماله بغراذن صاحبه كان له ان يمنع صاحبه عن وضع الحمولة عليه
 يعطيه نصف قيمة الحائط مبنيا حتى القرار وان كان بناه باذنه ليس له ان يمنع
 يرجع عليه بنصف ما انفق جدار بين رجلين لاحد هما عليه حمولة وليس للآخر
 حمولة فاراد الذي لا حمولة له ان يضع عليه مثل حمولة شريكه اختلفوا فيه قال الفقيه
 ابو بكر البلخي رح ان كانت حمولة شريكه محدثة فلاخران يضع مثل حمولته وان كانت
 حمولة الشريك قديمة ليس للأخران يضع وقال الفقيه ابو الليث رح للآخر
 ان يضع عليه مثل حمولته ان كان الحائط بمحمل ذلك وشريكه مقربان الحائط بينهما
 ذكر في كتاب الصلح ان كان لكل واحد منهما عليه جذوع وجذوع احد هما اكثر فلاخر
 في جذوعه ان كان الحائط بمحملة وعن الفقيه ابي بكر البلخي رح جدارين رجلين لا
 عليه بناء فاراد ان يحول جذوعه لا موضع اخر قال ان كان يحول من الايمن الى الايسر
 او من الايسر الى الايمن ليس له ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس
 هذا يكون اقل ضررا بالحائط وان اراد ان يجعله ارفع مما كان لا يكون له ذلك لان
 هذا

يكون أكثر ضيقاً مما كان فإن أساس الحائط بمنزلة رأس الحائط فخرج روح إذا كان
 الحائط المشترك قد رقامه الرجل فإراد أحد الشريكين أن يزيد في طوله ليس له ذلك
 إذا في شريكه جدار مشترك بين اثنين انهدم فظهرانه ذو طافين متلاصقين فإراد
 أحدهما أن يرفع الحائط الذي هو في جانبه ويكتبه بالطاق الذي هو في جانب شريكه
 سترانه وإن الشريك ذلك ذال الفقيه أبو بكر البلخي روح ان كانا اقترابا لم يهرهما
 ظهرهما. هذا الخ فطيرهما فكل الحائط يكون بينهما وليس لأحد هما أن يحدث فيه
 شيئاً بغير إذن الشريك وإن كانا اقترابا كل الحائط لمن يليه فكل واحد منهما أن يحدث
 فيه ما أحب حائط بين رجلين لأحد هما عليه جذوع فإراد الآخر أن يضع عليه
 جذوعاً مماثل جذوع صاحبه فمعه الآخر أن الحائط لا يتجزأ ذلك قال الشيخ الإمام أبو القاسم
 روح يقال لصاحب الجذوع أن سنت محط عنه ما يمكن لشريك من الحملان ^{سنت}
 فأروج حملك حتى استويا لأصاحب الحبل ان كان وضع بغير إذن الشريك فهو ظالم
 وإن وضع بآذنه فهو عاربه والعارية غير لارمه وهو كذا بين رجلين أحدهما
 ساكن وأراد الآخر أن يسكن فيها والآخر لا يتسع سكناهما مناهما يتهايا ^{انها}
 ذال الفقيه أبو الليث روح وعن أبي بكر بخلاف هذا قال ويقول أبي القاسم ^{أنشد}
 رجل له سباط قديم فوق سكة تغير نافذ فوحد أطراف جذوعه على جذع مسجد ^{عاباه}
 فرفعه وأراد أن يجعله أرفع من غير أن يحدث على بناء المسجد بناء ومنعه أهل
 السكة قال أبو القاسم روح ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي بين المسجد ^{والسكة}
 فأهل السكة شركاء في ذلك لأنه ستره لهم وإن لم يكن كذلك فلا حق لأهل السكة
 جدار بين رجلين لأحد هما عليه حولة وليس للآخر عليه شيء فقال الجدار إلى الذي
 لا حولة له فاشهد على صاحب الحولة فلم يرفعه حتى سقط واضرباً بالشريك قال

ابو القاسم رح اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفاً وتمكن من دفعه بعد الاشهاد فضمن
 المشهود عليه نصف قيمة ما فسد من سقوطه . رجل له بيت وحائط هذا البيت
 بينه وبين جاره فاراد صاحب البيت ان يبني فوق بيته غرفة ولا يضع خشبة على
 هذا الحائط قال ابو القاسم رح ان يبني حده نفسه من غير ان يكون معتمداً على الحائط المشترك
 لم يكن للجيران يمنعه . حائط بين رجلين انهدم فبناه احدهما عند غيبة الشريك
 قال ابو القاسم رح ان بناء بنقض الحائط الاول يكون مشرعاً لا يكون له ان يمنع
 شريكه من الحمل عليه وان بناء بلبن او خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك ان يحمل
 على الحائط حتى يؤدي نصف قيمة الحائط . حائط بين رجلين لاحدهما عليه جذع
 واحد وللآخر عشرة قال في الكتاب لصاحب الجذع موضع جذعه وكل الحائط
 للآخر استحقاقاً وفي القياس يكون جميع الحائط بينهما وبه كان ابو يوسف رح يقول
 اولاً ثم رحح الا الاستحسان وهو قول ابى حنيفة رح . حائط بين دارين لاحدهما
 ارض من لبن او اجر اختصما في الحائط فهو لصاحب الارض بمنزلة الجذوع . دار في يد
 في يد كل واحد منهم ناحية اختصموا في درج منها معقود باجر وسفلها في يد احدهم
 وظهر الدرج طريق للآخر لا منزله فانه يقضي بكل الدرج لصاحب السفلى غير ان
 لصاحب العلو طريقه عليه على حاله . جدارين دارين لرجلين وفي وجه احدهما
 طاق في الحائط يريد ان يجعله خوارستان قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان كان
 الطاق مرتفعاً على الاساس فليس له ان يحدت فيه بغير اذن شريكه وان كان
 فرجة ترك حين بنى الحائط فان كان الذي في جانبه الطاق مقرباً من ذلك الموضع
 بينهما لا يحدت فيه شيئاً بغير اذن صاحبه ايضاً وان كان هو يزعم ان ذلك له خاصة
 فله ان يفعل ما شاء ما لم يتعرض لشيء من البناء . جدارين رجلين انهدم واحد
 الجارين

جانب في المحاضر في ملكه جدا رامن الخشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم القاض
 واراد ان يبنى الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه ابو بكر ح ان اراد الذي
 قدم ان يبنى على طرف موضع الحائط مما يليه جاز وان جعل ساحة اسر الحائط الى جانب نفسه
 ليس بذلك وان اراد ان يبنى الحائط كما كان اراق منه ويترك الفضل بين الجانبين ^{سواء}
 له ذلك حائط بين رجلين ليس عليه حوله لاحد مما اتهدم فاراد احدهما ان يبنيه
 وابي الآخر ذلك ذكرنا ان موضع الحائط لو كان عريضا يمكن لكل واحد منهما ان يبنى
 حائطه في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الابي على البناء وان لم يكن كذلك فالمسئلة بعد
 هذا على وجه اربعة احدها ان ينهدم هذا الحائط وفي هذا الوجه لا يجبر الابي
 على البناء الا اذا كان الآخر محتاج الى ستره فحينئذ يجبر الابي وهو اختيار الفقيه
 ابي الليث راج هذا اذا اتهدم الحائط ولو كان الحائط مخوفا فهدمه احدهما
 فهو والاول سواء وقد ذكرنا هذا فيما اذا كان لكل واحد منهما عليه حمولان ففي
 الجدار رفرفعه احدهما وبناء من ماله كذلك وان كان صحيحا فهدمه احدهما
 يجبر الذي هدمه على البناء وان هدماه جميعا فاراد احدهما ان يبنى وابي الآخر
 يجبر الابي ايضا حاتم بين رجلين غار قدره او حوضه او شيء منه واحتاج الى المرمة
 فاراد احدهما المرمة وامنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم يواجرها القاضي لهما
 ويرمهما بالاجرة او يادن لاحدهما في الاجارة والمرمة من الاجرة قيل هذا قول
 يوسف ومحمد راج لان عندهما يحوز الحجر على الحر والقوى على قولهما وقال
 بعضهم القاضي يأذن لغير الابي بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به ^{حتى}
 يؤدي حصته والقوى على هذا القول دار بين رجلين اتهدم مت او بيت بين
 رجلين اتهدم فبناه احدهما لا يرجع فهو على شريكه بشئ لان الدار بمقتل القسمة

فاذا امكنه ان يقسم يكون متبرعا في البناء والبيت كذلك اذا كان ليبري يحمل التسمية
 قال وكذا لك الحمام اذا خرب كله وصار ساحة وكذلك البير اذا امتلأت من الحيات
 فله ان يطالب شريكه بالبناء فاذا لم يطالب واصلحها وفرغها كان متبرعا
 وعن محمد بن يحيى ما بين رجلين وابنية لهما فخرت كلها حتى صارت صحراء
 لا يجيران على العمارة فيقسم الارض بينهما وان كانت الطاحونة قائمة بينهما
 واداتها الا انه ذهب شيء منها فانه يجبر الشريك على ان يجمعها مع شريكه
 وان كان الشريك معسرا قيل لشريكه الاخر انفق ان شئت ويكون ذلك لك على شريكك
 وكذا الحمام اذا صار صحراء يقسم بينهما وان كان قائما الا انه انكسر شيء منه يجبر على ان يجمعها
 مع الشريك وعن محمد بن رمانة لا يجبر ولكن يقال للشريك الذي يريد الاصلاح
 ان شئت ابنه انت اذا تهدم منه بيت او احتاج الى المرومة ثم اجره فاذا
 اخذت علته فخذ منها نفقتك ثم يستويان فيه بعد ذلك رجلان اختصما
 في حائط كل واحد منهما يدعي انه له وكان مخوفانا فاصطلحا على ان يهد ما بينهما
 على ان يكون لاحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه جاز ذلك ويكون نفقة البناء و
 الهدم عليهما اثلاثا اراد به اذا كان الحائط بينهما اثلاثا قبل الهدم بطريق الصلح
 حمام بين رجلين هدم احدهما كله وغاب فجاء الآخر وبناه ذكره الامالي
 عن ابي يوسف رح ان الغائب اذا حضر كان بالخيار ان شاء ضمنه نصف ما
 كسر وخرب ويغرم له نصف قيمة ما بنى ويكون الحمام بينهما وان شاء ضمنه نصف
 الاول ويقال للذي بنى اهدم بناءك حتى يقسم الارض بينهما وعن خلف بن ايوب
 رح قال سألت محمد ارج عن حث بين رجلين ابى احدهما ان يسقيه قال يجبر
 على ذلك قلت فان فسد الحث قبل ان يرتفع وابى ان يسقيه قال لا ضمان عليه

وكان ينبغي ان يبرعه في السلطان حتى يامر بالسقي فان امتنع بعد ذلك ففسد من
 وهكذا ذكر الناطق في سج وقال اصل هذا النوع ان كل من يجبر على ان يفعل مع صاحبه
 فاذا فعل احدهما يكون متطوعا وان كان لا يجبر بفعل لا يكون متبرعا. ففعل هذا اذا
 كان النهر بين رجلين كراه احدهما او سفينته تحترق يخاف فيها الغرق او حمام خرب
 منه شيء قليل او عبد بين اثنين جازي جناية ففعله احدهما فوق هذا كله يجبر الشريك
 ان يفعل معه فاذا فعل احدهما كان متبرعا. وفي الغرفة فوق البيت لرجل اخر اذا
 انهدم ما فاجبه صاحب السفلى ان يبني لا يجبر فان بناه صاحب العلوى لا يكون متبرعا
 وذكر الخفاف رح ذرع بين رجلين اى احدهما ان يتفق عليه لا يجبر لكن يقع للأخر
 انفق انت وارجع بصف النفقة في حصة شريك. ولو انه انفق ولم يخرج الزرع
 مقدار ما انفق هل يرجع على شريكه بتمام نصف النفقة ام مقدار الزرع فهو الزرع
 ياتي بعد هذا ان شاء الله تعالى. وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رح في طاحونه بين شريكين انفق احدهما في مرمتها بغرض ان الشريك لا يكون متبرعا
 لانه لا يتوصل الى الانتفاع بها الا بذلك. جدار بين كرمين لرجلين لكل واحد منهما
 كرم انهدم فارد احدهما البناء واية الآخر فرفع الممتنع الى السلطان فامر السلطان
 ببناء برضا المستدعي ان يبني الجدار باجر معلوم على ان يأخذ الاجر بما جعلا فيه
 كان له ان يأخذ الاجر منهما جميعا وذكر في العيون شرب بين قوم امتنع بعضهم عن
 كرى النهر يامر الحاكم الاخرين بالكرى فان امتنع بعضهم كان للشركاء ان يمنعوا
 من شرب النهر حتى يدفع حصته وهذا في النهر الخاص فالما النهر العام فكريه
 يكون في بيت المال حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه حولة انهدم فبنا
 احدهما قال الفقيه ابو جعفر رح ان بناه بماله ونفقته بغرض ان صاحبه كان له

ان يمنع صاحبه من وضع الحولة حتى يعطيه نصف قيمة الحائط مبنيًا حتى القرار وان كان
 بناءه باذن صاحبه ليس له ان يمنعه عن وضع الحولة لكن يرجع عليه بنصف ما انفق
 في البناء وهذا الجواب فيما اذا كان الحائط بعد انه لم اصله لا يحتمل القسمة ^{تقسم} ولا
 لا يصيب كل واحد منهما من اصله ما يقدر على ان يبني حائطًا يمكنه وضع الحولة
 عليه فان كان اصل الحائط يحتمل القسمة على هذا الوجه فان بناءه باذن صاحبه
 فالجواب كذلك وان بنى بغير اذنه كان له منعه حتى يصطليح على شيء ^{جدارين} جدارين جارين
 لكل واحد منهما عليه حولة فهو من الحائط فاراد احدهما ان يرفعه ليصلحه وابي الآخر
 ينبغي لمن اراد ان يرفعه ان يقول لصاحبه ارفع حولتك باسطوانات وعمد ^{وتحسين} وتحسين
 انه يريد رفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل ذلك ثم رفع الجدار فسقط
 حوائطه لاضهان عليه . وعن الشيخ الامام ابي القاسم رح جدارين جارين ^{لها} لهما
 عليه حولة وليس للأخر عليه شيء قال الجدار الى الذي لا حولة له عليه فاشهد
 عليه ولم يرفعه مع امكان الرفع بعد الاشهاد حتى انه يهدم وافسد شيئًا قال اذا
 ثبت الاشهاد وكان مخوفًا وقت الاشهاد يضمن المتهود عليه نصف قيمة
 ما افسد بسقوطه اذا تمكن من رفعه بعد الاشهاد . حائط مشترك بين ^{جلين} جلين
 رهن ويخاف ضرر سقوطه فاراد احدهما النقص وامتنع الآخر . قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رح يجب على نقضه . وعنه رح اذا اراد احدهما نقض جدار
 مشترك وابي الآخر فقال له صاحبه انا ضمن لك كل ما يهدم لك من بيتك
 وضمن ثم نقض الجدار باذن الشريك فانه يهدم من منزله المضمون له شيء ولا يلزمه
 ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال الرجل لآخر ضمنت لك ما هلك من مالك لا يلزم
 شيء . ولو هدم ما جدار بينهما ثم بناء احدهما بنفقته والاخر لا يعطيه النفقة ويقع

انما اوضح عليه المحولة كان للذي يبناه ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق وان لم
 غير الجاني عليه جملة لانه كان له حق وضع المحولة في الاصل فلم يكن الباني متطوعا
 في البناء وهو كما مور من صاحبه بالبناء وهو بمنزلة العلو والسفل اذ انهدما
 ففي صاحب العلو السفل كان له ان يرجع على صاحب السفل بما انفق في السفل
 وان قال صاحب السفل لا حاجة لي في السفل علو كل رجل وسفل الآخر كل واحد منهما
 مقر لصاحبه بماله فوهن البنيان فاصطالحا على ان ينقض كل واحد منهما بيته
 ويبنيه كما كان جاز ذلك فيؤخذ صاحب السفل ببناء السفل لانه هو الذي
 هدم ولو هدمه من غير صلح كان عليه البناء ففي الصلح اول وان سقط البنيان
 من غير هدم قال ابو حنيفة رج لا يجبر صاحب السفل على بناء السفل ويقال لصاحب
العلو ابن السفل انت ولا يكون متبرعا في بناء السفل ويكون السفل في يده حتى
 يؤدي قيمة السفل. وقال القاضي الامام على السعدي رج في مسئلة الجدار
ليس له ان يرجع على صاحبه لكن له ان يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يوق
محقه على التفصيل الذي ذكرنا حائط لرجل عليه جذوع شاة خاصة في داره
 فاراد صاحب الدار ان يقطع رؤس الجذوع قالوا ينظر ان كان يمكن البناء عليها
 لطولها ليس للجدار ان يقطعها ولا يكون لصاحب الجذوع ان يبني عليها شيئا وان كان
 رؤس الجذوع قصيرة لا يمكن البناء عليها كان لصاحب الدار ان يقطعها لانه
 لا فائدة لصاحب الجذوع فيها والجوارض في ذلك حائط لرجل وجهه
 في دار رجل اخر اراد صاحب الحائط ان يطين حائطه وصاحب الدار يمنع
 عن دخول داره ذكر محمد بن سلمة عن ابن شجاع رج انه ليس له ان يمنع عن
الحائط وله ان يمنع عن دخول داره ولو انهدم الحائط وقع طينه في داره

وصاحب الحائط يريد اخراج الطين ولا سبيل له غير دخول الدار قال له ان يمنع
عن دخول داره وليس لصاحب الدار ان يمنع عن ماله رجل له نهر في ارض
رجل ولا يمكنه المرور في بطن النهر قال محمد بن مسلمة ربح يقال لصاحب الارض
اما تدعه ان يدخل الارض ويصطليك نفسه او تضلحه انت فلا الفقيه ابو
الثلث
ربح بهذا نأخذ ولكن لك في مسئلة الحائط رجل اشترى مشجرة واستاجر ارضا
بجنب المشجرة وقطع الاشجار ووضعها في الارض التي استاجرها ولهذا
الارض طريق في كوم رجل ذكر في النوازل ان للمستأجر ان يمر في طريق هذه الارض
ويحمل الخشب دار فيها حجرة لرجل واصطبل لأخرا راد صاحب الاصطبل
ان يعلق باب الدار في وقت يعلق الباب فيه كان له ذلك بيتان كل واحد منهما
مسقف بسقف واحد واحد هما الرجل والاخر لرجل اخر فاراد احدهما ان يجعل
لبيته سقفاً اخر وبه ينسد دخول الضوء والشمس في بيت صاحبه قالوا
ان كان في القديم كل بيت مسقفاً بسقف واحد كان لصاحبه ان يمنع عن
ذلك
وحد القديم ان لا يحفظ اقراهم غير ذلك دار فيها ساحة بين رجلين اسمها
بيتا
نصارت الساحة لاحدهما والبناء لآخر فاراد صاحب الساحة ان يجعل الساحة
وينسد بها الريح والشمس على صاحب البناء في ظاهر الرواية له ذلك وليس
لصاحب البناء حق المنع وقال نصير ربح له ان يمنع والفتوى على ظاهر الرواية
وعلى هذا لو اراد ان يبيع في الساحة اصطبل او تنورا او جاما كان له ذلك
دار بين قوم في سكة غير نافذة اشترى احدهم بجانبها دار اخرى باب هذه الدار
المشترى في سكة اخرى غير نافذة اراد ان يفتح باب تلك الدار التي كانت له
في هذه الدار ويدخل في هذه الدار ويدخل في هذه السكة كان له ذلك ولو اراد

ان يفتح لتلك الدار التي كانت له طريقا في هذه السكة - لان الدار الحادثة ليس ذلك
رجل له دار في سكة ظهر هذه الدار في سكة اخرى غير نافذة اراد ان يجعل لدار
بابا في هك السكة - اختلفوا فيه والصحيح انه يمنع عن ذلك اذا الركن له طريق
في هك السكة - دارين جماعة في سكة غير نافذة - اقتسموها واراد كل واحد
منهم ان يفتح بابا لما صار له بحكم القسمة في هذه السكة كان له ذلك وليس
السكة ان يمنعوه . سكة غير نافذة اراد اهلها ان يجعلوا على رأس السكة ^{ليس} دبرا
لهم ذلك لان العامة فيها حق الدخول عند الرحمة حتى يخف الزحام سكة
غير نافذة قال ابو حنيفة رح ليس لاصحاب السكة ان يبيعوها وان اجتمعوا
على بيعها ولا يقسمونها فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثر فيها الزحام
للناس ان يدخلوا في هذه السكة حتى يخف الزحام . رجل له دار في سكة غير
نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر اسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح
انه ليس له ذلك . ولو اراد ان يفتح بابا آخر على من بابها كان له ذلك على
الرجل وسفل الآخر قال ابو حنيفة رح ليس لصاحب العلوان بيت في العلوان
او يتد وتدا الا برضاء صاحب السفل . وقال صاحباه رح له ذلك اذا
له روض بالسفل والمختار للفقوى انه ان اض بالسفل يمنع وان له روض لا يمنع
وعند الاشتباه والاشكال يمنع . رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب في
هذه السكة وظهر هذه الدار في سكة نافذة اراد ان يهدم حائط داره ويجعل ^{السكة}
نافذة ليس له ذلك بغير اذن اصحاب السكة والله اعلم

فصل فيما يجوز لاهل الشريكين ان يفعل في المشترك

ارض بين رجلين روى ابن مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ليس لاحدهما

ان يزرع فيها قدر حصته . وفي الدار المشتركة ان يسكن . وروى هشام عن محمد بن
ان له ذلك في الوجهين ثم في الدار المشتركة اذا كان احدهما غائباً كان للآخر ان يسكن
كل الدار بقدر حصته وفي رواية ان يسكن من الدار قدر حصته . ولو خاف ان يخرج
الدار بترك السكينة كان له ان يسكن كل الدار . دار مشترك بين رجلين لكل واحد ^{بط}
الدابة وان يتقضا فيه ويضع الخشب ومن عطب بذلك لا يضمن . وان حفر فيها
يؤاؤمر بان يطمها . قال ابو حنيفة ربح طريقي غير نافذ كان لاصحاب الطريق
ان يضعوا فيه الخشب وان يربطوا الدواب وان يتقضا فيه . وان عطب انسان
بالوضوء والخشب لا يضمن واضع الخشب . وان حفر فيها يبرأ او يجر فيها فعطب
انسان بذلك يضمن فيؤخذ بان يطم البئر . رجل له دار كان لها طريق وقد سد
الطريق وجعل لها طريقاً اخر فباعها بمقوقها ذكر ابن سنان عن محمد بن ابي بكر
للمشترعين الطريق الاول وله الطريق الثاني فان لم يكن لها طريق فهو بالخيار ان شاء
اخذ وان شاء ترك . وكذا لو اشترى داراً ولم يقل بمقوقها وليس لها طريق
كان له الخيار على نحو ما قلنا . سكة غير نافذة اراد بعض اهلها ان يجعل فيها طمياً
قالوا ان ترك من الطريق مقدار ما يمر فيه الناس يتخذ ذلك في الاحياء ويرفعه
سريعاً ولا يترك في الطريق لا يمنع من ذلك وقال محمد بن سلمة ربح في سكة غير نافذة
لا بأس بان تمخذا الارض وبلى الطين والدكان وليس لهم ان يمنعوه . وان احدث
رجل فيها شيئاً نحو الكنيف والميازيب قال ابو حنيفة ربح اذا خاصم في ذلك ولعل
من الناس له ان يهدم وان كانت قديمة ترك . ولو امارا دان يحدث رجل في
آخر السكة شيئاً لا يملك ذلك الا باذن جميع اهلها الاعلى والاسفل . نخلة لرجل
او رجلين او رجل وبشرها لآخر كانت النفقة على صاحب الثمران لم يترسسه فابصرها

الثمر الاتفاق فانفق صاحب الرقبة بقضاء أو بغير قضاء ثم اثمر في سنة أخرى
كان لصاحب الرقبة أن يرجع بما انفق في الثمر ولا يكون متبرعا. ولو دفع ثمنها ^{سنة}
فمات العامل في بعض السنة فانفق صاحب الثمر بغير القاض لا يكون تبرعا.
يرجع بما انفق في الثمر. ولو لم يميت العامل وبكته غاب فانفق رب الثمر يكون تبرعا
الا ان ينفق بامر القاض. وكذلك الحيوان والدابة بين رجلين حكاه الناطق عن
الزارعة الكبيرة لم يرق غرس فيه رجل شجرة الفرساد قالوا لا بأس به اذا كان
لا يضر بالطريق وبطيب للغارس وورقها واكل فرصادها. وان كانت الشجرة في المسجد
قال الفقيه ابو جعفر لا بأس بكل ثوبها ولا يجوز اخذ ورقها

فصل في المهايأة

المهايأة في الاملاك المشتركة التي يمكن الانتفاع بهما مع بقاء عينها مشروعة
ولا يشترط لجوازها ذكر المدة ولا تبطل بموت احد هما ويتفرد احدهما بقضها
بعده. وبغير عذر في ظاهر الرواية. وروى ابن سماعه عن محمد بن ابي عبد الله لا يتفرد احدهما
بقضها الا بعد راد يطلب قسمه عنهما هذا اذا كانت المهايأة بغير امر القاض فان كانت
بحكم الحاكم لا يتفرد احدهما بقضها مالم يصطلحا. ويجوز المهايأة في الجنس الواحد
وفي الجنسين الا ان في الجنس الواحد كالدار الواحدة لوتها شيئا بنفسها زمانا
شهر او سنة او يوما او شيئا مكانا بان يسكن هذا طائفة من الدار والاخر
الطائفة الاخرى او يزرع احدهما هذه الطائفة في الارض والاخر الطائفة الاخرى
جانبا على كل حال. وان طلب احدهما المهايأة من حيث المكان روى الكشي عن محمد بن عيسى
رج ان القاض يحجب وفي الجنسين كالدار والارض اذا تم شيئا على ان يسكن هذا
هذا المدار والاخر يزرع هذه الارض او في الحمام والدار على ان يسكن هذا هذا

الدار الآخر يأخذ الحمام ويؤجران تهمايّا بتراضيهما جائز وإن طلب أحدهما وإيه الآخر لا يجبر
القاضي . دار بين رجلين فيها منازل تهمايّا على أن يسكن كل واحد منهما منزلاً معلوماً
علواً وسفلاً ويؤجره فهو جائز . وأن تهمايّا في الدار من حيث الزمان بأن تهمايّا
على أن يسكن أحدهما هذه الدار سنة وهذه سنة وبولج هذا سنة وهذا سنة
فالتمايّا في السكنى جائز إذا فعلاً بتراضيهما . أما إذا تهمايّا على أن يؤجرها هذا سنة
وهذا سنة اختلفوا فيه . قال الشيخ الإمام المعروف بمجاهر زاده رح الطاهر
أنه يجوز أن استوت العلتان فيها وإن فضلت في نوبة أحدهما يستتركان في
الفضل وعليه الفتوى . وكذا التمايّا في الدار بين علي السكنى والعلّة بأن تهمايّا
على أن يسكن هذا هذه الدار وهذا هذه الدار الأخرى أو يؤجر هذا هذه
الدار وهذا هذه الدار أن فعلاً ذلك بتراضيهما جائز . وإن طلب أحدهما
وإيه الآخر ذكر الكرخي رح أن القاضي لا يجبر في قول أبي حنيفة رح وفي الدار الواحدة
يجوز أن عند في الدار لا يجبر في قسمة الجبر كذلك القسمة بطريق التمايّا . وذكر
شمس الأئمة السرخسي رح الأظهر أن القاضي يجبر على التمايّا الآن في الدارين
إذا علت ما في يد أحدهما أكثر مما علت الأخرى لا يرجع أحدهما على صاحبه شيئاً
وفي الدار الواحدة إذا تهمايّا في العلّة فأعلنت في نوبة أحدهما أكثرهما أعلنت في
نوبة الآخر يستتركان في الفضل . ولو تهمايّا في دارين في مصرين أن فعلاً ذلك
بتراضيهما جائز ولا يجبر القاضي في ظاهر الرواية . ولو تهمايّا في نخل أو في شجر على أن يملك
هذا ثمرة سنة ويأكل الآخر سنة أخرى لا يجوز . وكذا الأغنام وجميع الحيوانات
إذا تهمايّا على أن يكون ولدها ولبنها وصوفها سنة لهذا وسنة لآخر لا يجوز
ويكون ذلك بينهما ولا يحمل فضل اللبن والصوف والتمتد أجل كل واحد منهما صاحبه

في حل بكان اللبن والصوف والنفرا فاما المحن ذكبا لظواهر ان كان صاحب الفضل يستهلك
الفضل فجعله صاحبه في حل بري لا نه اذا جعله في حل والفضل قائم كان هذه هبه
المشاع فيما يحتمل قسمته وبعد الاستهلاك يكون ابراء عن الضمان وذلك
جائز. ولو كان العبد بين شرهين فتما ثانيا في الخدمة جاز في قولهم. وان طلب احد^{ها}
وابه الاخر بحجب القاضيه في العبد بين لونها ثانيا في الخدمة جاز في قولهم وان طلب احد^{ها}
وابه الاخر لا يجبر الاب. ولو تمها ثانيا في غلة العبد بان تمها ثانيا على ان يواجر احد هاسنة
ادتمها فيكون الغلة له والخير يواجره ويعطيه فيكون الغلة له لا يجوز ذلك في قول
ابن حنيفة. رح لا في العبد الواحد ولا في العبدين وفي قول صاحبيه يجوز في العبد^{الواحد}
ولا يجوز في العبدين. وفي الدائتين والدانية الواحدة لا يجوز المهاداة في قول ابن حنيفة
رح لا كويا ولا استغلا لا وعند هما يجوز في الدائتين كويا واستغلا لا وفي الدانية
الواحدة اذا تمها ثانيا استغلا لا لا يجوز وان تمها ثانيا كويا قال الشيخ الامام المعروف بنحو هاتين^{ينبغي}
ان لا يجوز لا كويا ولا استغلا لا. واذا اجازت المهاداة في العبد الواحد في الخدمة ان شئنا
ان يكون نفقته وكسوته عليه في نوبته فاذا فرغ من خدمته يكون نفقة وكسوته على^{الاب}
في نوبته جاز ذلك في الطعام ولا يجوز في الكسوة فيكون المكسوة عليهما. واذا تمها ثانيا في
رعي الغنم على ان يرعى احد هما بنصفه او باجره شهر اجل ذلك. ولو كانت الجارية بين رجلين
فمات احد هما عليهما من صاحبه في نوبته فان القاضيه امرها بالمهاداة ولا يضعها
على يد عدل لان في ذلك تعطيل النفعة على احد هما. ولو كان بين رجلين عبد^{وامه}
وتمها ثانيا على ان تخدم الامة احد هما والعبد يخدم الاخر على ان طعام الامة^{على}
من شرط له خدمة الامة وطعام العبد على الاخر جائز ذلك استحضانا وكذا لو سكتا
عن الطعام كان طعام الامة على من تخدمه الامة وطعام العبد على الاخر وكسوتهما^{تكون}

عليها كلمة العارية فان النفقة تم تكون على المستقر والكسوة تكون على المالك
فنه ————— في ذكر الفاظ تكون اقرارا بالملك للمخاطب ما لا يكون
ذكر محمد في الكتاب ستة الفاظ سلم في هذه الدار واعطيتها وابرأ منها
وانزكها ودعها واخرج منها رجل في يديه دار يدعيها غيره فقال الذي في يده
للدعي سلم في هذه الدار او قال اعطينها او ذكر غيرها من الفاظ الستة فهو على
وجهين اما ان ذكرها مقرونة بالبدل او غير مقرونة بالبدل وكل ذلك على وجهين
اما ان تقدم بها ذكر الصلح او لم يتقدم فان ذكرها مقرونة بالبدل ولم يتقدم ذكر
الصلح فانه يكون اقرارا من القائل بالملك للمخاطب سواء كانت الدار في يد
القائل او في يد المخاطب حتى لو قال الاخر لا سلم كان له ان يأخذ الدار من القائل
لانها اذا ذكرت مقرونة بالبدل ولم يتقدم بها ذكر الصلح يكون للسوم عادة فان قيل
اذا قال لغير سلم في هذا الثوب بعشرة دراهم يكون طلبا للبيع كانه قال بعني بالف
او ملكني بالف واما اذا تقدم بها ذكر الصلح بان قال اصطحننا على ان اسلم لك هذه
الدار على ان تنسلم لي الف درهم او هذا العبد وابنه الاخذ لا يكون ذلك اقرارا
في الالفاظ الستة لانها جعلت اقرارا وسوما بمحكم العرف وفيما اذا تقدم بها
ذكر الصلح يراد به ثراء الخصومة والابراء عن الدعوى ولو قال بعد ذكر الصلح سلم
لخصومتك ودعوالا في هذه الدار بالف لا يكون ذلك اقرارا بالملك للمخاطب
وان لم يكن شيئا من هذه الالفاظ مقرونة بالبدل وقد تقدم ذكر الصلح او لم يتقدم
فان كانت الدار في يد المخاطب لا في يد القائل في الالفاظ كلها لا يكون ذلك اقرارا
بالملك للمخاطب لان قوله سلم في قوله اعطيت هذه الدار اذا لم يكن مقرونا بالبدل
يكون عبارة عن الدفع ولو قال ادفع الي لا يكون اقرارا وكذا لو قال ابرأ منها واخرج

منها او دعيها في ما اذا كانت الدار في يد القائل وذكر الالفاظ غير مقرون بالبدل
لا يكون اقرارا بالملك للمخاطب الا قوله سلم في هذه الدار. وقوله اعطيت هذه الدار
فانه يكون اقرارا لان قوله سلم في طلب التملك لا طلب الدفع فان في الدفع يقال
سلم الي وقوله اعطيت طلب التملك. ولو ان رجلا قال لغير سلم في شراء هذه الدار
مالف يكون مساومة ولو اشترى رجل دارا بالالف ثم قال لغير المبيع سلم في شراءها
بكذا او لم يذكر المال لا يكون اقرارا بالملك وانما يراد بهذا سلم في مالك فيهما من
الماتع لنفاذ البيع من رهن او اجارة لانه لما اشترى او لا فقد اقر بالملك لبايعه
فلو صار مقر لغيره يكون مكذب بالنفسه فيما اقر وهو بمنزلة ما لو قال الرجل لغيره
اشترى منك هذه الدار بالالف على ان يسلمها. الي فلان لا يكون اقرارا بالملك
لغلان والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الاقرار

فصل فيما يكون اقرارا

الاصلا فيه ان الكلام اذا خرج على وجه الكناية عن المال الذي ادعاه المدعي
يكون اقرارا. رجل قال لغيره اقض الالف التي عليك فقال ساعطيكها او غدا
اعطيكها او سوف اعطيكها او اقعده فانتزنها او انتقد ها كان اقرارا بالملك
ولو قال اتزن او انتقد لا يكون اقرارا. ولو قال غدا يكون اقرارا. ولو قال احل
الغرماء علي بها او قال ائتي برجل من الغرماء اضمنها عنك كان اقرارا فكذا لو قال
ابرأتني منها او دهيته الي او صدقت بها علي او حبستها لك كان اقرارا. ولو قال
لغيره عليك الف درهم فقال المدعي عليه غير واحد او قال لا تفعل فانما يدفع
اليك او قال حتى اتيت ضد وفي او قال المدعي عليه كرامة كان اقرارا. ولو قال تعال

او قال فسوف تأخذها لا يكون اقرارا. ولو قال لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه
 اما خمسمائة منها فلا امر بها يكون اقرارا بخمسمائة. ولو قال لي عليك الف درهم
 فقال كيسه بدو ولا ترازويه يا ربك لا يكون اقرارا. ولو قال لي عليك الف درهم
 فقال المدعي عليه مع مائة دينار قال الفقيه ابو بكر لا يكون اقرارا. وقال الفقيه
 ابو الليث رح ان صدقة في الدنانير صح اقراره بالمالين وان كذبه في الدنانير صح
 اقراره بالدرهم رجل ادعى دار في يد رجل فقال المدعي عليه ابرأتني عن هذه الدار
 لا يكون اقرارا. ولو ادعى مائة درهم فقال المدعي عليه قد قضيت مائة بعد ما
 فلاح لك على لم يكن اقرارا. وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعي عليه قد قضيت
 خمسين درهم لا يكون اقرارا. ولو قال قضيتها كان اقرارا وعليه اثاب القضاء
 ولو قال لرجل لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه لي عليك الف درهم عن
 لي يوسف رح انه لا يكون اقرارا. وكذا لو قال المدعي عليه ولي علي خلف درهم
 او قال لي عليك مثلها او قال لي عليك مثلها. وكذا لو قال المدعي عليه ولي عليك
 ايضا الف درهم. او قال لرجل اعتقت عبدا فقال المخاطب وانت ايضا اعتقت
 عبدا او قال قتلت فلانا فقال المخاطب انت ايضا قتلت فلانا لا يكون اقرارا في
 من ذلك. وقال محمد رح يكون اقرارا في جميع ذلك. ولو ان رجلا في يده دار اقراره
 كان يدفع غلتها لفلان لم يكن اقرارا بالدار لفلان. ولو ادعى رجل على رجل مالا
 فقال المدعي عليه كل ما يوجد في تذكر المدعي بخلي فقد التفتته قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رح لم يكن ذلك اقرارا قال لانه روي عن اصحابنا روح ان رجلا
 لو قال كل ما اقر فلان على فلانا مقربة لا يلزمه شيء. رجل قال لامرأة بين يدي الناس
 غفر الله لك حيث وهبت لي مهرا فقالت ارضي بخمسينم فقال القوم هل نشهد ^{علي}

هبتك فقالن هزأوا من كراهه فاشند قالوا هذا الكلام يحتمل الرد ويحتمل التصديق فانما

يصير اقرار القبيحة ان قالت المرأة اري بشقيل الرأ لا يكون اقرارا رجل قال لفلان على الف

في كتابي كان باطلا ولو قال في حسابي ذكر في المنتهى انه اقرار وقال ابو الفضل ربح قوله في حسابي اقرار

مختلف ما ذكر في الاصل رجل ادعى على رجل الف فقال المدعي عليه فدا عطينك دعواك لم يكن

اقرارا وكذا لو قال المدعي عليه اخرج من دعواك شها لو قال خال الذي ادعت لم يكن اقرارا ولو قال

اخرجني دعواك حتى يقدم ما اؤ اعطيتكم اكون اقرارا ولو قال حتى يقدم مالي فاعطيتك عن عوا

فليس باقرار رجل قال لا اخرج عليك الف درهم فقال لا اعطيتكم اكون اقرارا ولو قال لي

عليك الف درهم فقال المدعي عليه اخرجني هذا الف يكون اقرارا ولو قال اخرجني عليك

الف درهم فقال المدعي عليه لك على الف درهم ما بعدك من ذلك عن محمد ربح انه قال لا

نتج قال لان آخر كلامه ما بعدك دليل على انه لم يرد به التصديق فقبل له لو قال ما بعدك من

مقال منها يارنه فانه يضيف ذلك الى الف رجل قال اخرجني فاضت مائة درهم فقال

لا اعود بها او قال لا اعود بعد ذلك فهو اقرار ولو قال ما استقرضت من احد

سواء او قال من احد غيرك او قال ما استقرضت من احد قبلك او قال لا استقر

من احد بعدك لم يكن اقرارا ولو ادعى على رجل انه غصب منه مائة درهم فقال لم

مع هذه المائة شيئا او قال لم اغصب من احد قبلك او احد بعدك او واحد

سواء او احد معك فكل ذلك اقرارا ولو ان رجلا في يديه عمد فقال له رجلا

استاجر مني او ادفع الى غلبي عبيدي فقال الآخر نعم كان ذلك اقرارا ولو ان

رجلا قال لقسم اتقسم هذه الدار ثلثا لفلان ثلثا لي وثلثا لفلان آخر لم يكن ذلك

اقرارا للاخرين بثلثي الدار حتى يقول لفلان ثلثها ولفلان ثلثها ولو قال

هذه الدار ليست لي تم اقام البينة انها له قبلت بينة لانه لم يقر لرجل

معروف ولو أن رجلاً قال لنعيم أخبر فلان أن له على الف درهم كان اقتراراً بكذا لو قال لا تخبر
 فلان أن له على الف درهم بحقه أو من حقه كان ذلك اقتراراً ولو أن رجلاً قال أشهد بأن
 على الف درهم كان اقتراراً ولو قال لا تشهدني وإن لفلان على الف درهم لا يكون اقتراراً رجل قال
 لنعيم عليك الف درهم فقال حقاً وبقينا أو صدقاً أو قال الحق واليقين والصدق أو قال
 حقاً وبقينا يميناً أو صدقاً أو صدقاً كان ذلك اقتراراً ولو قال الحق حق واليقين يقين والصدق
 صدق لا يكون اقتراراً رجل قال لفلان على الف درهم إن شاء فلان فقال فلان شئت
 كان باطلاً ولكن لك كل اقترار علق بالشروط أو الخطر نحو أن يقول لفلان على الف درهم إن دخلت
 الدار وإن هبت الريح وإن قضى الله تعالى أو قال بغير الله إلا أو قال إن أصبت مالا أو قال إن كان
 حقاً كان كله باطلاً ولو أن رجلاً قال أشهد وإن لفلان على الف درهم إن مت كان عليه الف
 عاش أو مات وكذلك لو قال لفلان على الف درهم إذا جاء رأس الشهر أو إذا قطر الدار كان ذلك
 اقتراراً ودعوى الأجل باطل إلا أن ثبت الأجل بالبيعة أو بإقرار الطالب وعلم قول لشا فخرج المال عليه
 الأجل ولو قال له على الف درهم إن أبى أو غير ذلك أو قال إلا أن أراه ذلك فإنه لا يلزمه شيء بل
 أو مات قبل أن يبيد له ولو قال لفلان على الف درهم فيما أعلم كان باطلاً في قول بجنيته رحمه الله
 وكذا لو قال لفلان على الف درهم في علمي ولو قال قد علمت أن لفلان على الف درهم كان اقتراراً
 في قولهم ولو قال له على الف درهم فيما أظن أو فيما أحسب أو فيما ظننت أو حسبت كان باطلاً
 في قولهم ولو قال له على الف درهم في منهاذة فلان أو في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال
 بشهادة فلان أو يعلم فلان كان اقتراراً لأن حرف الباء للاتصاف فيقضي وجود المصق به
 ولو قال في قول فلان أو يقوله أو في حساب فلان أو بحسابه أو في كتاب فلان أو بكتاب
 لا يلزمه شيء ولو قال لفلان على الف درهم في صك فلان أو بصكه أو قال بصك
 أو في صك ولم يصف إلى أحد يلزمه المال وكذا لو قال يسمي أو في سمي أو بكتاب أو في كتاب أو في

يخيه وبينه او من حساب بينه وبينه كل ذلك اقرار: وكذا لو قال له علكك بالف درهم او كتاب او حساب بالف يلزمه المال وكذا لو قال له علف درهم من ثبته بينه ومن تجارة بينه وبينه او من خلطه لزمه الالف ولو قال له علف درهم في ثبته فلان الفقيه ويفتيه او في فقهه لا يلزمه ثبته كما لو قال بقول فلان ولو قال له علف درهم بفضاء فلان وفلان قاض يلزمه المال كما لو قال بشهادة فلان او يعلم فلان وان لم يكن فلان قاضيا فقل الطالب
تأكدنا اليه ففرضي عليه بالف يلزمه المال وان نصادق ان فلان لم يكن حكما بينهما الا يلزمه ثبته
او يكون الاقرار بالبيان كما يكون باللسان. بكل كتب على نفسه ذكر حق بمحض قوم او املاء على
ليكتب ثم قال اشهد واعلى بهذا الالف لفلان كان اقرارا ويحل لهم ان يشهدوا عليه
بالمال المكتوب فيه وان لم يقرأ الصك على الشهود ولم يقره عليه لان الكتاب وان كان
محتملا الا انه لما امرهم بالشهادة لم يبق الاحتمال وان كتب الصك بنفسه بين قوم
ولم يقرأ عليهم ولم يقل اشهد واعلى فذكر الكتاب انه لا يكون اقرارا حتى لا يحل لهم ان يشهدوا
بدل لك المان عليه وقال القاضي الامام ابو علي النيسابوري ان كان المكتوب مصداقاً لمسوماً نحو
ان يكتب لبـ الله الرحمن الرحيم هذا ما اقر فلان بن فلان على نفسه لفلان بالف درهم
وعلم الشاهد بما فيه وسعه ان يشهد عليه بالمال المكتوب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدهم
ولو انه كتب وقرأ على الشهود حل لهم ان يشهدوا وبذل لك المال وان لم يقل اشهدوا
ولو ان غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود فقلل الكتاب اشهد واعلى بما فيه
كان ذلك اقرارا وان لم يقل اشهد والايكون اقرارا ولو كتب بين يدي قوم اميين
كتبا وقال للشهود اشهد واعلى بما فيه ان علموا بما فيه حل لهم ان يشهدوا عليه والا فلا
سواء كان الكتاب محنوما او لم يكن وان كتب على وجه الرسالة بان يكتب هذا من فلان
بن فلان الى فلان بن فلان اما بعد فان لك على الف درهم من قبل فلان يكون اقرارا حل لهم

ان يشهد واعليه بذلك المالى اذ علموا ما فيه وان لم يقرأ عليهم ولم يشهد بهم وان كتب
على وجه الرسالة في ثوب او خرقة او نحوها لم يكن ذلك اقرا ولا ميل لهم ان يشهدوا
عليه بذلك المالى الا ان يقول لهم اشهد واعلى هذا المالى وكل ما عرف في الاقرار
فهو الطلاق والعقاق كذلك الا في الحدود والقصاص ولو كتب الرجل في صحيفة
حسابه لفلان على الف درهم ثم اقرا به كتب ونكر المالى او شهد الشهود على انه كتب وهو
ينكر المالى ذكر في الكتاب انه لا يلزمه شيء ولو قال وجدت في كتابي ان لفلان على الف درهم
او قال وجدت في ذكرى او حسابي او مخطي ان لفلان على الف درهم او قال كتبت بيني ان لفلان
على الف درهم كان ذلك باطلا لا يلزمه شيء لانه محتمل ولو قال لفلان على الف درهم
في حسابي او في كتابي ثم قال اردت بذلك الخبر باطلا يلزمه المالى في القضاء وقال شيخنا في
رحمهم الله ما كان مكتوبا بالخط البياض في يادكاره لم يثبت في يادكاره الا ما كان له على
الغاس وللناس عليه رجل تراعى رجل صكا بمال وقال له اشهد عليك بهذا المالى
الذي في الصك فقال نعم كان ذلك اقرا حل له ان يشهد عليه رجل كتب على نفسه
صكا عند قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهد واعليه لم يكن ذلك اقرا الا ميل
لهم ان يشهد واعليه بذلك المالى وكذا لو قال الشهود اشهد عليك بهذا
فقال اختموا عليه ولو قالوا اختم هذا الصك فقال اشهد واعليه كان
اقرا حل لهم ان يشهد واعليه وكذا الاشارة المعهودة من الاخرس
تكون اقرا وكذا لو كتب الاخرس ولو كان قادرا على الكتابة فاشار بجزء
اشارته والمرضى الذي اعتقل لسانه لا يعتبر اشارته رجل قال الاخر
اخذت منك الفادريعة والف اغصبا فضاغت الودريعة وهذه الف
غصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الودريعة كان القول قول

المقر له يأخذ هذه الالف ويعزم المقر القاخرى وكذا لو قال المقر له
لا بل غصبت الالفين كان الجواب كذلك . ولو قال المقر ^{غصبت} عني الفاو
منك الفا وهلك الوديعه وبقي الغصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب
كان القول قول المقر . يأخذ المقر له الالف ولا يضمه شيئا . رجل
قال لغيره هذه الالف وديعة لك عند ^ف فقال المقر له ليست بوديعة
ولي عليك الف من قرض او ثمن بيع ثم جحد المقر الدين والوديعة والرد
المقر له ان يأخذ الوديعة قضاء عن الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان
بالوديعة او لا بطل بالرد ولو قال المقر له ليست بوديعة ولكني اقضتكها ^{وجحد} بيعها
المقر المقرض كان للمقر له ان يأخذ الالف بيعها الا ان يصدقه المقرض ^{لا يكون} فح
للمقر له ان يأخذ الالف بيعها ولو قال رجل لرجل لك على الف درهم من قرض فقال المقر
ليس لي عليك قرض ولكنه ثمن بيع فجد المقر المقرض و ثمن البيع كان للمقر له ان يأخذ
الالف عوضا عما يدعي لانهما اتفقا على الدين ولو قال هذه الالف اخذتها
منك غصبا وقال المقر له لم تأخذها مني ولكن لي عليك الف من ثمن بيع فجد المقر
الدين والغصب ليس للمقر له على الالف الغصب سبيل وله ان يأخذ من المقر ^{قال} الف الا انها
اتفقا على وجوب الالف . رجل ساكن دارا قرانه كان يدفع الاغلة غلة هذه الدار
الدار داري كان القول قوله وقوله الاول لا يكون اقرارا بان الدار لمن يأخذ منه ^{الاجرة}
وذكر الناطق رح ان هذا رواية ابن سماعة عن محمد رح وفي رواية هشام عنه يكون
اقرارا بالملك لمن كان يدفع اليه الغلة . رجل قال لغيره ابتع مني عبدا هذا او قال
استاجر مني او قال اعرتك داري هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا له بالملك . وكذا
له لو قال له ادفع لي غلة عبدي هذا او اعطني ثوب عبدي هذا فقال نعم فقد اقر بالثوب والعبد له

وكذا لو قال افتح باب داري هذه او قال اسرج دابة هذه او قال اعطني نسج ينفى
هذا او لجام ينفى هذا فقال نعم كان اقرا. ولو قال الخالب في جميع ذلك لا لا يكون
اقرا. رجل قال لغيره لم اغضبك الا هذه المائتين عوارب المالك وكذا لو قال مالك ^{عليه}
الامانة درهم او سوى مائة درهم او اكثر من مائة درهم كان اقرا بالمائة ولو قل ما
على اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقرا المقر له اذا اقرا الدين لفلان الاخر وصدة
الثاني صح ذلك ويكون حق القبض للاول فان ادى المقر الثاني يبرأ رجل قال لامرأة
بقرة هذه لك قال ابو القاسم رح ان قال بالفارسية اين كا ومن ترى يكون هبة نلابد ^{من}
التسليم وان قال تراست او قال ان تراست يكون اقرا رجل قال لاهنه الصغير
اين مال تراكردم او بنام تو كودم او ان تو كودم يكون تمليك. وقال الشيخ الامام الاحل
الاستاذ مهير الدين رح بنام تو كودم لا يكون تمليك ولا اقرا. وذكره المنتقى اذا قال
ار حبه و رد كودم و رد لفلان او قال الارض التي حدوها كذا لولدي فلان وهو ^{صغير}
كان مائرا او يكون تمليك. وذكره المنتقى رجل قال لفلان نصف علة هرة البستان ^{او قال}
نصف غلة هذا العبد حان اقراره بالغله. ولو قال نصف داري هذه او نصف غلة ^{نصف}
او نصف بستان في هذا لا يجوز ولا يلزمه هذا الا في ارضية. قالوا اني اضاف المال
الى نفسه اولا بان قال عبد هذا فلان يكون هبة على كل حال. وان لم يصف، ^{نفسه} الى نفسه
بان قال هذا المال لفلان يكون اقرا ونكر في المنتقى رجل قال داري هذه ولا وادي
الاصغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا وان قال هذه الدار
للاصغر من اولادي فهو اقرا وهي الثلاثة من اصغرهم لانه لم يصف الدار الى ^{نفسه}
وكذا لو قال ثلث دار هي هذه لفلان كانت هبة. ولو قال ثلث هذه الدار لفلان
يكون اقرا رجل اقر عين لرجل ثم انكر اخلف المشايخ فيه قال ابو نصر الدوبسي رح

يخلف بالله ما اقررت له بكذا وقا، ابو القاسم الصفار رحمه لا يخلف على الاقرار الا ان
في الدين يخلف بالله ما له عليك كذا وفي العين يخلف على العين عين يهد رجل اقراره لرجل لم يكن
بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
صح اقراره حكما ولا يجعل للمقر له، وان اراد المقر بهذا الاقرار عليك مبتدأ قال لا يملكه لان
الاقرار اخبار وليس بتعليق، رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامرأة هذه
ثم مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع او هبة
كان لها ذلك ولا بنفس الاقرار لا تملك، رجل ادعى على رجل الفاضل مائة منها
مؤجلة وخمسمائة منها مججلة وقال المدعى عليه ما بقى من مائة في نيت
قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهير الدين رحمه هذا جواب المؤجل وقال الشيخ الامام
الاجل نجم الدين عمر الفسيحي رحمه قال رجل ما بفلان درهم داد في است لا يلزم منه
شيء بهذا الكلام ما لم يجعل على او في رتيته قال رضي وينبغي ان يكون هذا اقرارا للمنازعة
رجل اقر في صحته وكما لم يفعله ينبغي ما هو داخل منزله لامرأة غير ما عليه من مائة
ثم مات الرجل وترك ابنا فادعى الابن ان ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم الصفار رحمه
ان علمت المرأة ان جميع ما اقر الزوج كان لها ببيع او هبة كان لها ان تمنع ذلك عن
بكم اقرار الزوج وان علمت وان لم يكن بينهما بيع ولا هبة لا يصير ملكا لها بذلك الاقرار
فالجميع ما يعرف منها وجميع ما ينسب اليه فهو لفلان قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله هذا
اقرار ولو قال جميع ما لي او جميع ما املك لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم
لا يبيح على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا ولو قال جميع ما في
بيتي بعت لفلان جاز البيع ولو قال جميع ما املكه بعت لفلان كان البيع فاسدا
رجل اقر لابنته في صحته بجميع ما في منزله من الغرض والاواني وغير ذلك مما يقع عليه

لذلك من صوب الأموال كلها وله في الرستاق دواب وغلان وهو ساكن في البلد .

قال أبو بكر الأسكاف أقراده على ما هو في منزله الذي هو ساكنه في البلد وما كان من

الدواب يبعثها إلى الباقورة بالنهار ويرجع إلى وطنه الذي أقرضته بالابتداء وكذلك

عبيد الذين يخرجون في حوائجهم ويأوون العترة ثم داخلون في الأقرار رجل قال

لغيره أقرضتك مائة درهم فقال لا أعود هالولا أعود بعبك هذا كان ذلك أقراراً لأن

العود والإعادة يلون للموجود رجل قال لغيره اغصبك الأضفة المائة كان أقراراً بالمائة

وكذا لو قال غصبتك هذه المائة فقال لا اغصبك بعد هذه المائة شيئاً كان أقراراً وكذا

لو قال لا اغصبك مع هذه المائة شيئاً كان أقراراً . وكذا لو قال لا اغصبك أحداً

بعدك أو فملك أو معلن فلكل أقرار . ولو قال لغيره أقرضتك مائة درهم فقال ما استقرضت

من أحد ، شيئاً ، أو من أحد غيرك أو من أحد سواك أو قال لا استقرض من أحد بعدك

أو لم استقرض من أحد معك شيئاً من ذلك لا يكون أقراراً قلتمس الأئمة الشيخية رحمه الله

لأنهم صرحوا قال استقرضت منك مائة درهم لا يؤمنه شيء لأن هذا السين ^{السؤال} _{الدين}

وليس كل من سأل سأل ليعطيه بل محلات قوله أقرضت في أن ذلك يكون أقراراً وذكره بعض

الروايات إذا قال الرجل لغيره استقرضت منك ألفاً يكون أقراراً رجل قال لغيره فقلت

كأن إذا كان لك على مائة درهم كان ذلك أقراراً وليس هذا بشعق لأن أذيتهم

في الماضي وإنما يستعمل في المستقبل وهذا في العربية أما في الفارسية چون يكون

لما علموا رجل أقرضه مال والمائة ثم قال في صحته جميع ما في يدك من المال فهو لك قال

أبو بكر الأسكاف وج أن كان مال الوالد الذي أقرضه قائماً بعبته فالمال للمساكين

وأن كان الابن قد استهلك ذلك المال وذلك مما لا يكال ولا يؤزن وقد ترك الابن درهم

أو دينار قالوا له في سعة من أقرضنا أول من الدرهم والدنانير مقدماً استهلكه

الابن بعد فمّا قرأها لان الذي اقربها كان بمنزلة الصلح فلما استهلكه بطل
 الصلح وعاد الدين كما كان . رجل له سبعة اولاد اقر في صحته وجازا اقراره ان خمسة
 من اولاده عليه الف درهم وسماهم في الصك عمرو واحمد وفلان وفلان وفلان
 ومات الرجل بعد ذلك فشهد الشهود بموته على اقراره بعد ذلك ^{الشهود} كما كان
 قالوا لانعرف هؤلاء الاولاد لانهم ما كانوا حاضرين عند اقراره قال ابو القاسم رح
 ان اقر سائر الورثة باسمي هؤلاء وانكروا اقرار الميت يثبت بشهاد الشهود
 وان جددت الورثة اسامى الاولاد كلف المدعون اقامة البينة على اسامهم اذا
 ليكن في الورثة مثلهم في الاسامى . رجل قلا امرأته بدار في صحته وهي غراب ثم عمرها
 من ماله ثم مات الرجل وترك هذه الدار وابنا فادعى الابن ان العارة ميراث وادّعت
 المرأة ان الدار والعارية لهما قال الفقيه ابو جعفر ان كان الزوج عمرها بدارها فالعارية
 لها والنفقة دين عليها وتقرم المرأة حصة الابن وان كان الزوج عمرها بدارها فالنصف
 فالعارية ميراث والمرأة ان تقرم قيمة نصيب الابن وسلم للعارية لها . رجل هو
 عجول الخشب ظلانا فمات فلان قال ابو يوسف رح يكون اقراره بالرق لما روى عن ابي
 هريرة رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقول احدكم عهدى او اميتى فان
 كلمكم عبثا وسلكتم اماء الله عز وجل ولكن ليقل غلامى وجارية وفتاى وفتلى
 قال الفقيه ابو الليث رح في بلادنا اذا قال الرجل انا فمات فلان لا يكون اقراره
 بالرق وانما يفهم منه انه ابنه . ارض في يد رجل اقر في مرضه انها وقف
 قالوا وان اقر بوقف من قبل نفسه يكون من الثلث وان اقر بوقف من غيرهم
 صدقه الواقف او ورثته جاز في الكل وان اقر بوقف ولم يبين انه من جهته او من
 غيره فهو من الثلث . رجل قال جميع مالي بيد فلان فقال ثلثي السرخس رحمه الله

في البيان اليه ولا يعلم قبل البيان وذكر في الجامع الصغير رجل قال مثله يدي من
 قليل او كثير وعبد او غيره لفلان صح اقاربه لانه عام وليس بمجهول فان حضر المقر
 واسا دان يأخذ شيئا مما في يده واختلعا في عبد في يده ان كان في يده وقت الاقرار
 او لم يكن كان القول فيه قول المقر. وكذا لو قال جميع ما في حانوتي لفلان. رجل قال
 انا بريء من هذا العبد او قال خرجت عن هذا العبد او قال خرج هذا العبد من ملكي
 ثم ادعاه بعد ذلك واقام البينة ذكر في المنتبه انه لا يقبل بينته الا اذا ادعاه بسبب حادث
 مريض اخر يعبد بعينه لامرأته ثم اعق العبد بعد ذلك قال ابو نصر ربح ان كان صدقة
 الورثة في اقاربه للمرأة كان العبد لها وعقته باطل وان كذبته جازعته من الثلث وثلث
 كان مريض يومين ويصح ثلثه ايام ويمرض يوما ويصح يومين فاقر لا يثبته بدين قال
 ابو نصر ربح ان اقر بدينك في مرض صح بعد جازا قاربه وان اقر في مرضه الذي فيه
 الفراش وانفصل ذلك بموته لا يجوز اقاربه. رجل قال قد قبضت من بيت فلان مائة
 درهم ثم قال هي ليا وهي لفلان اخر فانه يقضي بالمائة لصاحب البيت ويعزم المقر مثله
 الذي اخرها له واقاربه باخذ المائة من بيته بمنزلة قوله غصبت منه واخذت
 وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان او من كيس فلان الف درهم او من سفظ
 ثوبا او من قرية فلان كخضعة او من مخمل فلان كثر او من زرع فلان كخضعة كل
 ذلك يكون بمنزلة اقاربه بالقبض من يده. وكذا لو قال قبضت من ارض فلان عدل
 يقضي بالارطى لصاحب الارض. وكذا لو قال اخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال
 فيها ساكن او كانت الدار في يدي باجارة لا يصدق. وان اقام البينة ان الدار كانت
 في يده باجارة برئ عن الضمان. ولو ادعى دارا في يد رجل فاقر المدعى عليه ان المدعى
 يسكن هذه الدار لا يكون مقرا بالدار المدعى. رجل قال لفلان على مائة درهم او قبلي مائة درهم

فهو اقرار بالدين فلا يصدق انها وديعة الا اذا قال موصولا ولو قال عندى لفلان
الف درهم او معى او في بيدي او في مندى وفيه وديعة رجل اقر لرجل بدين ثم مات فقال
وارث الميت كان اقراره نتيجة قالوا يخلف المقر له لقد اقر لك بهذا المال اقرارا ^{صحيحا}
رجل قال اقتضيت من فلان مائة كانت لي عليه او قال كانت وديعتي عنده فقبضتها
وقال فلان لا بل هي مالي ولم يكن لك كان القول لفلان بعد ان يخلف انه ما اوعده
او لم يكن عليه شيء رجل قال اسكنت فلانا ببيتى ثم اخرجته وقال الساكن ^{ببيتى} بل هو
كان القول للمقرض قول ايجنيفة رج. وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله القول
قول المقر له بالسكن مع يمينه انه ما سكنه المقر وعلى هذا الخلاف اذا قال اعرت هذه
الدار فلانا فسكنها ثم قبضتها منه وكذا اذا قال فلان الخياط خاط قيصم هذا
بصاف درهم ثم قبضته منه وقال الخياط لا بل هو قيصم اعرتك وان قال خاط ^{قيصم}
هذا بدرهم ولم يقبل قبضته منه لا يرد على الخياط اجماعا ولو قال فلان ساكن هذا
والبيت لي وفلان ينكر قبضه للساكن ولو قال فلان زرع هذه الارض وبنيت هذه
الدارا وغرس هذا البستان وهو لي والكل في يدى المقر وقال الاخر بل هو لي كان
للمقر مع يمينه لان الاقرار بالزرع والخياطة ليس باقرار باليد. ولهذا لو قال هذا ^{الثوب}
من خياطة فلان لا يكون اقرارا له بالملك. ولو قال هذا الدابة لفلان ارسلها الي مع فلان
قال ابو يوسف رج يرد ها على المقر له ويضمن قيمتها للدافع ان ادعاها الدافع لنفسه و ^{رفعها}
القر الاول بغير قضاء وان دفع بقضاء لا يضمن في قياس قول ايجنيفة رج وهو كما قال في ^{سكنه}
الدار ولا يضمن الدافع شيئا خياطة يده ثوب اقران الثوب الذي في يده لفلان وسلمه اليه
فلان اقر وكل واحد منهما يدعيه والثوب للذي اقره او لمرة وكذلك كل حامل كالصباغ
والقصائر والصائع ولا يضمن للتالي شيئا في قول ايجنيفة رحمه الله تعالى

فصل فيما يكون اقراراً بشيء او بشيئين

رجل قال لفلان على عشرة دراهم في عشرة دراهم يلزمه عشرة دراهم وكذا لو قال عشرة دراهم
 في عشرة دنائير يلزمه عشرة دراهم ^{على ان يكون كلامه الا ان يقول غيت الما لين فلان} ولو
 قال له على درهم في قفين خطه يلزمه درهم ويبطل ذكر القفين. ولو قال على خمسة دراهم
 في ثوب يهودي لزمته خمسة دراهم. فان قال بعد ذلك الثوب اليهودي سلم والخمسة
 الدراهم اسلمها اليه الثوب لا يصح بيانه الا ان يكون موصولاً او يصدق له المقوله. ولو قال
 على درهم مع درهم ومعه درهم لزمه درهمان. ولو قال درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد
 ولو قال قبله درهم يلزمه درهمان. ولو قال درهم بعد درهم او بعد درهم لزمه درهمان. واصل
 هذا ما عرف في الطلاق الا في مسئلة فان ثمة اذا قال بعد ها واحدة يقع واحدة وهم هنا يلزمه درهمان
 على كل حال. وكذا لو سمي احد هما ربنا را او فقير خطه. ولو قال درهم ودرهم يلزمه درهمان
 ولو قال درهم فدرهم عندنا يلزمه درهمان. ولو قال درهم درهم درهم يلزمه درهم واحد
 وكذا لو قال درهم بدرهم يلزمه درهم واحد. ولو قال على درهم على درهم لا يلزمه الا درهم
 واحد لانه تكرار. ولو قال على درهم وعلى درهم يلزمه درهمان. ولو قال له على درهم ثم درهمان
 يلزمه ثلاثة درهم ولو قال له على مائة درهم لا بل مائتان في القياس يلزمه ثلثمائة وفي الاستحسان
 يلزمه مائتان. وهو كما لو قال كنت طلقتهما امس واحدة لا بل اثنتين في الاستحسان يكون
 اثنتي
 اثنتين فيلزمه اكثرهما. وكذا لو قال على مائتان لا بل مائة في الاستحسان يلزمه اكثر المائتين
 وكذا لو استدر في الصفة بان قال بيض لا بل سود او سود لا بل بيض يلزمه افضلها
 ولو اختلف الجنس بان قال لفلان على الف درهم لا بل مائة دينار او قال كخطه لا بل كـ
 شعر يلزمه المالا نجيماً. ولو قال لفلان على مائتا مثقال ذهب وفضة نهما نصفان. ولو
 واحد
 قال كخطه وشعر عليه من كل واحد كـ. ولو قال كخطه وشعر وسهم كان اثلاثاً يلزمه من كل

ثلاثة ولو قال لفلان عند عشر اوثاب هروية وهرودية يلزمه من كل واحد خمسة. ولو قال
او عتية ثلاثة اوثاب زطي ويهودي يلزمه زطي ويهودي والبيان في الثالث اليه ان
جعله زطيا وان شاء جعله يهوديا مع يمينه على ذلك لان الشاربي في الثالث غير ممكن فيجعل
عليما قلنا. ولو قال له على ما بين مائة الى مائتين في قول ابي حنيفة زح يلزمه مائة وتسعة و
نسون
يدخل فيه الغاية الاولى دون الثانية ولو قال لفلان على دراهم لزمته ثلاثة دراهم ولو
قال دراهم كثيرة لزمته عشرة دراهم في قول ابي حنيفة زح. ولو قال دنانير كثيرة لزمته عشرة وقال
ابو يوسف ومحمد زح الدراهم الكثيرة مائتان والدنانير الكثيرة عشرة ولو قال لفلان على كذا دينار
عليه
دينارا ان كذا يستعمل في العدد واقل العدد اثنان. ولو قال لفلان على كذا درهما
لزمه احد عشر درهما. ولو قال كذا وكذا درهما لزمه احد وعشرون. وكذا الدنانير والكيل
والموزون. ولو قال كذا كذا مخموما من خطه لزمه احد عشر مخموما. ولو قال على كذا كذا درهما
وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد احد عشر. ولو قال كذا كذا دينار ودرهما لزمه من كل
واحد نصف احد عشر. ولو قال على احد عشر دينارا واحد عشر درهما لزمه من كل واحد احد عشر
ولو قال على لفلان بضع وخمسون يلزمه ثلاثة وخمسون لان البضع لا يتناول اقل من ثلاثة
ولو قال عشرة دراهم ونيف كان القول قوله في النيف حتى لو قال عتيت به درهما قبل قوله
وان قال عتيت اقل من ذلك او اكثر كان القول قوله. ولو قال له على مال عظيم من الدراهم
قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله عليه مائتان فالمال العظيم هو المال الذي يجب فيه الزكاة
واختلف المشايخ في قول ابي حنيفة زح قيل قوله كقولهما. وقال شمس الائمة الحسيني زح
الصحيح من قول ابي حنيفة زح انه ينبغي على حال المقر في الفقر والغناء لان الفقير يستعظم
القليل والغني لا يستعظم. ولو قال لفلان على اموال عظام روى عن ابي يوسف زح
انه يلزمه ستمائة درهم. ولو قال على مال نفيس او خطير او كريم فالويل لزمه مائتان ولو

قال علي الوفاء درهم لزمته ثلاثة الاف درهم. ولو قال الوفاء كثير فمشرق الألف كذلك الفلاس
والدنانير. ولو قال علي مال قليل لزمه درهم واحد. ولو قال علي درهم مضاعفة ربح
عن ابي يوسف ربح انه يلزمه ستة. ولو قال اضعا فاضاعفة او مضاعفة اضعا
لزمه ثمانية عشر. ولو قال له علي عشرة دراهم واضعا فاضاعفة يلزمه ثمانون. ولو قال
لفلان علي مع كل درهم درهم. او قال لفلان علي درهم مع كل درهم يلزمه درهمان. ولو
نظر له عشرة دراهم بعينها وقال لفلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه ^{عشرون}
ولو نظر الي عشرة بعينها وقال لفلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم هذا درهم يلزمه أحد عشر -
دراهما. ولو قال لفلان علي كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول ابي يوسف ومحمد ^{الله}
وفي قياس قول الجعفي ربح يلزمه عشرة. ولو قال شيلة كثيرة فهو على اربعين شاة ولو قال ابل
كثير فهو على خمس وعشرون. ولو قال حطة كثيرة فعندها على خمسة اوسق وقيل على قول الجعفي
ربح يكون البيان اليه بعد ان يبين اكثر من ربع الهاشم وهو الصاع وذكره بعض
الروايات المخطئة الكثيرة عشرة اققرة. وكذلك كل ما يكال ويوزون. ولو قال علي
اققرة حطة يلزمه ثلثة اققرة. ولو قال اققرة كثيرة فعشرون. ولو قال لفلان علي ما بين
كرشعير الى كرحطة لزمه كرشعير. وكرحطة الاققر حطة في قول الجعفي وقال ابو يوسف
ومحمد ربح لزمه الكران جميعا. ولو قال لفلان علي مال كثير ذكر الناطف ربح انه يلزمه ما
درهم في قول الجعفي ربح الا ان يقر بالكثير من ذلك وباقول من ما بين درهم لا يقبل قوله
وقال ابو يوسف ربح لا يصدق في اقل من عشرة. وقال محمد ربح يلزمه مائتان. ولو قال
لفلان علي مال لا قليل ولا كثير يلزمه مائتان. ولو قال لفلان علي غير ألف قال محمد ربح
يلزمه الفان. ولو قال غير الفين كان عليه اربعة الاف. رجل قال لفلان علي مثرا لهد ^{الآخر}
ولم يكن اثر في مجلسه قبل هذا الكلام للثاني بشيء روي عن محمد ربح انه قال يقر لكل واحد ^{منهما}

على الف مروي به كان عليه الف بوزن بغداد مروي به لان المروزيه بيان الوصف والوزن
يصرف الى وزن البلد الذي اقر فيه . وكذا لو اقر ببغداد بكر حطة مروي به يعتبر كونه بعد
وعن ابي يوسف رح لوقال لفلان على شيء من دراهم او من الدراهم عليه ثلثة دراهم
رجل قال عندك لفلان الف درهم عاربه كان اقرارا بالقرض وكذلك كل ما يكال او ^{يوزن}
لان اعاده ما لا يمكن الانتفاع به الا باثلاثه يكون قرضا . رجل اقر لرجل بجدع في زرع كان
عليه قيمته وكذلك الاقرار بكل شيء لا يمكن تسليمه يكون اقرارا بالقيمة . رجل قال لفلان
على حق ثم قال عنيت به حق الاسلام لا يصدق . رجل في يديه جارية وولد هانقا
ان المجارية لفلان لا يدخل فيه الولد . ولو اقام البينة على عارية انها له يستحق
اولادها . وكذا الوفاة هذا العبد ابن امك او هذه الجدي من شاك لا يكون ذلك
اقرارا بالعبد وكذلك بالجدي في رواية . ولو قال هذا الحنطة من زرع كان في ارض فلان
او من زرع حصل من ارضه فهو اقرار بالحنطة . وكذا الوفاة هذا الزبيب من كرم فلان او هذا
التمر من نخيل فلان . او قال لصوف في يد هذا من غنم فلان او هذا اللبن او هذا السمك او هذا
الجبن من شاة فلان كان اقرارا بذلك لصاحب الغنم . ولو قال لفلان حق في هذه الدار
ثم فسر بالجذع او بالباب او بالبناء لا يصدق في ذلك . وكذا الوفاة لفلان حق في هذه
اللبستان ثم فسر بالتمر او بالنخل لا يصدق الا ان يكون النخلة باصلها . وكذا الوفاة
لفلان حق في هذه الارض ثم فسر بالاجارة او بالسكنة . رجل اقر لرجل بمحاطة كان له
المحاطة باصله من الارض . ولو اقر بشجرة عليها ثمر كان له الشجر بثمرها . ولو اقر
بنخيل كان له النخيل باصولها من الارض . وما بين النخيل من الارض لا يكون
للمقر له . وعن ابي يوسف رح انكاستمقاربة تمنع من الزراعة فدخل الارض في الاقرار
والافواض النخيل تدخل بقدر غلظتها . رجل قال لرجل انت في حل من ماتي ^{خشب}

وجدت فحل منه ما شئت كان ذلك على الدراهم والدنانير. وقيل هو على العموم. رجل
قال لغير اقرضتني وانا صبي اونا ثم اقبل ان اخلق كان باطلا. وكذا لو قال انا ذهب العقل
وذهاب عقله معروف لا يصح اقراره اذا اقر وشرط الخيار في اقراره لا يصح بشرط الخيار فيه
بخلاف ما اذا اقر واستثنى موصولا. رجل اقر على نفسه بمائة درهم واشهد شاهدين ثم اقر له
بمائة درهم في موطن آخر واشهد شاهدين فقال المقر بمائة وقال الطالب بمائتان
قال الشيخ الامام شمس الامنة المحلولة في هذه مسئلة ذكرها محمد رح في الاصل و
ذكرها الخفاف رح في ادب القاضي وزاد على ما ذكر في الاصل وجعل على وجهه وشوش في ذلك
فالماصل ان هذه المسئلة على وجهه. اما ان اضاف اقراره الى سبب والسبب واحد
او مختلف. ولا يضيف الى سبب فان اضاف الى سبب بان قال له على الف درهم من ثمن
هذا العبد ثم اقر بعد ذلك في المجلس وفي مجلس آخر ان عليه لفلان الف درهم من ثمن
هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الامال واحد على كل حال في قولهم جميعا
وان كان السبب مختلفا بان قال لفلان على الف درهم من ثمن هذا الجارية ثم قال لفلان
على الف درهم من ثمن هذا العبد ففي هذا الوجه يلزمه المالان في قولهم سواء اقر بذلك
في موطن واحد وفي موطنين. وان لم يضيف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بالمال
صكا فان كان الصك واحد اكان المال واحد عند الكل. وان عقد على نفسه صكين كل
بالف درهم واشهد على ذلك لزمه المالان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة
اختلاف السبب وان لم يعقد صكا لكنه اقر مطلقا فان كان اقراره الاول عند غير القاضي
بمحضر شاهدين واقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد. وكذا لو اقر بالاعند
القاضي بالف واثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم ادعاه الى القاضي في مجلس لقرأ قرأ بالف
ولدى الطالب المالين والمطلوب يدعي انه مال واحد كان القول قول المطلوب

وَأَنَّكَ الْإِقْرَارُ عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي أَوْ كَانَ الْإِقْرَارُ الْأَوَّلُ عِنْدَ الْقَاضِي وَالْقَلْبِي عِنْدَ غَيْرِ فَاتَّكَانَ
 أَشْهَدَ عَلَى كُلِّ إِقْرَارٍ شَاهِدٌ وَاحِدٌ أَمَّا الْمَالُ وَاحِدٌ عِنْدَ الْكُلِّ كَانَ ذَلِكَ فِي مَوْطِنٍ أَوْ مَوْطِنَيْنِ
 وَأَنْ أَشْهَدَ عَلَى إِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ شَاهِدًا وَاحِدًا وَعَلَى الثَّانِي شَاهِدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ عَلَى قَوْلِ
 إِبْنِ يَسُوفَ وَمُحَمَّدٍ رَجَ يَكُونُ الْمَالُ وَاحِدًا. وَأَخْتَلَفَ الْمَشَاحِجُ فِي قَوْلِ إِبْنِ حَنِيفَةَ رَجَ وَالظَّاهِرُ

أَنْ عِنْدَهُ يَكُونُ الْمَالُ وَاحِدًا أَيْضًا. وَأَمَّا يَتَعَدَّدُ الْمَالُ عِنْدَهُ إِذَا تَمَّتِ الْحُجَّةُ عَلَى الْإِقْرَارِ الْأَوَّلِ
 بَأَنْ كَانَ عِنْدَ الْقَاضِي أَوْ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ. لَمَّا أَذْهَبَ الْإِقْرَارُ. أَنَّ أَشْهَدَ عَلَى كُلِّ إِقْرَارٍ شَاهِدَيْنِ

عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي ذَكَرَ الْخَصَافُ رَجَ أَنْ عَلَى قَوْلِ إِبْنِ حَنِيفَةَ رَجَ يَلْزِمُهُ الْمَالَانِ أَنْ أَشْهَدَ فِي
 الْمَجْلِسِ الثَّانِي الشَّاهِدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ. وَأَنْ أَشْهَدَ غَيْرَهُمَا كَانَ الْمَالُ وَاحِدًا. وَبَعْضُ الْمَشَاحِجِ

رَجَ قَالُوا إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَوْطِنَيْنِ وَأَشْهَدَ عَلَى كُلِّ إِقْرَارٍ شَاهِدَيْنِ عِنْدَ إِبْنِ حَنِيفَةَ رَجَ
 يَلْزِمُهُ الْمَالَانِ جَمِيعًا سَوَاءً أَشْهَدَ عَلَى إِقْرَارِهِ الثَّانِي الْأَوَّلَيْنِ أَوْ غَيْرَهُمَا. وَقَالَ شَمْسُ الْأُمَّةِ

الْمَحْلُولِيُّ رَجَ هَكَذَا ذَكَرَ الْخَصَافُ رَجَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ الْإِقْرَارَانِ فِي
 مَوْطِنَيْنِ. أَمَّا إِذَا كَانَ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ يَكُونُ الْمَالُ وَاحِدًا أَوْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ رَجَ قَالَ عَلَى

قِيَاسِ قَوْلِ إِبْنِ حَنِيفَةَ رَجَ يَلْزِمُهُ الْمَالَانِ جَمِيعًا عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى كُلِّ إِقْرَارٍ شَاهِدَيْنِ
 غَيْرَ أَنَّهُ اسْتَحْسِنَ وَقَالَ يَلْزِمُهُ مَالٌ وَاحِدٌ إِذَا كَانَ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ وَذَكَرَ شَمْسُ الْأُمَّةِ الشَّرِيفُ

رَجَ أَنَّ فِي الْمَوْطِنِ الْوَاحِدِ يَلْزِمُهُ مَالٌ وَاحِدٌ عِنْدَ الْكُلِّ. فَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدَيْنِ عَلَى إِقْرَارٍ
 بَالِفٍ ثُمَّ جَاءَ بِشَاهِدَيْنِ آخَرَيْنِ عَلَى إِقْرَارٍ بَالِفٍ وَلَا يَدْرِي أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي مَوْطِنٍ أَوْ فِي

مَوْطِنَيْنِ نَبِيءُ الشُّهُودِ ذَلِكَ فِيمَا مَالَانِ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ كَانَ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ وَقَالَ الْبُكَيْرِيُّ
 الرَّازِيُّ رَجَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَلْزِمُهُ مَالٌ وَاحِدٌ. وَأَنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى الْفِ مَوْ

وَشَهِدَ أَنْ عَلَى الْفِ بَيْضَ فِيمَا مَالَانِ وَكَوَلَقَرِ بِالْفِ دَرَاهِمَ وَمِائَةَ دِينَارٍ فِي مَوْطِنٍ
 ثُمَّ أَقَرَّ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ بِالْفِ دَرَاهِمَ ذَكَرَ فِي اخْتِلَافِ زَفَرٍ. وَيَقُوبُ بْنُ جَهْمٍ

انه يلزمه الف درهم ومائة دينار في قول ابي حنيفة وابي يوسف راجح. ولو قد مر بنا الى
القاضي وادعى عليه الفاقربهما ثم اعادة الى القاضي في مجلس اخر وادعى عليه خمسمائة
فاقربها فقال الطالب قد اقر لي بالف وخمسمائة وقال المطلوب ان ماله عليه الف
درهم فالقول قول المطلوب. وكذا لو ادعى عليه في المجلس الثاني الفين فاقربها
فادعى الطالب ثلثة الاف وقال المطلوب ان ماله على الفان كان القول قول
المطلوب ويكون اقراره الثاني للخروج عن موجب اقراره الاول وايضا الزيادة
فيلزمه الزيادة ويجب عليه الفان. رجل جاء بشاهدين على رجل بالف درهم
وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة عن الف درهم فهذا على وجه ثلثة. أحدهما
ان يكون المال مؤرخا والبراءة كذلك او لا يكون احد هما مؤرخا او كان احدهما
مؤرخا والاخر لا يكون ففي الوجه الاول ان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقيض
بالبراءة لانه لا يدعى عليه الا مالا واحدا وقد ثبتت البراءة عن الف درهم
فانصرفت البراءة الى ذلك المال وان كان تاريخ صك المال بعد تاريخ البراءة يقيض
بالمال لان البراءة السابقة لا تعمل في الدين اللاحق. وان لم يكن احدهما مؤرخا
يعمل بالبراءة لان البراءة تكون عن الدين الواجب وليس ههنا دين اخر. وكذا
لو كان تاريخهما سواء يعمل بالبراءة. وان كان صك المال مؤرخا والبراءة غير مؤرخة
او على العكس يعمل بالبراءة لان البراءة تكون بعد الوجوب عادة. ولو كان لرجل
على رجل صكان كل صك بالف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة
عن الف درهم في صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له المطلوب كان
عليك الف درهم وقد اخذت ميز الف وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك الف
ولم اقبض منك شيئا فان المطلوب يبرأ عن الف وخمسمائة ويرجع الطالب عليه

بخسمائة تمام الالفين وجميع البراءات تكون على قياس جميع المال. وفي كل موضع كان
المال واحدا كانت البراءة واحدة. وفي كل موضع يقضى بالمالين يقضى بالبراءتين واختلاف
صدك المطلوب بموجب اختلاف البراءة. وفي مسئلتنا ثبتت البراءة عن الف وخسمائة
فبيد خسمائة. رجل قال لفلان على الف درهم ثمن خمر وخنزير يلزمه المال ولا يصدق
في السبب اذ اكد به المدعي في السبب وصل ذلك او فصل في قوله بجديفة ربح ولكن لو قال
على الف درهم من القمار وكذا لو قال على الف درهم من ثمن متاع اشتريته ولو اقبضه قال
ذلك موصولا او مفصولا لا يصدق في قوله بجديفة ربح ويلزمه المال. ولو قال لك الف
درهم من ثمن العبد الذي في يدك فان صدقه المطالب في ذلك سلم العبد اليه واخذ منه
الالف ولو قال العبد الذي في يدك عبدك لم ابعك وانما بعتك غيره لا يجب الالف على
وذكر هذه المسئلة في موضع آخر ان على قول بجديفة ربح مع جلف كل واحد منهما على دعوى
صاحبه وهو قول صاحبيه ربح وقد ذكرنا وهو الصحيح. واذا حلفا لزمت المال على المق
ولو ان رجلا قال ابتعت من فلان شيئا بالف درهم ثم قال لم اقبضه كان القول قوله وقد
هذا المسئلة. رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعه ثم قال لم اقبضها كان ضامنا
للالف. وكذا لو قال له على الف درهم قرض ثم قال لم اقبضها قال ذلك موصولا او مفصولا
لا يصدق. رجل اقرانه باع عبده هذا من فلان بالف درهم فقال فلان ما اشتريته
منك بشيء ثم قال يلزمه ابعته منك بالف درهم وقال البائع ما بعتك كان القول
قول المشتري وله ان يأخذ العبد بالف درهم لان البائع اقر بالبيع والا وبانكار المشتري
بعد اقرار البائع لم يطل ذلك البيع بدليل ان البائع ان اقام البينة على ما ادعى بعد محو
المشتري تقبل بينته ويحضره بالثمن وان لم يكن له بينة وادار استخلاف المشتري
كان له ذلك فاذا لم يطل البيع بمحو المشتري فاذا عاد المشتري الى النصد بقى نقد عاد
والبيع

قائم في البيع ولو كان البائع بعد ما جحد المشتري قال للمشتري صدقت لم تشتره مني
 ثم قال المشتري قد اشتريته لا يقبل قول المشتري لأنهما لما جحد البيع انفسخ البيع بينهما
 ألا ترى أن البائع لو أقام البينة على البيع في هذه الصورة أو أورد اختلاف المشتري لا يقبل^{بينته}
 ولا يخلف خصمه رجل أقاربه باع عبدا من فلان ولم يذكر الثمن ثم جحد صح جوده لأن
 إقراره بالبيع بغبر ثمن باطل إذا أقار الرجل بالبيع وقبض الثمن ثم أنكر قبض الثمن وأورد
 اختلاف المشتري في القياس لا يستخلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد رجح لأن الاستحلال^ف
 يكون بعد الدعوى الصحيحة وهو متناقض ووجه الاستحسان يستخلف وهو قول
 أبي يوسف رجح لأن العادة جرت بالإقرار بقبض الثمن قبل القبض للاشهاد ويجلف^{الخصم}
 بالله ماله عليك هذا المال رجل وأمرأة أقر لرجل بثوب أو عبد على نفسه صح إقراره
 ويقضي عليه بقيمة عبد وسط في قول أبي يوسف رجح وقال محمد رجح القول قول المقر
 في القيمة أبو يوسف رجح حمل إقراره على سبب مشروع لوجوب العبد والثوب
 في الذمة وهو التكاثر وفي ذلك يفرق الوسط ومحمد رجح لم يعتبر السبب ولو أقر على نفسه
 بد ابنه كان عليه قيمته أي دابة تشاء فإن جاء بد ابنه وقال هي هي كان القول قوله إن جاء
 بفرس أو برذون أو حمار أو بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك ولو قال على ثوب هروي لفلان
 فجاء بثوب هروي قبل ذلك منه عند الكل ولو قال على ثوب ولم يسم فأي ثوب^{له}
 قبل منه غسلا كان ذلك أو جديلا ثم لا يترك بعد ذلك حريصة ثوبا لرجل قال الغلاة
 في طعامي هذا كخرطة ولم يبلغ طعامه كرا كان الكل له رجل قال لغبر لك عبدا^{عليه}
 هذا الرجل الحر الف درهم لا يلزمه شيء ولو قال لك عبدا أو عبدي هذا الف
 درهم فإن لم يكن على العبد دين صح إقراره وبغيره بين أن يوجب على نفسه أو على عبده
 ولو قال لك عبدا أو فلان الف درهم ثم مات فلان والمقر وارثه وترك مالا كافيا

الاقراء زمان شاء كان عليه وان شاء كان في مال الميب. ولو قال لك على ألف درهم
لا بل على فلان كان المال على المقر. رجل قال لفلان مائة في غنى صح اقراره ويؤمر بالبائ

فصل في الاستثناء والرجوع عن الاقرار

الاستثناء على نوعين استثناء من حيث القدر واستثناء من حيث الصفة اذا
اقر الرجل واستثنى ما ليس من جنس المقربه نحو ان يقول لفلان على دينار الادرهم
في القياس لا يصح الاستثناء وهو قول محمد رح وفي الاستحسان وهو قول الجعفة
وابي يوسف رح ان كان المستثنى شيئا له مثل من جنسه كالكيل والوزن والعدد
المقارب بان قال لفلان على دينار الادرهما او قال الاقير حطة او الامانة جوز صح
الاستثناء ويخرج عن المقرر من المقربه قدر قيمته المستثنى فان كانت قيمة المستثنى تأتي
على جميع ما اقربه لا يلزمه شيء وان لم يكن المستثنى من جنس ما اقربه وليس له مثل
من جنسه بان قال لفلان على دينار الاثوب او قال الاشاء لا يصح الاستثناء في قولهم ويلزمه
الدينار. وان كان المستثنى من جنس ما اقربه صح الاستثناء في قولهم لا ان يستثنى جميع ما
فلا يصح الاستثناء. رجل قال لفلان على عشرة دراهم جياذ الخمسة زيوف. قال ابو يوسف
رح يلزمه عشرة جياذ ويرجع المقر على المقر له بخمسة زيوف. كما لو قال لفلان على عشرة
دراهم الاقير حطة فانه يلزمه عشرة دراهم ويحيط عنه مقدار قيمته القفير قال ابو يوسف
رح وفي قياس قول الجعفة يجب على المقر خمسة جياذ ويصير مستثنى من العشرة خمسة جياذ
فلا يلزمه الا خمسة. ولو قال لفلان على عشرة دراهم الا خمسة ستوفة يلزمه عشرة جياذ
يخرج عنها قيمة خمسة ستوفة في قولهم. ولو قال لفلان على عشرة الا خمسة ستوفة
كان عليه خمسة ستوفة وما يفي بعد الاستثناء يكون من الستوفة رجل قال لا
على ألف درهم من ثمن بيع او قال من قرص. وقال شعون زيوف او قال سبعة. قال ابو

ابو حنيفة تخرج لا يصدق في دعوى الزيف واليهجه قال ذلك موصولا ومفصلا
 الا ان في البيع بما لفلان حال قيام السلعة وقال ابو يوسف ومحمد رح يصدق في دعوى
 انها زيوف او بهرجة اذا وصل ولا يصدق اذا فصل بالسكوت ونحوه وهو
 منزله ما لو مال لفلان على الف سود من ثمن بيع ولو قال لفلان على الف درهم ولم
 يذكر السبب ثم قال هي زيوف او بهرجة فان المعية ابو جعفر رح لم يذكر هذا في
 الاصل واختلف فيه السامع قال بعضهم هو على الاختلاف الذي ذكرهما اما اذا
 بين السبب وقال بعضهم ههنا يصدق في دعوى الزيادة اجماعا رجل قال ورتب
 من فلان الغائم قال هي زيوف قبل قوله ولو قال هي ستوفة لا يقبل وان مات المرف
 قبل ان يقول شيئا بعد اقراره وقال وارثه لا يصدق رجل قال لفلان على الف درهم
 وديعة ثم قال هي يصدق وان مات المقر قبل ان يقول شيئا فقال وارثه هي زيوف لا يقبل
 قوله لانها صارت ديناً بموتة فلا يقبل قوله الوارث وفي المضاربة والوديعة والغصب
 اذا قال الوارث هي زيوف لا يقبل قوله رجل قال لغيره اقرضني الفارز او قال
 لفلان على الف درهم زيوف من ثمن متاع قال ابو حنيفة تخرج يلزمه الجياد ولا يصدق
 في دعوى الزيادة اذا كذبه الخصم وقال ابو يوسف ومحمد رح يلزمه الزيف
 وعلى هذا الخلاف اذا قال لفلان على الف درهم من ثمن مبيع او قال من قرض
 الا انها زيوف او بهرجة لا يصدق في قول ابو حنيفة رح وقال لا يصدق اذا كان موصولا
 ولو قال في هذه المسائل الا انها ستوفة او برصاص صدق في قول محمد رح وهو رواية
 عن ابي يوسف رح وعن ابي يوسف رح في رواية اخرى لا يقبل قوله ولو قال عصب فلانا الفا
 ثم قال هي زيوف او بهرجة قال ذلك موصولا او مفصلا قبل قوله وفي رواية اخرى عن
 ابو يوسف رح القرض بمنزلة الغصب وعنه في الغصب انه لا يصدق اذا فصل كما في القرض

١٨١ أنها غير مشهورة. ولو أقدمنا لغيره لم يصب ثم قال هي ستوقفة أو رصاص صدق
 إذا وصل ولا يصدق إذا فصل. ولو قال أودعني فلان الغائب قال هي زيف
 أو نهج قبل قوله وصل أم فصل. وأن قال هي ستوقفة أو رصاص صدق
 إذا وصل ولا يصدق إذا فصل رجل قال اشتريت هذا العبد من فلان بثلث
 ستوقفة قال أبو حنيفة رحمه الله الجهاد. وعن أبي يوسف رحمه الله قال يصدق ويفسد
 البيع ولو قال فلان لا كونه من ثمن يبيع أو قرض ثم قال هي ردية قبل قوله لأن الردة
 لا تكون نيباً وكذا في كل ما يكال أو يوزن سوى الدرهم والدنانير ولو أقر بشيء
 أفلس من ثمن يبيع أو قرض ثم قال هي كاسنة لا يصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف
 ومحمد رحمه الله يصدق في القرض إذا وصل وفي البيع لا يصدق في قول أبي يوسف
 رحمه الله. وقال محمد رحمه الله يصدق ويلزمه قيمة المبيع إذا كان هالكا. ولو قال غصبت
 فلانا عشر أفلس. أو قال أودعني عشرة أفلس ثم قال هي من الكاسنة قبل قوله
 المسلم إليه إذا أقر بقبض رأس مال المسلم ثم ادعى أنه زيوف إن كان أقر بقبض الجهاد
 أو أقر بقبض حقه أو باستيفاء رأس المال أو باستيفاء الدرهم أو بقبض رأس المال
 لا يقبل قوله أنها كانت زيوفاً. وإن كان أقر بقبض الدرهم ثم ادعى الزيادة في القياس
 القول قول رب السلم والبينة على المسلم إليه. وفي الاستحسان القول قول المسلم
 إليه مع يمينه والبينة على رب السلم أنه أعطاه الجهاد. ولو قال أسلمت إلى عشرة
 دراهم في كد طه وقال له أقبضها وقال رب السلم لا بل قبضتها إن قال المسلم إليه ذلك
 موصو لا يصدق قياساً واستحساناً وإن فصل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه
 المسلم فيه. وفي المياس صدق ولا يلزمه شيء. وكذلك لو قال أعطيتني وأقرضتني ألفاً
 أو أسلفتني الغائب قال له أقبض إن قال ذلك موصو لا يصدق قياساً واستحساناً

وَأَنَّ قَالَ، ذَلِكَ مَفْصُولًا لَا يَصْدُقُ اسْتِحْسَانًا. وَلَوْ قَالَ نَقْدَتِيهِ الْغَاوِدُ نَعَتْ
إِلَى الْغَاوِ قَالَ لَمْ يَقْبُضْهَا لَا يَصْدُقُ فِي قَوْلِ أَبِي يَوْسُفَ رَح. وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَح يَصْدُقُ
إِذَا وَصَلَ. وَلَوْ قَالَ بَعْتِيهِ دَارَكَ بِالْفِ أَوْ أَجَرْتِيهِ أَوْ قَصَدْتِ عَلَيْهِ أَوْ هَبْتِ لِي
لَمْ يَقْبُضْ قَبْلَ قَوْلِهِ وَصَلَ أَمْ فَصَلَ. رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ رَجُلٌ دَارَ وَقَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ
أَلَا هَذَا الْبَيْتُ بَيْتُ بَعِيْتِهِ فَانْهَ إِلَى وَقَالَ فَانْه لِفُلَانٍ أُخْرَفُوهُ عَلَى مَا قَالَ لِأَنَّهُ اسْتَشْتَرَى بَعْضُ
مَا تَكَلَّمُ بِهِ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَلَا تَلْتَمِثُهَا أَوْ قَالَ أَلَا تَسْمَعُ أَصْوَارَهَا. وَلَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ وَ
الْبَيْتُ لَكَانَتْ الدَّارُ لِلْمَقْرَلِ كُلِّهَا لَهَا هَذَا عَطْفٌ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ وَلَكِنْ هَذَا
الْبَيْتُ لِي وَقَالَ وَبَنَاءُهَا لِي وَقَالَ هَذِهِ الْأَرْضُ لِفُلَانٍ وَتَحْلِيلُهَا لِي أَوْ التَّخْلِيلُ بِأَصُولِهَا
لِفُلَانٍ وَالتَّمْلِيكُ كَانَ الْكُلَّ لِلْمَقْرَلِ وَلَا يَصْدُقُ الْمَقْرَلُ بِالْحِجَةِ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ
أَلَا بَنَاءُهَا فَانْه لِي لَا يَصْدُقُ لِأَنَّ الْبَنَاءَ تَتَّبَعُ لَا يَتَّبَعُ وَلَهُ اسْمُ الدَّارِ بِمَقْصُودٍ أَوْ لَا يَكُونُ اسْتِثْنَاءً
أَلَا يَتَّبَعُ وَلَهُ اللَّفْظُ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ هَذَا الْبَيْتَانِ لِفُلَانٍ أَلَا تَحْلِيلُهُ بِغَيْرِ أَصْلِهَا فَانْه لِي أَوْ قَالَ هَذَا
الْحِجَامُ لِفُلَانٍ أَلَا فَصْلُهُ فَانْه لِي أَوْ قَالَ هَذَا السَّيْفُ لِفُلَانٍ أَلَا حِلْيَتُهُ فَانْه لِي لَا يَصْلَحُ
الْإِسْتِثْنَاءُ وَأَنْ كَانَ مَوْصُولًا وَيَكُونُ الْكُلَّ لِلْمَقْرَلِ أَلَا أَنْ يَقِيمَ الْمَدْعَى الْبَيْتَ عَلَى مَا دَعَى. وَلَوْ قَالَ
هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا بِلَ لِفُلَانٍ أُخْرَفِي لِلأَوَّلِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلأَوَّلِ فَلَا يَصِحُّ رَجْعُهُ
وَأَذَا وَلَدَتْ الْجَارِيَةُ فِي يَدِ رَجُلٍ وَقَالَ الْجَارِيَةُ لِفُلَانٍ وَالْوَلَدُ لِي فَهُوَ كَمَا قَالَ لِأَنَّ الْأَقْرَبَ الْجَارِيَةُ
لَا يَكُونُ أَقْرَبًا بِالْوَلَدِ. مَجْلَدَاتٌ مَا تَقْدِمُ مِنَ الْبَنَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْحَيَوَانَاتِ
وَالْعُمَارِ الْمَحْرُوقَةِ الْأَشْجَارُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِ الْجَارِيَةِ وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ صَنْدُوقٌ فِيهِ مَتَاعٌ فَقَالَ
الصَنْدُوقُ لِفُلَانٍ وَلِلْمَتَاعِ لِي. أَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ وَمَا فِيهَا مِنَ الْمَتَاعِ لِي كَانَ الْقَوْلُ
قَوْلَهُ لِأَنَّ الْمَتَاعَ لَا يَكُونُ تَبَعًا لِلدَّارِ وَالصَنْدُوقُ لَا يَتَّبَعُ وَلَهُ اسْمُ الصَنْدُوقِ. وَلَوْ قَالَ بَنَاءُ
هَذِهِ الدَّارِ لِي وَارْضُهَا لِفُلَانٍ كَانَتْ الدَّارُ وَالْبَنَاءُ لِفُلَانٍ لِأَنَّ أَوَّلَ كَلَامِهِ بَنَاءُ هَذِهِ الدَّارِ لِي.

غير معتبر لأن الكل كان له قبل اقراره فيبطل بقوله ارض هذه الدار لفلان فيدخل فيه البناء
ولو قال هذه الدار لفلان لابل اعلم ان في الاول لان الكلام الثاني يرجع عن اقراره فلا يصح بكل
اقراره انسان بالدين فاقول المقوله ان الدين لفلان وصده فلان صح ويكون حق القبض
للال دون الثاني ولو ادى الى الثاني برئ رجل في يده دارا فاعلم فلان لا حق لي فيها
فقال المقوله ما كانت لي قط لكهما فلان وصده فلان فهي للثاني رجل قضيه له الفأ^ض
بدار في يد رجل فقال بعده ما كان لي فيها حق قط لكهما فلان وصده فلان انها ملكا^{نت}
للمرء قط لا يكون للمرء

فصل في القبض والابراء

رجل قال اشترى جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره

وكذا لو قال ابرأت جميع غرواتي لا يصح الا ان يقول قبضه فلان وهم يخصمون
في صح اقراره وابراءه وذكر الناظر في رح اذا اقر وصي الميت انه قبض كل دين لفلان
الميت على الناس ثم ادعى غريم الميت انه دفع اليك كذا وكذا وقال الوصي ما
قبضت منك شيئا وما علمت انه كان للميت عليك شيء كان القول قول الوصي
مع عيینه. ولو قامت البينة على اصل الدين لا يلغيه الوصي شيء لانه لا يقبض شيئا
من رجل بعينه. وكذا لو قال قد قبضت كل دين لفلان بالكوفة او اضاف ذلك
الى مصر او سواد وكذا الوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة في ذلك سواء
رجل عليه دين شهده ان الطالب قبض الدين الذي عليك لفلان لا يقبل شهادة
وصي الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه الميت الى ولد الميت واشهد الولد
على نفسه انه قبض تركه والده ولم يبق له من تركه والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه^{ناه}
ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا من تركه والدي وانما البينة قبضت بيته. وكذا لو اقر^{الارث}

انه قبض جميع ما على الناس من ثلثه والده ثم ادعى على رجلينا والوالد سماع دعواه
رجل قال هذا للعبد لأحد هذين الرجلين بأرض يجلف لكل واحد منهما. ولو قال
هذا لعبد لواحد من الناس لا يصح. رجل قال لعيز من بابعك بنتي فانا كفيل عنك
بثمنه لا يجز. ولو قال ما بابعك من هؤلاء وانشار الى قوم معينين معدودين فانا
كفيل عنك بثمنه جاز

فصل في اقرار المريض

نعم اقرار المريض الذي مات فيه بقض الدين من وارثه ولا من كفيل وارثه
ان كانت الكفالة في الصحة سواء كان المقبوض قائما في يدي الوارث او لم يكن
ولكن الواقر بالقض من اجني يتطوع عن وارثه بمضاء الدين. ولو اقر الوارث ثم خرج
من ان يكون وارثا بان اقر لاخ له ثم ولد له ابن ثم مات المريض صح اقراره ولو اقرت لغيره
وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الاقرار نحو ان اقر لاخ له وله
ابن فات الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره لانه صار وارثا له بسبب قائم وقت الاقرار
ولو اقر قبل ان يكون وارثا له ثم صار وارثا له بسبب حادث بان اقر لاجنبية ثم
تزوجها ثم مات صح اقراره بخلاف ما لو وهب لاجنبية ثم تزوجها فانه لا يصح هبته
لان هبة المريض وصيه والوصية للوارث باطل. ولو اقر قبل ان كان وارثا وقت الاقرار
وقت الموت وخرج من ان يكون وارثا فيما بين ذلك بطل اقراره في قول ابي يوسف
رج ولا يبطل في قول محمد رج. ولو ابرأ المريض غريمه بغير قبض فان ابرأ الوارث لا يصح ابرؤه
كان الوارث اصيلا او كفيل. وان ابرأ الاجنبية فان كان الاجنبية كفيل عن الوارث صح
ابرؤه كانت الكفالة بامر ابيه امر وان ابرأ الاجنبية وولم يقر كفيل له لا يصح ابرؤه لان
ابرأ الاجنبية ابرأ للكفيل. ولو ان المريض قبض المال من وارثه الذي عليه دينهون

تبرع عن الوارث بمعاثته الشهود جاز قبضه لاستغناء القهمة عن القبض المأثراً
 ولو أن رجلاً وكل رجلاً ببيع عبد فباعه الوكيل من وارث الموكل ثم مرض الموكل
 واقر قبض الثمن من وارثه او اقران الوكيل قبض الثمن ودفعه الى الموكل لا يصح
 وان كان المريض هو الوكيل والموكل صحيح فاقرا الوكيل انه قبض الثمن من المشتري
 وبعد الموكل صدق الوكيل . ولو كان المشتري وارثاً للوكيل والوكيل والموكل
 مريضان فاقرا الوكيل قبض الثمن لا يصدق لان مرض الوكيل يكفي ذلك لان اقراره لو اقره
 بالقبض فرضها اقره . مريض عليه دين يحيط بماله فاقرب قبض وديعه او عارية او مضرة
 كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الامورثة المريض
 وكذبه المورث يقبل قول الوارث . مريض عليه دين يحيط بماله وله على رجل دين
 الصحة فاقرا المريض باستيفاء ذلك الدين من مديونه صح اقراره . مريض اقرا امرأته
 بدين المهر صح اقراره الا مهر المثل وان اقرها بمهر الف درهم ثم قامت اليه بعد موته
 ان المرأة وهبت المهر من زوجها في حال حيوته هبة صحيحة قالوا لا يقبل البينة
 على الهبة اذا كان اقرار الزوج لها بالمهر في مرضه ثابتاً . مريضة اقربت باستيفاء
 مهرها ان ماتت وهي منكوبة او معتدة لا يصح اقرارها . وان لم تكن منكوبة
 ولا معتدة صح اقرارها . ولو قالت في مرضها لا مهر لي عليه ذكر الخصاص رجح للميل انه
 يصح اقرارها اذا اقر الرجل في صحته او مرضه الذي مات فيه انه تزوج فلانة
 بالف درهم ثم جحد وصدقته المرأة في النكاح في حيوتها وبعد موته فهو جائز ولها
 الميراث والمهر بقدر مهر المثل ولا يكون لها الزيادة على مهر المثل عند انكار المورثة
 ولو اقرت امرأة في صحته او مرضها تزوجت فلان بكذا ثم جحدت فان صدقها الزوج
 في حيوتها ثبت النكاح وجودها بعد الاقرار باطل . وان صدقها الزوج بعد موتها

لا يثبت النكاح في قول إبي حنيفة ربح ولا ميراث له منها. وقال أبو يوسف ومحمد ربح
يثبت النكاح كما في الوجه الأول. وأنا أقرب امرأة أنها تزوجت فلاناً وهي أمه وقد
كانت له معروفة ثم عتقت وقال الزوج لا بل كان النكاح بعد العتق أو قبل العتق
منهما سواء ويصح النكاح كما لو أقر أحدهما أن النكاح كان في عدة الغير في نكاح الغير
أو غير شهود. أو تزوجها وتحت أربع نسوة واختها في نكاحه أو في عدة لا يقبل قول
من ربح هذه الموانع فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باقراره ويكون
ذلك بمنزلة الطلاق. بخلاف ما لو قال تزوجتك قبل أن تحلق أو قبل أن اخلق أو قبل
أن تولد أو قبل أن اولد أو تزوجتك وأنا صبي فإن لم يكن القول قول من ربح
الطلاق. رجل أقر كوافته بشيء ومات ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له
كان الأقرار في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول من ربح
أنه كان في مرضه فإن أقام جميعاً البينة فبينة المقر له أولى. فإن لم يكن المقر له بينة
وإراد استخلاف الورثة كان له ذلك. رجل قال في مرضه هذا المال لقطه وليس له
مال غيره لك وكذب الوارث قال محمد ربح لا يصدق المريض ويكون الكل ميراثاً
وقال أبو يوسف ربح هو من ثلث ماله. رجل أعتق عبداً به في صحته ثم بين العتق
اليهم في مرضه في كثير القيمة كان العتق من جميع ماله. رجل أعتق عبداً به في صحته
بعين فاحش على أنه بالخيار ثلثة أيام ثم مرض فاجاز البيع أو سكت حتى تمضت المدّة ثم مات
المريض كانت الحجابة من الثلث. رجل أقر في مرضه بارض في يده أنها وقف أن أقر بوقف
من قبل نفسه كان من الثلث كما لو أقر المريض بعتق عبده أو أقر أنه تصدق بعبه على فلان
وأن أقر بوقف من جهة غيره أن يصدق بذلك الغير وصلة في مرضه جازة الكل وإن أقر بوقف
ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث. رجل كاتب عبداً في مرضه وليس له مال غير ثم

اقر باستيفاء بدل الكتابة تجار من الثلث ويسى الكتاب في كفي قيته. ولا باع المريض عيه
اعيان ماله من اجني ثم اقر باستيفاء الثمن صح مرجع ماله. رجل باع عبد ثم اقرانه كان ^{بصرا} الا
على المشتري ولا يبر ^٩ المشتري عن الثمن صح اقر بالبلوغ وقاسم الوصي ان كان مراهما صح اقران ويجوز
قسمته. ولو قال بعد ذلك لم اكن بالغالا يقبل قوله فان لم يكن مراهما بان كان مثله لا يحتمل عاذا
لا يصح اقراره ولا يجوز قسمته فقبل اثنتي عشرة سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البتة وبعد ^{عشر} اثني
سنة ايضا لا يصح اقراره لاعمالة. وانما لا يصح اقراره اذا لم يكن بحال لا يحتمل مثله علة. العبد
المأذون اذا اقر بكمالة لا يصح اقراره لانه لا يملك الكماله بما لا يصح اقراره. مريض اقر لورثته
بعد فقال الوارث ليس بالعبد بل ولكنه لغلان الاجني وصدرته الاجني ثم مات المريض بالعبد
للاجني ويضمن الوارث للمقر له قيمة العبد ويكون القيمة بينه وبين سائر الورثة. مريض ^{رافر}
لاجني ثم مات المقر ثم مات المريض ووارث الاجني للمقر له موزنة المريض لا يجوز ذلك الا في قول ^{يوسف}
الاول وجاز في قوله الآخر وهو قول محمد رح وهو كما لو اقر المريض بعبد في يده لغلان الاجني ^ل فقا
الاجني عول لغلان وارث المريض ^ل يمكن يافيه حتى على قول ابي يوسف الاول قول المريض باطل على
قوله الآخر اقرار المريض صحيح ويكون العبد للثاني والقول للثاني اقرب الى القياس وقوله الاول
لحوط. مريض اقر لوارثه ولا جني بد بين فاقراه باطل بصادق الشك او كان با في قول ^{صنفه} ابى
وابى يوسف رح. وقال محمد رح اقراره للاجني بقدر نصيبه جائز اذا تكاذا با في الشركة او انكر
الاجني الشركة والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب القسم

فصل في قسمه الدار والعقار

توم حضره او طلبوا من القاضي قسمه العقار قال ابو مينة رح لا يقسم ما لم يقموا البينة
على الوفاء وعلى علة الورثة وعلى ان العقار في ايديهم ميراث عن ابيهم. وقال صاحب رح

القاضي يقسم ويشهد انه قسمها باقرارهم كما يقسم العروض عندهما. ولو قالوا اشترينا
 هذا العقار من فلان وطلب بعضهم القسمة وابي البعض فان القاضي يقسم باقرارهم عندهما
 وعن البيهقي رحمه الله فيه روايتان في رواية كما قالوا وفي رواية لا يقسم كما لا يقسم في الميراث ولو كان
 في الورثة صغيرا وكبير غائب والدار في يد الكبار المحضور عن ابيهم بصفة رجحانهم وعندهما يقسم
 ويعزل نصيب الغائب والصغير ويشهد انه قسم باقرارهم. وان كانت الدار وبعضها في
 يد الغائب والصغير لا يقسم باقرارهم اجماعا. وكذا لو كانت في يد مودع الغائب ولو اقام
 الكبار البينة على اصل الميراث وعدد الورثة وبعض الورثة تصرفا ويقسم القاضي بين الباقيين
 الحاضرين وينصب القاضي من يحفظ نصيب الغائب والصغير. ولو كان البالغ الحاضر واحدا
 بطلب القسمة من القاضي فان القاضي لا يجيبه لذلك. ولو جاء هذا البالغ مع صغير نصيب
 عن الصغير يقسم ويأمر بالقسمة. ضبعة ميراث بين خمسة واحد منهم صغير واثنان
 منهم غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب احدا الحاضرين فطال الشريك الحاضر
 بالقسمة من القاضي واخبره بالقصة فان القاضي يأمر شريكه بالقسمة ويجعل وكلا
 عن الغائب والصغيران المشترى قائم مقام البائع وكان للبائع ان يطالب الشريك بالقسمة
 فيثبت ذلك للمشتري وانكار الورثة كلهم كبار محضورا قاموا بالبينة عليها ادعوا من وفاة الميت
 وغيره الا ان الدار كانت مشتركة بين الميت واجنبي والشريك الاجنبي غائب لا يقسم عنه يحضر القاضي
 ولو كان شريك الميت حاضرا وبعض ورثة الميت غائب واقيمت البينة فان القاضي يقسم
 بينهم الميت احياها وان كان الشريك اخ الميت ورثاها عن ابيهما فمات احدا الاخير وترك
 ورثة واخ الميت غائب واقام الحاضرون البينة قسمها القاضي بينهم ويعزل نصيبهم
 ولو كانت الشركة بالشراء وبعض الشركاء غائب لا يقسم عقارا كان او عروضاً حتى يحضر
 الحاصلان العقار اذا كان بين قوم بالميراث وبعض الشركاء غائب وبعضهم محضور وطلب

القاضية بينهما فان كانت في يد الحضور قسم القاضية بينهما ان كانت التركة بينهما بالشرع
 فان كان أصل الشركة بالميراث فباع بعضهم نصيبه فحضر البعض قسم القاضية
 بينهم فان كان أصل الشركة بالشرع فحضر بعضهم الميراث بجان مات واحد من المشتريين لا يقسم
 القاضية بينهم وينظر في هذا إلى أصل الشركة. أرض بين رجلين حضارهما واحضرا لا خروا
 القسمة فقال الشريك بعت نصيبه من ثلثان واقام البينة على ذلك لرفع القسمة قالوا لا
 بينة لانه اقام البينة على فعل نفسه لا بطلان حق الغير. دار مشتركة بين رجلين نصيب
 احدهما اكثر فطلب صاحب الكثير القسمة وابى الآخر فان القاضية يقسم عند الكل وان
 طلب صاحب القليل القسمة وابى صاحب الكثير فكان لك وهو اختار والشيخ الامام
 المعروف بمجواهر رآه رج عليه الفتوى وفي البيت الصغيرين رجلين اذا كان صنا
 القليل لا يستغنى بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا يقسم
 وقال الفقيه ابو الليث رج في الدار اذا طلب صاحب القليل القسمة لا يقسم ايضا وهو قول للرخي
 والشيخ الامام شمس الأئمة الخسعي والقاضي الامام المنتجب الاحتياط رج كما في البيت الصغير
 وذكر الخصاص رج دار بين الرجلين نصيب كل واحد منهما بحال لا يستغنى به بعد القسمة
 وطلب القسمة من القاضية فان القاضية يقسم وان طلب احدهما القسمة وابى الآخر لا يقسم لان
 المطالب استغنى وان كان ضرر القسمة على احدهما بان كان نصيب احدهما اكثر فيستغنى به بعد
 القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة وابى الآخر فانه القاضية يقسم وان طلب صنا
 القليل لا يقسم. وليكن الخصاص رج الله عكس هذا رجلان يديهما دارهم شيخ محمد
 احدهما قسمه فكان يضرب الكسر لا يجبر الابي على القسمة ولا يقسم الا ان يتفقا على القسمة وان كان
 لا يضرب الكسر يقسم القاضية بينهما ولو كان بينهما زرع في ارضهما وطلب اقسمة الزرع دون
 الارض فان كان الزرع بطلا وشرا تركه في الارض او شرا واحدا ذلك لا يجزى وقسمة الزرع

وَأَنْ اتَّفَقَا عَلَى اتِّقَاعِ أَهْلِ الْقِسْمَةِ وَأَنَّكَ الزَّرْعُ قَدَارَكَ وَشَرَطَ الْمَحْصَادَ جَازَةً
 الْقِسْمَةَ عِنْدَ الْكُلِّ وَأَنَّ شَرَطَ التَّرْكِ أَوْ شَرَطَ أَحَدَهُمَا فَسَدَتِ الْقِسْمَةُ فِي قَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ
 وَإِنِّي يَوْسُفَ رَجَحَ وَتَجَوَزَ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَكَذَلِكَ طَلَعَ عَلَى التَّخِيلِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَأَرَادَ قِسْمَهُ
 دُونَ التَّخِيلِ لَأَنَّ شَرَطَ التَّرْكِ أَوْ أَحَدَهُمَا فَسَدَتِ الْقِسْمَةُ وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْجُزْأَيْنِ فَالْحَالُ
 جَازَتِ الْقِسْمَةُ وَإِنْ كَانَ الثَّمَرُ دَكَاوُشَرَطَ التَّرْكِ لَا تَجُوزُ عِنْدَهُمَا وَتَجَوَزُ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَجَحَ
 وَلَوْ كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ جَنَاحٌ أَوْ سَابِطٌ فَلْيُجْزِئَهُمَا الْقِسْمَةَ لَا يَتَقَسَّمُ الْقَاضِي وَكَذَلِكَ الْمَا
 لَا يَتَقَسَّمُ طَوْلًا وَلَا عَرْضًا إِلَّا أَنْ يَتَرَاضِيََا عَلَى ذَلِكَ وَكَذَلِكَ الْبَيْتُ وَالْعَيْنُ وَالرَّحَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَوْ قَنَاةً
 أَوْ نَهْرًا لَأَرْضٍ مَعَ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا إِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا قِسْمَتَهُ وَلِي الْأُخْرَى فَهُوَ لَا يَتَقَسَّمُ بَيْنَهُمَا
 لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ فَإِنَّكَ مَعَ ذَلِكَ أَرْضَ لَيْسَ لَهَا شَرِبٌ مِنْ ذَلِكَ النَّهْرِ وَالْقَنَاةِ يَتَقَسَّمُ
 الْأَرْضُ وَبِزَرْعِ النَّهْرِ وَالْقَنَاةِ عَلَى هَاتِمَا وَلِكُلٍّ وَلِأَحَدٍ مِنْهُمَا شَرِبٌ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ رَكْلِ
 وَلِأَحَدٍ مِنْهُمَا عَلَى أَنْ يَجْعَلَ لِلْأَرْضِ شَرِبًا مِنْ مَوْضِعٍ أُخْرَى وَكَانَتْ أَرْضُهُمْ فَلَا يَتَقَسَّمُ وَلِلْأَرْضِ
 فِيهَا بَيْنَهُمْ قِسْمٌ ذَلِكَ كُلُّهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَلَوْ كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ ثَوْبٌ مَحِيطٌ لَا يَتَقَسَّمُ الْقَاضِي بَيْنَهُمْ
 وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مَحِيطٍ فَاقْسِمَا طَوْلًا وَعَرْضًا جَازَتِ الْقِسْمَةُ وَالرَّقِيقُ إِذَا كَانَ بَيْنَ اثْنَيْنِ
 فَهُوَ عَلَى وَجْهِهِ أَنْ كَانَ مَعَ الرَّقِيقِ دَوَابٌّ أَوْ عُرُوضٌ وَشَيْءٌ أُخْرَى قِسْمُ الْقَاضِي الْكُلِّ بَيْنَهُمْ فِي
 قَوْلِهِمْ وَأَنْ لَا يَكُنْ مَعَ الرَّقِيقِ شَيْءٌ أُخْرَى فَإِنْ كَانُوا ذَكَورًا وَإِنَّا لَا يَتَقَسَّمُ فِي قَوْلِهِمْ الْأَرْضُ
 وَإِنْ كَانَ الْكُلُّ ذَكَورًا وَإِنَّا وَلَيْسَ مَعَ الرَّقِيقِ شَيْءٌ أُخْرَى فَلْيُجْزِئَهُ الْقَاضِي وَشَقَّتْهُ وَإِنْ لِبَعْضٍ
 أَوْ لِأَحَدٍ الْوَرِثَةُ لَا يَتَقَسَّمُ بَيْنَهُمْ فِي قَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ رَجَحَ وَلَا يَجِزُّ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ صَلَاحُ بْنُ
 بَيْسَمٍ وَيَجِزُّ لَهُمْ عَلَى الْقِسْمَةِ وَالْعَبْدُ الْوَاحِدُ وَالرَّابِعُ الْوَاحِدُ يَبَاعُ وَيَقْسَمُ ثَمَنُهَا لِأَنَّهَا لَا
 الْقِسْمَةَ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَالِكٍ كُنْ فِي تَبْعِيضِهِ ضَرُورًا دَامَلَتِ الرَّجُلُ وَتَرَكَ أَرْضَيْنِ أَوْ دَارَيْنِ
 فَيُطْلَبُ وَرِثَةُ الْقِسْمَةِ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِنَصِيبِهِ مِنْ كِلَا الْأَرْضَيْنِ وَالَّذِينَ

جازت القسمة. وأن قال أحدهم للقاضي أجمع نصيب من الدارين والأرضين في دار
 واحدة وفي أرض واحدة وأبي صاحبه قال أبو حنيفة رح يقسم القاضي
 كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض
 واحدة. وقال صاحب الرأي الآخر القاضي أن رأي الجميع يجمع والأفلاكان كانت
 الداران في المصير لم يذكر هذا في الكتاب. وقالوا على قول أبي حنيفة يجمع
 نصيب أحدهما في دار واحدة سواء كانتا في مصر أو في مصر وليد متصلين كما
 في مصر ومن فصلين. وروى هلال بن أبي يوسف رح أنه لا يجمع في المصير والدار
 المختلفة بمنزلة أجناس مختلفة. وأما أن بين الرجلين بيتان له أن يجمع نصيب
 أحدهما في بيت واحد متصلين كانا أو منفصلين. ولو كان بينهما منزلان ^{منفصلين} كانا
 فهما كدارين لا يجمع نصيب أحدهما في منزل واحد ولكنه يقسم كل منزل قسمة على حدة
 ولو كانا متصلين فهما كالبيتين له أن يجمع نصيب أحدهما في واحد. وهذا كله قول أبي حنيفة
 رح. وقال صاحب رج الدار والبيت سواء والرأي فيه للقاضي دارين رجلين
 في أحد جانبيه بناء ولا بناء في الجانب الآخر وقال أحدهما أجل قيمة البناء يذرع من
 الأرض وأخذ حتى من البناء من ذراعان الدار وقال الآخر لا بل جعل البناء بدرهم وأعطيت
 حاك في البناء من الدرهم فالأول أولى وأحسن. وأما أن الدارين رجلين وفيها
 طريق لغيرهما فإدخالهما قسم الدار واراد صاحب الطريق أن يمنعاه عن القسم ^{لم يكن}
 له ذلك ويترك الطريق عرضه عرض باب الدار الأعظم وطوله من باب الدار
 الإياب الدار التي لها الطريق ويقسم بقية الدارين الرجلين على حقوقهما. وأما أن
 في الدار مسيل ماء لرجل فإدخال صاحب الدار قسمه الدار لم يكن لصاحب المسيل
 منهم بمنزلة الطريق لما تقدم والله أعلم

فصل فيما يدخل في القسمة

فَقَوْلُهُمْ وَأَصْنَعُ فَاَصَابَ بَعْضُهُمْ بَسْتَانًا وَكُرْمًا وَبَيْوتًا وَكُتُبًا فِي الْقِسْمَةِ بِكُلِّ
 حَقٍّ هُوَ لَهُ أَوَّلُهُ يَكْتَبُوا لَهُ مَا فِيهَا مِنَ الشَّجَرِ وَالْبِنَاءِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الزَّرْعُ وَالْخَمْرُ وَأَنْ
 كُتِبُوا بِكُلِّ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ هُوَ فِيهَا أَوْ مِنْهَا مِنْ حَقِّهَا لَا يَدْخُلُ فِيهِ الزَّرْعُ وَالْخَمْرُ
 أَرْضَيْنِ اثْنَيْنِ لَهَا مَخْلُ فِي غَيْرِ رِضَاهُمَا فَاقْتَسَمَا عَلَى أَنْ يَأْخُذَ أَحَدُهُمَا الْأَرْضَ
 وَالْآخَرُ الْخَلَّ بِأَصْلِهَا جَازٍ وَأَنْ اقْتَسَمُوا صِيعَةً فَعْمَلُوا أَحَدُهُمُ الْخَلَّ وَلَمْ يَكُنْ
 بِأَصْلِهَا لَهُ الْخَلُّ بِأَصْلِهَا. وَكَذَلِكَ لَوْ أَقْرَأَ نَسَانُ بِخَلَّةٍ كَانَ لِلْمَقْرَأِ الْخَلَّةُ بِأَصْلِهَا
 وَلَوْ بَاعَ خَلَّةً ذَكَرَ فِي النُّوَادِرِ أَنَّ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ رَجٌّ بِسُقَى الْخَلَّةِ بِأَصْلِهَا. وَعَنْ
 مُحَمَّدٍ رَجٌّ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَصْلَ إِلَّا بِالذِّكْرِ وَقِيلَ الْجَوَابُ فِي الْأَقْرَارِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَجٌّ كَالْجَوَابِ
 فِي الْبَيْعِ يَدْخُلُ أَصْلُ الْخَلَّةِ فِي الْأَقْرَارِ وَالْبَيْعِ جَمِيعًا وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَجٌّ فِي الْقِسْمَةِ يَدْخُلُ أَصْلُ
 الْخَلَّةِ وَفِي الْبَيْعِ لَا يَدْخُلُ ثُمَّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَسْتَحِقُّ الْخَلَّةُ بِأَصْلِهَا فَإِنْ قَلَعَهَا كَانَ لَهُ أَنْ يَبْنِيَ
 مَكَانَهَا آخَرًا. رَجُلَانِ طَلَبَا وَرَثَتُهُ مِنَ الْقَاضِي الْقِسْمَةَ وَأَقَامُوا الْبَيْنَةَ عَلَى الْمَوْتِ
 وَالْمِيرَاثِ كَأَنَّ هُوَ الشَّرْطُ وَعَلَى الْمَيِّتِ دَيْنُ الْغَائِبِ فَإِنَّ الْقَاضِي لَا يَقْسِمُ شَيْئًا مِنْ أَجْلِ التَّزَكُّ
 فَإِنَّكَ أَنْ لَدَيْنِ أَقْلٍ مِنَ التَّزَكُّ فَسَأَلُوا مِنَ الْقَاضِي أَنْ يَعْزِلَ شَيْئًا لِأَجْلِ الدَّيْنِ وَيَقْسِمَ
 الْبَاقِي فَالْوَجْهُ حَيْثُ رَجٌّ فِي الْقِيَاسِ لَا يَفْعَلُ وَهُوَ قَوْلُهُ الْأَوَّلُ ثُمَّ اسْتَحْسَنَ وَقَالَ أَنَّ
 الْقَاضِي يَفْعَلُ ذَلِكَ فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ وَقَسَمُوا الْمِيرَاثَ فَهَذَا مَا عَزَلَ لِأَجْلِ الدَّيْنِ
 رَدَّتْ الْقِسْمَةُ إِلَّا أَنْ يَقْضُوا الدَّيْنَ مِنْ حَصَصِهِمْ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الدَّيْنُ ظَاهِرًا رَدَّتْ
 الْقِسْمَةُ ثُمَّ ظَهَرَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَنَّ الْقِسْمَةَ مُرَدَّةٌ إِلَّا أَنْ يَقْضُوا الدَّيْنَ مِنْ مَالِهِمْ
 وَكَذَلِكَ لَوْ ظَهَرَ بِالتَّزَكُّ وَصِيَّةٌ بِالتَّزَكُّ أَوْ بَعِيْنٌ مِنَ الْعِيَانِ الْمَالِ فَالْوَصِيَّةُ بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ
 دَارِبَيْنِ قَوْمٌ اقْتَسَمُوا فَوَقَعَ فِي نَصِيبِ أَحَدِهِمْ بَيْتٌ فِيهِ حَمَامَاتٌ أَنْ لَمْ يَذْكُرُوا الْحَمَامَاتُ فِي

القسمه ففى بينهم كما كانت وان ذكروها فان كانت لا تؤخذ الا بصيّد فبالقسمه
 مردودة وان كانت تؤخذ بغير صيد فالقسمه جائزه وهذا اذا اقتصمونها بالليل فان
 اقتسموها
 بالنهار بعد ما خرجت من البيوت فالقسمه فاسدة. أرض بين قوم اقتسموها
 فوقع في نصيب أحدهم شجرة أغصانها متدلّية في نصيب الآخر عن محمد رح فيه رواية
 في رواية لصاحب الأرض ان يجبر صاحب الشجرة على قطع الأغصان وفي رواية لا يجبر
 كالأول وقع في قسم أحدهما حائط عليه جذوع للأخر فله لا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع
 واذا طلب الورثة القسمه من القاضي سألهم القاضي هل عليه دين ان قالوا لا كان القول
 قولهم وان أقر أحد الورثة بدين على الميت وحده الباقيون قسمت التركة بينهم ويومر المقر
 بقضاء كل الدين من نصيبه عندنا اذا كان نصيبه في بكل الدين. اذا جرت القسمه
 في دارين او ارضين واخذ كل واحد منهما داراً ثم استحق أحد الدارين بعد ما بقي فيها
 صاحبها كان للمستحق عليه ان يرجع على صاحبه بنصف قيمة البناء قيل هذا قول
 ابى حنيفة رح لان عند قسمه الجبر لا تجرى في الدارين فان كانت القسمه في موضع البيع
 والاصح ان هذا قول الكل لان عند صاحبه انما يجزى قسمه الجبر في الدارين اذا
 راي القاضي ذلك. ميرات بين قوم لم يكن هناك دين ولا وصيه فمات بعض الورثة
 وعلى الميت الثاني دين او وصيه او كان له وارث غائب او صغير فاقسم الورثه
 ميراث الميت الاول بغير قضاء كان لغرماء الميت الثاني ان يبطلوا القسمه وكذلك
 لصاحب الوصيه والورث الغائب والصغير لان ورثه الميت الثاني قاموا مقام الميت الثاني
 ولو كان هو حياً غائباً لم ينفذ قسمتهم عليه فكذا اذا كان ميتاً ميراث بين قوم اقتسموا
 واشهد واعلى انفسهم بالقسمه ثم ادعت امرأة الميت المهر على الميت واقامت البينة
 كان لها ان تبطل القسمه ويكون دينها كدين اجنبي فاقدمها على القسمه لا يمنعها

من دعوى المدعى لأن إجازة الغريم القسمة قبل أن يصل إليه الدين باطلة ويكون
وجودها أحد ما فكل ما لا يثبت القسمة. وكذا إذا كان الغريم هو الوارث ولا يشبه
دعوى الدين دعوى الشركة في العين فإنه لو ادعى الشركة في العين بأن ادعى وصية
بالثالث بعد القسمة يكون ساعيا في نقض ما تم به فلا يصح دعواه. ولو ادعى ابن الأم
بعد القسمة أنه كان اشتري نصيب بنيه من الأب حال حيوته بمن مسم ونفذ الغريم
واقام البينة على ذلك فذلك لا يبطل قسمة لأنه خصم في نصيب أبيه سواء كان
يسحق نصيب الأب بالشراء أو بالميراث. أرض ميراث بين قوم اقتسموها ونقا
ثم اشتري أحدهم من الآخر قسمة ونصيبه ثم أقام البينة بدين على الأب كانت
القسمة والشراء باطلة وكذا إذا اشتراه غير الوارث لأن القسمة والشراء كلاهما
تصرف من الوارث في التركة فلا ينفذ مع قيام الدين على المورث. ^{ثلاثة} تقرير
دار عن أبيهم واقتسموها اثلاثا وتقابضوا ثم إن رجلا غريبا اشتري من أحدهم
قسمة وقبضه ثم جاء أحد الورثين وقال أنا لم نضم واشتري هذا المشتري منه الثالث
ثم أتانا من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال قد اقتسمناها واقام البينة ^{ذلك} عليه
وصدقه البائع الأول فكذب البائع الثاني وقال المشتري لا أدري اقتسمتم أم لا
فالقسمة جائزة لأن القسمة ثبت بحجة قامت من الخصم والقسمة بعد تمامها
لا يبطل بخود بعض الشراء فيظهر أن الأول باع نصيب نفسه خاصة فجاز
بيعه فاما الثاني إنما باع ثلث الدار ثاثل ذلك من قسمة وثلاثا فذلك من نصيب
غيره فينفذ بيعة في نصيب نفسه خاصة ويجوز المشتري فيه أن شاء أخذ ثلث قسمة
بثلث الثمن وإن شاء ترك لتفرق الصفقة عليه. قوم اقتسموا دارا وميراثا عن رجل
والمرأة فمرة ذلك فاصابها الثمن فعزل لها ثمنها على حدة ثم ادعت الميراث لزوجها

اصدقها اياها وانما اشترت منه بصلها ليقبل ذلك منها لانها لما ساعدتهم
على القسمة فقد اقرت انها كانت لزوجها عند موته فلا يسمع دعواها. وكذلك
لو قسموا دارا وارضا واصاب كل واحد منهم طائفة بميراثه عن ابيه ثم ادعى
احدهم في قسم الآخر بناء او مخلا زعم انه هو الذي بناه او عرسه ليقبل بزيته على ذلك
وما ينقض به القسمة الغلط واذا ادعى احد الشركاء غلطا في القسمة لا تعاد القسمة
بجمع دعواه ولا يعاد ذرع شيء من ذلك ولا مساحته ولا كيله ولا وزنه الا بحجة
لان الظاهر وقوع القسمة على وجه المعادلة فلا ينقض القسمة الا اذا قام البينة
على ذلك. وان لم يكن له بينة وطلب استخلاف الشركاء فانه يستخاف لرجاء النكول
ثم الغلط في القسمة على وجه. أحدها ان يقول حقي في النصف وقد اخذت الربع
او الثلث وقال الآخر لا بل حقت الثلث وقد اخذته وفي هذا يتخالفان ويتزادان
القسمة. ومنهما ان يكون الخصومة في القبض فقال احد هما اقبض حقي وقال
الآخر قبضته فانهما يتخالفان ويتزادان القسمة ايضا لان القبض له شبه بالعقد
ولو اختلفا في العقد يتخالفان. ومنهما ان يكون المنازعة بينهما في الزيادة فيقول
احدهما اخذت انت يا فلان اكثر من حقت او غصبت الزيادة غصبا بعد قبضتي
ويقول الآخر اخذت حقي وما اخذت الزيادة كان القول قول الآخر والميناه صاحب
ولا يتخالفان ولا يتزادان القسمة. ومنها ان يكون المنازعة بينهما بعد ما اشهد
كل واحد منهما على القبض واستيفاء الحق بصفة التمام ثم يقول احدهما حقي
الذي في يدك وحقت الذي في يدي او يقول قد قسمنا ذلك ولكن اخذت ان البعض حقي
دون بعض لا يسمع دعواه ولا الخصومة منه بعد ما اشهد على القبض والاستيفاء ومنها
ان يقع المنازعة بينهما في التقويم فيقول احدهما قيمتها اكثر مما قومتها ويذكر الآخر

في هذا الوجه لا يقبل قوله ولا يسمع دعواه كذا ذكر في الاصل . وقال الفقيه :
 ابو بكر البجلي ان كان النفاوت يسيرا فهو كما قال في الكتاب وان كان التقاوت كثيرا
 ان يسمع دعواه وقال الفقيه ابو جعفر رح يسمع دعواه . رجلان اقتسما دارين
 واخذ كل واحد منهما دارا ثم ادعى احدهما غلطا ان له كذا ذراعا في الدار التي في
 يد صاحبه فضلالة القسمة واقام البينة على ذلك ذكر في الاصل انه يقضي له
 بذلك المدعى ولا يعاد القسمة وليس هذا كالدرا الواحدة . قيل هذا قول ^{سفي} ^{سفي} ^{سفي}
 . ومحمد رح . اما في قول ابي حنيفة رح القسمة فاسدة والداران بينهما نصفان
 لان عنده لا يجري قسمة الجبر في الدارين فيكون هذه القسمة بمنزلة البيع ولو باع
 كذا كذا ذراعا من الدار التي في يده عند ابي حنيفة رح لا يجوز . فكذا اذا شرط ذلك
 لاحدهما في القسمة في دار صاحبه كانت القسمة فاسدة وعندهما بيع كذا
 ذراعا من الدار جائزة . وكذا اذا شرط ذلك في القسمة . واما في الدار الواحدة
 معني التميز في القسمة غالب عليه من المعاوضة ولهذا يجري فيه الجبر فاذا شرط
 لاحدهما كذا كذا ذراعا في نصيب صاحبه يبيع الشيوع والشركة رجلا ان اقتسما
 افرجة فاصاب احدهما قراجان ^{سفي} بالآخر اربعة افرجة ثم ادعى صاحب القراجين احد
 الافرجة التي في يد صاحبه واقام البينة انه اصابه في القسمة فانه يقضي له لانه
 اثبت الملك لنفسه في ذلك بالحجة وكذا هذا في الانقاب فلم يكن له بيعه كذا
 ان يستخلف الذي في يده . وان اقام كل واحد منهما البينة ان ذلك اصابه في القسمة
 فانه يقضي بينه الخارج لان دعواهما دعوى الملك فيترجح بينه الخارج لانه هو المحتاج
 الى اقامة البينة وكذا هذا في بيوت الدار ودعوى الغلط انما تسمع اذا ^{سفي} ^{سفي} ^{سفي}
 اما ان اقرب الاستيفاء لا يسمع دعوى الغلط والغبين الا اذا ادعى الغصب ^{سفي} ^{سفي} ^{سفي}

وإذا ادعى أحد الشركاء القسمة وأبى الباقيون فاستأجر الطالب قسما مكان الأجر
 عليه خاصة في قول البيهقي رحمه الله وقال صاحباه رح يكون على الكل. وإذا أنكر بعض
 الشركاء القسمة فشهد قاسم القاضيه على القسمة مع غيره جازت شهادته
 في قول البيهقي رحمه الله وأبي يوسف رح وقال محمد لا يقبل شهادته. إذا اقتسم القوم
 شيئا ميراثا أو غير ذلك ثم ظفر الغبن الفاحش في القسمة أن كانت القسمة
 بقضاء القاضيه يبطل عند الكل وأن كانت بغيره اضر اختلافوا فيه قال لقيه
 أبو جعفر رح أن قال قائل بأن للمغبون أن يبطل القسمة قله وجه وإن قال
 قائل ليس له أن يبطل قله وجه. وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح
 أن يسمع دعوى الغلط والغبن الفاحش وله أن يبطل القسمة كما لو كانت
 القسمة بقضاء القاضيه وهو الصحيح. وأن اقتسما محمد ودائم اختلفا في الحد
 فقال أحدهما هذا الحد في وقد دخل في نصيب صاحبه وقال الآخر هذا الحد في
 وقد دخل في نصيب صاحبه فإن قامت البينة لهما جميعا قال في الكتاب أخذت
 بينه وهذا وبينه ذلك لأن كل واحد منهما يثبت الملك لنفسه في جزء بينه
 ما في يد صاحبه واجتمع في ذلك الجزء بينه ذي اليد والخارج فيقتصر بينه ^{الخارج}
 وللقسام أن يستعمل القرعة وقاسم القاضيه وقاسم غيره فيه سواء ثم إن كان القاضيه ^{ضم}
 هو القاسم أو نائبه فليس لبعض الشركاء أن يرد ذلك بعد خروج السهام كما
 لا يلتفت إلى إباء البعض قبل خروج القرعة. وإن كان القاسم يقسم بينهم بالتراضي
 فرج البعض بعد خروج بعض السهام كان له ذلك إلا إذا أخرج السهام كلها
 إلا واحد إلا أن يخرج بعض السهام لا يتم القسمة فكان الرجوع فيها كرجوع
 البائع قبل قبول المشتري فاما إذا أخرج السهام الأواحد امت القسمة فلا يملك

الرجوع. وذكر الناطق رج ان القرعة انواع ثلاثة. الأولى لا يثبت حق البعض وابطال
حق البعض وانها باطل كما اعتق احد عبده بغير عينه ثم يقرع. والآخرى لطيب
الغفس وانها جائزة كالقرعة بين النساء للسفر والقرعة بين النساء في البداية
في القسم. والثالثة لا يثبت حق واحد في مقابلة مثله فيقرع حق كل واحد منهما وهي جائزة.

فصل في قسمة الوصي والاب

قسمة الاب عن الصبي والمعتوق جائزة في كل شيء اذ الركن فيه غبن فاحش
وصي الاب في ذلك قائم مقام الاب بحد موته. وكذا الجد اب الاب اذ لم يكن
هناك وصي الاب يجوز قسمة وصي الام فيما تركت اذ الذكر احد من هؤلاء فيما سوى
العقار لانه قائم مقام الام وتصرفها فيما هو ملك ولدها الصغير صحيح بالبيع
فيما سوى العقار فكذلك في القسمة. ولا يجوز قسمة الام والاخ والعم والزوج
على امرأته الصغيرة والكبيرة الغائبة وان لم يكن لاحد منهم اب ولا وصي اب ليس
لوصي الام ولاية القسمة على الصغير في غير ما تركت الام. ويجوز قسمة وصي الاب
على الابن الكلي الغائب فيما سوى العقار لانه قائم مقام الاب فيما يرجع الى الحفظ
وبيع ماسوى العقار من الحفظ. ولا يجوز قسمة الملتقط ولا قسمة المملوك
على ولده الحر والمعتوق بمنزلة الصغير. اما المبرسم والمنعم عليه والذي يمن ويقيم
لا يجوز عليهم قسمة احد من الابراء او بكالة في حال افاقة. والذي جعله القاض
وصيا لليتيم فهو بمنزلة وصي الاب اذا جعله وصيا في كل شيء. وان جعله القاض
وصيا في شيء خاص نحو الانفاق او حفظ ماله لا يجوز قسمة لان نصب القاضيه
وصيا قضاء والقضاء يقبل التخصيص بخلاف وصي الاب في شيء خاص فانه يكون
وصيا في جميع الاشياء لانه قائم مقام الاب اذا اقتسم الورثة التركة فيما بينهم بغير امر القاض

وفي الورثة صغير أو غائب أو شريك الميت لا يصح القسمة إلا بإجازة الغائب أو ولي
الصغير أو بإجازة الصغير بعد البلوغ أو بإجازة القاضي قبل البلوغ. فإن مات الغائب^{ميت}
أو الصغير قبل الإجازة فجازت ورثته نفذت القسمة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
ولا تنفذ في قول محمد بن رحم كذا في مختصر عصام رحم. وإن كانت هذه القسمة بأمر القاضي^{ضحي}
صححت القسمة. وذكر الخصاص رحم إذا كان في الورثة صغير أو غائب ولكن في يد^{ميت}
ولا في يد الم صغير شيء من التركة بل كان الكل في يد المحضور الكبار فطلبوا القسمة من القاضي^{ضحي}
فإن القاضي يجعل للصغير وصيا يقوم بالقسمة ويقبض حقه ويجعل للغائب وكيلًا أو
يأمرهم بالقسمة. وإن كان في يد الغائب شيء من التركة لا يقسم حتى يحضر الغائب ويقوم
البينة على أن ذلك ميراث بينهم وعلى عدد الورثة في يقسم ويذكر الجميع لا يقسم لمن قامت
البينة مما لم يحضر الغائب. ولو كان شيء من التركة في يد الم الصغير فالموتى به كل الم فيما إذا كان^{شيء}
من التركة في يد الغائب وتم لا يقسم. إذا قسمت التركة وعلى الميت دين فإجاز الغريم^{قسمة}
الورثة ثم أراد نقض القسمة كان له أن يقضها. وكذا إذا ضمن بعض الورثة دين الميت
كان للغريم أن ينقض القسمة إلا أن يكون الضمان بشرط بلوعة الميت. ولو كان في التركة^{شركة}
دين على الميت فاقسموا على أن يضم كل واحد منهم للغريم أو ضمن أحدهم إن كان الضمان
مشروطاً في قسمة الميراث فسدت القسمة وإن لم يكن مشروطاً في القسمة بل ضمن
بعد القسمة فهو على وجه أن ضمن على أن لا يرجع على الشركاء وأدى جازت القسمة. وإن
ضمن على أن يرجع أو ضمن وسكت كان له أن ينقض القسمة لأنه قائم مقام الغريم
وللغريم أن ينقض القسمة مما لم يصل إليه حقه فكذلك الم قام مقامه. إذا كان المكيل
والموزون بين حاضر وغائب أو صغير وبالغ وأخذ الحاضر بالبالغ نضيبه فهلك
الباقى إن هلك قبل أن يصل ذلك اليهما لا يكون الهلاك على الصغير والغائب

في هوكا بصيرة او كانت مشتركة بين الدهقان والمزارع فقال الدهقان للمزارع
تقسيمها واقرض نصيب في قسم المزارع والدهقان غائب فحمل نصيب الدهقان الى الدهقان
فلما رجع اذا قد هلك ما اقرضه لنفسه كان الهلاك عليهما وان قسم الصبر واقرض
نصيب الدهقان وحمل نصيب نفسه الى بيته او لا فلما رجع اذا قد هلك ما اقرضه
الدهقان كان الهلاك على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ ثلاثة
فريقين اراضى لاحد عشر اسهم وللثاني خمسة اسهم وللثالث سهم واحد فلو ان
قسمتها واراد صاحب العشرة الا سهم ان يقع سهامه متصلة في موضع واحد
ولا يرخص بذلك الذي له سهم واحد قسمت الاراضى بينهم متصلة كانت او
على قدر سهامهم عشرة لواحد وخمسة لآخر وسهم للثالث ويجعل الاراضى على عدد
سهامهم بعد ان عدلت وسويت ثم يجعل ينادى سهامهم على عدد سهامهم ويقع
بينهم فاول بندقة تخرج توضع على طرف من اطراف السهام وهو اول السهام
ثم ينظر الى البندقة التي هي فان كانت لصاحب العشرة من البنادق العشرة يعطى له
ذلك وتسعة اسهم متصلة بالسهم الذي وضع البندقة عليه فيكون سهامها
على الاتصال ثم يفرع بين الستة كذلك فاول بندقة تخرج توضع على طرف من اطراف
الستة الباقية ثم ينظر الى البندقة التي هي فان كانت لصاحب الخمسة من البنادق
الخمسة يعطى له ذلك السهم واربعة اسهم متصلة بذلك السهم ويبقى السهم
الواحد لصاحب الواحد وان كانت هذه البندقة لصاحب الواحد كان له الطرف الذي
وضع عليه البندقة ويكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة رجلان يتوزع ذلك بين
وتلك خمسة عشر خرابية خمس منها مملوءة خلا وخمس منها الى نصفها خلا وخمس منها خا
والكل مستوية فاراد البونون ان يقسموا الخوابي على السواع من غير ان يزيلوا من مواضعها

قالوا الوجه فيه ان يعطى احد البنين مائتين مملوتين ونجليه الى ارضها واخايبين خاليتين ورواح
 الثاني كذلك يعطى خمس خواوي احدها مملوءة واحدها خالية وتلك الى انفسها اخر
 يعطى للابن الثالث ذلك فيقع المساواة بذلك رجلان بينهما خمسة ارغفة
 لاحدهما رغيغان وللآخر ثلثة فدرعا رجلا فالتاوا كلاهما جميعا مستويين ثم ان الثالث
 اعطاهما خمسة دراهم وقال اقسما علي قد رما اكلت من ارغفت كما قال الفقيه
 ابو الليث رح يكون لصاحب الرغيغين درهمان ولصاحب الثلثة ثلثة دراهم
 لان كل واحد منهم اكل رغيغا وثلثة رغيغ مشاعا فلكل واحد من ذلك لصاحب الرغيغين
 ورغيغ تام من نصيب صاحب الثلثة فاجعل كل ثلث سهمها فيصيب كل واحد منهم ^{سهم}
 من نصيب صاحب الرغيغين وثلثة اسهم من نصيب صاحب الثلثة وذلك خمسة
 فيقسم البدل كذلك فيكون لصاحب الرغيغين درهمان ولصاحب الثلثة
 ثلثة دراهم وقال الفقيه ابو بكر رح عندي لصاحب الرغيغين درهم من البدل
 لانه اكل من رغيغه رغيغا وثلثة رغيغ ولم ياكل الثالث من رغيغه الا ثلث رغيغ
 وكل واحد منهم اكل رغيغا وثلثة رغيغ فالثالث اكل من الارغفة الثلثة رغيغا
 وثلث رغيغ فكان لصاحب الثلثة اربعة دراهم من خمسة دراهم شريكان بينهما
 غنبا اراد اقسمة يجوز قسمته بالوزن بالقبان او بالميزان وقال بعض المشايخ يجوز
 قسمته بالشرحلة ايض لقلته التفاوت وقال ولا ناراض وهذا غير صحيح لانه وزني
 فلا يجوز قسمته بدون الوزن اما بالقبان او بالميزان فلا يجوز قسمته بالشرحلة
 لانها مجازفة وقسمته التبن بالحبال ذكره النوازل انه يجوز لقلته التفاوت لانه
 ليس بوزني رجلان تواضعا في بقرة بينهما علان يكون عند كل واحد منهما خمسة
 عشر يوما يحلب لبنها كان باطلا ولا يحمل فضل اللبن لاحدهما وان جعله صاحبه

في كل حصة من حصة المشاع فيما يقسم الا ان يكون صاحب الفضل استهلك
 الفضل فلهذا جعله صاحبه في كل كان ذلك ابراء له عن الضمان فيجوز اما حال
 قيام الفضل يكون حصة او ابراء عن العين وانه باطل اهل قرية غرقهم السلطان
 فقال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يقسم على عدد الرؤس
 وقال الفقيه ابو جعفر ان كانت الزمعة لتخصيص الاملاك يقسم على قدر الاملاك
 لانها مؤنة الملك وان كانت لتخصيص الابدان الذين يتعرض لهم يقسم على قدر
 الرؤس الذين يتعرض لهم لانها مؤنة الرأس ولا شيء عن ذلك على النساء والصبيان
 لانهم لا يتعرض لهم داربين اثنين انهدمت فاباد احدهما البناء ولبى الاخر يقسم
 الدارين بينهما ولو كان جدار بين رجلين لاحدهما عليه جذوع وليس للأخر عليه
 شيء فانهدم الحائط فاخذ صاحب الجذوع صاحبه بالبناء وابتى صاحبه فانه
 لا يجبر عليه ويقال لهما ان شئتما فاقسما ارض الحائط فان اراد صاحب الجذوع ^{شيء}
 واراد الاخر القسمة فانه يقسم بينهما نصفين رجلان بينهما مملوك صغير وجارية
 فانهما يجبران على نفقة فان اراد احدهما الانفاق وقال الاخر ليس لي شيء ذكر الكرخي رح ان الحكم
 يبيعهما ممن ينفق عليهما فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد انفق من بيت المال
 فان قال احد الشرعيين لنا انفق عليه ديناً على مولا وقال امرأته من غير اجبار وان بلغ
 اكثر من قيمته اضعا فان كان ذلك له على المولى ولا يسقط عنه بهوت المملوك ولو كانت
 دارا ومخل بين رجلين لا يجبر على الانفاق ^{شريك} ان اقتسما على ان لاحدهما الصامت ^{والاخر}
 العروض وقنات الحنوت والدبون التي على الناس على انه ان قوى شيء من الدين
 برد اخذ الصامت على شريكه نصفه كانت القسمة فاسد لان القسمة في معنى البيع
 على هذا الوجه فاسد وعلى اخذ الصامت ان يرد على شريكه نصف ما اخذ من الصامت

لعن ميرزا بنو بوق ويرج بضعها النفق على الرهاية التي رويت عن محمد بن رج. ويجعل ان يقال
 ان هذا الميرزا ويرج على امر أجود ثم من أجود ويرج على شريكه. ويجعل ان يقال ان هذا المستأجر
 يكون متطوعا والمختار الفتوى ان لا يرج هذا المستأجر على شريك من أجود. ومما أتت ترك
 ضيعة وخمسه بين واحد من صغير والباقي كبار اثنين منهم حاضرون واثنان غائبان واشترى
 رجل نصيب احدا الحاضرين فطالب هذا المشتري على شريكه بائعه بالقسمة عند القاضي ^{والخبر}
 بالقصة فان القاضي يامر الشريك الحاضر بالقسمة ويجعل رجلا وكيلا عن الغائبين
 وخصما عن الصغير لان المشتري قام مقام بائعه وكان لبائعه ان يطالب الشريك الحاضر
 بالقسمة اذا كانت الضيعة ميراثا لان المشتري يقوم مقام البائع فيما كان الاصل ^{ميراثا}
 صبي اقرانه بالغ وقاسم وصبي الميت قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رح الله ان كان
 الصبي مراعا قبل قوله ويجوز قسمته وان لم يكن مراعا فاعلم ان مثله لا يحتمل لا يجوز ^{لا يقسمه}
 ولا يقبل قوله لانه ممكن بظاهر او اثنين بهذا ان شئنا عشرة سنة ^{انما كان} بما لا يحتمل
 مثله اذا اقر بالبلوغ لا يقبل قوله ^{ميراثا} من رجل شيئا ^{ميراثا} من رجل شيئا ^{ميراثا} ثم مات الضامن
 وطلب ورثة الضامن ^{ميراثا} فان القاضي يقسم لان الدين غير ثابت للمال
 فان قسم وباع كل واحد من الورثة نصيبه ثم ادرك المشتري ^{ميراثا} ادرك كان للمشتري ان يبرج
 على ورثة الضامن وينقض قسمتهم لان هذا بمنزلة دين مقارن للموت ^{ميراثا} لان سبب
 هذا الدين كان في حياة الميت. ولو كان الدين ظاهرا وقت القسمة ^{القسمة} لا يجوز
 فكذا اذا وجب بسبب كان قبل الموت. ^{ميراثا} من رجل شيئا ^{ميراثا} من رجل شيئا ^{ميراثا} ثم مات الضامن
 الشئخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح تعرضي على امرأة ثقة او امرأتين حتى تمس جنينها
 فان لم تقع على شيء من علامات الحمل يقسم الميراث. وان وقعت على شيء من علامات الحمل
^{ميراثا} بصولة ولد فانه لا يقسم. وكذا لو مات الرجل وترك امرأة حاملا ^{ميراثا} وانما القاض

لا يقسم الميراث حتى تلد . فإن كان الوارث أكثر من ولده ولم يشتركوا في الولاية فكانت الولاية
 بعيدة يقسم وإن كانت قريبة لا يقسم . ومقدار القرب والبعد مفوض إلى رأي القاضية إذا
 قصت التركة يوقف نصيب الحمل واختلفوا في مقدار ما يوقف للحمل قال الفقيه أبو جعفر ^{وقف}
 نصيب ابنتين ويقسم الباقي وهو رواه عن أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف رحمهم الله . وقال بعضهم
 يوقف نصيب أربعة بنين وهو رواه عن أبي حنيفة . راجع أيضا وذكر الخصاف عن أبي يوسف
 راجع أنه يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى . هذا إذا كانت الورثة من يرتون مع الحمل
 إن كان ابنًا فإن كانوا الأيرتون مع الابن بان ماتت عن أخوة وأمرأة حامل يوقف جميع التركة
 ولا يقسم لأن في حق الأخوة في طلب القسمة شك فلا يقسم . رجال ماتت عن امرأة حامل وابنتين ^{بنين}
 نطلب الأولا وقسمة الميراث قال الفقيه أبو جعفر راجع لهما من الميراث خمسة من أربعين ^{سهما}
 وللأبنتين سبعة أسهم وللأبنتين أربعة عشر . ويوقف لأجل الحمل أربعة عشر وعلم ما نصير
 الفتوى يوقف للحمل نصيب ابن واحد فخرج المسئلة من أربعة وستين ثمانية أسهم للمرأة
 وأربعة عشر للأبنتين وثمانية وعشرون للأبنتين . ويوقف للحمل نصيب ابن واحد أربعة عشر
 حاملات وفي بطنها ولد يتحرك مقدار يوم وليلة . فقال بعض الناس مات الولد
 وقال بعضهم لم يمت فدنت المرأة لذلك ثم شق قبرها فاذا معها ابنة ميتة ^{كنت}
 المرأة زوجها وابوين هل يكون لهذا البنت التي وجدت شيء من المال قال مشايخ بلخ
 رحمهم الله إن أم الوارثة كلهم ازهد ابنتها خرجت بعد وفاتها حية ورثت ^{بنه} ^{أبنتها}
 ثم ورثت من الابنة ورثتها . وأن محمد والرفيع لها بالميراث إلا أن يشهد عدول
 ولد لها حية وإنما يسهم الشهادة على هذا الوجه إذا لم يعترفوا بقرها منذ دنت إلى أن يسهم
 وسمعوا أصوات الولد تحت القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وإن لم يكن هناك ^{شبهة}
 يخلف الورثة على العلم فإن حلفوا ألا يكون لها الميراث . وإذا خرج راس

اول . هوجي ثيمات قبلان يخرج الباقي لاميرات له وان استهل ولا يصلي
 عليه الا اذا يخرج الكز البدن وهوجي والله اعلم بالصواب
 كتاب فاضحان جلد ثالث تمام شد

